الفرقان

مختصر

بين الحق والبطلان

صنفه شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية النميري الحراني

في سجنته الأخيرة التي مات فيها

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

راجعه وصححه وعلق عليه فضيلة الشيخ

د. عبد الرحمن بن صالح المحمود

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دراسة وتحقيق وتعليق

د. حمد بن أحمد العصلاني

إمام وخطيب مسجد الفضيلة بجدة

دار أجيال التوحيد

دار الدليل والبرهان

الفرقان

مختصر

الفُرقان
بَيْنَ الحَقِّ والبُطلان

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ ــ ٢٠٢٠م

الفُرقان

بَيْنَ الحقِّ والبُطلانْ

صنَّفه شيخُ الإسلام تَقيُّ الدِّين أبو العبَّاس

أحمد بن عبدالحليم ابن تيميَّة النُّميري الحرَّاني

في سجنته الأخيرة التي مات فيها

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

راجعه وصححه وعلَّق عليه فضيلة الشيخ

د. عبدالرَّحمن بن صالح المحمود

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية

دراسة وتحقيق وتعليق

د. حمد بن أحمد العصلاني

إمام وخطيب مسجد الفضيلة بجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الشيخ

عبدالرَّحمن بن صالح المحمود

١

كتبه: عبدالرحمن المحمود

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذه إحدى رسائل - أو كتب - شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - التي كتبها في آخر عمره، حيث كتبها كما ذكر في بعض النسخ الخطية في سجنه الأخير في قلعة دمشق.

وقد طبعت عدة طبعات والحمد لله، وجعلها ابن قاسم - رحمه الله - ضمن مقدمات في التفسير في المجلد الثالث عشر ضمن مجموع الفتاوى، لأنه رأى شيخ الإسلام أطال النفس في أول الرسالة مبيناً معنى (الفرقان) في كتاب الله تعالى، والآثار الواردة في تفسيره عن السلف والأئمة - رحمهم الله تعالى -

وهذه الرسالة تدخل ضمن رسائل شيخ الإسلام التأصيلية المتميزة، والتي ينبغي لطلاب العلم الاعتناء بها ومدارستها وتدريسها، خاصة في زمننا هذا حيث كثر الخلط والتخليط في المنهج والتأصيل، ومن هنا ميز أعاد قراءة هذه الرسالة والوقوف عند فصولها ومسائلها.

وترجع أهمية هذه الرسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية لأمور:

أحدها: أنها خلاصة علم شيخ الإسلام حيث كتبها في آخر عمره، ومن عرف موسوعية هذا الإمام وإحاطته بالمذاهب والأقوال والفرق والطوائف، وأصول مذاهبها وتأثرها وتأثيرها - أدرك أهمية هذه الخلاصة التي كتبها شيخ الإسلام بياناً للحق ونصحاً للأمة.

الثاني: أن الشيخ أراد بيان الفرقان بين الحق والباطل، وأكثر المشاكل في العلم والقول والعمل قائمة على التباس الحق بالباطل، والدعوات الجاهلية اليوم من تريد إلا محو الفارق بين ما جاءت به الرسل وخاصة ما جاء به النبي

٢/

الخاتم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم من الهدى والتوحيد والبينات والنور والشريعة الكاملة الهادية - وبين ما تدعو إليه الجاهليات من الشرك والباطل والضلالات باسم الحرية والمساواة وإلغاء الفوارق الإيمانية والشرعية.

إن هنالك فرقاً كبيراً بين العدل والمساواة، فالإسلام جاء بالعدل في كافة الأحوال، ثم إن العدل قد يكون في المساواة بين الناس، كما في أحوال وأحكام كثيرة في الشريعة، وأحياناً يكون العدل بعدم المساواة، بل بالفرقان بين هذا وهذا، والرسالة جاءت لبيان هذه المسألة العظيمة، التي لا يزال يخلط فيها الكثيرون وقد يكون منهم بعض أهل الخير والفضل والنية الحسنة.

الثالث: أن تأصيل - مسألة الفرقان - التي شرحها شيخ الإسلام في هذه الرسالة ضرورية لكل مسلم، وطالب العلم بشكل أخص نظراً لما عند الفرق وأصحاب المذاهب من الدعاوى العريضة في أن مذهبهم هو الحق، وكثيراً ما يرد السؤال - أثناء الدروس العلمية والمحاضرات أو اللقاءات مع بعض طلاب العلم - كيف نعرف أن هذا حق وهذا باطل؟ أو كيف نَدلل على أن مذهب السلف أهل السنة والجماعة هو الحق؟. فهذه الرسالة تعين في الجواب على مثل هذا السؤال من الناحية العلمية التأصيلية وإن كان الجواب - إجمالاً - يتم بالجمع بين معرفة الحق بدليله والعمل به المقتضي لصلاح القلوب وهدايتها وتنورها ← الصالح
وهداية الأبدان بالعمل والاتباع، فيجمع بين العلم الشرعي الموصل والعبادة والإخلاص. وما من خلل في المناهج

٣/

عند أية طائفة إلا وتجد أثر ذلك في أحد هذين الأمرين العلم أو العمل، وهما أساس انحراف المغضوب عليهم والضالين ومن تشبه بهؤلاء أو هؤلاء.

الرابع: ذكر الشيخ أنواعاً من الفرقان جاء بها القرآن والسنة وجاءت بها الشريعة منها:

١ - الفرقان بين الخالق والمخلوق، في الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأكثر ضلال الطوائف والفرق مبني على عدم تحقيق هذا الفرقان. فالشرك في الربوبية والشرك في الألوهية، والقول بوحدة الوجود، وتعطيل الله عن أسمائه وصفاته ومن ذلك علوه على خلقه واستواؤه على عرشه ﷻ، وتشبيه الخالق بالمخلوق أو المخلوق بالخالق ﷻ، وتعطيل حكمه وشرعه، وغير ذلك من أصول الضلالات القديمة والحديثة مبني على الإخلال بهذا الأصل والفرقان.

٢ - الفرقان بين المعروف والمنكر، والطيب والخبيث، فأمر بهذا ونهى عن هذا وحرمه. واليوم هناك دعوات حتى بين المسلمين تدعو إلى إلغاء هذا الفارق، وهي ضمن مشروع تغريبي علماني يراد تسويقه أو فرضه على المسلمين.

٣ - الفرقان: بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين أهل الحسنات، وأهل الباطل الكفار الضالين المفسدين أهل السيئات، قال تعالى ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون﴾ [الجاثية: ٢١]. وقال تعالى: ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم كيف تحكمون﴾ [القلم: ٣٥-٣٦] والآيات في ذلك كثيرة جداً ساق بعضها شيخ الإسلام.

٤/

الخامس: في مقابل قاعدة الفرقان قرر الشيخ قاعدة: المساواة في الأمور المتماثلة، يقول شيخ الإسلام في الربط بين القاعدتين أو المسألتين: « وهو سبحانه وتعالى كما يفرق بين الأمور المختلفة، فإنه يجمع ويسوّي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقاً وأمراً بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوّي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوّ بينهما ».

ومن أمثلة هذه المساواة:

١- مساواة الناس في العبودية لله والعمل الصالح، ~~وهو ما يسمى بالمساواة في التكليف~~، حيث لا فرق فيه بين الملك والمملوك، والغني والفقير، والرجل والمرأة، فالكل في التكليف المقتضي للعبودية لله تعالى وطاعته - كل حسب استطاعته - سواء.

٢- الكفر والشرك أهله في أحكامه سواء، قال تعالى: (أكفاركم خير من أولئكم) [القمر: ٤٣]. وقال تعالى: (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم) [الصافات: ٢٢]، أي أشباههم ونظراءهم.

٣- أن سنة الله لا تتبدل ولا تتحول، والسنة هي العادة التي تقتضي أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول، وقد أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار، وقال: (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) [يوسف: ١١١]، وهذا يفيد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم. وقال تعالى: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) [البقرة: ٢١٤].

فكل من التوحيد والعبادة والطاعة، والإيمان والتقوى، والجهاد والبر والمعروف، والسنة والاتباع، وما يقابل ذلك من الشرك والكفر

٥/

والعصيان، والانحراف والبدعة والفجور، سنة الله
في ذلك واحدة في المتقدمين والمتأخرين، هؤلاء من أهل
الإيمان والموالاة والجنة، وأولئك على الضد منهم.
والذي يذكر في نماذج الفرقان والمساواة إنما هو
من باب الأمثلة، وإلا فتفصيل ذلك يحتاج إلى مؤلفات
مستقلة.

السادس: ذكر الشيخ في هذه الرسالة تحليلاً دقيقاً لأصول
الفرق الضالة، ~~ومناهجها~~ وطرائقها في الاستدلال،
ومواقفها من أدلة الكتاب والسنة، ولوازم
مذاهبهم، ودرجات انحرافها، وما قد يقع ~~[illegible]~~ فيه
بعض من الجمع بين النفاق والبدعة.
ولشيخ الإسلام في ذلك كلام متين وتحقيق باهر
آمل من طلاب العلم تأمله وتكراره ففائدته كبيرة
جداً.

السابع: والرسالة لا تخلو من لفتات منهجية تربوية عميقة،
وقد وقفت عند بعضها - وأتمنى من إخواني وفقهم الله
وسددهم - أن يقفوا معها ويتأملوها، ومنها:

١- في قصة عبادة بني إسرائيل للعجل قال تعالى في آخرها
(وكذلك نجزي المفترين) [الأعراف: ١٥٢] ثم نقل
قول أبي قلابة - رحمه الله -: هي والله لكل مفتر إلى
يوم القيامة أن يذله الله.

٢- في قول المبطل يقول شيخ الإسلام عن صاحبه: إنه
وإن اعتقده مدة، فلا بد أنه عند الحقيقة يخونه، كالذي
يشرك بالله، يضل عنه ما كان يدعو من دون الله،
وكذلك الأفعال الباطلة يعتقدها الإنسان وعند الحقيقة
تخونه ولا تنفعه، بل هي كالشجرة الخبيثة اجتثت

٦

من قوته الأرض ما لها من قرار ، وكذلك مقالات أهل البدع . وهذا تحليل دقيق ، وهو مشاهد ، فما رأينا قولاً باطلاً ، أو بدعة ، أو مذهباً شاذاً نفع صاحبه ، بل يخونه ويفتضح أحوج ما يكون إليه .

وقارن ذلك - في هذه الأيام - كيف يُخذل أصحاب الأقوال الشاذة ، أو المقالات البدعية ، خاصة إذا كانوا ممن يقولها إرضاء لأصحاب الأهواء والبدع أو لدعاة الشهوات - نسأل الله والعفو والعافية - كما نسأله الهداية للجميع .

٢ - يقول شيخ الإسلام : « من خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه ، فإن كان قد قدح فيهم ونسب ما يقولونه إلى أنه جهل وخروج عن العلم والعقل ، ابتلي في عقله وعلمه وظهر من جهله ما عوقب به ، ومن قال : إنهم تعمدوا الكذب أظهر الله كذبه ، ومن قال : إنهم جهال ، أظهر الله جهله »

تأمل هذه العبارات التي تبين أن الجزاء من جنس العمل . وانظر ما حولك واقرأ تاريخ أهل البدع قديماً وحديثاً تجد ذلك واقعاً - نسأل الله الهداية والاستقامة على السنة .

- - - - - - - - - -

هذه وقفات - مع هذه الرسالة المهمة لشيخ الإسلام - أكتبها بين يدي هذا التحقيق والتعليق الذي قام به أخونا الفاضل الشيخ / حمد بن أحمد العصلاني / ، حيث بذل جهداً كبيراً في التحقيق والتخريج والتعليق ، وقد قرأت هذه الرسالة وهذا الجهد وإنني آمل أن ينتفع به الباحثون وطلاب العلم ، كما آمل من طلاب العلم شرح هذه الرسالة في دروسهم العلمية ففيها فوائد مهمة ، وتأصيلات مهمة ، جزى الله أخانا خير الجزاء ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وكتبه عبد الرحمن الصالح المحمود ٢٩/٨/١٤٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

فهذه إحدى رسائل - أو كتب - شيخِ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى التي كتبها في آخر عمره، حيث كتبها كما ذُكر في بعض النسخ الخطية في سجنه الأخير في قلعة دمشق.

وقد طُبعتْ عِدَّة طبعات والحمد لله، وجعلها ابن القاسم رحمه الله ضمن مقدمات في التفسير في المجلد الثالث عشر ضمن مجموع الفتاوى؛ لأنَّه رأى شيخَ الإسلام أطال النَفَسَ في أول الرسالة مبينًا معنى (الفُرْقَان) في كتاب الله تعالى، والآثار الواردة في تفسيره عن السَّلف والأئمة رحمهم الله تعالى

وهذه الرسالة تدخل ضمن رسائل شيخِ الإسلام التأصيلية المتميزة، والتي ينبغي لطلاب العلم الاعتناء بها، ومدارستها، وتدريسها، خاصة في زمننا هذا حيث كثر الخلط والتخليط في المنهج والتأصيل، وسيرى هذا من أعاد قراءة هذه الرسالة، ووقف عند فصولها ومسائلها.

وترجع أهمية هذه الرسالة لشيخ الإسلام ابن تيميَّة لأمور:

أحدها: أنها خُلاصة علم شيخِ الإسلام حيث كتبها في آخر عمره،

ومـن عرف موسـوعية هذا الإمـام وإحاطتـه بالمذاهب والأقـوال والفِـرق والطوائف، وأصـول مـذا هبهـا، وتأثرهـا وتأثيرهـا، أدرك أهميـة هـذه الخُلاصـة التي كتبها شـيخُ الإسـلام بيانًـا للحـقِّ، ونُصحًـا للأُمة.

الثانـي: أنَّ الشـيخ أراد بها بيان الفُرْقَـانِ بين الحقِّ والباطل، وأكثر المشـاكل فـي العلـم والقـول والعمل قائمـة على التبـاس الحـقِّ بالباطـل، والدعـوات الجاهلية اليـوم تريـد محـو الفـارق بيـن ما جـاءت بـه الرسـل وخاصة مـا جاء بـه النبـي الخاتم محمَّـد بـن عبداللـه بـه ﷺ من الهُـدى والتوحيـد والبينـات والنـور والشـريعة الكاملة الهاديـة، وبيـن مـا تدعـو إليـه الجاهليـات مـن الشـرك والباطـل والضـلالات باسـم الحريـة والمسـاواة وإلغـاء الفـوارق الإيمانية والشـرعية.

إنَّ هنـاك فرقًـا كبيـرًا بيـن العدل والمسـاواة، فالإسـلام جاء بالعـدل في كافة الأحـوال، ثـم إنَّ العـدل قد يكـون في المسـاواة بيـن النَّاس؛ كمـا في أحـوالٍ وأحكامٍ كثيـرةٍ فـي الشـريعة، وأحيانًا يكون العـدل بعدم المسـاواة؛ بل بالفرقان بيـن هذا وهذا، والرسـالة جـاءت لبيـان هـذه المسـألة العظيمـة، التي لا يـزال يخلـط فيهـا الكثيرون، وقـد يكون فيهـم بعض أهـل الخير والفضـل والنيِّة الحسـنة.

الثالـث: أنَّ تأصيـل – مسـألة الفُرْقَـانِ – التـي شـرحها شـيخُ الإسـلام فـي هـذه الرسـالة ضروريـة لكل مسـلم، وطالب العلم بشـكل أخـص نظرًا لما عنـد الفِرق وأصحـاب المذاهـب من الدعـاوى العريضة فـي أنَّ مذهبهم هـو الحقُّ، وكثيـرًا ما يَرِدُ السـؤال – أثنـاء الـدروس العلميـة، أو المحاضـرات، أو اللقـاءات مـع بعـض طلاب العِلـم – كيـف نعـرف أنَّ هذا حقٌّ وهـذا باطلٌ؟ أو كيـف نُدَّلِل على أنَّ مذهب السَّـلف أهـل السُّـنَّة والجماعة هـو الحقُّ؟

فهـذه الرسـالة تُعيـن في الجـواب على مثل هذا السـؤال مـن الناحية العلميـة التأصيليـة، وإن كان الجـواب - إجمـالًا - يتـم بالجمـع بيـن معرفة الحـقِّ بدليلـه والعمـل بـه المقتضـى لصـلاح القلـوب وهدايتهـا وتنورهـا، وهدايـة الأبـدان بالعمـل الصالـح والاتبـاع، فيجمـع بيـن العلـم الشـرعي المؤصـل والعبـادة والإخـلاص.

ومـا مِـن خللٍ فـي المنهج عنـد أية طائفـةٍ إلَّا وتجـد أثر ذلك فـي أحد هذين الأمريـن العلـم أو العَمل، وهما أسـاس انحـراف المغضـوب عليهم والضاليـن، ومَن تشـبه بهؤلاء أو هؤلاء.

الرابـع: ذكـر الشـيخ أنواعًـا مـن الفُرْقَـانِ جاء بهـا الْقُـرْآن والسُّـنَّة، وجاءت بهـا الشـريعة منها:

١ - **الفُرْقَـانُ بيـن الخالق والمخلـوق**، فـي الربوبية والألوهية والأسـماء والصفـات، وأكثـر ضـلال الطوائـف والفِـرق مبنـي علـى عـدم تحقيـق هـذا الفُرْقَانِ، فالشـرك فـي الربوبيـة، والشـرك في الألوهيـة، والقـول بوحـدة الوجود، وتعطيـل الله عـن أسـمائه وصفاتـه، ومـن ذلك علـوه على خلقـه، واسـتواؤه على عرشـه، وتشـبيه الخالـق بالمخلـوق أو المخلـوق بالخالـق، وتعطيـل حكمـه وشـرعه، وغيـر ذلك من أصـول الضـلالات القديمـة والحديثـة مبنـي على الإخـلال بهـذا الأَصْـل والفرقان.

٢ - **الفُرْقَـانُ بيـن المعـروف والمُنكـر، والطيِّـب والخبيـث**، فأمـر بهـذا ونهـى عـن هـذا وحرَّمـه، واليـوم هناك دعـوات حتـى بين المسـلمين تدعـو إلى إلغـاء هـذا الفـارق، وهي ضمـن مشـروع تغريبي علمانـي يُـراد تسـويقه أو فرضه على المسلمين .

٣- الفُرْقَانُ بين أهل الحقِّ المهتدين المؤمنين المصلحين أهل الحسنات، وأهل الباطل الكُفَّار الضالين المفسدين أهل السيئات، قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، والآيات في ذلك كثيرة جدًّا ساق بعضها شيخُ الإسلام.

الخامس: في مقابل قاعدة الفُرْقَانِ قرَّر الشيخ قاعدة المساواة في الأمور المتماثلة، يقول شيخُ الإسلام في الربط بين القاعدتين أو المسألتين: «وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما يُفرِّق بين الأمور المختلفة، فإنَّه يجمع ويسوِّي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقًا وأمرًا بحكم مثله، ولا يُفرِّق بين متماثلين، ولا يسوِّي بين شيئين غير متماثلين؛ بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوّ بينهما».

ومن أمثلة هذه المساواة:

١- **مساواة النَّاس في العبودية لله والعمل الصالح**، حيث لا فرق فيه بين الملك والمملوك، والغني والفقير، والرجل والمرأة، فالكل في التكليف المقتضي للعبودية لله تعالى وطاعته - كل حسب استطاعته - سواء.

٢- **الكفر والشرك أهله في أحكامه سواء**، قال تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]؛ أي: أشباههم ونظراءهم.

٣- **أنَّ سُنَّة الله لا تتبدل ولا تتحول**، والسُّنَّة هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الأول، وقد أمر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالاعتبار، وقال:

﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١]، وهذا يُفيد أنَّ من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤].

فكل مِن التوحيد والعبادة والطاعة، والإيمان والتقوى، والجهاد والبِّر والمعروف، والسُّنَّة والاتباع، وما يقابل ذلك من الشرك والكفر والعصيان، والانحراف والبدعة والفجور، سُنَّة الله في ذلك واحدةٌ في المُتقدمين والمتأخرين، هؤلاء من أهل الإيمان والمولاة والجنَّة، وأولئك على الضد منهم.

والذي يذكر في نماذج الفُرْقَانِ والمساواة إنَّما هو مِن باب الأمثلة، وإلا فتفصيل ذلك يحتاج إلى مؤلفاتٍ مستقلة.

السادس: ذكر الشيخ في هذه الرسالة تحليلًا دقيقًا لأصول الفِرق الضالة، وطرائقها في الاستدلال، ومواقفها من أدلة الكتاب والسُّنَّة، ولوازم مذاهبها، ودرجات انحرافها، وما قد يقع فيه بعضها مِن الجمع بين النفاق والبدعة.

ولشيخ الإسلام في ذلك كلامٌ متينٌ وتحقيقٌ باهرٌ آمل مِن طلاب العلم تأمّله وتكراره ففائدته كبيرة جدًّا.

السابع: والرسالة لا تخلو من لفتاتٍ منهجية تربوية عميقة، وقد وقفتُ عند بعضها، وأرجو من إخواني - وفقهم الله وسددهم - أن يقفوا معها ويتأمّلوها، ومنها:

١. **في قصة عبادة بني إسرائيل للعجل**، قال تعالى في آخرها: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ١٥٢﴾ [الأعراف: ١٥٢]، نقل قول أبي قلابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هِيَ وَالله

لِكُلِّ مُفْتَرٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ أَنْ يُذِلَّهُ اللهُ».

٢- **قولُ المُبْطِل**، يقول شيخُ الإسلام عن صاحبه: إنَّه وإن اعتقده (كما في مجموع الفتاوى ١٣/ ١٥٩) مرَّة، إلَّا أنَّه عند الحقيقة يخونه، كالذي يشرك بالله، يضل عنه ما كان يدعو مِنْ دون الله، وكذلك الأفعال الباطلة يعتقدها الإنسان وعند الحقيقة تخونه ولا تنفعه؛ بل هي كالشجرة الخبيثة اجتثت مِن فوق الأرض ما لها مِن قرار، وكذلك مقالات أهل البدع.

وهذا تحليلٌ دقيقٌ، وهو مشاهدٌ، فما رأينا قولًا باطلًا، أو بدعةً، أو مذهبًا شاذًّا نفع صاحبه؛ بل يخونه ويفتضح أحوج ما يكون إليه.

وقارن ذلك - في هذه الأيام - كيف يُخذل أصحاب الأقوال الشاذة، أو المقالات البدعية، خاصة إذا كانوا ممَّن يقولها إرضاءً لأصحاب الأهواء والبدع، أو لدُعاة الشهوات، نسألُ الله العفو والعافية؛ كما نسأله الهداية للجميع.

٣- **يقول شيخُ الإسلام**: فمَن خالف الرسل عُوقب بمثل ذنبه، فإن كان قد قدح فيهم، ونسب ما يقولونه إلى أنَّه جهلٌ وخروجٌ عن العِلم والعقل، ابتُلي في عقله وعِلمه، وظهر من جهله ما عُوقب به، ومَن قال: إنَّهم جهالٌ، أظهرَ الله جهله».

تأمّل هذه العبارات التي تُبيِّن أنَّ الجزاء مِن جنس العَمل، وانظر ما حولك، واقرأ تأريخ أهل البدع قديمًا وحديثًا تجد ذلك واقعًا، نسألُ الله الهداية والاستقامة على السُّنَّة.

هـذه وقفـاتٌ - **مـع هـذه الرسـالة المهمة لشـيخ الإسـلام** - اكتبهـا بين يـدي هـذا التحقيـق والتعليـق الـذي قـام بـه أخونـا الفاضـل الشـيخ حمـد بـن أحمـد العصلانـي، حيـث بـذل جهـدًا كبيـرًا فـي التحقيـق والتخريـج والتعليـق، وقـد قرأت هـذه الرسـالة، وهـذا الجهـد، وإنـني آمـل أن ينتفع بـه الباحثـون وطُلَّاب العلـم؛ **كما آمـل مـن طُلَّاب العِلم شـرح هـذه الرسـالة في دروسـهم العلمية ففيهـا فوائدُ جَمَّـةٌ، وتأصيـلاتٌ مُهمـةٌ**، جـزى اللـه أخانـا خيـر الجـزاء، ونسـألُهُ تعالـى التوفيق والسـداد، وصلَّـى اللـه علـى نبينـا محمَّدٍ وآلـه وصحبه وسـلم.

✍ كتبه عبدالرَّحمن الصالح المحمود

٢٩/ ٨/ ١٤٣٢هـ

إلـــى فَـــــارِسِ الــبَــنَــانِ والــمَــيــدَانِ
ومُــقْــلــقِ الــضَّـــلَالاتِ والــبُـهْـتَـان
أَبِــي الـعـبَّـاس ابْــنِ تيميَّة الـنُـمَـيـرِيِّ

* * *

قَالُـوا ابْـنُ تيميَّـة فِي السِّـجْنِ قُلْـتُ لهُمْ ... لَا يُعْجِزَنَّـكُـم الأَفْـكَارُ بِالقَلَـقِ
مَـاتَ المُوَفَّـقُ وَالقَاضَـي الإِمَـامُ أَبُـو ... يَعْلَـى وَمَـاتَ أَبُـو الخَطَّـابِ والخِرَقِي
وَلابْـنِ حَنْبَـلِ الصِّدِّيـقَ نُـور هُـدَىً ... حَتَّـى القِيَامـةِ مِثْـلُ البَـدْرِ فِـي الغَسَـقِ
وَفَضْلُـهُ بَيْـنَ أَهَـلِ الفَضْـلِ مُشْـتَهِرٌ ... وإِصْبَعَـاهُ مِـنْ الزِّنْدِيـقِ فِـي الحَـدَقِ[1]

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ عَنْ نَفْسِه: [1]

«والله إنِّـي إلِـى الآنْ أُجَـدِّدُ إسْـلامِي كُلَ وَقْـتٍ، وَمَـا أسْـلَمتُ بَعْدُ إسْـلَامًا جَيِّدًا»[2].

(١) رواهـا ابـن عبدالهـادي سـماعًا مِـن قائلهـا الشـيخ صـلاح الدِّيـن القـوَّاس في مسـجد الحنابلـة بالشَّـام؛ كـما في العُقُـود الدُّريـة، ص ٣٠٩

(٢) رواها ابن القيِّم بلفظه عن شيخه ابن تيميَّة ، كما في مدارج السالكين ١/ ٥٢٤ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، ملك يوم الدِّين، إله الأولين والآخرين، مَن بيده الأمر كُله، وإليه يرجع الأمر كُله، لا معبودَ بحقٍّ غيره، ولا ربَّ حقيقةً سواه، خلق فسوَّى، وقدَّر فهَدَى، تجلَّى لِخلقه بأسمائه الحُسنى، وصِفاته العُلي، فأتمَّ لهم النِّعمة، وأكمل لهم المِلَّة، وبعث لهم المُرسلين، وأتبعهم بالمُجدِّدين، وصدق الله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وصلِّ اللَّهُمَّ وبارِك على النِّعمة المُهداة، نبينا أبي القاسم محمَّد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى هُداه، وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فإنَّ أبا العبَّاس ابن تيميَّة عَلمٌ مِن أعلام الأمُة العُظماء، ومن عُلمائها النُبلاء، ممَّن أشرقت الدُّنيا باسمه، وتزينت المجامع بذكره، رجلٌ بأُمةٍ، وأمةٌ في رَجُل، اصطفاه الله لنيل المَكارم، واجتباه لعلو العزائم.

قَامَ ابــنُ تَيْميَّةَ في نَصْرِ شِــرعَتِنا ... مُقَامَ سَــيِّدِ تَيْمٍ إذْ عَصَــتْ مُضَرُ
فأظْهَــرَ الحَــقَّ إذْ آثارُهُ دُرِسَــتْ ... وأخْمَدَ الشَّــرَّ إذْ طَارَتْ له الشَّرَرُ
كُنَّا نُحــدَّثُ عن حَبْــرٍ يجيءُ بها ... أنتَ الإمامُ الذي قــد كان يُنتظر (١)

وإنَّ الدَّارس لحياة شيخِ الإسلام وعُلومِه يجد أنه قد أسَّسَ بتوفيق الله

(١) قاله إمام النُّحاة أبو حيَّان الأندلسي في شيخِ الإسلام، كما في الرَّد الوافر، ص١٢٠، وذيل طبقات الحنابلة ٤/ ٥٠٢، والدُّرر الكامنة ١/ ٤٨، وغيرها.

بُنيانًا عظيمًا، وطودًا منيفًا، إذْ أبلغه اللهُ القِمَّة في شأنه كُلِه، فهو الحَافِظ العَالِم المُجاهد العَابِد الزَّاهد، ولذا فمن علامة استقامة العبد على السُّنَّة في السنين الأخيرة أن يوفق إلى التتلمذ في مدرسة شيخِ الإسلام إذ هو فارس السَّيف والقلم، وقامع الشرك والبدع، فما رأى الزمان في عصره مثله، ولا بهر النَّاس في وقته شبه.

مَـاذَا يَقُـولُ الوَاصَفُـونَ لَـهُ ... وَصِفَاتُـهُ جَلَّـتْ عَـنْ الحَصْرِ

هُـو حُجَّـةٌ للـه قَاهِـرَةٌ ... هُـو بَيْنَنَـا أُعْجُوبَـة الدَّهْـرِ

هُـو آيَـةٌ لِلخَلْـق ظَاهِـرَةٌ ... أَنْوَارُهَـا أَرْبَـتْ عَلَـى الفَجْرِ(١)

وقد مَنَّ الله عليَّ بدراسةِ وتحقيقِ كتابٍ مِن كُتب شيخِ الإسلام أبي العبَّاس ابن تيميَّة، وهو «**الفُرْقَانُ بَيْنَ الحَقِّ والبُطْلَانْ**»، أفرغ فيه الشيخُ عِلمه، وقمع فيه خصومه، وأبرز اعتقاد السَّلف ونصره، وهو مسجونٌ مظلومٌ في سجنته الأخيرة بدِمَشْقٍ التي وافته المَنيَّة فيها.

وقد سلكتُ في تحقيق ودراسة هذا الكتاب المُبارك ما يلي:

خطة البحث

قسَّمتُ عملي في تحقيق ودراسة الكتاب إلى قسمين:

---

(١) قاله الإمام ابن الزملكاني في شيخِ الإسلام، كما في العقود الدُّرية، ص١١، والبداية والنهاية ١٤/ ١٣٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩٢، وغيرها.

* القسم الأول: ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة المؤلف[١]، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بعض ما قِيل فيه.

المطلب الثاني: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، صِفاته الخَلقيَّة والخُلقيَّة، عبادته، شِعره وأدبه، أمره بالمعروف ونهيه عن المُنكر، جهاده، مِحَنه، موقفه من خصومه، وفاته.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه إحدى عشر مطالبًا:

المطلب الأول: تسمية الكتاب.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: نسبته للمؤلف.

المطلب الرابع: تاريخ تأليف الكتاب.

المطلب الخامس: الفرق بينه وبين الفُرْقَانِ بين أولياءِ الرّحمن وأولياءِ

(١) هي ترجمة متوسطة في حياة شيخِ الإسلام، أظهرتُ فيها بعض معالِمه، والرَّد على بعض الأوهام الواقعة عند بعض المُترجمين له، ثم ذكرتُ أشهر مُصنفاته العقدية مع بيان مُحققيها حسب إطلاعي، ثم أعقبته بمبحث يحتاجه طالب العِلم كثيرًا، وهو أبرز الدراسات والبحوث في عِلم شيخِ الإسلام العقدي سواء المطبوع مِنها أو غير المطبوع، وقد مزجت ترجمته بأبيات مُنتقاة لأبي الطَّيِّب المتنبي مِن ديوانه دون الإشارة إلى مرجعها، والله أعلم

الشَّيطَان.

المطلب السادس: طبعات الكتاب.

المطلب السابع: مخطوطات الكتاب.

المطلب الثامن: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب التاسع: بعض لطائف المؤلف في الكتاب.

المطلب العاشر: فوائد علمية من الكتاب.

المطلب الحادي عشر: السقط والتصحيف في الكتاب.

*** القسم الثاني: تحقيق الكتاب وفق المنهج التالي:**

أولًا: جمعتُ النسخ الخطية للكتاب، فتحصلت بفضل الله على نُسختين كاملتين، وهما:

١. نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية، وهي مصورة من مكتبة الشيخ محمَّد حامد الفقي، وقد جعلتها الأم، ورمزت لها بـ(س).

٢- نسخة مركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت، وهي مصورة من دار الكتب المصرية، ورمزت لها بـ(ك).

٣- لمَّا كان بين المخطوطتين توافق في الغالب إذ أظنهما منسوختان من أصلٍ واحدٍ، والفروق بينهما قليلة، أضفت لهما بالمقارنة المطبوع في مجموع الفتاوى بعناية الشيخ ابن قاسم، ورمزت له بـ(م).

ثانيًا: قُمتُ بأمور مُساندة لطالب العِلم في فَهم هذا الكتاب، وهي:

١- توضيحُ السقط والتصحيف في الكتاب، ومُحاولة سدِّها قدر الاستطاعة.

٢ - تشكيلُ نصّ الكِتاب كاملًا دون التعليقات لمعرفة قراءته كما ينبغي.

٣- تظليلُ المسائل واللطائف الهامة باللون الأسود الداكن.

٤ - وضعُ عناوين جانبية لكل مسألة على حسب إيراد المُصنِّف لها، وذلك حسب فهمي القاصر.

ثالثًا: كتبتُ النصَّ بالرسم الإملائي الحديث، ولا أشير في الحاشية إلى الفرق بين الرسم الإملائي القديم والحديث.

رابعًا: أثبتُ الفروق في الهامش، ما عدا الفروق المختصة بصيغ تعظيم الرب ﷻ، أو الصلاة على النبي ﷺ أو الترضي عن الصحابة ﭫ ونحوها.

خامسًا: عزوتُ الآيات مع ذكر أرقامها وسورها.

سادسًا: خرَّجتُ الأحاديث من مصادرها الحديثية، وأسير في تخريجها على النحو التالية:

١ - إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما، لقبول أهل الحديث الاحتجاج بأحاديث الصحيحين، ولا أزيد في تخريجه عليهما.

٢. إذا لم يكن فيهما فإنِّي أُخرجه من مصادره الأصلية مُرتبة بالسُّنن الأربع، ثم بقية كتب السُّنَّة؛ مع الإشارة إلى من صححه أو ضعفه من السابقين أو المُعاصرين عند وجوده.

سابعًا: خرَّجتُ الآثار وعزوتها إلى مصادرها؛ مع ذكر حُكم العُلماء عليها إن وجدتُ ذلك.

ثامنًا: ترجمتُ للأعلام عامَّة عدا كبار الصحابة، والملوك، والخلفاء المذكورين في النص المحقق.

تاسعًا: عرَّفتُ بالأماكن والبلدان في النص المحقق.

عاشرًا: عرَّفتُ بالفِرق والطوائف والأديان المذكورة في النص المحقق.

الحادي عشر: شرحتُ غريب اللُّغة من خلال مصادر اللُّغة المعتمدة.

الثاني عشر: قمتُ بعزو الأبيات إلى قائلها مع ضبطها بالشَّكل.

الثالث عشر: علَّقتُ على النصِّ المُحقق بتعليقات علمية أخرى؛ مع مُراعاة التوسط وعدم الإطالة إلَّا عند الحاجة.

الرابع عشر: ختمتُ الدراسة والتحقيق بخاتمة عِلمية تُلخِّص نفائس العِلم والعَمل التي أنارها شيخُ الإسلام وبينَّها في هذا الكتاب، مع بيان بعض التوصيات المتواضعة في حياة شيخِ الإسلام العلمية والعَملية.

الخامس عشر: عملتُ فهرسًا للمراجع والمواضيع.

وفي الختام: أشكر فضيلة شيخنا الدكتور عبدالرَّحمن بن صالح المحمود على قراءته لهذا الكتاب وتصحيحه والتعليق عليه مع ما أتحفني به من مقدمة نفيسة لهذا الكتاب المبارك، جعل الله ذلك في موازين حسناته.

وبعد، فهذا جهد المُقل العاجز، وحسبي أنِّي قد بذلتُ فيه ما استطعتُ

ليكون كما أراده مؤلفه، فما كان فيه مِن صوابٍ فمِن عند الله وحده لا شريك له، وما كان مِن خطأٍ فمِن نفسي والشَّيطان، وأستغفر الله مِنه، وما أُريد إلا خيرًا، وقد قال قديمًا القاضي الفاضل عبدالرَّحيم البَيْسَانِي: «إِنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُب [إِنْسَانٌ] كِتَابًا فِي يَومِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِه:

(لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُركَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل)، وهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَر، وهَوَ دَلِيلٌ على اسْتِيَلاء النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَر»(١).

وقال ابن قيِّم الجوزية: «فَيَا أَيُّها القَارِئُ لَهُ، والنَاظِرُ فِيهِ، هَذِهِ بِضَاعَةُ صَاحِبِهَا المُزْجَاة مَسُوقَةٌ إِلَيكَ، وَهَذَا فَهْمُهُ وَعَقْلُهُ مَعْرُوضٌ عَلَيكَ، لَكَ غُنْمُهُ، وَعَلَى مُؤلِفِهِ غُرْمَهُ، وَلَكَ ثَمَرَتُهُ، وَعَلَيهِ عَائِدَتَهُ، فَإِنْ عُدِمَ مِنْكَ حَمدًا وَشُكْرًا، فَلَا يُعْدَم مِنْكَ عُذْرًا، وَإِنْ أَبَيتَ إِلَّا المَلَام فَبَابُهُ مَفْتُوحٌ، وَقَدْ اسْتَأْثَرَ اللهُ بِالثَنَاءِ وَبِالحَمْدِ، وَوَلَّى المَلَامَةَ الرِجَالَا»(٢).

---

(١) تناقل بعض الباحثين هذه المقولة البديعة منسوبةً للعِماد الأصفهاني، وهذا وَهْمٌ منهم، والصحيح أنها لعبدالرَّحيم البَيْسَاني؛ وسبب الغلط أن البَيْسَاني أرسلها للعِماد الأصفهاني، فظن بعضهم أنَّ قائلها هو الثاني؛ كما في شرح الإحياء للزبيدي ١/ ٣، وأبجد العُلوم لصدِّيق حسن القنوجي ٥٢، والحِطَّة في ذكر الصحاح السِّتة له أيضًا، ص ٢٢، وكشف الظنون الحاجي خليفة ١/ ١٧، وما بين المعكوفين يستبدلها بعضهم بكلمة [أحدٌ]، ولا أعلم لهم مُستندًا، والصواب ما أثبته كما في الأصول.
البَيْسَاني هو: مُحيي الدِّين أبو عليٍّ عبدالرَّحيم بن عليٍّ بن الحُسين اللخمي البَيْسَاني العسقلاني الشهير بالقاضي الفاضل، مِن وزراء صلاح الدِّين الأيوبي، قال عنه الذَّهبي في السير ٢١/ ٣٣٩: «العلَّامة البليغ، القاضي الفاضل، محيي الدِّين، يمين المملكة، سيِّد الفُصَحاءِ»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ١٣ / ٣٠: «الامامُ العلَّامةُ شيخُ الفُصَحاءِ والبُلغاءِ.. ولم يكن له في زمانه نظيرٌ، ولا فيما بعده إلى وقتنا هذا مثيل»، مات بمصر سنة ٥٩٦ هـ.

(٢) طريق الهجرتين، ص٢١ .

وقـد قـال الإمام النَّحـوي القاسـم بن علـيٍّ الحريـري[١] في خاتمـة منظومته (مُلحـة الإعراب):

وَإنْ تَجِــدْ عَيْبًــا فَسُــدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَــنْ لا عَيْــبَ فِيــهِ وَعَلَا

أسـأل اللـه أن يجعل هـذا العمل خالصًـا لوجهه، مُدخـرًا ليَ عنـد لقائه، وأن ينفـع به الإسـلام والمُسـلمين، وأن يغفر لـكُلِّ مَن نبهني لخلـلٍ به، أو سـدَّ ثغرة جهلي وتقصيـري فيـه، وما أُريد إلَّا خيرًا، وأسـتغفرُ الله سـبحانه مما زلَّ به اللِسـان، أو داخله ذهـولٌ ونسـيان، أو زلَّ بـه القلـم والبنـان، ممَّـا يغلـب على بنـي الإنسـان، والحمْدُ لله الـذي بنعمتـه يكمل العِلـم والبيـان، وبفضله تتم الطاعة والإحسـان.

اللَّهُـمَّ لَـكَ الحَمْـدُ أَنْتَ نُـورُ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَـنْ فِيهِنَّ، وَلَـكَ الحَمْدُ، أَنْـتَ قَيـوُّمُ السَّـمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَـنْ فِيهِنَّ، وَلَـكَ الحَمْدُ، أَنْـتَ الْحَقُّ، وَوَعْـدُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُـكَ حَـقٌّ، وَلِقَـاؤُكَ حَـقٌّ، والجَنَّةُ حَـقٌّ، وَالنَّارُ حَـقٌّ، وَالسَّـاعَةُ حَقٌّ، والنَّبِيُّـونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّـدٌ ﷺ حَـقٌّ، اللَّهُـمَّ لَـكَ أَسْـلَمْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْـتُ، وَبِكَ آمَنْـتُ، وَإِلَيْـكَ أَنَبْتُ، وَبِـكَ خَاصَمْـتُ، وَإِلَيْـكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِـي مَا قَدَّمْتُ وَمَـا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْـرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْـتُ، أَنْتَ المُقَـدِّمُ وَأَنْـتَ المُؤَخِّرُ، لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ.

اللَّهُـم رَبَّ جبرائيـلَ وميكائيـلَ وإسـرَافيل، فاطِـرَ السَّـماواتِ والأرضِ، عالِـمَ الغيـبِ والشَّـهادةِ أنـتَ تحكُـمُ بينَ عِبـادكَ فيما كانُوا فيـهِ يختلِفُـونَ، اهْدِني لِمـا اختُلِفَ فيهِ

(١) هـو: أبـو محمَّـد القاسـم بـن علـيٍّ بـن محمَّـد الحريـري، قـال عنـه ابـن الأنبـاري: «كان أديبًـا فصيحًـا بليغًـا، صنَّـف كُتبًـا حسـنةً، عذبـة العبـارة»، وقـال عنـه السـيوطي: «وتصانيفـه تشـهد بفضلـه، وتُقِـر بنبلـه، وكفـاه شـاهدًا: المقامـات التـي أبـرَّ بهـا علـى الأوائـل وأعجـز الأواخـر»، مـات سـنة ٥١٦هـ. يُنظر: نزهة الألباء ص ٣٧٩، بُغية الوعاة ٢/ ٢٥٧، شرح مُلحة الإعراب، ص٣٧٢.

مِـن الحَـقِّ بإذنـكَ إنَّكَ تهـدي مَن تشـاءُ إلى صَـرَاطٍ مُسـتقيمٍ.

اللَّهُـمَّ أَحْسِـن عَاقِبَتَنَـا فِـي الأُمُـورِ كُلِّهَـا، وَأَجِرْنَـا مِنْ خِـزْيِ الدُّنْيَـا، وَعَذَابِ الآخِـرَةِ، والحَمْـدُ للـه رَبِّ العَالِمين

✍ كتبه

حمد بن أحمد العصلاني

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمن له حقٌّ عليه

في غُرة رجب لعام ١٤٣٢هـ

بمدينة جدة

القسم الأول

الفصل الأول: الترجمة

وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بعض ما قيل فيه.

المطلب الثاني: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، صِفَتُه الخَلقِيَّة والخُلُقِيَّة، عبادته، شعره وأدبه، أمره بالمعروف ونهيه عن المُنكر، جهاده، مِحَنه، موقفه مِن خصومه، وفاته.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته.

الفصل الأول

الترجمة

وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

بعض ما قيل فيه

اعتاد كثيرٌ مِن الباحثين والمترجمين عن الأعلام أن يذكروا ما قِيل عن ذلك العَلم في ختام ترجمته وسيرته ليُعَلم بروزه في عِلمه أو جِهاده أو زُهده أو غير ذلك، أمّا الحديث عن شيخِ الإسلام أبي العبَّاس ابن تيميَّة فلم أرَ - والله أعلم - أنه قد وُفِّي حقُّه، وما زال العُلماء ينهلون مِن فيض عُلومه في شتى الفنون والمعارف، وأمَّا المادِحون له فليس لهم عَدٌّ، ولا يستطيع إحصاؤهم مَن أراد إلى ذلك بدٌّ، فهم في كل زمانٍ ومكانٍ يلبسون لباسه، ويتمادحون بانتسابهم له، وكان مَن أراد ذكره في خِطابه أو كِتابه فيكفيه أن يقول: «قال شيخُ الإسلام»؛ حتى أصبح لقبه بذلك أشهر مِن اسمه وكُنيته، فكان رمزًا مِن رموز العِلم والعَمل، ومنارًا مِن منارات الصِدق والجِهاد.

ولذا أردتُ أن أقُدِّم بعض ما قاله تلاميذه، وأقرانه الذين رأوه وعاشروه وعرفوا فيه كمال العِلم والعبادة، ثم أذكر بعض أقوال المُعجبين به، والمُنصفين

له، ممَّن جاءوا بعده، وأفتوا في كثير من المسائل بفتواه، والذين شهدوا له بالصدِّق والصَّبر، والعِلم والجِهاد، والزُّهد والعِبَادة.

منهم الإمام ابن قيِّم الجوزية. من تلاميذه. حيث قال: «**شيخُ الإسلام والمُسلمين، القائم ببيان الحقِّ، ونُصرة الدِّين، الدَّاعي إلى الله ورسوله، المُجاهد في سبيله**، الذي أضحك الله به مِن الدِّين ما كان عابسًا، وأحيى من السُّنَّة ما كان دارسًا، والنور الذي أطلعه الله في ليل الشبهات فكشف به غياهب الظلمات، وفتح به من القلوب مقفلها، وأزاح به عن النفوس عللها، فقمع به زيغ الزائغين، وشك الشاكين، وانتحال المبطلين، وصدقت به بشارة رسول ربِّ العالمين يقول: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»، وبقوله: «**يَحْمِلُ هَذا العِلْمَ مِنْ كُلِ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحرِيفَ الغَالِيينَ، وانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ**»، وهو الشيخُ، الإمامُ، العلَّامةُ، الزَّاهدُ، العابدُ، الخاشعُ، الناسِكُ، الحافِظُ، المُتبِّعُ، تَقِيُّ الدِّين أبو العبَّاس»[١].

ومنهم الإمام الذَّهبي - مِن تلاميذه -. قال: «ابن تيميَّة: **الشيخُ، الإمامُ، العَالِمُ، المفسرُ، الفقيهُ، المُجتهدُ، الحافِظُ، المُحدِّثُ، شيخُ الإسلامِ، نادرةُ العصْرِ، ذو التصانيفِ الباهِرةِ، والذكاءِ المُفرطِ**»[٢].

وقال كذلك: «**وصار مِن أئمة النقد، ومن عُلماء الأثر مع التدين والنبالة، والذكر والصيانة، ثم أقبل على الفقه، ودقائقه، وقواعده، وحججه، والإجماع والاختلاف حتى كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ثم**

(١) الرَّد الوافر، ص ١٢٢ - ١٢٣، الشهادة الزكية، ص ٣٤.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام، ص ٢٦٧ ضمن الجامع.

يستدل ويرجح ويجتهد، **وحُقَّ له ذلك فإنَّ شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه**، فإنني ما رأيتُ أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات الدَّالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضارًا لمتون الأحاديث، وعزوها إلى الصحيح أو المُسند أو إلى السُّنن مِنه، كأنَّ الكتاب والسُّنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارةٍ رشيقةٍ، وعينٍ مفتوحةٍ، وإفحامٍ للمخالف»[(١)].

وقال فيه: «كان قوَّالًا بالحقِّ، نهَّاءً عن المُنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سطوة وإقدام، وعدم مداراة الأغيار، **ومَن خالطه وعرفهُ قد ينسبني إلى التقصير في وصفه... وأنه بحرٌ لا ساحِل لهُ، وكنزٌ لا نظير لهُ، وأنَّ جُودَه حاتِميٌّ، وشجاعَتَه خَالِدية**» [(٢)].

وقال عنه أيضًا: «**لا يؤتى مِن سوء فهم، بل له الذكاء المُفرط، ولا مِن قِلَّة عِلم فإنَّه بحرٌ زخَّار، بصيرٌ بالكتاب والسُّنَّة، عديم النظير في ذلك**، ولا هو بمتلاعب بالدِّين، فلو كان كذلك لكان أسرع شيء إلى مُداهنة خُصومه وموافقتهم ومنافقتهم، ولا هو ينفرد بمسائل بالتشهي... فهذا الرَّجل لا أرجو على ما قُلْتُه فيه دُنيا ولا مالًا ولا جاهًا بوجه أصلًا؛ **مع خبرتي التَّامة به**، ولكن لا يسعني في دِيني ولا في عقلي أن أكتم محاسنه، وأدفن فضائله، وأُبرز ذنوبًا له مغفورة في سعة كرم الله تعالى»[(٣)].

وقال فيه كذلك: «وهو أكبر مِن أن يُنَبِه مثلي على نعوته، **فلو حلفتُ بين الرُّكن والمقام لحلفتُ أني ما رأيت بعيني مثله، ولا والله ما رأى هو مثل نَفْسِه في**

---

(١) ذيل تاريخ الإسلام، ص ٢٦٨ ضمن الجامع.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام، ص٢٦٩ ضمن الجامع.

(٣) ذيل تاريخ الإسلام، ص٢٧٠ - ٢٧١ ضمن الجامع.

العِلم»[(١)].

وقال الحافظ ابن كثير - من تلاميذه -: «وقد أُفرِدتْ له تراجم كثيرة، وصنَّف في ذلك جماعة من الفضلاء وغيرهم، وسألخص مِن مجموع ذلك ترجمة وجيزة في ذكر مناقبه، وفضائله، وشجاعته، وكرمه، ونصحه، وزهادته، وعبادته، **وعُلومه المُتنوعة الكثيرة المجوَّدة، وصفاته الكبار والصغار، التي احتوت على غالب العُلوم ومفرداته في الاختبارات التي نصرها بالكِتاب والسُّنَّة وأفتى بها، وبالجملة كان** رَحِمَهُ اللَّهُ **من كبار العُلماء، وممَّن يُخطئ ويُصيب، ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحرٍ لُجِّي**، وخطأه أيضًا مغفورٌ له كما في «صحيح البُخاري»: «**إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**» فهو مأجور»[(٢)].

وقال الإمام ابن عبدالهادي - مِن تلاميذه -: «**هو الشيخُ الإمامُ الربَّانيُّ، إمامُ الأئمةِ، ومُفتي الأُمةِ، وبحْرُ العُلومِ، سيِّدُ الحفاظِ، وفارسُ المعانِي والألفاظِ، فريدُ العصْرِ، وقريعُ الدهرِ، شيخُ الإسلامِ، بركةُ الأنامِ، وعلَّامةُ الزَمانِ، وترجمانُ القُرْآنِ، علَمُ الزُّهادِ، وأوحدِ العُبَّادِ، قامعُ المُبتدعين، وآخرُ المُجتهدين.. وصاحبُ التصانيفِ التي لم يُسبق بمثلها**»[(٣)].

وقال الإمام المزِّي - من أقرانه وتلاميذه -: «**ما رأيتُ مثله، ولا رأي هو مثل نَفْسِه، وما رأيتُ أحدًا أعلم بكتاب الله، وسُنَّة رسوله، ولا أتبع لهما مِنه**»[(٤)].

(١) العقود الدُّرية، ص١١٠، الرَّد الوافر، ص ٣٥، الدُّرر الكامنة ١/ ١٦٨، الشهادة الزكية، ص ٢٥

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٤٠، الرَّد الوافر، ص١٦٦، الشهادة الزكية، ص٢٧.

(٣) العقود الدُّرية، ص ٣

(٤) العقود الدُّرية، ص٩٠

وقال الإمام ابن شيخ الحزاميين الواسطي - من أقرانه وتلاميذه-: «**كشفَ الله لنا ولكم بواسطة هذا الرجل عن حقيقة دِينه الذي أنزله من السماء وارتضاه لعباده... ما رأينا في عصرنا هذا مَن تُستجلى النبوة المحمدية وسُنَنُهَا مِن أقواله وأفعاله إلَّا هذا الرجل؛ بحيث يشهد القلب الصحيح أنَّ هذا هو الاتباع حقيقةً**»(١).

وقال الحافظ صلاح الدِّين العلائي - مِن أقرانه المُعجبين به-: «شيخنا وسيِّدُنا وإمامُنا فيما بيننا وبين الله تعالى، شيخُ التحقيقِ، السَّالكُ بمَن أتبعه أحسن طريق، في الفضائل المُتكاثرة، والحُجج القاهرة، التي أقرَّت الأمم كافة أنَّ هممها عن حصرها قاصرة، ومتَّعنا الله بعلومه الفاخرة، ونفعنا به في الدنُّيا والآخرة، **وهو الشيخُ الإمامُ العَالِمُ الربَّانيُّ، والحَبْرُ البَحْرُ، القُطْبُ النورانيُّ، إمامُ الأئمةِ، بركةُ الأمةِ، علَّامةُ العُلماءِ، وارثُ الأنبياءِ، آخرُ المُجتهدين، أوحدُ عُلماءِ الدِّين، شيخُ الإسلامِ، حُجَّةُ الأعلامِ، قُدوةُ الأنامِ، بُرهانُ المُتعلمين، قامعُ المُبتدعين، سيْفُ المُناظرين، بَحْرُ العُلوم، كَنْزُ المُستفيدين، ترجمانُ القُرآنِ، أُعجوبةُ الزمانِ، فريدُ العَصْرِ، ألَا وإنَّ تَقيَّ الدِّين إمامُ المُسلمين، حُجَّةُ الله على العالمين، اللاحقُ بالصالحين، والمُشبَّهُ بالماضين، مُفتي الفِرق، ناصرُ الحقِّ، علَّامةُ الهدى، محمَّد الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، ركنُ الشريعة، ذو الفنون البديعة، أبو العبَّاس ابن تيميَّة**»(٢).

وقال العلَّامة عبدالباقي اليماني - مِن أقرانه-: «شيخُ العلوم الإسلامية، وأساسُ القواعدِ الدِّينيةِ، وابْنُ بَجْدَة الأحاديث النَّبوية، جمعَ مِن المعقول

(١) العقود الدُّرية، ص٢٤٢. ٢٤٥.

(٢) الدُّرر الكامنة ٤٨

والمنقول، وردَّ على فلاسفة الحُكماء فيما يتعلق بالمعقول، إذا تكلَّم **في مسألة فحدَّث عن البَحْرِ ولا حَرَج، وإذا استمرَّ في معنىً مِن المعاني لا يكاد سامعه يقول عنه خَرْج، مع فصاحةِ لسانٍ، وبلاغةٍ ملكت أَزِّمة التبيان، وأمّا الزُّهد في الدُّنيا ورفض زخارفها فإليه الغاية، وعنده يوجد في هذا الشأن النهاية، أجمعَ مَن شاهده معارفه، وتحقق عوارفه، أنَّه نسيجُ وحده، وفريد وقته في عِلمه ومَجْدِه... وعلى الجُملة لم يسمح الزمن له بمثيل**، تقصر العبارة عن ذكر صفاته على التَّفصيل، فلذلك جاء لسان العِلم بها مسرُودَة على طريق الإجمال، ولو شُّرع في تفاصيلها لأوقِرَ منها الأحمال فالأحمال.

مَا زالَ يسْبِقُ حتَّى قَالَ حَاسِدُهُ لَهُ طَرِيقٌ إلى العَلْيَاءِ مُختصَرُ»[(١)]

وقال العلَّامة أبو المعالي ابن الزملكاني - من أقرانه -: «**كان إذا سُئل عن فن مِن العِلم ظَّن الرَّائي والسَّامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء مِن سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم مِنه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلم في علم مِن العُلوم سواء أكان مِن عُلوم الشرع أم غيرها إلَّا فاق فيه أهله،** والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطُولى في حُسْنِ التصنيف، وجودةِ العبارةِ، والترتيب والتقسيم والتبيين»[(٢)].

وقال كذلك في وصفه والثناء عليه: «الشيخ الإمامُ العلَّامةُ الأوحدُ، الحافِظُ المُجتهدُ، الزَّاهدُ العابِدُ القُدوةُ، **إمام الأئمةِ، قُدوةُ الأُمةِ، عَلَّامةُ العُلماءِ،**

---

(١) لقطة العجلان في مختصر وفيات الأعيان، ص ٢٤٦ ضمن الجامع.

(٢) العقود الدُّرية، ص٩-١٠، الرَّد الوافر، ص١٠٧

وارثُ الأنبياءِ، آخرُ المُجتهدين، أوحدُ عُلماءِ الدِّين، بركةُ الإسلامِ، حُجَّةُ الأعلامِ، بُرهانُ المُتكلمين، قامعُ المبتدعين، مُحيي السُّنَّةِ، ومَن عَظُمتْ به لله علينا المِنَّة، وقامتْ به على أعدائه الحُجَّةُ، واستبانت ببركته وهديه المَحَجَّة، تَقيُّ الدِّين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسَّلام ابن تيميَّة الحرَّاني، أعلى الله مناره، وشيَّد به مِن الدِّين أركانه»[١].

وكتب فيه قوله:

مَاذا يقُولُ الوَاصِفُونَ لَهُ ... وصِفَاتُهُ جَلَّتْ عَنْ الحَصْرِ
هُو حُجَّةٌ للَّه قَاهِرَةٌ ... هُو بَيْنَنا أُعْجُوبَةُ الدَّهْرِ
هُو آيةٌ للخَلْقِ ظَاهِرَةٌ ... أَنْوارُهَا أَرْبَتْ عَلَى الفَجْرِ[٢].

وقال الإمام ابن دقيق العيد - مِن أقرانه-: «لمَّا اجتمعتُ بابن تيميَّة رأيتُ **رجلًا العُلومُ كُلُّها بين عينيه، يأخذ منها ما يُريد، ويدع ما يُريد**»[٣].

وقال فيه أيضًا: «**ما كنتُ أظُنُّ أنَّ اللهَ تعالى بقى يخلق مثلك**»[٤].

(١) الرَّد الوافر، ص١٠٩.

(٢) العقود الدُّرية، ص١١، البداية والنهاية ١٤/ ١٣٢، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩٢.

(٣) الرَّد الوافر، ص١١١

(٤) العقود الدُّرية، ص١١٠، البداية والنهاية ١٤ / ١٣٢، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩٢، وقد أستنكر هذه الجملة الدكتور سالم الدخيل في تحقيقه للقَول الجلي في ترجمة ابن تيميَّة الحنبلي للشيخ محمَّد صفي الدِّين البخاري، ص٣٩ وقال: «هذا التعبير لا ينبغي مِن مثل هذا العالِمِ، فهو إلى أقوال العوام أقرب منه إلى : أقوال العُلماء»، واستشكلها كذلك الشيخ بكر أبو زيد في معجم المناهي اللفظية .

وقال الإمام أبو البقاء السُّبكي - مِن أقرانه -: «والله يا فُلان: **ما يُبغضُ ابن تيميَّة إلا جاهلٌ أو صاحبُ هوى**، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصُده هواه عن الحقِّ بعد معرفته به»(١).

وقال الإمام محمَّد بن الحريري قاضي قضاة الحنفية. - مِن أقرانه-: «**إنَّه مِن ثلاثمائة سنة ما رأى الناسُ مِثلَه**»(٢).

وقال الحافظ ابن رجب - مِن تلاميذ تلاميذه-: «**الإمامُ الفقيهُ، المُجتهدُ المُحدِّثُ، الحافِظُ المُفسرُ، الأصوليُّ الزَّاهدُ، تَقيُّ الدِّين أبو العبَّاس، شيخُ الإسلام، وعَلَمُ الأعلام، وشهرته تغني عن الإطناب عن ذكره، والإسهاب في أمره**»(٣).

وقال الحافظ ابن حجر - من المُتأخرين المُعجبين به -: «**وشهرة إمامة الشيخ تَقيِّ الدِّين أشهر مِن الشَّمس، وتلقيبه بشيخ الإسلام في عصره باق إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غدًا كما كان بالأمس**، ولا ينكر ذلك إلا مَن جَهِل مقداره، أو تجنبَ الإنصافَ، فما أَغلطَ مَن تعاطى ذلك وأكثر عثاره،... ومع ذلك

وهذه الجُملة لا تعيب الإمام ابن دقيق العيد فهي مشهورةٌ عند السَّلف، فقد قالها سعيد بن المُسيب في قتادة بن دعامة السدوسي كما في الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٢٣٠، وتهذيب الكمال للمزي ٢٣/ ٥٠٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٩/ ٣٣٢، وغيرهم، وقيلت كذلك في الإمام الشافعي كما في الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخِ الإسلام زكريا الأنصاري، نقلًا عن الشيخ بكر في المُعجم، وما رأيتُ أحدًا مِن المُتقدمين أنكرها، ولكن الشيخين سالم الدخيل وبكر أبو زيد رحمهما الله كانا مِن العُلماء المُجتهدين، الذين يتوقفون في الألفاظ، ويتحرون معانيها، وهذه مِن عادة الراسخين في العِلم، والله يُسكنهما فسيح الجنان.

(١) الرَّد الوافر، ص٩٩.

(٢) نهاية الإرب في فنون الأدب، ص١٨٠ ضمن الجامع.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٤/ ٤٩٣، الرَّد الوافر، ص١٨٩، الشهادة الزكية ٥٠.

فكلهم معترف بسعة عِلمه، وكثرة ورَعِه وزهده، ووصفه بالسخاء والشجاعة، وغير ذلك، وقيامه في نَصر الإسلام، والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية، **إنه شيخُ الإسلام لا ريب**»(١).

وقال كذلك: «**وكان مِن أذكياء العَالم، ولهُ في ذلك أمورٌ عظيمةٌ**»(٢)

وقال الإمام بهاء الدِّين ابن عساكر - من المُتأخرين المُعجبين به-:

تَقِيُّ الدِّين أضحَى بحرَ علمٍ ... يُجيبُ السائلين بلا قنوطِ
أحَاط بكُل علمٍ فيه نفعٌ ... فقُلْ ما شئتَ في البحر المُحيطِ(٣)

وقال الحافظ السيوطي - مِن المُتأخرين المُعجبين به -: «ابن تيميَّة **الشيخ، الإمام، العلَّامة، الحافظ، الناقد، الفقيه، المُجتهد، المُفسر، البارع، شيخُ الإسلام، علم الزُّهاد، نادرة العصر، أحد الأعلام،.. كان مِن بحور العلم، ومِن الأذكياء المعدودين والزُّهاد والأفراد**)(٤).

وقال الإمام الشوكاني - مِن المُتأخرين المُعجبين به -: «**إمام الأئمة**(٥)،

---

(١) الرَّد الوافر، ص٢٤٦ - ٢٤٧، الشهادة الزكية، ص ٧٢.

(٢) الدُّرر الكامنة ١/ ١٦٦

(٣) الرَّد الوافر، ص١٩٦.

(٤) طبقات الحفاظ، ص٥٢٠.

(٥) علَّق الدكتور عبدالله الغُصُن في كتابه دعاوى المُناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، ص ٣٧ على هذه الجُملة بقوله: «لو قال: إمام الأئمة في عصره لكان أولى؛ لأن إمام الأئمة على الإطلاق هو الرسولﷺ، وهو إمام المُرسلين، ولذلك صلَّى بالأنبياء إمامًا [ليلة المعراج]!!، فالأنبياء هم

المُجتهد المُطْلق... لا أعلم بعد ابن حزم مثلَه، وما أظنه سمَح الزمانُ ما بين عصرِ الرجُلين بمن شابَهها أو يقاربهما»[(١)].

وسمعتُ شيخنا العلَّامة الشيخ محمَّد بن صالح العثيمين يقول فيه - من المُتأخرين المُعجبين به -: «**شيخُ الإسلامِ آيةٌ مِن آياتِ الله**».

أئمة الناس، ونبينا ﷺ إمامهم، وشيخ الإسلام قدوته في ذلك رسول الله ﷺ وهو مؤتم به»، وهُنا تنبيهان:

الأول: أنَّ الشوكاني رحمه الله يقصد ما فرضه الدكتور الغصن بالبديهة، وإنما هذا أسلوبٌ بياني يراد به أهل عصره من الأئمة بالإضمار، والدليل قوله بعد ذلك: «لا أعلم بعد ابن حزم مثله»، والله أعلم.

الثاني: أنَّ هذه الجُملة اعتاد العُلماء على ذكرها في حقِّ بعضهم، ولا نكير عليهم، لما سبق أنه مفهومٌ مِن السياق، وقد أطبق العُلماء على ذكرها في ابن خُزيمة؛ حتى أصبحت عَلَمًا عليه، وذكرها الباطِرقاني في ابن منده «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٢، وأبو سعد السمعاني في إمام الحرمين الجويني «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٤٦٩، والنسفي في أبي اليُسر البزدوي «سير أعلام النبلاء»، ١٩/ ٤٩، وعمر بن الحاجب في ابن قُدَامة الحنبلي سير أعلام النبلاء، ٢٢ / ١٦٧، وابن العربي في مالك بن أَنَسٍ أحكام القُرآن، ٣/ ٤٤٣، وابن تيميَّة في الإمام أحمد «المُستدرك على مجموع الفتاوى، ٥ / ٢٠١، وابن تيميَّة عن جميع من العُلماء في الإسفراييني «درء التعارض ٢/ ٩٦ ولم ينكرها، وابن عبدالهادي في ابن تيميَّة «العقود الدُّرية»، ص ٣، وابن الزملكاني في ابن تيميَّة «الرَّد الوافر»، ص١٠٩، والعلائي في ابن تيميَّة الدُّرر الكامنة ١/ ٤٨، وابن حجر في ابن تيميَّة «الدُّرر الكامنة» ١/ ٥٢، والسخاوي في ابن حجر «الضوء اللامع» ١/ ٢٦٨، وغير ذلك كثير، ومقولة الدكتور الغصن جزاه الله خيرًا تنبئ بضرورة الاعتناء بالألفاظ في حقِّ العُلماء؛ حتى لا يُغلى فيهم بغير ما أراد الله عمومًا؛ كما نبه إليها، وإن كان في لفظة (إمام الأئمة) بحبوحة مِن القول، وفُسحة مِن الأثر، والله أعلم.

وما بين المعكوفين الأُوْلى أن يُقال: ليلة (الإسراء)؛ لأن الصلاة بالأنبياء جرت فيها، والإسراء والانتقال من مكة إلى بيت المقدس، والمعراج جرى ما بعد بيت المقدس إلى نزوله من السماوات العُلا، إلَّا أنَّ مقصود الشيخ واضحٌ أنَّه يريد بها جُملة الحادثة، والله أعلم.

(١) البدر الطالع ١/ ٩٤ (ت: محمَّد حلاَّق)، و١/ ٤٦ (ت: خليل المنصور)

وسمعتُه كذلك يقول: «أبو العبَّاس شيخُ الإسلام **حَبْرُ الأمة في زَمَانِه**».

وسمعتُه أيضًا يقول: «رحِم اللهُ شيخَ الإسلام **لو لم يَرُدَّ على الفِرق الضالة، ويبيِّن عوارها، ما عرفنا كيف نردُّ عليهم**»، أو نحوها.

وسمعتُه كذلك يقول: «ولهذا الرَجُل مِن المقامات التي يُشكر عليها، والتي نرجو مِن الله له المثوبة عليها في الدفاع عن الحقِّ، ومهاجمة أهل الباطل، ما يعلمه كل مَن تتبع كُتُبَه وسَيَرَها، **والحقيقة أنَّه مِن نِعَم الله على هذه الأُمة**، لأنَّ الله سبحانه وتعالى كف به أُمورًا عظيمة خطيرة على العقيدة الإسلامية».

المطلب الثاني

اسمه ونسبه، مولده ونشأته، صِفاته الخَلقيَّة والخُلقيَّة، عبادته، شعره وأدبه، أمره بالمعروف ونهيه عن المُنكر، جهاده، مِحَنه موقفه مِن خصومه، وفاته

١- اسمه ونسبه:

هـو الإمـامُ المُجتهـدُ المُجاهـدُ الزَّاهـدُ أحمد بـن عبدالحليم بن عبدالسَّـلام بـن عبدالله بـن أبـي القاسـم الخضر بـن محمَّد بـن الخضـر بن علي بـن عبدالله ابن تيميَّـة النُميُّـري الحرَّانـي الدمشـقي الحنبلي السَّـلفي[(١)]، وكُنيتـه (أبو العبَّـاس)، ولقبه (تَقيِّ الدِّين)، واشـتهر بـ (شـيخ الإسـلام).

أمَّا لقب العائلة بآل تيميَّة فقد ذكر مترجموه ثلاثة أقوالٍ وهي:

١- أنَّ تيميَّة لقب لجدِّه الأعلى[(٢)].

٢- أنَّـه اسـم والـدة جَـدِّه (محمَّـد بـن الخضـر) واسـمها (تيميَّـة)، وكانـت واعظة، فنُسـب إليهـا، وعُرف بهـا[(٣)].

(١) العقود الدُّرية ٢، البداية والنهاية ١٤/ ١٣٥.

(٢) ذكـره الذَّهبـي في ذيـل تاريـخ الإسـلام ضمـن الجامـع، ص ٢٦٧، والصفـدي في الـوافي بالوفيـات ٧/ ١١، وفي أعيـان العـصر وأعـوان النـصر، ص ٥٨ ضمـن الجامـع.

(٣) ذكـره ومـا بعـده ابـن عبدالهـادي في العقـود الدُّريـة، ص٤، ومرعـي الكرمـي في الشـهادة الزكيـة، ص٢٣.

٣- أنَّه اسم بِنْتُ جَدِّه (محمَّد بن الخضر) حيث حج على درب تَيْمَاء[١]، فرأى هناك طفلةً قد خرجت مِن خبائها، فلمَّا رجع وجد امرأته قد ولدت بنتًا له تُشبه الطفلة التي رآها في تَيْمَاء، فقال: يا تيميَّة!! يا تيميَّة!! فلُقِّب بذلك.

أمّا قبيلة العائلة التي يرجعون إليها فإنَّ أكثر ممّن ترجم لشيخ الإسلام ابن تيميَّة يذكرون مولده في (حَرَّان)، وأمّا القبيلة فلم ينص عليها إلَّا بعض المؤرخين، ولذا التبس على بعضهم مرجع قبيلة شيخِ الإسلام؛ حتى عدوه مِن غير العرب، وهذا غلطٌ منهم[٢]، **وإلاَّ فقبيلته مُتفقٌ عليها عند المُؤرخين**، ومَن خالف فخلافه

(١) بفتح التاء المثناة مِن فوقها، وسكون الياء المثناة مِن تحتها، وفتح الميم مع همزةٍ ممدودة، هي الآن محافظة كبيرة تتبع منطقة تبوك، وتقع جنوب شرق تبوك على بُعد (٢٤٠) كم تقريبًا، وشمال المدينة النَّبوية على بُعد (٤٢٠) كلم تقريبًا، وكانت تحت ولاية الصحابي يزيد بن أبي سُفيان رضي الله عنه في عهد النبي ﷺ، وهي موطنٌ لليهود مِن قَبل بعثة النبي ﷺ، وجاء في كُتب السِّيرة أن بَحِيرَى الرَّاهب الذي لقي النبي ﷺ قَبل البعثة كان مِن أحبار يهود تيماء، ويُقال لهم: (يهودُ تَيْم) لتفريقهم عن يهود (المدينة، أو خيبر، أو فدك، أو أريحاء)، وقد أجلاهم عمرُ بن الخطاب، مِن الحجاز وقتَ خلافته إليها، وكانت تيماء ليست من بلاد العرب يومئذٍ كما قاله الإمام مالك لِما رواه أبو داود في سننه في كتاب الخَراج، باب: في إخراج اليهود مِن جزيرة العرب، رقم (٣٠٣٥) عن مالكٍ بلفظ: عُمَرُ أجلى أهل نجران **ولم يُجلوا مِن تَيْمَاءَ لأنَّها ليست مِن بلاد العرب..**».

أمَّا تسميتُها بتيماءٍ فلأُمور منها:

١- أنَّ فيها عينًا جاريةً تخرج من أصل جبلٍ؛ كما عند الواقدي في المغازي، ص ٧١٣، وابن الأثير في النهاية ٥/ ٣٢١.

٢- أنَّ طُرُقها مُذللةٌ مُعبَّدةٌ؛ كما نقله النووي عن أبي الفتح الهمداني كما في تهذيب الأسماء واللُّغات ٣/ ٣٢٥ حينما قال: «والتيم في العربية العبد، ومنه قولهم: تيم الله؛ أي: عبدُ الله، وقد تَيَّمَه الحُبُ؛ أي: استعبده، فكأن هذه الأرض قيل لها: تيماء لأنَّها مُذللةٌ مُعبدةٌ».

(٢) والمُخالف هو الشيخ محمَّد أبو زهرة في (ابن تيميَّة حياته وعصره)، ص١٨، ولم يجزم في ذلك، كما يظُنّه بعض المُترجمين لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وإنَّما قال: «ولذلك نستطيع أن نفهم، أو نعلم علمًا ظنيًا أنَّه لم يكن عربيًا، **ولعلَّه كان كُرديًا**».

شــاذٌّ لا عَبـرة بـه، وقبيلـة الشـيخ هـي (بَنـو نُمَيْـر) العربيـة[١]، والتـي يرجع نسـبها إلى (قَيـس عَيـلان بِـنْ مُضَرْ) القبيلـة العربيـة الكبيرة المشـهورة، لِمـا ذكره النسَّـابون عنه.

عَلَّامَــةُ العُلَمَــاءِ واللُّــجُّ الذَّي لا يَنْتَهِــي ولِــكُلِّ لُــجٍّ ســاحِلُ
لَوْ طَــابَ مَوْلِــدُ كُلّ حَــيٍّ مِثْلِهِ وَلَدَ النِّســاءُ ومــا لَهــنَّ قَوابِلُ

(١) ذكـره الإمـام ابـن نـاصر الدِّيـن الدمشـقي في (التبيـان لبديعـة الزمـان) ضمـن الجامـع، ص ٤٢٦، والقـاضي محمـود العـدوي في (الزيـارات) ضمـن الجامـع، ص ٦٢٧، المـؤرخ ابـن تغـري بـردي في (النجـوم الزاهـرة في ملـوك مـصر والقاهـرة) ١/ ٢٧١، والمـؤرخ خـير الدِّيـن الـزركلي في (الأعـلام) ١/ ١٤٤، والأسـتاذ زهـير الشـاويش في تحقيقـه (شرح حديـث النـزول)، ص٦، والعلَّامـة بكـر أبـو زيـد في (معجـم المناهـي اللفظيـة)، ص٣٢٢، وفي مقدمتـه لـ(الجامـع لسـيرة ابـن تيميَّـة)، ووهِـم الشـيخان أحمـد القطَّـان ومحمَّـد الزيـن في كتابهـا (شـيخُ الإسـلام ابـن تيميَّـة)، ص ٣٨ حيـث أدرجـا القبيلـة (النُّمـيري) ضمـن كلام ابـن كثـير في البدايـة والنهايـة نقـلًا عـن الذَّهبـي، وهـذا وهـمٌ عليهـا، فليـس هـو مِـن كلام ابـن كثـير ولا الذَّهبـي، والله أعلـم.
وهـذه القبيلـة عربيـة كـما قـال ابـن حـزم في جمهـرة أَنسِـاب العـرب ٢/ ٤٨٢: «نُمـير: ابـن عامـر بـن صعصعـة بـن معاويـة بـن بكـر بـن هـوازن بـن منصـور بـن عكرمـة بـن خصفـة بـن قيـس عيـلان بـن مُـضَر بـن نـزار بـن معـد بـن عدنـان»، ووافقـه السـمعاني في الأَنْسَـاب ٥/ ٥٢٧، وابـن الأثـير في الألبـاب في تهذيـب الأَنَسـاب ٣/ ٣٢٧ والقلقشـندي في نهايـة الإرب، ص ١٤٠،

٢- مولده ونشأته:

ولـد شـيخُ الإسـلام أبـو العبَّـاس ابـن تيميَّـة في يـوم الاثنيـن العاشـر(١) من ربيـع الأول سـنة سـتمائة وإحدى وسـتون مـن الهجـرة النَّبويـة (١٠/ ٣/ ٦٦١هـ)، في مدينـة حَـرَّان(٢)، وهـي مَهْـدُ الفَلاسـفة والصَّابئـة قبل الإسـلام.

---

(١) وهـو الأظهـر لأنَّ كُل مَـن ترجـم للشـيخ جـزم بذلـك، ومنهـم ابـن عبدالهـادي في العقـود الدُّريـة، وفي مختـصر طبقـات عُلـماء الحديـث، وابـن الـوردي في تتمـة المختـصر في أخبـار البـشر، والذَّهبـي في تاريـخ الإسـلام، وفي العِـبَر في خَـبَر مَـن غَـبَر، وفي معجـم الشـيوخ، وابـن كثـير في البدايـة والنهايـة، والبـزَّار في الأعـلام العليَّـة، وابـن مفلـح في المقصـد الأرشـد، والنُّويـري في نهايـة الإرب في فنـون الأدب، وابـن سـيِّد النَّـاس في أجوبتـه عـن سـؤالات ابـن أيبـك، وابـن فضـل الله العمـري في مسـالك الأبصـار في ممَالـك الأمصـار، وابـن الجـزري القـرشي في تاريـخ حـوادث الزمـان ووفيـات الأكابـر والأعيـان، وابـن رجـب في ذيـل طبقـات الحنابلـة، وابـن حجـر في الـدُّرر الكامنـة، وابـن نـاصر الدِّيـن في الـرَّد الوافـر، والعليمـي في المنهـج الأحمـد، وفي الـدُّر المُنضَّـد، والـداوودي في طبقـات المُفسريـن، وبامخرمـة في قـلادة النحـر في وفيـات أعيـان الدهـر، والعـدوي في الزيـارات، وابـن العـماد الحنبـلي في شـذرات الذهـب، والصفـدي في الـوافي بالوفيـات، والكتبـي في فـوات الوفيـات، ومحمَّـد صفـي الدِّيـن البُخـاري في القـول الجـلي، وصدِّيـق حسـن خـان في أبجـد العُلـوم، والألـوسي في جـلاء العينـين، ومحمَّـد أبـو زهـرة في ابـن تيميَّـة حياتـه وعـصره، وإبراهيـم العـلي في ابـن تيميَّـة رجـل الإصـلاح والدعـوة، وغيرهـم كثـير. وقيـل في اليـوم الثـاني عـشر مِـن ربيـع الأول، وقـد ذكـره ابـن عبدالهـادي في العقـود الدُّريـة، ص٤، وفي مختـصر طبقـات عُلـماء الحديـث، ص ٢٤٩ ضمـن الجامـع، ولم ينسـبه لأحـد، ونقلـه عنـه الكشـميري في نُـزُل مـن أتقـى بكشـف أحـوال المُتقـى، ص ٦٥٨ ضمـن الجامـع، وقـد وهِـم الدكتـور محمَّـد العواجـي في كتابـه إعجـاز الْقُـرْآن الكريـم عنـد ابـن تيميَّـة، ص٢٨ حيـث نسـب هـذا القـول للصفـدي!! ولم أجـده كذلـك.

(٢) قـال الحمـوي في معجـم البلـدان ٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦: (حـرّان: بتشـديد الـراء وآخـره نـون.. وهـي: مدينـة عظيمـة مشـهورة مِـن جزيـرة أَقُـور، وهـي قصبـة ديـار مُـضر، بينهـا وبـين الرَّهـا يـوم وبـين الرَّقَّـة يومـان، وهـي عـلى طريـق الموصـل والشَّـام والـروم.. وفتحـت في أيـام عمـر بـن الخطـاب ﷺ لـه عـلى يـد عيـاض بـن غنـم نـزل عليهـا قبـل الرَّهـا)، وكان فتـح حـرَّان والرَّهـا والرِّقـة سـنة ١٨هــ كـما ذكـره ابـن الأثـير في الكامـل في التاريـخ ٢/ ٤٠٣ ، وقـال ابـن خلـكان في وفيـات الأعيـان ١/ ٣١٥: (والحـرَّاني؛ نسـبة إلى حـرَّان، وهـي مدينـة مشـهورة بالجزيـرة)، ووافقـه السـيوطي في لـب الألبـاب١/ ٦٠، والمُـرادي في سـلك الـدُّرر ١/ ٥٥.

وقد اُختلف هل هي بأرض (تُركيا)[١]، أم بأرض الشَّام (سوريا)[٢]؛ لأنَّ في كليهما يوجد أرضٌ تُسمَّى حَرَّان.

والأظهر أنَّها مِن أرض (العِراق)[٣] قديمًا قبل التحديد الجغرافي الحديث، إذ كانت العِراق أكبر ممَّا هي عليه الآن، ولذلك غالب من ذكر أرض العِراق مِن المؤرخين، فإنَّه يذكر (حَرَّان، والمُوصِل، والرَّهاء والرَّقَّة) ويجعلها متقاربة، وأنَّها مِن مُدن الجزيرة التي بين دِجْلة والفُرَات، وسكانها خليطٌ بين قبائل العرب كمُضر وبكر، وقبائل الأكراد، وهم كذلك إلى الآن.

وقد حدَّد المُرادي[٤] مكانها وأنَّها قريبةٌ مِن بغداد، فقال: (حَرَّان: وهي بالفتح والتشديد مدينة بالجزيرة **بالقُرب مِن بغداد**).

وقال الحموي»[٥]: (جزيرة أَقُور: بالقاف وهي التي بين دِجْلة والفُرَات

(١) كما رجَّح ذلك الأستاذ محمَّد بهجة البيطار في كتابه (حياة شيخِ الإسلام ابن تيميَّة) ص ٨، والأستاذ زهير الشاويش في تحقيقه (الأعلام العلية في مناقب ابن تيميَّة) للإمام البزَّار ص ١٦، والشيخ عبدالقادر الأرناؤوط في مقدمة تحقيقه (الفُرْقَانُ بين الحقِّ والباطل) صفحة هـ، والدكتور محمَّد العجلان في تحقيق (التسعينية) ١/ ٢٥، والدكتور عبدالرَّحمن اليحيى في تحقيقه (الفُرْقَانُ بين أولياء الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان)، ص ٢٩، والدكتور علي بن بخيت الزهراني في تحقيقه (الإيمان الأوسط)، ص١٨، والدكتور صالح بن غرم الله الغامدي في كتابه (موقف شيخِ الإسلام ابن تيميَّة مِن آراء الفلاسفة)، ص ١٤، والدكتور أحمد الحليبي في كتابه (أصول الحكم على المُبتدعة عند شيخِ الإسلام ابن تيميَّة)، ص ٤٣، والشيخ إبراهيم محمَّد العلي في كتابه (ابن تيميَّة رجل الإصلاح والدعوة)، ص٣٧، وغيرهم.

(٢) كما رجَّح ذلك الدكتور يحيى الهنيدي في تحقيقه (التحفة العِراقية)، ص٣٣ .

(٣)وهو محضُ اجتِهادٍ وتَأمُلٍ، ولا أعلمُ هل سُبقتُ إلى ذلك أم لا، والله المُستعان.

(٤) في سلك الدُّرر ١/ ٥٥.

(٥) معجم البلدان ٢/ ١٣٩.

مجاورة الشَّام، تشتمل على ديار مُضَر وديار بَكْر، سُميت الجزيرة لأنَّها بين دِجْلة والفُرَات وهما يقبلان مِن بلاد الروم.. وهي صحيحة الهواء جيدة الريع والنماء واسعة الخيرات بها مُدنٌ جليلةٌ، وحُصونٌ وقِلاعٌ كثيرةٌ، **ومِن أمهات مُدنها حرَّان والرَّها والرَّقَّة ورأس العَين ونصيبين وسنجار والخابور ومَارْدِين آمد وميَّافارقين والموصل** وغير ذلك،... وقد صُنِّف لأهلها تواريخ، وخرج منها أئمة مِن كُل فن)، وهذه المدن كلها عِراقية.

وقال الطاهر بن عاشور: «ودين الصَّابئة كان معروفًا للعرب في الجاهلية، بسبب جوار **بلاد الصَّابئة في العِراق والشَّام** لمنازل بعض قبائل العرب مثل ديار بَكْر وبلاد الأنباط المجاورة لبلاد تَغْلب وقُضاعة، ألا ترى أنَّه لما بُعث محمَّدٌ ﷺ وصفه المُشركون بالصَّابئ، وربما دَعَوه بابن أبي كبشة الذي هو أحد أجداد آمِنَة الزُّهْرِيَّة أم النبي ﷺ كان أظهر عبادة الكواكب في قومه، فزعموا أنَّ النبي ورِث ذلك مِنه، وكَذَبُوا»[1]

أمَّا الآن فإنَّ حَرَّان من أرض (تُركيا)، وهي كذلك مجمع للقبائل السابقة إلى الآن، والله أعلم.

وهكذا نعلم أنَّ شيخَ الإسلام قد عاش في حرَّان منذ عام ٦٦١هـ إلى غزو التتار بلاد المسلمين عام ٦٦٧هـ، مُدَّة ستِّ سنين مِن عُمره، ثم هاجر والده بأُسرته إلى الشَّام، فساروا باللَّيل، ومعهم الكُتب الثمينة على آلةٍ ذات عجلات، لعدم وجود الدَّواب، فكاد العدو يلحقهم، ووقفتْ بهم العجلة، فابتهلوا إلى الله،

(١) التحرير والتنوير ١/ ٣٢٥.

واستغاثوا به، فنجوا مِن كَرْبهم، وسلِموا بأمر ربهم[١].

انتقل الشيخ مع أبيه وإخوته إلى دِمَشق، وهناك ترعرع ونشأ في كنف أسرته المباركة، والمكونة من:

١- والده (عبدالحليم بن عبدالسَّلام ابن تيميَّة)[٢]

٢- والدته (ستُّ النِعَم بنت عبدالرَّحمن بن علي بن عبدوس الحرَّاني)[٣].

٣- أخيه (عبدالله بن عبدالحليم بن عبدالسَّلام ابن تيميَّة)[٤].

٤- أخيه (عبدالرَّحمن بن عبدالحليم بن عبدالسَّلام ابن تيميَّة[٥].

٥- أخيه مِن أُمه (محمَّد بن خالد بن إبراهيم الحرَّاني)[٦].

(١) العقود الدُّرية، ص٤

(٢) ولد بحَرَّان سنة ٦٢٧هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٨٢هـ، وعُمر شيخِ الإسلام آنذاك واحدٌ وعشرون عامًا تقريبًا. «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٠٣، «الذيل على طبقات الحنابلة ٣/ ١٦٧.

(٣) رُزقت بتسعة أبناء ولم تُرزق بِنتًا قط، ولم أقف على سنة مولدها، وتوفيت بدمشق سنة ٧١٦هـ، وعُمر شيخِ الإسلام آنذاك خمسة وخمسون عامًا تقريبًا، وقد جاء في بعض النُسخ أنَّ اسمها (سِتُّ المنعم) بميم مضمومةٍ؛ كما في البداية والنهاية ١٤/ ٩٠ (ت: علي شيري، ط: دار إحياء التَراث العربي)، بينما أثبت الشيخ التركي الاسم الأول، وأشار للخلاف في الحاشية «البداية والنهاية» ١٤/ ١٧٩

(٤) ولد بحَرَّان سنة ٦٦٦هـ، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٧هـ، وعُمر شيخِ الإسلام آنذاك ١ ست وستون عامًا تقريبًا. «شذرات الذهب» ٦/ ٧٦، «الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٢

(٥) ولد بحَرَّان سنة ٦٦٣هـ، وتوفي بدمشق سنة ٧٤٧هـ، بعد شيخِ الإسلام بتسعة عشر عامًا تقريبًا، «البداية والنهاية» ١٤/ ٤٣٧، «الدُّرر الكامنة» ٢/ ٤٣٧

(٦) ولد بحَرَّان سنة ٦٥٠هـ، وتوفي بدمشق سنة ٧١٧هـ، وعُمر شيخِ الإسلام آنذاك ست وخمسون عامًا تقريبًا، (شذرات الذهب ٦/ ٤٥-٤٦).

وذكـر المؤرخـون عنـه أنَّه لـم يتـزوج أبـدًا؛ ولا تسَـرَّى[١]، لإنشـغاله بالعِلم والجِهـاد، وكثـرة تـردده علـى السـجون، ومكوثه فيهـا، واللـه أعلم.

وقد نشـأ فـي بيت عِلـمٍ وزُهدٍ وكفـاحٍ، طامح دومًا لـكل ما فيه خيـرٌ وفلاح، وقـد قال الذَّهبي عنه: «نشـأ - يعني: الشـيخ تَقـيُّ الدِّين رحمه الله- في تصَـوّن تام، وعفاف، وتألُّـه وتعَبُّـد، واقتصاد فـي الملبس والمـأكل، وكان يحضـر المـدارس والمحافل في صغـره، ويناظـر ويفحـم الكبـار، ويأتـي بمـا يتحيـر مِنه أعيـان البلد فـي العلـم، فأفتى ولـه تسـع عشـرة سـنة بل أقـل، وشـرع فـي الجمـع والتأليف من ذلـك الوقـت وأكب علـى الاشـتغال، ومـات والـده - وكان مِـن كبـار الحنابلـة وأئمتهـم - فـدرَّس بعـده بوظائفـه، ولـه إحـدى وعشـرون سـنة، واشـتهر أمـره، وبعُـد صيته فـي العالـم، وأخذ فـي تفسـير الكتـاب العزيـز فـي الجُمَـع على كرسـي مـن حفظه، فـكان يـرد المجلس ولا يتلعثـم، وكـذا كان الـدرس بتؤدة، وصـوت جهـوري فصيح»[٢].

وقـال ابـن عبدالهـادي: «وقـال بعـض قدمـاء أصحـاب شـيخنا - وقـد ذكر نبـذةً مِـن سـيرته. أمَّـا مبـدأ أمره ونشـأته فقد **نشـأ مِـن حين نشـأ فـي حجـور العُلماء، راشـفًا كـؤوس الفهـم، راتعًـا في ريـاض التفقـه، ودوحـات الكُتـب الجامعة لـكل فنٍّ مِـن الفنـون، لا يلـوي إلى غيـر المطالعة والاشـتغال والأخذ بمعالي الأمـور، خصوصًا عِلـم الكتـاب العزيـز والسُّـنَّة النَّبويـة ولوازمهـا**، ولـم يـزل علـى ذلـك خلفًـا صالحًا سـلفيًّا مُتألهًـا عـن الدُّنيـا، صَيِّنًـا تقنيًّـا، بَـرًّا بأُمـهِ، وَرِعًـا عفيفًـا، عابـدًا ناسِـكًا، صوَّامًا قوَّامًـا، ذاكـرًا للـه تعالى فـي كل أمـر، وعلى كل حـال رجَّاعًا إلـى الله تعالى في سـائر

(١) ذكـره الذَّهبـي في الـدُّرة التيميـة في السـيرة التيميَّـة، ونقلهـا عنـه ابـن الـوردي في تتمـة المختـصر ضمـن الجامـع ٣٣٦، وابـن رجـب في ذيـل طبقـات الحنابلـة ٤/ ٥٠٨

(٢) العقود الدُّرية، ص٧- ٨-.

الأحوال والقضايا، وقَّافًا عند حدود الله تعالى، وأوامره ونواهيه، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المُنكر بالمعروف، لا تكاد نفسه تشبع مِن العِلم، فلا تروى من المطالعة، ولا تَمَلُّ مِن الاشتغال، ولا تَكُلُّ مِن البحث، وقلَّ أن يدخل في علم مِن العُلوم مِن باب من أبوابه إلَّا ويُفتح له مِن ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم على حُذَّاق أهله مقصوده بالكتاب والسُّنَّة.

ولقد سمعته في مبادئ أمره يقول: (**إنَّه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تُشْكِل عليَّ فأستغفر الله تعالى ألفَ مرَّة أو أكثر أو أقل حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل**)، قال: (وأكون إذ ذاك في السوق أو المسجد أو الدرب أو المدرسة لا يمنعني ذلك مِن الذكر والاستغفار إلى أن أنال مطلوبي)... **أجِدُ لكلامِهِ صَوْلَةً على القُلوب، وتأثيرًا في النفوس، وهيبةً مقبولة، ونفعًا يَظْهَرُ أثرهُ، وتَنْفَعِل لهُ النفوسُ التي سمعتهُ أيامًا كثيرةً بعَقِبه؛ حتى كان مَقَالُه بلسان حَالِهِ، وحَالُهُ ظاهرٌ لهُ في مَقَالِهِ، شَهِدتُ ذلك مِنه غير مَرَّةٍ**»(١).

٣- صِفاته الخَلقيَّة:

أمّا صفة شيخِ الإسلام الخَلقيَّة فقد أوردها الذَّهبي بالتفصيل حين قال: (وكان أبيضَ، [أَعْينَ](٢)، أسودَ الرَّأس واللحية، قليلَ الشيب، شَعره إلى شحمة

(١) العقود الدُّرية، ص ٨ – ٩

(٢) هذه الكلمة أضافها الذَّهبي في الدُّرة التيمية في السيرة التيمية كما في تتمة المُختصر لابن الوردي ضمن الجامع، ص ٣٣٧، وتابعه صدِّيق حسن خان في أبجد العُلوم، ص ٦٤٤، وهي مُخالفة لما ورد من صفته رَحِمَهُ اللهُ في المصادر التي ذكرت ذلك، وقد وهِم الشيخ الشيباني في كتابه أوراق مجموعة مِن حياة شيخِ الإسلام، ص٢٦، وتابعه الدكتور العواجي في كتابه إعجاز الْقُرْآن الكريم عند ابن تيميَّة ، ص٧٥ حينما نسبا هذه الزيادة للحافظ ابن حجر في الدُّرر الكامنة !!

أُذنيـه، كأنَّ عينيـه لسـانان ناطقـان، رَبْعَةً مِـن الرِجَال، بعيـدًا ما بين المنكبيـن، جهوريَّ الصـوتِ، فصيحَ اللسـانِ، سـريع القـراءة، تعتريـه حِدَّةٌ ثـم يقهرها بحلـم وصفح)[١].

ومـا زِلْـتُ حتـى قادَنـي الشَّـوْقُ نحـوَهُ ... يُسـايرُني فـي كُلِّ رَكْـبٍ لـهُ ذِكْـرُ
وأسـتكْبِر الأخبـارَ قَبـلَ لِقائِـهِ ... فلَمَّـا التَقَيْنَـا صَغَّـرَ الخَبَـرَ الخُبـرُ
فجئنـاكَ دونَ الشَّـمْسِ البَـدْرِ فـي النَّـوَي ... ودُونَـكَ فـي أحوالِـكَ الشَّـمْسُ والبَـدْرُ
كأنّـكَ بَـرْدُ المـاءِ لا عَيـشَ دونَـهُ ... ولـوْ كنـتَ بَـرْدَ المـاءِ لـم يَكُـنِ العِشـرُ

٤ - صفاته الخلقية:

أولًا: سريع الحفظ:

قـال البـزَّار: «وقـلَّ كتـابٌ مَن فنـون العلـم إلَّا وقف عليـه، **كأنَّ الله قـد خصَّه بسـرعة الحفـظ، وإبطاء النسـيان، لـم يكن يقف على شـيء أو يسـتمع الشـيء - غالبًا - إلَّا ويبقـى علـى خاطـره، إمَّـا بلفظـه أو معنـاه، وكان العلـم كأنَّه قـد اختلـط بلحمه ودمه وسـائره**، فإنَّـه لـم يكن مُسـتعارًا، بـل كان له شـعارًا ودثـارًا، ولم يـزل آباؤه أهـل الدراية التَّامـة والنقـد، والقـدم الراسـخة فـي الفضـل، **لكن جمع اللـه له ما خـرق بمثلـه العادة، ووفقـه فـي جميع عمـره لأعلام السـعادة، وجعـل مآثره لإمامتـه أكبر شـهادة**»[٢].

وليس كذلك، والله أعلم.

ومعنى الأَعْين: الواسع العينين مع جمالهما، كما في صفة الحُور العِين.

(١) ذيـل تاريـخ الإسـلام، ص ٢٧١ ضمـن الجامـع، ونقلهـا عنـه الصفـدي في الـوافي بالوفيـات ٢/ ٣٧٦، والكُتبـي في وفيـات الأعيـان ١/ ٧٥، وابـن حجـر في الـدُّرر الكامنـة ١/ ١٦١، والشـوكاني في البـدر الطالـع ١-٦٤.

(٢) الأعلام العلية، ص٢٢.

ثانيًا: قوي الفهم والحُجَّةِ مع سرعة البديهة:

قال البزَّار: «**وأما ما وهبه الله تعالى ومنحه من استنباط المعاني مِن الألفاظ النَّبوية والأخبار المروية، وإبراز الدلائل منها على المسائل**، وتبيين مفهوم اللفظ ومنطوقه، وإيضاح المخصص للعام، والمقيد للمطلق، والناسخ للمنسوخ، وتبيين ضوابطها، ولوازمها وملزوماتها، وما يترتب عليها، وما يحتاج فيه إليها، حتى إذا ذكر آية أو حديثًا، وبين معانيه، وما أريد فيه، **يَعْجَبُ العَالِمُ الفَطِن مِن حُسن استنباطه، ويُدهشه ما سمعه أو وقف عليه منه**»(١).

ثالثًا: ذكيٌّ مُبهر لكُل مَن رآه:

قال ابن عبدالهادي عنه في صغره: «سمعَ مُسند الإمام أحمد بن حنبل مرَّات، وسمع الكتب السِّتة الكبار والأجزاء، ومِن مسموعاته معجم الطبراني الكبير، وعني بالحديث وقرأ ونسخ، وتعلّم الخط والحساب في المكتب، وحفظ الْقُرْآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبدالقوي، ثم فهمها، وأخذ يتأمّل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالًا كليًّا؛ حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك، هذا كله وهو بعدُ ابن بضعَ عشرة سنة، **فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه**»(٢).

(١) الأعلام العلية، ص ٣١ - ٣٢

(٢) العقود الدُّرية، ص٦.

رابعًا: كريمٌ سَجِيَّة:

قال البزَّار: «كان له رضي الله عنه مجبولًا على الكرم، لا يتطبعه ولا يتصنعه؛ بل هو له سَجِيَّة، وقد ذكرتُ فيما تقدم أنَّه ما شدَّ على دينارٍ ولا درهم قط؛ بل كان مهما قدر على شيء مِن ذلك يجود به كله، وكان لا يرد مَن يسأله شيئًا يقدر عليه مِن دراهمٍ ولا دنانيرٍ ولا ثيابٍ ولا كُتبٍ ولا غير ذلك؛ بل ربَّما كان يسأله بعض الفقراء شيئًا مِن النفقة، فإن كان حينئذٍ متعذرًا لا يدعه يذهب بلا شيء؛ بل كان يعمد إلى شيء مِن لباسه فيدفعه إليه، وكان ذلك المشهور عند النَّاس مِن حاله.

حدثني الشيخ العالم الفاضل المقرئ أبو محمَّد عبدالله ابن الشيخ الصالح المُقرئ أحمد بن سعيد قال: كنتُ يومًا جالسًا بحضرة شيخِ الإسلام ابن تيميَّة رضي الله عنه فجاء إنسانٌ فسلَّم عليه، فرآه الشيخ مُحتاجًا إلى ما يعتم به، فنزع الشيخ عمامته مِن غير أن يسأله الرجل ذلك، فقطعها نصفين، واعتم بنصفها ودفع النصف الآخر إلى ذلك الرجل، ولم يحتشم للحاضرين عنده.

قلتُ: وربَّما توهم بعض مَن يحتاج إلى التفهيم أنَّ هذا الفعل من الشيخ فيه إضاعة المال، أو نوعٌ من التبذل الذي يشين المروءة، وليس الأمر كذلك، فإنه لم يكن عنده حينئذ معْلوم غير ثيابه، ورأى أن قطع غير العمامة مِن بقية لباسه مما يفسده، ولا يحصل به المقصود، ولم يكن عليه ولا عنده حينئذٍ ثوبٌ صحيحٌ لا يحتاج إليه حتى يدفعه إليه، فسارع إلى قطع ما يستغني ببعضه عن كله فيما وضع له وهو العمامة، فنفع أخاه المسلم، وسدَّ حاجته حينئذٍ ببعضها، واستغنى هو بباقيها، وهذا هو أكمل التصرف الصالح، والرُّشد التَّام»[(١)].

(١) الأعلام العلية، ص٥٩.

وقال أيضًا: وحدثني مَن أثق به أن الشيخ رضي الله عنه كان مارًّا يومًا في بعض الأزقة، فدعا له بعض الفقراء، وعرف الشيخ حاجته، ولم يكن مع الشيخ ما يعطيه فنزع ثوبًا على جلده، ودفعه إليه، وقال: بعه بما تيسر، وأنفقه، واعتذر إليه من كونه لم يحضر عنده شيء من النفقة.

وهذا أيضًا من المبالغة في عدم اكتراثه في غير ما يقرب إلى الله تعالى، وجُوده بالميسور كائنًا ما كان، وهذا من أبلغ إخلاص العمل لله عز وجل، فسبحان الموفق مَن شاء لما شاء.

وحدثني مَن أثق به أن الشيخ رضي الله عنه كان لا يَرُد أحدًا يسأله شيئًا كتبه؛ بل يأمره أن يأخذ هو بنفسه ما يشاء منها.

وأخبرني أنَّه جاءه يومًا إنسانٌ يسأله كتابًا ينتفع به، فأمره أن يأخذ كتابًا يختاره، فرأى ذلك الرجل بين كتب الشيخ مُصحفًا قد اشترى بدراهم كثيرة، فأخذه ومضى، فلام بعض الجماعة الشيخ في ذلك، فقال: أيحسن بي أنْ أمنعه بعد ما سأله، دعه فلينتفع به، وكان الشيخ رضي الله عنه ينكر إنكارًا شديدًا على مَن يسأل شيئًا من كُتب العِلم التي يملكها، ويمنعها مِن السائل، ويقول: ما ينبغي أن يُمنع العِلم ممَّن يطلبه»[(١)].

وقال الذَّهبي: «**هذا كُلُّه مع ما كان عليه مِن الكرم الذي لم أُشاهد مثله قط**»[(٢)].

---

(١) الأعلام العلية، ص٦٠.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام، ص٢٦٨ ضمن الجامع، الوافي بالوفيات، ص٣٦٨ ضمن الجامع.

خامسًا: شجاعٌ شجاعةً مُذهلة:

قال البزَّار: «كان ﷺ مِن أشجع النَّاس وأقواهم قلبًا، **ما رأيتُ أحدًا أثبت جأشًا مِنه، ولا أعظم عناء في جهاد العدو مِنه، كان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده ولا يخاف في الله لومةَ لائمٍ.**

وأخبر غير واحد أن الشيخ ﷺ كان إذا حضر مع عسكر المُسلمين في جهاد يكون بينهم واقيتهم، وقطب ثباتهم، إن رأى مِن بعضهم هلعًا أو رقة أو جبانة شجعه، وثبَّته، وبشَّره، ووعده بالنصر والظفر والغنيمة، وبيَّن له فضل الجهاد والمجاهدين، وإنزال الله عليهم السكينة.

وكان إذا ركب الخيل يتحنك ويجول في العدو كأعظم الشجعان، ويقوم كأثبت الفرسان، ويُكبر تكبيرًا أنكى في العدو من كثير من الفتك بهم، ويخوض فيهم خوض رجل لا يخاف الموت.

وحدثوا أنَّهم رأوا مِنه في فتح عكَّة أمورًا مِن الشجاعة يعجز الواصف عن وصفها، قالوا: ولقد كان السبب في تملك المسلمين إياها بفعله ومشورته وحُسْن نظره.. وكان يقول: (**لن يخافَ الرجلُ غير الله إلَّا لمرض في قلبه، فإنَّ** رجلًا شكى إلى أحمد بن حنبل خوفه مِن بعض الولاة، فقال: **لو صَحَحْتَ لم تخف أحدًا**)؛ أي: خوفك من أجل زوال الصحة مِن قلبك.

وأخبرني مَن لا أتهمه أن الشيخ ﷺ حين وشِي به إلى السلطان المعظَّم الملك الناصر محمَّد، فأحضره بين يديه قال: فكان من جملة كلامه: (إنني أُخبرت أنك قد أطاعك النَّاس، وأنَّ في نفسك أخذ الملك)، فلم يكترث به **!!**

بل قال له بنفسٍ مطمئنةٍ، وقلبٍ ثابتٍ، وصوتٍ عالٍ سمعه كثيرٌ ممن حضر: (أنا أفعل ذلك!! والله إن مُلكك ومُلك المُغل لا يساوي عندي فِلْسَين)، فتبسم السلطان لذلك، وأجابه - في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة -: (إنك والله لصادقٌ، وإنَّ الذي وشي بك إليَّ كاذبٌ)، واستقر له في قلبه مِن المحبة الدِّينية ما لولاه لكان قد فتك به منذ دهر طويل، من كثرة ما يُلقى إليه في حَقِه مِن الأقاويل الزور والبُهتان ممَّن ظاهرُ حالِهِ للطغام العدالة، وباطنه مشحون بالفسق والجهالة»[1].

وقال الذَّهبي: «هذا كُلُه مع ما كان عليه مِن... **الشجاعة المفرطة التي يضرب بها المثل**»[2].

وقال كذلك: «**وأما شجاعته فبها تُضرب الأمثال، وببعضها يتشبه أكابر الأبطال**، فلقد أقامه الله في نوبة غازان، والتقى أعباء الأمر بنفسه، وقام، وقعد، وطلع، وخرج، واجتمع بالمِلك مرتين،.. **وله حِدَّة قوية تعتريه في البحث حتى كأنَّه ليْثٌ حَرِب**»[3].

سادسًا: جامعٌ لفضائل الأخلاق

قال ابن عبدالهادي: «ثم لم يبرح شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في ازدياد مِن العُلوم وملازمة الاشتغال والإشغال، وبث العِلم ونشره، والاجتهاد في سبل الخير حتى

(١) الأعلام العلية، ص٢٩

(٢) ذيل تاريخ الإسلام، ص٢٦٨ ضمن الجامع، الوافي بالوفيات، ص٣٦٨ ضمن الجامع.

(٣) العقود الدُّرية، ص٦٨، الشهادة الزكية، ص١٣.

انتهت إليه الإمامة في العِلم والعَمل، والزُّهد والورَعِ، والشجاعة والكرم، والتواضع والحلم والإنابة، والجلالة والمهابة، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، وسائر أنواع الجِهاد مع الصِدق والعِفة والصِيانة، وحُسْنِ القصد والإخلاص، والابتهال إلى الله وكثرة الخوف منه، وكثرة المراقبة له وشدة التمسك بالأثر، والدعاء إلى الله، وحُسن الأخلاق، ونفع الخلق، والإحسان إليهم، والصبر على مَن آذاه، والصفح عنه، والدعاء له، وسائر أنواع الخير»[1].

وقال البزَّار: «وحكى غير واحد ما اشتهر عنه مِن كثرة الإيثار، وتفقد المُحتاجين والغُرباء ورقيقي الحال مِن الفُقهاء والقُرَّاء، واجتهاده في مصالحهم، وصِلاتهم، ومساعدته لهم؛ بل ولكل أحدٍ مِن العامَّة والخاصة ممن يمكنه فعل الخير معه، وإسداء المعروف إليه بقوله وفعله، ووجهه وجاهه.

وأما تواضعه فما رأيتُ ولا سمعتُ بأحدٍ من أهل عصره مثله في ذلك، كان يتواضع للكبير والصغير، والجليل والحقير، والغني الصالح والفقير، وكان يُدْنِي الفقير الصالح، ويُكرمه، ويؤنسه، ويُباسطه بحديثه المُسْتَحلى زيادة على مثله من الأغنياء؛ حتى أنَّه ربما خدمه بنفسه، وأعانه بحمل حاجته جبرًا لقلبه، وتقربًا بذلك إلى ربه.

وكان لا يسأم ممَّن يستفتيه، أو يسأله؛ بل يُقْبِل عليه ببشاشة وجه، ولِين عريكة، ويقف معه حتى يكون هو الذي يفارقه، كبيرًا كان أو صغيرًا، رجلًا أو امرأةً، حُرًّا أو عبدًا، عالمًا أو عاميًّا، حاضِرًا أو باديًا، ولا يجبهه ولا يحرجه، ولا ينفره بكلام يوحشه؛ بل يجيبه ويفهمه، ويعرفه الخطأ مِن الصواب بلطف وانبساط، وكان يلزم

---

(١) العقود الدُّرية، ص٩.

التواضع في حضوره مِن النَّاس ومغيبه عنهم في قيامه، وقعوده، ومشيه، ومجلسه، ومجلس غيره..

وكان هذا حاله في التواضع، والتنازل، والإكرام لكل مَن يَرِد عليه، أو يصحبه، أو يلقاه، **حتى أنَّ كل مَن لقيه يحكي عنه مِن المُبالغة في التواضع نحوًا ممَّا حكيته، وأكثر مِن ذلك، فسبحان مَن وفقه وأعطاه، وأجراه على خلال الخير وحَبَاه»**[(١)].

وقال ابن كثير مبينًا أخلاق الشيخ: «وفي يوم الأربعاء سابع عشر شعبان درَّسَ الشيخُ الإمامُ العلَّامةُ شيخُ الإسلامِ تَقيِّ الدِّين ابن تيميَّة الحرَّاني بالمدرسة الحنبلية عِوَضًا عن الشيخ زَينِ الدِّين بن المنجا الذي توفي رحمه الله، ونَزَلَ **ابن تيميَّة عن حلقةِ العِماد بن المنجا لشَمْسِ الدِّين بن الفَخْر البَعْلَبَكيِّ»**[(٢)].

كُلَّ يَوْمٍ لكَ احْتِمالٌ جَديدٌ ... ومَسيرٌ للمَجْدِ فيهِ مُقَامُ
وإذا كانَتِ النُّفُوسُ كِبَارًا ... تَعِبَتْ في مُرادِها الأجْسامُ
وكَذا تَطْلُعُ البُدورُ عَلَيْنَا ... وكَذَا تَقْلَقُ البُحُورُ العِظامُ

٥- عِبادته:

قال البزَّار: «أمَّا تعبده رضي الله عنه فإنَّه قلَّ إن سُمع بمثله؛ لأنَّه كان قد قطع جُلَّ وقته وزمانه فيه حتى إنه لم يجعل لنفسه شاغلةً تشغله عن الله تعالى، ما يراد له لا مِن أهلٍ ولا مِن مالٍ، وكان في لَيْلِهِ مُتفردًا عن النَّاس كلهم خاليًا بِرَبِّه عز وجل

(١) الأعلام العلية، ص ٥٢.

(٢) البداية والنهاية ١٣/ ٤٠٦

ضارعًا، مواظبًا على تلاوة الْقُرْآن العظيم، مُكررًا لأنواع التعبدات الليلية والنهارية، وكان إذا ذهب الليل، وحضر مع النَّاس، بدأ بصلاة الفجر يأتي بسُنَّتها قبل إتيانه إليهم، وكان إذا أحرم بالصلاة تكاد تتخلع القلوب لهيبة إتيانه بتكبيرة الإحرام، فإذا دخل في الصلاة ترتعد أعضاؤه حتى يُميله يمنة ويسرة، وكان إذا قرأ يمد قراءته مدًّا كما صح في قراءة رسول الله ﷺ، وكان ركوعه وسجوده وانتصابه عنهما من أكمل ما ورد في صلاة الفرض، وكان يخفف جلوسه للتشهد الأول خفة شديدة، ويجهر بالتسليمة الأولى حتى يسمع كل مَن حضر.

فإذا فرغ مِن الصلاة أثنى على الله عَزَّوَجَلَّ هو ومَن حضر بما ورد مِن قوله: «اللَّهُمَّ أنت السَّلام، ومنك السَّلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام» ثم يُقبل على الجماعة، ثم يأتي بالتهليلات الواردات حينئذٍ، ثم يسبح الله ويحمده ويكبره ثلاثًا وثلاثين، ويختم المائة بالتهليل كما ورد... وكان قد عُرِفت عادته لا يكلمه أحدٌ بغير ضرورة بعد صلاة الفجر، فلا يزال في الذكر يُسمع نفسه، وربما يَسمع ذكره مَن إلى جانبه؛ مع كونه في خلال ذلك يكثر من تقليب بصره نحو السماء، هكذا دأبه حتى ترتفع الشَّمس، ويزول وقت النهي عن الصلاة... ثم يعود إلى مسجده فلا يزال تارة في إفتاء النَّاس، وتارة في قضاء حوائجهم حتى يصلِّي الظهر مع الجماعة ثم كذلك بقية يومه... ثم يصلِّي المغرب ثم يتطوع بما يسره الله ثم أقرأُ عليه مِن مؤلفاته أو غيري، فيفيدنا بالطرائف، ويمُدُّنا باللطائف؛ حتى يصلِّي العشاء ثم بعدها كما كُنَّا، وكان مِن الإقبال على العُلوم إلى أن يذهب هوي مِن الليل طويل، وهو في خلال ذلك كله في النهار والليل لا يزال يذكر الله تعالى ويوحده ويستغفره.

وكان رضي الله عنه كثيرًا ما يرفع طرفه إلى السَّماء لا يكاد يفتر مِن ذلك، كأنَّه يرى شيئًا يُثبته بنظره، فكان هذا دأبه مدة إقامتي بحضرته.

فسبحان الله ما أقصر ما كانت، يا ليتها كانت طالت، ولا والله ما مرَّ على عُمري إلى الآن زمان كان أحب إليَّ مِن ذلك الحين، ولا رأيتني في وقت أحسن حالًا مني حينئذٍ، وما كان إلا ببركة الشيخ رضي الله عنه... وأخبرني غير واحدٍ ممن لا يُشك في عدالته أن جميع زمن الشيخ ينقضي على ما رأيتُهُ فأيُّ عبادةٍ وجهادٍ أفضل مِن ذلك فسبحان الموفق من يشاء لما يشاء»[(١)].

وقال ابن القيِّم: «وشاهدتُ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله روحه - إذا خرج إلى الجمعة يأخذُ ما وجد في البيت مِن خبزٍ أو غيره، فيتصدق به في طريقه سِرًّا، وسمعته يقول: **إذا كان الله قد أمرنا بالصدقة بين يدي مناجاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالصدقة بين يدي مناجاته تعالى أفضلُ وأولى بالفضيلة**»[(٢)].

وقال أيضًا: «وحضرتُ شيخَ الإسلامِ ابن تيميَّة مرَّة صلَّى الفجر، ثم جلس يذكر الله تعالى إلى قريب من انتصاف النهار، ثم التفت إليَّ وقال: هذه غدوتي، ولو لم أتغدَّ هذا الغداء لسقطت قوَّتي، أو كلامًا قريبًا مِن هذا، وقال لي مرَّة: لا أترك الذكر إلَّا بنيِّة إجمام نفسي وإراحتها؛ لأستعد بتلك الراحة لذكر آخر، أو كلامًا هذا معناه»[(٣)].

(١) الأعلام العلية، ص٥٦.

(٢) زاد المعاد ١/ ٣٩٤

(٣) الوابل الصيِّب، ص ٩٦.

وقال أيضًا واصِفًا حال الشيخ في عبادته وذكره لله أثناء سجنه، فقال: «وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله روحه - يقول: (**إنَّ في الدُّنيا جنَّةً ممن لم يدخلها لا يدخل جنَّة الآخرة**).

وقال لي مرَّة: (**ما يصنع أعدائي بي !! أنا جنتي وبستاني في صدري، أين رُحْتُ فهي معي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة**).

وكان يقول في محبسه في القلعة: (لو بذلتُ لهم مِلأ هذه القلعة ذهبًا ما عدل عندي شكر هذه النعمة)، أو قال: (ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه مِن الخير)، ونحو هذا.

وكان يقول في سجوده وهو محبوس: (اللهم أعنِّي على ذِكْرِكَ، وشُكْرِكَ وحُسْنَ عِبَادَتِك) ما شاء الله، وقال لي مرَّة: **المحبوسُ مَن حُبس قلبه عن رَبِّه تعالى، والمأسور مَن أسره هواه،...**

وعَلِمَ اللهُ ما رأيتُ أحدًا أطيب عيشًا منه قط؛ مع كل ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرجاف، وهو مع ذلك مِن أطيب النَّاس عيشًا، وأشرحهم صدرًا، وأقواهم قلبًا، وأسرُّهم نفسًا، تلوح نُضْرة النعيم على وجهه.

وكنا إذا اشتد بنا الخوف، وساءت منَّا الظنون، وضاقت بنا الأرض أتيناه، فما هو إلَّا أن نراه، ونسمع كلامه، فيذهب ذلك كله، وينقلب انشراحًا وقوة ويقينًا وطمأنينة، فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل،

فأتاهم مِن روحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها، والمسابقة إليها»[١].

ولقد كان مِن أمره وهو محبوسٌ في القلعة التي مات فيها أنَّه بعدما مُنع القلم والقرطاس والأداة أقبل على الذكر والمناجاة والقُرآن والصلاة، قال ابن عبدالهادي: «وأقبل الشيخ بعد إخراجها على العبادة، والتلاوة، والتذكر، والتهجد حتى أتاه اليقين، وختم الْقُرْآن مدة إقامته بالقلعة ثمانين، أو إحدى وثمانين ختمة، انتهى في آخر ختمة إلى آخر اقتربت الساعة﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر: ٥٤-٥٥] ثم كُمِّلت عليه بعد وفاته، وهو مسجًّى، كان كُل يومٍ يقرأ ثلاثة أجزاء يختم في عشرة أيام»[٢].

عَلى قَدْرِ أهْلِ العَزْمِ تأتي العَزَائِمُ ... وَتأتي عَلَى قَدْرِ الكِرامِ المَكَارِمُ
وَتَعْظُمُ في عَينِ الصَّغِيرِ صِغَارُها ... وَتَصْغُرُ في عَينِ العَظِيمِ العَظَائِمُ

٦- شِّعره وأدبه:

كان شيخُ الإسلام شاعرًا طليقًا، يعرف مداخل الشعراء، ويُميز بعضهم عن بعض، ولكنه غير مكثرٍ من الشِّعر، ولرُّبما كان ينهج مذهب الشافعي في عدم الإكثار من الشِّعر للعُلماء حيث قال:

وَلَوْلا الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ
وأشْجَعَ في الوَغَى مِن كُلِّ لَيْثٍ ... وآلِ مُهَلَّبِ وَبَنِي يَزِيدِ[٣]

(١) الوابل الصيِّب، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٢) العقود الدُّرية، ص ٢٩٠ – ٢٩١.

(٣) ديوان الشافعي، ص٢٤

وقد قال عنه تلميذه الصفدي: «ومِن نظم الشيخ تَقيِّ الدِّين على لسان الفقراء المُجردين، وغيرهم:

وَاللَّهِ مَا فَقْرُنَا اخْتِيَارُ ... وإنَّما فَقْرُنَا اضْطِرَارُ
جَمَاعَةٌ كُلُّنَا كُسَالَى ... وأَكْلُنَا مَا لَهُ عَبَارُ
تَسْمَعُ مِنَّا إذَا اجْتَمَعْنَا ... حَقِيقَةً كُلّها فَشَارُ

وله قصائد مُطوَّلة أجوبةٌ عن مسائل كان يُسأل عنها نظمًا مثل: مسألة اليهودي، وجوابه عن اللُّغز الذي نظمه الشيخ رشيد الدِّين الفاروقي، وغير ذلك[(١)].

ومسألة اليهودي في القصيدة التي سمَّاها ابن عبدالهادي (تَقْديرُ القَدَر) والتي يُطلق عليها بعض المُعاصرين (التَّائيةُ في القَدَر)، وقد ذكر ابن حجر ذلك فقال: «فوقف عليها ابن تيميَّة ، **فثنَّى إحدى [رُكبتيه] على الأخرى، وأجاب في مجلسه قبل أن يقوم** بمائةٍ وتسعة عشر بيتًا»[(٢)].

ومطلعها:

سُؤَالُكَ يا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدٍ ... مُخَاصِمِ رَبِّ العَرشِ بَارِي البَرية
فَهَذَا سُؤَالٌ خَاصَمَ المَلَأ العُلَا ... قَدِيمًا بِهِ إبْلِيسُ أَصْلُ البَلِيَّةِ
وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ ... عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الحَفِيرَةِ[(٣)]

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر، ص ٣٥٩ ضمن الجامع، فوات بالوفيات ١/ ٨٠.
(٢) الدُّرر الكامنة ١/ ١٦٦ بلفظه، وفي البدر الطالع ١/ ١٠١ ما بين المعكوفين (رجليه).
(٣) مجموع الفتاوى ٨/ ٢٤٦، العقود الدُّرية، ص٣٠٠، القصيدة التائية في القدر (ت: الحمد).

قال ابن قيِّم الجوزية: «وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

أَنَــا المُكَــدِّي وابْــنُ المُكَدِّي ... وهَكَــذَا كَانَ أَبِــي وجَــدِّي»[(١)]

وقال الصفدي: ويُنشد أيضًا:

مَنْ لَــمْ يُقَدْ ويُدَسْ في خَيْشُــومِه ... رَهَجُ الخَمِيسِ فَلَنْ يَقُودَ خَمِيسًا[(٢)]

ولرُّبما تمثل بشعر بعض الشُّعراء كما قال تلميذه الصفدي: «وعلى الجُملة فما رأيتُ ولا أرى مثله في اطّلاعه وحافظته، ولقد صدَّق ما سمعنا به عن الحُفَّاظ الأُول، وكانت هِمَمُه عليَّة إلى الغاية؛ لأنَّه كان كثيرًا ما ينشد:

تمــوتُ النُّفُــوسُ بأَوْصَابهــا ... ومــا أنْصَفَــتْ مُهجةٌ تشــتكي

ولــم تَشــكُ عُوَّداهــا مــا بها ... هواهــا إلــى غيــر أحبابهــا»[(٣)]

وقال ابن قيِّم الجوزية: «وبعث إليَّ في آخر عمره - أي: في القلعة - قاعدةً في التفسير بخطه، وعلى ظهرها أبيات بخطه من نظمه:

أَنَــا الفَقِيــر إِلــى رَبِّ [البَرِيَّــاتِ] ... أنـا المُسَـيْكِين فِـي مَجْمُـوعِ حَالَاتِـي

أَنَـا الظَّلُـومُ لنَفْسـي وَهِـي ظَالِمتـي ... والخَيـرُ إنْ [يأتِنـا] مِـنْ عِنْـدِه يَاتِـي

(١) مدارج السالكين ١/ ٥٢٤.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر، ص٣٥٩ ضمن الجامع.

(٣) الوافي بالوفيات ٧/ ١٥ (ت: أحمد الأرناؤوط)، و٧/ ٢٢ (ت: إحسان عبَّاس)، والبيتان لأبي منصور الكاتب علي بن الحسن بن علي بن الفضل البغدادي، المشهور باب صُرَّدُرَّ؛ كما قرره الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر، ص ٣٥٢ ضمن الجامع، وفيه كلمة (أذاها) بدل (هواها)، ونقلها ابن حجر عنه في الدُّرر الكامنة ١/ ٤٨ بلفظ أعيان العصر كذلك، باستثناء كلمة (تَشْكُ) أبدلها بكلمة (تَدْرِ)، وتابعه الشوكاني في البدر الطالع ١/ ١٠٢، والله أعلم.

لَا أَسْتَطِيعُ لنَفْسِي جَلْبَ مَنْفَعَةٍ ... ولَا عَنْ النَّفْسِ فِي دَفْعِ المَضَرَّاتِ
وَلَيْسَ لِي دونَهُ مَوْلَىً يُدبِّرُني ... ولَا شَفِيعٍ [إذَا حَاطَتْ خَطِيَّئاتِي]
إلَّا بِإِذنٍ مِنَ الرَّحمنِ خَالِقِنَا ... [إلى الشَّفِيعِ] كَما قَدْ جَاء فِي الآياتِ
ولَسْتُ أمْلِكُ شَيْئًا دُونَهُ أَبَدًا ... ولَا شَرِيكٍ أنَا فِي بَعْضِ ذَرَّاتِي
وَلَا ظَهِيرٌ لَهُ [كَي يَسْتَعِينَ بِهِ] ... كَمَا يَكُون لأرْبَابِ الوِلَايَاتِ
وَالفَقْرُ لِي وَصْفُ ذاتٍ لَازِمٌ أبَدًا ... كَمَا الغِنَى أبَدًا وَصْفٌ لَهُ ذاتِي
وَهَذِه الحَالُ حَالُ الخَلْقِ أَجْمَعِهِمْ ... وكُلُّهُم عِنْدَهُ عَبْدٌ لَهُ آتِي
فَمَنْ بَغَى مَطْلَبًا مِن غِيرِ خَالِقِه ... فهُو الجَهُولُ الظَّلُومُ المُشرِكُ العَاتِي
[وَإنْ قَدِمتُ عَلَى الرَّبِّ الكَرِيمِ فَقَد ... نِلْتُ النَعِيم الَّذي فِيه مَسَرَّاتِي]
[فَلَا تَغُرَّنَّكَ الدُّنْيَا وزِينَتَهَا ... وأفْهَمْ مَعَانٍ كَلَامِي في أمَارَاتِي]
والحَمْدُ للَّه مِلء الكَون أجْمَعه ... مَا كَانَ مِنْهُ ومَا مِن بَعْدُ قَدْ يَاتِي
[ثُّم الصَّلاةُ على المُخْتَارِ مِن مُضَرٍ ... خَيْرُ البَرِيَّةِ مِن مَاضٍ ومِن آتِي»[(١)]

وقال ابن عبدالهادي: «ولَهُ أيضًا:

إنَّ للَّه علينَا أنْعُمًا ... يَعْجَزُ الحَصْرُ عَنْ العَدِّ لَهَا
فَلَهُ الحَمْدُ عَلَى أنْعُمِهِ ... ولَهُ الحَمْدُ عَلَى الشُّكْرِ لَهَا»[(٢)]

وقال ابن كثير: «ومنها قوله – أي: المُتنبي –:

لا يجبر الناسُ عظمًا أنتَ كاسره ... ولا يهيضون عظمًا أنت جابره

(١) مدارج السالكين ١/ ٥٢٥ بلفظه، العقود الدُّرية، ص٣٧٥، وما بين المعكوفين خلافٌ بينهما، أمَّا الأبيات التي بين معكوفين فهي زيادةٌ عند ابن عبدالهادي، الله أعلم.

(٢) العقود الدُّرية، ص٢٩٦.

وقد بلغني عن شيخنا العلَّامة شيخ الإسلام أحمد ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان يُنْكِرُ على المُتنبي هذه المبالغة في مخلوق، ويقول: (إنمَّا يَصْلُحُ هَذَا لجَنَاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى).

وأخبرني العلَّامة شمس الدِّين ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه سمعَ الشيخَ تَقيَ الدِّين المذكور يقول: (ربُّما قلتُ هذين البيتين في السجود أدعو الله بما تضمناه مِن الذُّل والخُضُوع»[1].

وإليه تُنسب القصيدة الرائعة في بعض مُعتقد أهل السُّنَّة، والتي تُسمَّى (اللاميَّة)، والتي يقول في مطلعها:

يَا سَائِلِي عَنْ مَذْهَبِي وعَقِيدَتِي ... رُزِقَ الهُدَى مَنْ لِلْهِدَايَةِ يَسْأَلُ
اسْمَعْ كَلامَ مُحَقِّقٍ فِي قَوله ... لَا يَنْثَنِي عَنْهُ وَلَا يَتَبَدَّلُ
حُبُّ الصَّحابَةِ كلِّهِمْ لِي مَذْهَبٌ ... وَمَوَدَّةُ القُرْبَى بِهَا أَتَوَسَّلُ[2]

٧- أمره بالمَعروف ونهيه عن المُنكر:

كان الشيخ قويًّا في شخصيته، جريئًا مع خُصُومه، لا يستطيع على المُدارة، ولا يتقن المُحاباة، إذ تحقيق الإخوة الإسلامية شيء، والغَيرة على محارم الله شيءٌ آخر، ولذلك كان الشيخ باذلًا نفْسَه في تحقيق أمر الله ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ١٠٤﴾

(١) البداية والنهاية ١١/ ٢٩٢.

(٢) الاليَّ البهيِّة في شرح لاميَّة ابن تيميَّة ، ص١٢، جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين، ص ٧٦ - ٧٧.

﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤-١٠٥]، راغِبًا في الدُخول تحت رحمة الله ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة: ٧١]

ولذلك كانت حياته كُلها في أمرٍ بالمعروف ونهيٍ عن المُنكر، وقد قال: «إنَّ صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، فإنَّ صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله، **ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، وبه صارت هذه الأمة خير أمة أُخرجت للنَّاس**»(١).

وقال: «فمعُلوم أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر وإتمامه بالجهاد هو مِن أعظم المعروف الذي أمرنا به، ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المُنكر غير منكر، **وإذا كان هو مِن أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات لا بُدَّ أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة، إذ بهذا بُعثت الرُّسل ونُزِّلت الكتب، والله لا يُحب الفساد، بل كل ما أمر الله به فهو صلاح،** وقد أثنى الله على الصَّلاح والمُصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذمَّ المُفسدين في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم مِن مصلحته لم تكن مما أمر الله به، وإن كان قد ترك واجبًا وفعل محرمًا إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده، وليس عليه هُدَاهُم»(٢).

(١) مجموع الفتاوى، ص٢٨-٣٠١

(٢) مجموع الفتاوى، ص ٢٨ - ١٢٦.

فَتَـىً تَتْبَـعُ الأَزْمـانُ فـي النَّـاسِ خَطْـوَهُ   لِـكُلِّ زَمَـانٍ فـي يَدَيْـهِ زِمَـامُ
وَكُلُّ أُنَـاس يَتْبَعُـونَ إمَامَهُـمْ   وَأَنْـتَ لأهْـلِ المَكْرُمَـات إمَـامُ

وبذلك نستطيع أن نُقسِّم جهوده في الأمر بالمَعروف والنهي عن المُنكر إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو التالي :

١. إنكارهُ الشرك والبدع بتأليف الكُتب والرسائل:

قام شيخُ الإسلام بردٍّ وتفنيد كثيرًا من شبهات المُخالفين مِن أهل المِلَّة وغيرهم، وألَّف في عقائدهم الفاسدة وأبطلها، وهذا مِن أعظم الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، فلا تكاد طائفة من الطوائف إلَّا وبيَّن ما عندها من الحقِّ أو الباطل، بل وما مقصدهم من ذلك الاعتقاد، فمنهم مَن عذَرهُ لجهله كـ (أوائل الصُّوفية، وأوائل الشيعة، والخوارج، والمُرجئة، والمُعتزلة، والأشاعرة، والكرَّاميَّة، والكُلَّابيَّة، والماتريدية)، مع بيان ضلالهم وفساد معتقداتهم، ومِنهم مَن لم يعذُره في ذلك، واعتبرهم مُعاندين مُستكبرين كـ(غُلاة الصُّوفية، وغُلاة الشِّيعة، والجَهْمِيَّة، والفلاسفة، والباطنية).

وقد قال عنه الذَّهبي: «وأمَّا أصول الدِّين، ومعرفة أقوال الخوارج، والروافض، والمُعتزلة، والمُبتدعة، فكان لا يشقّ فيها غُباره»(١).

فألَّف في دحض شبهات اليهود والنصارى في كثير من كتبه منها: «والجواب الصحيح لمن بدَّل دين المَسِيح»، و«الصارم المسلول على شاتم

(١) نقلها عنه الصفدي في الوافي بالوفيات ١١٧ (ت: الأرناؤوط)، وذكرها الكُتبي في فوات الوفيات ١/ ٧٤ (ت: إحسان عباس) بدون عزوها للذهبي

الرسول»، و«اقتضاء الصراط المستقيم لمُخالفة أصحاب الجحيم»، و«إيضاح الدلالة في عموم الرسالة»، و«المسألة في الكنائس»، وغيرها.

وألَّف في دحض شبهات الفلاسفة والمنطقيين والباطنية في كثيرٍ مِن كتبه منها: «بُغية المرتاد في الرَّد على المُتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد»، و«الرَّدُّ على المنطقيين»، و«الصفدية»، و«النبوات»، وغيرها.

وألَّف في دحض شبهات الرَّافضة في كثيرٍ من كتبه منها: «منهاج السُّنَّة النَّبوية في نقض كلام الشيعة القدرية»، و«**الفُرْقَانُ بين الحقِّ والبُطلان**»، و«الرَّد على أهل كسروان الرافضة»، وغيرها.

وألَّف في دحض شبهات والخوارج والمُرجئة في كثيرٍ مِن كتبه منها: «بيان تلبيس الجَهْمِيَّة»، و«الإيمان الكبير»، و«الإيمان الأوسط»، و«**الفُرْقَانُ بين الحقِّ والبُطلان**»، «التُّحفة العِراقية في الأعمال القلبية»، وغيرها.

وألَّف في دحض شبهات المُعتزلة والأشاعرة والكرَّامية والكُلَّابية في كثيرٍ مِن كتبه منها: «درء تعارض العقل والنقل»، و«شرح الأصفهانية»، و«الحموية»، و«التدمرية»، و«التسعينية»، و«الإكليل في المُتشابه والتأويل»، و«النبوات»، و«شرح حديث النزول»، وغيرها.

وألَّف في دحض شبهات الصُّوفية في كثير من كتبه منها: «الفُرْقَانُ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان»، و«الردُّ الأقوم على ما في كتاب فُصوص الحِكم، و«قاعدة في المحبة»، و«الاستقامة»، و«الجواب الباهر في زوَّار المقابر»، و«حقيقة مذهب الاتحادِيِّين القائلين بوحدة الوُجُود»، وغيرها.

وقد استفسر الحافظ البزَّار - تلميذ ابن تيميَّة - من شيخه عن الإكثار في التصنيف في العقيدة، والردِّ على المُخالفين فيها، فقال: ولقد أكثر ﵁ التصنيفَ في الأصول فضلًا عن غيره مِن بقية العُلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمستُ مِنه تأليف نصٍّ في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته؛ ليكون عمدةً في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرُها قريب، ومَن قلَّد المسلمُ فيها أحد العُلماء المُقلَّدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأمَّا الأصول فإنِّي رأيتُ أهل البدع والضلالات والأهواء؛ كالمتفلسفة، والباطنية، والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية، والقدرية، والنُّصيرية، والجَهْمِيَّة، والحلولية، والمُعطلة، والمُجسمة، والمُشبِّهة، والرَاوندية، والكُلَّابية، و[السَّليمية](١)، وغيرهم مِن أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزِّمة الضلال، وبان لي أنَّ كثيرًا مِنهم إنَّما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية، الظاهرة العلية على كل دِين، وأنَّ جمهورهم أوقع النَّاس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قلَّ أن سمعتُ أو رأيتُ مُعرضًا عن الكتاب والسُّنَّة، مُقبلًا على مقالاتهم إلَّا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، **فلمَّا رأيتُ الأمر على ذلك، بان لي أنَّه يجب على كُل مَن يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حُجتهم وأضاليلهم أن يبذل جهده، ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبًّا عن المِلَّة الحنيفية، والسُّنَّة الصحيحة الجليَّة**... فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفتُ جُلَّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردتُ مقالاتهم، وأجبتُ عنها بما

(١) هكذا في نُسخة الشاويش، وفي نُسخة المنجد، ص ٣٤ (السَّلمِيَّة)، وأظنه تصحيفًا لِفرقة (السَّلمِيَّة) اتباع أبي عبدالله محمَّد بن سالم البصري، وابنه أبي الحسن أحمد، وهم فِرقةٌ مِن المُشبهة، وسيأتي التعريف بهم ضمن النَّص المُحقق، أو يُريد فِرقة (السُليمانية) اتباع سليمان ابن جرير، وهم فِرقةٌ من الزيدية، والله أعلم.

أنعـم اللـهُ تعالى به مِـن الأجوبـة النقليـة والعقلية»[١].

٢ - إنكارهُ الشرك والبدع بمناظرة أهلها:

قـام شـيخُ الإسـلام بمناظـرات مُفحمـة لأعـداء الشـريعة، بيَّـن فيهـا حقيقـة الشـرع المُطهـر، وبطلان الضلالات الشَّـيطانية، وهـذه المناظرات تختلـف عن تأليف الرسـائل إذ يحتـاج صاحبهـا إلـى قـوةٍ عِلميـة، وشـجاعة قلبٍ، وسُـرعة بديهـة، وقوة حُجَّـة، وبُعـد نظـر، ومعرفـة جِيـل الخصـم، ربمـا لا تتوفر فـي تأليـف رسـالة عِلمية، ولذلـك خاضهـا شـيخُ الإسـلام بجـراءة نَفْسٍ، وثِقـةٍ باللـه، وكان لا يُعـرف أنَّـه ناظر أحـدًا فانقطـع معـه، ولا تكلـم فـي علم مـن العُلوم سـواء كان مـن عُلوم الشـرع أم من غيرهـا إلَّا فـاق فيـه أهلـه والمُنتسـبين إليه، ومِـن تلـك المُناظرات:

١ - أنَّـه ناظـر يهوديًّـا في حال صغـره، فقـد كان إذا أراد المضي إلـى الكُتَّاب يعترضه يهـودي جـارٌ لهـم، وكان يسـأله عـن مسـائل، فيجيبـه عنها سـريعًا حتـى تعجب منـه، ثـم إنَّـه صـار كلمـا اجتـاز بـه يخبـره بأشـياء ممـا يـدُلُّ علـى بطلان مـا هو عليـه، فلـم يلبث أن أسـلم هـذا اليهودي، وحسـن إسـلامه[٢].

٢ - أنَّـه ناظر ثلاثة نصـارى قِدموا مِن صعيد مصر، وأقام عليهـم الحُجَّةَ بأنَّهم كفار، وما هُـم علـى ديـن إبراهيم ولا المَسـيح، فقالوا لـه: «نحن نعمـل مثل ما تعملـون أنتم، تقولـون بالسـيدة نفيسـة ونحن نقـول بالسـيدة مريم، وقـد أجمعنا نحـن وأنتم على أن المَسـيح ومريـم أفضـل مِن الحسـين ومِن نفيسـة، وأنتـم تسـتغيثون بالصالحين

(١) الأعلام العلية، ص ٣٣ - ٣٥.

(٢) الأعلام العلية، ص ٦.

الذين قبلكم ونحن كذلك»، فقال لهم: «وأي مَن فعل ذلك ففيه شبه منكم، وهذا ما هو دين إبراهيم الذي كان عليه، فإن الدِّين الذي كان عليه إبراهيم عليه السلام أن لا نعبد إلا الله وحده لا شريك له، ولا نِدَّ له، ولا صاحبة له، ولا ولد له، ولا نشرك معه ملَكًا، ولا شمسًا، ولا قمرًا، ولا كوكبًا، ولا نُشرك معه نبيًا من الأنبياء، ولا صالحًا... والأنبياء عليهم السلام نؤمن بهم، ونعظمهم، ونوقرهم، ونتبعهم، ونصدقهم في جميع ما جاءوا به، ونطيعهم؛ كما قال نوح وصالح وهود وشعيب: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣] فجعلوا العبادة والتقوى لله وحده، والطاعة لهم، فإنَّ طاعتهم من طاعة الله، فلو كفر أحدٌ بنبي مِن الأنبياء وآمن بالجميع، ما ينفعه إيمانه حتى يؤمن بذلك النبي، وكذلك لو آمن بجميع الكتب وكفر بكتاب، كان كافرًا حتى يؤمن بذلك الكتاب، وكذلك الملائكة واليوم الآخر»، فلما سمعوا ذلك منه قالوا: «الدِّين الذي ذَكرتَهُ خيرٌ مِن الدِّين الذي نحن وهؤلاء عليه» ثم انصرفوا من عنده[١].

٣- أنَّه ناظر غير واحدٍ مِن اليهود والنصارى في الكتب التي بأيديهم، وأثبت لهم أنَّهم بدَّلوها، وأنَّ شريعتهم تُنسخ، بل وأن كُتبهم تُبيِّن صحة رسالة النبيﷺ، وأثبت لهم ما فيها مِن التناقض والاختلاف، وأسلم من علمائهم وخيارهم طوائف، وصاروا يناظرون أهل دِينهم، ويُبينون ما عندهم من الدلائل على نبوة النبي ﷺ[٢].

٤- أنَّه ناظر طائفة الرفاعية الصُّوفية حينما زعموا أنَّهم يدخلون في نار مُحرقة، فلا تُحرقهم، فقال لهم شيخُ الإسلام: «من أراد دخول النار فليغسل جسده

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٣٧٠- ٣٧١.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ٢٠٨-٢٠٩

في الحمام، ثم يُدْلِكُه بالخل، ثم يدخل»، فرفضوا لأنَّهم يجعلون على أجسامهم مادةً لا تُحرقها النار، وكانوا يتحايلون على النَّاس بأنَّهم أولياءُ الله، فلم يستطيعوا أن يفعلوا كما أمرهم شيخُ الإسلام، فبُهتوا أمام نائب السلطنة بالقصر، وحضرها جمعٌ كبير(١).

٥- أنَّه ناظر الإمام كمال الدِّين الزملكاني الأشعري أكثر مِن مرَّة، وكان ابن الزملكاني يعترف بإمامة شيخِ الإسلام ولا ينكر فضله، وكانت سببًا بعد الله في انتماء الإمام ابن الزملكاني لشيخ الإسلام، ومُدافعته عنه(٢).

٦- أنَّه ناظر عُلماء زمانه الأشاعرة في إثبات الصفات الخبرية، وأحضرت رسالته (الواسطية)، فقُرئت عليهم، وناقشوه في كثير منها، فرد عليهم وأفحمهم بأن كل ما فيها إنما هو مِن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وممّا أجمع عليه سلف الأمة، وقال لهم: «كُل مَن خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه»، فظهر عليهم، وبان حسدهم له، وافتراؤهم عليه(٣).

٧- أنَّه ناظر عُلماء زمانه الأشاعرة أمام نائب دمشق بعد عثورهم على كتاب الشيخ (الحموية الكبرى)، واتهموه بالتشبيه والتجسيم، فرد عليهم كذبهم وافترائهم، وأفحمهم بأنَّ هذا هو اعتقاد النبيﷺ، وليس هو مِن عند الإمام أحمد، أو مِن عنده، وإنما هذا هو الثابت في القُرآن والسُّنَّة، فرفضوا ذلك واستكبروا، فألَّف فيه شهاب الدِّين ابن جهبل الشافعي الأشعري رسالته

(١) العقود الدُّرية، ص١٠٧.

(٢) الرَّد الوافر، ص٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٠-١٩٣.

المشـهورة بـ(الـرَّدُّ على ابـن تيميَّة)، أوردها الإمام السُّـبكي في طبقات الشـافعية ٥/ ١٨١، ثـم طبعـت مُفْرَدَة بعناية طه الدسـوقي، وقد سـمَّاها «الحقائق الجليَّة»، وقـد ملأها ابـن جهبـل بالكذب والافتـراء[(١)].

٣ - إنكارهُ المعاصي باليَد:

انتشـر فـي عهـد شـيخِ الإسـلام ابـن تيميَّـة كثيـرًا مِـن المعاصـي الظاهـرة كالتهـاون فـي الصـلاة، وشـرب الخمـر، والغـش فـي التجـارة، والرِّبـا، والميسـر، والقمـار، والاحتـكار، والاسـتهزاء بالْقُـرْآن والرسـالة، وغيرهـا.

وكان الشـيخ يحـرص أن يقـوم بالحِسْـبَة مَـن هُـم مِـن أهلهـا كالعُلمـاء، والقُضـاة، ومَـن عيَّنهـم الوالي بذلـك، وكان يقـول: «فعلى المُحتسـب أن يأمـر العامَّة بالصلـوات الخمـس فـي مواقيتهـا، ويعاقـب مـن لم يصـل بالضـرب والحبـس، وأما القتـل فإلـى غيـره، ويتعهد الأئمـة والمؤذنيـن، فمن فرط منهـم فيما يجـب من حقوق الإمامـة، أو خـرج عـن الأذان المشـروع ألزمه بذلـك، واسـتعان فيما يعجز عنـه بوالي الحـرب والحكـم، وكل مُطـاعٍ يعيـن علـى ذلـك»[(٢)]، ومِـن ذلك أنَّـه كان يقـوم بإنكار بعـض المُنكـرات بيـده، ومنها:

١ - أنَّـه خـرج يطلـب الجامـع العتيـق بمصـر، فمـرَّ فـي طريقـه علـى **قـوم يلعبـون بالشـطرنج على مسـطبة بعـض حوانيت الحداديـن، فنفض الرقعـةً وقلبها**، فبُهت الـذي يلعـبُ بها والنَّـاسُ مِـن فعله ذلـك!![(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ١٥-١٧، العقود الدُّرية، ص٩٤، الحموية الكبرى (ت: التويجري)، ص ٧٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٦٩-٧٠.

(٣) العقود الدُّرية، ص٢٢٥ - ٢٢٦.

٢- أنَّـه لمَّـا أُعيـدت الخُطبـة بدمشـق لصاحـب مصـر بعـد زوال قـازان مِنهـا، فـرحِ النَّـاس بذلـك كثيـرًا، وفي بكرة يـوم الجمعـة المذكـور **دار الشـيخ وأصحابه على الخمَّـارات والحانات فكسـروا آنيـة الخمور، وأراقوهـا، وعزروا جماعـةً مِن أهل الحانـات المتخـذة لهـذه الفواحش**، ففـرح النَّـاس بذلك[١].

٣- أنَّـه فـي فتـرة مكوثـه فـي دمشـق انتشـر التعلـق بالمُـردان، **فأخـذ الشـيخ يُقيـم التعزيـر علـى مَـن يفعـل ذلـك، ويحلـق رؤوس الصبيـان**؛ لأنَّهـا كانـت تزيدهم جمـالًا، فيتعلـق بهـم الفُسَّـاد[٢].

٤- أنَّـه كان هنـاك رجـل يُدعى (محمَّد الخباز البلاسـي) يأكل المُحرمـات، ويُخالط أهـل الذِّمـة، ويُعبِّر الرؤى للنَّاس بهواه، **فأخذه الشـيخ واسـتتابه مِـن ذلك، ومنعه مِـن الـكلام في الرؤى وغيرهـا ممَّا لا علم لـه به**[٣].

٥- أنَّـه كان هنـاك رجـل مِـن الصُّـوفيـة المُولهيـن اسـمه (إبراهيـم القطَّـان) يعيـش بيـن القمائـم، ولا يُصلي، وربما كاشـف بعـض العوام بخيالاته، **فاسـتتابه شـيخُ الإسـلام، وضربـه علـى تـرك الصلـوات، ومخالطـة القـاذورات، وجمع النسـاء والرجـال حولـه فـي الأماكـن النجسـة!!** بـل وحلـق رأسـه، وقلَّـم أظافـره التـي كانـت طويلةً جـدًّا[٤].

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١١.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٩.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ١١٩.

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ٣٣-٣٤.

٦- أنَّه كان في مسجد النارنج صخرةٌ تُزار ويُنذر لها، فذهب الشيخ مع أصحابه إلى المسجد ومعهم حجارة، **فأمرهم الشيخ بقطع تلك الصخرة، فتسابق لها أصحابه حتى أبادوها**، فأزاح عن المسلمين شبةً كان شرها عظيمًا[(١)].

٧- أنَّه كان يطوف بالأسواق فوجد بعض التتار يشربون الخمر، فهَمَّ بعض أصحابه بإنكار ذلك عليهم، فرفض الشيخ ذلك، وأخبرهم أنَّهم «إذا شربوا لم يصدَّهُم ذلك عن ذكر الله، وعن الصلاة؛ بل عن الكفر والفساد في الأرض، ثم أنَّه يوقع بينهم العداوة والبغضاء، وذلك مصلحة للمسلمين، فصَحْوهم شرٌّ مِن سُكْرهم، فلا خير في إعانتهم على الصحو؛ بل قد يستحب أو يجب دفع شر هؤلاء بما يمكن من سُكِر وغيره»[(٢)].

٨- أنَّه كان في زمنه رجل اسمه (ناصر بن الشرف أبي الفضل بن إسماعيل بن الهيثي) يستهتر بآيات الله ويستهزئ بها، ويصحبُ الزنادقة المعلومين، مع ما كان عليه من العِلم والفقه، فأعلن الشيخُ ومعه جمعٌ من العُلماء كُفرَه المُعين عليه، وأمر الوالي بضرب عُنقه، فضُربت عُنقه بسُوق الخيل، وحضر قتله العُلماء والأكابر وأعيان الدولة[(٣)].

أعَزُّ مَكانٍ في الدُّنَى سَرْجُ سابحٍ ... وَخَيرُ جَليسٍ في الزّمانِ كِتابُ
وَبَحْرُ أَبِي العَبَّاسِ الخِضَمُّ الذي لَهُ ... عَلى كُلّ بَحْرٍ زَخْرَةٌ وَعُبابُ

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٣-٣٤.

(٢) الاستقامة، ص ٤٢٦.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٣٣-٣٤

تَجَـاوَزَ قَـدْرَ المَـدْحِ حتـى كأَنَّـهُ ... بأحْسَـنِ مَـا يُثْنـي عَلَيْـهِ يُعَـابُ
أيَـا أَسَـدًا فـي جِسْـمِهِ رُوحُ ضَيغَـمْ ... وَكَـمْ أُسُـدٍ أرْوَاحُهُـنّ كِلابُ

٨- جهاده:

الجهـاد ذروة سـنام الإسـلام، ومَن مـاتَ وهو لا يُحدِّث نَفْسَـه به ففيه شُـعبة مِـن النفـاق، ولـم يسـبق أصحاب النبـي ﷺ غيرهـم بمثـل الصُّحبـة والنُّصـرة، ولهذا مكَّـن اللـهُ شـيخ الإسـلام فـي أداء مـا أوجب اللـه عليه مـن الجهـاد العملـي لمن كفر باللـه واليـوم الآخـر، وقـد كانـت بـلاد المُسـلمين يومئـذٍ يحيـط بهـا المُشـركون مِـن ثـلاث جهات، ففي العِراق والشَّـام اسـتولى التتار عليها، وفي الشَّـام اسـتوطن الدروز فامتنعـوا عـن بعـض شـعائر الإسـلام، وفـي لبنـان وجـد بعـض النُّصيريـة والرَّافضـة الإماميـة وتعاونـوا مـع التتـار والنصارى، وفي فلسـطين وجـد النصارى بأعـداد مهولة يمـدون العُـدَّة والعتـاد للتتـار والرَّافضـة والباطنية، فخاض شـيخُ الإسـلام الجهاد مع هـذه الطوائـف المُشـركة في عِـدَّة مواطـن منها:

١. فـي سـنة ٦٩٠ هــ شـارك المُسـلمين فـي قتالهـم للإفرنـج النصارى فـي (معركة عـكَّا)، وهـي مدينـة حصينـة على سـاحل بحـر الشَّـام، إذ تجمـع فيهـا النصارى واسـتولوا عليهـا، فنُـودي فـي دمشـق للجهـاد فـي سـبيل الله إلـى عـكَّا، وخرج العُلمـاء والعُبَّـاد والعامَّـة يتسـابقون لرفـع رايـة الإسـلام، راغبون فيمـا جنى مِن الثـواب لِمـن اغبـرت قدمـاه في سـبيله، وقـد رأى الناس مِن شـيخِ الإسـلام في فتحهـا أمـورًا مِـن الشـجاعة يعجـز الواصـف عـن وصفهـا، قالـوا: «ولقـد كان السـبب في تملـك المُسـلمين إياهـا بفعله، ومشـورته، وحسـن نظـره»[1].

(١) البداية والنهاية ١٣/ ٣٢٠، الأعلام العلية، ص ٦٨.

٢- وفي سنة ٧٠٥هـ شارك المُسلمين في قتالهم للرافضة والباطنية في (معركة الكسروان)، وهو جبلٌ كانت تسكنه طوائف مختلفة من النصيرية والدروز والشيعة الإمامية، حيث أنَّه في عام ٧٠٤هـ امتنعوا عن أداء شرائع الإسلام الظاهرة، فذهب إليهم شيخُ الإسلام ومَن معه وألزموهم شرائع الإسلام، واستتابوا خلقًا منهم، ولكنهم رفضوا الطاعة، فكانت معركة الكسروان بين جيش المُسلمين والرَّافضة، فنصر اللهُ جنده، وكُسرت شوكة الرافضة يومئذٍ فلم تُرفع لهم راية حتى تملكوا البلاد فيما بعد.

٣. وفي سنة ٧٢٥هـ شارك المسلمين في قتالهم للتتار في (معركة شَقْحَب)، وكان الشيخ يحلف للأمراء وللمُسلمين جميعًا «إنكم في هذه الكرَّة منصورون»، فيقول له الأمراء: «قل إن شاء الله»، فيقول: «إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا»، وقد تكلم النَّاس في كيفية قتال التتار مِن أي قبيلٍ هو، فإنهم يُظهرون الإسلام وليسوا بُغاة على الإمام، فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه، فقال الشيخ: «هؤلاء مِن جنس الخوارج الذين خرجوا على عليٍّ ومعاوية، ورأوا أنَّهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنَّهم أحق بإقامة الحقِّ مِن المُسلمين، ويعيبون على المُسلمين ما هم متلبسون به مِن المعاصي والظلم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة»، فتفطن العُلماء والنَّاس لذلك، وكان يقول للنَّاس: «إذا رأيتموني مِن ذلك الجانب، وعلى رأسي مصحف فاقتلوني»، وأفتى النَّاس بالفطر مُدَّة قتالهم، وأفطر هو أيضًا، وكان يدور على الأجناد والأمراء فيأكل مِن شيء معه في يده، ليُعلمهم أنَّ إفطارهم أفضل لهم ليتقووا على القتال، فأكل النَّاس لما رأوه يفطر معهم، فكان ذلك سببًا في تشجعهم للقتال، فقويت

قلوبهم ونياتهم، ونصرهم الله نصرًا عظيمًا[١].

وَقَفْتَ وَما في المَوْتِ شَكٌّ لوَاقِفٍ ... كأنَّكَ في جَفنِ الرَّدَى وهْوَ نائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأبْطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ... وَوَجْهُكَ وَضّاحٌ وَثَغْرُكَ باسِمُ
ضَمَمْتَ جَناحَيهِمْ على القَلْبِ ضَمَّةً ... تَمُوتُ الخَوَافي تحتَها وَالقَوَادِمُ
بضَرْبٍ أتَى الهَامَاتِ والنَّصْرُ غَائِبٌ ... وَصَارَ إلى اللَّبّاتِ وَالنَّصْرُ قَادِمُ
حَقَرْتَ الرُّدَيْنِيّاتِ حتى طَرَحتَهَا ... وَحتى كأنَّ السَّيفَ للرّمحِ شاتِمُ
وَمَنْ طَلَبَ الفَتْحَ الجَليلَ فإنَّمَا ... مَفاتِيحُهُ البِيضُ الخِفافُ الصّوَارِمُ
نَثَرْتَهُمُ فَوْقَ الأُحَيْدِبِ كُلِّهِ ... كمَا نُثِرَتْ فَوْقَ العَرُوسِ الدَّرَاهِمُ

٩- مِحَنُه:

نظر شيخُ الإسلام إلى هذه الدُّنيا بأنَّها دارٌ فانية، ولا يبقى فيها إلَّا ما ابتغي به وجه الله، فباع نفسَهَ لله جلَّ في عُلاه، فأشغله الثَمن عن كُل متاع الدُّنيا، فلم تأنَسْ نفْسُه لطعامٍ ولا لشرابٍ ولا لنكاحٍ، وهو يرى حال أمة نبيه ﷺ في غياهب الجهل والضلال، فنذر نفسَهَ لحمل الدِّين ورايته، وزهِد فيما في أيدي النَّاس لنيل بُغيته، فأوذي كثيرًا، وأُفتري عليه كبيرًا، وهو صابرٌ في نفْسِه، عاذرٌ لغيره؛ لأنَّه يعلمُ ما لا يعلمون، ويدرك ما لا يُدركون، وهو يُصبِحُ بقوله: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦١ أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٦٢﴾ [الأعراف: ٦١ - ٦٢]، ويُمسِي بقوله: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٥٠٥، البداية والنهاية ١٤/ ٢٨ - ٣

فعاش رَحِمَهُ اللَّهُ تتخلَّله الفتنة بعد الفتنة، ولم ينتقل طول عمره مِن محنة إلَّا إلى محنة، ومن تِلك المِحن التي جرى مقاديرها عليه ما يلي:

١. في سنة (٦٩٣هـ) أُهين الشيخ وضُرب وسُجن لمَّا غار على النبي ﷺ وانتصر له؛ لأن نصرانيًّا شتم النبي ﷺ في ملأٍ مِن النَّاس، فشهدوا عليه بذلك، فقام الشيخ باجتماع مع الشيخ زين الدِّين الفَارِقِي شيخ دار الحديث بدمشق، فدخلا على الأمير عز الدِّين أيبك نائب السلطان، فكلماه في أمره فأجابهما إلى ذلك، وأرسل ليحضره فخرجا من عنده ومعهما خلقٌ كثيرٌ مِن النَّاس، فرأى النَّاسُ حين قدم ومعه رجلٌ مِن العرب فسبوه وشتموه، فقال ذلك الرجل: هو خيرٌ منكم - فرجمهما النَّاسُ بالحجارة، وأصابت النصراني، فأرسل النائب فطلب الشيخين ابن تيميَّة والفَارِقِي فضربهما بين يديه، وقدم النصراني فأسلم، فحُقن دمه، ثم استدعى الأميرُ الشيخين فأرضاهما وأطلقهما، ولحق النصراني بعد ذلك ببلاد الحجاز، فاتفق قتله قريبًا من مدينة رسول الله ﷺ، قتله ابن أخيه هنالك، وصنَّف الشيخ في هذه الواقعة كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول»[(١)].

٢- وفي سنة (٦٩٨ هـ) كتب الشيخ «العقيدة الحموية»، فأثارت حوله الأمراء والعُلماء والعامَّة، واتهموه بمُخالفة عقيدة أهل السُّنَّة، فأبتلي أصحابه واشتد الكرب عليهم حتى صُفع بعضهم، ونودي بدمشق من اعتقد عقيدة ابن تيميَّة حل دَمُه ومَالُه خصوصًا الحنابلة، فنودي بذلك وقُرئ المرسوم في الجامع، ثم جمعوا الحنابلة وأشهدوا على أنفسهم أنَّهم على معتقد الإمام الشافعي[(٢)].

(١) البداية والنهاية ١٣/ ٣٥٥ باختصار .

(٢) الدُّرر الكامنة ١/ ٤٦، البدر الطالع ١/ ٦٠

٣- وفي سنة (٧٠٥هـ) عُقد له مجالس في دمشق لمناقشة (الحموية)، والتي زعموا بأنَّه مُخالفٌ للأُمة فيها، وحيث لم يكن لمخالفيه حُجَّة، ولا هُم على بيِّنة ولا مَحَجَّة، فاتهم ظلمًا، وحُجِر عليه الفُتيا، وسُجن في مِصر، ومكث في سِجنه إلى شهر ربيع الأول سنة (٧٠٧هـ)[1].

٤. وفي آخر سنة (٧٠٧هـ) التي أخرج فيها مِن السجن - صاح صُوفية مِصْر بطلب إسكات الشيخ عن الكلام في أئمتهم كابن عربي وغيره لمَّا ألَّف كتابه «الرَّد الأقوم على ما في فصوص الحكم»، فكان أن خُيِّر الشيخ بالذهاب إلى ثلاث بقاع: دمشق، أو الإسكندرية، أو السجن بالقاهرة، فاختار السجن، إلَّا أنَّ طُلابه ومُحبيه أصرَّوا عليه أن يقبل الذهاب إلى دمشق، ففعل نزولًا عند رغبتهم، وما إنْ خرج الشيخ مِن القاهرة متوجهًا إلى دمشق، حتى لحق به وفد السلطان فردوه إلى مصر، وأخبروه بأن السلطان لا يرضى إلا السجن، فحُبس بسجن الحاكم في حَارَة الدَّيلم، **فوجد المساجين في لهوٍ ولعبٍ، فأنكر عليهم وأمرهم بالانشغال بالصلاة والدعاء والاستغفار؛ حتى صار الحبس بما فيه مِن الاشتغال بالعِلم والدِّين خيرًا مِن الزَّوايا والمدارس، وأصبح المساجين إذا أُطلقوا يختارون الإقامة عنده**، وكثر المترددون إليه حتى كان السجن يمتلئ منهم، فبُهت أعداؤه وخصومه إذْ أرادوا مِن حبسه إبعاده عن طُلابه ومناصريه، فهيأ اللهُ له في السجن من يُحبه ويطلب العلم بين يديه، فأرسلوه إلى سجن الإسكندرية في صفر سنة (٧٠٩هـ).

٥. وفي سنة (٧٠٩هـ) نُفي الشيخ مِن سجن القاهرة إلى سجن الإسكندرية،

---

(١) العقود الدُّرية، ص ١٦٢ - ١٩٢.

وبعد سبعة أشهر من انتقاله طلبه الناصر قلاوون إلى القاهرة بعد أن عادت الأمور إليه، واستقرت الأمور بين يديه، إذ كان من مناصري شيخِ الإسلام، وعاد فيها الشيخ مُعززًا مُكرَّمًا إلى دروسه وطُلابه.

٦- وفي سنة (٧١١هـ) في مطلع شهر رجب جاء رجلٌ إلى أخي شيخِ الإسلام الشيخ عبدالله، وهو في مسكنه بالقاهرة، فقال له: إنَّ جماعةً بالجامع قد تعصبوا على الشيخ، وتفردوا به وضربوه، فقال: حسبنا الله ونعم الوكيل، فقام الشيخ عبدالله وجاء إلى الجامع فوجد الشيخ بالجامع، وقد اجتمع عنده جماعةٌ وتتابع النَّاس.

فقال الشيخ عبدالله: قد جاء خلقٌ معي لو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا، فقال شيخُ الإسلام: لأي شيء، قال: لأجلك، فقال لهم: هذا ما يجوز، فقالوا: نحن نذهب إلى بيوت هؤلاء الذين آذوك فنقتلهم، ونخرب دورهم، فإنهم شوشوا على الخلق، وأثاروا هذه الفتنة على النَّاس، فقال لهم: هذا ما يحل.

قالوا: فهذا الذي قد فعلوه معك يحل، هذا شيء لا نصبر عليه، ولا بدَّ أن نروح إليهم، ونقاتلهم على ما فعلوا.

والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلما أكثروا في القول، قال لهم: **إمَّا أن يكون الحقُّ ليّ أو لكم أو لله، فإن كان الحقُّ ليّ فهُم في حِل مِنه، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا منِّي فلا تستفتوني، فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحقُّ لله فاللهُ يأخذ حقه إن شاء كما يشاء.**

قالوا: فهذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم ؟!

قال: **هذا الذي فعلوه قد يكونون مثابين عليه، مأجورين فيه.**

قالـوا: فتكـون أنـتَ علـى الباطـل، وهم علـى الحـقِّ، فإذا كنـتَ تقـول إنَّهم مأجـورون فاسـمع منهـم، ووافقهـم علـى قولهم !!.

فقـال لهم: مـا الأمر كما تزعمـون!!، فإنَّهم قـد يكونون مُجتهديـن مُخطئين، ففعلـوا ذلك باجتهادهـم، والمُجتهد المُخطـئ له أجر[١].

٧- وفـي سـنة (٧١١هـ) في أوسـط شـهر رجب وقـع أذىً فـي حق الشـيخ بمصر، وظفـر بـه بعـض المبغضيـن لـه فـي مـكانٍ خـالٍ، وأسـاء عليـه الأدب، وحضـر جماعـةٌ كثيـرةٌ مِـن الجنـد وغيرهـم إلـى الشـيخ بعـد ذلك لأجـل الانتصـار له، فلـم يُجبهـم إلـى ذلك، قـال: أنـا ما أنتصـرُ لنفسـي[٢].

٨- وفـي سـنة (٧٢٠هـ) امتحـن الشـيخ بسـبب فتـواه في مسـألة الطـلاق، وهي أن الطـلاق الثـلاث بلفظٍ واحـد يقع طلقـةً واحدةً، وكتـب في ذلك بعض الرسـائل منهـا: «تحقيـق الفُرْقَـانِ بيـن التطليـق والأيمـان»، و«الفـرق المُبين بيـن الطلاق واليميـن»، وأُلـزمَ بـأن يمتنع عـن الإفتاء بها فلـم يلتزم، فسُـجن فـي القلعة لمدة خمسـة أشـهر وثمانية عشـر يومًا[٣].

٩. وفـي سـنة (٧٢٦هـ) أُفتـري عليه بأنَّـه يُحرِّم زيـارة قبر النبـي ﷺ، لمّا كتـب فُتيا

---

(١) العقود الدُّرية، ص٢٢٤- ٢٢٥.

(٢) العقود الدُّرية، ص٢٢٧.

(٣) العقود الدُّرية، ص٢٥٦ - ٢٥٧

في زيارة قبور الأنبياء والصالحين[١]، فسُجن في شعبان مع بعض أتباعه، فقام الشيخ بتأصيل المسألة في أعجوبة كتبه «الرَّدُّ على الإخنائي».

١٠- وفي سنة (٧٢٨هـ) أثناء سجنه أُمر بمصادرة ما كان عند الشيخ مِن الكتب والأوراق والأقلام، ومُنع مِن الكتابة والتأليف، بل ومُنع مِن ملاقاة النَّاس، وتوفي وقد فرَّغهُ الله له ليقرأ كِتابه، ويكون خِتامه، فقد ختم أكثر من ثمانين ختمة في غياهب السجن، وهو مُنشرح الصَدْر، مُبتسم الفؤاد.

١٠- موقفه من خصومه:

كان شيخُ الإسلام عَجبًا من العُجاب، ونادرةً على مَرِّ الزمان، فمع كل ما يستميتُ إليه خُصومه مِن العِداء والبهتان، إلا أنَّه يُحسنُ إليهم، ويعتذر لهم؛ بل يصفح ويَذب عنهم، وما حالنا مع حالته إلا كما قال عبدالله بن عمرو بن العاص لمَّا حرص على سبب دخول الرجل الذي أخبر عنه النبي ﷺ أنَّه مِن أهل الجنَّة، فما وجده كثيرَ عملٍ إلَّا أنَّه لَا يَجِدُ في نَفْسِه لأحَدٍ مِن المُسلمينَ غِشًّا ولا حَسَدًا، فقال كلمته العظيمة: (**هذهِ التي بَلَغَتْ بكَ، وهي التي لا نُطِيقُ**)؛ أي: لا نقوى على إسقاط حظِّ النَّفْس دومًا، فإنَّ النَّفس ضعيفة، راغبة في مطامع الدُّنيا، ولا مُلتجأ مِن نزغاتها إلَّا إلى الله العظيم المُتعال.

وقد بذل شيخُ الإسلام لخُصومه مِن الاعتذار ما شهدوا به على أنفسهم أنَّهم كانوا خاطئين، فهذا القاضي زين الدِّين ابن مخلوف قاضي المالكية يقول: «ما رأينا أتقى مِن ابن تيميَّة لم نُبْقِ مُمكنًا في السعي فيه، ولمَّا قَدِر علينا عَفَا

(١) ونقلها بتمامها الإمام ابن عبدالهادي في العقود الدُّرية، ص ٢٦١ - ٢٦٨.

عنَّا»[١]، وفي لفظ: «ما رأينا مثل ابن تيميَّة حرَّضنا عليه، فلم نَقْدِر عليه، وقَدِر علينا فصَفَح عنَّا، وحاجج عنَّا»[٢].

وسأذكر بعض المواقف التي وقفها شيخُ الإسلام تجاه خُصومه بكُلِّ نُبْل وشهامة، وكُلِّ عِزَّة وكرامة:

١- قال ابن عبدالهادي: جاء رجلٌ - فيما بلغني - إلى أخيه الشيخ شرف الدِّين، وهو في مسكنه بالقاهرة، فقال له: (إنَّ جماعة بجامع مصر قد تعصبوا على الشيخ وتفردوا به وضربوه)!!

فقال: (حسبنا الله ونِعم الوكيل)، وكان بعض أصحاب الشيخ جالسًا عند شرف الدِّين، قال: فقمتُ مِن عنده، وجئت إلى مصر، فوجدتُ خلقًا كثيرًا مِن الحسينية وغيرها رجالًا وفرسانًا يسألون عن الشيخ، فجئت فوجدته بمسجد الفخر كاتب المماليك على البحر، واجتمع عنده جماعة، وتتابع النَّاس، وقال له بعضهم: (يا سيدي قد جاء خلق مِن الحسينية، ولو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا)!!

فقال لهم الشيخ: (لأي شيء)!! قال: (لأجلك)، فقال لهم: (هذا ما يحق)!! فقالوا: (نحن نذهب إلى بيوت هؤلاء الذين آذوك فنقتلهم، ونخرب دورهم، فإنَّهم شوشوا على الخلق، وأثاروا هذه الفتنة على النَّاس)، فقال لهم: (هذا ما يَحِل)!! قالوا: (فهذا الذي قد فعلوه معك يَحِل، هذا شيء لا

(١) العقود الدُّرية، ص٢٢١.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٥٤.

نصبر عليه، ولا بدَّ أن نروح إليهم، ونقاتلهم على ما فعلوا)!!

والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلمَّا أكثروا في القول، قال لهم: (**إمَّا أن يكون الحقُّ لي، أو لكم، أو لله، فإن كان الحقُّ لي فهُم في حِلٍّ مِنه، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا منِّي فلا تستفتوني، فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحقُّ لله فالله يأخذ حقه إن شاء كما يشاء**)»[١].

٢- قال ابن عبدالهادي: «وسمعتُ الشيخ تَقيَّ الدِّين ابن تيميَّة يذكر أنَّ السلطان لمَّا جلسنا بالشباك أخرج مِن جيبه فتاوى لبعض الحاضرين في قتله، واستفتاه في قتل بعضهم.

قال: ففهمت مقصوده، وأنَّ عنده حنقًا شديدًا عليهم، لمَّا خلعوه، وبايعوا الملك المظفر ركن الدِّين بيبرس الجاشنكير، **فشرعت في مدحهم، والثناء عليهم، وشكرهم، وأنَّ هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك، أما أنا فهم حِلٍّ مِن حقِّي، ومِن جهتي**، وسكَّنت ما عنده عليهم»[٢].

٣- قال ابن القيِّم: «وما رأيتُ أحدًا قَطْ أجمع لهذه الخصال من شيخ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله روحه -، وكان بعض أصحابه الأكابر يقول: (**وددتُ أنِّي لأصحابي مثله لأعدائه وخُصومه**).

وما رأيتُهُ يدعو على أحدٍ مِنهم قَطْ، وكان يدعو لهم، وجئتُ يومًا مُبشِّرًا له بموت أكبر أعدائه، وأشدهم عداوة وأذى له، **فنهرني وتنكَّر لي، واسترجع**،

(١) العقود الدُّرية، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٢) العقود الدُّرية، ص٢٢١.

ثـم قـام مِن فـوره إلى بيـت أهلـه، فعزَّاهـم، وقـال: (إنِّي لكـم مكانـه، ولا يكون لكـم أمـرٌ تحتاجون فيه إلى مسـاعدة إلَّا وسـاعدتكم فيه) ونحو هـذا مِن الكلام، فسـرُّوا بـه، ودعـوا له، وعظَّمـوا هذه الحـال مِنه، فـرحمـه الله ورضـي عنه»[١].

٤ . قـال البـزَّار: «أخبرنـي غير واحد ممَّن كان حاضرًا بدمشـق حيـن وفاته رضي الله عنه، قالوا: إنَّ الشـيخ - قـدَّس اللهُ روحه - مرض أيامًا يسـيرة، وكان إذ ذاك الكاتب شـمس الدِّيـن الوزير بدمشـق المحروسـة، فلمـا علِم بمرضه اسـتأذن في الدخـول عليه لعيادتـه، فـأذن الشـيخ لـه فـي ذلك، فلمَّـا جلس عنـده أخذ يعتـذر له عن نَفْسِـه، ويلتمـس مِنـه أن يُحللـه ممَّـا عسـاه أن يكون قـد وقع مِنه فـي حقه مِـن تقصير أو غيـره، فأجابـه الشـيخ رضي الله عنه: (**بانَّـي قـد أحللتـك، وجميع مَـن عادانـي، وهو لا يعلـم أنِّـي علـى الحقِّ**)، وقـال ما معنـاه: (**إنِّي قـد أحللت السُّـلطان الملك الناصـر مـن حبسـه إيَّـاي، لكونه فعـل ذلك مُقلـدًا غيـره معـذورًا، ولم يفعلـه لحـظ نفسـه؛ بـل لما بلغـه ممَّا ظنـه حقًّـا مِن مبلغـه، واللـه يعلم أنَّـه بخلافـه، وقـد أحللـتُ كُل واحـدٍ ممَّـا كان بينـي وبينـه إلَّا مَن كان عدوًّا لله ورسـوله**»[٢].

١١ - وفاته:

مكـثَ الشـيخُ سـجينًا فـي سـجن القلعـة سـنتين وثلاثـة أشـهر وأيامًـا، ألَّف فيهـا رسـائل عِـدَّة مِـن أهمهـا: «**الفُرْقَـانْ بيـن الحـقِّ والبُطلان**»، وراسـل أُمـه وإخوانه وتلاميـذه برسـائل تُكتـب بمـاء الذَّهـب، لِما فيهـا مِن رِقـةٍ وأُلفـةٍ ومحبـةٍ ووداعٍ، فلمَّا

(١) مدارج السالكين ٤/ ١٩٠.

(٢) الأعلام العليَّة، ص٣١.

كان قبل وفاته بأشهر مُنع الدواة والقلم، وصُودرَتْ كُتُبه، ومُنع مِن التأليف، فأثَّر ذلك في نفْسه، وتكدر خاطره، وإن كان يعلمُ أن ذلك مِن أمر الله وقدره، ولكن نفسَه الأبيَّة، وَشغَفَه بالعلم والتأليف، أثَّر تأثيرًا شديدًا على بدنه، فأصبح عليلًا، **وكانت مُدَّة مرضه بضعةً وعشرين يومًا، بعد أن أتمَّ الله لهُ مِن العُمر سبعٌ وستون عامًا**، وقد كان أكثر النَّاس ما عِلموا بمرضه، فلم يفجأ الخلق إلَّا نَعْيُه، فاشتد التأسف عليه، وكثر البُكاء والحزن، ودخل إليه أقاربه وأصحابه، وازدحم الخلق على باب القلعة والطرقات، وامتلأ جامع دمشق بخلق لا يحصيهم إلَّا الله.

خَطْبٌ دَنَا فَبَكى لَهُ الإِسلامُ ... وَبَكَتْ لِعِظْمِ بُكَائِهِ الأَيَّامُ
وَبَكَتْ لَهُ بِعبْرَتِها السَّمَاءُ فَأمْطرَتْ ... فِي غَيْرِ فَصْلٍ تَسْمَحُ الأَعْوَامُ
وَبَكَتْ لَهُ الأَرْضُ الجَلِيلَةُ بَعَدَمَا ... أَضْحَى عَليهَا وَحْشَةٌ وَقَتَامُ
وَتَزَلْزَلَتْ كُلُّ القُلُوبِ لِفَقْدِهِ ... وَتَواتَرَتْ مِنْ بَعْدِهِ الآلَامُ
وَلِمُؤمنِينَ الجِنِّ حُزْنٌ شَامِلٌ ... وَنِياحَةٌ نَطَقَتْ بِهَا الأَحْلَامُ
وَتَفَجَعَ الدِّيْنُ القَوِيمُ لِفَقْدِهِ ... وَبَقِيَ غَرِيبًا يُبْتَلى وَيُضَامُ
مَذْ مَاتَ نَاصِرُهُ الَّذِي أَوْصَافُهُ ... أَبَدًا تَكُون عَلَى سِوَاهُ حَرَامُ(١)

وكان هذا الأمر يومًا مشهودًا لا يُنسى، إنه يوم الإثنين لعشرين مِن شهر ذي القعدة مِن سنة (٧٢٨هـ).

وقد تشارك في غُسْله جماعة مِن كبار العُلماء والصالحين الأخيار مِنهم الحافِظ أبو الحجَّاج المِزِّي(٢).

---

(١) قالها الرجل الصالح محمَّد المغيثي في شيخِ الإسلام كما في العقود الدُّرية، ص ٣٨١.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٣٨.

وقد صُلِّي عليه ثلاث مرَّات:

الأولى: في القلعة، وتقدم في الصلاة عليه الشيخ الزَّاهد محمَّد بن تمَّام الصَّالحي الحنبلي، عُقيب صلاة الظهر، ثم أُخرجت الجنازة ووضعت في الجامع، والجند يحفظونها مِن النَّاس مِن شدة الزحام.

الثانية: في المسجد الأموي بعد صلاة الظهر، وتقدم في الصلاة عليه الشيخ علاء الدِّين الخرَّاط، ثم خرج النَّاس مِن كل مكان وتضاعفوا بأعداد مهولة.

الثالثة: في السُّوق، وذلك أنَّه لمَّا تضاعف النَّاس وازدحموا على الجنازة، ولم يتمكن كثيرٌ منهم في الصلاة عليه، وضعت لهم الجنازة في السُّوق، وصَلَّ عليه جمع كبير جدًّا، أمَّ النَّاسَ أخوه عبدالرَّحمن، ثم حُملت الجنازة، واشتد الزحام، فقد أغلق النَّاس حوانيتهم، ولم يتخلف عن الحضور إلا القليل مِن النَّاس، وكان دفنه وقت العصر أو قبلها بيسير، وحضرها نساءٌ كثير بحيث قُدرت بخمسة عشر ألفًا، وأمَّا الرجال فقُدروا بمائتي ألفٍ.

وكان يوم دفنه يومًا مشهودًا، ووقتًا معلومًا، ضاقت به البلد وظواهرها، وتذكرت به أوائل الرزايا وأواخرها، وأغلق النَّاسُ حوانيتهم، وتعطلت مصالح كثيرٍ منهم، وهم خلف الجنازة سائرون، وفي لحْدِها وضعوها وهم باكون، وعلى مثل أبي العبَّاس فلتبك البواكي هكذا يرددون(١).

---

(١) قال الشيخ عبدالفتَّاح أبو غُدَّة في كِتابه «العُلماء العُزَّاب»، ص ١٠٠: «وما يزالُ قبرهُ معروفَ المكان إلى الآن، وهو في ساحة كُلِّية الطِّب بجامعة دِمشق، وبجواره قبرُ عَصْرِيِّه وصاحِبه الإمام الحافِظ أبي الحجَّاج المِزِّي، داخل سياجٍ مِن حديدٍ يُحيط بهما..».

كُلُّ حَـيٍّ لـه المَمَـاتُ وُرُودُ لَيْـسَ فِـي الدُّنيـا لِمَـرءٍ خُلُـودُ
كُلُّ خِـلٍّ مُفَـارِقٌ لِخَلِيـلٍ كُلُّ وَصْـلٍ إِلـى إِنْفِصَـالٍ يَعُـودُ
لَيْـسَ يَبْقَـى إِلَّا إِلـهُ البَرَايَـا دَائِـمُ المُلْـكِ وَالبَقَـا لا يَبِيـدُ
قَـدْ رُزِئْنَـا إِمَـامَ عِلْـمٍ وَدِيـنٍ عَـدِمَ المِثْـلُ فِـي الزَمَـانِ فَرِيـدُ
يَالِحُـزْنٍ عَلَيْـهِ عَـمَّ البرايـا بِالنَـارِ لَهَـا بِقَلْبِـي وُقُـودُ[١]

قال بعض المؤرخين: «لم يُسمع في جنازةٍ بمثل هذا الجمع إلَّا جنازة الإمام أحمد بن حنبل»[٢].

وصُلِّى عليه صلاة الغائب في غالب بلاد الإِسلام القريبة والبعيدة؛ حتى في اليمن والصين، وأخبر المسافرون: أنَّه نودي بأقصى الصين للصلاة عليه يوم جمعة (الصلاة على ترجمان الْقُرْآن)[٣].

قال البرزالي: «ولا شك أنَّ جنازة أحمد بن حنبل كانت هائلة عظيمة بسبب كثرة أهل بلده، واجتماعهم لذلك، وتعظيمهم له، وأن الدولة كانت تحبه، والشيخ تَقيُّ الدِّين ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ توفي ببلدة دمشق وأهلها لا يُعشِرون أهل بغداد حينئذٍ كثرة، ولكنهم اجتمعوا لجنازته اجتماعًا لو جمعهم سلطانٌ قاهرٌ، وديوانٌ حاصرٌ لما بلغوا هذه الكثرة التي اجتمعوها في جنازته، وانتهوا إليها؛ هذا مع أنَّ الرجل مات بالقلعة محبوسًا من جهة السلطان، وكثيرٌ مِن الفقهاء يذكرون عنه

(١) قالها الفقيه عبدالوهاب بن سلار الشَّافعي في شيخِ الإسلام؛ كما في العقود الدُّرية، ص٣٠٧ .
(٢) نقله الشيخ مرعي الكرمي في الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيميَّة ، ص ٦٦
(٣) قاله الحافظ ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٧ .

للنَّـاس أشـياء كثيـرة ممَّـا ينفـر منها أهـل الأديـان فضلًا عـن أهل الإسـلام»[(١)].

وقـال ابـن حجـر: «ولـو لـم يكن مـن الدَّليـل علـى إمامة هـذا الرجـل إلا ما نبـه عليـه الحافظ الشـهير عَلـم الدِّيـن البرزالي فـي تاريخه: أنَّـه لم يوجد في الإسـلام مَـن اجتمـع فـي جنازتـه ممـا اجتمـع فـي جنـازة الشـيخ تَقـيِّ الدِّيـن، وأشـار إلـى أنَّ جنـازة الإمـام أحمـد كانـت حافلـةً جدًّا شـهدها مئـات ألوف، ولكـن لو كان بدمشـق مِـن الخلائـق نظيـر مَـن كان ببغـداد بـل أضعاف ذلـك لما تأخر أحـدٌ منهم عن شـهود جنازتـه، وأيضًـا فجميـع مَـن كان ببغـداد إلَّا الأقل كانـوا يعتقدون إمامة الإمـام أحمد، وكان أميـر بغـداد خليفة الوقت إذ ذاك فـي غاية المحبة له والتعظيـم، بخلاف ابن تيميَّة فـكان أميـر البلـد حين مـات غائبًـا، وكان أكثر مَـن بالبلد مـن الفقهاء قد تعصبـوا عليه حتـى مـات محبوسًـا بالقلعـة، ومع هـذا فلـم يتخلف عـن حضـور جنازتـه، والترحم عليـه والتأسـف، إلا ثلاثـة أنْفُس تأخروا خشـية على أنفسـهم مِن العامَّـة، ومع حضور هـذا الجمـع العظيـم فلم يكـن لذلك باعـث إلَّا اعتقاد إمامتـه وبركته لا بجمع سـلطان ولا غيـره، وقـد صَحَّ عـن النبي ﷺ أنَّـه قال: «**أنتـم شُـهَدَاءُ اللهِ فِـي الأَرْض**»[(٢)].

(١) الرَّد الوافر، ص٢٢١، الشهادة الزكية، ص٢٨.

(٢) الـرَّد الوافـر، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، الشـهادة الزكيـة، ص ٣٢، والحديـث أخرجـه البخـاري في كتـاب الوحـي، بـاب: ثَنَـاءِ النَّـاسِ عـلى الميِّـتِ، رقـم (١٣٦٧)، ومسـلم في كتـاب الجنائـز، بـاب: فِيمَـنْ يُثْنَـى عليـهِ خَـيْرٌ أو شَرٌّ مِـن المَوْتـى، رقـم (٢٢٤٣) كلاهمـا عـن أَنَـسٍ بـن مالـك.

المطلب الثالث

طلبه للعلم، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته

١. طلبه للعِلم:

عُـرف آل تيميَّـة بفـرط الـذكاء، وقـوة الحِفـظ، وكثـرة التعبُّـد، فنشـأ شـيخُ الإسـلام بيـن هـذه الكوكبـة إذ كان جـدُّه ووالده وبعـض أعمامه مِـن كبـار العُلماء في زمانهـم، وإليهـم المنتهـى في الجِـدِّ والاجتهاد، فكأن الله أراد بشـيخ الإسـلام خيرًا إذ المـرء يلتمـس مِن أهـل الخير والفضـل، فتضلع مِـن الجِدِّ والسـمتِ، ونُبـل الأخلاق وعلـو الهمِـة، ومع ذلك فكُل مَن يعرف شـيخَ الإسـلام حقيقـةً يجزم بأن اللـه اصطفاه وحبـاه، وفتـح عليـه مِـن العُلـوم والفنون مـا لـم يُفتح على أحـدٍ مِـن أهل زمانـه، وإنَّ صـدره الـذي أُشـرِب من تلـك العُلوم قد ثقُل مِن الاتسـاع، وإنَّ لسـانه الـذي يلهج بها ليُقـر بأنها مِـن الفتَّـاح الوهَّاب.

وذلـك أنَّـه لمَّـا انتقـل الشـيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مـع أسـرته إلـى الشَّـام هربًـا مـن التتار، تفـرَّغ حينئـذٍ للطلب فسَـمِع الحديث مـن كبار عُلماء أهله، وسـمع مسـند الإمام أحمد بـن حنبـل مـرَّات، وسـمع الكتب السِّـتة الكبـار والأجـزاء، وقرأ ونسـخ وتعلـم الخط والحسـاب فـي المكتـب، وحفـظ الْقُـرْآن، وأقبل علـى الفقه، وقـرأ العربيـة وضبطها، ثـم تملـكَ قلبـه بعِلـم التفسـير حتـى حـاز فيـه قَصب السـبق، هـذا كلـه وهو بعـد ابن بضع عشـرة سـنة!![١].

(١) العقود الدُّرية، ص٦.

وكان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يفتر عن قول: «يا مُعلم آدمَ وإبراهيمَ علِّمني»، ولربَّما ذهب لبعض المساجد المهجورة فمرَّغ وجهه في التُّراب، وهو يدعو بالعِلم والفَهم[(١)]؛ حتى قال بعض أحبابه وأقرانه: «لا تكاد نفسه تشبع من العِلم فلا تروى مِن المطالعة، ولا تمل مِن الاشتغال، ولا تكل مِن البحث، وقلَّ أن يدخل في عِلم مِن العُلوم مِن بابٍ من أبوابه إلا ويُفتح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركات في ذلك العِلم على حُذَّاق أهله، مقصوده الكتاب والسُّنَّة، ولقد سمعته في مبادئ أمره يقول: (إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تُشكل عليَّ فأستغفر الله تعالى ألف مرَّة أو أكثر أو أقلَّ حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل»[(٢)].

بل «وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويُناظر ويُفحم الكبار، ويأتي بما يتحيرَّ مِنه أعيان البلد في العِلم، فأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكب على الاشتغال، ومات والده - وكان مِن كبار الحنابلة وأئمتهم - فدرَّس بعده بوظائفه، وله إحدى وعشرون سنة، واُشتهر أمره، وبَعُدَ صَيته في العالم»[(٣)].

فَلا زَالَتِ الشَّمْسُ الَّتِي فِي سَمَائِهِ ... مُطالِعَةَ الشَّمْسِ الَّتِي فِي لِثَامِهِ
وَلا زَالَ تَجتازُ البُدُورُ بوَجْهِهِ ... فَتَعْجَبُ مِن نُقْصانِها وَتَمَامِهِ

(١) العقود الدُّرية، ص٢٥.
(٢) العقود الدُّرية، ص٨-٩.
(٣) العقود الدُّرية، ص٨ نقلاً عن الإمام الذَّهبي.

٢- شيوخه:

تتلمذ الشيخ على كِبار شيوخ زمانه، وقد لا يحصيهم مُحصي لكثرتهم حتى قال ابن عبدالهادي: «وشيوخه الذين سمع منهم أكثر مِن مائتي شيخٍ[(١)]، ومِن أشهرهم:

١. الإمام أحمد بن عبدالدائم المقدسي الحنبلي (٦٦٨ هـ).

٢ – الإمام محمَّد بن إسماعيل بن عساكر الشافعي (٦٦٩هـ).

٣– الإمام إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليُسر التنوخي (٦٧٢ هـ).

٤– الإمام عبدالله بن محمَّد بن عطاء الحنفي (٦٧٣ هـ).

٥– الإمام محمَّد بن علي الصابوني (٦٨٠ هـ).

٦– الإمام إبراهيم بن إسماعيل القرشي الحنفي (٦٨١ هـ)

٧– والده الإمام عبدالحليم بن عبدالسَّلام ابن تيميَّة الحنبلي (٦٨٢هـ).

٨– الإمام عبدالرَّحمن بن محمَّد المقدسي الحنبلي (٦٨٢ هـ).

٩– الإمام علي بن أحمد الصالحي الحنبلي (٦٩٠هـ).

١٠– الإمام أحمد بن أحمد بن نعمة المقدسي الشافعي (٦٩٤هـ).

١١– الإمام المُنجِّي بن عثمان التنوخي الحنبلي (٦٩٥ هـ).

١٢– الإمام محمَّد بن عبدالقوي المرداوي (٦٩٩ هـ).

(١) العقود الدُّرية، ص٦.

٣. تلاميذه:

بلغ شيخُ الإسلام القِمة، وتنافس عليه الطُّلاب بِهمَّة، فتكاثروا عليه حتى بلغوا الآلاف، ولم يعد يسعهم حتى خطَّت يَرَاعُ بعضهم بقوله: «لعل الجيل الذي عاش فيه ابن تيميَّة لم يعرف شيخًا كَثُر تلاميذه ومُريدوه كما كَثُر تلاميذ الشيخ تَقيِّ الدِّين رضي الله عنه[1]»، ومِن أشهرهم:

١- الإمام أحمد بن إبراهيم الحزامي الحنبلي (٧١١هـ).

٢- الشيخ سعدالله بن عبدالأحد بن نجيح الحرَّاني (٧٢٣هـ).

٣- الإمام محمَّد بن محمَّد بن سيِّد النَّاس اليعمري الشافعي (٧٣٤هـ).

٤- الإمام القاسم بن محمَّد البرزالي الشافعي (٧٣٩هـ).

٥- الإمام يوسف بن عبدالرَّحمن المِزِّي الشافعي (٧٤٢هـ).

٦- الإمام محمَّد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي (٧٤٤هـ).

٧- الإمام محمَّد بن أحمد الذَّهبي الشافعي (٧٤٨هـ).

٨- الإمام عُمَر بن علي البزَّار الحنبلي (٧٤٩هـ).

٩- الشيخ محمَّد بن عبدالله بن رُشيِّق المغربي (كاتبه) (٧٤٩هـ).

١٠- الإمام محمَّد بن أبي بكر الزَّرَعِي (ابن قيِّم الجوزية) (٧٥١هـ).

١١- الإمام محمَّد بن مُفلح المقدسي الحنبلي (٧٦٣هـ).

١٢- الإمام أحمد بن الحَسن المقدسي الحنبلي (٧٧١هـ).

(١) من كلام الشيخ محمَّد أبو زهرة في ابن تيميَّة حياته وعصره، ص٤١٨.

١٣- الإمام إسماعيل بن عُمَر بن كثير القرشي الشافعي (٧٧٤هـ).

١٤- الإمام محمَّد بن عبدالله السعدي المقدسي الحنبلي (٧٨٨هـ).

٤- مؤلفاته:

مؤلفات الشيخ كثيرة يصعب إحصاؤها، وعلى كثرتها فهي لم توجد في بلد معين في زمانه إنَّما كانت مبثوثة بين الأقطار، حتى قال ابن عبدالهادي: «**لا أعلمُ أحدًا مِن مُتقدمي الأمةِ ولا مُتأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنَّف، نحو ما صنَّف، ولا قريبًا مِن ذلك، مع أنَّ أكثر تصانيفه إنما أملاها مِن حفظه وكثيرٌ منها صنفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب**»[(١)].

ولذلك اعتذر البزَّار عن تعدادها فقال: «**وأما مؤلفاته ومصنفاته، فإنها أكثر مِن أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبًا أحد؛ لأنها كثيرة جدًّا، كبارًا وصغارًا، أو هي منشورة في البلدان فقلَّ بلدٌ نزلتُهُ إلَّا ورأيتُ فيه مِن تصانيفه**»[(٢)].

ووافقه ابن عبدالهادي في العجز عن إحصاء كُتب الشيخ أو معرفة أسمائها فقال عنه: «**ويكتبُ قواعد كثيرة في فنون من العِلم في الأصول والفروع والتفسير وغير ذلك، فإن وجد من نَقله مِن خطه، وإلا لم يُشتهر، ولم يُعرف، وربما أخذه بعض أصحابه، فلا يقدر على نقله، ولا يرده إليه، فيذهب**، وكان كثيرًا ما يقول: قد كتبتُ في كذا، وفي كذا، ويُسأل عن الشيء فيقول: قد كتبتُ في هذا، فلا يدري أين هو فيلتفت إلى أصحابه، ويقول: ردوا خطي، وأظهروه ليُنقل، فمِن حرصهم عليه لا

(١) العقود الدُّرية، ص٢٤.

(٢) الأعلام العلية، ص٢٥.

يردونـه، ومـن عجزهـم لا ينقلونـه، فيذهب ولا يُعرف اسـمه.

فلهـذه الأسـباب وغيرهـا تعـذر إحصاء مـا كتبـه، وما صنَّفـه، **وما كفـى هذا إلَّا أنَّـه لمَّـا حُبـس تفرق أتباعـه، وتفرقت كتبـه، وخوِّف أصحابـه مِن أن يظهـروا كتبه، ذَهَـبَ كُل أحـد بما عنـده وأخفاه، ولـم يظهروا كتبه، فبقـي هذا يهرب بمـا عنده، وهذا يبيعـه، أو يهبـه، وهـذا يخفيـه ويودعـه؛ حتـى إن منهـم مَـن تُسـرق كتبـه، أو تُجحد فلا يسـتطيع أن يطلبهـا، ولا يقـدر علـى تخليصهـا، فبدون هذا تتمـزق الكُتـب والتصانيف كُل مُمزق.**

ولـو لا أنَّ اللـه تعالـى لطـف وأعـان، ومَـنَّ وأنعم، وجـرت العـادة في حفظ أعيـان كتبـه وتصانيفـه، لما أمكن لأحـد أن يجمعهـا، **ولقد رأيـتُ مَن خَـرْق العادة في حفـظ كتبـه، وجمعهـا، وإصـلاح ما فسـد منهـا، ورَدِّ ما ذهـب منها مـا لو ذكرتـه لكان عجبًا**»[1].

وقـال الذَّهبـي: «جمعـتُ مصنفـاتِ شـيخِ الإسـلام تَقـيِّ الدِّين أبـي العبَّاس أحمـد ابـن تيميَّـة ﷺ فوجدتـهُ ألف مصنَّـفِ، ثـم رأيتُ لـهُ أيضًـا مصنفاتٍ أُخـر»[2].

وقـال ابـن رجـب: «وأمـا تصانيفـه ﷺ فهـي أشـهر مِـن أن تُذكـر، وأعرف مِـن أن تنكر، سـارت سـير الشَّـمس فـي الأقطار، وامتـلأت بهـا البلاد والأمصـار، **قد جـاوزت حـدَّ الكثـرة فلا يمكـن أحدٌ حصرهـا، ولا يتسـع هذا المـكان لعـدِّ المعروف منهـا، ولا ذِكرها**»[3].

(١) العقود الدُّرية، ص٧٣.

(٢) الرَّد الوافر، ص ٧٢.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٣.

ولـذا أردتُ أن أذكـر أبـرز مؤلفاته فـي (العقيدة فقـط) دون غيرهـا لما يتعلق به غالب مسـائل هـذا الكتـاب، ومنها:

١ - الإِخَنَائِيِّة (الرَّد على الإخنائي)[١].

٢ - الاستقامة[٢].

٣- الاستغاثة في الرَّدِّ على البكري[٣].

٤ - اقتضاء الصراط المستقيم لمُخالفة أصحاب الجحيم[٤].

٥ - أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل[٥].

٦ - الإيمان الأوسط (شرح حديث جبريل)[٦].

٧ - الإيمان الكبير[٧].

---

(١) حققه الشيخ أحمد بن مونس العنزي، طبع بدار الخرَّاز. (رسالة ماجستير).

(٢) حققه الدكتور محمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمَّد بن سعود ثم بدار الفضيلة.

(٣) حققـه الشـيخ عبدالله بـن دجـين السـهلي، طبـع بـدار الوطـن. (رسـالة ماجسـتير)، وحقـق الشـيخ محمَّـد بـن علـي عجـال (تلخيـص كتـاب الاسـتغاثة) لابـن كثـير، طبـع بمكتبـة الغربـاء الأثريـة، وذكره أنَّـه مِـن مؤلفـات شـيخِ الإسـلام، وهـذا غلـطٌ مِنـه، وخلـطٌ بـين الكتابـين، والله أعلـم.

(٤) حققه الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل، طبع بدار الرشد. (رسالة دكتوراه).

(٥) حققه الشيخ ابن قاسم ضمن المجموع ٨/ ٨١.

(٦) حققـه الشـيخ محمـود أبوسـن، طبـع بنـار طبيـة، ثـم حققـه الدكتـور علـي بـن بخيـت الزهـراني، طبـع بـدار ابـن الجـوزي. (رسـالة دكتـوراه).

(٧) حققـه الدكتـور محمَّـد سـعيد إبراهيـم (رسـالة دكتـوراه)، ولم أراه مطبوعًـا، ولـه عِـدَّة طبعـات أخـرى مِـن أشـهرها بتخريـج العلَّامـة محمَّـد نـاصر الدِّيـن الألبـاني، بالمكتـب الإسـلامي، وتخريـج الدكتـور محمَّـد خليـل هـراس، طبـع بـدار الطباعـة المحمدية بمـصر.

٨- بُغية المُرتاد في الرَّد المُتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد[١].

٩- بيان تلبيس الجَهْمِيَّة في تأسيس بدعهم الكلامية[٢].

١٠- التُحفة العِراقية في الأعمال القلبية[٣].

١١- التدمرية[٤].

١٢- التسعينية[٥].

١٣- جواب الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحموية[٦].

١٤- جواب أهل العِلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به الرسول ﷺ مِن أنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ ۝١﴾ تعدل ثلث القُرْآن[٧].

---

(١) حققه الدكتور موسى الدويش، طبع بمكتبة العُلوم والحكم. (رسالة دكتوراه).

(٢) صححه وأكمله الشيخ محمَّد بن قاسم، بدار القاسم، ثم حققه تحقيقًا علميًا الدكتور يحيى الهنيدي، والدكتور رشيد حسن، والدكتور أحمد معاذ حقي، والدكتور محمَّد اللَّاحم، وشيخنا الدكتور سليمان الغفيص، والدكتور عبدالرَّحمن اليحيى، والدكتور محمَّد البريدي، والدكتور راشد الطيار، وطبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف. (رسائل دكتوراه).

(٣) حققه الدكتور يحيى الهنيدي، طبع بمكتبة الرشد. (رسالة ماجستير).

(٤) حققه الدكتور محمَّد بن عودة السعوي، طبع بمكتبة العبيكان، (رسالة ماجستير).

(٥) حققه الدكتور محمَّد العجلان، طبع بمكتبة المعارف. (رسالة دكتوراه) .

(٦) حققه الشيخ محمَّد عُزير شمس، طبع بدار عالم الفوائد. (قطعة منه)، وهو كبيرٌ في حجمه كما ذكره مَن وصفه مِن المؤرخين، وأكثره في عداد المفقود .

(٧) حققه شيخنا المبارك الدكتور سليمان الغفيص (رسالة ماجستير)، ولم أره مطبوعًا، وهو ضمن مجموع الفتاوى ١٧/ ٥، وحققه مُفردًا فواز أحمد زمرلي، بدار الكتاب العربي وحققه كذلك مُفردًا عبدالعزيز فتحي السيِّد، بدار القاسم.

١٥- الجواب الباهر في زُوَّار المقابر[١].

١٦- الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح[٢].

١٧- الحموية الكُبرى[٣].

١٨- الحُجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام مِن بدع الجَهْمِيَّة والصُوفية[٤].

١٩- درء تعارض العقل والنقل[٥].

٢٠- الرَّدُّ الأقوم على ما في كتاب فصوص الحِكَم[٦].

٢١- الرَّدُّ على أبي الحسن الشاذلي في حزبه[٧].

٢٢- الرَّدُّ على المنطقيين[٨].

---

(١) حققه الشيخان سليمان الصنيع وعبدالرَّحمن المُعلمي، وطبع بمطابع الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ثم حققه الدكتور إبراهيم بن خالد المخلف، طبع بدار المنهاج (رسالة ماجستير).

(٢) حققه الدكتور علي الألمعي، والدكتور عبدالعزيز العسكر، والدكتور حمدان الحمدان، طبع بدار الفضيلة. (رسائل دكتوراه).

(٣) حققه الدكتور حمد التويجري، طبع بمكتبة دار المنهاج. (رسالة ماجستير)، وحققه كذلك الشيخ شريف هزاع، بدار فجر للتراث.

(٤) حققه الشيخ ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى ٢/ ٢٩٩.

(٥) حققه الدكتور محمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمَّد بن سعود ثم طبع بدار الفضيلة.

(٦) حققه الشيخ ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى ٢/ ٣٦٢.

(٧) حققته الدكتورة سُمَيَّة علي أحمد، بدون دار.

(٨) حققه الشيخ عبدالصمد الكتبي، طبع بدار الريان، وحققه الدكتور عبدالله بن ظافر الشهري (رسالة دكتوراه)، ولم أره مطبوعًا.

٢٣- الرسالة البَعْلَبَكيَّة(١).

٢٤- الرسالة المدنيَّة في الأسماء والصفات(٢).

٢٥- رسالة في المعيَّة والنزول وإثبات الصفات(٣).

٢٦- شرح حديث النزول(٤).

٢٧- شرح العقيدة الأصفهانية(٥).

٢٨- الصارم المسلول على شاتم الرسول(٦).

٢٩- الصفدية(٧).

٣٠- العُبودية(٨).

٣١- فُتيا في الزيارة الشرعية والبدعية(٩).

---

(١) حققته الأستاذة مريم الصاعدي، طبع بدار الفضيلة. (رسالة ماجستير)

(٢) حققه الدكتور الوليد الفريَّان، طبع بدار طيبة، وكذلك حققه فواز زمرلي، ضمن كتابة جامع الرسائل، دار ابن حزم.

(٣) حققه الدكتور علي الشِّبل، طبع بمكتبة الرشد

(٤) حققه الدكتور محمَّد الخُمِّيس، طبع بدار العاصمة. (رسالة ماجستير)

(٥) حققه الشيخ مصطفى عبدالهادي، طبع بمكتبة ابن تيميَّة ، والشيخ فوزي الأبشاني، بدار الإمام أحمد، والدكتور محمَّد بن عودة السعوي، طبع بدار المنهاج. (رسالة دكتوراه)

(٦) حققه الشيخان محمَّد الحلواني ومحمَّد كبير شودري، طبع بدار رمادي، (رسالة ماجستير)

(٧) حققه الدكتور محمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمَّد بن سعود ثم طبع بدار الفضيلة، ثم حققه الأستاذان سيِّد الجليمي وأيمن عارف الدمشقي، طبع بدار أضواء السَّلف.

(٨) حققه الشيخ محمَّد حامد الفقي، طبع بمطبعة أنصار السُّنَّة، وهو عندي محقق جاهز، أعانني الله على اخراجه وطبعه.

(٩) حققه الدكتور علي الشِّبل، طبع بمكتبة الرشد.

٣٢- الفُرْقَانُ بين أولياءِ الرَّحمنْ وأولياءِ الشَّيطان[١].

٣٣- الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلانْ[٢].

٣٤- قاعدةٌ جامعةٌ في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة[٣].

٣٥- قاعدةٌ جليلةٌ في التوسل والوسيلة[٤].

٣٦- قاعـدةٌ عظيمـةٌ فـي الفرق بين عبـادات أهل الإسـلام والإيمان، وعبـادات أهل الشـرك والنفاق[٥].

٣٧- قاعدةٌ في الرَّدِّ على الغزالي في التوكل[٦].

٣٨- قاعدةٌ في الرَّدِّ على مَن قال بفناء النار[٧].

٣٩- قاعدةٌ في المحبة[٨].

٤٠- القاعدةُ المراكشية[٩].

---

(١) حققه الدكتور عبدالرَّحمن اليحيى، طبع بدار الفضيلة، (رسالة ماجستير)

(٢) وهو هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيقه.

(٣) حققه الدكتور عبدالله البصيري، طبع بدار العاصمة.

(٤) حققه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، طبع بدار لينة، وقد حققته بدار إيلاف.

(٥) حققه الشيخ سليمان الغصن، طبع بدار العاصمة.

(٦) الدكتور علي الشِّبل، طبع بمكتبة الرشد

(٧) حققه الدكتور محمَّد السمهري، طبع بدار بلنسية.

(٨) حققه الدكتور محمَّد رشاد سالم، طبع بدار المدني ضمن (جامع الرسائل)

(٩) حققه الشيخ دغش العجمي، طبع بدار ابن حزم.

٤١- قاعدةٌ في الوسيلة[١].

٤٢- اللُّمعة في الأجوبة السبعة[٢].

٤٣- الماتريدية[٣].

٤٤- مسألة في الكنائس[٤].

٤٥- منهاج السُّنَّة النَّبوية في نقض كلام الشيعة القدرية[٥].

٤٦- النُّبوَّات[٦].

٤٧- نقض أساس التقديس[٧].

٤٨- الواسطة بين الحقِّ والخلق[٨].

٤٩- الواسطية[٩].

---

(١) حققه الدكتور علي الشِّبل، طبع بمكتبة الرشد، وحققه كذلك الشيخ محمَّد عُزير شمس في جامع المسائل ٥/ ٩٧، وطبع بدار عالم الفوائد.

(٢) حققه الشيخ سليمان الغصن، طبع دار الصميعي.

(٣) ذكره ابن عبدالهادي في العقود الدُّرية، ص ٤١، وهو في عداد المفقود.

(٤) حققه الدكتور علي الشِّبل، طبع بمكتبة الرشد.

(٥) حققه الدكتور محمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمَّد بن سعود ثم طبع بدار الفضيلة.

(٦) حققه الدكتور عبدالعزيز الطويان، طبع بدار أضواء السَّلف. (رسالة دكتوراه)

(٧) حقق جزءًا منه الدكتور موسى الدويش، طبع بمكتبة العُلوم والحكم وهو الكتاب (بيان تلبيس الجَهْمِيَّة) السابق برقم (٩).

(٨) حققه الشيخ ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى ١/ ١٢١.

(٩) حققه الشيخ دغش العجمي، مطبوع بمكتبة أهل الأثر، وكذلك الشيخ عبدالرَّحمن بن صالح السديس ضمن عنايته بكتاب توضيح مقاصد شرح الواسطية للشيخ عبدالرَّحمن البرَّاك، طبع بدار التدمرية.

٥٠- الوصِيَّةُ الكُبرى[١].

وله مِن الكتب والرسائل والفتاوى الكثير جدًّا مما طُبع بعضه في المجاميع أو مستقلًا، والكثير منه ما زال مخطوطًا، ومِنها الموجود في المكتبات العامَّة أو الخاصة، ومنه ما عُدَّ في عداد المفقود[٢].

---

(١) حققه الشيخ ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى ٣/ ٣٦٣، وأعتني به مُفردًا الشيخان محمَّد النمر وعثمان ضميرية، طبع بدار الصدِّيق.

(٢) وهناك رسائل عِلمية خدمت عِلم شيخِ الإسلام ابن تيميَّة في «العقيدة»، وها أنا أذكر لك بعضها؛ مع بيان المطبوع منها حسب إطلاعي القاصر:

١- منهج ابن تيميَّة في تقرير عقيدة التوحيد، للدكتور إبراهيم البريكان [مطبوع].

٢- جهود ابن تيميَّة في توضيح توحيد العبادة، للدكتور أحمد بن عبدالله الغنيمان [طبع]

٣- توحيد الألوهية عند ابن تيميَّة ، للأستاذ عدنان خطاطبة [لم يطبع]

٤- الإلهيات عند ابن تيميَّة ، للأستاذ زهير بن عمر [لم يطبع]

٥- الأسماء والصفات والأفعال عند ابن تيميَّة ، للدكتور أحمد الزيادي [لم يطبع]

٦- الصفات الخبرية عند ابن تيميَّة ، للأستاذ محمَّد جوادي [لم يطبع]

٧- قضية الصفات الخبرية عند ابن تيميَّة ، للأستاذة آلاء عيدروس [لم يطبع] .

٨- موقف ابن تيميَّة من قضية الصفات الإلهية، للأستاذ محمَّد هارون [لم يطبع].

٩- جهود ابن تيميَّة في توضيح المسائل الكلية للأسماء والصفات عند السَّلف، للأستاذ ذياب العلوي [لم يطبع].

١٠- الأصول التي بني عليها المُبتدعة مذهبهم في الصفات والرَّد عليها مِن كلام شيخِ الإسلام ابن تيميَّة ، للدكتور عبدالقادر صوفي [مطبوع].

١١- قواعد الأسماء والأحكام عند ابن تيميَّة ، للدكتور محمَّد بن بسيس السفياني [مطبوع].

١٢- قواعد ابن تيميَّة في الرَّد على المُخالفين، للدكتور حمدي بن حميد القريقري [مطبوع] .

١٣- جهود ابن تيميَّة في الرَّد على القبوريين، للشيخ إبراهيم المخلف [مطبوع].

١٤- موقف ابن تيميَّة عن ابن عربي الطائي، للشيخ مصطفى إبراهيم عبدالحليم [مطبوع] .

١٥- جهود ابن تيميَّة في نقض استدلالات أهل الأهواء بالنصوص الشرعية على بدعهم،

وقد هيأ اللهُ جلَّ في عُلاه لهذه النوادر الغالية، والجواهر الثمينة مَن

للدكتور لطفي أبو خشيم [لم يطبع] .

١٦- جهود ابن تيميَّة في تقرير الإمامة والرَّد على المُخالفين فيها، للشيخ شرف الدِّين حامد البدوي [لم يطبع].

١٧- العقيدة السَّلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيميَّة، للدكتور سيِّد عبدالعزيز السِّيلي [مطبوع] .

١٨- تحرير منشأ الخلاف في مسائل العقيدة عند ابن تيميَّة، للشيخ عبداللطيف بن حميد القريقري [لم يطبع].

١٩- ابن تيميَّة السَّلفي ونقده لمسالك المُتكلمين والفلاسفة في الإلهيات، للدكتور محمَّد خليل هرَّاس [مطبوع] .

٢٠- موقف ابن تيميَّة من آراء الفلاسفة، للدكتور صالح بن غرم الله الغامدي [مطبوع] .

٢١- موقف ابن تيميَّة من المسائل التي كفَّر بها الغزاليُّ الفلاسفةَ، للدكتورة هيا آل الشيخ [لم يطبع].

٢٢- العقيدة في كتب ابن تيميَّة ، للدكتور عبدالسَّلام السفياني [لم يطبع].

٢٣- الفرق بين الألوهية والربوبية عند ابن تيميَّة ، للأستاذة عائشة الغبشاوي [لم يطبع].

٢٤- قضية التأويل عند ابن تيميَّة ، للدكتور محمَّد الجليند [مطبوع].

٢٥- النبوة بين الغزالي وابن تيميَّة، للدكتور محمَّد الداه أحمد [لم يطبع].

٢٦- النبوة عند ابن تيميَّة و الرَّد على المُخالفين، للدكتور سعيد إبراهيم خليفة [لم يطبع].

٢٧- موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، لشيخنا الدكتور عبدالرَّحمن المحمود [مطبوع].

٢٨- موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، للأستاذ محمَّد الحاج [لم يطبع].

٢٩- موقف ابن تيميَّة مِن التصوف والصُّوفية، للدكتور أحمد بناني [مطبوع].

٣٠- موقف ابن تيميَّة من الصُّوفية، للدكتور محمَّد العريفي [مطبوع].

٣١- موقف ابن تيميَّة من التصوف، للدكتور محمَّد مصطفى حلمي [مطبوع] .

٣٢- موقف ابن تيميَّة مِن الرازي في الإلهيات، للدكتورة إبتسام محمَّد أحمد جمال [لم يطبع].

٣٣- موقف ابن تيميَّة من الرافضة، للدكتور عبدالله الشمسان [مطبوع].

٣٤- موقف ابن تيميَّة من الكرَّامية في الإلهيات، للأستاذ عبدالقادر محمَّد عبدالله [لم يطبع].

٣٥- منهج ابن تيميَّة في مسألة التكفير، للدكتور عبدالمجيد المشعبي [مطبوع].

٣٦- موقف ابن تيميَّة من المُعتزلة في العقيدة، للدكتورة قدرية شهاب الدِّين [لم يطبع]،

يُخرجها مِن مرقدها، ومِمَّن وفقه الله الإخراجِ هذه الكنوز أفرادًا مِن الأُمة دعمًا وتحقيقًا، فممَّن كان داعمًا الشيخ العلَّامة محمود الألوسي، والشيخ محمَّد جمال الدِّين القاسمي، والشيخ محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمَّد نصيف، والدكتور بكر أبو زيد، وشيخنا الدكتور عبدالرَّحمن المحمود، ورجل الأعمال المُبارك سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، وممَّن كان مُحققًا الشيخ محمَّد رشيد رضا، والشيخ محمَّد حامد الفقي، والشيخ عبدالرَّحمن بن قاسم، وابنه الشيخ محمَّد، والشيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني، والشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، والدكتور محمَّد رشاد سالم، والدكتور علي بن عبدالعزيز الشِّبل، والشيخ علي بن محمَّد العمران، والشيخ محمَّد عُزير شمس، وغيرهم كثير، فجزاهم الله عن الإسلام والمُسلمين خيرًا، وأعظم أجرهم في الدُّنيا والآخرة.

٣٧- موقف ابن تيميَّة من مفهوم النبوة والولاية عند الصُّوفية، للأستاذ باتي أمباكي [لم يطبع].

٣٨- منهج ابن تيميَّة في بيان البدع والرَّد عليها، للدكتور فهد المقرن [مطبوع] .

٣٩- موقف ابن تيميَّة ومدرسته من التصوف، للأستاذ شوقي بشير [لم يطبع].

٤٠- موقف ابن تيميَّة من تقديس الأماكن والأزمان، للأستاذ أبي بكر صار [لم يطبع].

٤١- موقف ابن تيميَّة من الآمدي، للدكتور يحيى الهنيدي [لم يطبع].

٤٢- نقد ابن تيميَّة للكسب الأشعري، للأستاذ لخضر بوزرارة [لم يطبع].

٤٣- آراء المُرجئة في مُصنفات ابن تيميَّة، الدكتور عبدالله السَّند [مطبوع] .

٤٤- آراء الباطنية عند ابن تيميَّة، للدكتور حمود بن غزاي الحربي [لم يطبع].

٤٥- آراء الجَهْمِيَّة والمُعتزلة عند ابن تيميَّة، للدكتور يوسف السعيد [لم يطبع].

٤٦- آراء الخوارج والشيعة عند ابن تيميَّة، للدكتور محمَّد السحيباني [لم يطبع].

٤٧- آراء الكُلابية والسَّالمية عند ابن تيميَّة، للدكتور عبدالرَّحمن الشدي [لم يطبع].

٤٨- موقف ابن تيميَّة مِن فلسفة ابن رشد، للأستاذ الطبلاوي محمود [لم يطبع].

٤٩- بين ابن تيميَّة وابن رشد في الإلهيات، لشيخنا الدكتور منيف العتيبي [لم يطبع].

٥٠- جهود ابن تيميَّة في الرَّد على ابن سينا في المسائل الإلهية، للدكتور سعيد إبراهيم [لم يطبع].

٥١- جهود ابن تيميَّة في تقرير المسائل المتعلقة بأسماء الله الحسنى وشرحها والرَّد على المُخالفين، للدكتور أرزقي بن محمَّد سُعيداني [مطبوع] .

٥٢- جهود ابن تيميَّة في توضيح الإيمان بالقدر للدكتور تامر متولي [مطبوع] .

٥٣- موقف ابن تيميَّة وابن القيِّم من الألفاظ المُجملة المُتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر، للشيخ عبدالسميع بن عبد الأول [مطبوع].

٥٤- المنطق عند ابن تيميَّة، للدكتورة عفاف الغمري [مطبوع].

٥٥- موقف ابن تيميَّة من قضية قِدم العالم، للأستاذ فِراس الشباب [لم يطبع].

٥٦- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميَّة للدكتور عبدالله الغصن [مطبوع].

٥٧- منهج ابن تيميَّة في دراسة النصرانية، للأستاذ عبدالراضي محمَّد عبدالمحسن [لم يطبع].

٥٨- منهج ابن تيميَّة في الرَّد على النصارى، للأستاذ كريمة بن جاب الله [لم يطبع].

٥٩- موقف ابن تيميَّة من النصرانية، للدكتورة مريم الزَّامل [مطبوع] .

٦٠- جهود الإمامين ابن تيميَّة وابن القيِّم في دحض مفتريات اليهود، للدكتورة سميرة بناني، [مطبوع].

٦١- ابن تيميَّة وموقفه مِن أهم الفرق والديانات في عصره، للدكتور محمَّد حربي [مطبوع] .

٦٢- آل البيت عند ابن تيميَّة، للدكتور عمر صالح القرموشي [مطبوع] .

٦٣- جهود ابن تيميَّة في الدفاع عن آل البيت، للشيخ خالد الربَّاح [مطبوع].

٦٤- جهود ابن تيميَّة في تقرير مسائل الإيمان باليوم الآخر والرَّد على المُخالفين، للدكتور عبدالله آل الشيخ [لم يطبع] .

٦٥- المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيميَّة الإجماع في التوحيد والإيمان، للشيخ خالد الجعيد، والشيخ علي العلياني، والشيخ ناصر الجهني [مطبوع] .

٦٦- الموارد العلمية لابن تيميَّة في تقرير عقيدة أهل السُّنَّة والرَّد على المُخالفين، للدكتورة هيا الخميس [مطبوع].

٦٧- منهج ابن تيميَّة في تقرير أحكام السَّب مِن خلال كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول، للشيخ صالح بن سعود المجيش [لم يطبع]، والله أعلم.

القسم الأول

الفصل الثاني: الدراسة

وفيها أحد عشر مطالبًا:

المطلب الأول: تسمية الكتاب.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: نسبته للمؤلف.

المطلب الرابع: تاريخ تأليف الكتاب.

المطلب الخامس: الفرق بينه وبين الفُرْقَانِ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان.

المطلب السادس: طبعات الكتاب.

المطلب السابع: مخطوطات الكتاب.

المطلب الثامن: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب التاسع: بعض لطائف المؤلف في الكتاب.

المطلب العاشر: فوائد عِلمية من الكتاب.

المطلب الحادي عشر: السقط والتصحيف في الكتاب.

الفصل الثاني

الدراسة

وفيها أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول

اسم الكتاب

قد يصعب أحيانًا تحديد اسم بعض كتب شيخِ الإسلام رحمه الله؛ وذلك أنَّ الشيخ لا يحرص كثيرًا على مُسميات كُتبه، وإنَّما يصفها بما ورد فيها، وربما سمَّى بعض كُتبه بأسماء مُتغايرة، وكذلك غالب تلاميذه فهم يختلفون في اسم كتاب للشيخ لأن كلًّا منهم لم يبلغه اسمُ مُعين في الغالب.

ولذلك ورد خلافٌ يسير في اسم هذا الكتاب على النحو التالي:

أولًا: أقدمُ مَن بلغني ممن سمَّى هذا الكتاب هو تلْمِيذُ وكَاتِبُ شيخ الإسلام الشيخ أبو عبدالله محمَّد بن رُشيِّق المغربي، ويُعد مِن أثبت النَّاس في معرفة كتب شيخِ الإسلام وأسمائها، كما قال ابن عبدالهادي: «**وكان من أخص أصحاب شيخنا، وأكثرهم كتابةً لكلامه، وحرصًا على جمعه**»(١)، وقال ابن كثير: «وكان أبصرَ بخط الشيخ مِنه، إذا عَزب شيءٌ مِنه على الشيخ استخرجه أبو عبدالله

(١) العقود الدُّرية، ص٢٥.

هـذا»[١]، وقـد سـمَّاه (**الفُرْقَـانْ بيـن الحـقِّ والبُطـلانْ**)، وقـال: «فـي سـتين ورقـة»[٢]، وتابعـه علـى هـذا الاسـم العلَّامـة ابـن رجـب[٣]، وقـال: (مُجلـدٌ لطيـف)، وكذلـك مـؤرخ الحنابلـة العلَّامـة عبدالرَّحمـن العليمـي[٤]، وقـال: (مُجلـدٌ لطيـف)، والعلاَّمة عبدالرشـيد الكشـميري[٥]، والعلاَّمـة إسـماعيل باشـا البابانـي[٦]، والأسـتاذ يوسـف الدمشـقي[٧]، وهكـذا جـاء الاسـم فـي طُـرة المجمـوع الـذي حـوى نُسـخةً منـه فـي مكتبـة الشـيخ محمَّـد حامـد الفقـي؛ كمـا هـو واضـح فـي (مخطوطـات الكتاب).

ثانيًـا: انفـرد العلَّامـة إسـماعيل باشـا البابانـي[٨] فسـمّاه (**الفَـرق بيـن الحـقِّ والبُطـلان**)، وأظنـه تصحيفًـا؛ لأنَّـه هـو أورده فـي هديـة العارفيـن كمـا سـبق بنفـس الاسـم الأول، وهـو أقـرب.

ثالثًـا: انفـرد العلَّامـة الكتانـي[٩] حيث سـمّاه (**الفُرْقَـانْ بين الحـقِّ والباطل**)، ومِنه اشـتهر بهذا الاسـم.

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٢٦٤.

(٢) في كتابـه أسـماء مؤلفـات شـيخِ الإسـلام ضمـن الجامـع لسـيرة شـيخِ الإسـلام، ص ٣١١، وهـي كذلـك في أسـماء مؤلفـات شـيخِ الإسـلام ابـن تيميَّـة المنسـوب لابـن القيِّـم، وهـي لابـن رُشـيِّق المغـربي، ص٣٠ (ت: صـلاح الدِّيـن المنجـد).

(٣) في ذيل طبقات الحنابلة ٤/ ٥٢٣.

(٤) في المنهج الأحمد ضمن الجامع، ص ٦١٠، وفي الدُّر المُنضَّد ضمن الجامع، ص ٦١٩.

(٥) في نُزُل من اتقى بكشف أحوال المُتقى ضمن الجامع، ص ٦٩٨.

(٦) في هدية العارفين ١/ ١٠٦

(٧) في مُعجم الكتب، ص ١٢١.

(٨) في إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون ٢/ ١٨٧.

(٩) في نظم المتناثر في الحديث المتواتر، ص ١٩ (ت: شرف حجازى).

رابعًا: أمَّا الشيخ عبدالرَّحمن بن قاسم فقد أشكل عليه ذلك؛ لأنَّه اطلع على اسم المخطوط الذي حققه، وإذا بالاسم مُختلفٌ جدًّا، وهو (**الفُرْقَانْ بين الحقِّ والباطل في إعجاز القُرآن لأهل الفصاحة والبيان**)، فاختصر الاسم على ما سمَّاه الكتاني، ولم يجزم بالاسم، وقال: (**تُسَمى: الفُرْقَانْ بين الحقِّ والباطل**)، وجعله في قِسم التفسير؛ مع أنَّ الناظر في الكتاب يجده في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والرَّد على المُخالفين فيها؛

كالرافضة، والخوارج، والمُعتزلة، والمُرجئة، والكرَّامية، والكُلَّابية، والأشاعرة، والصُّوفية، وغيرهم

وقد سمَّاه الدكتور محمَّد العواجي[١]: «الفُرْقَانْ بين الحقِّ والباطل في إعجاز القُرآن، مطبوع ضمن الفتاوى ١٣/ ٥»!!، فكيف عرف اسم الكتاب وهو غير مُسمى بذلك في الفتاوى، إلَّا أن يكون قد رجع لبعض المخطوطات، ولم يُشر إليها، ومع تغليب رجوعه لإحدى المخطوطتين فالعنوان ناقصٌ عنهما حيث حذف الجُملة الأخيرة (لأهل الفصاحة والبيان)، والله أعلم.

وقد سمَّاه الدكتور علي الشِّبل (**الفُرْقَانِ بين الحقِّ والباطل في إعجاز القُرْآن لأهل الفصاحة**)[٢]، وقد حذف الكلمة الأخيرة (البيان) مع أنَّه نقل العنوان من المخطوطات التي أشار إليها، وهذه الكلمة موجودة هناك، فلعله سهو مِنه، والله أعلم.

---

(١) في كتابه إعجاز القُرْآن الكريم عند ابن تيميَّة، ص٤٢.

(٢) في كتابه الماتع (الأثبات في مخطوطات الأئمة)، ص١٨١.

خامسًا: انفرد الدكتور عبدالرَّحمن اليحيى[١] حيث سمَّاه (**الفرق بين الحقِّ والباطل**)، حيث قال: وهذا الكتاب في اسمه قد يشتبه بكتاب آخرٍ للمؤلف نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ اسمه (**الفَرق بين الحقِّ والباطل**، أو الفُرْقَانْ بين الحقِّ والباطل)»، وأظنه التبس عليه تعريف العلَّامة إسماعيل باشا البغدادي[٢] حينما تُصُّحِف عنده الكتاب، حيث سمَّاه (الفَرق بين الحقِّ والبُطلانْ)، أو هو خطأٌ طباعي، والله أعلم.

ولذلك رأيتُ تسمية الكتاب (الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلانْ) لأمورٍ ثلاثة:

١- أنَّه هكذا سمَّاه الشيخ مُحمَّد بن رُشيِّق المغربي، وهو أعرف تلاميذ شيخِ الإسلام بكتبه وأسمائها، وقد تابعه بعض المؤرخين كما سبق.

٢- أنَّه هكذا جاء في طُرَّة المجموع الذي في مكتبة الشيخ محمَّد حامد الفقي، والذي مِنه نُسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبوية، وهي واضحة جدًّا، بلفظ (كتاب الفُرْقَانِ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان، تأليف شيخِ الإسلام، بركة الأنام، تَقيِّ الدِّين ابن تيميَّة الحرَّاني، قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه، آمين، ويليه كتاب الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلانْ له أيضًا..)

٣- أنَّه أوفق في السَّجْعِ، كما سمَّى كتابه الآخر (الفُرْقَانْ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطَان)، وغيرها مِن كتبه، والله أعلم.

---

(١) في الفُرْقَانْ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان ص ٨.

(٢) في إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون ٢/ ١٨٧

المطلب الثاني

موضوع الكتاب

الكتاب يتحدث عن مسائل كثيرة في العقيدة، حيث ذكر شيخُ الإسلام جملة من أهمها:

أولًا: أوضح الشيخ أنَّ الله لمّا طلب مِن عباده عبادته جعل بينهم فُرقانًا يميزون به بين صحيح الاعتقاد من فساده، وهو الْقُرْآن العظيم وما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك، وهذا مِن أهم قواعد أهل السُّنَّة في التلقي والاستدلال، وهو الاعتماد على الوحي، لا على العقول والظنون والأهواء، وهذه مُقدمة ما أراده من الخوض في مسائل الاعتقاد.

ثانيًا: فسَّر الشيخ معنى لفظ الفُرْقَانِ في لغة العرب، ومِن كلام السَّلف؛ حتى لا يزعم بعض المُخالفين أن ما عليه هو الفُرْقَانُ الذي يتعبدون اللهَ به، وبيَّن لهم أن ما يدَّعونه عندهم فُرقانًا إنَّما هو الجهل والضلال، وأنه ليس عندهم من أهل اللُّغة أو الشريعة مَن يُناصر مذهبهم.

ثالثًا: أوضح الشيخ أنَّ سبب ظهور البدع الأولى هو سوء فهمهم للقرآن، وأنهم لم يقصدوا معارضته، فالذي أوقعهم في الضلال أولًا هو الجهل لا العناد، ثم استكبروا فخرجوا عن الصراط المُستقيم، ومِن هذه الطوائف (الخوارج، والشيعة الأولى، والمُرجئة).

رابعًا: بيَّن الشيخ أن الْقُرْآن والحديث إذا عُرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللُّغة.

خامسًا: بيَّن الشيخ حقيقة (الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمُرجئة، والجَهْمِيَّة)، متى حدثوا، وما سبب ضلالهم.

سادسًا: أوضح الشيخ تنازع النَّاس في مسألة (الأسماء والأحكام)، وحكم مُرتكب الكبيرة عند (الخوارج والمُعتزلة)، وما هو الحقُّ في ذلك.

سابعًا: بيَّن الشيخ أقوال (المُرجئة) في الإيمان، وبين فسادها، مع بيانه منهجهم في الاستدلال وهو أنهم ساروا على أصول ابتدعها شيوخهم، هم لها مقلدون، وعلى نهجهم مُتبعون.

ثامنًا: بيَّن الشيخ حُجَّة (الصُّوفية) في تعلقهم بالمكاشفات والإلهامات، وأوضح أنَّهم لم يفهموها على هدي السَّلف، فدخل بعضهم في الزندقة، أو في اعتناق دين الكُفار جهارًا على أنَّه من القدر السابق.

تاسعًا: أوضح الشيخ تعلق (الصُّوفية) بالجن، وارتباطهم بهم، وأنَّ الجن يُزينون لهم ما هم فيه مِن الغي والضلال، وربما أمروهم بمُخالفة الشريعة علانية.

عاشرًا: أوضح الشيخ الفرق الكبير بين مُعجزة الأنبياء وكرامات الأولياء، والفرق بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطَان، وأنَّ (الصُّوفية) لم يُميزوا ذلك لأَنَّهم اعتمدوا على الكَلامِ والذَوْقِ والكَشْفِ وغيرها.

الحادي عشر: أوضح الشيخ أصول (المُعتزلة) الخمسة، وأبطلها،

وأنَّهـم خيـرٌ مـن الخـوارج والرَّافضـة فـي الإقـرار بخلافـة الأربعـة الخلفـاء، وتولِّـي غالبهـم للشـيخين أبـي بكـر وعمـر، وأنَّ المُعتزلـة مِن أبعـد النَّاس عن طريق الكشـف والخـوارق، ويذمـون الصُّوفيـة ويعيبونهـا.

الثانـي عشـر: بيَّـن الشـيخ الأطـوار التـي مـرَّ بهـا (أبو الحسـن الأشـعري)، وكيـف فعـل لنصـرة مـا رآه أنَّه الحـقّ، وهل وافقـه أم لا، وهل سـار اتباعه علـى طريقه أم سـلكوا طريقـةً أخرى.

الثالـث عشـر: ردَّ الشـيخ بعض مزاعـم (النصـارى) في صلب المَسـيح ﷺ، وأنَّهـم مُختلفـون فـي الأناجيـل، مُتناقضـون فـي التأويـل، وأنَّ فـي الأرض نسـخًا صحيحـة مـن التوراة والإنجيـل بقيت إلى عهد النبي ﷺ، ونسـخًا كثيـرة محرَّفة، ومَن قـال: إنـه لم يحرف شـيء من النُّسـخ، فقد قال مـا لا يمكنه نَفْيُـه، ومَن قـال: أنَّ جميع النسـخ بعـد النبـي ﷺ حُرِّفت، فقـد قال مـا يُعلم أنَّـه خطأ.

الرابـع عشـر: أوضـح الشـيخ القصـد مـن هجـر أهـل البـدع، وعـدم قبـول شـهادتهم، ومـا هـي الأسـباب التـي أدت إلـى الاختـلاف والافتـراق.

الخامـس عشـر: بيَّـن الشـيخ أن (الجَهْمِيَّـة والمُعتزلـة) مُشـتركون فـي نفـي الصفـات، بخـلاف (الكُلَّابيـة) الذيـن لـم يثبتـوا الصفـات الاختياريـة فقـط.

السـادس عشـر: بيَّن الشـيخ تنازع الفِرق في العلم بالمعاد، وبحُسـن الأفعال وقُبحهـا، وما هو الحـقُّ في ذلك.

السـابع عشـر: أوضـح الشـيخ موقـف (الجَهْمِيَّـة) مـن المُحكم والمُتشـابه، وأنَّ المُحكـم عندهـم هـو ما ابتدعـوه برأيهم، وإن لـم يكن معهم مِن الأنبيـاء والكتاب

والسُّنَّة ما يوافقه، ويجعلون ما جاءت به الرُّسل وإن كان صريحًا قد يُعلم معناه بالضرورة هو المُتشابه، ولهذا كانوا أعظم مُخالفةً للأنبياء مِن جميع أهل البدع.

الثامن عشر: أوضح الشيخ مذهب (أهل وحدة الوجود)، وهو انتقاصهم للأنبياء، وتعظيمهم للملاحدة والأصنام، ويبغضون الْقُرْآن، وهم مُتابعون للفلاسفة الملاحدة في كثيرٍ مِن معتقداتهم.

التاسع عشر: بيَّن الشيخ ظهور (القدرية) في آخر عصر الصحابة، وأنَّ أصل ضلالهم هو نفي القدرة والحكمة عن الله تعالى، بخلاف (الجبرية) الذين يرون إثبات القدرة لله تعالى وينفون الحكمة عنه سبحانه.

العشرون: ختم الشيخ هذا الكتاب في الإشارة إلى أمرين:

أحدهما: وجوب الذَّب عن التوحيد، وبيان طريقة الأنبياء في دعوة أقوامهم، وذلك في تعريفهم بربهم وصفاته، ومقت أديانهم الباطلة، وهو ما يسلكه الشيخ في تصانيفه مِن العرض لدِين الله الحقّ، والرَّد لدِين غيره الباطل.

ثانيهما: اعتذاره لبعض المُخالفين والدعاء لهم بالهداية، وأنَّهم لجهلهم غلطوا، وإن كان بعضهم لا يقصد مُخالفة الشريعة، ولكن هذا مبلغ عِلمهم، وبعض الفرق أفضل مِن بعض في بعض الجوانب، وأصبح يقول: «نسأَلُ الله العظيم أن يهدينا، وسائر إخواننا الصراط المُستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم، ولا الضالين، آمين»، «والله يهدينا وسائر إخواننا المُؤمنين إلى صراطه المُستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدِّيقين والشُّهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقا». فكأنها دعوات مِن مُودِّع مُشفق، ومِن مُلْهَمٍ مُبْصِر.

هـذا بعـض مـا احتـواه هـذا الكتـاب النفيس مـن مسـائل، وفوائـده وقواعد، وهـو يُعتبـر خلاصـة جهاد الشـيخ البَنانِـي، ووصيِّتـه قبل موته فـي الاستمسـاك بالذي أُوحـي إلينـا، وأنَّ مَـن اعتصـم بحبـل اللـه حقيقةً فهـو الناجي فـي الدُّنيـا والآخرة.

وقد قسَّم الشيخ كتابه إلى ثلاثة عشر فصلًا هي:

الفصـل الأول: أنَّ معرفـة الفُرْقَـانِ بيـن الحـقِّ والباطـل لازمـةٌ، وأنَّ اللـه قد بيَّـن ذلـك فـي كتابه وسـنة رسـوله ﷺ.

الفصـل الثانـي: أنَّ اللـه لا يُفـرِّق فـي كتابـه بيـن مُتماثليـن، وَلَا يُسـوِّي بيـن شـيئين غيـر مُتماثليـن، ومعنـى لفـظ الاختـلاف فـي القُـرآن.

الفصـل الثالـث: أنَّ معانـي القُـرآن والسُّـنَّة إذا جاءت مُفسـرة فيهـا لم يحتج لـكلام أهـل اللُّغـة، والتحذيـر مِـن مُعارضـة الوحـي بالمصطلحـات غيـر الـواردة في الشرع.

الفصـل الرابـع: أنَّ مُخالفـة الرسـول ﷺ توجـب سـوء الظَّـن فـي المُشـرِّع، واتبـاع الهـوى، والتخـرص فـي الدِّيـن بالباطل.

الفصل الخامس: تلبيس الشَّيطان للنصارى في عيسى ابن مريم عليه السلام.

الفصل السادس: مسالك الفرق في اتباعهم للظَّن في دين الله.

الفصل السابع: أحكام الظَّن في الشريعة.

الفصل الثامن: مسالك الفرق في إثبات الصفات أو نفيها.

الفصل التاسع: الجامع في الفُرْقَانِ بين الحقِّ والباطل.

الفصل العاشر: مسالك الفرق في الافتراق، وأنواعهم.

الفصل الحادي عشر: مِن أسباب ضلال الفرق مشاركتهم الفلاسفة.

الفصل الثاني عشر: بداية افتراق الفرق وأصولهم .

الفصل الثالث عشر: بداية ظهور القدرية وأصل مذهبهم.

المطلب الثالث

نسبته للمؤلف

الكتاب مشهورٌ بأنَّه مِن مُصنفات شيخِ الإسلام، سواء مِن طريق التواتر والاستفاضة، أو مِن طريق الأسلوب والنَفَس العِلمي، ولا أعرف أحدًا من أهل العِلم قدح في نسبته إليه، ويدلُّ على ذلك أمور منها:

أولًا: ما هو مصرَّح ومكتوب على طرة مخطوطتيه.

ثانيًا: تصريح شيخِ الإسلام بذكر بعض مُصنفاته الأخرى فيه، مثل: «الإيمان»، و«شرح حديث جبريل».

ثالثًا: تصريح تلميذ الشيخ وكاتبه الشيخ مُحمَّد بن رُشيِّق المغربي بذلك، وتعداده مِن مصنفات الشيخ كما في رسالته «أسماء مؤلفات شيخِ الإسلام»..

رابعًا: تصريح المُؤرخين والمُختصين بأنَّ للشيخ كتابًا اسمه (**الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلانْ- أو الباطل**) كالحافظ ابن رجب، والشيخ العليمي، والعلَّامة عبدالرشيد الكشميري، والعلَّامة إسماعيل باشا البغدادي، والعلَّامة الكتاني، والشيخ عبدالرَّحمن بن قاسم، والدكتور علي الشِّبل، وغيرهم كما سبق.

المطلب الرابع

تاريخ تأليف الكتاب

أشار الناسخ للكتاب في مطلعه بأن الشيخ ألّفَه في «قلعة دمشق»، وزاد على ذلك بكلمة (أخيرًا)، ونحن نُدرك بأن الشيخ قد سُجن في دمشق مرتين:

الأولى: من ١٢/ ٧/ ٧٢٠هـ إلى ١٠/ ١/ ٧٢١هـ، (أي: خمسة أشهر وثمانية عشر يومًا).

والثانية: من ٦/ ٨/ ٧٢٦هـ إلى أن مات في ٢٠/ ١١/ ٧٢٨هـ، (أي: سنتان وثلاثة أشهر وأربعة عشر يومًا).

وإذا فسرنا كلمة (أخيرًا) بمعنى (الأخيرة) استفدنا أنَّه ألّفَه في المرة الثانية، والتي توفي فيها رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا الأظهر، والله أعلم[(١)].

(١) فائدة: مِن الكُتب التي صنَّفها شيخُ الإسلام في سجنته الأخيرة التي مات فيها:
١- الرَّد على الإخنائي.
٢- إيضاح الدلالة في عموم الرسالة

المطلب الخامس

الفرق بينه وبين الفُرقَانُ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان

اعتنى بعض العُلماء بكتاب شيخِ الإسلام المُسمَّى بالفرقان بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان، بينما لم يحظ الفُرْقَانُ بين الحقِّ والبُطلانْ بشيء مِن ذلك، وذلك لأن بعضهم لا يعرف الثاني أصلًا، أو لا يُفرق بينهما، والحقيقة التي رأيتها بعد قراءة الثاني ودراسته أنَّه أكثر فائدة مِن الأول عِلميًا ومنهجيًا، وهو أولى بمدارسته لطلاب العِلم في الجامعات أو حِلق المساجد، وقد ظهر لي بعض الفروق بينهما مع كثرتها، ومنها:

١- مِن الناحية التاريخية: أن الفُرْقَانَ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان قد ألَّفه الشيخ قديمًا في صراعه مع الصُّوفية، وذلك تقريبًا ما بين عام ٧١٠هـ إلى ٧١١هـ، بينما الفُرْقَانُ بين الحقِّ والبُطلانْ ألَّفه مُتأخرًا حينما حُبس في قلعة دمشق الأخيرة، وذلك تقريبًا ما بين عام ٧٢٧هـ إلى ٧٢٨هـ والله أعلم.

٢- مِن ناحية المصادر الشخصية: أنَّ الفُرْقَانَ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان ذكر فيه كتابًا واحدًا له وهو (جواب أهل العِلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به

٣- معارج الوصول في بيان أنَّ أصول الدِّين وفروعه قد بيَّنها الرسول.

٤- الفرقان بين الحقِّ والبُطلانْ.

٥- فصول في الإيلاء والظهار.

٦- رسائل صغيرة بعثها لأمه وبعض إخوانه وتلاميذه.

الرسول ﷺ مِن أنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثُلث الْقُرْآن) فقط، بينما الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلانْ ذكر فيه كتابين هما «الإيمان الكبير» و«الإيمان الأوسط» فقط.

٣. مِن الناحية العِلمية: أنَّ الفُرْقَانَ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان مخصص في الرَّد على الصُّوفية، بينما الفُرْقَانُ بين الحقِّ والبُطلانِ يرد على كبار الفِرق كالخوارج والمُرجئة والمُعتزلة والجَهْمِيَّة والرَّافضة والأشاعرة والصُّوفية والنصارى.

المطلب السادس

طبعات الكتاب

للكتاب طبعات كثيرة، أشتهر مِنها قديمًا اثنتان، وهما (ط: مجموعة الرسائل الكبرى بعناية الشيخ محمَّد رشيد رضا) ١/ ٥، و(ط: مجموع الفتاوى بعناية الشيخ عبدالرَّحمن بن قاسم وابنه) ١٣/ ٥، وأمّا التي اشتهرت حديثًا فهما (ط: دار البيان بتحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط)، و(ط: دار الحِمى بتحقيق الشيخ أبي الأشبال الزُّهيري)، ولذلك سأذكر جميع ما بلغني من الطبعات، وأُنبه على بعض المُلاحظات في الطبعتين المشهورتين حديثًا فقط، وهي على النحو التالي حسب تاريخ طباعتها:

١- طبعة لجنة التراث العربي ١/ ٥ بتحقيق الشيخ محمَّد رشيد رضا، بدون تاريخ الطبع، ثم طبعتها مرة أخرى المطبعة العامرة بمصر سنة ١٣٢٣هـ.

٢- طبعة مجموع الفتاوى ١٣ / ٥- ٢٢٩، بعناية الشيخ ابن قاسم.

٣- طبعة دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة، سنة ١٣٨٩هـ وهذه الطبعة بدون تحقيق أو تخريج أو تعليق.

٤- طبعة مكتبة عبدالعزيز السَّلفية بالإسكندرية، بدون سنة الطباعة، وهذه الطبعة بدون تحقيق أو تخريج أو تعليق.

٥- طبعة دار العاصمة بمصر، بتعليق الأستاذ محمَّد أبو الوفا عيد، قام بنشرها زكريا علي يوسف، بدون سنة الطباعة

٦- طبعة دار إحياء العُلوم، تحقيق الشيخ حسين غزال، عام ١٤٠٣هـ.

٧- طبعة دار البيان، تحقيق المُحدِّث الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، عام ١٤٠٥هـ، ثم طبعت ثلاث مرَّات بدون تعديل.

وملاحظاتي عليها باختصار:

١- أن الشيخ اعتمد كليًّا على نسخة الشيخ محمَّد رشيد رضا، مع أنَّه اطلع على نُسخة الشيخ ابن قاسم، فلم يقارن بينهما إلَّا في موطن واحدٍ فقط.

٢- اجتهد الشيخ في تخريج الآيات، وأما الأحاديث فهو يخرجها من جميع مواضعها في البخاري ومسلم، بل ويزيد عليها إن كانت في الصحيحين فيخرجها من الكتب التسعة، وهذا فيه إسهاب في غير محله إذ المقصود صحة الحديث للعمل بموجبه، أمّا إذا كان في غير الصحيحين فالأمر واسعٌ.

٣- أمّا الآثار عن الصحابة والتابعين فلم يبذل الشيخ في تخريجها شيئًا.

٤- أمّـا التعريـف بالأعـلام فلم يعرّف إلا بثلاثـة فقط، وهم (الوالبـي، وابن الهيصم، وسـارية بـن زنيـم)، مع أنَّـه ترجم لابـن الهيصم بقولـه: «هو علي بـن عبدالله بن محمَّـد بـن الهيصـم **البهـروي**- أضـاف الباء، مـن عُلماء القـرن الثالـث- أنقص الألـف. الهجـري»، وهـذا غلـطٌ، فإنَّ شـيخَ الإسـلام يقصـد بابن الهيصم شـيخَ الكراميـة فـي زمانـه، وهو أبـو عبدالله محمَّد بـن الهيصم، أمَّـا المُعـرَّف به فهو أديـبٌ شـاعرٌ مِـن أئمـة الصُّوفيـة[1]، ومـن كُتبـه مفتـاح البلاغـة، ونهج الرشـاد، وعقـود الجواهـر، وتصفيـة القلـوب، **وهـذه الترجمـة الخاطئـة نقلها الشـيخ أبو الأشـبال الزهيـري في تحقيقـه بحذافيرها !!، مـع تعديل الأخطـاء الإملائية، ولم يعزها إلـى الأرنـاؤوط أو غيره.**

٥- وأمّـا الأديـان والفـرق فقـد اجتهـد الشـيخ فـي التعريـف ببعضهـا كـ(الخوارج، والرَّافضـة، والقدرية، والمُرجئـة، والمُعتزلة، والكُلابية، والهشـامية، والكرَّامية) بإيجاز، وأغفـل منها (الجَهْمِيَّة، والصُّوفية، والفلاسـفة، والأشـاعرة، والنجَّارية، والضرَّاريّة، واليونسـية، والسَّـالمية، والباطنية).

٦- أمّـا التعريـف بالكلمـات المُشـكِلة فلم يرجع الشـيخ إلـى معاجم اللُّغـة العربية، ليفـك معانـي هـذه الكلمـات، وأمّـا مُصطلحـات المُتكلميـن أو الصُّوفيـة، فلـم يجتهد الشـيخ فـي إيضاحهـا، وهـي كثيرة.

٨- طبعة دار الحِمَى، تحقيق الشيخ أبي الأشبال الزهيري، عام ١٤١٥هـ.

---

(١) يُنظر: هدية العارفين ١/ ٦٩٧، مُعجم المُؤلفين٧/ ١٤١.

وملاحظاتي عليها باختصار:

١- أنَّ الشيخ قال بأنَّه اعتمد في تحقيقه على الجمع بين نسخة مكتبة عبدالعزيز السَّلفية ونسخة مجموع الفتاوى مع مقارنتهما بالأصل المخطوط، **وهذا لم يظهر لي كما قال؛ بل الظاهر أنَّه اعتمد كُليًّا على نُسخة مجموع الفتاوى بأخطائها الْقُرْآنية !!** وقارنها بالأصل المخطوط في بعض المواضع فقط؛ مع أنَّه في كامل تحقيقه لم يُشر إلى الأَصْل المخطوط من حيث عدد ألواحه، صفته، خطه، من أين بدأ، وأين ينتهي في كل لوح، وإثبات ذلك في التحقيق) إلى غير ذلك.

٢- اجتهد الشيخ في تخريج الآيات، ولكنه أخطأ في أمور منها: أنَّه عزا بعض الآيات إلى غير رقمها الصحيح، مثاله في صفحة ١٣٣ عند آية طه قال: (١١)، وإنما هي (١١٠)، وفي صفحة ١٤٩ عند آية الروم قال: (٣٧)، وإنما هي (٢٧)، وفي صفحة ١٦٤ عند آية القصص قال: (٣٥)، وإنما هي (٣٨)، وفي صفحة ١٦٥ عند آية النمل قال: (١٤-١٥)، وإنما هي (١٣-١٤)، وكذلك عزا بعض الآيات إلى غير سورها، مثاله في صفحة ١٧٧ قال: (الأنعام: ٨٠)، وإنما هي (آل عمران: ٨٠).وكذلك أورد بعض الآيات خطأ؛ لأنَّه نَسَخَ طبعة الشيخ ابن قاسم في المجموع بتمامها فوقع في هذه الأخطاء، والتي هي أخطاءٌ كذلك في النُّسخة التي في المجموع، ومثاله كما في صفحة ١٢٥ في قوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾﴾ كما في سورة البقرة [١٤٣]، وسورة الحج [٦٥] فأضاف قبلها كلمة (إنَّه)، وهي خطأ، فلا يوجد في الْقُرْآن هذه الآية، وإنما ورد ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

﴿بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ٦٥﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ٦٥﴾ [الحج: ٦٥]، و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمۡ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ٩﴾ [الحديد: ٩]، وفي صفحة ١٥٤ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٢٣ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُواْ سَٰحِرٞ كَذَّابٞ ٢٤﴾ [غافر: ٢٣- ٢٤]، أسقط قوله ﴿وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٢٣﴾ منها، وفي صفحة ١٢٨ في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢] أسقط منها الفاء في كلمة ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾، وفي صفحة ١٧٧ في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢﴾ [العلق: ٢] فأضاف كلمة (خَلَقَ) قبلها، وهي ليست في المطبوع أو المخطوط، وفي صفحة ١٧٨ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ٢١٣﴾ [الشعراء: ٢١٣] كتبها (فَلَا تَجْعَلْ مَعَ الله إِلَهًا آخر،..)!! كل ذلك تبعًا لنُسخة مجموع الفتاوى.

٣- وأمّا الأحاديث فقد سلك فيها طريقة الشيخ عبدالقادر وزاد عليه، فهو يخرِّج الحديث من الكتب المسندة عمومًا، فلا حرج عنده أن يضيف تخريجه من موطأ مالك، أو مسند أحمد، أو سنن الدارمي، أو السنن الكبرى للنسائي، أو المُستدرك للحاكم، أو شرح السُّنَّة للبغوي، أو التاريخ الكبير للبخاري، أو تفسير الطبري، أو تاريخ بغداد للخطيب، أو غيرها مع أن الحديث مروي في الصحيحين !! وكذلك في صفحة ١٢٨ عند حديث «**سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ**» فقد خرَّجه عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وأحمد والطيالسي عن حذيفة بن اليمان، ولم ينتبه أنَّه مروي عند البخاري في ثلاثين موضعًا عن أَنَسٍ بن مالك والبراء بن عازب وأبي هريرة وابن عُمر ورفاعة بن رافع وعائشة ومالك بن الحويرث، مع أنَّ شيخَ الإسلام لم ينص على الرَّاوي

حتى يلتزمه الشيخ الزهيري، وإنما أورد الحديث بدونه، وكذلك في صفحة ١١٨ عند قول شيخِ الإسلام «وَأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ حَتَّى يُوَدِّعَ البَيْتَ»، خرَّج الحديث عند أبي داود وابن ماجه وأحمد، والحديث بنفس لفظ الثلاثة أخرجه مُسلمٌ في صحيحه، ولم ينتبه له الشيخ، وكذلك أيضًا في صفحة ١٤٧ عند حديث (مرَّ يهُوديٌّ بالنبيِّ ﷺ فقال: يا أبا القاسم؛ ما تقُولُ إذا وضعَ اللهُ السَّماءَ على ذِهِ؟..) قال: «أخرجه الترمذي (٣٢٤٠)، وأحمد (١/ ٢٥١) وفي إسناد أحمد ضعف يتقوى بطريق الترمذي»، فما هو الضعف في إسناد أحمد؟! وما هي القوة التي في إسناد الترمذي؟! ولعلك تدرك ذلك إذا راجعت تخريج الشيخ الأرناؤوط الذي قال: «رواه الترمذي (٣٢٤١) في التفسير، باب: ومن سورة الزمر، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وأبو كُدينة. أحد الرواة- اسمه يحيى بن المهلب، ورأيتُ محمَّد بن إسماعيل- يعني: البخاري- روى هذا الحديث عن الحسن بن شجاع عن محمَّد بن الصلت، ورواه أحمد في المسند رقم (٢٢٦٧) من رواية حسين الأشقر عن أبي كُدينة عن عطاء عن أبي الضحى عن ابن عبَّاس، وإسناده ضعيف، لكن طريق الترمذي تقويها»، ولتعلم أنّ الشيخ الزهيري اعتمد على تخريج الأرناؤوط، ولكن بتلخيص وعدم إشارةٍ.

٤- أمّا تخريج الآثار عن الصحابة والتابعين فلم يخرِّج منها إلا القليل، وعند أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (خيرُ هذه الأُمةِ بعد نبيها أبو بكر ثم عمر)، قال في تخريجه: «قارن فضائل الصحابة للإمام أحمد ٣٩٦- ٤٠٠»، فهل المقارنة تعتبر تخريجًا؟!.

٥- أمّـا التعريـف بالأعـلام فلـم يذكـر منهجـه فـي ذلـك، فمـرَّة يُعـرِّف بالصحابـة كـ(الحَسـن والحُسـين)، ومـرَّة يتركهم كــ(ابن عبَّـاس، وابن عُمر، وابـن الزبير، ومعاويـة بـن أبي سـفيان، وعمرو بن العـاص)، وكذلك كبـار التابعيـن وتابعيهم فمـرَّة يُعـرف بهـم كـ(علي بـن أبي طلحـة [عرَّفـه مرتيـن ١٦، ١٤٦]، وعبيد الله بـن عبداللـه [أضاف ١٠٠ سـنة في تاريـخ وفاته علـى الخلاف فيـه]، والضَّحاك [عرَّفـه بالضَّحـاك بـن مخلد بـن الضَّحاك المشـهور بأبي عاصـم النبيـل !!** وإنما هـو الضَّحـاك بـن مُزاحـم الهلالـي])، ومـرَّة يتركهـم كـ(أبـي عمـران الجونـي، وزيـد بـن علي بن الحسـين، وسـفيان بن عيينـة، وعمر بـن عبدالعزيز، ويوسـف بـن أسـباط، وابـن المبـارك، ومالـك بـن أَنَـسٍ)، وكذلك عُلمـاء الإسـلام فمرَّة يُعـرَّف بهـم كـ(البغـوي، وابن الجـوزي، وابن قتيبـة، وأبي يوسـف [عرَّفه مرتين ٥١، ٩٠]، ومحمَّـد بن الحسـن الشـيباني)، ومرَّة يتركهم كـ(الخـلال، وابن بطة، والخِرقـي، والقاضـي أبـي يعلـي، وأبـي الوليـد الباجـي)، وكذلـك دعـاة البدع فمـرَّة يعرَّف بهـم كـ(المُختار بـن أبي عُبيد، وابـن الهيصم [نقلها مِـن الأرناؤوط بحذافيرهـا])، والجهـم بـن صفـوان، وعمـرو بـن عبيـد [حَـذَفَ واو عَمـروٍ]، والجُبَّائـي)، ومـرَّة يتركهـم كـ(عبدالله بن سـبأ، والرَّازي، والآمـدي، والجويني، والحـلَّاج، والدسـوقي، والحسـين النجـار، وضـرار بـن عمـرو، والجعـد بـن درهـم، وأحمـد بـن أبـي دؤاد، ونافع بـن الأزرق، ومحمَّد بـن كرَّام، وابن سـينا، وابـن سـبعين، وابـن عربـي، والتلمسـاني، والطوسـي، والقاضـي عبدالجبـار)، وتعاريفـه للأعـلام لا تخـرج عن جهـد الحافظ ابن حجـر في التقريب أو الشـيخ عبدالقـادر فـي التحقيق، مـع الأخطـاء الحرفيـة أو الأوهام.

وقد حاول في إيجاد ترجمة لأبي اللوبي كما في صفحة (٢٧) فقال: «ولم أقف على ترجمته، ولم أعرف مَن هو، وهو هكذا بالمطبوع، وفي الأَصْل غير واضح»، بينما أغفله الشيخ الأرناؤوط، والصحيح فيه أنَّه مُصحَّفٌ مِن أبي بكر ابن العربي المالكي كما سيأتي.

٦- أما الأديان والفرق فقد اجتهد الشيخ في التعريف ببعضها كـ(الخوارج، والرَّافضة، والقدرية، والمُرجئة، والجَهْمِيَّة، والمُعتزلة، والكرَّاميِّة)، وأغفل (الكُلَّابية، والهشامية، والصُّوفية، والفلاسفة، واليهود، والنصارى، والأشاعرة، والنجَّارية، والضرَّارية، واليُونِسَية، والسَّالمية، والباطنية).

٧- أمّا التعريف بالكلمات المُشكِلة فلم يرجع الشيخ إلى معاجم اللُّغة العربية إلّا في موضعين هما (السِّنان، والقَصُّ)، وأمّا مُصطلحات المُتكلمين أو الصُّوفية، فلم يجتهد الشيخ في إيضاحها، وهي كثيرة.

٨- اجتهد الشيخ في وضع عناوين لكل مسألة في الكتاب، فجزاه الله خيرًا، ولكنه وضعها في وسط كلام شيخِ الإسلام، فكانها من أصل الكتاب، والْأولى أن يضعها على الجوانب؛ كما صنع الدكتور محمَّد رشاد سالم في الكتب التي حققها لشيخ الإسلام، والله أعلم.

٩- طبعة دار القلم، تحقيق خليل الميس، بدون تاريخ الطباعة.

١٠- طبعة دار عالم الكتب، تحقيق محمَّد رياض الأحمد، عام (١٤٢٦هـ).

المطلب السابع

مخطوطات الكتاب

الأولى: نُسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبوية، ورقمها (٧١٤٥/ ٢)، وعدد ألواحها ٨٢ لوحًا، مِن مكتبة الشيخ محمَّد حامد الفقي الخاصة، وهي بخط نسخي جميل واضح إلى حد كبير بمعدل ٢٥ سطرًا في الصفحة الواحدة، وتاريخ نسخها سنة (١٢٠٩هـ)، ولم يظهر لي ناسخها، وهي ضمن مجموع فيه عِدَّة رسائل لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، بدايتها بكتاب الفُرْقَانِ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان، ثم كتاب الفُرْقَانِ بين الحقِّ والباطل، وكُتب على طُرة المخطوطة (**الفُرْقَانِ بين الحقِّ والباطل في إعجاز الْقُرْآن لأهل الفصاحة والبيان**).

الثانية: نسخة مصورة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت، ورقمها (٦٤/ ١٢٨/ ١)، وعدد ألواحها ١٢٣ لوحًا، وهي بخط الرقعة الرفيع، وهي واضحة جدًّا، وأظن أنَّ ناسخها هو الشيخ العلَّامة محمَّد جمال الدِّين القاسمي، وهو يعتمد عليه، وينقل منه كثيرًا في تفسيره (محاسن التأويل)، وهي بمعدل ١٦ سطرًا في الصفحة الواحدة، وكتب على طُرة المخطوطة (**الفُرْقَانُ بين الحقِّ والباطل في إعجاز الْقُرْآن لأهل الفصاحة والبيان**)، وبها أثر رطوبة من أطرافها طمست بعض الكلمات، وهي ظاهرةٌ في النسخة الأخرى، عِلمًا أنَّها ليست منسوخة تمامًا من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية؛ بل الذي ظهر لي أنَّهما نُسختا مِن أصلٍ واحد.

وقد ذكر الدكتور علي الشِّبل[(١)] أنَّ للكتاب أربع نُسخٍ، وعدَّها:

نُسخةٌ في دار الكتب المصرية، ومصورتها في مركز المخطوطات والوثائق بالكويت، **ونُسخةٌ** في مكتبة الشيخ محمَّد حامد الفقي، ومصورتها بالجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبوية، **ونُسخةٌ** في الجامعة الإسلامية، **ونُسخةٌ** في المكتبة السليمانية بتركيا.

والذي ظهر لي بعد البحث والتحقيق أنَّ في الجامعة الإسلامية نُسخةً واحدةً فقط، وهي المصورة من نُسخة مكتبة الشيخ محمَّد حامد الفقي، ونُسخة دار الكتب المصرية هي التي بخط العلَّامة القاسمي، ومصورتها في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بدولة الكويت، أمَّا نُسخة المكتبة السليمانية فإنما هي طبعة قديمة للكتاب، طبعته المطبعة السَّلفية بالقاهرة سنة (١٣٢٣هـ)[(٢)]، وهكذا تَرْجِعُ النسخ الأربع إلى نُسختين فقط، والله أعلم.

المطلب الثامن

مصادر المؤلف في الكتاب

لقد استفاد شيخُ الإسلام في تصنيف هذا الكتاب من عِدَّة مصادر، سواء من كُتب أهل السُّنَّة والجماعة أو كُتب المُخالفين لهم، وهي تدلُّ على

(١) في كتابه المُبارك (الأثبات في مخطوطات الأئمة...)، ص١٨١.

(٢) يُنظر: مجموعة مؤلفات شيخِ الإسلام ابن تيميَّة المخطوطة «الأصلية والمطبوعة» المحفوظة في المكتبة السليمانية بإستانبول، ترجمة وإعداد: محمَّد بن إبراهيم الشيباني، ص ٢٧.

سِعة إطلاعه، وقوة حفظه، إذ كان الشيخ غالبًا يُصنف مِن حفظه، وربَّما في جلسةٍ واحدة، فسبحان الله كيف جمع صدره هذه الأقوال بحروفها، فَقَلَّ أن يأتي بقولٍ إلَّا وهو ضابطٌ له، عارفٌ بمداخله، فما هو إلَّا الفتح مِن الله، والعمل بمرضاته، وفي مُقدمة هذه المصادر الْقُرْآن الكريم، والسُّنَّة المُطهرة، وأمّا بقيتها فهي على النحو التالي:

١- تفسير الْقُرْآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي.

٢- زاد المسير في عِلم التفسير لابن الجوزي.

٣- معالم التنزيل للإمام البغوي.

٤- الإيمان الكبير له.

٥- شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط) له.

٦- الفُرْقَانُ بين أولياءِ الرَّحمن وأولياءِ الشَّيطان له.

٧- الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المَسيح له.

٨- السُّنَّة للإمام أحمد بن حنبل.

٩- الرَّد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل.

١٠- السُّنَّة للإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل.

١١- السُّنَّة للإمام الخلَّال.

١٢- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية للإمام ابن بطة العكبري.

١٣- شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للإمام اللآلكائي.

١٤- منازل السائرين للإمام أبي إسماعيل الهروي.

١٠- القدر للإمام البيهقي.

١٦- شُعب الإيمان للإمام البيهقي.

١٧- دلائل النبوة للإمام البيهقي.

١٨- البعث والنشور للإمام البيهقي.

١٩- الأسماء والصفات للإمام البيهقي.

٢٠- الإبانة للإمام أبي الحسن الأشعري.

ومن الكتب التي انتقدها شيخُ الإسلام:

١- مصنف لابن الهيصم الكرامي

٢- هداية المُسترشدين للإمام الباقلاني الأشعري .

٣- السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم للرازي الأشعري.

٤- الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية للرازي الأشعري.

٥- المطالب العالية للرازي الأشعري.

٦- فُصوص الحِكم لابن عربي الصوفي.

٧- فكُّ الْأزرارِ عن أعناق الأسرار لابن أبي المنصور الصوفي.

المطلب التاسع

بعض لطائف المؤلف في الكتاب

هـذا الكتـاب كمـا هـو معلوم مـن آخـر مُصنفات شـيخِ الإسـلام ابـن تيميَّة، ولذلـك ففيـه مِـن اللطائـف العِلمية ما لا يـكاد يوجد في كُتبـه الأخر، وهـذا لِمن أمعن فيهـا وتدبَّـر، وهـي تُعتبـر مِـن كنـوز الشـيخ العِلميـة والدعويـة، والتـي يحتـاج طالب العِلـم أن يجعلهـا نبراسًـا له في دراسـة كُتـب العقيـدة، ومِنها:

١- أن الـذي فـرَّق بيـن الحـقِّ والباطـل هو اللـه عَزَّوَجَلَّ، وذلك بإرسـال الرسـل، وإنزال الكتـب، قـال: «فـإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعَـثَ مُحَمَّدًا بِالهُـدَى وَدِيـنِ الحَقِّ؛ لِيُخْـرِجَ النَّاسَ مِـنْ الظُّلُمَـاتِ إِلَـى النُّـورِ، فَفَـرَّقَ بِـهِ بَيْـنَ الحَـقِّ وَالبَاطِـلِ، وَالهُـدَى وَالضَّلاَلِ، وَالرَّشَـادِ وَالغَـيِّ، وَالصِّـدْقِ وَالكَذِبِ، وَالعِلْـم وَالجَهْـلِ، وَالمَعْـرُوفِ وَالمُنْكَرِ، وَطَرِيـقِ أَوْلِيَـاءِ اللـهِ السُّـعَدَاءِ وَأَعْـدَاءِ اللـهِ الأَشْـقِيَاءِ، وَبَيَّـنَ مَـا عَلَيْه النَّـاسُ مِنْ الاِخْتِـلَافِ، وَكَذلِـكَ النَّبِيُّـونَ قَبْلَهُ».

٢- أنَّ أقـرب النَّـاس للحـقِّ هـم المُعظمـون للكتـاب والسُّـنَّة والتابعون لهمـا، قال: «فَمَـنْ كَانَ أَعْظَـمَ اتِّبَاعًا لِكِتَابِهِ الَّـذِي أَنْزَلَهُ، وَنَبِيِّـهِ الَّذِي أَرْسَـلَهُ كَانَ أَعْظَمَ فُرْقَانًا، وَمَـنْ كَانَ أَبْعَـدَ عَنْ اتِّبَـاعِ الكِتَابِ وَالرَّسُـول كَانَ أَبْعَدَ عَـنْ الفُرْقَانِ، وَاشْـتَبَهَ عَلَيْهِ الْحَـقُّ بِالبَاطِلِ».

٣- أنَّ اللـه فـرَّق فـي الأمـور المختلفـة، وجمـع بيـن الأمـور المُتماثلة، قـال: «وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَـا يُفَرِّقُ بَيْـنَ الأُمُورِ المُخْتَلِفَـةِ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ وَيُسَـوِّي بَيْنَ الأُمُـورِ المُتَمَاثِلَةِ،

فَيَحْكُمُ فِي الشَّيْءِ خَلْقًا وَأَمْرًا بِحُكْمِ مِثْلِهِ، لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُتَمَاثِلَيْنِ، وَلَا يُسَوِّي بَيْنَ شَيْئَيْنِ غَيْرِ مُتَمَاثِلَيْنِ؛ بَلْ إِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ لَمْ يُسَوِّ بَيْنَهُمَا».

٤- أنَّ معرفة أقوال السَّلف ومُتابعتها خيرٌ وأنفع من أقوال المُتأخرين، قال: «وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ المتأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ؛ كَالتَّفْسِيرِ وَأُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ وَالزُّهْدِ وَالعِبَادَةِ وَالأَخْلَاقِ وَالجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنْ الِاقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ خَيْرٌ وَأَنْفَعُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُذْكَرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ».

٥- أنَّ أصول المُتأخرين مُحدثةٌ مُبتدعةٌ، قال: «إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أُصُولِ المُتَأَخِّرِينَ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ فِي الإِسْلَامِ، مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنِّزَاعُ الحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا».

٦- لا يوجد مسألة مِن مسائل الدِّين إلَّا وقد تكلم فيها السَّلَف، قال: «**لَمْ يَبْقَ مَسْأَلَةٌ فِي الدِّينِ إِلَّا وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا السَّلَفُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ قَوْلٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْقَوْلَ أَوْ يُوَافِقُهُ، وَقَدْ بَسَطْنَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ أَنَّ الصَّوَابَ فِي أَقْوَالِهِمْ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ، وَأَنَّ خَطَأَهُمْ أَخَفُّ مِنْ خَطَأِ المُتَأَخِّرِينَ، وَأَنَّ المُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ خَطَأً وَأَفْحَشُ، وَهَذَا فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ؛ وَلِهَذَا أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ يَضِيقُ هَذَا المَوْضِعُ عَنْ اسْتِقْصَائِهَا**».

٧- لا يوجد في كلام أحدٍ مِن السَّلف أنَّه عارض القُرآن، قال: «وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارَضَ الْقُرآنَ بِعَقْلٍ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ، وَلَا بِذَوْقٍ

وَوَجْدٍ وَمُكَاشَفَةٍ، وَلَا قَالَ قَطُّ قَدْ تَعَارَضَ فِي هَذَا العَقْلُ وَالنَّقْلُ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ تَقْدِيمُ العَقْلِ، وَالنَّقْلُ - يَعْنِي: القُرْآنَ وَالحَدِيثَ وَأَقْوَالَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - إِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ وَإِمَّا أَنْ يُؤَوَّلَ!! وَلَا فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ لَهُ ذَوْقًا أَوْ وَجْدًا أَوْ مُخَاطَبَةً أَوْ مُكَاشَفَةً تُخَالِفُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَدَّعِيَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ حَيْثُ يَأْخُذُ الْمَلَكُ الَّذِي يَأْتِي الرَّسُولَ، وَأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ المَعْدِنِ عِلْمَ التَّوْحِيدِ، وَالأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ يَأْخُذُونَ عَنْ مِشْكَاتِهِ!! أَوْ يَقُولَ: الوَلِيُّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ!! وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ مَقَالَاتِ أَهْلِ الإِلْحَادِ».

٨- تفسير مقاصد بعض المُبتدعة، وأنَّهم يريدون خيرًا[١]، قال: «وَكَانَتِ البِدَعُ الْأُولَى مِثْلُ بِدْعَةِ الخَوَارِجِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ لِلْقُرْآنِ لَمْ يَقْصِدُوا مُعَارَضَتَهُ لَكِنْ فَهِمُوا مِنْهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، فَظَنُّوا أَنَّهُ يُوجِبُ تَكْفِيرَ أَرْبَابِ الذُّنُوبِ؛ إِذْ كَانَ المُؤْمِنُ هُوَ الْبَرَّ التَّقِيَّ»، «وَهُمْ مَعَ هَذَا الذَّمِّ إِنَّمَا قَصَدُوا اتِّبَاعَ الْقُرْآن، فَكَيْفَ بِمَنْ تَكُونُ بِدْعَتُهُ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ وَالْإِعْرَاضَ عَنْهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُكَفِّرُ المُسْلِمِينَ كالجَهْمِيَّة، ثُمَّ الشِّيعَةُ لَمَّا حَدَثُوا لَمْ يَكُنْ الَّذِي ابْتَدَعَ التَّشَيُّعَ قَصْدُهُ الدِّينُ؛ بَلْ كَانَ غَرَضُهُ فَاسِدًا»، «وَكَذَلِكَ هُمْ وَالخَوَارِجُ قَالُوا بِإِنْفَاذِ الوَعِيدِ لِيُثْبِتُوا أَنَّ الرَّبَّ صَادِقٌ لَا يَكْذِبُ؛ إِذْ كَانَ عِنْدَهُمْ قَدْ أَخْبَرَ بِالْوَعِيدِ الْعَامِّ فَمَتَى لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ لَزِمَ كَذِبُهُ، وَغَلِطُوا فِي فَهْمِ الْوَعِيدِ»، «وَهُمْ قَصْدُهُمْ إِثْبَاتُ تَوْحِيدِ الله، وَرَحْمَتِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَصِدْقِهِ، وَطَاعَتِهِ، وَأُصُولُهُمْ الخَمْسُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الخَمْسِ؛ لَكِنَّهُمْ غَلِطُوا فِي بَعْضِ مَا قَالُوهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُصُولِهِمْ الخَمْسِ»، «ثُمَّ صَارَ مِنْ النَّاس مِنْ يُكَذِّبُ بِهَذِهِ الْحِكَايَاتِ إِنْكَارًا لِمَوْتِ الخَضِرِ، وَالَّذِينَ قَدْ عَرَفُوا صِدْقَهَا يَقْطَعُونَ بِحَيَاةِ الخَضِرِ، وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ مُخْطِئٌ، فَإِنَّ الَّذِينَ رَأَوْا مَنْ قَالَ إِنِّي أَنَا الخَضِرُ هُمْ كَثِيرُونَ صَادِقُونَ، وَالحِكَايَاتُ مُتَواتِرَاتٌ،

(١) قال شيخنا المحمود: «وهذا لم يمنع من تبديعهم والرَّد عليهم».

لَكِـنْ أَخْطَـأوا فِـي ظَنِّهِـمْ أَنَّـهُ الخَضِـرُ، وَإِنَّمَـا كَانَ جِنِّيًّـا،... وَفِـي ذَلِـكَ مِـنْ الحِكَايَـاتِ الصَّادِقَـةِ مَـا يَضِيقُ عَنْـهُ هَذَا المَوْضِـعُ، يُبَيِّنُ صِـدْقَ مَنْ رَأَى شَـخْصًا، وَظَنَّ أَنَّـهُ الخَضِرُ، وأَنَّـهُ غَلِطَ فِـي ظَنِّهِ أَنَّـهُ الخَضِـرُ، وَإِنَّمَـا كَانَ جِنِّيًّا».

٩- أَنَّ الشـيعة مِـنْ أكـذب النَّـاس، قال: «وَلِهَـذَا لَا يُوجَدُ فِي فِـرَقِ الأُمَّةِ مِـنْ الكَذِبِ أَكْثَـرُ مِمَّـا يُوجَـدُ فِيهِمْ.. وَالشِّـيعَةُ لا يَـكَادُ يُوثَـقُ بِرِوَايَةِ أَحَـدٍ مِنْهُمْ مِنْ شُـيُوخِهِمْ لِكَثْرَةِ الكَـذِبِ فِيهِمْ».

١٠. أنَّ الشـيعة وَالخَـوَارِجَ يجمعهمـا سـفك الدِّمَـاء، وتكفيـر ولاة الأمـور، قـال: «وَكِلَا الطَّائِفَتَيْـنِ تَطْعَـنُ بَـلْ تُكَفِّـرُ وُلَاةَ المُسْـلِمِينَ، وَجُمْهُورُ الخَـوَارِجِ يُكَفِّرُونَ عُثْمَـانَ وَعَلِيًّـا وَمَـنْ تَوَلَّاهُمَـا، وَالرَّافِضَـةُ يَلْعَنُـونَ أَبَـا بَكْـرٍ وَعُمَـرَ وَعُثْمَـانَ وَمَنْ تَوَلَّاهُـمْ، وَلَكِـنَّ الفَسَـادَ الظَّاهِـرَ كَانَ فِـي الخَـوَارِجِ: مِـنْ سَـفْكِ الدِّمَـاءِ، وَأَخْـذِ الأَمْـوَالِ، وَالخُـرُوجِ بِالسَّـيْفِ».

١١- أَنَّ بعـض الفـرق أفضـل مِـنْ غيرها في جانـب دون جانـب، قـال: (وَلَا رَيْبَ أَنَّ المُعْتَزِلَـةَ خَيْـرٌ مِـنَ الرَّافِضَـةِ وَمِـنْ الخَـوَارِجِ؛ فَـإِنَّ المُعتزلة تُقِـرُّ بِخِلَافَـةِ الخُلَفَاء الأَرْبَعَـةِ، وَكُلُّهُـمْ يَتَوَلَّـوْنَ أَبَـا بَكْرٍ وَعُمَـرَ وَعُثْمَانَ، وَكَذَلِـكَ المَعْـرُوفُ عَنْهُمْ أَنَّهُم يَتَوَلَّـوْنَ عليًّـا، وَمِنْهُـمْ مِـنْ يُفَضِّلُهُ عَلَـى أَبِي بَكْـرٍ وَعُمَرَ).

١٢- أَنَّ أئمـة السَّـلف كفَّـرُوا مَـن قـال بـأن الإيمان هـو التصديق فقـط، قـال: «وَأَمَّا جَهْـمٌ فَـكَانَ يَقُـولُ: إنَّ الإِيمَـانَ مُجَـرَّدُ تَصْدِيقِ القَلْـبِ، وَإِنْ لَـمْ يَتَكَلَّمْ بِـهِ، وَهَذَا القَـوْلُ لا يُعْـرَفُ عَـنْ أَحَدٍ مِـنْ عُلَمَاءِ الأُمَّـةِ وَأَئِمَّتِهَا؛ بَـلْ أَحْمَدُ وَوَكِيـعٌ وَغَيْرُهُمَا كَفَّـرُوا مَنْ قَـالَ بِهَـذَا القَوْلِ».

١٣- أَنَّ الخـوارج لـم يُعـرف لهـم مُصنَّـفٌ بأقوالهـم وآرائهـم، قـال: «وأَقْـوَالُ الخَـوَارِجِ إِنَّمَـا عَرَفْنَاهَا مِـنْ نَقْلِ النَّـاس عَنْهُمْ، لَمْ نَقِـفْ لَهُمْ عَلَى كِتَـابٍ مُصَنَّف كَمَـا وَقَفْنَـا عَلَى كُتُـبِ المُعْتَزِلَـةِ، والرَّافِضَـةِ، وَالزَّيْدِيَّـةِ، وَالكَرَّامِيَّة، وَالأَشْـعَرِيَّة، وَالسَّـالِمِيَة، وَأَهْـلِ المَذَاهِـب الأَرْبَعَـةِ، وَالظَّاهِرِيَّـة، وَمَذَاهِـبِ أَهْـلِ الحَدِيـثِ، وَالفَلَاسِـفَةِ، وَالصُّوفِيَّـةِ، وَنَحْـو هَـؤُلَاءِ».

١٤- أَنَّ منشـأ النزاع في مسـائل الأسـماء والأحكام هو الظن بأن الإيمـان لا يَتبَعَّض، قَـالَ: «أَنَّ مَنْشَـأَ النِّـزَاعِ فِـي الأَسْـمَاءِ وَالأَحْـكَامِ فِـي الإيمَانِ وَالإِسْـلَامِ أَنَّهُـمْ لمَّا ظَنُّـوا أَنَّـهُ لا يَتبَعَّض قَالَ أُولَئِـكَ: فَإِذَا فَعَلَ ذَنبًـا زَالَ بَعْضُهُ، فَيَزُولُ كُلُّـهُ، فَيَخْلُدُ فِي النَّـارِ، فَقَالَـتْ الجَهْمِيَّـةُ وَالمُرْجِئَـةُ: قَدْ عَلِمْنَـا أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُـدُ فِي النَّـارِ، وَأَنَّه لَيْسَ كَافِـرًا مُرْتَـدًّا؛ بَـلْ هُـوَ مِـنْ المُسْـلِمِينَ، وَإِذَا كَانَ مِـنْ المُسْـلِمِينَ وَجَـبَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًـا تَـامَّ الإِيمَـانِ لَيْـسَ مَعَـهُ بَعْـض الإِيمَـانِ؛ لِأَنَّ الإِيمَـانَ عِنْدَهُـمْ لَا يَتبَعَّض، فَاحْتَاجُـوا أَنْ يَجْعَلُـوا الإِيمَـانَ شَـيْئًا وَاحِدًا يَشْـتَرِكُ فِيـهِ جَمِيعُ أَهْـلِ القِبْلَةِ».

١٥- أَنَّ دخـول بعـض الكفـار فِـي البدعـة خيـرٌ لهـم مِـن بقائهـم على الكفـر، قال: «وَقَـدْ ذَهَـبَ كَثِيرٌ مِـنْ مُبْتَدِعَـةِ المُسْـلِمِينَ مِـنْ الرَّافِضَـةِ والجَهْمِيَّـة وَغَيْرِهِمْ إِلَى بِـلَادِ الكُفَّـارِ، فَأَسْـلَمَ عَلَـى يَدَيْهِ خَلْـقٌ كَثِيـرٌ، وَانْتَفَعُوا بِذَلِـكَ، وَصَارُوا مُسْـلِمِينَ مُبْتَدِعِيـنَ، وَهُـوَ خَيْـرٌ مِـنْ أَنْ يَكُونُـوا كُفَّـارًا... وَهَـذَا كَالرَّجُـلِ يُسْـلِمُ رَغْبَـةً فِـي الدُّنْيَـا، وَرَهْبَـةً مِـنْ السَّـيْفِ، ثُـمَّ إِذَا أَسْـلَمَ، وَطَـالَ مُكْثُـهُ بَيْـنَ المُسْـلِمِينَ دَخَـلَ الإِيمَـانُ فِـي قَلْبِهِ، فَنَفْـسُ ذُلِّ الكُفْرِ الَّـذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَانْقِهَـارُهُ، وَدُخُولُهُ فِي حُكْمِ المُسْـلِمِينَ خَيْـرٌ مِـنْ أَنَّ يَبْقَى كَافِـرًا، فَانْتَقَلَ إِلَى خَيْـرٍ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَخَفَّ الشَّـرُّ الَّـذِي كَانَ فِيـهِ، ثُـمَّ إِذَا أَرَادَ اللـهُ هِدَايَتَـهُ أَدْخَـلَ الإِيمَـانَ فِي قَلْبِـهِ»، «وَالأَشْـعَرِيَّةُ

مَا رَدُّوهُ مِنْ بِدَعِ المُعْتَزِلَة والرَّافِضَة والجَهْمِيَّة وَغَيْرِهِمْ، وَبَيَّنُوا مَا بَيَّنُوه مِنْ تَنَاقُضِهِمْ، وَعَظَّمُوا الحَدِيث والسُّنَّة وَمَذْهَبَ الجَمَاعَةِ، فَحَصَلَ بِمَا قَالُوهُ مِنْ بَيَانِ تَنَاقُضِ أَصْحَابِ البِدَعِ الْكِبَارِ وَرَدِّهِمْ مَا انْتَفَعَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ».

١٦. أَنَّ المُعْتَزِلَة أقرب لليهود مِنْ غيرهم، والصُّوفِيَّة أقرب للنصارى مِنْ غيرهم، قال: «والمُعْتَزِلَةُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ الكَشْفِ وَالخَوَارِقِ، والصُّوفِيَّةُ يَذُمُّونَهَا وَيَعِيبُونَهَا، وَكَذَلِكَ يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ النَّصَارَى أَكْثَرَ مِمَّا يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ الْيَهُودِ، وَهُمْ إِلَى الْيَهُودِ أَقْرَبُ كَمَا أَنَّ الصُّوفِيَّة وَنَحْوَهُمْ إِلَى النَّصَارَى أَقْرَبُ؛ فَإِنَّ النَّصَارَى عِنْدَهُمْ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ وَأَخْلَاقٌ بِلَا مَعْرِفَةٍ وَلَا بَصِيرَةٍ فَهُمْ ضَالُّونَ، وَالْيَهُودُ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَنَظَرٌ بِلَا قَصْدٍ صَالِحٍ، وَلَا عِبَادَةٍ، وَلَا زُهْدٍ، وَلَا أَخْلَاقٍ كَرِيمَةٍ، فَهُمْ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ».

١٧- لَا يجوز الكذب عَلَى الفردِ أو الطائفة ولو كانوا مُخالفين فِي الاعتقاد، قَالَ: «وَقَالَتْ الكَرَامِيَّةُ: هُوَ القَوْلُ فَقَطْ... وَلَمْ يَسْبِقْهَا أَحَدٌ إِلَى هَذَا القَوْلِ، وَهُوَ آخِرُ مَا أُحْدِثَ مِنْ الأَقْوَالِ فِي الإِيمَانِ، وَبَعْضُ النَّاس يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِمْ».

١٨- الدُّعَاء بالهداية للحَقِّ لأهل السُّنَّة ومَن خالفهم ممّن تشمله الأخوة الإيمانية، قَالَ: «**نَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ،** صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمِينَ»، وقال: «**وَاللهُ يَهْدِينَا وَسَائِرُ إِخْوَانِنَا المُؤْمِنِينَ إِلَى صِرَاطِهِ المُسْتَقِيمِ؛** صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا».

المطلب العاشر

فوائد عِلمية من الكتاب

لشيخ الإسلام رحمه الله منهجيةٌ في عِلميته سواء مِن خلال هذا الكتاب أو غيره، وقد تظهر لطالب العِلم المتمرس في كُتُبه، وربما يغفل عن بعضها، وقد يسر الله لي الوقوف على شيءٍ منها، وهي:

١- أَنَّ الشيخَ مِن حُفَّاظ السُّنَّة الكِبار في زمانه، ولكنه يروي بعض الأحاديث بالمعنى ولا يلتزم لفظ المُحدِّث صاحب الكِتاب المنقول عنه، وهو مِن المعدودين الذين يحفظون مُسند الإمام أحمد، ولربما خرَّج الحديث مِن الصحيحين أو أحدهما وجاء بلفظ المُسند، وهكذا.

٢- أنَّ مِنْ أهم مصادر الشيخ في التفسير تفسير ابن أبي حاتم وتفسير البغوي، وأظنه ينقل منهما حرفيًّا، أو هو يحفظهما، فإن ذكر روايةً مِن تفسير ابن أبي حاتم ولم توجد في المطبوع فيُراجع لها غالبًا تفسير الدُّر المنثور للسيوطي، فإنَّه قد حوى أكثره بأسانيده، ولا يغرنك المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، فإنَّ فيه سقطًا وتصحيفًا كثيرًا، وأما تفسير البغوي فإن ذكر روايةً لم توجد في المطبوع فيُراجع فيها تفسير الثعلبي، الذي هو أصلٌ لتفسير البغوي، فإنك ستجد بُغيتك إن شاء الله.

٣- أَنَّ للشيخ قواعد عِلمية ينطلق منها في الرَّد عَلَى الطوائف المُخالفة لأهل السُّنَّة، ومِنها (أنَّ الأدلة الشرعية لا تخرج عن الكتاب والسُّنَّة وأقوال الصَّحابة وأفعالهم، وأنَّ صحيح النقل لا يُخالف العقل السَّليم، وأنَّ الْقُرْآن والسُّنَّة إِذَا جاء تفسيرها عن النبي ﷺ فلا يُحتاج لأهل اللُّغة فيها، وأنَّ اللُّغة تُؤخذ عمَّن نطقها في زمانها، أو نقلها عنهم دون دخوله في شوائب الأهواء، وأنَّ الكذب على الأفراد أو الطوائف مُحرَّم نقلًا وعقلًا ولو على من أجازه) وغيرها.

٤- أنَّ للشيخ منهجية فريدة في سرد بدايات الطوائف ومنشئها، فهو يركز دائمًا على تاريخ الطوائف، فإذا أراد الرَّد على المُتأخرين ربطهم بتاريخهم، فيربط البدع اللاحقة بالسابقة، وأنَّ أقوالهم لا تخرج عن الجهل أو الكذب، ومع ما هُم فيه مِن الباطل إلَّا أنَّه يعذر بعضهم أنَّهم لا يقصدون إلَّا خيرًا، ولكن باطلهم يُرد، وبعضهم أفضل مِن بعض في شيء دون شيءٍ.

٥- أنَّ الشيخ جمع الله له معرفة الحقِّ بدليله، ومعرفة مواطن فساد الباطل -وهما نادرًا ما تجتمعان-، وأنَّ الحقَّ لَا يخرج عن الكتاب والسُّنَّة وآثار الصَّحابة، وأنَّ إبطال بعض الباطل يكون عقليًّا أكثر ممَّا يكون نقليًّا عند مِن يعظمون العقل على النقل.

المطلب الحادي عشر

السقط والتصحيف فِي الكتاب

يُعتبر هذا الكتاب مِن نفائس كتب شيخ الإسلام، وقد لخَّص فيه كثيرًا مِن المسائل التي ناقشها في الكُتب الأخرى، سواء فِي ردِّه على الخوارج أو المُرجئة أو المُعْتَزِلَة أو الأشاعرة أو الكُلَّابية أو الكرَّامية أو الرَّافِضَةِ أو الصُّوفِيَّة، ومع ذلك ما رأيتُ أحدًا مِن أهل العِلم اعتنى به تحقيقًا أو دراسة، ولا حتى شرحًا أو مُدارسة، **وما أظن ذلك إلَّا لنُدرة مخطوطاته، وكثرة تصحيفاته**، فاجتهدتُ قدر استطاعتي فِي تحقيقه التحقيق العِلمي، والاجتهاد في إخراج الكتاب على مُراد مؤلفه، وهو مِن أشق الأمور على المُحقق، الذِي يخشى الخطأ والزلل.

وفرقٌ كبيرٌ عند أهل العِرفان بين العزو والتخريج وبين الضبط والتحقيق، والقارئ لتحقيقات أئمة هذا الفن وأربابه كأحمد شاكر، ومحمود شاكر، وعبدالسَّلام هارون، وأحمد صقر، ومحمود الطناحي، وغيرهم، يُدرك صعوبة ذلك، **ولذا فإنَّ المُحقق قد تَمُر به العبارة التي تُشكل عليه في رسمها أو معناها فيقف مُتأملًا عندها أيامًا بل أشهرًا، ولربما يعجز في نهاية المطاف إلا أن يقول: «لم يظهر – لم أقف – لم أدرك»** !! ولو كانت مِن مقوله لم يعجز أن يأتي بأفصح عبارة، وأضبط إشارة، ولكن المُسيكين قد أراد أن يأتي بعبارات غيره، وأنَّى له ذلك، ولكن لا يأس مع فضل الله، ولا قنوط مِن فتح الله جلَّ في عُلاه.

وقد قام بعض أهلِ العِلم بسدِّ بعض هذا السقط والتصحيف عند شيخ الإسلام في هذا الكتاب، **والحقيقة أنَّهم لم يبلغوا العُشْرَ مِن ذلك، وقد حصرتُ**

السقط والتصحيف، وقد تجاوز الخمسين موضعًا، ولذا فقد حاولتُ جاهدًا سدَّ ذلك وتصحيحه على حسب طاقتي، وما يَسَّره الله لي، سواء في هذا الكتاب الذي بين أيدينا، أو في مصادره التي استمد منها، وظهر فيها كذلك بعض السقط أو التصحيف، وهي على النحو التالي:

١- عنوان الرسالة (الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبَاطِل) فيه تصحيفٌ في كلمة (البَاطِل) كما قرره ابن رُشيِّق وابن رجب والعُليمي وغيرهم.

٢- جُملة: «وَرُوِيَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شَيبَانَ عَنْ قَتَادَةَ» فيها تصحيفٌ في تفسير ابن أبي حاتم المطبوع، وقد أتممته منه.

٣. جُملة: «وَفِي آخِرِ قَوْل ابْنِ عَبَّاسٍ والسُّدِّي: نَجَاةً»، وهُنا تصحيفٌ في جُملة (وَفِي آخِرِ).

٤. جُملة: «وَذَكَرَ البَغَويُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: «مَخْرَجًا فِي الدُّنَيا مِنْ الشُّبُهَاتِ»، وهُنا تصحيفٌ في كلمة (الدُّنيا).

٥- جُملة: ثُمَّ قَالَ: «وَالمَعْنَى يَجْعَلْ لَكُمْ مَخْرَجًا فِي الدُّنيا مِنْ الضَّلَالِ»، وهُنا تصحيفٌ في كلمة (الدُّنيا).

٦- جُملة: «وَعَنْ مُغَالَبَتِهِ، أَعْجَزُ وَأَعْجَرُ»، وهُنا تصحيف في كلمة (وأعْجَرُ).

٧- جُملة: قَالَ قَتَادَةُ: «ذُكِرَ لَنَا أَنَّ المُنَافِقِينَ كَانُوا يُظْهِرُونَ مَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ النِّفَاقِ...» فيها سقطٌ فِي مواضع، وقد أتممته من تفسير ابن أبي حاتم.

٨- جُملة: «كَانَ النِّفَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: نِفَاقٌ مِثْلُ نِفَاقِ عَبْدِالله بْنِ أُبَي، وَعَبْدِالله بْنِ نُفيل»، وهُنا تصحيفٌ في كلمة (نُفيل).

٩- جُملـة: «قَـالَ: الزُّنَـاة إنْ وَجَـدُوهُ عَمِلُـوه، وَإنْ لَـمْ يَجِـدُوهُ لَـمْ يَبْتَغُـوهُ»، وهُنـا تصحيـفٌ فِـي كلمتـي (الزُّنَـاة، ويَبْتَغُـوهُ).

١٠- جُملـة: «يَجْلِسُـونَ عَلَـى الطَّرِيقِ» فيها سـقطٌ وتصحيفٌ، وصوبتـه وأتممته مِن تفسـير ابن أبـي حاتم.

١١- جُملـة: «فَمَـنْ كَابَـرَ امْـرَأَةً عَلَـى نَفْسِـهَا... فَقُتِـلَ، فَلَيْـسَ عَلَـى قَاتِلِهِ دِيَـةٌ؛ لِأَنَّه مُكَابِـرٌ»، فيهـا سـقط كلمـة (فَغَلَبَهَـا)، وأتممتهـا مِـنْ تفسـير ابن أبـي حاتم.

١٢- جُملـة: «وقَـالَ السُّـدِّي: قَـدْ قَالَـهُ غَيْـرُهُ، وهنـا تصحيـفٌ فِـي جملـة (وقَـالَ السُّـدِّي).

١٣- جُملـة: «وَذَكَـرَ أَبُـو اللُّوبِـي أَنَّ هَـذِهِ جَـرَتْ عِنْـدَهُ، وَرَأَى أَنَّ هَـؤُلَاءِ أَحَـقُّ بِـأَنْ يَكُونُـوا مُحَارَبِيـنَ»، وهنـا تصحيـف فِـي كلمـة (أَبُـو اللُّوبِي).

١٤- جُملـة: «أَنَّ مِثْـلَ هَذَا هَلْ يَرْفَـعُ النِّزَاعَ،... مَشْـهُورٌ، فَنِزَاعُ السَّـلَفِ يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِـهِ إِذَا كَانَ مَعَـهُ حُجَّـةٌ؛ إذْ... عَلَـى خِلَافِـهِ، وَنِـزَاعُ الْمُتَأَخِّرِيـنَ لَا يُمْكِـنُ...؛ لِأَنَّ كثيـرًا مِنْـهُ قَـدْ تَقَـدَّمَ الْإِجْمَـاعُ عَلَى خِلَافِـهِ» فيها بيـاضٌ، اجتهدتُ فـي تعيينه.

١٥- جُملـة: «وَإِنْ كَانَ لَا يَـدُلُّ عَلَيْـهِ ظَاهِـرُ الْآيَـةِ؛ بَـلْ قَـدْ...، وَقَـدْ فَهِمَـهُ مِنْهَـا قَوْمٌ فَيُسَـمُّون مَـا رَفَـعَ ذَلِـكَ الْإِبْهَـامَ وَالْإِفْهَـامَ نَسْـخًا،... هَـذِهِ التَّسْـمِيَةُ لَا تُؤْخَذُ عَنْ كُلِّ وَاحِـدٍ مِنْهُـمْ»، فيهـا سـقط أتممتـه من (م).

١٦- جُملة: «وَأَصْلُ ذَلِكَ... الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ» فيها سقطٌ أتممته من (م).

١٧- جُملـة: «نَاسِـخًا لِقَوْلِـهِ: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾»، فيهـا تصحيـف فِـي كلمة (فَٱتَّقُوا۟) بزيـادة حـرف الفاء.

١٨- جُملة: «السَّابَّةُ، وَكَانَ قَدْ بَلَغَهُ عَنْ أَبِي السَّوْدَاءِ»، وهنا تصحيفٌ في جملة (أَبِي السَّوْدَاءِ).

١٩- جُملة: «وَكَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِالْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ، فَإِنَّ الزَّيْدِيَّةَ الصَّالِحَةَ، وَهُمْ أَصْلَحُ طَوَائِفِ الزَّيْدِيَّةِ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (الصَّالِحَةَ).

٢٠- جُملة: «وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شاء اللهُ، فَفِيهِ نِزَاعٌ مَشْهُورٌ» فيها سقطٌ أتممته من (م).

٢١- جُملة: «تَقُولُ: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ) كَانَ كَذَلِكَ ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ﴾ فيها تصحيفٌ في قوله: ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ﴾.

٢٢- جُملة: «وَإِذَا أُرِيدَ المَاضِي دَخَلَ حَرْفُ (إِنْ)»، وهنا تصحيفٌ في الحرف (إِنْ).

٢٣- جُملة: «وَكَانَ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: أَلَا تَنْهَاهُ عَنْ هَذَا، فَإِنَّهُم مِنْ قَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ، وهنا تصحيفٌ في كلمة (فَإِنَّهُم).

٢٤- جُملة: «وَقَالَتْ الجَهْمِيَّةُ: هُوَ تَصْدِيقُ القَلْبِ فَقَطْ، وَقَالَتْ الكَرَّامِيَّةُ: هُوَ الْقَوْلُ فَقَطْ» فيها سقطٌ أتممته مِن (م).

٢٥- جُملة: «وَانْقَرَضَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا... الْآيَةِ، وَلَكِنْ طَائِفَةٌ...: يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ هَذَا المَعْنَى فيها سقطٌ في كلمتين أتممته مِن (م).

٢٦- جُملة: «تُقَدِّمُوا معناه: تَتَقَدَّمُوا، وَهُوَ فَعْلٌ لَازِمٌ، وَقَدْ قُرِئَ: يقدمُوا، يُقَالُ: قَدَّمَ وَتَقَدَّمَ كَمَا يُقَالُ: بَيَّنَ وَتَبَيَّنَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ قَدَّمَ مُتَعَدِّيًا؛ أَيْ: قَدَّمَ غَيْرَهُ»،

وهُنا تصحيفٌ في كلمة (يقدمُوا) صححتها مِن كُتب القراءات.

٢٧- جُملة: «وَكَذَلِكَ سَمِعَ الإِجَابَةَ كَقَوْلِهِ: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، وقول الخَلِيْل: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ وَقَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥٠﴾﴾، وهُنا التصحيف فِي كلمة (الخَلِيْل)، وفي الْآيَةِ الثانية.

٢٨- جُملة: «كَمَا قَالَ الشَّيْخُ المُلَقَّبُ بالكَبِيرِي»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (بالكَبِيرِي).

٢٩- جُملة: «قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتِمْتَاعُ الإِنْسِ بِالجِنِّ مَا كَانُوا يُلْقُونَ لَهُمْ مِنْ الأَرَاجِيفِ والسِّحْرِ وَالكَهَانَةِ، وَتَزْيِينُهُمْ لَهُمْ الْأُمُورَ الَّتِي يُهَيُّونَهَا، وَيَسْهُلُ سَبِيلُهَا عَلَيْهِمْ»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (يُهَيُّونَهَا).

٣٠- جُملة: «اسْتِمْتَاعُ الإِنْسِ بِالْجِنِّ اسْتِعَاذَتُهُمْ بِهِمْ، وَاسْتِمْتَاعُ الْجِنِّ بِالْإِنْسِ أَنْ قَالُوا: قَدْ أَسَرْنَا الْإِنْسَ مَعَ الْجِنِّ حَتَّى عَاذُوا بِنَا، فَيَزْدَادُونَ شَرَفًا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَعِظَمًا فِي نُفُوسِهِمْ»، وهنا تصحيفٌ في كلمتي (أَسَرْنَا، وأَنْفُسِهِمْ).

٣١- جُملة: «وَكَانَ أَبُو أَبْرَقَ الأَسْلَمِي أَحَدَ الْكُهَّانِ»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (أَبُو أَبْرَق).

٣٢- جُملة: «وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْأَعْرافِ»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (الأَعْرَافِ).

٣٣- جُملة: «فَقَالَ عُمَرُ: ذَاكَ أَبُو الهَيْثَم بَرِيدُ الْجِنِّ، وَسَيَجِيءُ بَرِيدُ الْإِنْسَانِ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ»، وهنا تصحيفٌ في كلمة (أَبُو الهَيْثَم).

٣٤- جُملة: «وَأَمَّا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ... السُّنَّة فَلَيْسَ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المُعْتَزِلَة بَلْ هُوَ مِنْ القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الجَهْمِيَّة»، وهنا سقطٌ لكلمة قبل كلمة

(السُّـنَّة) اجتهدتُ فِـي تعيينها.

٣٥- جُملـة: «وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَـنْ أَبِي رَوْقٍ عَـنْ ابْـنِ عَبَّـاسٍ» هنـا سـقطٌ لـراوي الإسـناد عـن ابن عبَّـاس وهـو (الضَّحَـاكِ)، وأتممته مِن تفسيري ابـن أبي حاتم والطبري.

٣٦- جُملـة: «وَهُنَـا السُّـؤَالُ المَشْـهُورُ فِي حَـدِّ الْفِقْهِ: أَنَّه العَمَـلُ بِالأَحْكَامِ الشَّـرْعِيَّةِ العَمَلِيَّـةِ»، وهنـا تصحيـفٌ فِي كلمـة (العَمَلِ).

٣٧- جُملـة: «قُلْـتُ: المُجتهـدُ إِذَا غَلَبَ عَلَـى ظَنِّهِ مُشَـارَكَةُ صُورَةٍ لِصُـورَةٍ فِي مَنَاطِ الْحُكْـمِ قَطَـعَ بِوُجُـوبِ الْعَمَـلِ بِمَـا أَدَّى إِلَيْهِ ظَنُّـهُ، فالعِلْـم حَاصِلٌ قَطْعًـا، وَالظَّنُّ وَاقِـعٌ فِـي طَرِيقِـهِ» وهنـا التصحيف في جُملـة (فالعِلْـم حَاصِـلٌ) والتصحيح من المحصـول للرازي.

٣٨- جُملـة: «وَهَـذَا جَـوَابُ الحَسَـن البصري وَأَبِـي وَغَيْرِهِـمْ»، وهنـا تصحيفٌ في جُملـة (الحَسَـن البصـري وأَبِـي) وصححته مِـن كُتب أصـول الفقه.

٣٩- جُملـة: «وَهَـذَا رَاجِحٌ عَلَى الِاسْـتِحبَابِ النَّافِـي لِلتَّحْرِيمِ، فَعَمِلُوا بِهَـذَا الرَّاجِحِ، وَهُمْ يَعْلَمُـونَ قَطْعًـا أَنَّ النَّهْـيَ أَوْلَى مِنْ الِاسْـتِحبَابِ؛ لَكِنْ يَجُـوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الِاسْـتِحبَابِ دَلِيـلٌ خَـاصٌّ» وهنا تصحيـفٌ فِي كلمة (الِاسْـتِحبَابِ) فِـي المواضع الثلاثة.

٤٠- جُملـة: «وَمَـنْ صَلَّـى خَلْفَ مَنْ يَجْهَـرُ بِبِدْعَـةٍ أَوْ مُنْكَرٍ أَعَادَ» وهنـا تصحيفٌ في كلمة (مُنْكَـرٍ)، والتصحيح مـن مختصر الخِرقي.

٤١- جُملـة: «كَمَـا رَوَى ابْـنُ أَبِـي حَاتِـمٍ عَنْ أَبِـي عِمْـرَانَ الجُوني قَـالَ: مَا نَظَـرَ اللهُ إِلَـى شَـيْءٍ مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَّا رَحِمَـهُ، وَلَكِنَّـهُ قَضَـى أَنْ لَا يَنْظُـرَ إِلَيْهِـمْ» وهنـا وقـع

تصحيف في كلمة (الجُونِي) عند ابن أَبِي حاتم في تفسيره، ووقع تصحيفٌ في كلمة (أَبِي عِمْرَانَ) عند الثعلبي في تفسيره، والتصحيح مِن كتب الأعلام.

٤٢- جُملة: «وَقَدْ فَسَّرُوا هَذَا النِّسْيَانَ بِأَنَّه...، وَهَذَا النِّسْيَانُ ضِدُّ ذَلِكَ الذِّكْر» هنا بياضٌ في (م)، واستظهرته مِن (ك) فقط.

٤٣- جُملة: «وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «حَدَّثَنَا أَبِي ثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِالله عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: تَكَلَّمَتْ الْيَهُودُ فِي صِفَةِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ فَقَالُوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا وَلَمْ يَرَوْا، فَأَنْزَلَ الله عَلَى نَبِيِّه ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾... ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ فَجَعَلَ صِفَتَهُ الَّتِي وَصَفُوهُ بِهَا شِرْكًا»، هُنا سقطٌ فِي وسط الآية مِن كلام سعيد بن جُبير، أتممته مِن تفسير الطبري.

٤٤- جُملة: «هُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ، مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ... يَحْتَجُّونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنْ الْكَلَامِ، وَيُضِلُّونَ... النَّاس بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ» هنا سقطٌ أتممته مِن الرَّد عَلَى الزنادقة والجَهْمِيَّة.

٤٥- جُملة: «قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ،... وَبِمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِالله أَحْمَد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ... قَائِلُونَ، وَلِمَا خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ، فَإِنَّهُ الإمام الْكَامِلُ، وَالرَّئِيسُ الْفَاضِلُ؛ الَّذِي أَبَانَ اللهُ بِهِ الْحَقَّ،...، وَأَوْضَحَ بِهِ الْمَنَاهِجَ، وَقَمَعَ بِهِ بِدَعَ الْمُبْتَدِعِينَ، وَزَيْغَ الزَّائِغِينَ، وَشَكَّ الشَّاكِّينَ؛ فَرَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ إمَامٍ مُقَدَّمٍ،...، وَكَبِيرٍ مُفَهَّمٍ، وَعَلَى جَمِيعِ أَئِمَّةِ

المُسْلِمِينَ» هنا سقطٌ أتممته مِن الإبانة عن أصول الدِّيانة.

٤٦- جُملة: «إِلَى أَنْ أُخِذَتْ مِصْرُ مِنْ بَنِي عُبَيْدٍ أَخَذَهَا صَلَاحُ الدِّينِ... بْنِ سَادِيّ». وهنا سقطٌ وتصحيفٌ في كلمتي (صَلَاحُ الدِّينِ بْنِ سَادِيّ).

٤٧. جُملة: «فَمِنْ حِينَئِذٍ ظَهَرَ الْإِسْلَامِ بِمِصْرِ بَعْدَ أَنْ مَكَثَتْ بِأَيْدِي المُنَافِقِينَ المُرْتَدِّينَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ مِائَةَ سَنَةٍ»، وهُنا تصحيفٌ فِي جُملة (مِائَة سَنَةٍ).

٤٨- جُملة: «صَنَّفَهُ لِأُمِّ السُّلْطَانِ عَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ لكش بْنِ جَلَالِ الدِّينِ خَوَارِزْم شاه»، وهُنا تصحيفٌ في كلمة (لكش).

٤٩- جُملة: «وَلِمَا كَانَ فِرْعَوْنُ فِي مَنْصِبِ التَّحَكُّمِ صَاحِبِ الوَقْتِ،...، وأنَّه جَارٍ فِي العُرْفِ النَّامُوسِي؛ لِذَلِكَ قَالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾؛ أَيْ: وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ أَرْبَابًا بِنِسْبَةٍ مَا، فَأَنَا الأَعْلَى مِنْهُمْ بِمَا أُعْطِيته فِي الظَّاهِرِ مِنْ الْحُكْمِ فِيكُمْ، قَالَ: وَلِمَّا عَلِمَتْ السَّحَرَةُ صِدْقَ فِرْعَوْنَ فِيمَا قَالَهُ لَمْ يُنْكِرُوهُ وَأَقَرُّوا لَهُ بِذَلِكَ، وَقَالُوا لَهُ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾﴾ ...، قَالَ: فَصَحَّ قَوْلُ فِرْعَوْنَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ وَإِنْ كَانَ فِرْعَوْنُ عَيْنَ الْحَقِّ» هنا سقطٌ أتممته مِن فُصوص الحِكم.

٥٠- جُملة: «قَالَ أَبُو قِلَابَة: هِيَ... لِكُلِّ مُفْتَرٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ أَنْ يُذِلَّهُ اللهُ» هنا سقط لفظ الجلالة، وقد أتممته مِن تفسيري ابن أبي حاتم والطبري.

٥١- جُملة: «قَالَ ﷺ لِرَجُلٍ: «قُلْ: أَسْلَمْتُ... للهِ وَتَخَلَّيْتُ» هنا سقط كلمة (وَجْهِي)، وقد أتممته مِن كُتب السُّنَّة.

٥٢- جُملـة: «فَـإِذَا عَبَـدَهُ الإِنْسَـانُ فَقَـدْ وَحَّـدَهُ مَـنْ لَـمْ يَجْعَـلْ مَعَـهُ إِلَهًـا آخَـرَ، وَلَا اتَّخَـذَ إِلَهًـا غَيْـرُهُ، قَـالَ تَعَالَـى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾﴾» هنـا تصحيـفٌ فـي كلمـة (تَجْعَـل) مِـن الآيـة.

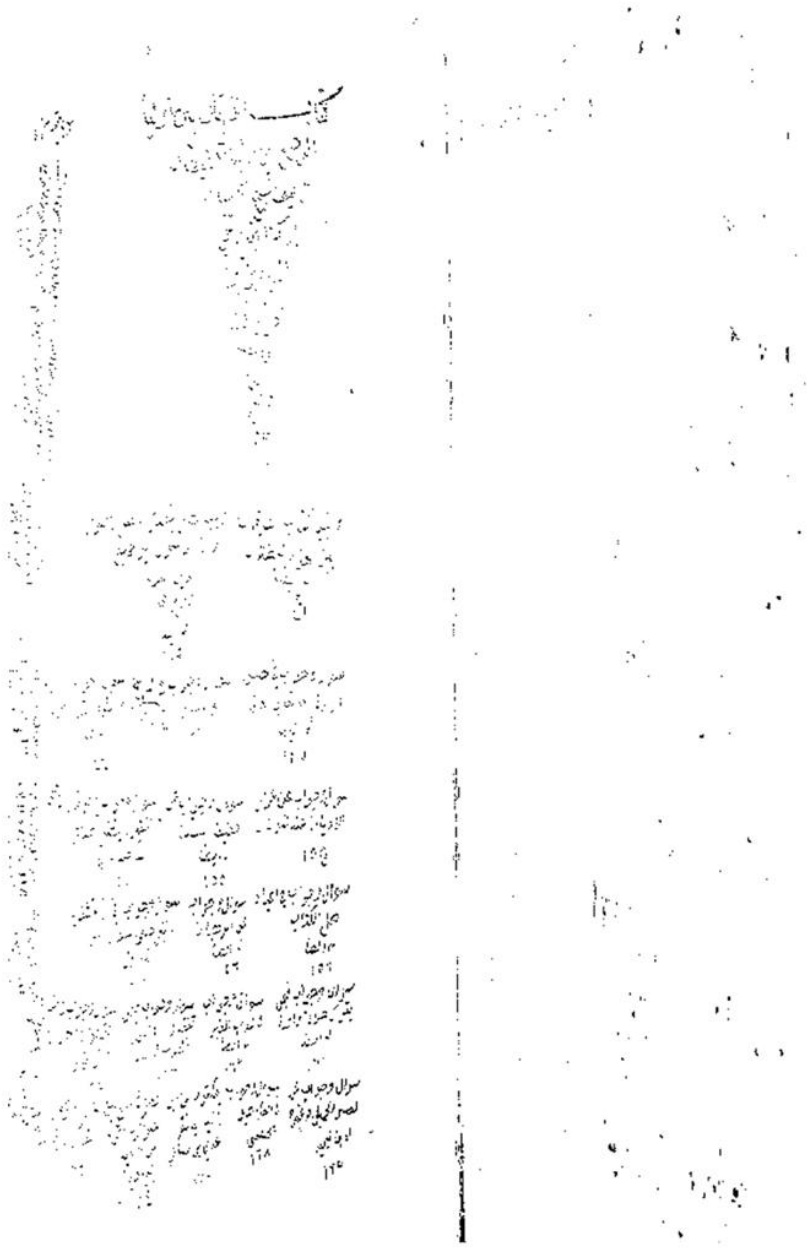
٥٣- جُملـة: «وَكَانَ غَيْـرَ هَذَا مِنْ الْمَشَـايِخِ مَنْ يَذْكُرُ عَنْ الشَّـيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّـكْرَان أَنَّ هُولَاكُـو- مَلِـكَ الْمُشْـرِكِينَ- لمَّـا دَخَـلَ بَغْـدَادَ رَأَى ابْـنُ السَّـكْرَان شَـيْخًا مَحْلُـوقَ الـرَّأْسِ عَلَـى صُـورَةِ شَـيْخٍ مِـنْ مَشَـايخِ الدِّيـنِ وَالطَّرِيـقِ آخِـذًا بِفَـرَسِ هُولَاكُـو» هنـا تصحيـفٌ فِي كلمـة (السَّـكْرَان).

٥٤- جُملـة: «وَحَدَّثَنِـي الثِّقَـةُ عَنْهُ أَنَّـهُ كَانَ يَقُـولُ: الأَنْبِيَـاءُ ضَيَّعُوا الطَّرِيـقَ، وَلَعَمْرِي لَقَـدْ ضَيَّعُـوا طَرِيـقَ الشَّـيَاطِينِ»، وهُنا تصحيـفٌ في كلمتـي (ضَيَّعُوا).

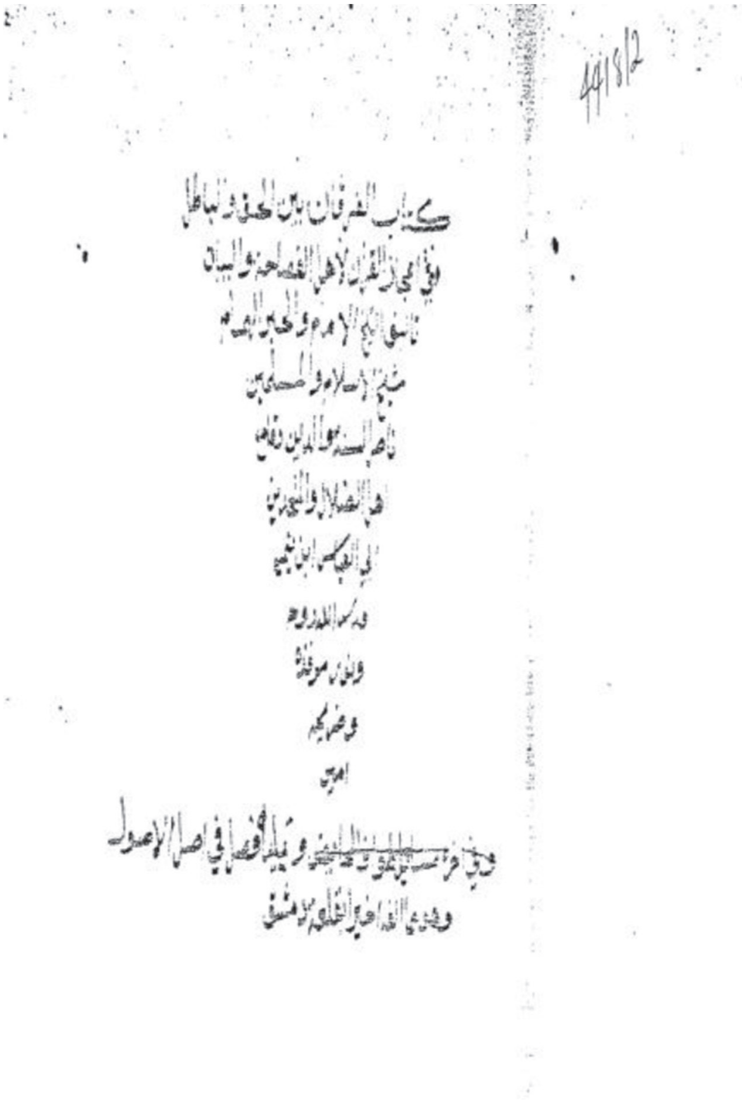
هـذا ما تيسـر لـيَّ وظهر- علـى قِلَّـة عِلمي- مِن السـقط والتصحيـف، والتي منهـا مـا هو ظاهـرٌ لكل طالـب عِلمٍ، ومِنهـا ما لا يظهـر إلَّا بِشِّـق الأنْفُس، ومـا أخرني عـن طباعـة هذا الكتـاب وقد أنهيـتُ تحقيقه ودراسـته مُنذ زمـن إلَّا المراجعـة الدائمة لهـذه المواضع، والله يجزي شـيخ الإسـلام أبا العبَّـاس ابن تيميَّة عن المُسـلمين خيرًا كثيـرًا، فقـد أتعب مَـن بعده، وحمَّلهـم أمانة العِلـم والجِهاد، والصبر والاستشـهاد، في دُروبٍ حاسـمة، وطُـرقٍ هائجـة، ونسـأله أَن يبعـث لنا رجـلًا مِثلـه أو أكمل يَـردُّ الأُمة علـى الجـادَّة، ويُبصِّرهـا بمـا هـي عنـه حـادَّة، وصلَّـى اللـه وبـارك علـى نبينـا محمدٍ وعلى آله وسـلم.

نماذج

مِنْ صور المخطوطات

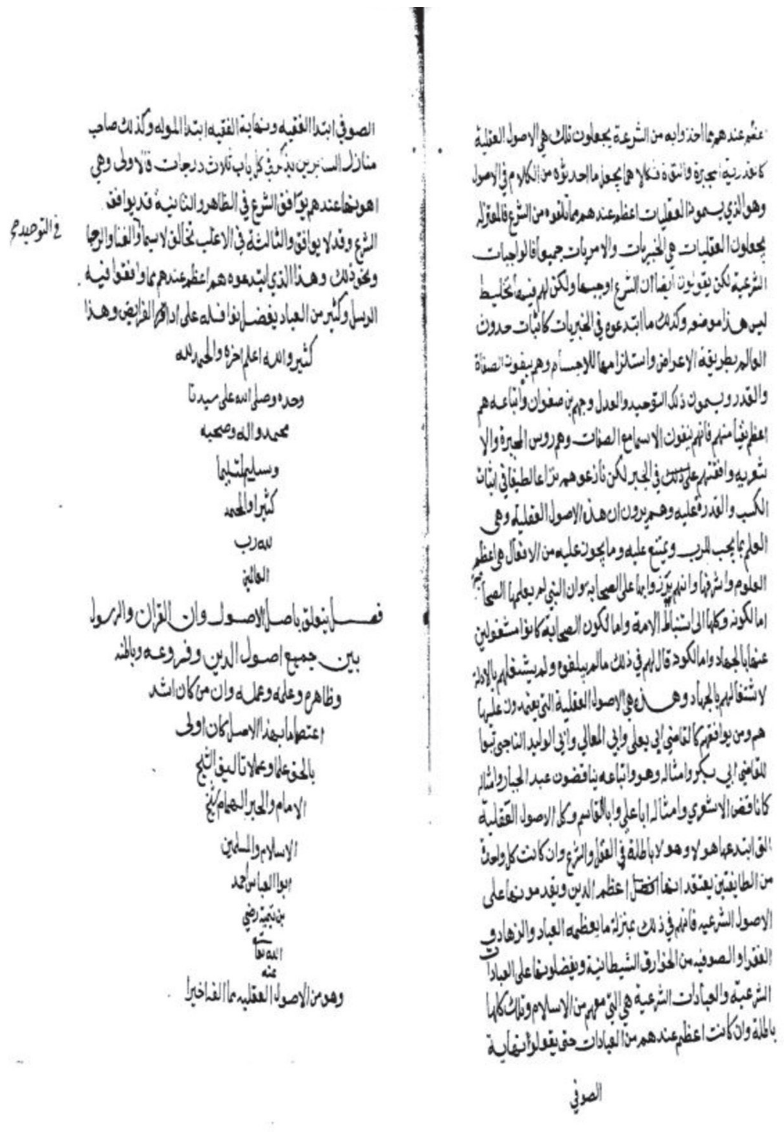


غلاف المجموع مِن نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية
ويظهر عليه اسم الكتاب (الفُرْقَانْ بين الحقِّ والبُطلان)

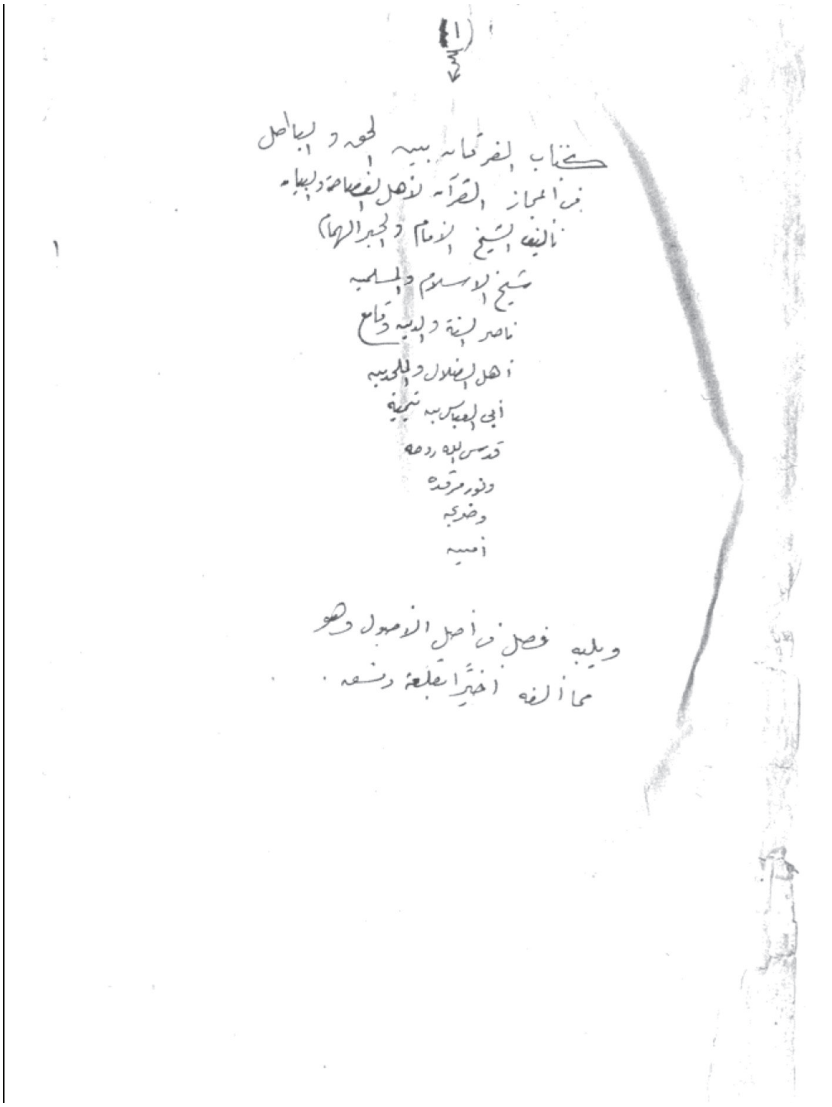


كتاب الفرقان بين الحق والباطل
وفي إعجاز القرآن لأهل الفصاحة والبيان
تأليف الشيخ الإمام [illegible]
شيخ الإسلام والمسلمين
ناصر السنة [illegible]
[illegible]
أبي العباس ابن تيمية
[illegible]
[illegible]
[illegible]
آمين

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية



الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية

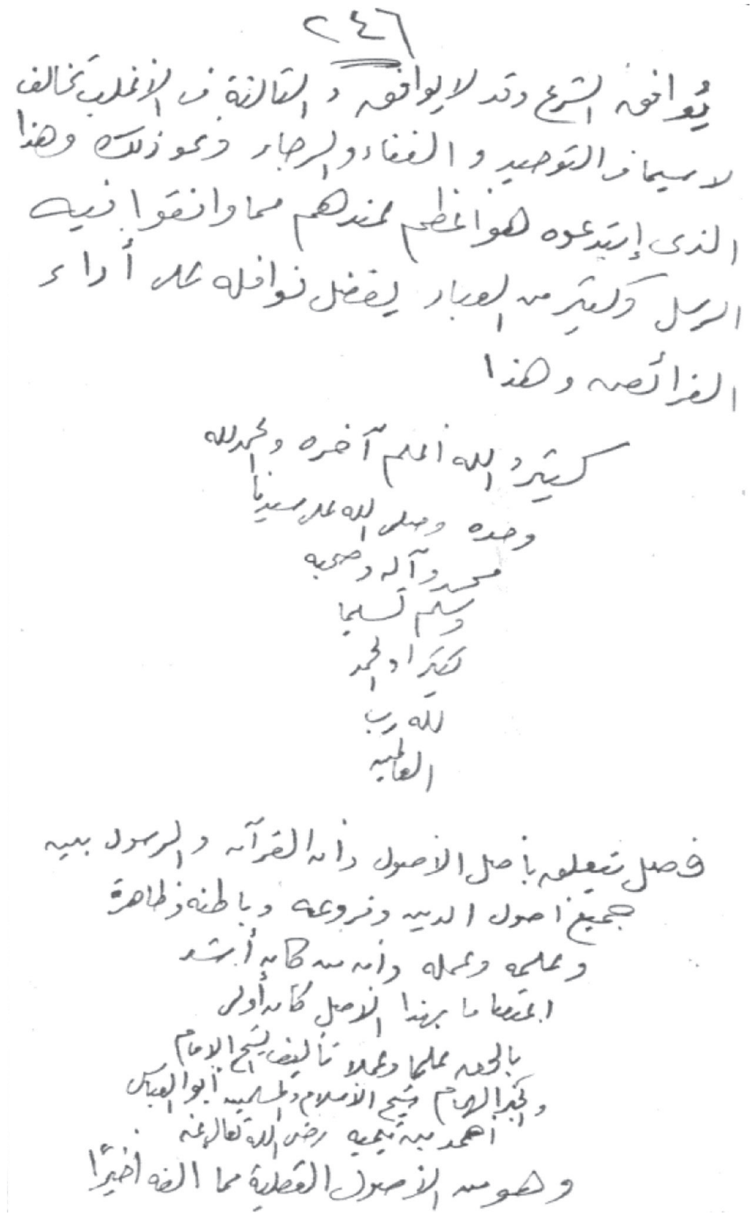


(١)

كتاب الفرقان بين الحق والباطل
في إعجاز القرآن لأهل الفصاحة والبيان
تأليف الشيخ الإمام والحبر الهمام
شيخ الإسلام والمسلمين
ناصر السنة والدين وقامع
أهل الضلال والملحدين
أبي العباس ابن تيمية
قدس الله روحه
ونور مرقده
وضريحه
آمين

ويليه فصل في أصل الأصول وهو
مما ألفه أخيرًا بقلعة دمشق.

الورقة الأولى من نسخة مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت


٢٤٦

تُوافقه الشرع وقد لا يوافقه والثالثة في الأغلب تخالف
لا سيما في التوحيد والاعتقاد والأذكار ونحو ذلك وهذا
الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه
الرسل وأكثر من العباد يفضل نوافله على أداء
الفرائض وهذا
آخره والله أعلم والحمد لله كثيرًا
وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما
كثيرا والحمد
لله رب
العالمين

فصل يتعلق بأصل الأصول وأن القرآن والرسول بين
جميع أصول الدين وفروعه وباطنه وظاهره
وعلمه وعمله وأنه من كان أرشد
اتبع ما بهذا الأصل كان أولى
بالحق علما وعملا تأليف شيخ الإمام
والحبر الهمام شيخ الإسلام وطالبيه أبو العباس
أحمد بن تيمية رضي الله تعالى عنه
وهو من الأصول القطعية مما ألفه أخيرا

الورقة الأخيرة من نسخة مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت

القسم الثاني

التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدّمة

[قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَد بْنِ تَيْمِيَّة- قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ- فِيمَا صَنَّفَهُ بِقَلْعَةِ دِمَشْقَ أَخِيرًا:

الحَمْدُ لله نَسْتَعِينهُ، وَنَسْتَهدِيهِ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ تَسْلِيمًا][(١)].

فَصْلٌ

الفرقان بين الحق والباطل هو في اتِّباعِ القُرآن والسُّنّة

فِي الفُرْقَانِ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، وأنَّ اللهَ بَيَّنَ ذَلِكَ بِكِتَابِهِ وَنَبِيِّهِ، فَمَنْ كَانَ أَعْظَمَ اتِّبَاعًا لِكِتَابِهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَنَبِيِّهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ كَانَ أَعْظَمَ فُرْقَانًا، وَمَنْ كَانَ أَبْعَدَ عَنْ اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالرَّسُولِ كَانَ أَبْعَدَ عَنْ الفُرْقَانِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الحَقُّ بِالبَاطِلِ، كَالَّذِينَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ عَبَادَةُ الرَّحمنِ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ، وَالنَّبِيُّ الصَّادِقُ بِالمُتَنَبِّئِ الكَاذِبِ، وآيَاتُ النَّبِيِّينَ بِشُبُهَاتِ الكَذَّابِينَ حَتَّى اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ الخَالِقُ بِالمَخْلُوقِ.

---

(١) هذا المقطع مِن جُزئين، فأولهما: بيان أن هذا المُصنَّف لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وأنه ألَّفه في سجنته الأخيرة بقلعة دمشق، وثانيهما: جزء مِن خطبة الحاجة. وفي ترتيبهما خلافٌ ففي (س) و(ك) تقديم خطبة الحاجة على البيان، بينما في (م) تقديم البيان على خُطبة الحاجة، ويظهر أن ما جاء في (م) أوْجه بأن تكون خطبة الحاجة مِن كلام شَيْخ الإسلام أبي العبَّاس، ولو جعلناها مُتقدمة لكانت مِن كلام الناسخ، ولكان الكتاب بلا مُقدمةٍ للمُؤلِّف، ولم يُشر لذلك الشيخ الزهيري في تحقيقه مع أنه اعتمد على نسخة (س) كما يقوله، والله أعلم.

تفسير السَّلَفِ للفرقان

فَـإِنَّ اللـهَ ﷻ بَعَـثَ مُحَمَّـدًا بِالهُـدَى وَدِيـنِ الحَـقِّ؛ لِيُخْـرِجَ النَّاسَ مِـنْ الظُّلُمَـاتِ إِلَـى [النُّـورِ](١)، فَفَـرقَ بِـهِ بَيْـنَ الحَـقِّ وَالبَاطِـلِ، وَالهُـدَى وَالضَّـلَالِ، وَالرَّشَـادِ/ وَالغَيِّ، وَالصِّـدْقِ وَالكَـذِبِ، وَالعِلْـمِ وَالجَهْـلِ، وَالمَعْـرُوفِ وَالمُنْكَـرِ، وَطَرِيـقِ أَوْلِيَاءِ اللهِ السُّـعَدَاءِ وَأَعْـدَاءِ اللهِ الأَشْـقِيَاءِ؛ وَبَيَّنَ [ك/ ١] مَـا عَلَيْهِ النَّاسُ مِـنْ الاخْتِلَافِ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّونَ قَبْلَهُ، قَـالَ الله تَعالَى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ٢١٣﴾ [البقرة: ٢١٣]، وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٦٣ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٦٤﴾ [النحل: ٦٣، ٦٤]، وَقَـالَ ﷻ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ١﴾ [الفُرْقَـانُ: ١]، وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٤﴾ [آل عِمْرَانَ: ١- ٤]، قَالَ جَمَاهِيرُ المُفَسِّـرِينَ: هُوَ القُرْآنُ(٢).

---

(١) في (ك) بياضٌ.

(٢) هـو قـول قتـادة والحسـن البـصري والرَّبيـع بـن أَنَـسٍ وغيرهـم، ومـا رأيـتُ مُخالفًـا لهـم إلاَّ مـا جـاء عـن أبي صالـح مـولى أمِّ هـاني بنـت أبي طالـب أنَّـه فـسَّر الفُرْقَـانَ بأنَّـه (التـوراة)، كـما عنـد ابـن أبي

رَوَى ابْـنُ أَبِـي حَاتِـمٍ(١). بِإِسْنَادِهِ عَـنْ الرَّبِيـعِ بْـنِ أَنَـسٍ(٢) قَـالَ: الفُرْقَـانُ: [القُـرْآنُ](٣)، فَـرَّقَ بَيْـنَ الحَـقِّ وَالبَاطِـلِ(٤).

حاتم في تفسيره مُسندًا ٢/ ٥٨٩، وقد ضعَّف هذا القول ابن كثيرٍ في تفسيره ٢/ ٥.

(١) هـو: أبـو محمَّـد عبدالرَّحمـن بـن محمَّـد بـن إدريـس الـرَّازي، كان والـده مِـن كبـار عُلـماء الحديـث، واشـتهر بــ(أبي حاتـم الـرازي)، وقـد تتلمـذ ابـن أبي حاتـم عـلى أبيـه وعـلى غـيره حتـى أصبـح مِـن عُظـماء الأُمـة، ومِـن الثقـات الحُفَّـاظ، ومِـن أشـهر كُتبـه: «تفسـير القـرآن»، و«الجـرح والتعديـل»، قـال فيـه أبـو يعـلى الخليـلي: «أخـذ أبـو محمَّـد عِلـمَ أبيـه، وأبي زُرْعَـةَ، وكان بحـرًا في العُلـوم ومعرفـة الرِّجـال، صنَّـف في الفقـه، وفي اختـلافِ الصَّحابـة والتَّابعـين وعلـماء الأمصـار، وكان زاهِـدًا، يُعَـدُّ مِـن الأبـدَالِ، مـات سـنة ٣٢٧هــ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٥/ ٢٦٣، الوافي بالوفيات ٦/ ٩٣، طبقات الحفاظ، ص ٦٨.

(٢) هـو: الرَّبيـع بـن أنـس بـن زيـاد البكـري، بـصري نـزل خراسـان، وكان عـالم مـروٍ في زمانـه، صـدوقٌ لـه أوهـام، وذلـك أنَّـه سُـجن بمـرور ثلاثـين سـنة، قـال الذهبـي: «ولَقِيَـهُ سـفيان الثَّـوريُّ.. سَـجَنَه أبُـو مُسِـلمٍ تسـعةَ أعـوامٍ، وتحيَّـلَ ابـنُ المبـارك حتَّـى دخـل إليـهِ، فسَـمِعَ منـهُ»، مـات سـنة ١٣٩هــ، أو التـي تليهـا.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢١٥، تقريب التهذيب، ص٢٩٣.

(٣) ساقطة مِن (س) و(ك) و(م) وأتممتها مِن تفسير ابن أبي حاتم وتفسير الطبري.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٥٨٨، تفسير الطبري ٦/ ١٦٣.

قَـالَ: «وَرُوِيَ عَـنْ عَطَـاءٍ[١]، وَمُجَاهِـدٍ[٢]، ومِقْسَـم[٣]، وقَتَـادَةَ[٤]، وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّـانَ[٥] نَحْـوُ ذَلِكَ»[٦].

وَرَوَى بِإِسْـنَادِهِ عَـنْ شَـيبَانَ[٧] عَـنْ قَتَـادَةَ فِـي قَوْلِـهِ: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ قَـالَ:

(١) هـو: عطـاء بـن أبي رَبَـاح- بفتـح الـراء والبـاء الموحـدة-، واسـم أبي رَبَـاح أسـلم القـرشي المكـي، ثقـةٌ فقيـهٌ، كان مِـن أوعيـة العِلـم، وقـد انتهـت إليـه فُتيـا أهـل مكـة، مـات سـنة ١١٤ هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٨٩ ، تقريب التهذيب، ص ٦٧٤.

(٢) هـو: مجُاهـد بـن جَـبرْ- بفتـح الجيـم وسـكون البـاء الموحـدة- المخزومـي مولاهـم، أبـو الحجَّـاج المكـي، ثقـةٌ إمـامٌ في التفسـير وغـيره، قـال أبـو نُعيـم: «مـات مجُاهـدٌ وهـو سـاجِدٌ»، واختلـف في سـنة وفاتـه مِـن سـنة ١٠١هــ إلى سـنة ١٠٤هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٦، تقريب التهذيب، ص١٥٩.

(٣) هـو: مِقْسـم- بكـسر أولـه- بـن بُجْـرة- بضـم الموحـدة وسـكون الجيـم وقيـل بفتحهـا- أبـو القاسـم مـولى عبـدالله بـن الحـارث، ويقـال لـه: مـولى ابـن عبَّـاس للزومـه لـه، وثَّقـه ابـن أبي حاتـم والعجـلي ويعقـوب بـن سـفيان والـدَّار قُطنـي، وضعَّفـه ابـن سـعد وابـن حـزم، وقـال ابـن حجـر فيـه «صـدوقٌ»، مـات سـنة ١٠١هــ.
يُنظر: من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، ص ٣٤٧، تقريب التهذيب، ص ٢١١.

(٤) هـو: قتـادة بـن دعامـة بـن قتـادة السـدوسي، أبـو الخطَّـاب البـصري، ثقـة ثبـتٌ، حافـظ العـصر وقـدوة المُفسريـن والمُحدثـين، قـال فيـه الذَّهبـي: «هـو حُجَّـةٌ بالإجمـاع إذا بـيَّن السَّـماع»، قـال عنـه سُـفيان الثـوري: «وهـل كان في الدُّنيـا مثـل قتـادة»، مـات سـنة ١١٣ هــ تقريبًـا.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٢٣، تقريب التهذيب، ص٢٩.

(٥) هـو: مقاتـل بـن حَيَّـان النَبَطـي- بفتـح النـون والبـاء الموحـدة- أبـو بسـطام البلخـي، الإمـامُ العَـالِمُ المُحـدِّثُ الثِّقَـةُ، قـال عنـه الذَّهبـي: «وكان مِـن العُلـماء العاملـينَ، ذا نُسُـكٍ وفضـلٍ، صاحـب سُـنَّةٍ، هـربَ مِـن خُرَاسـانَ أيَّـام أبي مسـلم صاحـب الدَّولـة، إلى بـلاد كابُـل، فدعاهُـم إلى الله، فأسـلم عـلى يـدِه خَلْـقٌ»، مـات سـنة ١٥٠هــ تقريبًـا.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١٤، تقريب التهذب، ص ٢١٠.

(٦) تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٥٨٨.

(٧) هـو: شـيبان بـن عبدالرَّحمـن التميمـي مولاهـم، أبـو معاويـة المـؤدب البـصري الكـوفي، الإمـام الحافـظ، قـال عنـه الإمـام أحمـد: «شـيبانُ ثبـتٌ في كُل المشـايخ» مـات سـنة ٦٤هــ.

«هُوَ القُرْآنُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَفَرَّق بِهِ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، وَبَيَّنَ فِيهِ دِينَهُ، وَشَرَعَ فِيهِ شَرَائِعَهُ، وَأَحَلَّ حَلاَلَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، وَحَدَّ حُدُودَهُ، وَأَمَرَ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِهِ»[(١)].

وَعَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ[(٢)] سَأَلْتُ الحَسَنَ[(٣)] عَنْ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ قَالَ: «هُوَ كِتَابٌ بِحَقٍّ»[(٤)].

يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٥٤، تقريب التهذيب ٤٢٤.

وقد وقع في تفسير ابن أبي حاتم قوله: (شَيْبَان بن محمَّد المروذي، عن قتادة) وهذا تصحيفٌ مِن النُّساخ لا ريب، وذلك لأمور أربعة:

الأول: أنَّه لا يعرف راوي بهذا الاسم عن قتادة.

الثاني: أنَّه لا يوجد في تفسير ابن أبي حاتم كما سبرته بهذا الإسناد إلا في هذا الموضع فقط.

الثالث: أنَّ مِن أشهر تلاميذ شَيْبان (الحُسَيْنُ بن محمَّد المروذِيِّ) المُطابق للاسم المُصحَّف في الأب واللقب، وقد روى ابن أبي حاتم في تفسيره مِن طريق الحُسين بن محمَّد المروذِيِّ عن شَيْبَان عن قتادة قرابة ٨٢ رواية.

الرابع: أنَّ شيخ ابن أبي حاتم عن الحُسين بن محمَّد المروذي هو (مُوسى بن هارون الطُّوسي) وقد صرَّح ابن أبي حاتم بأن موسى بن هارون كتبَ إليه بمروياته ولم يسمعه منه، وهو نَفْسُ إسناده في هذا الأثر، فقال: «أخبرنا موسي بن هارون الطُّوسيُّ، فيما كتب إليَّ، ثنا الحسين بن محمَّد المروذي عن شيبانَ بن عبدالرَّحمن التيمي، عن قتادة»!!، وهذا ممَّا لم يلحظه (الطيِّب) مُحقق التفسير، ولا (الزهيرى) مُحقق الفُرقان، والله أعلم.

(١) في تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٥٨٨- ٥٨٩، وتفسير الطبري ٥/ ١٨٢.

(٢) هو: عبَّاد بن منصور الناجي- بالنون والجيم- أبو سلمة البصري القاضي بها، صدوق، رُمي بالقدر، قال أبو حاتم: ضعيفٌ، يُكتبُ حدِيثُهُ، وقال ابن معينٍ: ليس حدِيثُه بالقويِّ، مات سنة ١٥٢هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٢٢، تقريب التهذيب، ص ٤١٨.

(٣) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ مشهورٌ، قال فيه الذَّهبي: «كان سيِّدَ أهل زمانه عِلمًا وعَملًا»، مات سنة ١١٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ١٣٥، تقريب التهذيب، ص ٢٠٢.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٥٨٩.

معنى الفُرْقَانِ والقُرْآنِ فِي اللُّغة والشرع

وَالفُرْقَـانُ مَصْـدَرُ فَـرَقَ فُرْقَانًا، مِثْلُ الرُّجْحَانِ وَالكُفْرَانِ وَالخُسْرَان(١). وَكَذَلِكَ الْقُرْآن هُوَ فِي الأَصْل [مَصْدَر قَرَأَ قُرْآنًا](٢)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٧- ١٩].

وَيُسَمَّى الْكَلَامُ المَقْرُوء نَفْسُهُ قُرْآنًا، وَهُوَ كَثِيرٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل: ٩٨].

كَمَا أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ كَلَّمَ تَكْلِيمًا، وَتَكَلَّمَ تَكَلُّمًا، وَيُرَادُ بِهِ الكَلَامُ نَفْسُهُ؛ وَذَلِك لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَكَلَّمَ كَانَ كَلَامُهُ بِفِعْلٍ مِنْهُ، وَحَرَكَةٍ هِيَ مُسَمَّى المَصْدَرِ، وَحَصَلَ عَنْ الحَرَكَةِ صَوْتٌ يُقَطِّعُ حُرُوفًا هُوَ نَفْسُ التَّكَلُّم، فَالْكَلَامُ وَالقَوْلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا؛ وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ تَارَةً يُجْعَلُ نَوْعًا مِنْ العَمَلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ المَصْدَرُ، وَتَارَةً/ يُجْعَلُ قَسِيمًا لَهُ إِذَا أُرِيدَ مَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ [ك/ ٢] هَذَا وَهَذَا، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ(٣).

---

(١) قال أبو البقاء العُكبري في إملاء ما مَنَّ به الرَّحمن، ص ٣٧: الفُرقَانُ هو في الأصل مصدرٌ مثل الرُّجْحان والغُفران وقد جُعل اسمًا للقُرآن»، وقال ابن الأثير في النهاية، ص ٣٥٢: «قرأ.. والأصل في هذا اللفظة الجمعُ، وكلُّ شيء جَمَعْتَه فقد قَرَأْتَه، وسُمِّيَ القُرآن قُرآنًا لأنه جَمع القَصَص، والأمْر والنهي، والوْعد والوعيد، والآياتِ والسُّوَر، بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغُفْران والكُفْران».

(٢) في (س) و(ك): «قرأ مصدره قُرآنًا».

(٣) قال شيخ الإسلام في الفتاوى ١٧/ ٣٣: «ولفظ الكلام يراد به مصدر كلَّمه تكليمًا، ويراد به نفس القول، فإن القول فيه فعل مِن القائل هو مُسمَّي المصدر، والقول ينشأ عن ذلك الفعل، ولهذا تارةً يُجعل القول نوعًا مِن العمل لأنه حاصل بعمل، وتارةً يُجعل قسيمًا لها..»، وكذلك في الفتاوى ٤/ ٢٢٧.

وَالمَقْصُـودُ هُنَـا: أَنَّ لَفْـظَ الفُرْقَـانِ إِذَا أُرِيـدَ بِـهِ المَصْـدَرُ كَانَ المُرَادُ أَنَّـهُ أَنْزَلَ الفَصْـلَ وَالفَـرْقَ بَيْـنَ الحَـقِّ وَالبَاطِـلِ، وَهَـذَا مُنَـزَّلٌ فِـي الْكِتَـابِ، فَـإِنَّ فِـي الْكِتَـابِ الفَصْـلَ، وَإِنْـزَالُ الفَـرْقِ هُـوَ إِنْـزَالُ الفَارِقِ.

وَإِنْ أُرِيدَ بِالفُرْقَانِ مَا يُفَرِّقُ فَهُوَ الفَارِقُ أَيْضًا، فَهُمَا فِي المَعْنَى سَوَاءٌ.

وَإِنْ أُرِيـدَ بِالفُرْقَـانِ نَفْـسُ المَصْـدَرِ فَيَكُـونُ إِنْزَالُـه كَإِنْـزَالِ الإِيمَـانِ، وَإِنْـزَالِ الْعَـدْلِ، فَإِنَّـهُ جَعَـلَ فِـي الْقُلُـوبِ التَّفْرِيقَ بَيْـنَ الحـقِّ وَالبَاطِلِ بالْقُـرْآنِ؛ كَمَا جَعَـلَ فِيهَا الإِيمَـانَ وَالعَـدْلَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْـزَلَ الكِتَابَ وَالمِيـزَانَ، وَالمِيزَانُ قَدْ فُسِّـرَ بِالعَدْلِ، وَفُسِّـرَ بأَنَّـهُ مَـا يُـوزَنُ بِهِ لِيُعْـرَفَ العَـدْلُ، وَهُوَ كَالفُرْقَـانِ يُفَسَّـرُ بِالفَرْقِ، وَيُفَسَّـرُ بِمَـا يَحْصُلُ بِهِ الفَـرْقُ، وَهُمَـا مُتَلَازِمَانِ.

فَإِذَا أُرِيدَ الفَرْقُ نَفْسُهُ فَهُوَ نَتِيجَةُ الكِتَابِ وَثَمَرَتُهُ وَمُقْتَضَاهُ.

وَإِذَا أُرِيـدَ الفَـارِقُ فَالكِتَـابُ نَفْسُـهُ هُـوَ الفَـارِقُ، وَيَكُونُ لَهُ اسْـمَانِ؛ كُلُّ اسْـمٍ يَـدُلُّ عَلَـى صِفَةٍ لَيْسَـتْ هِيَ الصِّفَةَ الأُخْرَى، وَسُـمِّيَ كِتَابًـا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَجْمُـوعٌ مَكْتُوبٌ تُحْفَـظُ حُرُوفُـهُ وَيُقْـرَأُ وَيُكْتَـبُ، وَسُـمِّيَ فُرْقَانًـا بِاعْتِبَـارِ أَنَّـهُ يُفَرِّقُ بَيْـنَ الحَـقِّ وَالبَاطِلِ كَمَـا تَقَـدَّمَ، كَمَـا سُـمِّيَ هُـدًى بِاعْتِبَارِ أَنَّـهُ يَهْـدِي إِلَى الحَـقِّ، وَشِـفَاءً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ يَشْـفِي الْقُلُـوبَ مِـنْ مَرَضِ الشُّـبُهَاتِ والشُّـهَوَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِـكَ/ مِنْ أَسْـمَائِهِ[١]. [س/ ١]

(١) ومـن أجـود مَـن ألَّـف في أسماء القُرآن وشَرَحَهَـا الشـيخ الفقيـه صالـح بـن إبراهيـم البليهـي رَحِمَهُ اللهُ في كتابـه «الهُدى والبيـان في أسماء القُـرآن»، فحبـذا مراجعتـه فإنَّـه نفيـس لِمَـن تأمّلـه

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الرَّسُولِ كَالمُقَفِّي(١)، وَالمَاحِي(٢)، وَالحَاشِرِ(٣).

وَكَذَلِـكَ أَسْـمَاءُ اللـهِ الحُسْـنَى كالرَّحْمَـنِ، والرَّحِيـمِ، وَالمَلِـكِ، وَالحَكِيـمِ، وَنَحْـوِ ذَلِكَ.

وَالعَطْـفُ يَكُونُ لِتَغايُرِ الأَسْـمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَ المُسَـمَّى وَاحِدًا كَقَوْلِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأَعْلَى: ١-٣]، وَقَوْلِـهِ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديـد: ٣]، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَهُنَـا ذَكَـرَ أَنَّهُ نَـزَّلَ الكِتَابَ فَإِنَّـهُ نَزَّلَـهُ مُتفرِّقًـا، وَأَنَّهُ أَنْـزَلَ التَّـوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ، وَذَكَـرَ أَنَّهُ أَنْـزَلَ الفُرْقَانَ، وَقَدْ أَنْـزَلَ ﷻ الإِيمَانَ فِي القُلُـوبِ، وَأَنْزَلَ المِيـزَانَ وَالإِيمَانَ.

وَالمِيـزَان مِمَّـا يَحْصُـلَ بِـهِ الفُرْقَـانُ أَيْضًـا؛ كَمَـا يَحْصُـلُ بِالْقُـرْآنِ، وَإِذَا أَنْزَلَ الْقُـرْآنَ حَصَـلَ بِهِ الإِيمَانُ وَالفُرْقَـانُ، وَنَظِيرُ هَـذَا قَوْلَهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ۝٤٨﴾[الأنبيـاء: ٤٨].

قِيـلَ: الفُرْقَـانُ هُـوَ التَّـوْرَاةُ، وَقِيـلَ: هُـوَ الحُكْـم بِنَصْـرِهِ عَلَـى فِرْعَـوْنَ؛ كَمَـا فِـي قَوْلِـهِ: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفـال: ٤١].

وَكَذَلِـكَ قَـوْلُ: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥﴾ [المائـدة: ١٥].

---

(١) **المُقَفِّي**: الذي جُعل آخر الأنبياء المُتَّبع لهم، فإذا قَفَّي فلا نبيَّ بعدَه.

(٢) **المَاحِي**: الذي يمحو الله به الكفرَ بالإيمان، ويُصفِّي آثاره.

(٣) **الحَاشر**: الَّذِي يحْشر النَّاسُ خَلْفه وعلى مِلَّته دُون مِلَّة غيره.

معنى النور عند المُفسرين

قِيلَ: النُّورُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقِيلَ: هُوَ الْإِسْلَامُ.

معنى البرهان عند المفسرين

وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء: ١٧٤].

قِيلَ: الْبُرْهَانُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقِيلَ هُوَ الْحُجَّةُ وَالدَّلِيلُ، وَقِيلَ: الْقُرْآنُ وَالْحُجَّةُ/ وَالدَّلِيلُ تَتَنَاوَلُ الْآيَاتِ الَّتِي بُعِثَ بِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ. [ك/ ٣]

لَكِنَّهُ هُنَاكَ جَاءَ بِلَفْظِ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ . [الأنبياء: ٤٨] ﴿جَآءَكُم﴾ [المائدة: ١٥]، وهُنَا قَالَ: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ جَاءَ بِلَفْظِ الإِنْزَالِ؛ فَلِهَذَا شَاعَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الفُرْقَانَ وَالبُرْهَانَ يَحْصُلُ بَالعِلْمِ وَالبَيَانِ كَمَا حَصَلَ بِالقُرْآنِ، وَيَحْصُلُ بِالنَّظَرِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ أَهْلِ الحَقِّ وَالبَاطِلِ بِأَنْ يُنَجِّيَ هَؤُلَاءِ وَيَنْصُرَهُمْ، وَيُعَذِّبَ هَؤُلَاء، فَيَكُونَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ كَمَا يُفَرِّقُ المُفَرِّقُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ اللهِ وَأَعْدَائِهِ بِالإِحْسَانِ إِلَى هَؤُلَاءِ، وَعُقُوبَةِ هَؤُلَاءِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ فِي القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١].

قَالَ الوَالِبِيُّ(١) عَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ يَوْم بَدْرٍ، فَرَّقَ اللهُ فِيهِ بَيْنَ

(١) هو: علي بن (أبي طلحة) سالم بن مخارق الوالبي البصري، أبو الحسن مولى بني العبَّاس، من كبار التابعين عالِمًا بالقُرآن وأحكامه، قال الإمام أحمد: «كان في مصر صحيفةٌ واحدةٌ مِن التفسير قد رواها علي بن أبي طلحة، من رحل من طالبي التفسير لتحصيلها لا يُعد كثيرًا»، يُرسِل عن ابن عبَّاس ولم يره، وقال عنه النسائي: «ليس به بأس»، مات سنة ١٤٣ هـ.

يُنظر: تقريب التهذيب، ص ٤٠٢، طبقات المُفسرين للأدنروي، ص٢٤.

تنبيه: روى عن ابن عبَّاس بعض الرواة كُلهم من قبيلة (والبة) مُشافهة، كسعيد بن جُبير الوالبي، وأبي خالد عمران بن خالد الوالبي، ومخرمة بن سليمان الأسدي الوالبي، أمَّا علي بن أبي طلحة الوالبي فلم يسمع مِن ابن عبَّاس، ولكنه هو الجامع لتفسيره، وهو المقصود عند الإطلاق، وشيخ الإسلام يقصده، ويذكره غالبًا بقبيلته، وفي بعض المواضع بيِّن مراده منه،

الحَقِّ وَالبَاطِلِ[(١)].

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: «وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، ومِقْسَمٍ، وَعُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِالله[(٢)]، وَالضَّحَّاكِ[(٣)]، وقَتَادَة، وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، نَحْوُ ذَلِكَ»[(٤)].

وَبِذَلِكَ فَسَّرَ أَكْثَرُهُمْ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنفال: ٢٩] كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾﴾ [الطلاق: ٢]؛ أَيْ: «مِنْ كُلِّ مَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ»[(٥)].

فقال في الفتاوي ١٤/ ٢٣٨: «رواه ابن أبي طلحة وهو الوالبي عن ابن عبَّاس»، وقال أيضًا في الفتاوى ٢٢ / ٥٥٥: «ففي التفسير المشهور الذي يُقال له تفسير الوالبي عن علي بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس»، وغير ذلك مِن المواضع.

(١) كما في تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٧٠٦، وقد صرَّح عن الوالبي بأنه (علي بن أبي طلحة)، وتفسير الطبري ١٣/ ٥٦١، والمستدرك للحاكم ٣/ ٢٥ وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٢) هو: عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهُذلي، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، قال عنه الزُّهري: «كان بحرًا من بحور العِلم» وقال أبو زُرْعة الرازي: «ثقةٌ، مأمونٌ، إمامٌ»، واختلف في سنة وفاته، ورجَّح الذَّهبي أنها سنة ٩٨ هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٣١، تذكرة الحفاظ ١/ ٧٨، تقريب التهذيب، ص ٦٣٤.

(٣) هو: الضَّحَّاك بن مُزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني، وثَّقه الإمام أحمد وابن معين، وضعَّفه يحيى بن سعيد القطَّان، وقال عنه ابن حجر: «صدوقٌ كثير الإرسال»، ولم يلق ابن عباسٍ وإنَّما أخذ عِلمه عن سعيد بن جُبير، مات سنة ١٠٢ هـ، وقيل غير ذلك.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ١٧٣، تقريب التهذيب، ص ٤٤٤.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٧٠٦.

(٥) هو مِن تفسير الرَّبيع بن خُثَيْم، وقد رواه عنه مُسندًا الطبري في التفسير ٢٨/ ١٣٩، وابن أبي شيبة في المُصنف ٨/ ٣١١، وغيرهما، وذكره البخاري في صحيحه مُعلقاً عن الرَّبيع بن خُثَيْمٍ في

قَالَ الوَالِبِيُّ عَنْ ابْنِ عبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾؛ أَيْ: «مَخْرَجًا»(١).

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: «وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ(٢)، وَالضَّحَّاك، وقَتَادَة، والسُدِّي(٣)، وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ كَذَلِكَ؛ غَيْرَ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: مَخْرَجًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة(٤).

وَرُوِيَ عَنْ الضَّحَّاك عَنْ ابْنِ عبَّاس قَالَ: «نَصْرًا»(٥).

كتاب الرقاق، باب: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾.
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/ ٣٠٥: «وَصَلَهُ الطَّبرانيُّ وابن أبي حاتم مِن طريق الرَّبيع بن مُنذر الثَّوريّ عن أبيه عن الرَّبيع بن خُثَيْمٍ».
قُلْتُ: لم أقف عليه عندهما في المطبوع، وقد ذكر الحافظ إسناد ابن أبي حاتم في تغليق التعليق ٥/ ١٧٣ فقال: «قال ابن أبي حاتم في تفسيره: حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا عمر بن سعدٍ ثنا سفيان عن مُنذر الثَّوريّ عن الرَّبيع بن خُثَيْمٍ»، ولعل الطبراني عنده مُصحفٌ من الطبري، والله أعلم.

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٨٦.

(٢) هو: عِكْرِمَة أبو عبدالله المدني، مولى عبدالله بن عباس، أصله بربري، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، قال البُخاري: «ليس أحدٌ مِن أصحابنا إلَّا وهو يحتجُّ بِعِكْرِمَةَ»، واختلف في سنة وفاته، ورجَّح الذَّهبي أنها سنة ١٠٥هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ١١، تقريب التهذيب، ص ٦٨٥.

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالرَّحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، أبو محمَّد الكوفي، الإمام المُفسر، واختلف المُحدثون في توثيقه، فمِنهم مَن وثَّقه، ومِنهم مَن جعله صالح الحديث، ولا بأس به، ومِنهم مَن ضعَّفه، ورجح الحافظ بأنه «صدوقٌ يَهِم» مات سنة ١٢٧هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١٤، تقريب التهذيب، ص ٩٧.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٨٦.

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها.

قَالَ: «وَفِي [أَحَدِ قَوْلَي][(١)] ابْنِ عبَّاس والسُّدِّي: نَجَاةً»[(٢)].

وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ[(٣)]، قال: ﴿يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾؛ أَيْ: «فَصْلاً بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، يُظْهِرُ اللهُ بِهِ حَقَّكُمْ، وَيُطْفِئُ بِهِ بَاطِلَ مَنْ خَالَفَكُم»[(٤)].

وَذَكَرَ البَغَوِيُّ[(٥)] عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: «مَخْرَجًا فِي [الدِّينِ][(٦)] مِنْ الشُّبُهَاتِ[(٧)]، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ هَذَا تَفْسِيرًا لِمُرَادِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ كَمَا ذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ

---

(١) في (س) و(ك) و(م): «آخِرِ قَوْل»، وهو تصحيفٌ، والتصحيح مِن تفسير ابن أبي حاتم.

(٢) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٣) هو: عُروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، قال عنه الزُّهري: «رأيتُ عُروةَ بحرًا لا تُكدِّرُهُ الدِّلاء»، وكان مشهورًا بالصوم فكان لا يُفطر إلَّا يوم فِطْرٍ أو أضحي، ومات سنة ٩٤هـ صائمًا.
ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٧٥، تقريب التهذيب، ص ٦٧١.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٨٦.

(٥) هو: الحُسين بن مسعود بن محمد الفرَّاء، أبو محمَّد البَغَوي، الإمام المُفسر الفقيه، أُشتهر بمُحْيِي السُّنَّة، قال عنه الذَّهبي: «بُورِكَ لهُ في تصانِيفه، ورُزِقَ فِيهَا القبول التَّام، لحُسن قصده، وصِدق نيَّته، وتنَافسَ العُلماءُ فِي تحصيلها، وكان لا يُلقِي الدَّرسَ إلَّا على طهارةٍ، وكان مُقتصدًا في لباسه، لهُ ثَوْب خَامٌ، وعِمامةٌ صغيرة على منهاج السَّلف حالًا وعقدًا»، له مصنفات أشهرها (معالم التنزيل) و(شرح السُّنَّة) و(مصابيح السُّنَّة)، مات سنة ٥١٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤١، والبداية والنهاية ١٢/ ٢٠٦.

(٦) في (س) و(ك) و(م): «الدُّنيا»، وهو تصحيفٌ؛ لأنَّ في معالم التنزيل ٣/ ٣٤٩. (الدِّين)، وكذلك فِي أصله الكشف والبيان للثعلبي ٤/ ٣٤٧ (الدِّين)، ولذلك أثبته كما في المصدر، والله أعلم.

(٧) معالم التنزيل ٣/ ٣٤٩.

ابْـنُ الجَـوْزِيِّ(١) عَنْ ابْنِ عَبَّـاسٍ، ومُجَاهِـدٍ، وَعِكْرِمَةَ، والضَّحَّـاكِ، وَابْنِ قُتَيْبَـةَ(٢): أَنَّهُمْ قَالُـوا: «هُـوَ المَخْرَجُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَالمَعْنَى: يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا فِي [الدِّين](٣) مِنْ الضَّلاَلِ»(٤).

وَلَيْـسَ مُرَادَهُـمْ؛ وَإِنَّمَـا مُرَادُهُمْ المَخْرَجُ المَذْكُـور فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢﴾، وَالفُرْقَـانُ المَذْكُـورُ فِـي قَوْلـهِ: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ﴾.

وَقَـدْ ذُكِـرَ عَـنْ ابْـنِ زَيْـدٍ(٥) أَنَّـهُ قَـالَ: «هُـدَىً فِـي قُلُوبِهِـمْ يَعْرِفُـونَ بِـهِ الحَـقَّ مِـنْ

(١) هـو: أبـو الفـرج عبدالرحمـن بـن عـلي بـن الجـوزي البغـدادي الحنبـلي، الإمـام الواعـظ، والمُحـدث الفقيـه المفسر، لـه مصنفـات في شـتى العلـوم مـن أشـهرها: «زاد المسـير في علـم التفسـير»، و«تلبيـس إبليـس»، و«صيـد الخاطـر»، قـال عنـه ابـن قدامـة الفقيـه الحنبـلي: «ابـن الجـوزيِّ إمـام أهـل عـصره في الوعـظ، وصنَّـفَ في فُنُـون العِلـم تصانِيـف حسـنة، قـال شـيخنا عبدالرَّحمـن المحمـود: «لكنـه في الصفـات يميـل إلى التأويـل كـما في رسـالته في المتشـابه»، وكان صاحـبَ فُنُـون، كان يصنّـف فِي الفِقـه، ويُـدرّس، وكان حافظًـا للحديـث»، تـوفي سـنة ٥٩٧هــ.
يُنظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٥٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٨١ .

(٢) هـو عبـدالله بـن مسـلم بـن قُتيبـة الدينـوري، أبـو محمَّـد الإمـام الكبـير، خطيـب أهـلِ السُّـنَّة، لـه مُصنفـات مِـن أشـهرها: «تأويـل مشـكل القـرآن»، و«غريـب الحديـث»، تـوفي سـنة ٢٧٦هــ
يُنظر: تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠، والبداية والنهاية ١١/ ٤٨ .

(٣) في (س) و(ك) و(م): «الدُّنيـا»، وهـو تصحيـفٌ؛ لأن في زاد المسـير (الدِّيـن)، ولذلـك أثبتـه كـما في المصـدر، والله أعلـم.

(٤) زاد المسـير ٣/ ٢٣٠ (ط: دار الفكـر)، وفيهـا سـقط كلمـة (وعِكْرِمـة)، وهـي مُثبتـة في زاد المسـير ٣/ ٣٤٦ (ط: المكتـب الإسـلامي).

(٥) هـو: عبدالرَّحمـن بـن زيـد بـن أسـلم، كان صاحـب قُـرآن وتفسـير، وألَّـف في الناسـخ والمنسـوخ، اعتـبره الذهبـي لـيِّن الرواية، وضعَّفـه ابْـن حجـر، مـات سـنة ١٨٢هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٦٢، تقريب التهذيب، ص٥٧٠ .

الباطل[١]. / [ك/ ٤]

أنواع الفُرقان

وَنَوْعَا الفُرْقَانِ: فرْقَانُ الهُدَى وَالبَيَانِ، والنَّصْرِ وَالنَّجَاةِ، هُمَا نَوْعَا الظُّهُورِ فِي قَوْله تعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩] يُظْهِرُهُ بِالبَيَانِ والحُجَّةِ وَالبُرْهَانِ، وَيُظْهِرُه باليَدِ وَالعِزِّ وَالسِّنَانِ.

معنى السلطان في القرآن

وَكَذَلِكَ السُّلْطَانُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا ۝٨٠﴾ [الإسراء: ٨٠] فَهَذَا النَّوْعُ وَهُوَ الحُجَّةُ وَالعِلْمُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ۝٣٥﴾ [الروم: ٣٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

وَقَدْ فُسِّرَ السُّلطَانُ: بِسُلْطَانِ القُدْرةِ وَالْيَدِ، وَفُسِّرَ بِالحُجَّةِ وَالبَيَانِ.

فمِنَ الفُرْقَانِ: مَا نَعَتَهُ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ۝١٥٦ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فَفَرَّق بَيْنَ المَعْرُوفِ وَالمنْكَرِ، أَمَرَ بهَذَا ونَهَى عَنْ هَذَا. وَبَيْنَ الطَّيِّبِ وَالخَبيثِ، أَحَلَّ هَذَا وَحَرَّمَ هَذَا. [س/ ٢]

---

(١) زاد المسير ٣/ ٢٣٥.

وَمِنْ الفُرْقَانِ: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الحَقِّ المُهْتَدِينَ المُؤْمِنِينَ المُصْلِحِينَ أَهْلِ الحَسَنَاتِ، وَبَيْنَ أَهْلِ البَاطِلِ الكُفَّارِ الضَّالِّينَ المُفْسِدِينَ أَهْلِ السَّيِّئَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [هود: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ [الزمر: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًاۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر: ١٩-٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَاۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة: ١٨]، فَهُوَ سُبْحَانَهُ بَيَّنَ الفَرْقَ بَيْنَ أَشْخَاصِ أَهْلِ الطَّاعَةِ لله والرَّسُولِ، وَالمَعْصِيَةِ لله وَالرَّسُولِ، كَمَا بَيَّنَ الفَرْقَ بَيْنَ مَا أَمَرَ بِهِ وَبَيْنَ مَا نَهَى عَنْهُ.

وجوب التفريق بين الخالق والمخلوق

وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ بَيَّنَ الفَرْقَ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، وَأَنَّ المَخْلُوقَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ فِي شَيْءٍ، فَيَجْعَلَ المَخْلُوقَ نِدًّا لِلْخَالِقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾ [البقرة: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ضرب الأمثال فِي القُرْآن على وجوب التوحيد

وَضَرَبَ الأَمْثَالَ فِي القُرْآنِ عَلَى مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ؛ بَلْ عَدَلَ بِرَبِّهِ وَسَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؛ كَمَا قَالُوا وَهُمْ فِي النَّارِ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ١٧- ٢١].

فَهُوَ سُبْحَانَهُ الخَالِقُ العَلِيمُ، الحَقُّ الحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَمَنْ سِوَاهُ لَا يَخْلُقُ شَيْئًا كَمَا قَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤].

وَهَذَا مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ؛ فَإِنَّ الذُّبَابَ مِنْ أَصْغَرِ المَوْجُودَاتِ، وَكُلُّ مَنْ

[يُدْعَى](١) مِنْ دُونِ الله لاَ يَخْلُقُونَ ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَا يَخْلُقُونَ ذُبَابًا، وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى انْتِزَاعِ مَا يَسْلُبُهُمْ، فَهُمْ عَنْ خَلْقِ غَيْرِهِ، وَعَنْ مُغَالَبَتِهِ، أَعْجَزُ وَ[أَعْجَزُ](٢).

معنى المَثَل في القُرآن

وَالمَثَلُ هُوَ الأَصْلُ وَالنَّظِيرُ المُشَبَّهُ بِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧﴾ [الزخرف: ٥٧]؛ أَيْ: لمَّا جَعَلُوهُ نَظِيرًا في القرآن قَاسُوا عَلَيْهِ لِآلِهَتِهِمْ، وَقَالُوا إِذَا كَانَ قَدْ عُبِدَ وَهُوَ لَا يُعَذَّبُ فَكَذَلِكَ آلِهَتُنَا، فَضَرَبُوهُ مَثَلًا لِآلِهَتِهِمْ، وَجَعَلُوا يَصِدُّونَ؛ أَيْ: يَضِجُّونَ(٣)، وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ احْتِجَاجًا بِهِ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ.

والفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آلِهَتِهِمْ ظَاهِرٌ؛ كَمَا بَيَّنَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ۝١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وَقَالَ فِي فِرْعَوْنَ: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ ۝٥٦﴾ [الزخرف: ٥٦]؛ أَيْ: مَثَلًا يُعْتَبَرُ بِهِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَمَنْ عَمِلَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ جُوزِيَ بِجَزَائِهِ؛ لِيَتَّعِظَ النَّاسُ بِهِ فَلَا يُعْمَلُ بِمِثْلِ عَمَلِهِ/. [ك/٦]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النور: ٣٤]، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَحْوَالِ الأُمَمِ المَاضِيَةِ الَّتِي يُعْتَبَرُ بِهَا، ويقام عليها أحوال الأُمَمِ المُسْتَقْبَلَةِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [يوسف: ١١١].

---

(١) في (م): «يَدَّعِي»، والأقرب ما أثبته، والله أعلم.

(٢) في (م): «أعجر»، بالراء المهملة، وهو تصحيفٌ، والأقرب ما أثبته، والله أعلم.

(٣) وهو تفسير ابن عباس ومجُاهد كما عند الطبري وابن أبي حاتمٍ في تفسيرهما.

فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ قِيسَ بِهِمْ، وَعُلِمَ أَنَّ اللهَ يُسْعِدُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ قِيسَ بِهِمْ، وَعُلِمَ أَنَّ اللهَ يُشْقِيهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ؛ كَمَا قَالَ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٤٣﴾﴾ [القمر: ٤٣]، وَقَدْ قَالَ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عِمْرَانَ: ١٣٧]، وَقَالَ [س/٣] فِي حَقِّ المُؤْمِنِينَ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]، وَقَالَ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧، ٨٨]، وَقَالَ فِي قِصَّةِ أَيُّوبَ: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنبياء: ٨٤]، ﴿رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [ص: ٤٣]، وَقَالَ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وَقَالَ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة: ٢١٤]، وَقَالَ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ ﴿١٢٠﴾﴾ [هود: ١٢٠].

فَلَفْظُ المَثَلِ يُرَادُ بِهِ النَّظِيرُ الَّذِي يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ، وَيُرَاد بِهِ مَجْمُوعُ القِيَاسِ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس: ٧٨]؛ أَيْ: لَا أَحَدَ يُحْيِيهَا وَهِيَ رَمِيمٌ.

فَمَثَّلَ الخَالِقَ بالمَخْلُوقِ فِي هَذَا النَّفْيِ، فَجَعَلَ هَـذَا مِثْلَ هَذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِحْيَائِهَا؛ سَوَاءٌ نَظَمَهُ فِي قِيَاسِ تَمْثِيلٍ[(١)] أو قِيَاسِ شُمُولٍ[(٢)]، كَمَا قَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى هَـذَا فِي غَيْرِ هَـذَا المَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى القِيَاسَيْنِ قِيَاسِ الشُّمُولِ وَقِيَاسِ التَّمْثِيلِ [وَاحِدٌ][(٣)]، وَالمَثَلُ المَضْرُوبُ المَذْكُورُ فِي القُرْآنِ.

فَإِذَا قُلْتَ: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَأَقَمْتَ الدَّلِيلَ عَلَى المُقَدِّمَةِ الكُبْرَى بِقَوْلِه ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[(٤)]، فَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ/ قِيَاسًا عَلَى الخَمْرِ؛ لِأَنَّ الخَمْرَ إِنَّمَا حُرِّمَتْ لِأَجْلِ الإِسْكَارِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي النَّبِيذِ. [ك/ ٧]

فَقَوْلُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [الحج: ٧٣] جَعَلَ مَا هُوَ مِنْ أَصْغَرِ المَخْلُوقَاتِ مَثَلًا وَنَظِيرًا، يُعْتَبَرُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ أَدْوَنُ خَلْقِ الله لَا يَقْدِرُونَ عَلَى خَلْقِهِ، وَلَا مُنَازَعَتِهِ، فَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى خَلْقِ مَا سِوَاهُ، فَيُعْلَمُ بِهَا مِنْ عَظَمَةِ الْخَالِقِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونَ الله فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَا هُوَ أَصْغَرُ مَخْلُوقَاتِهِ.

---

(١) قياس التمثيل هو: «الحُكم على شيءٍ بما حُكم به على غيره بناءً على جامع مشترك بينهما» قاله شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٩/ ١٩٧، وقال كذلك في الفتاوى ٩/ ٢٥٩: «إلحاق الشيء بنظيره».

(٢) قياس الشمول هو: «إدخال الشيء تحت حكم المعنى العام الذي يشمله» قاله شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٩/ ٢٥٩.

وقد قرر شيخ الإسلام في شرح الأصفهانية، ص ٤٥٥- ٤٥٦ وغيرها بأنَّه لا يجوز استعمال قياس التمثيل ولا قياس الشمول في حقِّ الله تعالى سواء في أسمائه أو صفاته أو أفعاله، وإنَّما يُستعمل قياس الأَوْلَى، وهو الّذي جاء به القُرآن، ودرج عليه السَّلف رحمهم الله.

(٣) زيادة مِن (م).

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب: بَعْثُ أبي مُوسى ومُعاذٍ إلى اليمن قبل حَجَّة الوداع، رقم (٣٩٩٧)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب: بيان أنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خمرٌ، وأنَّ كُلَّ خمرٍ حرامٌ، رقم (٣٧٢٩)، كِلاهما عن أبي مُوسى الأشعري.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ جَعَلُوا آلِهَتَهُمْ مَثَلًا لله فاسْتَمَعُوا لِذِكْرِهَا؛ وَهَذَا لأَنَّهُمْ لَمْ يَفْقَهُوا المَثَلَ الَّذِي ضَرَبَهُ اللهُ جَعَلُوا المُشْرِكِينَ هُمْ الذَّينَ ضَرَبُوا هَذَا المَثَلَ.

وَمِثْلُ هَذَا فِي القُرْآنِ قَدْ ضَرَبَهُ الله لِيُبَيِّنَ أَنَّه لَا يُقَاسُ المَخْلُوقُ بالخَالِقِ، وَيُجْعَلُ لَهُ نِدًّا وَمَثَلًا، كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ * لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٣١-٣٤].

التوحيد والنبوة قرينان في الإيمان

وَلَمَّا قَرَّرَ الوَحْدَانِيَّةَ قَرَّرَ النُّبُوَّةَ كَذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [يونس: ٣٧- ٣٩].

وهَـؤُلَاءِ مَثَّلُـوا المَخْلُـوقَ بِالخَالِـقِ!! وَهَـذَا مِـنْ تَكْذِيبِهِـمْ إِيَّـاهُ، وَلَـمْ يَكُـنِ المُشْـرِكُونَ يُسَـوُّونَ بَيْـنَ آلِهَتِهِـمْ وَبَيْـنَ اللـه فِي كُلِّ شَـيْءٍ، بَـلْ كَانُـوا يُؤْمِنُونَ بِـأَنَّ الله هُـوَ الخَالِـقُ المَالِـكُ/ لَهُمْ، وَهُـمْ مَخْلُوقُـونَ مَمْلُوكُونَ لَـهُ، وَلكِنْ كَانُوا يُسَـوُّونَ بَيْنَـهُ وَبَيْنَهَـا فِي المَحَبَّـةِ، وَالتَّعْظِيـمِ، وَالدُّعَـاءِ، وَالعِبَـادَةِ، وَالنَّـذْرِ لَهَا، وَنَحْـوُ ذَلِكَ مِمَّا يُخَصُّ بِهِ الرَّبُّ. [ك/ ٨]

الشرك هو مساواة الله بغيره في خصائصه

فَمَـنْ عَـدَلَ بِاللـهِ غَيْـرَهُ فِي شَـيْءٍ مِـنْ خَصَائِصِـه ﷻ فَهُوَ مُشْـرِكٌ؛ بِخِـلَاف مَـنْ لَا يَعْـدِلُ بِـهِ وَلَكِـنْ يُذْنِبُ مَـعَ اعْتِرافِـهِ بِأَنَّ اللـهَ رَبُّهُ وَحْـدَهُ، وَخُضُوعُـهُ لَـهُ خَوْفًـا مِنْ عُقُوبَـةِ الذَّنْـبِ، فَهَذَا يُفَـرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ لَا يَعْتَرِفُ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ.

فَصْلٌ

التَّفْرِيقَ بَيْنَ المختلفات والجمع بَيْنَ المتماثلات

وَهُـوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَـا يفَـرِّقَ بَيْـنَ الْأُمُـورِ الْمُخْتَلِفَـةِ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ ويُسَـوِّي بَيْـنَ الْأُمُـورِ الْمُتَمَاثِلَـةِ، فَيَحْكُـمُ فِـي الشَّـيْءِ خَلْقًـا وَأَمْـرًا بِحُكْمِ مِثْلِـهِ، لَا يُفَـرِّقُ بَيْـنَ مُتَمَاثِلَيْـنِ، وَلَا يُسَـوِّي بَيْـنَ شَـيْئَيْنِ غَيْـرِ مُتَمَاثِلَيْنِ؛ بَلْ إنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ لَمْ يُسَوِّ بَيْنَهُمَا.

لفظ الاختلاف في القرآن

وَلَفْـظُ الِاخْتِـلَافِ فِي الْقُـرْآنِ يُـرَادُ بِهِ التَّضَـادُّ وَالتَّعَـارُضُ؛ لَا يُرَادُ بِـهِ مُجَـرَّدُ عَـدَمِ التَّمَاثُـلِ؛ كَمَـا هُـوَ اصْطِـلَاحُ كَثِيرٍ مِـنْ النُّظَّـارِ[1]، وَمِنْـهُ قَوْلُـهُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢]، وَقَوْلِـهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات: ٨، ٩]، وَقَوْلِـهِ: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَۚ﴾ [البقرة ٢٥٣]

معنى السُّنة في اللُّغة

وَقَـدْ بَيَّـنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ السُّـنَّةَ لَا تَتَبَـدَّلُ وَلَا تَتَحَـوَّلُ فِـي غَيْـرِ مَوْضِـعٍ، والسُّـنَّةُ هِـيَ العَـادَةُ الَّتِـي تَتَضَمَّـنُ أَنْ يَفْعَلَ فِـي الثَّانِي مِثْـلَ مَا فَعَلَ بِنَظِيـرِهِ الأَوَّلِ؛ وَلِهَـذَا أَمَـرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالاعْتِبَـارِ، وَقَـالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِۗ﴾ [يوسف: ١١١]

---

(١) يقصد بهم أئمة ومجتهدي المُتكلمين.

معنى الاعتبار في اللغة

وَالاعْتِبَارُ: أَنْ يُقْرَنَ الشَّيْءُ بِمِثْلِهِ فَيُعْلَمَ أَنَّ حُكْمَهُ مِثْلُ حُكْمِهِ. كَمَا قَالَ ابْنُ عبَّاس رضي الله عنهما: «هَلَّا اعْتَبَرْتُمْ الأَصَابعَ بِالأَسْنَان؟»[1].

[س/ ٤] فَإِذَا قَالَ: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ٢﴾ [الحشر: ٢]، وَقَالَ: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ﴾ [يوسف: ١١١] أَفَادَ أَنَّ مَنْ عَمِلَ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ جُوزِيَ مِثْلَ جَزَائِهِمْ؛ لِيَحْذَرَ أَنَّ يَعْمَلَ مِثْلَ أَعْمَالِ الكُفَّارِ؛ وَلِيَرْغَبَ فِي أَنْ يَعْمَلَ مِثْلَ أَعْمَالِ المُؤْمِنِينَ أَتْبَاعِ الأَنْبِيَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١٣٧﴾

[ك/ ٩] [آل عمران: ١٣٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَاۖ وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ٧٦ سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلًا ٧٧﴾ [الإسراء: ٧٦-٧٧].

النِّفَاقُ وأثره بين المسلمين

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا ٦٠ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ٦١ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ٦٢﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦٢] وَهَذِهِ الآيَةِ أَنْزَلَهَا اللهُ قَبْلَ الأَحْزَابِ، وَظُهورِ الإِسْلَامِ، وَذُلِّ المُنَافِقِينَ، فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا أَنَّ يُظْهِرُوا بَعْدَ هَذَا مَا كَانُوا يُظْهِرُونَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، قَبْلَ بَدْرٍ وَبَعْدَهَا، وَقَبْلَ أُحُدٍ وَبَعْدَهَا، فَأَخْفَوا النِّفَاقَ وَكَتَمُوهُ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَقْتُلْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ،

---

(١) رواه مالك في الموطأ في كتاب العُقُول، باب: العمل في عقل الأسْنَان، رقم (٣٧١١) بإسنادٍ صحيح، ورواه عنه الشافعي في الأم ٦/ ١٢٥، وعبدالرزاق في المُصنف ٩/ ٣٤٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٩٠، وغيرهم، وفيه قصة منها: قَوْلَة ابن عباس: «لو لم تعتبر ذلك إلَّا بالأصابع، عَقْلُها سواء»، وإيراد شيخ الإسلام لها هُنا بالمعنى، والله أعلم.

وَبِهَذَا يُجِيبُ مَنْ لَمْ يَقْتُلِ الزَّنَادِقَةَ[١].

وَيَقُولُ: إِذَا أَخْفَوْا زَنْدَقَتَهُمْ لَمْ يُمْكِنْ قَتْلُهُمْ، وَلكِنْ إِذَا أَظْهَرُوهَا قُتِلُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأَحْزَابِ:٦١،٦٢].

قَالَ قَتَادَةُ: «ذُكِرَ لَنَا أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يُظْهِرُونَ مَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ؛ فَأَوْعَدَهُمْ اللهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ [﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾؛ أَيْ: لَنَحْمِلَنَّكَ عَلَيْهِمْ، وَلَنُحَرِشَنَّكَ بِهِمْ][٢] فَلَمَّا أَوْعَدَهُمُ اللهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ، كَتَمُوا ذَلِكَ وَأَسَرُّوهُ [﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ﴾؛ أَيْ: بِالْمَدِينَةِ ﴿مَّلْعُونِينَ﴾، قَالَ: عَلَى كُلِّ حَالٍ ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾، قَالَ: إِذَا هُمْ أَظْهَرُوا النِّفَاقَ][٣] ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، يَقُولُ: «هَكَذَا سُنَّةُ الله فِيهِمْ إِذَا أَظْهَرُوا النِّفَاقَ»[٤].

قَالَ مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾؛ يَعْنِي: كَمَا قُتِلَ أَهْلُ بَدْرٍ وَأُسِرُوا فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾.

---

(١) **الزنادقة**: جمع زنديق، وهي كلمة فارسية معربة، بمعنى: النفاق الكبير، والإلحاد العظيم، ويراد بهم الذين لا يُؤمنون بالله ولا باليوم الآخر.
يُنظر: لسان العرب لابن منظور ١٠/ ١٤٧، مادة: (زندق).

(٢) ساقط من (س) و(ك) و(م) وأتممته من تفسير ابن أبي حاتم ليُفهم النصُّ على مُراده.

(٣) ساقط من (س) و(ك) و(م) وأتممته من تفسير ابن أبي حاتم لنفس العِلة السابقة.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ١٠/ ٣١٥٥- ٣٩٥٦.

أنواع المُنافقين في عمل الفواحش

قَالَ السُّدِّي: «كَانَ النِّفَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: نِفَاقٌ مِثْلُ نِفَاقِ عَبْدِالله بْنِ أُبي[(١)]، وعَبْدِالله بْنِ [نَبْتَلٍ][(٢)]، وَمَالِكِ بْنِ دَاعِسٍ[(٣)]، فَكَانَ هَؤُلاَءِ وُجُوهًا مِنْ وُجُوهِ الْأَنْصَارِ، فَكَانُوا يَسْتَحْيُونَ أَنْ يَأْتُوا الزِّنَا، يَصُونُونَ بِذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ.

﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الْأَحْزَابِ: ٦٠]

---

(١) هو: عبدالله بن أُبيِّ بن مالك بن الحارث العوفي الخزرجي، أبو الحُباب، المشهور بابن سلول، وسلول جدته لأبيه من خُزاعة، رأس المُنافقين في عهد النبي ﷺ بالمدينة، ونزل في ذمه آيات كثيرة مشهورة، مات سنة ٩هـ، وصلى عليه النبي ﷺ، وكفنه في قميصه، قبل النهي عن الصلاة على المُنافقين، وإنما صلَّى عليه لكرامة ابنه عبدالله عنده ﷺ.
يُنظر: تهذيب الأسماء ١/ ٣٥٦، البداية والنهاية ٥/ ٤٧
تنبيه: (عبدالله بن أُبي) كُنتُ أظنه زيادةً مِن شيخ الإسلام لأني لم أجده عند ابن أبي حاتم في تفسيره المطبوع (ت: الطَّيب)، ولكن مع البحث وجدتُ صدْق نقل شيخ الإسلام فهو مُثبتٌ عند السيوطي في الدُّر المنثور ١٢/ ١٤٧ (ت: التركي) نقلًا عن ابن أبي حاتم في تفسيره، والله أعلم.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «عبدالله بن نُفيل» وهو تصحيفٌ عن (عبدالله بن نَبْتَل)، وذلك لأمرين:
أحدهما: أنّه لا يوجد حسب اطلاعي رجلٌ مِن المُنافقين بهذا الاسم.
والثاني: أنّ المُفسرين الذِّين ذكروا القصة ذكروه باسم (عبدالله بن نَبْتَل).
وهو: عبدالله بن نَبْتَل - بنون فباء موحدة فمثناة فوقية - بن الحارث العوفي الخزرجي، مِن أقران ابن سلول وأصحابه، ويُعدُّ من كبار المُنافقين في عهد النبي ﷺ بالمدينة، وكان مِن الذين يجالسون رسول الله ﷺ ثم يرفعون حديثه إلى اليهود، ونزل في ذمه آيات مشهورة.
ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٣١٥٦، تفسير الطبري ١٤/ ٢٨٠، تفسير ابن كثير٢/ ١٨٢.

(٣) هو: مالك بن داعس مِن كبار المُنافقين في عهد النبي ﷺ بالمدينة، ونزل في ذمه آيات مشهورة.
يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٣١٥٦، الدُّر المنثور ١٢/ ١٤٧ (ت: التركي).

قَالَ: [الزِّنَا][١] إنْ وَجَدُوهُ [عَمِلُوه][٢]، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ لم [يَبْتَغُوهُ][٣].

[ك/ ١٠] وَنِفَاقٌ يُكَابِرُونَ النِّسَاءَ مُكَابَرَةً، وَهُمْ هَؤُلَاء الَّذِينَ [يُكَابِرُونُ النِّسَاءَ ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾ يَقُولُ: لَنُعْلِمَنَّكَ بِهِمْ][٤]، ثُمَّ قَالَ: ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ ثُمَّ فَصَّلَهُ فِي الآيَةِ ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ يَعْمَلُونَ هَذَا العَمَلَ مُكَابَرَةَ النِّسَاءِ [﴿أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ۝٦١﴾][٥].

قَالَ السُّدِّي: هَذَا حُكْمٌ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ يُعْمَلُ بِهِ؛ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ اقْتَصُّوا أَثَرَ امْرَأَةٍ، فَغَلَبُوها عَلَى نَفْسِهَا، فَفَجَرُوا بِهَا كَانَ الحُكْمُ فِيهِمْ غَيْرَ الجَلْدِ، وَالرَّجْمِ؛ أَنْ يُؤْخَذُوا فَتُضْرَبَ أَعْنَاقُهُمْ.

قَالَ السُّدِّي: قَوْلُهُ: ﴿سُنَّةَ﴾ كَذَلِكَ كَانَ يُفْعَلُ بِمَنْ مَضَى مِنْ الأُمَمِ.

حكم مكابرة النساء على الزنا

قَالَ: فَمَنْ كَابَرَ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا [فغَلَبَهَا][٦] فَقُتِلَ، فَلَيْسَ عَلَى قَاتِلِهِ دِيَةٌ؛ لأَنَّه مُكَابِرٌ[٧].

قُلْتُ: هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) في (س) و(ك) (م): «الزُّنَاة» وهو تصحيفٌ، والأظهر ما أثبته لموافقته التفسير، ولصحة عود الضمير إليه.

(٢) في (م): «اعمِلوا به».

(٣) في (س) و(ك) و(م): «يَتَّبِعُوهُ»، وهو تصحيفٌ، والأظهر ما أثبته لموافقته التفسير .

(٤) في (س) و(ك) و(م): «يَجْلِسُونَ عَلَى الطَّرِيقِ»، وفيه سقطٌ وتصحيفٌ، وصوبته وأتممته من تفسير ابن أبي حاتم.

(٥) ساقطٌ مِن (س) و(ك) و(م)، وأتممته من تفسير ابن أبي حاتم.

(٦) ساقطٌ مِن (س) و(ك) و(م)، وأتممته مِن تفسير ابن أبي حاتم.

(٧) تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٣١٥٦ (ت: الطيب).

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقْتَلَ دَفْعًا لِصولِهِ عَنْهُا، مِثْلَ أَنْ يَقْهَرَهَا فَهَذَا دَخَلَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»[1]، وَهَذِهِ لَهَا أَنْ تَدْفَعَهُ بِالقَتْلِ؛ لَكِنْ إِذَا طَاوَعَتْ فَفِيهِ نِزَاعٌ وَتَفْصِيلٌ.

وَفِيهِ قَضِيَّتَانِ مِنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ مَعْروفَتَانِ[2]، وَأَمَّا إِذَا فَجَرَ بِهَا مُسْتَكْرِهًا،

---

(١) أشكل عليَّ هذا الحديث بهذا اللفظ كثيرًا!! فهو ثابتٌ بلفظ «مَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»، كما عند أبي داود في كتاب السُّنَّة، بَابُ: فِي قِتَالِ اللُّصُوصِ، رقم (٤١٤٢)، والترمذي في كتاب الدِّيات، باب: ما جَاءَ فِيمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، رقم (١٣٤١)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، والنسائي في كتاب تحريم الدَّم، باب: مَنْ قَاتَلَ دُونَ دِينِه، رقم (٤٠٢٧)، كُلُّهم عن سعيد بن زيدٍ، أمَّا لَفْظَةُ (حُرْمتِهِ) فلم أجدها في كُتب السُّنَّة التي بين يديَّ، وإنما هي مشهورة مِن لفظ شيخ الإسلام، فقد ذكرها في «منهاج السُّنَّة النبوية» ٣/ ٢٩٢، وفي «الفتاوى الكبرى» ٣/ ٤٥٩، ٥٥٤، وفي «السياسة الشرعية»، ص ٣٧، وغيرها، وتناقلها العُلماء كذلك كالشيخ ابن قاسم في حاشية الروض المربع ٤/ ٢٨، والشيخ السيِّد سابق في فقه السُّنَّة ١/ ٦٧١، ولولا تواتر هذه العبارات في أكثر من كتاب لشيخ الإسلام لقُلتُ أنها مُصحَّفة من (دَمِه) لورودها في الأحاديث، ولكن الشيخ يستدل بها في الجناية على النساء والأهل، فإمَّا أنَّ الشيخ يوردها بالمعنى، أو أنه طالعها في مرجع لم أقف عليه، والذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ الشيخ عبَّر بعبارةِ الإمام أحمد لَمَّا سُئل عن الرَّجُل يُقَاتِلُ دُونَ حُرْمَتِه وأهله، فقال: «يُقَاتِلُ دُونَ حُرْمَتِهِ»، وقد بوَّب لها الخلَّال في السُّنَّة ١/ ٦١٤، فقال: بَابُ مَنْ قَاتَلُ دُونَ حُرْمَتِهِ.
قال الدكتور محمَّد رشاد سالم: لم أجد عبارة «مَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»
وقال الشيخ أبو الأشبال الزهيري: «لم أقف عليه بهذه اللفظة (حُرْمَتِهِ)».

(٢) أما قصة عُمر بن الخطاب فقد رواها عبدالرزاق في مُصنفه ٩/ ٤٣٥، وابن أبي شيبة في مُصنفه ٩/ ٣٧١، والبيهقي في سُننه الكبرى ٨/ ٣٣٧ وهي أنَّ رجُلًا أضافَ إنسانًا من هُذيل، فذهبت جاريةٌ مِنهم تحتطبُ، فأرادها على نفسها، فرمتهُ بِفِهْرٍ فقتلتهُ، فرُفِع إلى عُمرَ، قال: «ذلك قتيلُ الله، لا يُودى أبدًا».
وأمَّا قصة علي بن أبي طالب فقد رواها مالكٌ في الموطأ ٢/ ٧٣٧، والبيهقي في سُننه الكبرى ٨/ ٢٣٠، وهي أنَّ رجُلًا مِن أهل الشَّام يُقال له: ابن خيبري وجد مع امرأته رجُلًا فقتله، أو قتلهما معًا، فسُئل عن حُكمه عليّ فقال: «أنا أبو حَسنٍ: إن لم يأت بأربعة شهداء فَلْيُعْطَ بِرُمَّتِهِ»، قال البغوي في تفسيرها في شرح السنة ٩/ ٢٦٥: «أي: يُسلَّم إلى أولياء القتيل ليقتلوه، والرُّمَّة:

وَلَـمْ تَجِـدْ مَـنْ يُعِينُهَـا عَلَيْـهِ، فَهَـؤُلَاء نَوْعَانِ:

أنواع مكابرة النساء على الزنا

أَحَدُهُمَـا: أَنْ يَكُـونَ لَـهُ شَـوْكَةٌ كَالمُحَارِبِينَ لِأَخْذِ المَـالِ، وهَؤُلَاءِ مُحَارِبُونَ لِلْفَاحِشَةِ فَيُقْتَلُوا، [وقَوْلُ السُّدِّي][1] قَدْ قَالَهُ غَيْرُهُ.

الحبـل الـذي يشـد بـه الأسـير إلى أن يُقتـل؛ أي: يُسـلَّم إليهـم بحبـل في عنقـه»، وقـال كذلـك في شرح السُّـنَّة ١٠/ ٢٥٢: «و العمـل عـلى هـذا عنـد أهـل العلـم أنَّ مَـن عـضَّ رجـلًا فلـم يكـن سـبيل إلى الخـلاص منـه إلَّا بقلـع سـنه، أو قصـد نفسـه، فلـم يمكنـه دفعـه إلا بالقتـل، فقتلـه، يكـون دمـه هـدرًا؛ لأنـه هـو الـذي اضطـره إلى ذلـك، ومَـن جنـى عـلى نفسـه لا يؤاخـذ بـه غـيره، وكذلـك لـو قصـد رجـلٌ الفجـور بامـرأة، فدفعتـه عـن نفسـها، فقتلتـه لا شيء عليهـا..».

(١) في (س) و(ك) و(م): «قَـالَ السُّـدِّي»، وهـو تصحيـفٌ، والأقـرب مـا أثبتـه، لأن الـكلام ينضبـط إذا كان لشـيخ الإسـلام وليـس للسُّـدِّي، والله أعلم.

قصة ابن العربي مع المُحاربين

وَذَكَرَ [أَبُو بَكْرٍ بْنِ العَرَبِيّ][(١)] أَنَّ هَذِهِ جَرَتْ عِنْدَهُ، وَرَأَى أَنَّ هَؤُلَاءِ أَحَقُّ بِأَنْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونُوا ذَوِي شَوْكَةٍ؛ بَلْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ غِيلَةً وَاحْتِيَالًا؛ حَتَّى إِذَا صَارَتْ عِنْدَهُمْ المَرْأَةُ أَكْرَهُوهَا هَذَا المُحَارِبُ غِيلَةً؛ كَمَا قَالَ السُّدِّي، يُقْتَلَ أَيْضًا، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فِي المِصْرِ، فَهُمْ كَالمُحَارِبَيْنَ فِي المِصْرِ، وَهَذِهِ المَسَائِلُ لَهَا مَوَاضِعُ أُخَرُ.

سنن الله لا تتبدل ولا تتحول

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ اللهَ أَخْبَرَ أَنَّ سُنَّتَهُ لَنْ تُبَدَّلَ، وَلَنْ تَتَحَوَّلَ، وَسُنَّتُهُ عَادَتُهُ الَّتِي يُسَوِّي فِيهَا بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَيْنَ نَظِيرِهِ المَاضِي، وَهَذَا

---

(١) في (س) و(ك) و(م): «أَبُو اللُّوبِي» وهو تصحيفٌ، والأظهر ما أثبته، وشيخ الإسلام يذكره كثيرًا، ويستحسن فقهه، ويرد عليه فيما خالف عقيدة السَّلف، كما في بُغية المرتاد، ص٢٥٩، والرَّد على المنطقيين، ص٩٤، والصفدية ١/ ٢١١، ودرء التعارض ٣/ ١٩، وغيرها.

وهو: أبو بكر محمَّد بن عبدالله بن العربي الأشبيلي الأندلسي المالكي، الإمام العلَّامة القاضي، ارتحل إلى الحرمين وبغداد ودمشق وبيت المقدس، وتفنن في علوم كثيرة، قال عنه الذَّهبي: «وكان ثاقب الذِّهن، عذب المنطق، كريم الشّمائل، كامل السُّؤدد، ولي قضاء أشبيلية، فحُمدت سياسته، وكان ذا شدِّة وسطوة، فعُزل، وأقبل على نشر العِلم وتدوينها»، ومن أشهر مؤلفاته «العواصم مِن القواصم»، و«أحكام القرآن»، و«عارضه الأحوذي في شرح جامع الترمذي»، توفي بفاس سنة ٥٤٣هـ

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٩٧، الديباج المذهب، ص ٣٧٦ .

والقصة أوردها القاضي ابن العربي في كتابه أحكام القرآن ٣/ ١٥٩: فقال: «ولقد كُنتُ أيّامَ توْليهِ القضاء قد رُفع إليَّ قومٌ خرجوا مُحاربين إلى رُفقةٍ، فأخذوا منهم امرأةً مُغالبةً على نفْسِها مِن زوجها ومِن جُملة المُسلمين معهُ فيها فاحتملُوها، ثمَّ جدَّ فيهم الطَّلبُ فأُخِذُوا وجِيءَ بهم، فسألتُ مَن كان ابتلاني الله به مِن المُفتين، فقالوا: ليسوا مُحاربين؛ لأنَّ الحرابة إنَّما تكونُ في الأموال لا في الفُرُوج. فقُلتُ لهم: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، ألم تعلموا أنَّ الحرابة في الفُرُوجِ أفحشُ مِنها في الأموال، وأنَّ النَّاس كُلَّهُم ليرضون أن تذهبَ أموالُهُم، وتُحرَّب مِن بين أيديهم، ولا يُحرَّب المرءُ مِن زوجته وبنته، ولو كان فوق ما قال الله عُقُوبةٌ لكانت لمن يسلُبُ الفُرُوج، وحسبُكُم مِن بلاءٍ صُحْبةُ الجُهَّال، وخُصُوصًا في الفُتيا والقضاء»، والقصة مشهورةٌ في كُتب الفقهاء.

يَقْتَضِي أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْكُمُ فِي الْأُمُورَ الْمُتَمَاثِلَةِ بِأَحْكَامٍ مُتَمَاثِلَةٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِي الزُّبُرِ ﴿٤٣﴾﴾ [القمر: ٤٣]، وَقَالَ: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢]؛ أَيْ: أَشْبَاهَهُمْ وَنُظَرَاءَهُمْ، وَقَالَ: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴿٧﴾﴾ [التكوير: ٧] قَرَنَ النَّظِيرَ بِنَظِيرِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: [ك/ ١١] ٢١٤]، وَقَالَ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ [الممتحنة: ٤]، وَقَالَ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فَجَعَلَ التَّابِعِينَ/ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مُشَارِكِينَ لَهُمْ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الرِّضْوَانِ [س/ ٥] وَالجَنَّةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَٰئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾ [الجمعة: ٣].

اتباع السَّلف في القول والعمل أساس الفلاح

فَمَنْ اتَّبَعَ السَّابِقِينَ الأوَّلِينَ كَانَ مِنْهُمْ، وَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ[(١)]، فَإِنَّ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ، وَأُولَئِكَ خَيْرُ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ القُرُونِ القَرْنُ الَّذِي بُعِثْت فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**»[(٢)].

وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خيرًا وَأَنْفَعَ مِنْ معرِفَةِ أَقْوَالِ المُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ، كَالتَّفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالزُّهْدِ، وَالعِبَادَةِ، وَالأَخْلَاقِ، وَالجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُم أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنْ الِاقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ خَيْرٌ وَأَنْفَعُ مِنْ مَعرِفَةِ مَا يُذْكَرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ.

[ك/ ١٢] وَذَلِك أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا، وَإِذَا تَنَازَعُوا فَالْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ؛ فَيُمْكِنُ طَلَبُ الحَقِّ فِي بَعْضِ أَقَاوِيلِهِمْ، / وَلَا يُحْكَمُ بِخَطَأِ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَ دَلَالَةَ الْكِتَابِ والسُّنَّة عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن

---

(١) اتِّباع السِّلف الصالح من القرون المُفضلة لا يكون إلاَّ بالعِلم الشرَّعي المأخوذ عنهم، والعَمل بما كانوا عليه من الاعتقاد والتعبُّد والأخلاق، وفوق ذلك كُله التضرع إلى الله دومًا بأن يرزقه الاقتداء بهم، والثبات على نهجهم، فاللَّهم أرزقنا وثبتنا، وعلمَّنا ما ينفعنا.

(٢) رواه البخاري في كتاب الشهادات، بَابُ: لا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ، رقم (٢٤٥٧)، ومسلم في كتاب فَضَائِل الصَّحَابَةِ، بَابُ: فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، رقم (٤٦٠٣) كِلاهما عن عِمْران بن حصينٍ، وفيهما عن غيره كذلك.

﴿كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النَّسَاءَ: ٥٩].

منهج المتأخرين في حكاية الإجماع في المسائل العلمية

وَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ وَسُلُوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خبرة بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي العِلْمِ وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ وَالزُّهْدِ وَالتَّصَوُّفِ، فَهَؤُلَاء تجدُ عُمْدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ الأُمُورِ المُهِمَّةِ فِي الدِّين إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يَظُنُّونَهُ مِنْ الإِجْمَاعِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ أَلْبَتَّةَ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا.

فَتَارَةً يَحْكُونَ الْإِجْمَاعَ وَلَا يَعْلَمُونَ إِلَّا قَوْلَهُمْ، وَقَوْلَ مَنْ يُنَازِعُهُمْ مِنْ الطَّوَائِفِ المُتَأَخِّرِينَ؛ طَائِفَةٍ أو طَائِفَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ.

وَتَارَةً عَرَفُوا أَقْوَالَ بَعْضِ السَّلَفِ.

وَالأَوَّلُ كَثِيرٌ فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ؛ كَمَا تَجِدُ كُتُب أَهْلِ الْكَلَامِ مَشْحُونَةً بِذَلِكَ، يَحْكُونَ إِجْمَاعًا وَنِزَاعًا وَلَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ أَلْبَتَّةَ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ قَوْلُ السَّلَفِ خَارِجًا عَنْ أَقْوَالِهِمْ؛ كَمَا تَجِدُ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ أَقْوَالِ الله وَأَفْعَالِهِ وَصِفَاتِهِ؛ مِثْلَ مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ، وَالرُّؤْيَةِ، وَالقَدْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَهُمْ إِذَا ذَكَرُوا إِجْمَاعَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ بِهَذَا الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ العِلْمُ بِإِجْمَاعِ المُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ هَؤُلَاء مِنْ أَهْلِ العِلْمِ بِهِ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ المُسْلِمُونَ يَتَعَذَّرُ الْقَطْعُ بِإِجْمَاعِهِمْ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ؛ بِخِلَافِ السَّلَفِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ العِلْمُ بِإِجْمَاعِهِمْ كَثِيرًا.

وَإِذَا ذَكَرُوا نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّد؛ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الِاجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِغًا لَمْ يُخَالِفْ إجْمَاعًا؛ **لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أُصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ، مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا**، كَخِلَافِ الْخَوَارِجِ[١]/ [ك/ ١١] والرَّافِضَةِ[٢] والْقَدَرِيَّةِ[٣] وَالْمُرْجِئَةِ[٤] مِمَّنْ قَدْ اشْتَهَرَتْ لَهُمْ أَقْوَالٌ خَالَفُوا فِيهَا النُّصُوصَ الْمُسْتَفِيضَةَ الْمَعْلُومَةَ، وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، بِخِلَافِ مَا يُعْرَفُ مِنْ نِزَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنَّ يُقَالُ: إنه خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا يُرَدُّ بِالنَّصِّ.

وَإِذَا قِيلَ: قَدْ أَجْمَعَ التَّابِعُونَ عَلَى أحَدِ قَوْلَيْهِمْ فَارْتَفَعَ النِّزَاعُ.

---

(١) **الخوارج**: طائفة خرجت عن جماعة المُسلمين زمن علي بن أبي طالب، ومن عقائدهم تكفير أصحاب الكبائر، والبراءة مِن بعض الصَّحابة، والخروج على الأئمة، وهم فرق متعددة، منهم: المُحكِّمة، والأزارقة، والإباضية، وغيرهم.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٧، التنبيه والرَّد ٤٧، الملل والنحل ١/ ١١٤.

(٢) **الرَّافضة**: طائفة رفضوا الشريعة وخلافة الشيخين، ومن عقائدهم إمامة علي، بعد وفاة النبي ﷺ، وسبَّ جمهور الصحابة وتكفيرهم، والقول بتحريف القرآن ورد السُّنَّة، والقول بالبداءة على الله، والرجعة للإمام الغائب، وقذف أم المُؤمنين عائشة، وغير ذلك.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٨هـ الملل والنحل ١/ ١٦٢.

(٣) **القدرية**: طائفتان مشهورتان، فالأولى حدثت في أواخر عهد الصحابة، وهم ينفون العِلم والكتابة عن الله تعالى، وهؤلاء اندثروا مع الزمن، وقد تبرأ مِنهم مَن بقي مِن الصحابة، وطائفة نسبت خلق أفعال العباد إلى أنفسهم، ويسلبون مِن الله عَزَّوَجَلَّ؛ أي: قدرةٍ أو تأثير في أفعال عباده، ومن أشهر فرقها المعتزلة والزيدية.
يُنظر: الفرق بين الفرق ٢٤، التنبيه والرد ١٧٦- ١٨٧.

(٤) **المرجئة**: طائفة أخرجت العمل عن مسمى الإيمان، وهم أصناف كُثر منها الجَهْمِيَّة والأشاعرة والماتُريدية والكرَّامية وغيرهم.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٣، التنبيه والرَّد ١٤٦، الملل والنحل ١/ ١٣٩.

فَمِثْلُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: العِلْمُ بأَنَّه لَمْ يَبْقَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الآخَرِ، وَهَذَا مُتَعَذِّرٌ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا هَلْ يَرْفَعُ النِّزَاعَ، [فِيهِ خِلَافٌ][(١)] مَشْهُورٌ، فَنِزَاعُ السَّلَفِ يُمْكِنُ القَوْلُ بِهِ إِذَا كَانَ مَعَهُ حُجَّةٌ؛ إِذْ [النُّصُوصُ][(٢)] عَلَى خِلافِهِ، وَنِزَاعُ المُتَأَخِّرِينَ لَا يُمْكِنُ [حَصْرُهُ][(٣)]؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُ قَدْ تَقَدَّمَ الإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا دَلَّتْ النُّصُوصُ عَلَى خِلَافِهِ، وَمُخَالَفَةُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا.

وَأَيْضًا فَلَمْ يَبْقَ مَسْأَلَةٌ فِي الدِّينِ إِلَّا وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا السَّلَفُ، فَلَابُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ قَوْلٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْقَوْلَ أَوْ يُوَافِقُهُ، وَقَدْ بَسَطْنَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ أَنَّ الصَّوَابَ فِي أَقْوَالِهِمْ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ، وَأَنَّ خَطَأَهُمْ أَخَفُّ مِنْ خَطَأِ المُتَأَخِّرِينَ، وَأَنَّ المُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ خَطَأً وَأَفْحَشُ، وَهَذَا فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ[(٤)]، وَلِهَذَا أَمْثِلَةٌ كَثِيرٌ يَضِيقُ هَذَا المَوْضِعُ عَنْ اسْتِقْصَائِهَا، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في (س) و(م) بياضٌ، وفي (ك) الكلام مُتصلٌ، والأقرب أنَّه هُنا بياض بمقدار كلمتين بمعنى ما أثبته، والله أعلم.

(٢) في (س) و(م) بياضٌ، وفي (ك) الكلام مُتصلٌ، والأقرب أنَّه هُنا بياض بمقدار كلمة واحدة بمعنى ما أثبته، والله أعلم

(٣) في (س) و(م) بياضٌ، وفي (ك) مُتصلٌ، والأقرب أنَّه هُنا بياض بمقدار كلمة واحدة بمعنى ما أثبته، والله أعلم.

(٤) قال شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة ٦/ ٤٢: «وقد ثبت في موضع غير هذا أنَّ اجتهادات السَّلف من الصَّحابة والتابعين كانت أكمل من اجتهادات المُتأخرين، وأنَّ صوابهم أكمل من صواب المُتأخرين، وخطأهم أخفُّ من خطأ المُتأخرين».

فَصْلٌ

أن النبي ﷺ إذا عرف لفظًا في القرآن أو السُّنَّة لم يحتج إلى تفسير أهلِ اللغة

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالحَدِيثَ إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ عُرِفَ تَفْسِيرُهُ وَمَا أُرِيدَ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِأَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالَ الفُقَهَاءُ: الأَسْمَاءُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

نَوْعٌ يُعْرَفُ حَدُّهُ بِالشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

وَنَوْعٌ يُعْرَفُ حَدُّهُ بِاللُّغَةِ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

[ك/ ١٤] وَنَوْعٌ يُعْرَفُ حَدُّهُ بِالْعُرْفِ كَلَفْظِ الْقَبْضِ، وَلَفْظِ المَعْرُوفِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾ [النِّسَاءَ: ١٩]./

[س/ ٦] وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْعَمَ الله بِهِ عَلَيْهِمْ اعْتِصَامُهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكَانَ مِنْ الْأُصُولِ المُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ/ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ قَطُّ أَنْ يُعَارِضَ الْقُرْآنَ، لَا بِرَأْيِهِ، وَلَا ذَوْقِهِ، وَلَا مَعْقُولِهِ، وَلَا قِيَاسِهِ، وَلَا وَجْدِهِ.

فَإِنَّهُم ثَبَتَ عَنْهُمْ بِالبَرَاهِينِ القَطْعِيَّاتِ وَالآيَاتِ البَيِّنَاتِ أَنَّ الرَّسُولَ جَاءَ بِالهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ، فِيهِ نَبَأُ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَهُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَهُمْ، هُوَ الفَصْلُ لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، هُوَ حَبْلُ اللهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسُنُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزِيغَهُ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا يُحَرِّفُ بِهِ لِسَانُهُ، وَلَا يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ التَّرْدَادِ، فَإِذَا رُدِّدَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لَمْ يَخْلَقْ وَلَمْ يُمَلَّ كَغَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ العُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ[(١)].

السَّلف لا يعارضون القرآن بالعقل أو غيره

فَكَانَ الْقُرْآنُ هُوَ الإِمَامُ الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارَضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلٍ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ، وَلَا

(١) هذه الفضائل للقرآن مجموعة مِن أَحَادِيثَ روى بعضها الترمذي في كتاب فضائل القُرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن، رقم (٢٩٠٦)، والدارمي في كتاب فضائل القرآن، باب: فضل مَنْ قرأ القُرآن، رقم (٣٣٩٤)، والبزار في مُسند علي بن أبي طالب، رقم (٧٥٢)، وابن أبي شيبة في المُصنف ٧/ ١٦٤، كُلُهم مِن طريق أَبِي المُختار الطَّائي عن ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث، وأبو المُختار الطَّائي وابن أخي الحارث (مجهولان) كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب، ووافقه المُباركفُوري في تُحفة الأحوذي

قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ لَا نعرفه إلا مِن هذَا الوجه، وإسناده مجهولٌ، وفي الحارث مقالٌ»، وضعَّفه الألباني في المُشكاة، وتخريج شرح الطحاوية، وضعيف الترمذي، وغيرها.

بِـذَوْقٍ[(١)] وَوَجْـدٍ[(٢)] وَمُكَاشَـفَةٍ[(٣)]، وَلَا قَـالَ قَـطُّ قَـدْ تعَـارَضَ فِـي هَـذَا العَقْـلُ والنَقْـلُ؛ فَضْـلًا عَـنْ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِـبُ تَقْدِيمُ العَقْـلِ، والنَقْلُ - يَعْنِـي: القُرْآن وَالحَدِيـث وأَقْوَالَ

(١) **الـذَوْقُ**: «قُـوةٌ مُنْبَثَّـةٌ فِي العَصَـب المَفْـرُوش عـلى جَـرْم اللسَّـان، تُـدْرَك بهـا الطُّعُـوم بِمُخَالطَـة الرُّطُوبـة اللُّعَابيَّـة في الفَـم بالمَطْعُـوم، ووصولهَـا إلى العَصَـبِ، والـذَّوق في معرفـة الله: عِبـارةٌ عـن نُـورٍ عِرْفَـانِي يَقْذُفُـه الحَـقُّ بتجلِّيـه في قُلـوب أوليائـه، يُفرِّقـون بـه بـين الحـقِّ والباطـل مِـن غـير أن يَنْقُلـوا ذلـك مِـن كتـاب أو غـيره».

يُنظـر: التعريفـات للجرجـاني ١٧٧، وقـال شـيخ الإسـلام في الفتـاوى ٧/ ١٠٩: «مِـن النَّـاسِ مِـن يَقُـولُ: الـذَوْقُ حَقِيقَـةٌ فِي الـذَوْقِ بالفَـم، وَاللِّبَـاس بِـمَا يُلْبَـسُ عَـلَى البَـدَنِ، وَإِنَّـمَا أَسْـتُعِيرَ هَـذَا وَهَـذَا، **وَلَيْسَـت كَذَلِـكَ، بَـلْ قَـالَ الخَلِيـلُ: الـذَوْقُ فِي لُغَـةِ العَـرَبِ هُـوَ وُجُودُ طَعْـمِ الـشَّيْءِ**، وَالِاسْـتِعْمَالُ يَـدُلُّ عَـلَى ذَلِـكَ.. **فَلَفْـظُ الـذَوْقِ يُسْـتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَـا يُحِـسُّ بِـهِ وَيَجِـدُ أَلَمَـهُ أَوْ لَذَّتَـهُ**، فَدَعْـوَى المُدَّعِـي اخْتِصَـاصَ لَفْـظِ الـذَوْقِ يَكُـونُ بالفَـمِ تَحَكُّـمٌ مِنْـهُ»، وَقَـالَ فِي الاسـتقامة ١/ ٢٥٥: «وَكُلُّ حُـبٍّ وذَوقٍ ووَجْـدٍ لَا تَشْـهَد لَـهُ هَـذِهِ الشَّرِيعَـةُ، فَهُـوَ مِـنْ أَهْـواء الذيـن لَا يَعْلَمُـون».

(٢) **الوَجْـدُ**: «مـا يُصَـادِفُ القَلْـبَ ويَـرِدُ عَليـه بِـلا تَكَلُّـفٍ وتَصَنُّـعٍ مِـن أثـر السَّـماع الصُّـوفي الـذي يصحبـه الغنـاء، وضرب الدفـوف والمزامـير، والتصفيـق، والهيجـان، ثـم يَحِـل الوَجْـدُ في القلـب فَتنبثـق مِنـه الأسرار الظاهـرة والباطنـة!! والعيـاذ بـالله.

يُنظـر: التعريفـات للجرجـاني، ص ٣٤٤، وقـال شـيخ الإسـلام في الفتـاوى ٢/ ٤٧٨: «**كُلُّ ذَوْقٍ ووَجْـدٍ لا يُطَابِـقُ الاعتقـادَ فأحدُهُمـا أو كلاهُمـا باطِـلٌ، وإنَّـما الأذْواقُ والمواجيـدُ نتائـجُ المعَـارِفِ والاعتقـادات**، فـإنَّ عِلْـمَ القَلْـبِ وحالَـهُ مُتلازمَـان، فعَـلَى قَـدْرِ العِلْـم والمعْرِفَـةِ يكُـونُ الوَجْـدُ والمحَبَّـةُ والحَـالُ، ولـو سَـلَكَ هـؤلاءِ طرِيـقَ الأنبيـاءِ والمُرسـلينَ عليهم السلام الذيـنَ أمـرُوا بعبـادةِ الله تعـالى وحـدهُ لا شريـكَ لـه، ووَصَفُـوه بـما وَصَـفَ بـه نَفْسَـهُ، وَبِـمَا وَصَفَتْـهُ بِـهِ رُسُـلُهُ، واتَّبَعُـوا طريـقَ السَّـابقينَ الأوَّلـينَ لَسَـلَكُوا طريـقَ الهُـدى، ووَجَـدُوا بَـرْدَ اليقـينِ، وقُـرَّةَ العَـيْنِ».

(٣) **الكَشْـفُ**: «الإطِّـلاعُ عـلى مـا وراء الحجـاب مِـن المَعَـانِي الغَيْبِيَّـة، والأُمـور الحَقِيقيَّـة وجـودًا وشُـهودًا» مِـن دون وحَـيٍ مِـن الله، وإنَّـما بالمُجاهـدة والدُّربـة والرياضـة!! والعيـاذ بـالله.

يُنظـر: التعريفـات للجرجـاني، ص٢٦٥، وقـال شـيخ الإسـلام فِي الـرَّد عـلى المنطقيـين، ص ٥٣٣: «فـإنَّ ابـن عـربي وهـؤلاء يُعَظِّمُـون طَرِيـقَ الكَشْـفِ والمُشَـاهدة والرِّيَاضَـة والعِبَـادة، ويَذُمُّـون طريـق النَظَـر والقِيَـاس، **ومـا يدَّعُونـه مِـن الكَشْـفِ والمُشَـاهدة عَامَتُـهُ خَيَـالَاتٌ في أنفُسِـهِم، ويُسَـمُّونها حقيقـةً**، ولهـذا يقـول: (بـابُ أَرْضِ الحَقِيقـة)، وهـي أرض الخيـال، وقـد ادَّعَـى أنَّ الفُتُوحـات المَكِّيـة ألقَاهـا إليـه رَوْحٌ بِمَكَـه، وإذا كان صَادِقًـا فقـد ألقاهـا إليـه شَـيطَانٌ مِـن الشـياطِين، كـما كان مُسَـيْلِمَة الكَـذَّاب يُلقِـي إليـه شَـيْطَانٌ، وكذلـك الأسْـوَدُ العَنْسِيُّ، وكذلـك غيرُهُمـا مِـن المُتنبئـين الكَذابـينَ»،

الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ- إِمَّا أَنْ يُفَوَّض، وَإِمَّا أَنْ يُؤَوَّل(١)!!.

وَلَا فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ لَهُ ذوقًا، أَوْ وَجْدًا، أَوْ مُخَاطَبَةً(٢)، أَوْ مُكَاشَفَةً تُخَالِفُ الْقُرْآنَ وَالحَدِيثَ؛ فَضْلًا عَنْ أَنَّ يَدَّعِيَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ حَيْثُ يَأْخُذُ المَلَكُ الَّذِي يَأْتِي الرَّسُولَ، وَأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ المَعْدِنِ عِلْمَ التَّوْحِيدِ، والأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ يَأْخُذُونَ/ عَنْ مِشْكَاتِهِ!! أَوْ يَقُولَ: الوَلِيُّ أفضَلُ مِنْ النَّبِيِّ!! وَنَحْوُ ذَلِكَ [ك/ ١٥]

(١) ويقصد شيخ الإسلام بذلك المُعتزلة والأشاعرة ومَن نحا نحوهم، وقد ردَّ على الرَّازي في درء التعارض ١/ ٧١ (دار الفضيلة) في قانونه الكُلي الذي أسَّس به بدعة الأشاعرة، فقال: «قول القائل: (إذا تعارضت الأدلة السَّمعية والعقلية، أو السَّمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، أو نحو ذلك مِن العبارات، فإمَّا أن يجمع بينهما، وهو مُحالٌ لأنَّه جمع بين النقيضين، وإمَّا أن يُرَدا جميعًا، وإمَّا أن يُقدَّم السَّمع، وهو مُحالٌ لأنَّ العقلَ أصلُ النقلِ، فلو قدَّمناه عليه كان ذلك قدحًا في العقل الذي هو أصلُ النقل، والقدْحُ فِي أصل الشيء قَدْحٌ فيه، فكان تقديم النقل قَدْحًا في النقل والعقل جميعًا، **فوجب تقديم العقل، ثم النقل إمَّا أنْ يُتأوَّل، وإمَّا أنْ يُفوَّض**، وأمَّا إذا تعارضا تعارض الضدين، امتنعَ الجمعُ بينهما، ولم يمتنع ارتفاعهما).
وهذا الكلام قد جعله الرَّازي وأتباعه قانونًا كُليًّا فيما يُستدل به مِن كتب الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم السلام، وما لا يُستدل به، **ولهذا ردُّوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء والمُرسلون في صفات الله تعالى، وغير ذلك مِن الأمور التي أنبأوا بها، وظنَّ هؤلاء أنَّ العقلَ يُعارضها !! وقد يَضم بعضهم إلى ذلك أنَّ الأدلة السَّمعية لا تُفيد اليقين !!**».

(٢) **المُخَاطَبَةُ**: وهي خطابٌ يَصِلُ إلى الوَلِيِّ يأمره، أو ينهاه، أو يُبشره بشيء في دينه أو دنياه، يقظةً أو منامًا، ويُطلق عليه الصُّوفية مُسمَّى (الهَاتِف)، وهو يُقابلُ الكَشْفَ، فإنَّ الهَاتِفَ يكُون بالأُذنِ، والكَشْفَ يكُون بالعَيْنِ.
قال شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة ٢/ ٣٧٤: «ومِن هؤلاء مَن تُخَاطِبُه تلك الصُّورة التي يراها خِطَاب الرُّبوبيَّة، ويُخَاطِبُها أيضًا بذلك، ويَظن أنَّ ذلك كله موجود في الخارج عنه، وإنَّما هو موجود في نفسه كما يحصل للنائم إذا رأى ربَّه في صورة بحسب حاله، فهذه الأمور تقع كثيرًا في زماننا وقبله، ويقع الغَلَطُ منهم حيث يظنون أنَّ ذلك موجود في الخارج، وكثيرٌ مِن هؤلاء يتمثل له الشَّيطان، ويرى نورًا، أو عرشًا، أو نورًا على العرش، ويقول أنَا رَبُّك، ومِنهم مَن يقول أنَا نَبيُّك، وهذا قد وقع لغير واحد، ومِن هؤلاء مَن تخاطبه الهواتف بخطاب على لسان الإلهية، أو غير ذلك، ويكون المُخَاطِب لَهُ جنِّيًا كما قد وقع لغير واحدٍ».

مِنْ مَقَالَاتِ أَهْلِ الإِلحَادِ.

مَقَالَاتِ أَهْلِ الإِلحَادِ منبعها اليهود والنصارى

فَإِنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ لَمْ تَكُنْ حَدَثَتْ بَعْدُ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِثْلُ هَذِهِ إِمَّا عَنْ مَلَاحِدَةِ الْيَهُودِ [(١)] أَوْ النَّصَارَى [(٢)]، فَإِنَّ فِيهِمْ مَنْ يُجَوِّزُ أَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ أَفْضَلُ مِنْ النَّبِيِّ؛ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ فِي الحَوَارِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ عِنْدَهُمْ رُسُلٌ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: [أَنَّهُمْ] أَفْضَلُ [(٣)] مِنْ دَاودَ وَسُلَيْمَانَ؛ بَلْ وَمِنْ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى، وَإِنْ سَمَّوْهُمْ أَنْبِيَاءَ، إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

السَّلف لا يرون نسخ القرآن إلا بالقرآن أو السُّنَّة

وَلَمْ يَكُنْ السَّلفُ يَقْبَلُونَ مُعَارَضَةَ الْآيَةِ إِلَّا بِآيَةٍ أُخْرَى تُفَسِّرُهَا وَتَنْسَخُهَا؛ أَوْ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ تُفَسِّرُهَا، فَإِنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ

---

(١) وقال في درء التعارض ٥/ ٢١٨: «وأما ما يَقعُ لأهلِ القُلوبِ مِن جِنْسِ المُخَاطَبَةِ والمُشَاهَدَةِ فَفِيه صَوابٌ وخَطأٌ، وإنَّما يُفرَّقُ بين صَوابه وخَطئه بِنُور النُّبوَّة».

(٢) **اليَهُود**: قومٌ يدينون بديانة نبي الله موسى، وديانتهم (اليهودية) قيل أنها مشتقة من(يهوذا ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام)، أحد أسباط بني إسرائيل، وقيل: اشتقت مِن الهَود وهو التوبة، كما قال تعالى: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] وكتبهم هي (العهد القديم) وهو يحتوي على أشعار وحكم وأساطير وفلسفة وتشريع، وينقسم إلى التوراة وأسفار الأنبياء، و(التلمود) وهو روايات تشريعية إضافية للتوراة.

يُنظر: الموجز في الأديان، ص ٢١-٤٦، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، ص ٣٥-١١٦.

(٢) **النصارى**: قومٌ يدينون بديانة نبي الله عيسى، وديانتهم (النصرانية) قيل أنها مشتقة مِن (بلدة الناصرة بفلسطين) والتي يقال أن المسيح ولد فيها، وقيل: اشتقت مِن النُّصرة التي طلبها عيسى منهم، كما قال تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، وكتابهم هو (الإنجيل).

يُنظر: الموجز في الأديان، ص ٦٧- ٨٤، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، ص١٢١- ٢٧٨.

(٣) غير موجودة في (س) و(ك) و(م) ويقتضيها السياق.

ﷺ تُبَيِّنُ الْقُرْآنَ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ.

وَكَانُوا يُسَمُّونَ مَا عَارَضَ الْآيَةَ نَاسِخًا لَهَا، فَالنَّسْخُ عِنْدَهُمْ اسْمٌ عَامٌّ لِكُلِّ مَا يَرْفَعُ دَلَالَةَ الْآيَةِ عَلَى مَعْنًى بَاطِلٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ المَعْنَى لَمْ يُرِدْ بِهَا، وَإِنْ كَانَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ؛ بَلْ قَدْ [لَا يفهم مِنْهَا][(١)]، وَقَدْ فَهِمَهُ مِنْهَا قَوْمٌ فَيُسَمُّونَ مَا رَفَعَ ذَلِكَ الْإِبْهَامَ وَالْإِفْهَامَ نَسْخًا، [وَ][(٢)] هَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَا تُؤْخَذُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَأَصْلُ ذَلِكَ [مِنْ إِلْقَاءِ][(٣)] الشَّيْطَانِ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ، فَمَا أَلْقَاهُ الشَّيْطَانُ فِي الأَذْهَانِ مِنْ ظَنِّ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى مَعْنًى لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ سَمَّى هَؤُلَاءِ مَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الظَّنَّ نَسْخًا؛ كَمَا سَمَّوْا قَوْلُهُ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦] نَاسخًا بقوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ[(٤)] حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عِمرَانَ: ١٠٢]، وَقَوْلِهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦] نَاسِخًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وَأَمْثَالَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ؛ إِذْ المَقْصُودُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُعَارِضُهُ إِلَّا قُرْآنٌ، لَا رَأْيٌ وَمَعْقُولٌ وَقِيَاسٌ، وَلَا ذَوْقٌ وَوَجْدٌ وَإِلهَامٌ[(٥)] ومُكَاشَفَةٌ.

---

(١) (٣) في (س) و(ك) بياض، وهي مُستدركة مِن (م).

(٢) في (س) و(ك) بياض، وهي مُستدركة من (م).

(٣) في (س) و(ك) بياض، وهي مُستدركة من (م).

(٤) في (س) و(ك) و(م): «فَاتَّقُوا الله»، بزيادة الفاء، وهو تصحيفٌ.

(٥) **الإلْهام**: ما وَقَعَ في القَلْبِ لغَيرِ نَبِّي مِن عِلْمٍ يدعو إلى العَمَلِ مِن فِكْرِ المَرْء وخَاطِره دون دَليلٍ مِن الوَحْي!!، والعياذ بالله.
يُنظر: التعريفات للجرجاني، ص٩١، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، ص٨٩، وقال

بدعة الْخَوَارِجِ

وَكَانَتْ البِدَعُ الأُولَى مِثْلُ بِدْعَةِ الْخَوَارِجِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ لِلْقُرْآنِ لَمْ يَقْصِدُوا مُعَارَضَتَهُ؛ لَكِنْ/ فَهِمُوا مِنْهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، فَظَنُّوا أَنَّهُ يُوجِبُ تَكْفِيرَ أَرْبَابِ الذُّنُوبِ؛ إِذْ كَانَ الْمُؤمِنُ هُوَ البَرَّ التَّقِيَّ. [ك/ ١٦]

قَالُوا: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بَرًّا تَقِيًّا فَهُوَ كَافِرٌ، وَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

ثُمَّ قَالُوا: وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَمَنْ وَالَاهُمَا لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ؛ لأَنَّهُمْ حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهَ.

فَكَانَتْ بِدْعَتُهُمْ لَهَا مُقَدِّمَتَانِ:

الْوَاحِدَةُ: أَنَّ مَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ بِعَمَلٍ أَوْ بِرَأْيٍ أَخْطَأَ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَمَنْ وَالَاهُمَا كَانُوا كَذَلِكَ.

التحذير من بدعة الخوارج

وَلِهَذَا يَجِبُ الِاحتِرَازُ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ بِالذُّنُوبِ وَالخَطَايَا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ بِدْعَةٍ ظَهَرَتْ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَفَّرَ أَهْلُهَا الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ فِي ذَمِّهِمْ، وَالأَمْرِ بِقِتَالِهِمْ.

شيخ الإسلام في درء التعارض ٤/ ١١٦: «ولا يجوز أن تكون معرفته- أي: الله- بطريق الإلهام كما زعمت طائفة مِن الصُّوفية، وبعض الشِّيعة، **لأنَّ الإلهامَ هو تخَايُلٌ يَقَعُ في القَلْبِ**، قد يكون ذلك مِن الله، وقد يكون مِن وسوسة الشَّيطان، وليس على أحدهما دليل يدل عليه، ولأنَّ مَن يَدَّعِي الإلهام يُمكن خَصْمه أن يَدَّعِي خِلَافه، فإنَّه إذا قال: أُلهمتُ بكذا!!، فيقولُ خَصْمه: وأنا أُلهمتُ بكذا!!، فكانَ العَمَلُ به عَمَلًا بلا دَليلٍ، ألا ترى أن صاحب الشرع أمرنا بالاجتهاد عند فقد النصوص... لأنَّ الإلهام لا يصلح حُجَّة لإلزام الحُكم على الغير».

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رضي الله عنه[(١)]: «صَحَّ فِيهِمْ الحَدِيثُ مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ»[(٢)]، وَلِهَذَا قَدْ أَخْرَجَها مُسْلِمٌ[(٣)] فِي صَحِيحِهِ، وَأَفْرَدَ الْبُخَارِيُّ[(٤)] قطعة مِنْهَا[(٥)].

وَهُمْ مَعَ هَذَا الذَّمِّ إِنَّمَا قَصدُوا اتِّبَاعَ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ بِمَنْ تَكُونُ بِدْعَتُهُ

(١) هو: أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي، أبو عبدالله البغدادي، إمام أهل السُّنَّة، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ حجةٌ، كان الحافظ أبو زرعة يقول عنه: أنَّه يحفظ ألفَ ألفِ حديث، وقال عنه عبدالرزاق: «ما رأيتَ أحدًا أفقه ولا أورع مِن أحمد بن حنبل»، وقال عنه قُتيبة بن سعيد: «ما رأيتَ رجلًا يُحبُّ أحمدَ، فاعلمْ أنَّهُ صاحبُ سُنَّةٍ»، وقال علي بن المدينيِّ: «أَعَزَّ اللهُ الدِّينَ بالصِّديقِ يومَ الرِّدَّةِ، وبأحمدَ يوم المِحْنَةِ»، مات سنة ٢٤١هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢١٢، تقريب التهذيب، ص ٤٤.

(٢) رواها الإمام الخلَّال في كتاب السُّنَّة ١/ ١٤٥ بلفظ: «صحَّ الحديثُ فيهم مِن عشرة وُجُوهٍ»، بسندٍ صحيح، ومعنى العشرة وُجُوه؛ أي: طُرق الحديث.

(٣) هو: مُسْلم بن الحجاج بن مُسْلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري، إمامٌ ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، صاحب الصحيح، وهو أشهر تلاميذ البُخاري، وكان له الجلالة والمهابة عند العُلماء حتى قال أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زُرعة وأبا حاتمٍ يُقدمان مُسلِم بن الحجَّاج في معرفة الصَّحيح على مشايخ عصرهِمَا»، مات سنة ٢٦١هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٤/ ٦٤، تقريب التهذيب ١٧٨.

(٤) هو: محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِي، أبو عبدالله البُخاري، أمير المُؤمنين في الحديث، جبل الحفظ، وإمام الدُّنيا في فقه الحديث، صاحب الصحيح، قال عنه الحُسين بن حُريثٍ: «لا أعلمُ أنِّي رأيتُ مِثْلَهُ، كأنَّهُ لم يُخلق إلَّا للحديث»، وقال عنه حاتم بن منصور وغيره أنَّه: «آيةٌ مِنْ آيَاتِ الله»، وقال فيه ابن خُزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديم السَّماء أعلمَ بحديث رسول الله وأحفظ له مِن محمَّد بن إسماعيل»، مات سنةَ ٢٥٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٨٣، تقريب التهذيب، ص٥٥.

(٥) وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥١٢: «وقد رواها مسلم في صحيحه، وروى البخاري منها ثلاثة أوجه: حديث علي وأبي سعيدٍ الخُدري وسهل بن حُنيف، وفي السنن والمسانيد طُرقٌ أُخر مُتعددة»، وقد وافقه ابن القيِّم في حاشية أبي داود ٤/ ٦٩، والعظيم أبادي في عون المعبود ١٠/ ٢٧٨، وقد أفردها الدكتور عبدالعزيز الأمين برسالة سمَّاها (الأحاديث المُسندة الواردة في الخوارج وصفاتهم جميعًا ودراسة).

مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ وَالْإِعْرَاضَ عَنْهُ،/ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ كَالجَهْمِيَّةِ[١]. [س/ ٧]

بدعة التشيع

ثُمَّ الشِّيعَةُ[٢] لَمَّا حَدَثُوا لَمْ يَكُنْ الَّذِي ابْتَدَعَ التَّشَيُّعَ قَصْدُهُ الدِّينُ؛ بَلْ كَانَ غَرَضُهُ فَاسِدًا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا، فَأَصْلُ بِدْعَتِهِمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ وَتَكْذِيبِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ؛ **وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي فِرَقِ الْأُمَّةِ مِنَ الكَذِبِ أَكْثَرُ مِمَّا يُوجَدُ فِيهِمْ؛ بِخِلَافِ الخَوَارِجِ فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِيهِمْ مَنْ يَكْذِبُ**[٣].

الشيعة أكثر الطوائف كذبًا

والشِّيعَةُ لَا يَكَادُ يُوثَقُ بِرِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِنْ شُيُوخِهِمْ لِكَثْرَةِ الْكَذِبِ فِيهِمْ؛ وَلِهَذَا أَعْرَضَ عَنْهُمْ أَهْلُ الصَّحِيحِ فَلَا يَرْوِي الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَحَادِيثَ عَلِيٍّ إِلَّا عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَأَوْلَادِهِ مِثْلِ: الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ، وَمِثْلِ: مُحَمَّدِ ابْنُ

---

(١) **الجَهْمِيَّة**: أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي، وهم معطلة في الصفات، جبرية في القدر، مرجئة محضة في الإيمان.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٣٨، والتنبيه والرَّد، ص٩٦، والملل والنحل ١/ ٨٦.

(٢) هم والرافضة سواء، فبعضهم يطلق عليهم (الرافضة) لرفضهم إمامة الشيخين، وبعضهم يطلق عليهم (الشيعة) لأنّهم يرون أنهم قد تابعوا علي بن أبي طالب وناصروه».

(٣) أي: لا يُعرف عن الخوارج الكذب في رِوَايَةٍ الحديث عن النبي ﷺ، أمَّا غير الحديث فهم وعامَّة المُسلمين سواء، ولذا فقد أخرج البخاري وغيره لِمن اتهم برأي الخوارج كالوليد بن كثير وعِمْران بن حِطَّان وغيرهما، وأمَّا الشيعة الذّين تُرد روايتهم فالمقصود بهم الإمامية الغلُاة لا الشيعة الأوائل الذين يُفضلون عليًّا على عُثمان، فإنهم في العموم مِن أهل السُّنَّة، والله أعلم .

الحَنَفِيَّةِ(١)، وَكَاتِبِهِ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي رَافِعٍ(٢)، [أَوَ](٣) أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ/ وَغَيْرِهِمْ، مِثْلَ: عَبِيْدَةَ السَّلْمانِي(٤)، وَالحَارِثِ التَّيْمِيِّ(٥)، وَقَيْسِ بْنِ عُبَادٍ(٦)، وَأَمْثَالِهِم(٧)؛ إِذ هَؤُلَاء صَادِقُونَ فِيمَا يَرْوُونَهُ عَنْ عَلِيٍّ؛ فَلِهَذَا أَخْرَجَ أَصْحَابُ الصَّحِيحِ حَدِيثَهُمْ. [ك/ ١٧]

---

(١) هو محمَّد بن علي بن أبي طالب، ويكنى أبا القاسم، أُمُهُ أَمَةٌ مِن بني حنيفة وهي خولة بنت جعفر بن قيس، ونُسب لأمه تفريقًا له عن أبناء فاطمة بنت النبي ﷺ، وهو ثقةٌ عالمٌ، مات سنة ٨٠هـ، وقيل: بعدها.
يُنظر: صفة الصفوة ١/ ١٩٠، تقريب التهذيب، ص١١٥.

(٢) هو: عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ، وكان كاتبًا لعلي بن أبي طالب، وثَّقه أبو حاتم الرَّازي وابن حبَّان وابن سعد وابن حجر.
ينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٠، تقريب التهذيب ٦٣١.

(٣) في (س) و(ك): (وَ).

(٤) هو: عَبِيدةُ - بفتح المُهملة - بن عَمْرو السَّلْماني المُرادي الكوفي، تابعيٌ كبيرٌ مخضرمٌ، فقيهٌ ثبتٌ، قال عنه الشَّعبي: «كان عَبِيدَةُ يُوازي شُرَيحًا في القضاء»، وأُختلف في سنة وفاته وصحح الذهبي أنها سنة ٧٢هـ، وتعقبه ابن حجر بأنها قبل سنة ٧٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١، تقريب التهذيب، ص٦٤٩.

(٥) هو: الحارث بن سُويد التَّيمي، أبو عائشة الكوفي، من الثِّقات الأثبات، قال عنه الذهبي: «وهو قليل الحديث، قدِيمُ الموتِ، قد ذكرهُ أحمدُ بن حنبلٍ، فعظَّمَ شأنهُ، ورفع مِن قَدْرِهِ»، مات بعد سنة ٧٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ١٧١، تقريب التهذيب، ص ١٧٤.

(٦) هو: قيس بن عُبَاد - بضم المهملة وتخفيف الموحدة - الضُّبَعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - البصري، وثَّقه ابن سعد والعجلي والنسائي وغيرهم، وكان مِن كِبَارِ الصالحين خرج مع ابن الأشعث على الحجَّاج، فقبض عليه الحجَّاج بعد الفتنة فقتله صبرًا، مات سنة ٨٥ هـ تقريبًا.
يُنظر: الكاشف ١/ ٣٢٩، تقريب التهذيب، ص ٣٤، الأعلام ٥/ ٢٠٧.

(٧) كأبي جُحيفة وهب بن عبدالله السُّوائي، ومُطرف بن عبدالله، وعبدالرَّحمن بن أبي ليلى، وزيد بن وهب الجُهني، وعُمير بن سعيد النَخَعِي، وعبدالله بن حنين الهاشمي، ومسعود بن الحكم الزُّرقي، ويزيد بن شريك التَّيمي، وأبي الهيَّاج الأسدي جرير بن حيَّان، وأبي عُبيد مولى بن أزهر، وكُلُّهم مِن أهل السُّنَّة، ولا يُعرف عنه بدعة الرافضة، وهم من رجال الصحيح، والله أعلم.

زمن ظُهورِ الْخَوَارِجِ والشيعة

وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ الْخَوَارِجُ وَالشِّيعَةُ حَدَثُوا بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ فِي السَّنَةِ الأُولَى مِنْ وِلَايَتِهِ مُتَّفِقِينَ لَا تَنَازُعَ بَيْنَهُمْ؛ ثُمَّ حَدَثَ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ أُمُورٌ أَوْجَبَتْ نَوْعًا مِنَ التَّفَرُّقِ، وَقَامَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الفِتْنَةِ وَالظُّلْمِ فَقَتَلُوا عُثْمَانَ، فَتَفَرَّقَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ.

وَلِمَا اقْتَتَلَ الْمُسْلِمُونَ بِصِفِينَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْكِيمِ حَكَمَيْنِ خَرَجَتْ الْخَوَارِجُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَفَارَقُوهُ،وَفَارَقُوا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ حَرُورَاءُ[1]؛ فَكَفَّ عَنْهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالَ: «لَكُمْ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَمْنَعَكُم حَقَّكُمْ مِنَ الفَيْءِ، وَلَا نَمْنَعَكُمْ المَسَاجِدَ»؛ إِلَى أَنْ اسْتَحَلُّوا دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وأَمْوَالَهُمْ، فَقَتَلُوا عَبْدَالله بْنَ خَبَّابٍ[2]، وَأَغَارُوا عَلَى سَرْحِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَعَلِمَ عَلِيٌّ أَنَّهُمْ الطَّائِفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا رَسُولُ الله ﷺ حَيْثُ قَالَ: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِم، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»،[3] «**آيَتُهُمْ فِيهِمْ رَجُلٌ**

---

(١) **حَرُورَاء**: موضع قرب الكوفة، نزل به الخوارج حين أعتزلوا جيش عليٍّ، فنُسبوا إليه.
يُنظر: معجم البلدان ٢/ ٢٤٥، البداية والنهاية ٧/ ٢٧٨.

(٢) هو: عبدالله بن خَبَّاب- بمعجمة ومحدتين- بن الأَرَتّ. بفتح الراء وتشديد المثناة- المدني، حليف بني زهرة، ثقةٌ من كِبَارِ التابعين، وبعضهم عدَّه مِن صغار الصحابة من طبقة عبدالله بن الزُّبير، وقد قتلته الخوارج في شعبان سنة ٣٨هـ، ومِن مقتله بدأت نهايةُ خوارجِ حَرُورَاء في معركة النهروان الشهيرة.
يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٧٣، تقريب التهذيب، ص٤٨٨.

(٣) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب: علاماتِ النُّبُوَّة في الإسلام، رقم (٣٣٤١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٧٦٥) كِلاهما عن أبي سعيدٍ الخدري.

مُخْدَجُ اليَدِ[١] عَلَيْهَا بَضْعَةٌ عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ»[٢].

وَفِي رِوَايَةٍ: «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ»[٣].

فَخَطَبَ النَّاسَ وَأَخْبَرَهُمْ بِمَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ وَقَالَ: «هُمْ هَؤُلَاءِ القَوْمُ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الحَرَامَ، وَأَغَارُوا عَلَى سَرْحِ النَّاسِ»،[٤] فَقَاتَلَهُمْ، وَوَجَدَ العَلَامَةَ بَعْدَ أَنْ كَادَ لَا يُوجَدُ، فَسَجَدَ لله شُكْرًا[٥].

---

(١) أي: ناقص اليد. كما في القاموس المحيط، مادة: (خدج).

(٢) هذه الزيادة ليست في أصل الحديث السابق، وإنَّما هي روايات مجموعة، فلفظ (آيَتُهُمْ رَجُلٌ) عند البخاري في كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرَّجل وَيْلَكَ، وفي كتاب استتابة المُرتدِّين والمُعاندين وقتالهم، باب: مَن ترك قتال الخوارج للتَّأَلُّفِ وأن لا يَنْفِرَ النَّاسُ عنهُ. هكذا بدون وصف لون الرَّجل، ورواه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النُّبُوَّة في الإسلام، ومسلم في كتاب الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم، بوصف لون الرجل فقالا: (آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ)، وكِلاهما عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، وأمَّا لفظ (مُخْدَجُ الْيَدِ) فعند مسلم فقط في كتاب الزكاة، باب: التَّحريض على قتل الخوارج، عن عليٍّ بن أبي طالب، ولفظ (بَضْعَةٌ) لم أجدها فيما بين يدي مِن المصادر إلا بمعناها، وهي (عَلَى رَأسِ عَضُده مِثلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ) كما عند مسلم في كتاب الزكاة، باب: التَّحريض على قتل الخَوارج، عن عليٍّ بن أبي طالب، ولفظ (عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ) فعند مسلم في كتاب الزكاة، باب: التَّحريض على قتل الخوارج، عن عليٍّ بن أبي طالب، وزاد (شَعَرَاتٌ بِيضٌ)، والله أعلم.

(٣) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهۡلِكُواْ بِرِيحٖ صَرۡصَرٍ﴾، رقم (٣٠٩٥)، ومسلم في كتاب الزَّكاة، باب: ذِكر الخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِم، رقم (١٧٦٢)، وكِلاهما عن أبي سعيدٍ الخدريِّ.

(٤) رواه مسلمٌ في كتاب الزَّكاة، باب: التَّحْرِيض على قَتْلِ الخَوَارِجِ، رقم (٢٥١٦).

(٥) قال ابن كثير بعد سرده لمرويات القصة في البداية والنهاية ٧/ ٣٢٧: «أنَّ هذه طُرُقٌ مُتواترةٌ عن عليٍّ إذْ قد روي عن طُرُقٍ مُتعددةٍ عن جماعة متباينة لا يمكن تواطؤهم على الكذب، فأصل القصة محفوظ، وإن كان بعض الألفاظ وقع فيها اختلاف بين الرواة، ولكن معناها وأصلها الذي تواطأت الروايات عليه صحيحٌ، لا يُشَكُّ فيه عن عليٍّ أنَّه رواه عن رسول الله ﷺ أنَّه أخبر عن صفة الخوارج، وذي الثُّدَيَّة الذي هو عَلامةٌ عليهم، وقد روي ذلك مِن طريق جماعة

طوائف الشيعة

وَحَـدَثَ فِي أَيَّامِهِ الشِّـيعَةُ؛ لَكِنْ كَانُـوا مُخْتَفِينَ بِقَوْلِهِـمْ لَا يُظْهِرُونَهُ لِعَلِيٍّ وَشِيعَتِهِ؛ بَلْ كَانُوا ثَلَاثَ طَوَائِفَ:

طَائِفَـةٌ تَقُـولُ: إِنَّـهُ إِلَـهٌ، وهَؤُلَاءِ لَمَّـا ظَهَـرَ عَلَيْهِـمْ أَحْرَقَهُـمْ بِالنَّارِ، وَخَـدَّ لَهُمْ أَخَادِيدَ عِنْدَ بَابِ مَسْجِدِ بَنِي/ كِنْدَةَ[١]، وَقِيلَ إِنَّهُ أَنْشَدَ: [ك/ ١٨]

لَمَّا رَأَيْــتُ الْأَمْــرَ أَمْــرًا مُنْكَرًا ... أَجَّجْت نَــارِي وَدَعَــوْتُ قُنْبُرًا[٢]

وَقَـدْ رَوَى الْبُخَـارِيُّ فِـي صَحِيحِـهِ عَـنْ ابْـنِ عَبَّـاسٍ قَـالَ: أُتِـيَ عَلِـيٌّ بِزَنَادِقَةٍ فَحَرَّقَهُـمْ بِالنَّـارِ، وَلَـوْ كُنْـتُ أَنَـا لَـمْ أُحَرِّقْهُـمْ؛ لِنَهْيِ النَّبِـيِّ ﷺ أَنْ يُعَـذَّبَ بِعَـذَابِ الله، وَلَضَرَبْـتُ أَعْنَاقَهُـمْ لِقَوْلِـهِ ﷺ: «مَـنْ بَـدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُـوهُ»[٣].

وَهَـذَا الَّـذِي قَالَـهُ ابْنُ عَبَّاسٍ هُـوَ مَذْهَبُ أَكْثَـرِ الفُقَهَاءِ، وَقَـدْ رُوِيَ أَنَّـهُ أَجَّلَهُمْ ثَلَاثًا[٤].

من الصَّحابة غير عليٍّ كما تراها بأسانيدها وألفاظها».

(١) **بنـو كِنـدة**: بكـسر الـكاف، مـن كِبَـارِ القبائـل القحطانيـة باليمـن، وكانـوا مُلـوكًا في العـرب، نـاصروا أمـير المُؤمنـين عـلي بـن أبي طالـب في حروبـه، وانتقلـوا معـه إلى الكوفـة حينـما نقـل عاصمـة الخلافـة إليهـا، وبنـو مسـجدًا كبـيرًا فيهـا كان عـليٌّ يُصـلي فيـه، وعنـده جـرى إحـراق السبائية كـما ذكـره المؤرخـون. ينظر: جمهرة أنساب العرب، ص ١٧٣، نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب، ص ١٣٤.

(٢) روى القصـة بطولهـا الآجـري في الشريعـة ٢/ ٦٥٥ بسـندٍ ضعيـف، ورواهـا البُخـاري في الصحيـح مختـصرة، وحسّـن إسـنادها الحافـظ في الفتـح ١٢/ ٢٧٠، و(قُنْـبُر) هـو مـولى عـلي بـن أبي طالـبٍ رضي الله عنه وحاجِبُـه.

(٣) رواه البُخاري في كتاب اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ، بَابُ: حُكْمِ الْمُرْتَدِّ والْمُرْتَدَّةِ واسْتِتَابَتِهِم، رقم (٦٩٢٢).

(٤) قـال شـيخ الإسـلام في الوصيـة الكـبرى كـما في الفتـاوى ٣/ ٣٩٤: «وهـؤلاء هـم الزنادقـة الَّذيـن حرقهـم عـليٌّ بالنـار، وأمـر بأخاديـد خُـدَّت لهـم عنـد بـاب كِنـدة، وقذفهـم فيهـا بعـد أن أجلهـم ثلاثـًا ليتوبـوا، فلـما لم يتوبـوا أحرقهـم بالنـار، واتفقـت الصحابـة عـلى قتلهـم لكـن ابـن عبَّـاس كان مذهبه أن يقتلـوا بالسـيف بـلا تحريـق، وهـو قـول أكثـر العُلـماء، وقصتهـم معروفـة عنـد العُلـماء».

وَالثَّانِيَـةُ: السَّـابَّةُ، وَكَانَ قَـدْ بَلَغَـهُ عَنْ [ابْـنِ السَّـوْدَاءِ][(١)] أنَّه كَانَ يَسُـبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَـرَ فَطَلَبَهُ. قِيـلَ: إنَّهُ طَلَبَـهُ ليقتُلَهُ فَهَـرَبَ مِنْهُ.

وَالثَّالِثَـةُ: المُفَضِّلَـةِ؛ الَّذِيـنَ يُفَضِّلُونَـهُ عَلَى أَبِي بَكْـرٍ وَعُمَرَ، فَتَوَاتَـرَ[(٢)] عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّـهُ قَـالَ: (خَيْرُ هَـذِهِ الْأُمَّةِ بَعْـدَ نَبِيِّهَا أَبُـو بَكْرٍ ثُـمَّ عُمَرُ)[(٣)].

وَرَوَى ذَلِـكَ الْبُخَـارِيُّ فِـي «صَحِيحِـهِ» عَـنْ مُحَمَّدِ ابْـنِ الحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ سَـأَلَ أَبَاهُ مَـنْ خَيْـرُ النَّـاسِ بَعْدَ رَسُـولِ اللـه ﷺ؟ فَقَـالَ: أَبُو بَكْـرٍ. قَالَ: ثُمَّ مِـنْ ؟ قَـالَ: عُمَرُ[(٤)].

وكَانَـتْ الشِّـيعَةُ الأُولَـى لَا يَتَنَازَعُونَ فِـي تَفْضِيلِ أَبِي بَكْـرٍ وَعُمَـرَ، وَإِنَّمَا كَانَ النِّـزَاعُ فِـي عَلِـيٍّ وَعُثْمَـانَ؛ وَلِهَـذَا قَـالَ شَـرِيكُ بْـنُ عَبْدِاللـه[(٥)]: «إنَّ أَفْضَلَ النَّـاسِ بَعْدَ

(١) في (س) و(ك) و(م): «لأبي السَّـوداء» وهـو تصحيـفٌ، والأظهـر مـا أثبتـه، وقـد ذكـره شـيخ الإسـلام (بابـن السَّـوداء) في الصـارم المسـلول ٣/ ١١٠٠، والنبـوات ١/ ٥٧٣، ومنهـاج السُّـنَّة ١/ ٣٠٨، وغيرهـا.
وهـو: عبـدالله بـن سـبأ اليهـودي اليـماني مِـن غـلاة الرافضـة، كان مـن أسـباب الفتـن في عهـد الخليفتين عثـمانَ وعـليٍّ، وأتباعـه يُسـمون (السـبائية)، ومشـهور بابـن السـوداء، وقـد أحـرق عـليٌّ اتباعـه لّمـا أدعـوا فيـه الألوهيـة، وفـرَّ ابـن السَّـوداء فلـم يُعلم لـه أثـر بعـد.
يُنظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦، لسان الميزان ٣/ ٢٨٩، الأعلام ٤/ ٨٨.

(٢) نقـل هـذا التواتـر كذلـك شـيخ الإسـلام في الوصيَّـة الكـبرى ضمـن الفتـاوى ٣/ ٤٠٥، والواسـطية ضمـن الفتـاوى ٣/ ١٥٣، والنبـوات ١/ ٥٧٤، وغيرهـا.

(٣) رواه الإمـام أحمـد ٢/ ٢٩٩، وابـن أبي شـيبة في المصنـف ٧/ ٤٧٥، وعبـدالله بـن أحمد في السُّـنَّة ٢/ ٥٨١، وابــن أبي عاصــم في السُّــنَّة، ص٥٥٦، وصححــه الألبــاني في ظــلال الجنــة، وشــعيب الأرنــاؤوط في تحقيـق المُسـند.

(٤) رواه البخــاري في كتــاب المناقــب، بــاب قــول النبــي ﷺ: «**لَـوْ كُنْـتُ مُتَّخِـذًا خَلِيـلاً**»، رقــم (٣٣٩٥)، وفيـه زيـادة قولـه: «وَخَشِـيتُ أَنْ يَقُـولَ عُثْـمَانُ. قُلْـتُ: ثُـمَّ أَنْـتَ. قَـالَ: مَـا أَنَـا إِلَّا رَجُـلٌ مِـنْ الْمُسْـلِمِينَ».

(٥) هـو: شريـك بـن عبـدالله النَخَعِـي، القـاضي بواسـط ثـم الكوفـة، أبـو عبـدالله الكـوفي، صـدوق يخطـئ كثـيرًا، وثقـة ابـن معـين، وقـال النسـائي: لا بـأس بـه، قـال عنـه الإمـام أحمـد: «كان عاقـلًا، صدُوقًـا،

رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ هَذَا وَأَنْتَ مِنْ الشِّيعَةِ؟ فَقَالَ: «كُلُّ الشِّيعَةِ كَانُوا عَلَى هَذَا، وَهُوَ[1] الَّذِي قَالَ هَذَا عَلَى أعواد مِنْبَرِهِ، أَفَنُكَذِّبُهُ فِيمَا قَالَ!!».[2]

مُحدثًا، وكان شديدًا على أهل الرِّيَبِ والبِدَعِ»، مات سنة ١٧٧هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٠٠، تقريب التهذيب، ص٤١٧.

(١) يقْصِدُ عليَّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) قال شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة١/ ٩: «ذكر هذا أبو القاسم البلخي في النقض على ابن الراوندي اعتراضه على الجاحظ، نقله عنه القاضي عبدالجبار الهمداني في كتاب (تثبيت النبوة)، وقال كذلك في نفس الكتاب ١/ ٣٩٨: «ذكر هذا القاضي عبدالجبار في كتاب (تثبيت النبوة) له، وعزاه إلى كتاب أبي القاسم البلخي الذي صنَّفه في النقض علي ابن الراوندي اعتراضه على الجاحظ، وهو في تثبيت دلائل النبوة للقاضي عبدالجبار الهمداني ١/ ٥٤٩ (ت: عبدالكريم عثمان)، ويزيدنا فائدة الخطيب البغدادي في تاريخه ٩/ ٢٨٧ بسنده قال: «كان شريك بن عبدالله على قضاء الكوفة فحكم على وكيل عبدالله بن مُصعب- أي: ابن الزُّبير- بحكم لم يوافق هوى عبدالله فالتقى شريك بن عبدالله وعبدالله بن مُصعب ببغداد، فقال عبدالله بن مصعب لشريك: ما حكمت على وكيلي بالحق!! قال: ومن أنت؟ قال: من لا تُنكر!! قال: فقد نكرتك أشد النكير، قال: أنا عبدالله بن مُصعب، قال: لا كثيرٌ [في الإمتاع: فلا كبيرٌ] ولا طيِّبٌ، قال: وكيف لا تقول هذا وأنت تُبغض الشيخين!! قال: ومَن الشيخان؟ قال: أبو بكر وعُمر، قال: والله ما أُبغض أباك وهو دُونهما فكيف أُبغضهما !!»، ونقلها أبو حيَّان التوحيدي في الإمتاع والمؤانَسة ٢٧٥ بقوله: «**والله لا أشتم أباك وهو دونهما، فكيف أشتمهما وهما فوقي وأنا دُونهما؟!**»، ونقلها كذلك الذَّهبي في السير، ونقل الخطيب البغدادي في نفس الصفحة بسنده فقال: «استأذن شريك على يحيى بن خالد وعنده رجل مِن ولد الزُّبير بن العوَّام، فقال الزُّبيري ليحيى بن خالد: أصلح اللهُ الأميرَ ايذن لي في كلام شريك، فقال: إنك لا تُطيقه!! قال: ايذن لي في كلامه، قال: شأنك. فلمَّا دخل شريك وجلس، قال له الزُّبيري: يا أبا عبدالله إنَّ النَّاس يزعمون أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمر!!، قال: فاطرق مليًّا، ثم رفع رأسه، فقال: **والله ما استحللتُ ذاك مِن أبيك، وكان أول مَن نكث في الإسلام، كيف استحله مِن أبي بكر وَعُمر !!**»، وقال الذَّهبي في السير: «قال أبو نُعَيم: سمعتُ شَريكًا يقول: **قُدِّمَ، عُثمانُ يوم قُدِّمَ، وهو أفضلُ القوم**، قُلْتُ- أي: الذَّهبي-: ما بعدَ هذا إنصافٌ مِن رجلٍ كُوفيٍّ»، وقال أيضًا: «قال ابنُ عُيينة: قِيلَ لشَرِيكِ: ما تقولُ فيمن يُفضِّلُ عليًّا على أبي بكرٍ؟ قال: **إذًا يَفتَضِحُ، يقولُ: أخطأَ المُسلمون**».

وَلِهَـذَا قَـالَ سُـفْيَانُ الثَّـوْرِيُّ[(١)]: «مَـنْ فَضَّـلَ عَلِيًّـا عَلَـى أَبِي بَكْـرٍ وَعُمَـرَ فَقَدْ أَزْرَى[(٢)] بِالمُهَاجِرِيـنَ والأَنْصَـارِ، وَمَـا أَرَى يَصْعَـدُ لَـهُ إِلَى اللـه عَمَلٌ وَهُـوَ كَذَلِكَ »[(٣)]. رَوَاهُ أَبُـو دَاودَ[(٤)] فِـي «سُـنَنِهِ »[(٥)].

---

(١) هـو: سُـفيان بـن سـعيد بـن مـسروق الثَّـوري، أبـو عبـدالله الكـوفي، شـيخ الإسـلام وإمـام الحفـاظ وأمـير المؤمنـين في الحديـث، قـال الإمـام أحمـدُ: قـال لي ابـن عُيينـة: «لـن تـرى بعينيـك مثـل سُـفيان الثَّـوريِّ حتَّـى تمُـوتَ!!»، وقـال الإمـام أحمـد: «أتـدري مـن الإمـامُ؟ الإمـامُ سُـفيان الثَّـوريِّ، لا يتقدَّمُـهُ أحـدٌ في قلبـي»، وقـال بـشرٌ الحـافي: سُـفيانُ في زمانـه، كأبي بكـرٍ وعُمـرَ في زمانهـما»، مـات بالبـصرة سـنة ١٦١هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٣، تذكرة الحُفاظ ١/ ٢٠٣.

(٢) مِن الإِزْرَاءِ وهو الأمر المَعِّيب والتقليل مِن القَدْر.

(٣) **فائـدة**: ذِكـر الإزراء بالمهاجريـن والأنصـار جـاء مشـهورًا عـن خمسـةٍ مِـن كِبَـار علـماء الأمـة وهـم (أيـوب السـختياني، وسُـفيان الثَّـوريِّ، والإمـام أحمـد بـن حنبـل، والـدَّار قطنـي، وشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة)، فأمَّـا أيـوب والإمـام أحمـد والـدَّار قطنـي فقـد حـكاه عنهـم شـيخ الإسـلام كـما في الفتـاوى ٤/ ٤٢٦، ٤٣٦، ومنهـاج السُّـنَّة ١/ ٣٣١، في تفضيلهـم بـين عثـمانٍ وعـليٍّ، ووافقهـم شـيخ الإسـلام في مناظـرة الواسـطية ضمـن مجمـوع الفتـاوى ٣/ ١٦٢، أمَّـا أثـر سُـفيان فهـو فيمـن فضَّـل عليًّـا عـلى الشـيخين، والله أعلـم.

(٤) هـو: سُـليمان بـن الأشـعث بـن شـدَّاد الأزدي، أبـو داود السِّجسـتاني، الإمـامُ، شـيخُ السُّـنَّةِ، ومُحـدِّث البَـصْرَةِ، صاحِـب السُّـنن، وأحـد عُظـماء الإسـلام، وكان الإمـام إبراهيـم الحـربي مُعجبًـا بـأبي داود وسـننه ويقـول: «أُلِـيْنَ لأَبِي دَاوُدَ الحَدِيْـثُ، كَـمَا أُلِـيْنَ لِـدَاوُدَ ﷺ الحَدِيْـدُ» وثبـت كذلـك عـن أبي بكـر الصاغـاني، قـال عنـه الذَّهبـي: «كَانَ أَبُـو دَاوُدَ مَـعَ إِمَامَتِـهِ فِي الحَدِيْـثِ وَفُنُونِـهِ مِـنْ كِبَـارِ الفُقَهَـاءِ، فَكِتَابُـهُ يَـدُلُّ عَـلَى ذَلِـكِ،... وَكَانَ عَـلَى مَذْهَـبِ السَّـلَفِ فِي اتِّبَـاعِ السُّـنَّةِ وَالتَّسْـلِيمِ لَهَـا، وَتَـرْكِ الخَـوْضِ فِي مَضَائِـقِ الـكَلَامِ»، مـات سـنة ٢٧٥هــ.
يُنظر: الجرح والتعديل ٤/ ١٠١ - ١٠٢، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٣.

(٥) رواه أبـو داود فِي كتـاب السُّـنَّة، بـاب: فِي التَّفضيـل، رقـم (٤٠١٤) عـن سُـفيان الثَّـوري بلفـظ: (مَـن زَعَـمَ أنَّ عليًّـا كَانَ أحـقَّ بالولايـة مِنهُـما، فقـد خطَّـأَ أبـا بكـرٍ وعُمـر والمهاجريـن والأنصـار، ومـا أُرَاهُ يرتفِـعُ لـهُ مـع هـذا عمـلٌ إلى السَّـماء)، وقـد أورد الحافـظ أبـو نُعيـم فِي حليـة الأوليـاء ٧/ ٢٧ ألفـاظٌ أخـرى لـه، وصححـه الألبـاني في صحيـح أبي داود، وظـلال الجنـة.

وَكَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِالحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ(١)، فَإِنَّ الزَّيْدِيَّةَ [الصَّالِحِيَّةَ](٢) -وَهُمْ أَصْلَحُ طَوَائِفِ الزَّيْدِيَّةِ(٣) - يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ.

الفَرْقُ بَيْنَ الشيعة والخوارج

وَلَكِنَّ الشِّيعَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ جَمَاعَةٌ، وَلَا إِمَامٌ، وَلَا دَارٌ، وَلَا سَيْفٌ يُقَاتِلُونَ بِهِ المُسْلِمِينَ؛ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا لِلْخَوَارِجِ تَمَيَّزُوا بالإِمَامِ، وَالجَمَاعَةِ، والدَّارِ، وَسَمَّوْا دَارَهُمْ دَارَ الهِجْرَةِ، وَجَعَلُوا دَارَ المُسْلِمِينَ/ دَارَ كُفْرٍ وَحَرْبٍ. [ك/ ١٩]

---

(١) هو: الحسن بن صالح بن حيّ الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ متشيعٌ، كان رئيسًا لجماعة الصالحية مِن الزيدية الشيعة، وقد طعن فيه جماعة مِن أهل العِلم لما كان يراه مِن الخروج بالسيف على أئمة الجور، وقال عنه الذهبي في التذكرة: «قلتُ: مع جلالة الحسن وإمامته كان فيه خارجية، فقال الخريبي: ترك الجمعة وجاء فلان فناظره ليلةً، فذهب الحسن إلى ترك الجمعة معهم، والخروج عليهم بالسيف؛ يعني: الظلمة»، وقال عنه أيضًا في السير: «قلتُ: هو من أئمة الإسلام، لولا تلبسه ببدعة... كان يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبدًا، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق»، مات سنة ١٦٩ هـ، وكان مُتخفيًا في الكوفة مع عيسى بن زيد في موضعٍ واحدٍ سبع سنين، والخليفة المهدي جادٌّ في طلبهما للقتل.
يُنظر تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٦، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٦١، تقريب التهذيب، ص ٢٠٥.

(٢) في (ك) و(م): «الصَّالِحَةَ»، وهو تصحيفٌ، وفي (س): الصَّالِحِيَّةَ، وهي واضحة، وهكذا سمَّاهم الشهرستاني في الملل والنحل ١/ ١٧٨ (ت: الهواري)، وشيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة ٣/ ٤، وقد تابع الزهيري (م) مع أنَّها في (س) واضحة، والتي اعتمد عليها كما يقول.

(٣) **الزيدية**: هي طائفة مِن فرق الشيعة، سُمِّيت بذلك لانتسابهم إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهم مُعتزلة في الاعتقاد، ومِن أشهر فرقها (الجارودية: أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي)، و(السليمانية: أتباع سليمان بن جرير)، و(الكيسانية: أتباع المُختار بن أبي عبيد)، و(الصالحية: أتباع الحسن بن صالح بن حيّ)، وكان انتشارهم في العراق واليمن، ثم أستقر مكانهم في اليمن، ومِنهم طوائف في جازان ونجران.
ينظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٨١، الملل والنحل ١/ ١٧٢، الفصل في الملل والنحل ١/ ٩٧.

وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ تَطْعَنُ بَلْ تُكَفِّرُ وُلَاةَ المُسْلِمِينَ، وَجُمْهُورُ الْخَوَارِجِ يُكَفِّرُونَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا/ وَمَنْ تَوَلَّاهُمَا، وَالرَّافِضَةُ يَلْعَنُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَمَنْ تَوَلَّاهُم، وَلَكِنَّ الفَسَادَ الظَّاهِرَ كَانَ فِي الْخَوَارِجِ: مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ، وَأَخْذِ الأَمْوَالِ، وَالخُرُوجِ بِالسَّيْفِ، فَلِهَذَا جَاءَتْ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِقِتَالِهِمْ، والأَحَادِيثُ فِي ذَمِّهِمْ، وَالأَمْرِ بِقِتَالِهِمْ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، مِثْلَ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ، وَعَذَابِ القَبْرِ وَفِتْنَتِهِ، وَأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَالحَوْضِ. [س/٨]

وَقَدْ رُوِيَتْ أَحَادِيثٌ فِي ذَمِّ القَدَرِيَّةِ وَالمُرْجِئَةِ، رَوَى بَعْضَهَا أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاود وَابْنِ مَاجَه[(١)]، وَبَعْضُ النَّاس يُثْبِتُهَا وَيُقَوِّيهَا، وَمِنْ العُلَمَاءِ مَنْ طَعَنَ فِيهَا وَضَعَّفَهَا، وَلكِنَّ الَّذِي ثَبَتَ فِي ذَمِّ الْقَدَرِيَّةِ وَنَحْوِهِم هُوَ عَنْ الصَّحَابَةِ كابن عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ[(٢)].

(١) ومنها: «**القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ**» رواه أبو داود في كتاب السُّنَّة، رقم (٤٠٧١)، و«**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلَامِ نَصِيبٌ: المُرْجِئَةُ وَالقَدَرِيَّةُ**»، رواه الترمذي في كتاب القَدَر عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٠٧٥)، وابن ماجه في المقدمة، رقم (٧٢)، فالأول حسَّنه الألباني في صحيح أبي داود، والثاني ضعَّفه في ضعيف الترمذي وابن ماجه، وأمَّا حصر الأحاديث فتحتاج إلى جمع وتخريج، والله أعلم.
وابن مَاجَه هو: محمَّد بن يزيد ابن مَاجَه، أبو عبدالله القزويني، الحَافِظُ، الكَبِيْرُ، الحُجَّةُ، المُفَسِّرُ، صاحب السُّنن، قال عنه أبُو يَعْلى الخليلي: «هُوَ ثِقَةٌ كَبِيْرٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُحْتَجٌّ بِهِ، مات سنة ٢٧٣هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧، البداية والنهاية ١١/ ٥٢.

(٢) أمَّا أثر ابن عُمر فعند مسلم بلفظ: (فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ- أي: القَدرية- فأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ: مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مَنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُالله بْنِ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ)، وأمَّا أثر ابن عبَّاس فعند الحاكم وصححه ووافقه الذَّهبي عن طاووس قال: كنتُ عند ابن عبَّاسٍ، ومعنا رجلٌ مِن القدرية، فقلتُ: إنَّ أُناسًا يقولون: لَا قَدَر. قال: أَوَ فِي القوم أحدٌ منهم؟ قلتُ: لو كان ما كنتَ تصنع به؟ قال: (لو كان فيهم أحدٌ منهم، لأخذتُ برأسه، ثم قرأتُ عليه آية كذا وكذا، زاد البيهقي في القدر: (قال طاووس: فتمنيتُ أنَّ كُل قَدَرِي كَانَ عِنْدَنَا)، والله أعلم.

بداية ظهور لفظ الرافضة

وَأَمَّا لَفْظُ الرَّافِضَة فَهَذَا اللَّفْظُ أَوَّلَ مَا ظَهَرَ فِي الْإِسْلَامِ لمَّا خَرَجَ زَيْدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ[(١)] فِي أَوَائِلِ المِائَةِ الثَّانِيَة فِي خِلاَفَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ المَلَكِ، وَاتَّبَعَه الشِّيعَةُ، فَسُئِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟! فتوَلَّاهُمَا، وَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمَا. فَرَفَضَهُ قَوْمٌ، فَقَالَ: رَفَضْتُمُونِي، رَفَضْتُمُونِي!! فَسُمُّوا الرَّافِضَةَ.

فَالرَّافِضَةُ تَتَوَلَّى أَخَاهُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ[(٢)]، وَالزَّيْدِيَّةُ يَتَوَلَّوْنَ زَيْدًا، وَيُنْسَبُونَ إِلَيْهِ، وَمِنْ حِينَئِذٍ انْقَسَمَتْ الشِّيعَةُ إِلَى زَيْدِيَّةٍ، وَرَافِضَةٍ إمَامِيَّةٍ.

بدعة القدرية

ثُمَّ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ حَدَثَتْ القَدَرِيَّةُ[(٣)]، وَأَصْلُ بِدْعَتِهِمْ كَانَتْ مِنْ عَجْزِ عُقُولِهِمْ عَنْ الإِيمَانِ بِقَدَرِ اللهِ، وَالإِيمَانِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَكَانُوا قَدْ آمَنُوا بِدِينِ اللهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ.

---

(١) هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالبٍ، من كبار فقهاء آل البيت، تُنسب إليه فرقة (الزيدية)، قال عنه الذَّهبي: «وفد على متولي العِراق يوسف بن عمر، فأحسن جائزته، ثم رد، فأتاه قوم مِن الكوفة، فقالوا: ارجع نبايعك، فما يوسف بشي، فأصغي إليهم وعسكر، فبرز لحربه عسكر يوسف، فقُتل في المعركة، ثم طلب أربع سنين، مات سنة ١٢٢هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨٩، تقريب التهذيب، ص٣٣٠.

(٢) هو محمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، ثقةٌ فاضلٌ، قال عنه الذَّهبي: «وكان أحد مَن جمع بين العلم والعمل والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة، وكان أهلًا للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم وبمعرفتهم بجميع الدِّين»، مات سنة ١١٤هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠١، تقريب التهذيب، ص١١٤.

(٣) **القدرية**: يُراد بهم القدرية الأولى، الذين أنكروا (العِلم والكتابة) مِن القدر، وكان أكثرهم بالبصرة، وقد ردَّ عليهم مَن بقي من الصحابة (كعبدالله بن عُمر، وعبدالله بن العباس، وواثلة بن الأسقع)، وقد سبق التعريف بهم.

وَظَنُّوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ قَبْلَ الْأَمْرِ مَنْ يُطِيعُ وَمَنْ يَعْصِي؛ لأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ مَنْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ أَنْ يَأْمُرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ المَأْمُورَ يَعْصِيهِ وَلَا يُطِيعُهُ.

[ك/ ٢٠] وَظَنُّوا أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يُفْسِدُونَ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَخْلُقَ/ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّه يُفْسِدُ، فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُمْ - بِإِنْكَارِ القَدَرِ السَّابِقِ - [الصَّحَابَةَ] (١) أَنْكَرُوا إِنْكَارًا عَظِيمًا وَتَبَرَّءُوا مِنْهُمْ حَتَّى قَالَ عَبْدُالله بْنُ عُمَرَ: «أَخْبِرْ أُولَئِكَ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ مِنِّي بُرَآءُ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُالله بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ» (٢)، وَذَكَرَ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثَ جِبْرِيلَ، وَهَذَا أَوَّلُ حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا مُخْتَصَرًا (٣).

ثُمَّ كثر الخَوْضُ فِي القَدْرِ، وَكَانَ أَكْثَرُ الخَوْضِ فِيهِ بِالبَصْرَةِ والشَّامِ، وَبَعْضُهُ فِي المَدِينَةِ، فَصَارَ مُقْتَصِدُوهُمْ وَجُمْهُورُهُمْ يُقِرُّونَ بِالقَدْرِ السَّابِقِ، وَبِالكِتَابِ المُتَقَدِّمِ، وَصَارَ نِزَاعُ النَّاسِ فِي الإِرَادَةِ، وخَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ، فَصَارُوا فِي ذَلِكَ حِزْبَيْنِ:

طوائف القدرية

النُفَاةُ يَقُولُونَ: لَا إِرَادَةَ إلا بِمَعْنَى المَشِيئَةِ، وَهُوَ لَمْ يُرِدْ إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ العِبَادِ.

---

(١) في (س) و(ك): «للصَّحابةَ»، وفي (م): «الصَّحابةَ»، وهو الأقرب.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب: سُؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٤٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (١٠).

وَقَابلَهُمْ الخَائِضُونَ فِي القَدَرِ مِنْ المُجْبِرَة مِثْلُ الجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ[(١)] وَأَمْثَالِهِ، فَقَالُوا: لَيْسَتْ الإِرَادَةُ إِلَّا بِمعْنَى المَشِيئَةِ، وَالأمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةً.

وَقَالُوا: العَبْدُ لَا فِعْلَ لَهُ أَلْبَتَّةَ وَلَا قُدْرَةَ، بَلْ اللهُ هُوَ الفَاعِلُ القَادِرُ فَقَطْ، وَكَانَ جَهْمٌ مَعَ ذَلِكَ يَنْفِي الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، يُذْكَرُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُسَمَّى اللهُ شَيْئًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَسَمَّى بِهَا العِبَادُ إِلَّا القَادِرُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ العَبْدَ لَيْسَ بِقَادِرٍ»[(٢)].

الفَرَقَ بَيْنَ الخوارج والمعتزلة

وَكَانَتْ الْخَوَارِجُ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُمْ كُفَّارٌ مُخَلَّدُون فِي النَّارِ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، وَخَاضَ فِي ذَلِكَ القَدَرِيَّةُ بَعْدَ مَوْتِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ[(٣)]،

بداية ظُهورِ المعتزلة

---

(١) هو: الجَهْمُ بن صَفْوَانَ السَّمرقَنْدِي، كان يقول بنفي الصفات، وخلق القُران، والجبر في القدر، وأنَّ الإيمان هو المعرفة فقط، وأنَّ الجنة والنار تفنيان، وغير ذلك، قتل سنة ١٢٨هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦، البداية والنهاية ١٣/ ١٩٩

(٢) قال شيخ الإسلام في درء التعارض ٥/ ١٧٨: «كان قولُ جَهْمٍ المشهور عنه الذي نقله عنه عامَّة الناس: أنه **لا يُسمِّى الله شيئًا؛ لأن ذلك بزعمه يقتضي التشبيه، لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لزم اشتراكها في مسمَّي الشيء، وهذا تشبيه بزعمه، وقولُهُ باطلٌ**».

(٣) هو: أبو سعيد الحسن بن يسار البصري الأنصاري مولاهم، الفقيه القاري الزَّاهد العابد، سيِّد زمانه، إمام أهل البصرة، قال محمَّد بن سعيد: «كان الحسنُ جامعًا، عالمًا، رفيعًا، فقيهًا، ثقةً، حُجَّةً، مأمونًا، عابدًا، ناسِكًا، كثير العلم، فصيحًا، جميلًا، وسيمًا»، مات سنة ١١٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣، حلية الأولياء ٢/ ١٣١، الوافي بالوفيات ٤/ ٢٢٣.

فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ[١]- وَأَصْحَابُهُ: «لاَ هُمْ مُسْلِمُون وَلاَ كُفَّارٌ؛ بَلْ لَهُمْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ، وَهُمْ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ»، فَوَافَقُوا الْخَوَارِجَ عَلَى أَنَّهُمْ مُخَلَّدُونَ، وَعَلَى أَنَّه لَيْسَ مَعَهُمْ مِنْ الْإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ شَيْءٌ، وَلكِنْ لَمْ يسَمُّوهُمْ كُفَّارًا، وَاعْتَزَلُوا حَلْقَةَ أَصْحَابِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ مِثْلِ: قَتَادَةَ، وَأَيُّوبَ السُّخْتِيَانِي[٢] وَأَمْثَالِهِمَا، فَسُمُّوا مُعْتَزِلَةً[٣] مِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ بَعْدَ مَوْتِ الحَسَنِ/ . [ك/ ٢١]

وَقِيلَ: إنَّ قَتَادَةَ كَانَ يَقُولُ: «أُولَئِكَ المُعْتَزِلَةُ»[٤].

وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ- أَيْ: فِي أَسْمَاءِ الدِّينِ - مِثْلَ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ، وكَافِرٍ وَفَاسِقٍ، وَفِي أَحْكَامِ هَؤُلَاءِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، فَالمُعْتَزِلَةُ وَافَقُوا الْخَوَارِجَ عَلَى حُكْمِهِمْ فِي الآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَسْتَحِلُّوا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مَا اسْتَحَلَّتْهُ الْخَوَارِجُ، وَفِي الأَسْمَاءِ أَحْدَثُوا المَنْزِلَةَ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ، **وَهَذِهِ خَاصَّةُ**

---

(١) هو: أبو عُثمان عمرو بن عُبيد البصري، أحد رؤوس المعتزلة، دعا إلى نفي القدر، وكان زاهدًا عابدًا، ضعَّفه النسائي، وتركه ابن القطَّان، مات سنة ١١٤هـ.
يُنظر تاريخ بغداد ١٢/ ١٦٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٤.

(٢) هو: أيوب بن أبي تميمة السُختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبتٌ حجةٌ من كبار الفقهاء العُبَّاد، قال فيه ابن سعد: «كان أيوبُ ثقةً ثبتًا في الحديث، جامعًا، كثير العلم، حُجَّةً، عدلًا»، وسُئل أبو حاتم عنه فقال: «ثقةٌ، لا يُسأل عن مثله»، مات سنة ١٣١هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥، تقريب التهذيب ١١٦.

(٣) **المُعتزلة**: فرقة اشتهرت بأصولٍ خمسةٍ وهي (التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر)، ومن عقائدهم تعطيل الصفات، ونفي القدر، وتخليد عصاة الموحدين في النار، وتجويز الخروج على أئمة المُسلمين، ومن أشهر فرقها (الواصلية أتباع واصل بن عطاء)، و(العُمرية: أتباع عمرو بن عُبيد)، و(الجاحظية: أتباع الجاحظ عمرو بن بحر)، و(الجُبائية: أتباع أبي علي محمَّد بن عبدالوهاب الجُبائيِّ).
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٥، والتنبيه والرَّد، ص٣٥، والملل والنحل ١/ ٤٣.

(٤) ذكر ذلك ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٨٥ بلفظ: «إنَّما هَؤلاَءِ المُعْتَزِلَة».

الْمُعْتَزِلَـةِ الَّتِـي انْفَـرَدُوا بِهَـا، وَسَـائِرُ أَقْوَالِهِمْ قَدْ شَـارَكَهُمْ فِيهَـا غَيْرُهُمْ.

بدعة المرجئة

وَحَدَثَـتْ الْمُرْجِئَـةُ وَكَانَ أَكْثَرُهُـمْ مِـنْ أَهْـلِ الْكُوفَـةِ، وَلَـمْ يَكُـنْ أَصْحَـابُ عَبْدِالله[١] مِـنْ الْمُرْجِئَةِ، وَلاَ إِبْرَاهِيمُ النَخَعِـي[٢] وَأَمْثَالُهُ، فَصَارُوا نَقِيضَ الخَوَارِجِ والْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالُوا: إنَّ/ الأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الإِيمَانِ[٣]. [س/ ٩]

(١) يعني: الصحابي الكبير عبدالله بن مسعود، وأصحابه؛ يعني: تلاميذه، وكانوا بالكوفة.

(٢) هـو: إبراهيـم بـن يزيـد بـن قيـس بـن الأسـود النخعـي، أبـو عِمْـران الكـوفي، الإمـام الحافـظ، قـال عنـه الإمـام أحمـد: كان إبراهيـمُ ذكيًـا، حافظًـا، صاحـبُ سُـنَّةٍ، وقـال فيـه الذَّهبـي: «وكان بصـيرًا بعلـم ابـن مسـعود، واسـع الروايـة، فقيـه النفـس، كبـير الشـأن، كثـير المحاسـن»، مـات سـنة ٩٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٢٠، تقريب التهذيب، ص٦٩.

(٣) الأعمال على قسمين كما هو مُقرر عند السَّلف، وهما:
١- أعمال الجوارح: كالصلاة والزكاة والحج والجهاد والهجرة وغيرها.
٢- أعمال القلوب: كالحُب والبغض والصدق والإخلاص وغيرها.
والأعـمال بقسـميها مِـن أصـل الإيـمان عنـد أهـل السُّـنَّة، أمّـا عنـد المُرجئـة فإنهـم لا يُدخلـون أعـمال الجـوارح في الإيـمان مُطلقًـا!!، أمَّـا أعـمال القلـوب فهـم فيهـا مُختلفـون، فمِنهـم مَـن يُدخلهـا وهـم الأغلـب، ومِنهـم مَـن لا يُدخلهـا في الإيـمان وهـو قـولٌ لبعضهـم (كمرجئـة الفقهـاء، والجَهْمِيَّـة، والأشـاعرة) وقـد بـيَّن شـيخ الإسـلام في أكثـر مِـن موضـع اختلافهـم في أعـمال القلـوب، وأثبـت أنَّ غالبهـم يُدخلونهـا في الإيـمان، ومِـن ذلـك قولـه في شرح حديـث جبريـل، ص٤٣٠: «كان جماهـير المُرجئـة عـلى أنَّ **عمـل القلـب داخـلٌ في الإيـمان**».
وقـال كذلـك في نفـس الكتـاب، ص ٤٣٩: «فهـذه الأقـوال التـي ذكرهـا الأشـعري عـن المُرجئـة **يتضمـن أكثرهـا أنـه لا بـدَّ في الإيـمان مِـن بعـض أعـمال القلـوب عندهـم**، وإنـما نـازع في ذلـك فرقـة يسـيرة كجهـم والصالحـي».
وقـال كذلـك في نفـس الكتـاب، ص ٤٤٠-٤٤١: «والمقصـود هنـا أنَّ **عامـة فـرق الأمـة تُدخـل مـا هـو مِـن أعـمال القلـوب حتـى عامـة فـرق المرجئـة** تقـول بذلـك، وأمَّـا المعتزلـة والخـوارج وأهـل السُّـنَّة وأصحـاب الحديـث فقولهـم في ذلـك معـروفٌ، وإنـما نـازع في ذلـك مَـن اتَّبـع جهـم بـن صفوان مِـن المرجئـة، **وهـذا القـولُ شـاذٌ**».
وقـال في الإيـمان، ص ١٥٥-١٥٦: «والمرجئـة ثلاثـة أصنـاف: **الذيـن يقولـون**: الإيـمان مجـرد مـا في القلـب، **ثـم مِـن هـؤلاء مَـن يُدخـل فيـه أعـمال القلـوب، وهـم أكثـر فـرق المرجئـة.. ومنهـم**

موقف شيخ الإسلام من مرجئة الفقهاء

وكَانَتْ هَـذِهِ البِدْعَـةُ أَخَـفَّ البِـدَعِ، فَـإِنَّ كَثِيـرًا مِـنْ النِّـزَاعِ فِيهَا نِـزَاعٌ فِـي الِاسْـمِ واللَّفْـظِ دُونَ الحُكْـمِ؛ إذْ كَانَ الفُقَهَـاءُ الذِيـنَ يُضَـافُ إلَيْهِـمْ هَذَا القَـوْلُ مِثْلَ حَمَّادِ بْـنِ أَبِي سُـلَيْمَانَ[١] وَأَبِـي حَنِيفَـةَ[٢] وَغَيْرِهِمَا، هُمْ

مـن لا يُدخلهـا في الإيـمان كجهـم ومـن اتبعـه كالصالحـي، وهـذا الـذي نـصره هـو- أي: **الأشـعري- وأكثـر أَصْحَابِـهِ، والقـول الثـاني**: مـن يقـول هـو مجـرد قـول اللسـان، وهـذا لا يعـرف لأحـد قبـل الكرامية، **والثالـث: تصديـق القلـب وقـول اللسـان، وهـذا هـو المشـهور عـن أهـل الفقـه والعبـادة منهـم**».

وقـال في منهـاج السُّـنَّة ٥/ ٢٨٧: «وعنـد الجَهْمِيَّـة الإيـمان مجـرد **تصديـق القلـب وعِلمـه**، هـذا **قـول جهـم والصالحـي والأشـعري في المشـهور عنـه واكثـر أَصْحَابِـهِ، وعنـد فقهـاء المُرجئـة هـو: قـول اللسـان مـع تصديـق القلـب**، وعـلى القولـين **أعـمال القلـوب ليسـت مِـن الإيـمان عندهـم كأعـمال الجـوارح**».

وقـال كـما في جامـع المسـائل ٥/ ٢٤٦ (ت: محمـد عُزيـر شـمس): «ومِـن هنـا غلطـت الجَهْمِيَّـة والمرجئـة؛ فإنهـم جعلـوا الإيـمان مـن بـاب القـول: إمَّـا قـول القلـب الـذي هـو عِلمـه، أو معنـىً غـير العِلـم عنـد مـن يقـول ذلـك، وهـذا قـول الجَهْمِيَّـة ومـن تَبِعهـم كأكثـر الأشـعرية، وبعـض متأخـري الحنفيـة، **وإمَّـا قـول القلـب واللسـان كالقـول المشـهور عـن المرجئـة، ولم يجعلـوا عمـل القلـب مثـل حُـبِّ الله ورسـوله ومثـل خـوف الله مـن الإيـمان**، فغلطـوا في هـذا الأصـل».

ووافقـه ابـن أبي العـز في شرحـه للطحاويـة ٤٤٣ حيـث قـال: «وتسْـمِيةُ حُـبِّ الصَّحابـة إيمانًـا مُشـكِلٌ عـلى الشـيخ رَحِمَهُ اللَّهُ - أي: الطَّحـاوي-، **لأنَّ الحُـبَّ عمـلُ القلـب، وليـس هـو التَّصديـق، فيكـونُ العمـل داخـلًا في مُسـمَّى الإيـمانِ، وقـد تقـدَّم في كلامـه أنَّ الإيـمان هـو الإقـرارُ باللِّسـان والتَّصديـقُ بالجنـان، ولم يجعـل العمـل داخـلًا في مُسـمَّى الإيـمان**، وهـذا هـو المعـروف مِـن مذهـب أهـلِ السُّـنَّة، إلَّا أن تكـون هـذه التسـمية مجـازًا»، والله أعلـم.

وحبـذا مراجعـة: آراء المُرجئـة في مُصنفـات ابـن تيمِّيـة للدكتـور عبـدِالله السَّـند، ص ١٨٣- ١٩٠، والإيـمان عنـد السَّـلف وعلاقتـه بالعمـل للشـيخ محمـدا آل خضـير، ص ٢٧٥- ٢٨٢.

(١) هـو: حمَّـاد بـن مُسـلم الأشـعري مولاهـم، أبـو إسـماعيل الكـوفي، العلاَّمـة فقيـه العِـراق، وهـو أنبـل أصحـاب النخعـي وأفقههـم، ففـي الفقـه إمـام، وفي الحديـث صـدوقٌ لـه أوهـام، وفِي الاعتقـاد مـن كبـار مُرجئـة الفقهـاء، مـات ١٢٠هــ، أو قبلهـا.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣١، تقريب التهذيب، ص٣٢٨.

(٢) هـو: أبـو حنيفـة النعـمان بـن ثابـت الكـوفي، أشـتهر بكُنيتـه، العلاَّمـة الإمـام العابـد الزاهـد فقيـه

مَـعَ سَـائِرِ أَهْلِ السُّـنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَـى أَنَّ اللهَ يُعَـذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِـنْ أَهْلِ الكَبَائِـرِ بالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُـمْ بِالشَّـفَاعَةِ؛ كَمَـا جَـاءَتْ الأَحَادِيـثُ الصَّحِيحَـةُ بِذَلِـكَ، وَعَلَـى أَنَّـهُ لَا بُدَّ فِي الإِيمَـانِ أَنْ يَتَكَلَّـمَ بِلِسَـانِهِ، وَعَلَـى أَنَّ الأَعْمَـالَ المَفْرُوضَـةَ وَاجِبَـةٌ، وَتَارِكُهَـا مُسْـتَحِقٌّ لِلـذَّمِّ وَالعِقَـابِ، فَكَانَ فِـي الأَعْمَالِ هَلْ هِيَ مِـنْ الإِيمَانِ، وَفِـي الِاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ **عَامَّتُهُ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ**(١).

العِـراق، وهـو أجـود أصحـاب حمَّـاد بـن أبي سـليمان، قـال عنـه الذَّهبـي: «وأمَّـا الفقـه والتدقيـق في الـرأي وغوامضـه، فإليـه المنتهـى، والنـاس عليـه عيـال في ذلـك»، وفي الحديـث ضعَّفـه جمهـور المُحدثـين، ووثَّقـه يحيـى بـن معـين، وفي الاعتقـاد مِـن كبـار مُرجئـة الفقهـاء، مـات سـنة ١٥٠هــ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠، تقريب التهذيب، ص٢٤٨.

(١) صرَّح شـيخ الإسـلام هُنـا أنَّ الخـلاف بـين أهـل السُّـنَّة ومُرجئـة الفقهـاء (عَامَّتُـهُ)؛ أي: غالبـه (لَفْظِـيٌّ)، وهـو الأشـهر عنـه، وقـد قـال كـما في الفتـاوى ٧/ ٢٩٧: «أكثـر التنـازع بـين أهـل السُّـنَّة في هـذه المسـألة هـو نِـزَاعٌ لَفْظِـيٌّ»، وقـال الشـيخ آل خضـير في الإيـمان عنـد السَّـلف ٢٨٩- ٢٩٠: «ومِـن خـلال هـذه النقـولات يتضـح أنَّ شـيخ الإسـلام يـرى الخـلاف لفظيًّـا مـع مَـن أقـر بالالتـزام بـين الظاهـر والباطـن، وأن العمـل الظاهـر لازمٌ للإيـمان الباطـن لا ينفـك عنـه، بحيـث إذا انتفـي الـلازم انتفـى الملـزوم، وأمَّـا مَـن يـرى العمـل ثمـرة تقـارن الباطـن تـارةً، وتفارقـه تـارةً أخـرى، فهـذا قائـلٌ بقـول جهـمٍ، والنـزاع معـه حقيقـي بـلا ريـب».

ولذا فقد اختلف العلماء في ذلك على أقسام ثلاثةٍ هي:

أ- مـن قـال أنَّـه لفظـيٌّ، وقـال بـه بعـض الأئمـة مِنهـم الغـزالي كـما في روح المعـاني ٩/ ١٦٧، والذَّهبـي في سـير أعـلام النبـلاء ٥/ ٢٣٣، وابـن أبي العـز في شرح الطحاويـة ٣٦٢.

ب- مـن قـال أنَّـه حقيقـيٌّ، وقـال بـه بعـض الأئمـة منهـم الألـوسي في روح المعـاني ٩/ ١٧٦، والمُباركفـوري في مرقـاة المفاتيـح ١/ ٣٧، والألبـاني في التعليـق عـلى العقيـدة الطحاويـة، ص٤٢.

ج- مَـن قـال إنَّ مِنـه لفظـيٌّ ومِنـه حقيقـيٌّ،، وقـال بـه بعـض الأئمـة كشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، وابـن بـاز، وابـن عثيمـين، وأكثـر الباحثـين، وهـو الأظهـر حيـث أنَّـه يظهـر لفظيًّـا في أحـكام الدُّنيـا والآخـرة)، ويظهـر حقيقيًّـا في (حقيقـة الإيـمان)، وهـي عـلى النحـو التـالي:

١- لفظيٌّ: أنَّهم مُتفقون بأنَّ مُرتكب الكبيرة لا يكفُر في الدُّنيا، وهو تحت المشيئة في الأخيرة.

٢- لفظيٌّ: أنَّهم مُتفقون بأنَّ القول مِن أركان الإيمان.

٣- لفظيٌّ: أنَّهم مُتفقون بأنَّ العمل المفروض لازمٌ، وتاركه آثمٌ.

٤- حقيقـيٌّ: أنَّ السَّـلف أجمعـوا عـلى ذَّم مرجئـة الفقهـاء، وعدُّوهـم مـن أهـل البـدع، واسـتحالة أن

فَإِنَّ الإِيمَانَ إِذَا أُطْلِقَ دَخَلَتْ فِيهِ الأَعْمَالُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً. أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً. أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الإِيمَانِ**»(١).

وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْه العَمَلُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(٢) فَقَدْ ذُكِرَ مُقَيَّدًا بِالعَطْفِ، فَهُنَا قَدْ يُقَالُ: الأَعْمَالُ دَخَلَتْ فِيهِ، وَعُطِفَتْ عَطفَ الخَاصِ عَلَى العَامِّ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ، وَلكِنْ مَعَ العَطْفِ كَمَا فِي اسْمِ الفَقِيرِ وَالمِسْكِينِ، إِذَا أُفْرِدَ أَحَدُهُمَا تَنَاوَلَ الآخرِ، وَإِذَا عُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، فَهُمَا صِنْفَانِ كَمَا [ك/ ٢٢] فِي آيَةِ الصَّدَقَاتِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وَكَمَا فِي آيَةِ الكَفَّارَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾[المائدة: ٨٩]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] فَالفَقِيرُ وَالمِسْكِينُ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

يكون هذا التبديع والهجر لأجل الخلاف اللفظي.

٥- حقيقيٌّ: أنَّ السَّلف يرون بزيادة الإيمان ونقصانه بخلاف هؤلاء.

٦- حقيقيٌّ: أنَّ السَّلف يرون بأنَّ أعمال القلوب مِن الإيمان بخلاف هؤلاء فإنهم لا يُدخلونها.

٧- حقيقيٌّ: أنَّ السَّلف يرون الاستثناء جائزٌ في الإيمان باعتبارات مُعينة، بخلاف هؤلاء فلا يجوزونه لأنَّه عندهم شكٌّ في حقيقته، والله أعلم.

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، بَابُ: أُمُورِ الإِيمَانِ، رقم (٨)، بلفظ (بِضْعٌ وسِتُّونَ)، ومسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: بَيَانِ عَدَدِ شُعَبِ الإِيمَانِ وَأَفْضَلِهَا وَأَدْنَاهَا، رقم (٥٠)، بلفظ (بِضْعٌ وَسَبْعُونَ)، ورواه مسلم أيضًا في كتاب الإِيمَانِ، بَابُ: بَيَانِ عَدَدِ شُعَبِ الإِيمَانِ وَأَفْضَلِهَا وَأَدْنَاهَا، رقم (٥١) بصيغة الشك، وكِلاهما عن أبي هريرة.

(٢) في عشر آيات، أولها في سورة البقرة، [٢٧٧]، وآخرها في سورة البيِّنة، [٧].

دلالة الإفراد والاقتران داخلة في كثير من المُسميات الشرعية

وَهَـذَا التَّفْصِيـلُ فِـي الإِيمَـانِ هُـوَ كَذَلِـكَ فِـي لَفْـظِ البِـرِّ وَالتَّقْـوَى، وَالمَعْـرُوفِ، وَفِـي الإِثْـمِ، وَالعُـدْوَانِ، وَالمُنْكَـرِ، تَخْتَلِـفُ دَلَالَتُهَـا فِـي الإِفْـرَادِ وَالِاقْتِـرانِ لِمَـنْ تَدَبَّـرَ الْقُرْآنَ، وَقَـدْ بُسِـطَ هَـذَا بَسْـطًا كَبِيرًا فِـي الْـكَلَامِ عَلَـى الإِيمَـانِ(١)، وَشَـرْحِ حَدِيـثِ جِبْرِيلَ(٢)، الَّـذِي فِيـهِ بَيَـانُ أَنَّ الإِيمَـانَ أَصْلُـهُ فِـي القَلْـبِ، وَهُـوَ الإِيمَـانُ بِاللـه وَمَلَائِكَتِـهِ وَكُتُبِـهِ وَرُسُـلِهِ؛ كَمَـا فِـي المُسْـنَدِ عَـنْ النَّبِـيِّ ﷺ أَنَّـهُ قَـالَ: «**الْإِسْـلَامُ عَلَانِيَـةٌ، وَالإِيمَـانُ فِـي القَلْـبِ**»(٣)، وَقَـدْ قَـالَ ﷺ فِـي الحَدِيـثِ الصَّحِيـحِ: «**أَلاَ إِنَّ فِـي الجَسَـدِ مُضْغَـةً إِذَا صَلَحَـتْ صَلَـحَ لَهَـا سَـائِرُ الجَسَـدِ، وَإِذَا فَسَـدَتْ فَسَـدَ لَهَـا سَـائِرُ الجَسَـدِ أَلَا وَهِـيَ القَلْـبُ**»(٤).

فَـإِذَا كَانَ الإِيمَـانُ فِـي القَلْـبِ فَقَـدْ صَلَـحَ القَلْـبُ، فَيَجِـبُ أَنْ يَصْلُـحَ سَـائِرُ الجَسَـدِ؛ فَلِذَلِـكَ هُـوَ ثَمَـرَةُ مَـا فِـي القَلْـبِ؛ فَلِهَـذَا قَـالَ بَعْضُهُـمْ(٥): «الأَعْمَـالُ ثَمَـرَةُ

(١) الإيمان ١٤- ١٨ (ت: الألباني).

(٢) شرح حديث جبريل ٤٨٢- ٢٩٥ (ت: الزهراني).

(٣) رواه الإمـام أحمـد ٣/ ١٣٤، وأبـو يعـلى الموصـلي في مُسـنده ٦/ ٤٦٨، وابـن أبي شـيبة في مُصنفـه ٧/ ٢١١، كُلُهـم مـن طريـق عـلي بـن مَسْـعَدة عـن قتـادة عـن أنـسٍ بـن مالـك.
قـال الهيثمـي في مجمـع الزوائـد ١/ ٥٢: «رواه أحمـد وأبـو يعـلى بتمامـه، والبـزار باختصـار، ورجالـه رجـال الصحيـح مـا خـلا عـلي بـن مَسْـعَدة، وقـد وثَّقـه ابـن حبـان وأبـو داود الطيالـسي وأبـو حاتـم وابـن معـين، وضعفـه آخـرون»، وضعَّفـه الألبـاني كـما في تخريـج شرح الطحاويـة، وضعيـف الجامـع الصغـير، بينـما حسَّـنه حسـين سـليم أسـد في تحقيـق مُسـند أبي يعـلى.

(٤) رواه البخـاري في كتـاب الإيـمان، بـاب: فَضْـلِ مَـنْ اسـتَبَرأَ لِدِينِـهِ، رقـم (٥٠)، ومسـلم في كتـاب المسـاقاة، بَـابُ: أَخْـذِ الحَـلَال وَتَـرْكِ الشُّـبُهَاتِ، رقـم (٢٩٩٦)، وكِلاهمـا عـن النُّعـمان بـن بشـير.

(٥) لم أقـفْ عـلى أحـدٍ مِـن المُرجئـة حُكـي عنـه هـذا القـول، وإنـما هـو مضمـون قولهـم ومنتهـاه، ولذلـك قـال شـيخ الإسـلام في الإيـمان الكبـير، ص ١٥٥: «ظَنُّهُـم- أي: المُرجئـة- أنَّ الإيـمان الـذي في القلـب

الإِيمَـانِ، وَصِحَتُـهُ»، لِمَّـا كَانَـتْ لَازِمَـةً لِصَـلَاحِ القَلْـبِ دَخَلَتْ فِي الِاسْـمِ؛ كَمَـا نَطَقَ بِذَلِـكَ الْكِتَـابُ وَالسُّـنَّةُ فِـي غَيْـرِ مَوْضِعٍ.

الاستثناء بين المرجئة وأهل السُّنَّة

وَفِـي الجُمْلَـةِ الَّذِيـنَ رُمُوا بِالإِرْجَـاءِ مِنْ الأَكَابِرِ مِثْـلَ طَلْقِ بْنِ حَبِيـبٍ[١]، وَإِبْرَاهِيـمَ التَيْمِـي[٢] وَنَحْوِهِمَـا كَانَ إِرْجَاؤُهُمْ مِنْ هَـذَا النَّـوْعِ، وَكَانُوا أَيْضًا لَا يَسْـتَثْنُونَ فِي الإِيمَـانِ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: الإِيمَـانُ هُوَ الإِيمَانُ المَوْجُودُ فِينَا، وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّا مُصَدِّقُونَ، وَيَرَوْنَ الِاسْتِثْنَاءَ شَكًّا.

وَكَانَ عَبْدُالله بْـنُ مَسْـعُودٍ وَأَصْحَابُـهُ يَسْـتَثْنُونَ، وَقَـدْ رُوِيَ فِـي حَدِيـثٍ أَنَّـهُ رَجَـعَ عَـنْ ذَلِـكَ لمَّـا قَالَ لَـهُ بَعْـضُ أَصْحَـابِ مُعَـاذٍ[٣] مَا قَـالَ؛ لِكِـنَّ أَحْمَد أَنْكَـرَ هَذَا، وَضَعَّـفَ هَـذَا الحَدِيثَ[٤].

يكـون تامًّـا بـدون شيءٍ مِـن الأعـمال، **ولهـذا يجعلـون الأعـمال ثمـرة الإيـمان ومقتضـاه**، بمنزلـة السَّـبب مـع المُسَـبِّب، ولا يجعلونهـا لازمـةً لـه، **والتحقيـق أنَّ إيـمان القلـب التَّـام يسـتلزمُ العمـلَ الظاهـرَ بحسـبه لا محالـة، ويمتنـعُ أن يقـوم بالقلـب إيـمانٌ تَّـام بـدون عمـل ظاهـر**».

(١) هـو: طَلْـقُ بـن حَبِيـب العَنَـزي- بفتـح العـين المهملـة والنـون- البـصري، مـن كبـار زهـاد الأمـة وعُبَّادهـا ووعَّاظِهـا، ومِـن العُلـماء العاملـين، وثَّقـه ابـن معـين، وقـال عنـه أبـو حاتـم: صـدوقٌ، وهـو مِـن مُرجئـة الفقهـاء، مـات بعـد سـنة ٩٠هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠١، تقريب التهذيب، ص٤٥٣.

(٢) هـو: إبراهيـم بـن يزيـد بـن شريـك التَيْمِـي، أبو أسـماء الكـوفي، إمـامٌ ففيـهٌ، مِـن زهـاد الأمـة وعُبَّادها، قـال عنـه الذَّهبـي: «وكان شـابًا صالحًـا قانتًـا لله عالمًـا فقيهًـا كبـير القـدر واعظًـا، وكان في الحديـث ثقـة، وفي الاعتقـاد مِـن مُرجئـة الفقهـاء، مـات سـنة ٩٢ هــ
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٠، تقريب التهذيب، ص٩٨.

(٣) يَقْصِدُ بِه أبا مُسلم الخولاني تلميذ معاذ بن جبل الصحابي المشهور، داعية أهل اليمن.

(٤) هـذا الحديـث فيـه قصـة وقـد أورده ابـن أبي شـيبة في المُصنـف ٦/ ١٦٠، والطـبري في تهذيـب الآثـار ٢/ ١٨٣ عـن أبي قلابـة قـال: حدثنـي الرَّسـولُ الـذي سـأَلَ عبـدالله بـن مسـعود، قـال: أنشـدكَ بـالله أتعلـم أنَّ النَّـاس كانـوا في عهـد رسـول الله ﷺ وعـلى ثلاثـة أصنـافٍ: مُؤمـن السريـرة مُؤمـن العلانيـة،

أقسام الناس في الاستثناء

وَصَارَ النَّاسُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

قَوْلٌ: أَنَّهُ يَجِبُ الِاسْتِثْنَاءُ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَثْنِ كَانَ مُبْتَدِعًا.

وَقَوْلٌ: أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَحْظُورٌ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي الإِيمَانِ.

وَالقَوْلُ الثَّالِثُ: أَوْسَطُهَا وَأَعْدَلُهَا أَنَّه يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ بِاعْتِبَارٍ، وَتَرْكُهُ بِاعْتِبَارٍ؛ فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنِّي قَائِمٌ فِي كُلِّ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيَّ، وَأَنَّهُ يَقْبَلُ أَعْمَالِي/ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الشَّكَّ فِيمَا فِي قَلْبِهِ فَهَذَا اسْتِثْنَاؤُهُ حَسَنٌ، وَقَصْدُهُ أَنْ لَا يُزَكِّيَ نَفْسَهُ، وَأَنْ لَا يَقْطَعَ بِأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلًا كَمَا أُمِرَ فَقُبِلَ مِنْهُ، وَالذُّنُوبُ [ك/ ٢٣] كَثِيرٌ، والنِّفَاقُ مَخُوفٌ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ(١): «أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كُلُّهُمْ

وكافر السريرة كافر العلانية، ومُؤمن العلانية كافر السريرة، قال عبدالله: اللَّهُمَّ نعم، قال: فأنشدكَ بالله مِن أيهم كُنتَ، فقال: اللَّهُمَّ مُؤمن السريرة مُؤمن العلانية، أنا مُؤمن)، والطبراني في مُسند الشاميين ٢/ ٣٣٣ (ت: حمدي السَّلفي) عن أبي مُسْلِم الخولاني: (أنَّه قِدم العِراق فجلس إلى رفقة فيها ابن مسعود، فتذاكروا الإيمان، فقلتُ: أنا مؤمنٌ، فقال ابن مسعود: أتشهدُ أنك في الجنة. فقلتُ: لا أدري مما يُحدث الليل والنهار، فقال ابن مسعود: لو شهدتُ أني مؤمنٌ لشهدتُ أني في الجنة. قال أبو مُسْلِم فقلت: يا ابن مسعود ألم تعلم أن النَّاس كانوا على عهد رسول الله ﷺ على ثلاثة أصنافٍ: مُؤمن السريرة مُؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مُؤمن العلانية كافر السريرة. قال: نعم. فقلتُ: فمن أيهم أنت ؟ قال: أنا مُؤمن السريرة مُؤمن العلانية، قال أبو مسلم:... وهذه مِنْك زَلَّة يا ابن مسعود، فقال: أستغفر الله). وقد أنكر هذا الحديث **يحيى بن سعيد القطان** كما في الإيمان لأبي عُبيد ٤٠، **والإمام أحمد بن حنبل** كما في السُّنَّة للخَلَّال ٣/ ٥٩٩، والله أعلم.

(١) هو: عبدالله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة بن عبدالله بن جُدعان التيمي، أبو محمَّد القرشي المدني، أدرك ثلاثين مِن الصَّحابة، الإمام الفقيه، وثَّقه أبو حاتم وأبوزرعة الرازيان وغيرهما، مات سنة ١١٧هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٨، تقريب التهذيب ٥١١، شذرات الذهب ٢/ ٨٠

يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، لَا يَقُولُ [أَحَدٌ][(١)] مِنْهُمْ: إنَّ إيمَانَهُ كإيمَانِ جِبْرِيلَ ومِيكَائِيلَ»[(٢)].

والْبُخَارِيُّ فِي أَوَّلِ صَحِيحِهِ بَوَّبَ أَبْوَابًا فِي (الإِيمَانِ والرَّدِّ عَلَى المُرْجِئَةِ).

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا البَابِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ[(٣)] قَالَ:

---

(١) في (س) و(ك) و(م): «وَاحِدٌ» وهو تصحيفٌ، أو بالمعنى، والذي في صحيح البُخاري والسُّنَّة للخلَّال (أَحَدٌ)، ولذا أثبتُ ما في الصحيح والسُّنَّة، والله أعلم.

(٢) رواه البُخاري في كِتاب الإيمان، باب: خَوْفِ المُؤمنِ مِن أن يَحْبَطَ عَمَلُهُ وهُو لا يشْعُرُ، مُعلقًا عن ابن أبي مُليكة، ورواه موصولًا البُخاري نَفْسُهُ في التاريخ الكبير ٥/ ٤٣، والخلَّال في السُّنَّة ٣/ ٦٠٧ كِلاهما من طريق سُفيان عن ابن جُرَيْجٍ عن ابن أبي مُليكة.

تنبيه: أورد شيخ الإسلام هذا الأثر كثيرًا فمرَّة يورده عن (**ابن أبي مُليكة**) كما في هذا الكتاب وغيره، وهو المشهور عنه، ومرَّةً يورده عن (**أبي العالية**) كما في الرسالة المدنية ضمن الفتاوي ٦/ ٣٥٣، والرسالة مُحققه بأكثر مِن تحقيق أشهرها (ت: الوليد الفريان) ص ٢٥، وكذلك في رسالة التوبة ص ٢٥٧ (ت: محمد رشاد سالم) ضمن جامع الرسائل له، وكذلك ضمن مسألة في الاستثناء في الإيمان ضمن الفتاوى ٧/ ٦٦٨، ولم ينتبه لذلك مُحققوا هذه الرسائل أو يُشيروا للخلاف أيضًا، والأظهر ما أورده عن (**ابن أبي مُليكة**) كما سبق، وأمَّا أثر (**أبي العَالية**) فيغلب على ظني أنَّه وَهْمٌ أو تصحيفٌ، بدلالة أنه حينما أورده في رسالة التوبة السابقة قال الشيخ قبلها: «فذكر البخاري عن أبي العالية»، وهذا لا يستقيم لأن البخاري لم يذكره عن أبي العالية كما تقرر، وقد جزم الشيخ ناصر الفهد بأنَّه تصحيفٌ بين النُّساخ، كما في صيانة مجموع الفتاوى مِن السقط والتصحيف، ص٦٦، ولو كان في موطنٍ واحدٍ لجزمت بقوله، ولكنه في ثلاث رسائل مُتفرقات، والله أعلم.

(٣) هو: الإمام طاهر بن أحمد البُخاري الحنفي، توفي سنة ٥٤٣هـ، وكِتابه يُسمَّى (خُلاصة الفتاوى، أو الخُلاصة)، قاله حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٧١٨: «وهو كتابٌ مشهورٌ مُعتمدٌ في مجلدٍ»، وقد نقل عنه هذا القول ابن عابدين في حاشية رد المحتار ٣/ ٣٠٢.

«وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ[(١)] وَمُحَمَّدٌ[(٢)] كَرِهُوا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: إيمَانِي كَإِيمَانِ جِبْرِيلَ وميكَائِيلَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لِأَنَّهُمْ أفْضَلُ يَقِينًا. أَوْ إيمَانِي كَإِيمَانِ جِبْرِيلَ، أَوْ إيمَانِي كَإِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ كَإِيمَانِ هَذَا، وَلكِنْ يَقُولُ: آمَنْت بِمَا آمَنَ بِهِ جِبْرِيلُ وَأَبُو بَكْرٍ»[(٣)].

موقف مُرجئة الفقهاء من الاستثناء

وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا يُجَوِّزُونَ الِاسْتِثْنَاءَ فِي الإِيمَانِ بِكَوْنِ الأَعْمَالِ مِنْهُ/ وَيَذُمُّونَ المُرْجِئَةَ، وَالمُرْجِئَةُ عِنْدَهُمْ: [س/ ١٠] الَّذِينَ لَا يُوجِبُونَ الْفَرَائِضَ، وَلَا اجْتِنَابَ المَحَارِمِ؛ بَلْ يَكْتَفُونَ بالإِيمَانِ، وَقَدْ عُلِّلَ تَحْرِيمُ الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ بأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ عَلَى الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ المُعَلَّقَ عَلَى الشَّرْطِ لَا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِهِ كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إنْ شَاءَ اللهُ. فَإِذَا عُلِّقَ الإِيمَانُ بالشَّرْطِ كَسَائِرِ المُعَلَّقَاتِ بِالشَّرْطِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ.

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف الكوفي صاحب أبي حنيفة، الإمام المُحدِّث الفقيه، قال عنه تلميذه الإمام أحمد: «أوَّلُ ما كتبتُ الحديثَ، اخلفتُ إلى أبي يوسفَ، وكان أمْيَلَ إلى المُحدِّثين مِن أبي حنيفة ومحمَّدٍ»، وقال عنه تلميذه كذلك يحيى بن معين: «أبو يوسف صاحِبُ حديثٍ، صاحِبُ سُنَّةٍ»، مات سنة ١٨٢هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥، تاج التراجم ٢/ ٣١٥.

(٢) هو محمَّد بن الحسن بن فَرْقَد الشيباني، أبو عبدالله الكوفي صاحب مالك وأبي حنيفة، الإمام الفقيه، كان مضرب المثل في الذكاء والفصاحة، قال عنه الشَّافعي: «ما ناظرتُ سَمِينًا أذكى منهُ، ولو أشاءُ أن أقولَ: نزلَ القُرآنُ بلُغة محمَّد بن الحسن، لقلتُ لفصاحتِهِ»، له رواية لموطأ مالك، وهو ابن أخت عبدالله بن مسلمة القعنبي المُحدِّث المشهور، مات سنة ١٨٩هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤، تاج التراجم ٢/ ٢٣٧.

(٣) ذكر ابن عدي في الكامل في الضعفاء ٧/ ٩: عن حماد بن زيد قال: قلتُ لأبي حنيفة: إنَّ جابرًا روى عنك وإنك تقول: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، قال: ما قلتُ هذا !!، ومن قال هذا فهو مبتدع. فذُكر ذلك لمحمَّد بن الحسن فقال: «صدق حمّادٌ إنَّ أبا حنيفة كان يكره أنّ يقول ذلك».
وذكر كذلك في الكامل في الضعفاء ٧/ ١٤٥، وتذكرة الحُفاظ ١/ ٢١٤ عن علي بن الجعد قال: سمعتُ أبا يوسف يقول: «مَن قال إيماني كإيمان جبريل فهو صاحب بدعة».

قَالُـوا: وَشَـرْطُ المَشِـيئَةِ الَّـذِي يَتَرَجَّـاهُ القَائِـلُ لَا يَتَحَقَّـقُ حُصُولُـهُ إِلَـى يَـوْمِ القِيَامَـةِ، فَـإِذَا عَلَّقَ العَـزْمَ بِالفِعْلِ عَلَـى التَّصْدِيقِ وَالإِقْـرَارِ فَقَدْ ظَهَرَتْ المَشِـيئَةُ، وَصَحَّ الْعَقْـدُ، فَـلَا مَعْنَـى لِلِاسْـتِثْنَاءِ؛ وَلِأَنَّ الِاسْـتِثْنَاءَ عَقِـبَ الْـكَلَامِ يَرْفَـعُ الْـكَلَامَ فَـلَا يَبْقَـى الإِقْـرَارُ بِالإِيمَـانِ وَالعَقْـدِ مُؤْمِنًـا، وَرُبَّمَـا يَتَوَهَّـمُ هَـذَا الْقَائِـلُ القـارن بالاسْـتِثْنَاءِ عَلَـى الإِيمَـانِ بَقَـاءَ التَّصْدِيـقِ وَذَلِـكَ يُزِيُلُهُ.

قُلْـتُ: فَتَعْلِيلُهُـمْ فِـي المَسْـأَلَةِ إِنَّمَـا يَتَوَجَّـهُ فِيمَـنْ يُعَلِّقُ إِنْشَـاءَ الإِيمَـانِ عَلَى المَشِـيئَةِ كَالَّـذِي يُرِيـد الدُّخُولَ فِي الْإِسْـلَامِ، فَيُقَـالُ لَهُ: آمِنْ. فَيَقُـولُ: أَنَا أُوْمِنُ إِنْ شَـاءَ اللـهُ، أَوْ آمَنْـتُ إِنْ شَـاءَ [اللـهُ][1]، أَوْ أَسْـلَمْتُ إِنْ شَـاءَ اللهُ، أَوْ أَشْـهَدُ إِنْ شَـاءَ اللهُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله وأَشْهَدُ إِنْ شَاءَ اللهُ/ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله. [ك/ ٢٤]

أنواع الاستثناء خبرٌ وإنشاء

وَالَّذِيـنَ اسْـتَثْنَوا مِنْ السَّـلفِ وَالخَلَفِ لَـمْ يَقْصِدُوا فِي الإِنْشَـاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ اسْـتِثْنَاؤهم فِـي إِخْبَـارِهِ عَمَّـا قَـدْ حَصَلَ لَهُ مِـنَ الإِيمَانِ فَاسْـتَثْنَوْا، إِمَّـا أَنَّ الإِيمَـانَ المُطْلَـقَ يَقْتَضِـي دُخُولَ الجَنَّـةِ وَهُـمْ لَا يَعْلَمُـونَ الخَاتِمَةَ؛ كَأَنَّـهُ إِذَا قِيلَ لِلرَّجُـلِ: أَنْـتَ مُؤمِنٌ. قِيـلَ لَهُ: أَنْـتَ عِنْدَ الله مُؤْمِـنٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّـةِ. فَيَقُـولُ: أَنَا كَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

أَوْ لِأَنَّهُمْ لَا يَعرِفُونَ أَنَّهُمْ أَتَوْا بِكَمَالِ الإِيمَانِ الْوَاجِبِ.

وَلِهَـذَا كَانَ مِـنْ جَوَابِ بَعْضِهِـمْ إِذَا قِيلَ لَهُ أَنْـتَ مُؤْمِنٌ: آمَنْتَ بِاللـه وَمَلَائكَتِهِ وَكُتُبِـهِ، فَيَجْـزِمُ بِهَـذَا وَلَا يُعَلِّقُـهُ، أَوْ يَقُـولُ: إِنْ كُنْـتَ تُرِيـدُ الإِيمَـانَ الَّـذِي يَعْصِـمُ دَمِي وَمَالِـي فَأَنَـا مُؤْمِـنٌ، وَإِنْ كُنْـت تُرِيـدُ قَوْلَـهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ

---

(١) ساقطة مِن (م)، ثابتةٌ في (س) و(ك).

﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢- ٤] وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝١٥﴾ [الحجرات: ١٥] فَأَنَا مُؤْمِنٌ إِنَّ شَاءَ اللهُ.

وَأَمَّا الإِنْشَاءُ فَلَمْ يَسْتَثْنِ فِيهِ أَحَدٌ، وَلَا شُرِعَ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ؛ بَلْ كُلُّ مَنْ آمَنَ وَأَسْلَمَ آمَنَ وَأَسْلَمَ جَزْمًا بِلَا تَعْلِيقٍ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ النِّزَاعَ فِي المَسْأَلَةِ قَدْ يَكُونُ لَفْظِيًّا، فَإِنَّ الَّذِي حَرَّمَهُ هَؤُلَاءِ غَيْرُ الَّذِي اسْتَحْسَنَه وَأَمَرَ بِهِ أُولَئِكَ، وَمَنْ جَزَمَ جَزَمَ بِمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ الحَالِ، وَهَذَا حَقٌّ لَا يُنَافِي تَعْلِيقَ الْكَمَالِ وَالْعَاقِبَةِ، وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ الأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْ الإِيمَانِ فَصَارَ الْإِيمَانُ هُوَ الْإِسْلَامُ عِنْدَ أُولَئِكَ.

الاستثناء في الإسلام

والمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُسْتَثْنَى فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ المَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ رضي الله عنه[(١)]، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ فِيهِ الِاسْتِثْنَاءُ[(٢)]، كَمَا قَدْ

(١) نقل ذلك الخلَّال في السُّنَّة عنه ٤/ ١١، وغيره.

(٢) للإمام أحمد قولان في الاستثناء في الإسلام، وهذا راجع- والله أعلم- إلى تعريف الإسلام عنده، فمرَّة يعتبره (النطق بالشهادتين)، ومرَّة يعتبره (الأعمال الظاهرة)، وكُلٌّ لها اعتبار بمعناه، ولهذا يقول شيخ الإسلام في تفسير منع الاستثناء أو جوازه عند الإمام أحمد في كتابه الإيمان الكبير ٢١٩: «والصَّحيحُ أنَّ الإسلام هُوَ الأعمالُ الظَّاهِرةُ كُلُّها، وأحمدُ إنَّما مَنَعَ الاستثناءَ فيه على قول الزُّهْرِي: هُوَ الكلِمةُ، هكذا نقل الأثرمُ والميمونيُّ وغيرُهُما عنهُ، وأمَّا على جوابهِ الآخرِ الذي لم يختَرْ فيه قولَ مَن قال: الإسلامُ الكلمةُ فيُستثنى في الإسلام كما يُستثني في الإيمانِ، فإنَّ الإنسان لا يجزمُ بأنَّهُ قد فعل كُلَّ ما أُمِرَ به مِن الإسلام... وتَعليلُ أحمد وغيره مِن السَّلف ما ذكروهُ في اسم الإيمان يجيءُ في اسم الإسلام، فإذا أُريدَ بالإسلامِ الكلمةُ فلا استثناءَ فيه كما نصَّ عليهِ

بُسِطَ هَـذَا فِـي (شَـرْحِ حَدِيـثِ جِبْرِيـلَ)[١]، وَغَيْـرِهِ مِـنْ نُصُـوصِ الإِيمَـانِ الَّتِـي فِـي الكِتَابُ والسُّنَّة./ [ك/ ٢٥]

[وَلَـوْ قَـالَ لِامْرَأَتِـهِ: أَنْـتِ طَالِـقٌ إنَّ شَـاءَ اللـهُ][٢]، فَفِيـهِ نِـزَاعٌ مَشْـهُورٌ، وَقَـدْ رَجَّحْنَا التَّفْصِيلَ؛ وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ يُرَادُ بِهِ شَيْئَانِ:

يُرَادُ بِهِ إيقَاعُ الطَّلَاقِ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ مَنْعُ إيقَاعِهِ تَارَةً.

فَـإِنْ كَانَ مُـرَادُهُ أَنْـتِ طَالِقٌ بِهَـذَا اللَّفْظِ، فَقَوْلُهُ: إنْ شَـاءَ اللهُ مِثْلُ قَوْلِهِ بِمَشِـيئَةِ اللـه، وَقَـدْ شَـاءَ اللـهُ الطَّلَاقَ حِيـنَ أَتَـى بِالتَّطْلِيـقِ فَيَقَـعُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَلَّـقَ لِئَـلَّا يَقَعَ أَوْ عَلَّقَـهُ عَلَـى مَشِـيئَةٍ تُوجَدُ بَعْـدَ هَذَا لَمْ يَقَـعْ بِهِ الطَّـلَاقُ حَتَّى يُطَلِّقَ بَعْـدَ هَذَا، فَإِنَّـهُ حِينَئِذٍ شَـاءَ اللهُ أَنْ تُطَلَّقَ.

وَقَـوْلُ مَـنْ قَـالَ المَشِـيئَةُ تُنْجِـزُهُ لَيْـسَ كَمَـا قَـالَ؛ بَـلْ نَحْـنُ نَعْلَـمُ قَطْعًـا أَنَّ الطَّـلَاقَ لَا يَقَـعُ إلَّا إذَا طَلُقَـتْ المَـرْأَةُ، بِأَنْ يُطَلِّقَهَـا الزَّوْجُ، أَوْ مَـنْ يَقُومُ مَقَامَـهُ مِنْ وَلِيٍّ أَوْ وَكِيـلٍ، فَـإِذَا لَـمْ يُوجَـدْ تَطْلِيـقٌ لَمْ يَقَـعْ طَلَاقٌ قَطُّ، فَـإِذَا قَالَ أَنْـتِ طَالِقٌ إنْ شَـاءَ اللهُ، وَقَصَـدَ حَقِيقَـةَ التَّعْلِيـقِ لَـمْ يَقَـعْ إلَّا بِتَطْلِيـقٍ بَعْدَ ذَلِـكَ، وَكَذَلِـكَ إذَا قَصَـدَ تَعْلِيقَـهُ لِئَلا يَقَـعَ الْآنَ، وَأَمَّـا إنْ قَصَـدَ إيقَاعَـهُ الْآنَ وَعَلَّقَـهُ بالمَشِـيئَةِ تَوْكِيـدًا وَتَحْقِيقًـا فَهَـذَا يَقَـعُ بِهِ الطَّلَاقُ.

أحمد وغيرُهُ، وإذا أُريدَ به مِن فِعل الواجباتِ الظَّاهرةِ كُلِّهَا فالاستثناءُ فيه كالاستثناءِ في الإيمانِ».

(١) يُنظـر: شرح حديـث جبريـل ٣٦٦، وقـال فيـه: «والمأثُـورُ عـن الصَّحابـةِ وأئمَّـةِ التَّابعـيَن وجمهـور السَّـلف، وهـو مذهـبُ أهـلِ الحديـث، وهـو المنسـوبُ إلى أهـلِ السُّـنَّة أنَّ الإيـمانَ قـولٌ وعمـلٌ، يزيـدُ وينقـصُ، يزيـدُ بالطَّاعـةِ وينقـصُ بالمعصيـة، وأنّـهُ يجـوزُ الاسـتثناءُ فيـهِ».

(٢) ساقطة مِن (س) و(ك)، ثابتةٌ في (م)

وَمَا أعْرِفُ أَحَدًا أَنْشَأَ الْإِيمَانَ فَعَلَّقَهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ، فَإِذَا عَلَّقَهُ فَإِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إنْ شَاءَ اللهُ، أَنَا أُومِنُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَمْ يَصِرْ مُؤْمِنًا، مِثْلَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَصِيرُ مِنْ أَهْلِ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: أَصِيرُ إنْ شَاءَ اللهُ، فَهَذَا لَمْ يُسْلِمْ؛ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى الكُفْرِ.

وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ: أَنِّي قَدْ آمَنْت وَإِيمَانِي بِمَشِيئَةِ الله، صَارَ مُؤْمِنًا لَكِنَّ إطْلَاقَ اللَّفْظِ يَحْتَمِلُ هَذَا / وَهَذَا، فَلَا يَجُوزُ إطْلَاقُ مِثْلِ هَذَا اللَّفْظِ فِي [س/ ١١]
الإِنْشَاءِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إنَّمَا يُعَلَّقُ بالمَشِيئَةِ مَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا، فَأَمَّا المَاضِي وَالحَاضِرُ فَلَا يُعَلَّقُ بالمَشِيئَةِ، وَالَّذِينَ اسْتَثْنَوْا لَمْ يسْتَثْنُوا فِي الإنْشَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ، كَيْفَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]،/ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ءَامَنَ [ك/ ٢٦]
ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ آمَنُوا فَوَقَعَ الإِيمَانُ مِنْهُمْ قَطْعًا بِلَا اسْتِثْنَاءِ.

وَعَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: آمَنَّا بِاَللهِ وَمَا أُنْزَلَ إلَيْنَا، كَمَا أَمَرَ اللهُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، مَا اسْتَثْنى أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ قَطُّ فِي مِثْلِ هَذَا، وَإِنَّمَا الكَلَامُ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ كَمَا يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ بَرٌّ تَقِيٌّ.

فَقَوْلُ القَائِلِ لَهُ: أَنْتَ مُؤْمِنٌ، هُوَ عِنْدَهُمْ كَقَوْلِهِ: هَلْ أَنْتَ بَرٌّ تَقِيٌّ؟.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا بَرٌّ تَقِيٌّ فَقَدْ زَكَّى نَفْسَهُ، فَيَقُولُ: إنْ شَاءَ اللهُ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الإِيمَانَ التَّامَّ يَتَعَقَّبُهُ قَبُولُ الله لَهُ، وَجَزَاؤُهُ عَلَيْهِ، وكِتَابَةُ المَلَكِ لَهُ،

فَالِاسْتِثْنَاءُ يَعُودُ إِلَى ذَلِكَ لَا إِلَى مَا عَلِمَهُ هُوَ مِنْ نَفْسِهِ، وَحَصَلَ وَاسْتَقَرَّ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِالمَشِيئَةِ؛ بَلْ يُقَالُ: هَذَا حَاصِلٌ بِمَشِيئَةِ الله وَفَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ، وَقَوْلُهُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ بِمَعْنَى إِذْ شَاءَ اللهُ، وَذَلِك تَحْقِيقٌ لَا تَعَلِيقٌ.

وَالرَّجُلُ قَدْ يَقُولُ: وَاللهِ لَيَكُونَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ، وَهُوَ جَازِمٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ، فَالمُعَلَّقُ هُوَ الفِعْلُ كَقَوْلِهِ: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، وَاللهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُمْ سَيَدْخُلُونَهُ، وَقَدْ يَقُولُ الآدَمِيُّ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ، وَهُوَ لَا يَجْزِمُ بِأَنَّهُ يَقَعُ لَكِنْ يَرْجُوهُ، فَيَقُولُ: يَكُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ ثُمَّ عَزْمُهُ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ جَازِمًا، وَلَكِنْ لَا يَجْزِمُ بِوُقُوعِ المَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ العَزْمُ مُتَرَدِّدًا مُعَلَّقًا بِالمَشِيئَةِ أَيْضًا، وَلَكِنْ مَتَى كَانَ المَعْزُومُ عَلَيْهِ مُعَلَّقًا لَزِمَ تَعْلِيقُ بَقَاءِ العَزْمِ، فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّ تَعْلِيقَ العَزْمِ ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا لَمْ يَحْنَثْ المُطَلِّقُ المُعَلِّقُ وَحَرْفُ (إِنْ) لَا يُبْقِي العَزْمَ، فَلَا بُدَّ إِذَا دَخَلَ عَلَى المَاضِي صَار مُسْتَقْبَلًا، تَقُولُ: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ) كَانَ كَذَلِكَ ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ﴾[1] [البقرة: ١٣٧]، وَإِذَا أُرِيدَ المَاضِي دَخَلَ حرف ([كَانَ])[2] كَقَوْلِهِ: ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، فَيُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: أَنَا/ مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِنْ [ك/ ٢٧] كَانَ اللهُ شَاءَ إِيمَانِي.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَقصُودُهُ أَنِّي لَا أَعْلَمُ بِمَاذَا يُخْتَمُ لِي؛ كَمَا قِيلَ لِابْنِ

---

(١) في (س) و(ك): ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ وهو تصحيفٌ.

(٢) في (م): «إنْ»، وهو تصحيفٌ، وفي (س) و(ك): «كان»، وهو الأظهر إن شاء الله.

مَسْعُودٍ: إنَّ فُلَانًا يَشْهَدُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ. قَالَ: «فَلْيَشْهَدْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»(١).

فَهَذَا مُرَادُهُ إذَا شَهِدَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ الله يَمُوتُ عَلَى الإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ إنْ كَانَ مَقْصُودُهُ: أَنَّ إيمَانِي حَاصِلٌ بِمَشِيئَةِ اللهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَثْنِ قَالَ: أَنَا لَا أَشُكُّ فِي إيمَانِ قَلْبِي، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ، إذَا لَمْ يُزَكِّ نَفْسَهُ، وَيَقْطَعْ بِأَنَّهُ عَامِلٌ كَمَا أُمِرَ، وَقَدْ تَقَبَّلَ اللهُ عَمَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ إنَّ إيمَانَهُ كَإِيمَانِ جِبْرِيلَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ المُرْجِئَةِ؛ كَمَا كَانَ مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ(٢) يَقُولُ: «أَنَا لاَ أَشُكُّ فِي إيمَانِي»(٣).

موقف السَّلَف مِن إرجاء مِسْعر بن كدام

قَالَ أَحْمَدُ: «وَلَمْ يَكُنْ مِنَ المُرْجِئَةِ، فَإِنَّ المُرْجِئَةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ، وَهُوَ كَانَ يَقُولُ: هِيَ مِنْ الإِيمَانِ؛ لَكِنْ أَنَا لَا أَشُكُّ فِي إيمَانِي»(٤).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان، ص ٤٩، وعبدالله بن أحمد في السُّنَّة ١/ ٣٢٢، والخلاَّل في السُّنَّة ٣/ ٥٨٧، وكان الإمام أحمد يُعجبه الاستثناء في الإيمان تبعًا لابن مسعود، فقال: «أذْهبُ إلى حديث ابن مسعودٍ في الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان قولٌ وعملٌ، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول، ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل؛ فيعجبني أن نستثني في الإيمان، نقول: أنا مؤمن إن شاء الله»، كما عند الخلَّال في السُّنَّة ٣/ ٦٠٠.

(٢) هو مِسْعر- بكسر أوله، وسكون ثانيه- بن كِدَام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، الإمام الحافظ الثقة، كان جبلًا في الحفظ والعبادة، قال عنه الإمام أحمد «الثِّقةُ كشُعبة ومِسْعَرٍ»، مات سنة ١٥٥هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ١٦٣، تقريب التهذيب ١٧٦.

(٣) رواه الخلاَّل في السُّنَّة ٣/ ٥٧٢.

(٤) اختلف السَّلف في إرجاء مِسْعر، فكان الإمام أحمد لا يعده مِنهم، بينما عدَّه الإمام سفيان الثوري ومحمد بن سعد وغيرهما مِنهم، والذي يظهر أنَّ الإرجاء درجات فمنهم من جعل الإيمان هو المعرفة فقط كالجَهْمِيَّة، ومنهم من جعل الإيمان القول فقط كالكرَّامية، ومنهم من جعل الإيمان القول والتصديق كمرجئة الفقهاء، وهؤلاء اتفقوا على إخراج العمل من الإيمان، وأمَّا مسعر فلم يكن يقول بهذه الأقوال بل نقل عنه أبو نعيم في الحلية ٧/ ٢١٨ وغيره أنَّه

وَكَانَ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ(١):

يقول بأن «الإيمان قولٌ وعمل، وأنه يزيد وينقص»، وإنما جاءه اللبس في الاستثناء في الإيمان، فقد اعتبره شكًّا فيه، بينما السَّلف يستحبون الاستثناء في الإيمان إذا لم يكن للتزكية أو الشك حتى قال يحيى بن سعيد: «ما أدركتُ أحدًا إلَّا على الاستثناء»، وقال عبدالرحمن بن مهدي: «إذا تُرك الاستثناء فهو أصل الإرجاء»، بل لم يأت عن الثوري وهو قرينٌ لِمِسْعر أنَّه طعن فيه لأجل إخراجه العمل عن الإيمان، بل لعدم استثنائه في إيمانه، فاعتبره بذلك مُرجئًا، ولأنَّه فتح الباب للمُرجئة لإخراج العمل عن الإيمان، إذ الاستثناء مُرتبطٌ بالعمل، وفيه يقول سُفيان الثوري: «خالفنا المرجئة في ثلاث: نحن نقول الإيمان قولٌ وعملٌ وهم يقولون قولٌ بلا عمل، ونحن نقول يزيد وينقص وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص، ونحن نقول أهل القبلة عندنا مؤمنون أمَّا عند الله فالله أعلم وهم يقولون نحن عند الله مؤمنون»، وكلام الإمام أحمد واضحٌ في تبرئة مِسْعر مِن الإرجاء المشهور.

وقد اعتذر الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام عن مِسْعرٍ بأنه يُريد أصل الإيمان لا كماله حيث قال: «وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون بهذا الاسم بلا استثناء، فيقولون: نحن مؤمنون، منهم [أبو] عبد الرحمن السُّلمي، وإبراهيم التيمي، وعون بن عبد الله، ومن بعدهم مثل: عمر بن ذر، والصلت بن بهرام، ومسعر بن كدام، ومن نحا نحوهم، إنَّما هو عندنا منهم على الدخول في الإيمان لا على الاستكمال»، وما بين المعكوفين ساقطٌ في مطبوعة كتاب الإيمان لأبي عُبيد، بينما هي ثابتةٌ في المخطوط منه، ولم ينتبه لها العلَّامة الألباني في تحقيقه للكتاب، ويُنظر كتاب الإيمان لأبي عُبيد صفحة ٤٠ - ٤١، والله أعلم. وأمَّا عبارة الحافظ الذَّهبي في ميزان الاعتدال ٤/ ٩٩: «أمَّا مِسْعر بن كِدَام فحجةٌ إمامٌ، ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة مِسْعرٌ، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مُرَّة، وعبدالعزيز بن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر...، وسرد جماعة.

قلتُ: الإرجاء مذهبٌ لِعدَّة من جُلَّة العُلماء لا ينبغي التحامل على قائله» فالظاهر أنَّه يريد عدم رد روايتهم لِما طُعنوا به من البدعة، وإنما الأصل الحفظ والإتقان، وكلام الذَّهبي نفيسٌ في بابه، وعليه درج الشيخان في صحيحهما، وقد أخرجا لجماعة ممَّن نُسبوا إلى البدعة ولكنهم حفاظٌ أثباتٌ، أو في المُتابعات، والله أعلم.

(١) هو: سُفيان بن عُيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، الإمامُ الكبير، حافظُ العصر، شيخ الإسلام، من الثِّقات الفقهاء، مِن أصحاب المذاهب الفقهية المُندثرة، قال عنه الذَّهبي: «ولقد كان خلقٌ مِن طلبة الحديث يتكلَّفُونَ الحجَّ، وما المُحرِّكُ لهُم سوى لُقِيِّ سفيان بن عُيينة؛ لإمامته وعُلُوِّ إسنادِهِ، وجاور عندهُ غيرُ واحدٍ مِن الحُفَّاظِ ... وكان صاحب سُنَّةٍ

«أَلَا تَنْهَاهُ عَنْ هَذَا»[(١)]، [فإنهما][(٢)] مِنْ قَبِيلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ النِّزَاعَ فِي هَذَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ مِنْ جِنْسِ المُنَازَعَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَحْكَامِ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ.

مذهب الجهمية في الإيمان

وأَمَّا جَهْمٌ فَكَانَ يَقُولُ: إن الإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ القَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ.

وَهَذَا القَوْلُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا؛ بَلْ أَحْمَدُ وَوَكِيعٌ[(٣)]

وأتباع»، مات في رجب سنة ١٩٨هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٤، تقريب التهذيب، ص ٣٧١.

(١) روى القصة الخلَّال في السُّنَّة ٣/ ٥٧٣ بلفظ: (عن سُفيان بن عُيينة أنه قال: قال لي سُفيان الثوري: ألا تقول لِمِسْعر!! أي: بالهلالية؛ يعني: في الإرجاء)، وما رأيتُ أنَّ ابن عُيينة قد أنكر على مِسعر ما قاله في عدم الاستثناء في الإيمان **علانية**، مع أنَّه مُخالفٌ له في عدم الاستثناء، مُتابعٌ للسَّلف، وما أظن ذلك إلّا لجلالة مِسْعر في نفس ابن عُيينة، ولِمِسْعرٍ فضل بعد الله على ابن عُيينة فهو مِن قبيلته، وأكبر منه سنًا، وشيخه، ومَن أجازه بالرواية، ونصب له الاسطوانة، وأمره بالتحديث، وإنما كان مِسْعر لابن عُيينة مقام الوالد والشيخ والمُربي، فما كان مِن ابن عُيينة إلَّا أن يعرض مذهب السَّلف في الإيمان، ويرد على المُخالفين، ولا يذكر مِسْعر منهم، جلالةً له وتقديرًا، وهذا مِن أدبه وخُلُقه، ومَن وجد **إنكارًا علنيًّا** لابن عُيينة على مِسْعر فليُفدني، جزاه ربي الجنة.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «فإنَّهُمْ» وأظنه تصحيفًا، والأظهر ما أثبته؛ لأن الضمير راجعٌ إلى مِسْعر وابن عُيينة، ويستحيل أن يكون الثَّوري داخلٌ معهما لأنه ليس هلاليًّا، والله أعلم.

(٣) هو: وكيع بن الجرَّاح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي، الإمام الحافظُ، أحد الأعلام الكبار، «كان مِن بحور العِلم، وأئمة الحفظ»، وقال عنه الإمام أحمد: «ما رأيتُ قطُّ مثل وكيعٍ في العِلم، والحفظ، والإسناد، والأبواب، مع خُشُوعٍ ووَرَعٍ»، مات سنة ٩٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠، تقريب التهذيب، ص ٣٨٢.

وَغَيْرُهُمَا[(١)] كَفَّرُوا مَنْ قَالَ بِهَذَا القَوْلِ، وَلَكِنْ هُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الأَشْعَرِيُّ[(٢)] وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ؛ وَلَكِنْ قَالُوا مَعَ ذَلِكَ إِنَّ كُلَّ مَنْ حَكَمَ الشَّرْعُ بِكُفْرِهِ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ، وَاسْتَدْلَلْنَا بِتَكْفِيرِ الشَّارِعِ لَهُ عَلَى خُلُوِّ قَلْبِهِ مِنَ المَعْرِفَةِ، وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى أَقْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِ غَيْرِهِمْ فِي (الإِيمَانِ).

وَالأَصْلُ الَّذِي مِنْهُ نَشَأَ النِّزَاعُ اعْتِقَادُ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، وَظَنَّ بَعْضُهُم أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ كَمَا ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ، فَهَذَا كَانَ أَصْلَ الإِرْجَاءِ كَمَا كَانَ أَصْلُ الْقَدَرِ عَجْزَهُمْ عَنْ الإِيمَانِ بِالشَّرْعِ والقَدَرِ جميعًا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا أَصْلَهُمْ صَارُوا حِزْبَيْنِ.

مذهب الخوارج والمُعتزلة والمُرجئة في الإيمان

قَالَتْ الْخَوَارِجُ وَالمُعْتَزِلَةُ:/ قَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الأَعْمَالَ مِنْ الإِيمَانِ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ الإِيمَانِ، وَإِذَا زَالَ/ بَعْضُهُ زَالَ [س/ ١٢] جَمِيعُهُ؛ لِأَنَّ الإِيمَانِ لَا يَتَبَعَّضُ، وَلَا يَكُونُ فِي الْعَبْدِ إِيمَانٌ [ك/ ٢٨] وَنِفَاقٌ، فَيَكونُ أَصْحَابُ الذُّنُوبِ مُخَلَّدِينَ فِي النَّارِ إِذْ كَانَ لَيْسَ مَعَهُمْ مِنْ الإِيمَانِ شيء.

---

(١) صرَّح شيخ الإسلام ابن تيميَّة بثالثٍ لهما، وهو الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم؛ كما في كتاب الإيمان ١٥١ (ت: الألباني).

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، أبو الحسن البصري، إمامٌ مُتكلمٌ مُتبعٌ، قال عنه الذَّهبي: «رأيتُ لأبي الحسن أربعة تواليف في الأصُول يذكر فيها قواعد مذهب السَّلف في الصِّفات، وقال فيها: تُمرُّ كما جاءت، ثُمَّ قال: وبذلك أقُول، وبه أدين، ولا تُؤوَّل ... ولأبي الحسن ذكاءٌ مُفْرط، وتبحُّر في العِلم، ولهُ أشياء حسنة، وتصانيف جمَّة تقضي له بِسَعَةِ العِلم»، وقد كان مُعتزليًّا، ثم كُلابيًّا، ثم سلفيًّا في الجُملة وزلَّات يعرفها أهل العِلم، وأتباعه الآن أقرب للكُلابيَّة مِن السَّلفية، بل هم مخالفون للسَّلف في أشياء كثيرة، وله مؤلفات من أشهرها: «مقالات الإسلاميين» و«الإبانة عن أصول الديانة»، مات سنة ٣٣٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥، شذرات الذهب ٢/ ٣٠٣.

وَقَالَتْ المُرْجِئَةُ - مُقْتَصِدَتُهُمْ وَغُلَاتُهُمْ كالجَهْمِيَّة -: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الذُّنُوبِ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ؛ بَلْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا كَمَا تَوَاتَرَتْ بِذَلِكَ الأَحَادِيثُ، وَعَلِمْنَا بِالْكِتَابِ والسُّنَّة وَإِجْمَاعِ الأئِمَّةِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا كُفَّارًا مُرْتَدِّينَ؛ فَإِنَّ الكِتَابَ قَدْ أَمَرَ بِقَطْعِ السَّارِقِ لَا بِقَتْلِهِ، وجَاءَتْ السُّنَّةُ بِجَلْدِ الشَّارِبِ لَا بِقَتْلِهِ، فَلَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ كُفَّارًا مُرْتَدِّينَ لَوَجَبَ قَتْلُهُمْ؛ وَبِهَذَا ظَهَرَ لِلمُعْتَزِلَةِ ضَعْفُ قَوْلِ الْخَوَارِجِ فَخَالَفُوهُمْ فِي أَحْكَامِهِمْ فِي الدُّنْيَا . .

والْخَوَارِجُ لَا يَتَمَسَّكُونَ مِنْ السُّنَّة إِلَّا بِمَا فَسَّرَ مُجْمَلَهَا، دُونَ مَا خَالَفَ ظَاهِرَ القُرْآنِ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَرْجُمُونَ الزَّانِيَ، وَلَا يَرَوْنَ لِلسَّرِقَةِ نِصَابًا، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي القُرْآنِ قَتْلُ المُرْتَدِّ، فَقَدْ يَكُونُ المُرْتَدُّ عِنْدَهُمْ نَوْعَيْنِ.

أقوال الخوارج لم يصنفوها في كتابٍ مُصنَّفٍ

وَأَقْوَالُ الْخَوَارِجِ إِنَّمَا عَرَفْنَاهَا مِنْ نَقْلِ النَّاسِ[(١)] عَنْهُمْ، لَمْ نَقِفْ لَهُمْ عَلَى كِتَابٍ مُصَنَّفٍ كَمَا وَقَفْنَا عَلَى كُتُبِ المُعْتَزِلَةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالزَّيْدِيَّةِ، وَالكَرَّامِيَّةِ[(٢)]، وَالأَشْعَرِيَّةِ[(٣)]، والسَّالِمِيَة[(٤)]، وَأَهْلِ المَذَاهِبِ

(١) شيخ الإسلام لا يقصد بـ(النَّاس) عموم الإنس مِن مسلمهم وكافرِهم، ولا يقصد بهم عامَّتهم، وإنما يُريد العُلماء الذين كتبوا في الملل والنحل كالأشعري والشهرستاني وغيرهما، والله أعلم.

(٢) **الكرَّامية**: فرقة يغلب عليها الإرجاء فِي الإيمانِ، والتشبيه فِي الصفات، وهم ينتسبون لمحمد بن كرَّام السجستاني، ومن أشهر علمائهم إبراهِيم بن مُهاجر، ومحمَّد بن الهيصم.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٢٣، والملل والنحل ١/ ١٠٨.

(٣) **الأشعرية**: فرقة يغلب عليه إثبات بعض الصفات وتأويل أو تفويض بعضها، وإرجاء في الإيمانِ، وهم مضطربون في باب القدر والنبوات، مع تغلغل التصوف في طورها الأخير، وهم ينتسبون لأبي الحسن الأشعري، ومن أشهر علمائهم الجويني، والغزالي، والرازي.
يُنظر: الملل والنحل ١/ ٩٤، الفرق بين الفرق، ص٨٧.

(٤) السَّالِمِيَّة: فرقة مِن المشبهة، يقولون: إن الله سبحانه يُرى في صورة آدمي، وإنهم إذا سمعوا القرآن من قارئ يرون أنهم يسمعونه مِن الله، وقد انتسبوا إلى أبي عبد الله محمَّد بن سالم البصري، وابنه

الأَرْبَعَةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ(١)، وَمَذاهِبِ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَالفَلاَسِفَةِ(٢)، وَالصُّوفِيَّةِ(٣)، وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ، وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى تَفْصِيلِ القَوْلِ فِي أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

طريقة تصنيف العُلماء لأهل الأهواء في مُصنفاتهم

وَإِنَّ النَّاسَ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ:

مِنْهُمْ مِنْ يُرَتِّبُهُمْ عَلَى زَمَانِ حُدُوثِهِم، فَيَبْدَأُ بِالخَوَارِجِ.

وَمِنْهُمْ مِنْ يُرَتِّبُهُمْ بِحَسَبِ خِفَّةِ أَمْرِهِمْ وَغِلَظِهِ، فَيَبْدَأُ بِالمُرْجِئَةِ، ويُخْتِمُ

أبي الحسن أحمد، ومِن أشهر علمائهم أبو طالب المكِّي، والحسن بن علي الأهوازي، وأبو الحسن ابن الزَّاغُونيِّ، قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيميِّة: «هم قومٌ مِن أهل السُّنَّة فِي الجُملة» كما في تاريخ الإسلام للذهبي ٧/ ١٤٣.

(١) **الظَّاهِرِيَّةِ**: فرقة تمسكت بالظاهر في الفقه، وقد انتسبوا إلى داود بن علي الأصبهاني، ومن أشهر علمائهم ابن حزم الأندلسي.
قال عنهم شيخ الإسلام بعد ذكره لِابن حزم الظاهري، وأنه يقول: «إن أسماءه الحسنى كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة، وقال: لا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلاً كما في شرح العقيدة الأصبهانية، ص ٥١٤ – ٥١٥، وقال ابن كثِير عنهم: «وكان مع هذا مِن أشد الناس تأويلًا فِي باب الأصول، وآيات الصفات وأحاديث الصفات؛ لأنه كان أولًا قد تضلع مِن علم المنطق، ... ففسد بذلك حاله في بابِ الصفات» كما في البداية والنهاية ١٢/ ٩٢

(٢) **الفلاسفة**: هم المنتسبون إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية بمعنى محبة الحكمة، وأكثر الفلاسفة لا يقرون بالخالق، ولا بالنبوات، ولا بالبعث، ومنهم مَن يُقر ببعضها.
يُنظر: اعتقادات فِرق المُسلمِين والمُشركين، ص١٢٦-١٢٩.

(٣) **الصُّوفِيَّة**: فرقة تسموا بذلك للبسهم الصوف، وقيل غير ذلك، ولهم طُرقٌ كثيرة مِن أشهرها: «الجيلانية، والرفاعية، والبدوية، والشاذلية، والنقشبندية»، وقد بدأ أصحابه في بداية أمرهم بالزُّهد في الدُّنيا حتى بلغ بكثيرٍ منهم إلى الحلول والإتحاد وإباحة المحرمات، ومِن أشهر علمائهم في المرحلة الأولى الجُنيد بن محمَّد، وسهل بن عبد الله، وفي المرحلة الأخيرة ابن عربي وابن سبعين والحلَّاج.
يُنظر: اعتقادات فرق المُسلمين والمُشركين، ص ٧٢، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، ص ١٠١.

بِالجَهْمِيَّة، كَمَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد رضي الله عنه كَعَبْدِ الله ابْنِهِ(١) وَنَحْوِهِ، وَكَالخَلَّال(٢)، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ ابْنِ بَطَّةَ(٣)، وَأَمْثَالِهِمَا، وَكَأَبِي الفَرَجِ المَقْدِسِي(٤)، وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ تَخْتِمُ بِالجَهْمِيَّة(٥)، لِأَنَّهُمْ أَغْلَظُ البِدَعِ، وَكَالْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ فَإِنَّهُ بَدَأَ

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي، الإمام الحافظ النَّاقِد، قال عنه والده الإمام أحمد: «إنّ أبا عبدالرحمن قد وَعَى عِلمًا كثيرًا»، وقال عنه أبو الحُسين بن المُنادي: «وما زِلنَا نرى أكابر شُيوخنا يشهدون لهُ بمعرِفة الرِّجال وعِلَل الحديث، والأسماء والكُنى، والمواظبة على طلب الحديث في العِراق وغيرها، ويذكُرونَ عن أسلافِهم الإقرار لهُ بذلك»، ومِن أشهر مُصنفاته: كتاب «السُّنَّة»، مات سنة ٢٩٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١٦، شذرات الذهب: ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) هو: أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد الخلاَّل، أبو بكر البغدادي، الإمام الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة في زمانه وعالمهم، ومؤلف علم الإمام أحمد و جامعه ومرتبه، قال عنه الخطيب البغدادي: «جمع الخلّال عُلُوم أحمد وتطلَّبها، وسافر لأجلها، وكتبها، وصنَّفها كتبًا، لم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أحدٌ أجمع لذلك منهُ»، وقال الذَّهبي: «ولم يكن قبله للإمام مذهبٌ مستقلٌّ، حتَّى تتبَّع هو نصوص أحمد، ودوَّنها، وبرهنها»، ومن أشهر مُصنفاته: «الجامع لفقه الإمام أحمد»، وكتاب «السُّنَّة»، مات سنة ٣١١هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة: ٢/ ١٢١٥، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧.

(٣) هو: عبيد الله بن محمَّد العُكْبَري، المشهور بابن بطَّة الحنبلي، الإمام المُحدِّث الفقيه العابد، له مؤلفات منها: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» و«الشرح والإبانة»، مات سنة ٣٨٧هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٤، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٢٩، المنهج الأحمد ٢/ ٨١.

(٤) هو: عبد الواحد بن محمَّد بن علي الأنصاري الشيرازي، أبو الفرج المقدسي، قال فيه الذّهبي: «الفقيهُ الحنبلي الواعِظ، وكان يُعرَفُ في العِراق بالمقدسي، مِن كبار أئمَّة الإسلام»، وقال عنه ابن رجب: «كان إمامًا عارفًا بالفقه والأصول، شديدًا في السُّنَّة، زاهدًا عارفًا، عابدًا مُتألهًا»، ومن أشهر مُصنفاته: «التبصرة في أصول الدِّين»، و«جزء فيه امتحان السُّني مِن البدعي»، مات سنة ٤٨٦هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥١.

(٥) أمَّا تقديم المُرجئة على الجَهْمِيَّة في الرَّد عليهم فقد فعله عبدالله بن أحمد في كتابه كتاب «السُّنَّة»، وقد حققه كرسالة علمية شيخنا الدكتور محمَّد بن سعيد القحطاني، والخلَّال في كتابه كتاب «السَّنَّة»، وقد حققه كرسالة علمية الدكتور عطية الزهراني، وابن بطة العُكْبري في كتابه «الإبانة

بـ(كِتَـابِ الإِيمَـانِ وَالـرَّدِّ عَلَى المُرْجِئَـةِ) وَخَتَمَهُ بـ(كِتَـابِ التَّوْحِيدِ وَالرَّدِّ عَلَـى الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّة)./ [ك/ ٢٩]

وَلمَّـا صَنَّفَ الكُتَّابُ فِـي الكَلَامِ صَـارُوا يُقَدِّمُونَ التَّوْحِيـدَ وَالصِّفَاتِ، فَيكُونُ الـكَلَامُ أَوَّلًا مَـعَ الجَهْمِيَّـة، وَكَذَلِـكَ رَتَّـبَ أَبُـو القَاسِـمِ الطَبَـرِي(١) كِتَابَـهُ فِـي «أُصُولِ السُّـنَّةِ»، وَالبَيْهَقِـي(٢) أَفْرَدَ لِـكُلِّ صِـنْـفٍ مُصَنَّفًا، فَلَهُ مُصَنَّـفٌ فِي «الصِّفَـاتِ»، وَمُصَنَّفٌ فِـي «القَـدَرِ»، وَمُصَنَّفٌ فِي «شُـعَبِ الإِيمَـانِ»، وَمُصَنَّفٌ «فِـي دَلَائِلِ النُّبُـوَّةِ»، وَمُصَنَّفٌ فِـي «الْبَعْثِ وَالنُّشُـورِ»، وَبَسْـطُ هَذِهِ الأُمُـورِ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

منشأ النزاع في الأسماء والأحكام

وَالمَقْصُـودُ هُنَـا: أَنَّ مَنْشَـأَ النِّـزَاعِ فِـي الأَسْـمَاءِ وَالأَحْـكَامِ فِـي الإِيمَـانِ وَالإِسْـلَامِ أَنَّهـمْ لمَّـا ظَنُّوا أَنَّـهُ لَا يَتَبَعَّـضُ، قَـالَ أُولَئِكَ: فَإِذَا فَعَلَ ذَنْبًا زَالَ بَعْضُهُ، فَيَزُولُ كُلُّهُ، فَيَخْلُدُ فِي النَّارِ.

عـن شريعـة الفرقـة الناجيـة»، وقـد حققـه كرسـائل علميـة الدكتـور رضـا نعسـان، والدكتـور عثمان الأثيـوبي، والدكتـور يوسـف الوابـل، والدكتـور حمـد التويجـري، وأبـو الفـرج المقـدسي في كتابـه «جـزء فيـه امتحـان السُّـني مِـن البدعـي»، وقـد حققـه كرسـالة عِلميـة الدكتـور فهـد المقـرن، والله أعلـم.

(١) هـو: هبـة الله بـن الحسـن الـرَّازي الشـافعي، أبـو القاسـم الطـبري، المشـهور باللاَّلكائـي، الإمـام الحافـظ، مـن أشـهر مُصنفاتـه: «شرح أصـول اعتقـاد أهـل السّـنّة والجماعـة»، مـات سـنة ٤١٨هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١٩، شذرات الذهب ٣/ ٢١١.

(٢) هـو: أحمـد بـن الحُسـين الخراسـاني الشـافعي، أبـو بكـر البيهقـي، العلاَّمـة الإمـام الحافـظ الفقيـه الزاهـد، قـال الجوينـي: «مـا مِـن فقيـه؛ شـافعيِّ إلَّا وللشَّـافعي عليـه مِنَّـةٌ إلَّا أبـا بكـرٍ البيهقـي، فـإنَّ المِنَّـة لُـه عـلى الشَّـافعي لتصانيفـه في نُـصرة مذهبـه»، وقـال الذَّهبـي عنـه: «بُـورِكَ لـهُ في عِلمـه، وصنَّـف التصانيـف النَّافعـة،... وانقطـع بقريتـه مُقبـلًا عـلى الجمـع والتأليـف»، لـه المصنفـات المشـهورة منهـا «الأسـماء والصفـات»، و«السُّـنن الكبـير»، وغيرهمـا، قـال شـيخنا عبدالرحمـن المحمـود: «كثـيرًا مـا يميـل إلى مذهـب الأشـاعرة - رحمهـم الله -»، مـات سـنة ٤٥٨هـ.
يُنظر: طبقات الشافعية ٤/ ٨، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٣

مذهب المُرجئة في الإيمان

فَقَالَتْ الجَهْمِيَّة وَالمُرْجِئَةُ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَافِرًا مُرْتَدًّا؛ بَلْ هُوَ مِنْ المُسْلِمِينَ، وَإِذَا كَانَ مِنْ المُسْلِمِينَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا تَامَّ الإِيمَانِ لَيْسَ مَعَهُ بَعْضُ الإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الإِيْمَانَ عِنْدَهُمْ لَا يَتَبَعَّضُ، فَاحتاجُوا أَنْ يَجْعَلُوا الإِيمَانَ شَيْئًا وَاحِدًا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ أَهْلِ القِبْلَةِ.

فَقَالَ فُقَهَاءُ المُرْجِئَةِ[1]: هُوَ التَّصدِيقُ بِالقَلْبِ، وَالقَوْلُ بِاللَّسَانِ .

فَقَالَتْ الجَهْمِيَّةُ: بَعْدَ تَصْدِيقِ اللِّسَانِ قَدْ لَا يَجِبُ إِذَا كَانَ الرَجُلُ أَخْرَسَ، أَوْ كَانَ مُكْرَهًا، فَالَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ تَصْدِيقُ القَلْبِ .

وَقَالَتْ المُرْجِئَةُ: الرَّجُلُ إِذَا أَسْلَمَ كَانَ مُؤْمِنًا قَبْلَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ الأَفْعَالِ.

قول السَّلف فِي زيادة الإِيمَانِ ونقصانه

وَأَنْكَرَ كُلُّ هَذِهِ الطَّوَائِفِ أَنَّهُ يَنْقُصُ، وَالصَّحَابَةُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّ الإِيمَانِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَهُوَ قَوْلُ أَئِمَّةِ السُّنَّة.

وَكَانَ ابْنُ المُبَارَكِ[2] يَقُولُ: «هُوَ يَتَفَاضَلُ وَيَتَزَايَدُ»، وَيُمْسِكُ عَنْ

---

(١) هم: بعض فقهاء الكوفة، دخلوا في الإرجاء كَرَدَّة فعل للخوارج، وفُتن الناس بهم، وهم المقصودون عند السَّلف في ذمهم للمرجئة، كما قاله شيخ الإسلام: «ثم إنَّ السَّلف اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم، وتغليظ القول لهم» كما في الإيمان الوسط٣٧٣، ومِن أشهر أئمتهم (إبراهيم التيمي، وطلق بن حبيب، وحماد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة النعمان)، ويطلق عليّهم بـ(مُرجئة الفقهاء) أو (فقهاء المُرجئة).
يُنظر: الإيمان الكبير ٣٧٧، الإيمان الأوسط ٣٧٧ .

(٢) هو: عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبدالرَّحمن المروزي، قال الذَّهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، عالِم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته،.. الحافظ، الغَازِي، أحدُ الأعلام»، وقال ابن عُيينة: «نظرتُ في أمر الصَّحابة وأمرِ عبدِالله، فما رأيتُ لهم عليهِ؛ فضلًا، إلَّا بصُحبتِهم النبي ﷺ وَغَزْوِهِم مَعَهُ»، له مصنفات منها: كتاب «الزهد» و«كتاب الجهاد»، مات مُنصرفًا مِن غزو الروم سنة١٨١هـ.

لَفْظِ يَنْقُصُ(١).

وَعَنْ مَالِكٍ(٢) فِي كَوْنِهِ لاَ يَنْقُصُ رِوَايَتَانِ(٣).

يُنظر: حلية الأولياء ٨/ ١٩٢، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٨.

(١) كما في الإبانة لابن بطَّة ٢/ ٨١٢ وغيره، وتفسيرها كما قاله الإمام عبدالرحمن بن مهدي لَمَّا سُئل عن «الإيمانُ قولٌ وعملٌ. قال: نعم، قلتُ: يزيدُ وينقصُ؟ قال: **يتفاضلُ، كلِمةٌ أحسنُ مِن كلِمةٍ**»، وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة كما في الإيمان الكبير ٢١٠-٢١١: «ولهذا كان أهل السُّنَّة والحديث على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص ...، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان فيه عن الصَّحابة، ولم يُعرف فيه مخالف من الصَّحابة».

(٢) هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبدالله المدني، قال الذَّهبي: «هو شيخُ الإسلام، حُجَّةُ الأمَّة، إمامُ دار الهجرة ... وعن ابن عُيينة قال: مالِكٌ عالِمُ أهل الحجاز، وهو حُجَّةُ زمانِهِ، وقال الشَّافعيُّ - وصدقَ وبَرَّ-: إذا ذُكر العُلماءُ فمالِكٌ النَّجمُ»، صاحب (الموطأ)، مات سنة ١٧٩هـ.
يُنظر: الديباج المذهب ٥٦، سير أعلام النبلاء ٤٨.

(٣) ثبت بأسانيد صحيحة عن الإمام مالك أنَّه أثبت الزيادة وتوقف عن النقصان كما في روايتي عبدالله بن وهب وابن القاسم عنه، وأثبت الزيادة والنقصان كما في رواية عبدالرزاق الصنعاني وابن نافع ومعن بن عيسى وسويد بن سعيد عنه وكُلها عند ابن عبدالبر في التمهيد ٩/ ٢٥٢، والظاهر أنَّ توقف الإمام مالك عن ذكر النقصان كان مُتقدمًا ثم ظهر له الزيادة فصرَّح بها، وقد فسَّر النووي توقفه بقوله: «ولذلك توقف مالك رحمه الله في بعض الروايات عن القول بالنقصان إذ لا يجوز نقصان التصديق؛ لأنه إذا نقص صار شكًا وخرج عن اسم الإيمان، وقال بعضهم: إنَّما توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يُتأول عليه موافقة الخوارج الذين يكفرون أهل المعاصي مِن المؤمنين بالذنوب» كما في شرح مسلم ١/ ١٤٦: وقال شيخ الإسلام كما في الإيمان الأوسط، ص٣٧١: «وكان بعضُ الفُقهاءِ مِن أتباع التَّابعين لم يُوافِقُوا في إطلاق النُّقصان عليه لأنَّهُم وجدُوا ذِكر الزِّيادة في القُرآن ولم يجدوا ذِكر النَّقص، وهذا إحدى الرِّوايتين عن مالكٍ والرِّواية الأخرى عنهُ؛ وهو المشهُورُ عند أصحابه كقول سائرهم: إنَّهُ يزيدُ وينقُصُ؛ وبعضُهُم عدَلَ عن لفظ الزِّيادة والنُّقصان إلى لفظ التَّفاضُل فقال أقُولُ: الإيمانُ يتفاضلُ ويتفاوتُ ويُروى هذا عن ابن المُبارك وكان مقصُودُهُ الإعراض عن لفظٍ وقع فيه النِّزاعُ إلى معنى لا ريب في ثُبُوته»، والله أعلم.

وَالقُرآنُ قَدْ نَطَقَ بِالزِّيَادَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَدَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى نَقْصِهِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١) وَنَحْوِ ذَلِكَ، **لَكِنْ لَمْ يُعْرَفْ هَذَا اللَّفْظُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي النِّسَاءِ**: «**نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ**»(٢)، وَجَعَلَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا أَنَّهَا إِذَا حَاضَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي، وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ غَيْرُ وَاحِدٍ/ عَلَى أَنَّهُ يَنْقُصُ. [ك/ ٣٠]

تنوع الإيمان وتفاوته بَيْنَ المؤمنين

وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الإِيمَانَ يَتَفَاضَلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ أَمْرِ الرَّبِّ، وَمِنْ جِهَةِ فِعْلِ العَبْدِ.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ الإِيمَانُ الَّذِي أُمِرَ بِهِ شَخْصٌ مِنَ المُؤْمِنِينَ هُوَ الإِيمَانَ/ الَّذِي أُمِرَ بِهِ كُلُّ شَخْصٍ، فَإِنَّ المُسْلِمِينَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَانُوا [س/ ١٣] مَأْمُورِينَ بِمِقْدَارٍ مِنَ الإِيمَانِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أُمِرُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَأُمِرُوا بِتَرْكِ مَا كَانُوا مَأْمُورِينَ بِهِ كَالقِبْلَةِ، فَكَانَ مِنَ الإِيمَانِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ الإِيمَانُ بِوُجُوبِ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ المَقْدِسِ، ثُمَّ صَارَ مِنَ الإِيمَانِ تَحْرِيمُ اسْتِقْبَالِهِ وَوُجُوبُ اسْتِقْبَالِ الكَعْبَةِ، فَقَدْ تَنَوَّعَ الإِيمَانُ فِي الشَّرِيعَةِ الوَاحِدَةِ.

وأَيْضًا فَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الحَجُّ وَالزَّكَاةُ أَوْ الجِهَادُ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الإِيمَانِ أَنْ يَعْلَمَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَيُؤْمِنَ بِأَنَّ اللهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مُجْمَلًا،

---

(١) رواه البخاري في كتاب المظَالِمِ وَالْغَصْبِ، بَابُ: النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، رقم (٢٢٩٠)، ومسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: بَيَانِ نُقْصَانِ الإِيمَانِ بِالمعَاصِي وَنَفْيِهِ عَنْ المتَلَبِّسِ بِالمعْصِيَةِ عَلَى إِرَادَةِ نَفْيِ كَمَالِهِ، رقم (٨٦)، كِلاهما عن أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري في كِتَابِ الحَيْضِ، بَابُ: تَرْكِ الحَائِضِ الصَّوْمَ، رقم (٢٩٣)، ومسلمٌ في كتاب الشَّهَادَاتِ، بَابُ: شَهَادَةِ النِّسَاءِ، رقم(٢٤٦٤)، كِلاهما عن أبي سعيدٍ الخدري، ورواه مسلمٌ كذلك في كتاب الإيمان، بَابُ: بَيَانِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ وبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الكُفْرِ بِالله كَكُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحُقُوقِ، رقم (١١٤)، عن ابن عُمر.

وَهَـذَا يَجِـبُ عَلَيْهِ فِيـهِ الإِيمَـانُ المُفَصَّلُ.

وَكَذَلِـكَ الرَّجُـلُ أَوَّلَ مَا يُسْـلِمُ إِنَّمَـا يَجِبُ عَلَيْهِ الإِقْـرَارُ المُجْمَلُ، ثُـمَّ إِذَا جَاءَ وَقْـتُ الصَّـلَاةِ كَانَ عَلَيْـهِ أَنْ يُؤْمِـنَ بِوُجُوبِهَـا وَيُؤَدِّيَهَـا، فَلَمْ يَتَسَـاوَ النَّاسُ فِيمَـا أُمِرُوا بِهِ مِـنْ الإِيمَانِ.

وَهَـذَا مِـنْ أُصُـولِ غَلَـطِ المُرْجِئَـةِ؛ فَإِنَّهُمْ ظَنُّـوا أَنَّهُ شَـيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ يَسْـتَوِي فِيـهِ جَمِيـعُ المُكَلَّفِيـنَ، فَقَالُوا: إِيمَـانُ المَلَائِكَـةِ وَالأَنْبِيَاءِ وَأَفْسَـقِ النَّاسِ سَـوَاءٌ؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا تَلَفَّـظَ الفَاسِـقُ بِالشَّـهَادَتَيْنِ، أَوْ قَـرَأَ فَاتِحَـةَ الكِتَابِ لَفْظُـهُ كَلَفْظِ غَيْرِهِ مِـنْ النَّاسِ.

فَيُقَـالُ لَهُـمْ: قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الإِيمَـان الَّذِي أَوْجَبَهُ اللهُ عَلَى عبـاده يَتَنَوَّعُ وَيَتَفَاضَلُ، وَيَتَبَايَنُـونَ فِيـهِ تَبَايُنًـا عَظِيمًـا، فَيَجِـبُ عَلَـى المَلَائِكَـةِ مِـنْ الإِيمَـانِ مَـا لَا يَجِـبُ عَلَـى البَشَـرِ، وَيَجِـبُ عَلَـى الأَنْبِيَـاءِ مِـنْ الإِيمَـانِ مَـا لَا يَجِـبُ عَلَـى غَيْرِهِـمْ، ويَجِـبُ عَلَـى العُلَمَـاءِ مَـا لَا يَجِـبُ عَلَـى غَيْرِهِـمْ، وَيَجِـبُ عَلَـى الأُمَـرَاءِ مَـا لَا يَجِـبُ عَلَـى غَيْرِهِمْ، **وَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ العَمَلِ فَقَطْ؛ بَلْ وَمِنْ التَّصْدِيقِ/ وَالإِقْرَارِ**. [ك/ ٣١]

فَـإِنَّ النَّـاسَ وَإِنْ كَانَ يَجِـبُ عَلَيْهِـم الإِقْرَارُ المُجْمَـلُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُـولُ فَأَكْثَرُهُـمْ لَا يَعْرِفُـونَ تَفْصِيـلَ كُلِّ مَـا أَخْبَـرَ بِـهِ، وَمَا لَـمْ يَعْلَمُوهُ كَيْـفَ يُؤْمَـرُونَ بِالإِقْرَارِ بِـهِ مُفَصَّـلا، وَمَـا لَـمْ يُؤْمَرْ بِـهِ العَبْدُ مِـنْ الأَعْمَـالِ لَا يَجِبُ عَلَيْـهِ مَعْرِفَتُـهُ وَمَعْرِفَـةُ الأَمْرِ بِـهِ، فَمَـنْ أُمِـرَ بِحَـجٍّ وَجَـبَ عَلَيْـهِ مَعْرِفَـةُ مَا أُمِـرَ بِهِ مِـنْ أَعْمَـالِ الحَـجِّ، وَالإِيمَـانُ بِهَا، فَيَجِـبُ عَلَيْـهِ مِـنْ الإِيمَـانِ وَالعَمَـلِ مَا لَا يَجِـبُ عَلَـى غَيْـرِهِ، وَكَذَلِكَ مِـنْ أُمِرَ بِالـزَّكَاةِ يَجِـبُ عَلَيْـهِ مَعْرِفَـةُ مَـا أَمَرَ اللـهُ بِهِ مِنْ الـزَّكَاةِ، وَمِـنْ الإِيمَـانِ بِذَلِـكَ، وَالعَمَلِ بِـهِ مَا لَا يَجِـبُ عَلَـى غَيْـرِهِ، فَيَجِـبُ عَلَيْهِ مِـنْ العِلْـمِ وَالإِيمَـانِ وَالعَمَلِ مَـا لَا يَجِبُ عَلَـى غَيْرِهِ؛

إذَا جَعَلَ العِلْمَ وَالعَمَلَ لَيْسَا مِنْ الْإِيمَانِ، وَإِنْ جَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي مُسَمَّى الإِيمَانِ كَانَ أَبْلَغَ، فَبِكُلِّ حَالٍ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ الإِيمَانِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَلِهَذَا كَانَ مِنْ النَّاسِ مَنْ قَدْ يُؤْمِنُ بِالرَّسُولِ مُجْمَلًا، فَإِذَا جَاءَتْ أُمُورٌ أُخْرَى لَمْ يُؤْمِنْ بِهَا فَيَصِيرُ مُنَافِقًا، مِثْلَ طَائِفَةٍ نَافَقَتْ لمَّا حُوِّلَتْ القِبْلَةُ إِلَى الكَعْبَةِ، وَطَائِفَةٍ نَافَقَتْ لمَّا انْهَزَمَ المُسْلِمُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَنَحْو ذَلِك.

وَلِهَذَا وَصَفَ اللهُ المُنَافِقِينَ فِي القُرْآنِ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا، كَمَا ذُكِرَ ذَلِك فِي سُورَة المُنَافِقِينَ[(١)]، وَذُكِرَ مِثْلُ ذَلِك فِي سُورة البَقَرَة فَقَالَ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٧، ١٨]، وَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلف[(٢)]: «عَرَفُوا ثُمَّ أَنْكَرُوا، وَأَبْصَرُوا ثُمَّ عَمُوا».

فَمَنْ هَؤُلَاءِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ أَوَّلًا إيمَانًا مُجملًا، ثُمَّ يَأْتِي أُمُورٌ لَا يُؤْمِنُ بِهَا فَيُنَافِقُ فِي البَاطِنِ، وَمَا يُمْكِنُهُ إظْهَارُ الرِّدَّةِ بَلْ يَتَكَلَّمُ بالنِّفَاقِ مَعَ خَاصَّتِهِ، وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ اللهُ عَنْهُمْ فِي الجِهَادِ. فَقَالَ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ [ك/ ٣٢] يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ / فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿٢١﴾﴾ [محمد: ٢٠، ٢١].

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾﴾ [٣].

(٢) ذكر شيخ الإسلام منهم (قَتَادة بن دَعَامَة وَمجُاهِد بن جَبرْ) في كتاب الإيمان ١٤٣ (ت: الألباني)، وزاد في كلامهما: «آمنوا ثُمَّ كَفَروا»، وذكره عن (قَتَادة بن دَعَامَة) كما في جامع المسائل ٦/ ٧١ (ت: محُمَّد عُزير شمس)، وزاد في كلامه: «اهْتَدَوا ثُمَّ ضَلُّوا».

وبالجُمْلَةِ: فَلَا يُمْكِنُ المُنَازَعَةُ أَنَّ الإِيمَانَ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللهُ يَتبَايَنُ فِيهِ أَحْوَالُ النَّاسِ، وَيَتَفَاضَلُونَ فِي إِيمَانِهِمْ وَدِينِهِمْ بِحَسَبِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النِّسَاءِ: «نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»[(١)]، وَقَالَ فِي نُقْصَانِ دِينِهِنَّ أَنَّهَا: «إِذَا حَاضَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي»[(٢)].

وَهَذَا مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ فَلَيْسَ هَذَا النَّقْصُ دِينًا لَهَا تُعَاقَبُ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ هُوَ نَقْصٌ حَيْثُ لَمْ تُؤْمَرُ بِالعِبَادِةِ فِي هَذَا الحَالِ، وَالرَّجُلُ كامِلٌ حَيْثُ أُمِرَ بِالعِبَادَةِ فِي كُلِّ حَالٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ أُمِرَ بِطَاعَةٍ يفْعَلُهَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا فَهَذَا أفْضَلُ دِينًا وَإِيمَانًا، وَهَذَا المَفْضُولُ لَيْسَ بِمُعَاقَبٍ وَمَذْمُومٍ، فَهُوَ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الإِيمَانِ بَالتَّطَوُّعَاتِ؛ لَكِنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ بِوَاجِبٍ فِي حَقِّ شَخْصٍ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي حَقِّ شَخْصٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ الزِّيَادَةُ لَوْ تَرَكَهَا بِهَذَا لَا يَسْتَحِقُّ العِقَابَ بِتَرْكِهَا، وَذَاكَ لَا يَسْتَحِقُّ العِقَابَ بِتَرْكِهَا، وَلَكِنَّ إِيمَانَ ذَلِكَ أَكْمَلُ، قَالَ النَّبِيّ ﷺ: «**أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»[(٣)]، فَهَذَا يُبَيِّنُ/ تَفَاضُلَ الإِيمَانِ فِي [س/ ١٤]

---

(١) سبق تخريجه صفحة (٢٨٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحَيْض، بَابُ: تَرْكِ الحَائِضِ الصَّوْمَ، رقم (٢٩٣)، وفي كِتَابِ الصَّوْمِ، بَابُ: الحَائِضِ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ، رقم (١٨١٥)، كِلاهُما عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، بلفظ «لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» بحرف الجزم (لَمْ)، ورواه الإمام أحمد ١٨/ ٤٩ عن أبي هريرة بلفظ «لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ»، وكُل ألفاظ الحديث بتقديم الصَّلاة على الصَّوم، ولا أعلم بتقديم الصَّوم على الصَّلاة إلا فيما رواه ابن منده في كتاب الإيمان ٢/ ٦٨٢، وإيراد شيخ الإسلام للحديث هُنا إنَّما هو بالمعنى، والله أعلم.

(٣) رواه أبو داود في كتاب السُّنَّةِ، بَابُ: الدَّلِيلِ عَلىَ زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، رقم (٤٠٦٢)، والترمذي في كِتَابِ الرَّضَاعِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي حَقِّ المَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، رقم (١٠٨٢)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وكِلاهُما عن أبي هريرة، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٣٠٣: «فيه محمد بن عمرو وحديثه حَسَنٌ، وبقية رجاله رجال الصّحيح».

نَفْسِ الْأَمْرِ بِهِ، وَفِي نَفْسِ الأَخْبَارِ الَّتِي يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهَا.

والنَّوْعُ الثَّانِي: هُوَ تَفَاضُلُ النَّاسِ فِي الإِتْيَانِ بِهِ مَعَ اسْتِوائِهِمْ فِي الْوَاجِبِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مَحَلُّ النِّزَاعِ، وَكِلَاهُمَا مَحَلُّ النِّزَاعِ.

وَهَذَا أَيْضًا يَتَفَاضَلُونَ فِيهِ فَلَيْسَ إِيمَانُ السَّارِقِ وَالزَّانِي والشَّارِبِ كَإِيمَانِ غَيْرِهِمْ، وَلَا إِيمَانُ مَنْ أَدَّى الْوَاجِبَاتِ كَإِيمَانِ مَنْ أَخَلَّ بِبَعْضِهَا، كَمَا أَنَّه لَيْسَ دِينُ هَذَا وَبِرُّهُ وَتَقْوَاهُ مِثْلَ دِينِ هَذَا وَبِرِّهِ وَتَقْوَاهُ؛ بَلْ هَذَا أَفْضَلُ دِينًا وَبِرًّا وَتَقْوَى، فَهُوَ كَذَلِكَ أَفْضَلُ إِيمَانًا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي العَبْدِ إِيمَانٌ وَنِفَاقٌ[١] كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَرْبَعٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أُؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[٢].

وَأَصْلُ هَؤُلَاءِ أَنَّ الإِيمَانَ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَفَاضَلُ؛ بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ العِبَادِ فِيمَا أَوْجَبَهُ الرَّبُّ مِنْ الإِيمَانِ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ العَبْدَ مِنْ الأَعْمَالِ، فَغَلِطُوا فِي هَذَا وَهَذَا، ثُمَّ تَفَرَّقُوا كَمَا تَقَدَّمَ.

طوائف المُرجئة | وَصَارَتْ المُرْجِئَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

فَعُلَمَاؤُهُمْ وَأَئِمَّتُهُمْ أَحْسَنُهُمْ قَوْلًا؛ وَهُوَ أَنْ قَالُوا: الإِيمَانُ تَصْدِيقُ القَلْبِ،

---

(١) أيْ: مِن النِفَاقِ غير المُخرج من المِلَّة (العَمَلي).

(٢) رواه البخاري في كِتَابِ الإِيمَانِ، بَابُ: عَلَامَةِ المُنَافِقِ، رقم (٣٣)، ومسلم في كِتَابِ الإِيمَانِ، بَابُ: بَيَانِ خِصَالِ المُنَافِقِ، رقم (٨٨)، وكِلاهما عن عبدالله بن عمرو .

وَقَوْلُ اللِّسَانِ(١)./ [ك/ ٣٣]

وَقَالَتْ الجَهْمِيَّة: هُوَ تَصْدِيقُ القَلْبِ فَقَطْ.

موقف شيخ الإسلام مِن الكرَّاميَّة

[وَقَالَتْ الكَرَّامِيَّةُ: هُوَ القَوْلُ فَقَطْ؛](٢) فَمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ لَكِنْ إنْ كَانَ مُقِرًّا بِقَلْبِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُكَذِّبًا بِقَلْبِهِ كَانَ مُنَافِقًا مُؤْمِنًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ الكَرَّامِيَّةُ وَابْتَدَعَتْهُ، **وَلَمْ يَسْبِقْهَا أَحَدٌ إلَى هَذَا القَوْلِ، وَهُوَ آخِرُ مَا أُحْدِثَ مِنْ الْأَقْوَالِ فِي الإِيمَانِ.**

وَبَعْضُ النَّاسِ(٣) يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِم؛ بَلْ يَقُولُونَ: «إنَّهُ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّار»، فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ المُؤْمِنُ الكَامِلُ الإِيمَانِ مُعَذَّبًا فِي النَّارِ؛ بَلْ يَكُونُ مُخَلَّدًا فِيهَا، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ**»(٤).

وَإِنْ قَالُوا: لَا يُخَلَّدُ وَهُوَ مُنَافِقٌ؛ لَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ المُنَافِقُونَ يَخْرُجُونَ مِنْ النَّارِ، وَالمُنَافِقُونَ قَدْ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النساء: ١٤٥].

(١) وهو قول مُرجئة الفقهاء كما سبق.

(٢) سقطٌ في (س)، وفي (ك) الكلامُ مُتصلٌ، وهو مُستدرك في (م).

(٣) يقصد - والله أعلم - ابن حزم الظاهري كما في الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/ ٧٤ حيث قال: «وَقَالَ بَعْضُ الكَرَّامِيَّة: المُنَافِقُون مُؤمنون مِن أهلِ الجَنَّة».

(٤) وهو جزء من حديث طويل في الشفاعة يوم القيامة، رواه البخاري في كِتَابِ التَّوْحِيدِ، بَابُ: قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، رقم (٦٨٨٦)، ومسلم في كِتَابِ الإِيمَانِ، بَابُ: مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ، رقم (٢٦٩)، وكلاهما عن أبي سعيدٍ الخدري.

وَقَدْ نَهَى اللهُ نَبِيَّهُ عَنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَقَالَ لَهُ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [التوبة: ٨٠]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: ٨٤] وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِالله وَرَسُولِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَؤُلَاءِ قَدْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ سِرًّا فَكَفَرُوا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِذَا تَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِمَا يَنْقُصُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ رِدَّةٌ عَنْ الإِيمَانِ.

قِيلَ لَهُمْ: وَلَوْ أَضْمَرُوا النِّفَاقَ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ كَانُوا مُنَافِقِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [التوبة: ٦٤].

وَأَيْضًا قَدْ أَخْبَرَ اللهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: ١]، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ وَالإِيمَانُ فِي القَلْبِ**»[(١)]، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

---

(١) سبق تخريجه.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ سَعْدٍ(١): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى رِجَالاً وَلَمْ يُعْطِ رَجُلاً. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْطَيْتَ فُلَانًا وفُلَانًا، وَتَرَكْتَ فُلَانًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ؟ فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمٌ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا(٢).

[ك/ ٣٤] وَبَسْطُ الكَلَامِ فِي هَذَا لَهُ مَوَاضِعُ أُخَرُ، وَقَدْ صَنَّفْتُ فِي ذَلِكَ مُجَلَّدًا غَيْرَ مَا صَنَّفْتُ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ.

أهمية الكلام على حقيقة الإيمان

وكَلَامُ النَّاسِ فِي هَذَا الاِسْمِ وَمُسَمَّاهُ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّهُ قُطْبُ الدِّينِ الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي القَوْلِ اسْمٌ عُلِّقَ بِهِ السَّعَادَةُ وَالشَّقَاءُ، وَالمَدْحُ وَالذَّمُّ، وَالثَّوَابُ وَالعِقَابُ، أَعْظَمَ مِنْ اسْمِ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ هَذَا الأَصْلُ مَسَائِلَ الأَسْمَاءِ/ وَالأَحْكَامِ. [س/ ١٥]

وَقَدْ رَأَيْتُ لِابْنِ الهَيْصَمِ(٣) فِيهِ مُصَنَّفًا فِي أَنَّه قَوْلُ اللِّسَانِ فَقَطْ!! وَرَأَيْتُ

---

(١) هو: سعد بن أبي وقاصٍ، الصحابي المشهور، والمشهود له بالجنة.

(٢) رواه البخاري في كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ: إِذَا لَم يَكُنْ الإِسْلَامَ عَلَى الحَقِيقَةِ، رقم (٢٦)، ومسلم في كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ: تَأَلُّفِ قَلْبِ مَنْ يَخَافُ عَلَى إِيمَانِهِ لِضَعْفِهِ وَالنَّهْيِ عَنْ القَطْعِ بِالإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، رقم (٢١٩)، كِلاهما عن سعد بن أبي وقَّاص.

(٣) هو: محمَّد بن الهيصم الكرَّامي، أبو عبدالله الخُراساني، إمامٌ مُتكلمٌ، من أصحاب ابن كرَّام، وإليه تنتسب طائفة (الهيصمية) من الكرَّامية، له مُصنفات عديدة منها: «جُمل الكلام في أصول الدِّين»، و«إعجاز القرآن»، و«مناقب محمَّد بن كرَّام»، ونقل شيخ الإسلام عنه أنَّه ناظر ابن فورك في مسألة العلو أمام الأمير محمود بن سبكتكين فغلبه حتى استعان ابن فورك بأبي إسحاق الإسفراييني فأعجزهما ابن الهيصم بحُججه، كما في الدرء ٦/ ٢٥٣، وبيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٤/ ٢٦٧، وذلك تقريبًا سنة ٤١٣ هـ تقريبًا، ولم يظهر ليَّ سنة وفاته، وشيخ الإسلام ينقل عنه كثيرًا من كتابه «جُمل الكلام في أصول الدِّين» كما صرَّح بذلك في درء التعارض ٣/ ٢٦٣، وشرح الأصفهانية٢٤٦، وبيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٢/ ١٤، ٣/ ٥٥٤، وغيرها، وأظنه هو المُصَنَّف المنقول منه، وهو مِن الكُتب المُندثرة، والله أعلم.

لِابْنِ البَاقِلَانِي[1] فِيهِ مُصَنَّفًا أَنَّهُ تَصْدِيقُ القَلْبِ فَقَطْ !! وَكِلَاهُمَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَكِلَاهُمَا يَرُدُّ عَلَى المُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ.

حقيقة الاتباع بين السَّلف والخلف

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ السَّلَفَ كَانَ اعْتِصَامُهُمْ بِالقُرْآنِ وَالإِيمَانِ، فَلَمَّا حَدَثَ فِي الْأُمَّةِ مَا حَدَثَ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ صَارَ أَهْلُ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ شِيَعًا، صَارَ هَؤُلَاءِ عُمْدَتُهُمْ فِي البَاطِنِ لَيْسَتْ عَلَى القُرْآنِ وَالإِيمَانِ، وَلَكِنْ عَلَى أُصُولٍ ابْتَدَعَها شُيُوخُهُمْ، عَلَيْهَا يَعْتَمِدُونَ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، وَالقَدَرِ وَالإِيمَانِ بِالرَّسُولِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا ظَنُّوا أَنَّهُ يُوَافِقُهَا مِنْ القُرْآنِ احْتَجُّوا بِهِ، وَمَا خَالَفَهَا تَأَوَّلُوهُ.

فَلِهَذَا تَجِدُهُمْ إِذَا احْتَجُّوا بِالقُرْآنِ وَالحَدِيثِ لَمْ يَعْتَنُوا بِتَحْرِيرِ دَلَالَتِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَقْصُوا مَا فِي القُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ المَعْنَى؛ إِذْ كَانَ اعْتِمَادُهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالآيَاتُ الَّتِي تُخَالِفُهُمْ يَشْرَعُونَ فِي تَأْوِيلِهَا شُرُوعَ مَنْ قَصَدَ رَدَّهَا كَيْفَ أَمْكَنَ؛ لَيْسَ مَقْصُودُهُ أَنْ يُفْهَمَ مُرَادَ الرَّسُولِ؛ بَلْ أَنْ يَدْفَعَ مُنَازِعَهُ عَنْ الِاحْتِجَاجِ بِهَا.

يُنظر: تاريخ الإسلام ٦/ ٤٦٦، لسان الميزان ٥/ ٣٥٤، الوافي بالوفيات ٥/ ١٧١.

(١) هو: محمَّد بن الطيِّب بن محمَّد بن الباقلاني المالكي الأشعري، أبو بكر البصري ثم البغدادي، إمامٌ مُتكلمٌ، له مُصنفات عديدة منها: «كشف أسرار الباطنية»، و«الإنصاف فيما يجب اعتقاده»، و«هداية المُسترشدين»، مات سنة ٤٠٣هـ، وشيخ الإسلام ينقل عنه مسائل الإيمان في الغالب من كتابه الإنصاف فيما يجب اعتقاده، وكلامه هناك صفحة ٥١ (ت: الكوثري)، والله أعلم.
يُنظر: ترتيب المدارك ١/ ٤٨١، سير أعلام النبلاء ١٩٠.

وَلِهَـذَا قَـالَ كَثِيـرٌ مِنْهُـمْ كَأَبِـي الحُسَـيْنِ البَصْـرِيِّ(١)، وَمَـنْ تَبِعَهُ كالـرَّازِيِّ(٢)، والآمِـدِّي(٣)، وَابْـنِ الحَاجِـبِ(٤): إنَّ الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَـتْ فِي تَأْوِيلِ الآيَةِ عَلَـى قَوْلَيْنِ جَازَ لِمَـنْ بَعْدَهُـمْ إِحْـدَاثُ قَـوْلٍ ثَالِثٍ؛ بِخِـلَافِ مَـا إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الأَحْـكَامِ عَلَـى قَوْلَيْنِ.

---

(١) هـو: محمَّـد بـن عـلي بـن الطيِّـب، أبـو الحُسـين البـصري ثـم البغـدادي، مـن متأخـري المعتزلـة وأئمتهـم، قـال عنـه الذَّهبـي: «كَانَ فَصِيْحًـا بَلِيْغًـا، عَـذْبَ العَبَـارَة، يتوقَّـدُ ذكَاءً، وَلَـهُ اطِّـلاعٌ كَبِـيْرٌ»، لـه مصنفـات عديـدة منهـا: «شرح الأصـول الخمسـة»، و«المُعتمـد في أصـول الفقـه»، مـات سـنة ٤٣٦ هــ. **يُنظـر**: سـير أعـلام النبـلاء ١٧/ ٥٨٧، الـوافي بالوفيـات ١/ ٤٩٣، وأضـاف الصفـدي فائـدة، وهـي قولـه: «وقـد سـمعتُ الشـيخ الإمـام العلَّامـة تقـي الدِّيـن أحمـد ابـن تيميَّـة غـير مـرَّة يقـول: أُصـولُ فقـه المُعتزلـة خـيرٌ مِـن أصـولِ فقـه الأشـاعرة، وأصـول ديـن الأشـاعرة خـيرٌ مِـن أصـولِ ديـن المُعتزلـة»، وهـذه العبـارة بمعناهـا في التدمريـة، ٢٣٥، ومجمـوع الفتـاوى ١٦/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) هـو: محمَّـد بـن عمـر بـن الحسـين القـرشي، أبـو عبـدالله الـرَّازِي الشـافعي، المعـروف بابـن خطيـب الـرَّي، إمـامٌ مُتكلـمٌ، قـال عنـه الذَّهبـي: «العَلَّامَـةُ الكَبِـيْرُ، ذُو الفُنُـوْنِ .. انتـشرَتْ تَوَالِيفُـهُ في البِـلَادِ شرقًـا وَغربًـا، وَكَانَ يَتوَقَّـدُ ذكَاءً، .. وَقَـدْ بـدَتْ مِنْـهُ فِي تَوَالِيفِـهِ بلَايَـا وَعظَائِـمُ وَسِـحْرٌ وَانحرَافَـاتٌ عَـنِ السُّـنَّةِ، وَاللهُ يَعْفُـو عَنْـهُ، فَإِنَّـهُ تُـوُفِّيَ عَـلَى طرِيقَـةٍ حَمِيـدَةٍ، وَاللهُ يَتـولَّى السَّرَائِـرَ»، لـه مصنفـات كثـيرة منهـا: «أسـاس التقديـس»، و«اعتقـادات فـرق المُسـلمين والمُشركـين»، مـات سـنة ٦٠٦ هــ.
يُنظر: طبقات الشافعية ٨/ ٨١، البداية والنهاية ١٣/ ٥٥.

(٣) هـو: عـلي بـن أبي عـلي بـن محمَّـد بـن سـالم الثعلبـي، أبـو الحسـن الآمـدي الحنبـلي ثـم الشـافعي، المعـروف بسـيف الدِّيـن، إمـامٌ مُتكلـمٌ، آيـة في الفهـم والـذكاء، ومـن كبـار عُلـماء الأصـول، قـال عنـه الذَّهبـي: «كان السَّـيْفُ غَايَـةً، وَمَعْرِفَتُـه بِالمَعْقُـوْل نِهَايَـةً، وَكَانَ الفُضَـلَاءُ يَزْدَحِمُـوْنَ في حَلْقَتِـهِ»، ولـه مصنفـات عـدة منهـا: «الإحـكام في أصـول الأحـكام»، و«أبـكار الأفـكار في علـم الـكلام»، مـات سـنة ٦٣١هــ.
يُنظر: طبقات الشافعية ٨/ ٣٠٦، البداية والنهاية١٣/ ١٤٠.

(٤) هـو: عثـمان بـن عمـر بـن أبي بكـر بـن يونـس، أبـو عمـرو المالكـي، المعـروف بابـن الحاجـب الكـردي، إمـامٌ في الفقـه والأصـول والنحـو، قـال عنـه الذَّهبـي: «كَانَ مَـنْ أَذكيَـاء العَـالِمِ، رَأْسًـا في العَرَبِيَّـة وَعِلـم النَّظَـرِ، دَرَّسَ بِجَامِـع دِمَشْـقَ، وَبِالنُّورِيَّـةِ المَالِكِيَّـةِ، وَتَخَـرَّجَ بِـهِ الأَصْحَـابُ، وَسَـارَتْ بِمُصَنَّفَاتِـهِ الرُّكبَانُ، وَخَالَـفَ النُّحَـاةَ فِي مَسَـائِلَ دَقِيقَـةٍ، وَأَوْرَدَ عَلَيْهِـم إِشـكَالاتٍ مُفحِمَـةً»، لـه مصنفـات عـدة منهـا: «الكافيـة في النحـو»، و«منتهـى السـول والأمـل في عِلمـي الأصـول والجـدل»، مـات سـنة ٦٤٦هــ.
يُنظر: الديباج المُذهب، ص ١٨٩، سير أعلام النبلاء٢٣/ ٢٦٥.

فَجَوَّزُوا أَنْ تَكُونَ الأُمَّةُ مُجْتَمِعَةً عَلَى الضَّلَالِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ، وَأَنْ يَكُونَ اللهُ أَنْزَلَ الآيَةَ وَأَرَادَ بِهَا مَعْنًى لَمْ يَفْهَمْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ؛ وَلَكِنْ قَالُوا: إِنَّ اللهَ أَرَادَ مَعْنًى آخَرَ.

وَهُمْ لَوْ تَصَوَّرُوا هَذِهِ المَقَالَةَ لَمْ يَقُولُوا هَذَا!! فَإِنَّ أَصْلَهُمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلَا يَقُولُونَ قَوْلَيْنِ كِلَاهُمَا خَطَأٌ.

وَالصَّوَابُ قَوْلٌ ثَالِثٌ لَمْ يَقُولُوهُ؛ لَكِنْ قَدْ اعْتَادُوا أَنْ يَتَأَوَّلُوا مَا خَالَفَهُمْ، وَالتَّأْوِيلُ عِنْدَهُمْ مَقْصُودُهُ بَيَانُ احْتِمَالٍ فِي لَفْظِ الآيَةِ بِجَوَازِ أَنْ يُرَادَ ذَلِكَ المَعْنَى بِذَلِكَ اللَّفْظِ، **وَلَمْ يَسْتَشْعِرُوا أَنَّ المُتَأَوِّلَ هُوَ مُبَيِّنٌ لِمُرَادِ الآيَةِ مُخْبِرٌ عَنْ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ أَرَادَ هَذَا المَعْنَى إِذَا حَمَلَهَا عَلَى مَعْنًى!!**.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا هَذَا المَعْنَى، وَالأُمَّةُ قَبْلَهُمْ لَمْ يَقُولُوا أُرِيدَ بِهَا إِلَّا هَذَا أَوْ هَذَا، فَقَدْ جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مَا أَرَادَهُ اللهُ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ الْأُمَّةَ، وَأَخْبَرَتْ أَنَّ مُرَادَهُ غَيْرُ مَا أَرَادَهُ؛ لَكِنْ الَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ يَتَمَشَّى إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ هَذَا المَعْنَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ بِأَنَّهُ مُرَادٌ، وَتَكُونُ الأُمَّةُ قَبْلَهُمْ كُلُّهَا كَانَتْ جَاهِلَةً بِمُرَادِ اللهِ، ضَالَّةً عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَانْقَرَضَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا [معنى](١) الآيَةِ.

وَلَكِنْ طَائِفَةٌ [قَالَتْ](٢): يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ هَذَا المَعْنَى.

[ك/ ٣٥] وَطَائِفَةٌ/ قَالَتْ: يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ هَذَا المَعْنَى، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ عَلِمَ المُرَادَ.

(١) ساقطة مِن (س) و (ك)، ثابتةٌ في (م).

(٢) ساقطة مِن (س) و(ك)، ثابتةٌ في (م) .

فَجَاءَ الثَّالِثُ وَقَالَ: هَاهُنَا مَعْنًى يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ المُرَادَ، فَإِذَا كَانَتْ الأُمَّةُ مِنْ الْجَهْلِ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالضَّلَالِ عَنْ مُرَادِ الرَّبِّ بِهَذِهِ الحَالِ تَوَجَّهَ مَا قَالُوهُ، و هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

مصادر التلقي بين السَّلف والخلف

والمَقْصُودُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَصِيرُوا يَعْتَمِدُونَ فِي دِينِهِمْ لَا عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا عَلَى الإِيمَانِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ عِلْمًا وَإِيمَانًا، وَخَطَؤُهُمْ أَخَفَّ، وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَكَانَ الأَصْلُ الَّذِي أَسَّسُوهُ هُوَ مَا أَمَرَهُمْ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات: ١]، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا وَصَفَ بِهِ المَلَائِكَةَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: [ك/ ٣٦] ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ۝٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ۝٢٨ ۞وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٢٩﴾ [الأنبياء ٢٦-٢٩] فَوَصَفَهُمْ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ، وَأَنَّهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ، فَلَا يُخْبِرُونَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَا غَيْرِ صِفَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنَّ يُخْبِرَ سُبْحَانَهُ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ؛ فَيَكُونُ خَبَرُهُمْ وَقَوْلُهُمْ تَبَعًا لِخَبَرِهِ وَقَوْلِهِ كَمَا قَالَ: ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ۝٢٧﴾، وَأَعْمَالُهُمْ تَابِعَةٌ لِأَمْرِهِ فَلَا يَعْمَلُونَ إِلَّا مَا أَمَرَهُمْ هُوَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِ، فَهُمْ مُطِيعُونَ لِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ.

وَقَدْ وَصَفَ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ مَلَائِكَةَ النَّارِ فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ

أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦]، وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُهُمْ/ [س/١٦] أَنَّ هَـذَا تَوْكِيدٌ!! وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَا يَعْصُونَهُ فِي المَاضِي، ويَفْعَلُونَ مَا أُمِرُوا بِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ!!.

وَأَحْسَنُ مِنْ هَـذَا وَهَـذَا أَنَّ العَاصِيَ هُوَ المُمْتَنِعُ مِنْ طَاعَةِ الْأَمْرِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الِامْتِثَالِ، فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أُمِرَ بِهِ لِعَجْزِهِ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا، فَإِذَا قَالَ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ لَمْ يَكُنْ فِي هَـذَا بَيَانُ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، فَإِنَّ الْعَاجِزَ لَيْسَ بِعَاصٍ وَلَا فَاعِلٍ لِمَّا أُمِرَ بِهِ، وَقَالَ: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُمْ قادِرُونَ عَلَى فِعْلِ مَا أُمِرُوا بِهِ فَهُمْ لَا يَتْرُكُونَهُ لَا عَجْزًا وَلَا مَعْصِيَةً.

وَالمَأْمُورُ إِنَّمَا يَتْرُكُ مَا أُمِرَ بِهِ لِأَحَدِ هَذَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ قَادِرًا، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَاصِيًا لَا يُرِيدُ الطَّاعَةَ، فَإِذَا كَانَ مُطِيعًا يُرِيدُ طَاعَةَ الآمِرِ وَهُوَ قَادِرٌ وَجَبَ وُجُودُ فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ، فَكَذَلِكَ المَلَائِكَةُ المَذْكُورُونَ لَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ ويَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ.

وَقَدْ وَصَفَ المَلَائِكَةَ بِأَنَّهُمْ ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء: ٢٩ - ٢٩]، فَالمَلَائِكَةُ مُصَدِّقُونَ بِخَبَرِ رَبِّهِمْ مُطِيعُونَ لِأَمْرِهِ وَلَا يُخْبِرُونَ حَتَّى يُخْبَرَ، وَلَا يَعْمَلُونَ حَتَّى يَأْمُرَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

وَقَدْ أَمَرَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَكُونُوا مَعَ الله وَرَسُولِهِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْبَشَرَ لَمْ يَسْمَعُوا كَلَامَ الله مِنْهُ؛ بَلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ رَسُولٌ مِنَ الْبَشَرِ فَعَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَقُولُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ مَا بَلَّغَهُمْ عَنِ الله، وَلَا يَعْمَلُونَ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١﴾ [الحجرات: ١].

قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا تَفْتَاتُوا عَلَيْهِ بِشَيْءٍ حَتَّى يَقْضِيَهُ اللهُ عَلَى لِسَانِهِ»[1].

معنى التقدم بين يدي النبي ﷺ

تُقَدِّمُوا مَعْنَاهُ: تَتَقَدَّمُوا، وَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ، وَقَدْ قُرِئَ: [تَقَدَّمُوا][2]، يُقَالُ: قَدَّمَ وَتَقَدَّمَ كَمَا يُقَالُ: بَيَّنَ وَتَبَيَّنَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ قَدَّمَ مُتَعَدِّيًا؛ أَيْ: قَدَّمَ غَيْرَهُ، لَكِنْ هُنَا هُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ، فَلَا تُقَدِّمُوا مَعْنَاهُ: لَا تَتَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ الله وَرَسُولِهِ، **فَعَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ بَلْ يَنْظُرُ مَا قَالَ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، وَعَمَلُهُ تَبَعًا لِأَمْرِهِ، فهكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ.**

---

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ٢٧٦ (ت: أحمد شاكر)، الكشف والبيان للثعلبي ٩/ ٧٠، معالم التنزيل للبغوي ٧/ ٣٤٤.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «يقدِّمُوا» بالياء، وهي تصحيفٌ، إذْ لا أعلم قراءة بالياء، وإنَّما هي بفتح التَّاء والدَّال (قراءة يعقوب بن جعفر)، وبضَم التَّاء وكَسْرِ الدَّال (قراءة الجمهور).
يُنظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٤١٥، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥١٢، تفسير الطبري ٢٢/ ٢٧٧ وقال عن قراءة الجمهور: «وهِيَ القِرَاءَةُ التِي لا أَسْتَجِيزُ القِرَاءَةَ بِخِلَافِهَا، لِإِجْمَاعِ الحُجَّةِ مِنَ القُرَّاءِ عَلَيْهَا».

فَلِهَـذَا لَمْ يَكُـنْ أَحَدٌ مِنْهُـمْ يُعَارِضُ النُّصُـوصَ بِمَعْقُولِهِ، وَلَا يُؤَسِّـس دِينًا غَيْرِ مَـا جَـاءَ بِـهِ الرَّسُـولُ، إِذَا أَرَادَ مَعْرِفَةَ شَـيْءٍ مِنْ الدِّيـنِ، وَالكَلَامِ فِيـهِ، نَظَرَ فِيمَـا قَالَهُ اللهُ والرَّسُـولُ فَمِنْـهُ يَتَعَلَّـمُ، وَبِهِ يَتَكَلَّـمُ، وَفِيـهِ يَنْظُرُ وَيَتَفَكَّـرُ، وَبِهِ يَسْـتَدِلُّ، فَهَـذَا أَصْلُ أَهْلِ السُّـنَّة، وَأَهْـلُ البِـدَعِ لَا يَجْعَلُـونَ اعْتِمَادَهُـمْ فِـي البَاطِـنِ وَنَفْسِ الْأَمْـرِ عَلَـى مَـا تَلَقَّوْهُ عَـنْ الرَّسُـولِ؛ بَـلْ عَلَـى مَـا رَأَوْهُ، أَوْ ذَاقُوهُ، ثُـمَّ إِنْ وَجَدُوا السُّـنَّة تُوَافِقُهُ، وَإِلَّا لَـمْ يُبَالُوا بِذَلِـكَ، فَـإِذَا وَجَدُوهَـا تُخَالِفُهُ أَعْرَضُـوا عَنْهَا تَفْوِيضًـا، أَوْ حَرَّفُوهَـا تَأْوِيلًا.

فَهَـذَا هُـوَ الفُرْقَـانُ بَيْـنَ أَهْـلِ الإِيمَـانِ والسُّـنَّةِ وَأَهْـلِ النِّفَـاقِ وَالبِدْعَـةِ، وَإِنْ كَانَ هَـؤُلَاءِ لَهُـمْ مِـنْ الإِيمَـانِ نَصِيـبٌ وَافِـرٌ مِـنْ اتِّبَـاعِ السُّـنَّةِ، لَكِـنَّ فِيهِـمْ مِـنْ النِّفَـاقِ والبِدْعَـةِ بِحَسَـبِ مَـا تَقَدَّمُـوا فِيهِ بَيْنَ يَـدَيْ اللهِ ورَسُـولِهِ، وخَالَفُـوا الله وَرَسُـولَهُ، ثُمَّ إِنْ لَـمْ يَعْلَمُـوا أَنَّ ذَلِـكَ يُخَالِـفُ الرَّسُـولَ، وَلَـوْ عَلِمُـوا لَمَا قَالُـوهُ لَمْ يَكُونُـوا مُنَافِقِيـنَ، بَلْ نَاقِصِـي الإِيمَـانِ مُبْتَدِعِيـنَ، وَخَطَؤُهُـمْ مَغْفُـورٌ لَهُـمْ، لَا يُعَاقَبُـونَ عَلَيْـهِ، وَإِنْ نَقَصُوا بِهِ .

فصلٌ

انتفاء العِلم والعدل عن كل مَن خالف الرسول ﷺ

وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِذَلِكَ وَلَا عَدْلٌ؛ / بَلْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ إِلَّا جَهْلٌ وَظُلْمٌ وَظَنٌّ [ك/ ٣٧] ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ۝٢٣﴾ [النجم: ٢٣]؛ وَذَلِك لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ فَهُوَ حَقٌّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي نَقِيضِهِ؛ وَحِينَئِذٍ فَمَنْ اعْتَقَدَ نَقِيضَهُ كَانَ اعْتِقَادُهُ بَاطِلًا، وَالِاعْتِقَادُ الباطِلُ لَا يَكُونُ عِلْمًا، وَمَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ فَهُوَ عَدْلٌ لَا ظُلْمَ فِيهِ، فَمَنْ نَهَى عَنْهُ فَقَدْ نَهَى عَنْ العَدْلِ، وَمَنْ أَمَرَ بِضِدِّهِ فَقَدْ أَمَرَ بالظُّلْمِ؛ فَإِنَّ ضِدَّ العَدْلِ الظُّلْمُ، فَلَا يَكُونُ مَا يُخَالِفُهُ إِلَّا جَهْلًا وَظُلْمًا ظَنًّا وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ.

[س/ ١٧]

وَهُوَ / لَا يَخْرُجُ عَنْ قِسْمَيْنِ:

أقسام مخالفة الشريعة

أَحْسَنُهُمَا: أَنْ يَكُونَ كَانَ شَرْعًا لِبَعْضِ الأَنْبِيَاءِ ثُمَّ نُسِخَ.

وَأَدْنَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا شُرِعَ قَطُّ؛ بَلْ يَكُونَ مِنْ المُبَدَّلِ، فَكُلُّ مَا خَالَفَ حُكْمَ اللهِ وَرَسُولِهِ، فَإِمَّا شَرْعٌ مَنْسُوخٌ، وَإِمَّا شَرْعٌ مُبَدَّلٌ مَا شَرَعَهُ اللهُ؛ بَلْ شَرَعَهُ شَارِعٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْ الله كَمَا قَالَ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١].

لَكِنَّ هَذَا وَهَذَا قَدْ يَقَعَانِ فِي خَفِيِّ الأُمُورِ وَدَقِيقِهَا بِاجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا

اسْتَفْرَغُوا فِيهِ وُسْعَهُمْ فِي طَلَبِ الحَقِّ، وَيَكُونُ لَهُمْ مِنْ الصَّوَابِ وَالِاتِّبَاعِ مَا يَغْمُرُ ذَلِكَ، كَمَا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي مَسَائِلِ الطَّلَاقِ وَالْفَرَائِضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مِثْلُ هَذَا فِي جَلِيِّ الأُمُورِ وَجَلِيلِهَا؛ لِأَنَّ بَيَانَ هَذَا مِنْ الرَّسُولِ كَانَ ظَاهِرًا بَيْنَهُمْ، فَلَا يُخَالِفُهُ إلَّا مَنْ يُخَالِفُ الرَّسُولَ، وَهُمْ مُعْتَصِمُونَ بِحَبْلِ الله، يُحَكِّمُونَ الرَّسُولَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، لَا يَتَقَدَّمُونَ بَيْنَ يَدَيْ الله وَرَسُولِهِ فضْلًا عَنْ تَعَمُّدِ مُخَالَفَةِ الله وَرَسُولِهِ.

من أسباب مخالفة الشريعة

فَلَمَّا طَالَ الزَّمَانُ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ، وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ مَا كَانَ جَلِيًّا لهُمْ، فَكَثُرَ مِنْ المُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا فِي السَّلَفِ، وَإِنْ كَانُوا مَعَ هَذَا مُجْتَهِدِينَ مَعْذُورِينَ يَغْفِرُ اللهُ لَهُمْ خَطَايَاهُمْ، وَيُثِيبُهُمْ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُمْ مِنْ الحَسَنَاتِ مَا يَكُونُ لِلْعَامِلِ مِنْهُمْ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجِدُونَ مَنْ يُعِينُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ المُتَأَخِّرُونَ لَمْ يَجِدُوا مَنْ يُعِينُهُمْ عَلَى ذَلِكَ(١).

لَكِنَّ تَضْعِيفَ الأَجْرِ لَهُمْ فِي أُمُورٍ لَمْ يُضَعَّفْ لِلصَّحَابَةِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا أَفْضَلَ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَكُونُ فَاضِلُهُمْ كَفَاضِلِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الَّذِي سَبَقَ إلَيْهِ

---

(١) كما قال النبي ﷺ: «**بل ائتمِرُوا بالمعروفِ وتناهوا عن المُنكر حتَّى إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعًا، وهوىً مُتَّبعًا، ودنيا مُؤثرةً، وإعجابَ كُلِّ ذي رأيٍ برأيه، فعليك بنفسك، ودَعْ عنك العوامَّ، فإنَّ مِن ورائكُم أيَّامَ الصَّبر، الصَّبرُ فيه مثلُ قبضٍ على الجمرِ للعامِلِ فيهم مثلُ أجرِ خمسين رجُلًا يعملون مثل عمله**»، قال: يا رسولَ الله أجرُ خمسين منهم؟ قال: «**أجرُ خمسين منكم**» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وقال الألباني في الصحيحه ٣/ ٣١: «وجملة القول: أنَّ الحديث بهذه الشواهد صحيحٌ ثابتٌ؛ لأنه ليس في شيء من طرقها مُتهمٌ، لا سيما وقد حسَّن بعضها الترمذي وغيره، والله أعلم».

الصَّحَابَةُ مِنْ الإِيمَانِ، وَالجِهَادِ، وَمُعَادَاةِ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي مُوَالَاةِ الرَّسُولِ، وَتَصْدِيقِهِ وَطَاعَتِهِ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ وَيُوجِبُهُ قَبْلَ أَنْ تَنْتَشِرَ دَعْوَتُهُ، وَتَظْهَرَ كَلِمَتُهُ، وَتَكْثُرَ أَعْوَانُهُ وَأَنْصَارُهُ، وَتَنْتَشِرَ دَلَائِلُ نُبُوَّتِهِ، بَلْ مَعَ قِلَّةِ المُؤْمِنِينَ، وَكَثْرَةِ الكَافِرِينَ [ك/٣٨] وَالمُنَافِقِينَ، وَإِنْفَاقِ المُؤْمِنِينَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ الله/ ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الحَالِ أَمْرٌ مَا بَقِيَ يَحْصُلُ مِثْلُهُ لِأَحَدٍ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»(١).

وَقَدْ اسْتَفَاضَتْ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي الَّذِينَ بُعِثْت فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»(٢).

التفاضل يكون بالجملة في القرون الأربعة

فَجُمْلَةُ القَرْنِ الأَوَّلِ أَفْضَلُ مِنْ القَرْنِ الثَّانِي، وَالثَّانِي أَفْضَلُ مِنْ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ أَفْضَلُ مِنْ الرَّابِعِ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ فِي الرَّابِعِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الثَّالِثِ، وَكَذَلِكَ فِي الثَّالِثِ مَعَ الثَّانِي.

التفاضل بين بعض الصحابة المفضولين بالفاضلين بعدهم

وَهَلْ يَكُونُ فِيمَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ المَفْضُولِّينَ لَا الفَاضِلِينَ؟.

هَذَا فِيهِ نِزَاعٌ، وَفِيهِ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا الْقَاضِي

(١) رواه البخاري في كِتَابِ المَنَاقِبِ، بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، رقم (٣٣٩٧)، ومسلم في كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ: تَحْرِيم سَبِّ الصَّحَابَةِ، رقم (٤٦١١)، وكلاهما عن أبي سعيدٍ الخُدري، ولفظُ مُسلم: «لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي»، وأخرجه مُسلم أيضًا في كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ: تَحْرِيم سَبِّ الصَّحَابَةِ، رقم (٤٦١٠)، عن أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ البُخاري إلّا أنه كرر لفظ «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي» مرتين.

(٢) سبق تخريجه صفحة (٢٠٧).

عِيَاضٌ[١] وَغَيْرُهُ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَفْرِضُهَا فِي مِثْلِ مُعَاوِيَةَ[٢]، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِالْعَزِيزِ، فَإِنَّ مُعَاوِيَةَ لَهُ مَزِيَّةُ الصُّحْبَةِ، وَالجِهَادِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعُمَرَ لَهُ مَزِيَّةُ فَضِيلَتِهِ مِنْ العَدْلِ، وَالزُّهْدِ، وَالخَوْفِ مِنْ اللهِ تَعَالَى، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ[٣].

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مَنْ خَالَفَ الرَّسُولَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبِعَ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى

(١) هو: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، أبو الفضل السبتي، القاضي المالكي الشهير، إمامٌ في الحديث والفقه والتاريخ، له مصنفات عديدة منها: «الشفا بتعريف حقوق المُصطفى»، و«إكمال المعلم شرح صحيح مسلم»، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب الإمام مالك»، مات سنة ٥٤٤هـ.
يُنظر: الديباج المُذهب، ص١٠٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢١٣.

(٢) هو: معاوية بن أبي سُفيان، الصحابي الكبير، وأمير المؤمنين بعد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) وقد روى الآجري في الشريعة ٢/ ٦٢٦ عن حمَّاد بن أُسامة أنَّه سُئل عن أفضلهما، فقال: «أصحابُ رسول الله ﷺ لا يُقاس بهم»، وروي كذلك عن ابن المُبارك أنَّه سُئل عن أخيرهما، فقال: «تُرابٌ دَخَلَ في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ خَيْرٌ أو أفضل من عمر بن عبدالعزيز»، وذكر ابن كثيرٍ في البداية والنهاية ١١/ ٤٥٠ عن عبدالله بن المُبارك لفظة أخرى وهي أنَّه قال: «والله إنَّ الغُبَار الذي دَخَلَ في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل مِن عُمَرَ بألفِ مرَّة، صلَّى معاويةُ خلف رسول الله ﷺ فقال: **سمع الله لمن حمده**، فقال معاوية: ربنا ولك الحمد، فما بعد هذا!!»، وروى الآجري كذلك عن المُعافى بن عمران أنَّه سمع رجلًا يقول: أين عمر بن عبدالعزيز من معاوية بن أبي سُفيان (كأنَّه يُقلل من شأن معاوية!!) فغضب المُعافي غضبًا شديدًا، وقال: «لا يُقاس بأصحاب محمدٍ ﷺ أحدًا، مُعاوية كاتبه، وصاحبه، وصهره، وأمينه على وحي الله عز وجل»، وروى الخلَّال في السُّنَّة ٢/ ٤٣٤ عن الإمام أحمد أنه سُئل عن ذلك فقال: معاويةٌ أفضل، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله ﷺ أحدًا»، وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة كما في مجموع الفتاوى ٤/ ٥٢٧: «وأمَّا الصَّحابة والتابعون فقال غير واحد من الأئمة: إنَّ كُل مَن صحب النبي أفضل ممَّن لم يصحبه مُطلقًا، وعينوا ذلك في مثل معاوية وعمر بن عبدالعزيز؛ مع أنهم مُعترفون بأن سيرة عمر بن عبدالعزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم بالصُّحبة مِن الدرجة أمرٌ لا يساويه ما يحصل لغيرهم بعمله».

الأَنْفُسُ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي المُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ اللَّاتَ وَالعُزَّى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ٢٣].

وَقَالَ فِي الَّذِينَ يُخْبِرُونَ عَنْ المَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ إِنَاثٌ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾ [النجم: ٢٧-٣٠]، وَهُمْ جَعَلُوهُمْ إِنَاثًا كَمَا قَالَ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وَفِي الْقِرَاءَةِ الأُخْرَى[1]: ﴿عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف: ١٩].

وَهَؤُلَاءِ قَالَ عَنْهُمْ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مَحْضٌ لَيْسَ فِيهِ عَمَلٌ، وَهُنَاكَ: ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَيَدْعُونَهَا فَهُنَاكَ عِبَادَةٌ، وَعَمَلٌ بِهَوَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالَ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾، وَالَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَمَا قَالَ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [النجم: ١ - ٥]./ [ك/ ٣٩]

عمدة أدلة المُخالفين للشريعة

وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ الرَّسُولَ لَا يَخْرُجُ عَنْ الظَّنِّ/ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ مَا قَالَهُ، وَلَهُ فِيهِ حُجَّةٌ يَسْتَدِلُّ

(١) قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (عباد) وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (عند) يُنظر: حجة القراءات لابن زجلة (ص: ٦٤٧)، جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٤/ ١٥٧١

بِهَا؛ كَانَ غَايَتُهُ الظَّنَّ الَّذِي لَا يُغْنِي مِنْ الحَقِّ شَيْئًا، كَاحْتِجَاجِهِمْ بِقِيَاسٍ فَاسِدٍ، أَوْ نَقْلٍ كَاذِبٍ، أَوْ خِطَابٍ أُلْقِيَ إِلَيْهِمْ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ مِنْ الله وَكَانَ مِنْ إِلْقَاءِ الشَّيْطَانِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ عُمْدَةُ مَنْ يُخَالِفُ السُّنَّةَ بِمَا يَرَاهُ حُجَّةً وَدَلِيلًا.

دحض شبهات المُخالفين للشريعة إجمالًا

إمَّا أَنْ يَحْتَجَّ بِأَدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ وَيَظُنُّهَا بُرْهَانًا، وَأَدِلَّةً قَطْعِيَّةً؛ وَتَكُونُ شُبُهَاتٍ فَاسِدَةً مُرَكَّبَةً مِنْ أَلْفَاظٍ مُجْمَلَةٍ، وَمَعَانٍ مُتَشَابِهَةٍ، لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ حَقِّهَا وبَاطِلِهَا، كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ خَالَفَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، إِنَّمَا يُرَكِّبُ حُجَجَهُ مِنْ أَلْفَاظٍ مُتَشَابِهَةٍ، فَإِذَا وَقَعَ الِاسْتِفْسَارُ والتَّفْصِيلُ تَبَيَّنَ الحَقُّ مِنْ البَاطِلِ، وَهَذِهِ هِيَ الحُجَجُ العَقْلِيَّةُ.

وَإِنْ تَمَسَّكَ المُبْطِلُ بِحُجَجٍ سَمْعِيَّةٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ كَذِبًا عَلَى الرَّسُولِ، أَوْ تَكُونَ غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَا احْتَجَّ بِهَا أَهْلُ البُطُولِ، فَالمَنْعُ إِمَّا فِي الإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي المَتْنِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَهَذِهِ الحُجَّةُ السَّمْعِيَّةُ هِي حُجَّةُ أَهْلِ العِلْمِ الظَّاهِرِ.

وَأَمَّا حُجَّةُ أَهْلِ الذَوْقِ، وَالوَجْدِ، والمُكَاشَفَةِ، والمُخَاطَبَةِ، فَإِنَّ أَهْلَ الحَقِّ مِنْ هَؤُلَاءِ لَهُمْ إِلهَامَاتٌ صَحِيحَةٌ مُطَابِقَةٌ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**قَدْ كَانَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ**»(١).

وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: «اقْتَرِبُوا مِنْ أَفْوَاهِ المُطِيعِينَ، وَاسْمَعُوا مِنْهُمْ مَا يَقُولُونَ، فَإِنَّهَا تُجْلَى لَهُمْ أُمُورٌ صَادِقَةٌ»(٢).

---

(١) رواه البخاري في كِتَابِ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابُ: حَدِيث الْغَارِ، رقم (٣٢١٠)، وفي كِتَابِ المَنَاقِبِ، بَابُ: مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، رقم (٣٤١٣)، وكِلاهما عن أبي هريرة، ومسلم في كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ: مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ، رقم (٤٤١١)، عن عائشة.

(٢) ذكر شيخ الإسلام هذا الأثر بهذا اللفظ في بعض كُتبه ومنها هذا الكتاب (ولم يخرجه الشيخان

وَفِي التِّرْمِذِيِّ[(١)] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ الله**»، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر: ٧٥]»[(٢)].

وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ[(٣)]: «أَظُنُّهُ وَالله لِلْحَقِّ يَقْذِفُهُ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَأَسْمَاعِهِمْ».

الأرناؤوط والزهيري)، وفي درء التعارض ٨/ ٥١٨ (ولم يخرجه الشيخ محمَّد رشاد سالم)، وفي الفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان، ص ١٥١، وقال محققه الدكتور اليحيى: «لم أجد نص ما ذكره المؤلف»، وقد ذكر بعض الألفاظ البعيدة جدًّا عن اللفظ المُراد)، وذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ٦/ ١٩٩، وقال محققه الشيخ مشهور حسن: «لم أظفر به، مع شدِّة البحث عنه في كُتب الرقاق والأدب، فضلًا عن الأجزاء الحديثية وغيرها..» ومن أسباب عدم وجوده للأثر أنَّ الشيخ مشهور حسن أدرج شرح الإمام ابن القيِّم مع مقولة عُمَرَ، فإن الأثر ينتهي بقوله: «أمورٌ صادقة»، وقد أتمَّه بقول ابن القيِّم: «وذلك لقُرْب قلوبهم مِن الله ...»، فالتبس عليه الأثر.

والأثر أخرجه سعيد بن منصور في سُننه، وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز كلاهما عن عمر بن الخطَّاب بلفظ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، واعْقِلُوا ما تسمعون مِن المُطِيعين منكم؛ فإنَّه **يجلى** لهم أمورٌ صادقةٌ»، كما قاله السيوطي في الدُّر المنثور ١٤/ ٢٣٢ (ت: التركي)، وفي شرح الصدور، ص٨٠، والمتقي الهندي في كنز العمال ٧٠٣، والله أعلم.

(١) هو: محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة السُّلمي، أبو عيسى التِّرْمِذِيِّ، الحَافِظُ، العَلَم، الإِمَامُ البَارعُ، صاحبُ الجَامِع، قال عنه عُمَرُ بنِ عَلَّك: «مات البُخَارِيُّ فَلَمْ يُخَلِّفْ بِخُرَاسَانَ مِثْلَ أَبِي عِيْسَى، في العِلْمِ وَالحِفْظِ، وَالوَرَعِ وَالزُّهْدِ، بَكَى حَتَّى عَمِي، وَبَقِيَ ضَرِيْرًا سِنِيْنَ»، مات في ترمذ سنة ٢٧٩هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠، البداية والنهاية ١١/ ٦٦-٦٧.

(٢) رواه الترمذي في كِتَابِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ عن رسول الله ﷺ، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الحِجْرِ، رقم (٣٠٥٢) وقال: «هذا حديثٌ غريبٌ»، عن أبي سعيدٍ الخدري. قال الألباني: «وهو ضعيفٌ من أجل عطية العوفي، فإنه ضعيف مُدَلِس» كما في الضعيفة برقم (١٨٢١)، وضعفه كذلك في ضعيف الترمذي، وضعيف الجامع الصغير.

(٣) هو: الصحابي أبو الدرداء عُويمر بن ثعلبة الأنصاري، كما عند الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العِلم وفضله ٢/ ٨٥٢ بلفظ: «**إيَّاكم وفِراسة العُلماء، احذروا أن يشهدوا عليكم بشهادة تكبّكم على وجوهكم في النّار، فوالله إنَّه للحق يقذفه الله في قلوبهم، ويجعله على أبصارهم**»،

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْته كُنْت سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا**»[(١)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «**فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي**»[(٢)]، فَقَدْ

ونقلها عنه ابن قيِّم الجوزية في إعلام الموقعين ١/ ٩٩ (ت: طه عبدالرؤوف) و ٢/ ١٢٠ (ت: مشهور سلمان)، وقد ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة، ص٥٩ أنَّ العسكري رواه مُسندًا في كتابه الأمثال بسندٍ ضعيف عن أبي الدرداء، ووافقه العجلوني في كشف الخفاء ومُزيل الإلباس ٤٢/١.

وقد روى بسندٍ فيه مجاهيلُ الإمامُ اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة ٩/ ١٥٦ عن الصحابي أبي قُتيلة مرثد بن وداعة الحمصي - جزم بصحبته البخاري، ونفاها أبو حاتم الرَّازي - بلفظ: «**اتقوا فراسة العلماء، فإنَّه حقٌّ يجعله الله تعالى على أبصارهم، وفي قلوبهم**»، والله أعلم.

(١) رواه البخاري في كِتَابِ الرِّقَاقِ، بَابُ: التَّوَاضُعِ، رقم (٦٠٢١)، عن أبي هريرة.

(٢) هذه الروايةُ مُشْكِلَةٌ جدًّا سواء في كُتب السُّنَّة، أو كُتب شيخ الإسلام ابن تيميَّة، فهي ليست في نُسخ البخاري المطبوعة ولا في غيرها مِن الكُتب المُسندَة كما بحثت، أمَّا شيخ الإسلام فقد أوردها كثيرًا جدًّا، وله ثلاثة مسالك في إيرادها.

فمرة أوردها ضمن الحديث السابق، كما في مجموع الفتاوى (٢/ ١٨، ٢/ ٣١٤، ٢/ ٣٧١، ٢/ ٤٦٣، ٥/ ٥١١، ٦/ ٤٨٤، ٧/ ٤٤٣، ٨/ ١٤٤، ٨/ ٣٣٩، ٧/ ١٠، ١٠/ ٣٠٥، ١٠/ ٣٤١، ١٠/ ٣٩٠، ١٠/ ٤٧٤، ١٠/ ٧٥٥، ١١/ ٢٣، ١١/ ٦١، ١١/ ٢١٧، ١١/ ٥١٦، ١٧/ ١٣٣، ٢٥/ ٣١٦، ٢٧/ ٥٦)، والفتاوى الكُبْرَى ١/ ٢٠٧، ورسالة في الصفات الاختيارية ٢/ ٢٧ ضمن جامع الرسائل، وقاعدة في المحبة ٢/ ٢٥٧ ضمن جامع الرسائل، والتحفة العراقية ٢٩١ (ت: الهنيدي)، وشرح الأصفهانية ٢٧١ (ت: السعوي)، ودرء التعارض٢/ ٩٦ (ت: محمَّد رشاد)، وغير ذلك.

ومرة واحدة أوردها بقوله: «في روايةٍ في غير الصحيح»، كما في الرَّد الأقوم على ما في كتاب فُصُوص الحِكَم ٢/ ٣٩٠ ضمن مجموع الفتاوى.

ومرة أوردها بقوله: «في رواية» فقط، كما في هذا الكتاب من الفتاوى ١٣/ ٦٩، والفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان، ص٥٠ (ت: اليحيى)، والجواب الصحيح ٢/ ١٩٩ (ت: العسكر).

قال الذَّهبي في تاريخ الإسلام ٥١/ ٣٦٣: «لم أجد هذه اللفظة «**فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ**».

وأوردها ابن حجر في الفتح ١١/ ٣٤٤ نقلًا عن الطوفي ولم يعزها إلى أي مصدر. وقال الألباني: «ولم أرَ هذه الزيادة عند البخاري ولا عند غيره ممن ذكرنا من المخرجين ..» كما في الصحيحة برقم (١٦٤٠).

أَخْبَـرَ أَنَّـهُ يَسْـمَعُ بِالحَـقِّ، وَيُبْصِـرُ بِهِ .

وَكَانُوا يَقُولُونَ: «إِنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»(١).

وَقَـالَ ﷺ: «مَـنْ سَـأَلَ القَضَاءَ وَاسْـتَعَانَ عَلَيْـهِ وُكِلَ إِلَيْـهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْـأَلْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ/ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»(٢). [ك/ ٤٠]

وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] نُورُ الإِيمَانِ مَعَ نُورِ القُرْآنِ.

وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هـود:١٧]، وَهُـوَ المُؤْمِـنُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِـنْ رَبِّهِ، وَيَتْبَعُهُ شَـاهِدٌ مِـنَ الله، وَهُوَ القُرْآنُ، شَـهِدَ اللـهُ فِـي القُـرْآنِ بِمِثْلِ مَـا عَلَيْـهِ المُؤْمِنُ مِـنْ بَيِّنَـةِ الإِيمَانِ.

وَهَـذَا القَـدْرُ مِمَّـا أَقَـرَّ بِـهِ حُـذَّاقُ النُّظَّـارِ لمَّـا تَكَلَّمُـوا فِـي وُجُـوبِ النَّظَـرِ وَتَحْصِيلِـهِ لِلْعِلْـمِ، فَقِيـلَ لَهُـمْ: أَهْـلُ التَّصْفِيَـةِ، وَالرِّيَاضَـةِ، وَالعِبَـادَةِ، وَالتَّأَلُّـهِ، تَحْصُلُ

وقـد ذكـر هـذه اللفظـة الحكيـم الترمـذي (الصـوفي !!) بغـير إسـناد في كِتَابـهِ (خَتْـمُ الأوليـاءِ)، ص ٣٣٢ (ت: عثـمان إسـماعيل يحيـى)، طبعـة (المطبعـة الكاثوليكيـة!!) بـيروت.

(١) رواه الإمـام أحمـد ٢/ ٩٩، والطـبراني في الأوسـط ١٢/ ٢٨٥، والبيهقـي في دلائـل النبـوة ٧/ ١٨٤ كُلُهـم عـن عـلي بـن أبي طالـب.
قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن» كما في المجمع ٩/ ٦٧.

(٢) رواه أبـو داود في كِتَـابِ الأَقْضِيَـةِ، بَـابُ: في طَلَـبِ القَضَـاءِ وَالتَّسـرُّعِ إِلَيْـهِ، رقـم (٣١٠٧)، والترمـذي في كِتَـابِ الطِّـبِّ عَـنْ رَسُـولِ الله ﷺ، بَـابُ: مَـا جَـاءَ فِي كَرَاهِيَـةِ التَّعْلِيـقِ، رقـم (١٩٩٨)، وابـن ماجـه في كِتَـابِ الأَحْـكَامِ، بَـابُ: ذِكْـرِ الْقُضَـاةِ، رقـم (٢٣٠٠)، كُلُهـم عـن أنـس بـن مالـكِ.
قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».
وقال الألباني: «ضعيف» كما في السلسلة الضعيفة رقم (١١٥٤)، وغيرها.
وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف» كما في المسند١٩/ ١٠٠.

لَهُـمْ المَعَـارِفُ، وَالعُلُـومُ الْيَقِينِيَّةُ بِدُونِ النَّظَـرِ، كَمَا قَالَ الشَّـيْخُ المُلَقَّـبُ بِـ[الْكُبْرَى](١) للـرَازِّي وَرَفِيقِـهِ(٢)، وَقَـدْ قَـالاَ لَـهُ: يَا شَـيْخُ بَلَغَنـا أَنَّك تَعْلَـمُ عِلْم اليَقِيـنِ، فَقَـالَ: نَعَمْ!! فَقَـالَا: كَيْـفَ تَعْلَـمُ ونَحْـنُ نَتَنَاظَـرُ فِـي زَمَـانٍ طَوِيلٍ، كُلَّمـا ذَكَـرَ شَـيْئًا أَفْسَـدْتَه، وَكُلَّمَا ذَكَـرْت شَـيْئًا أَفْسَـدَهُ ؟ فَقَالَ: هُـوَ وَارِدَاتٌ تَـرِدُ عَلَى النُّفُـوسِ تَعْجِزُ النُّفُوسُ عَـنْ رَدِّهَا، فَجَعَـلَا يَعْجَبَـانِ مِـنْ ذَلِـكَ، وَيُكَـرِّرانِ الـكَلَامَ، وَطَلَـبَ أَحَدُهُمَـا أَنْ تَحْصُـلَ لَـهُ هَـذِهِ الـوَارِدَاتُ، فَعَلَّمَـهُ الشَّـيْخُ، وَأَدَّبَـهُ حَتَّـى حَصَلَـتْ لَـهُ، وَكَانَ مِـنْ المُعْتَزِلَـةِ النُّفَاةِ.

فَتبَيَّـنَ لَـهُ أَنَّ الحَـقَّ مَعَ أَهْـلِ الإِثْبَـاتِ، وَأَنَّ اللهَ سُـبْحانَهُ فَوْقَ سَـمَوَاتِهِ، وَعَلِمَ ذَلِـكَ بِالضَّرُورَةِ.

رَأَيْـتُ هَـذِهِ الحِكَايَـةَ بِخَطِّ القَاضِـي نَجْمِ الدِّيـنِ أَحْمَد بْـنِ مُحَمَّدِ بْـنِ خَلَفٍ المَقْدِسِـي(٣)، وَذَكَـرَ أَنَّ الشَّـيْخَ الْكُبْـرَى حَكَاهَا لَهُ، وَكَانَ قَـدْ حَدَّثَنِي بِهَا عَنْـهُ غَيْرُ وَاحِدٍ

---

(١) في (س) و(ك) و(م): «الكَبِيرِي» هـو تصحيـفٌ، والأظهـر مـا أثبتـه، وقـد صححتـه في الموضعـين، دون الإشـارة للخـلاف في الثـاني، والله أعلـم.
وهـو: أحمـد بـن عُمَـر بـن محمَّـد الكُـبْرَى، أبـو الجَنَـابِ الخِيْوقِـيُّ نجـم الدِّيـن الشَّـافعي الصُّـوفي، شـيخ خـوارزم، قـال عنـه الذَّهبـي: «الشَّـيْخُ، الإِمَـامُ، العَلَّامَـةُ، القُـدْوَةُ، المُحَـدِّثُ، الشَّـهِيْدُ، شَـيْخُ خُرَاسَـانَ، نَجْـمُ الكُـبَرَاءِ»، قتـل شـهيدًا عـلى يـد التتـار عـلى أبـواب خـوارزم سـنة ٦١٨هـ.
يُنظـر: الـوافي بالوفيـات ٢/ ٤٦٩، سـير أعـلام النبـلاء ٢٢/ ١١٢، طبقـات الشَّـافعية الكـبرى ٨/ ٢٦، والقصـة أوردهـا شـيخ الإسـلام ابن تيميَّـة في مواضـع منهـا: مجمـوع الفتـاوى ٢/ ١٨، ٢/ ٧٦، ٤/ ٤٣، وبيـان تلبيـس الجَهْمِيَّـة ٢/ ٤٣، ودرء التعـارض ٧/ ٣٢٩، والذَّهبـي في سـير أعـلام النبـلاء ٢٢/ ١١٢، وتاريـخ الإسـلام ١٠/ ٧، والصَّفـدي في الـوافي بالوفيـات ٢/ ٤٦٩.

(٢) كُل المصـادر الّتـي اطلعـت عليهـا، والتـي ذكـرت القصـة أبهمـت اسـم الرَّجـل، وإنـما ذكـرت وصفـه بأنَّـه فقيـهٌ مُتكلـمٌ مُعتـزليٌّ كبـيرٌ، وأنـه تصـوَّف بعـد هـذه الحادثـة!!.

(٣) هـو: أحمـد بـن محمَّـد بـن خلـف بـن راجـح، القـاضي نجـم الدِّيـن أبـو العبَّـاس المقـدسي الحنبـلي ثـمّ الشَّـافعي، لـه مصنفـات عـدة منهـا: «شرح المعـالم في الأصـول»، و«شرح المُفصـل في النحـو»، قـال عنـه الذَّهبـي: «الشَّـيْخُ، الإِمَـامُ، العَلَّامَـةُ، البَـارِعُ، الحَافِـظُ، نَجْـمُ الدِّيْـنِ، أَقْـضَى القُضَـاةِ، اشْـتَغَلَ وَتَخَـرَّجَ

حَتَّـى رَأَيْتُهَا بِخَطِّـهِ، وَكَلَامُ المَشَـايِخِ فِي مِثْلِ هَـذَا كَثِيرٌ.

مَعْنَى العِلْمِ الضروري والعِلم النظري

وَهَـذَا الوَصْـفُ الَّـذِي ذَكَـرَهُ الشَّـيْخُ جَـوَابٌ لَهُـمْ بِحَسَـبِ مَـا يَعْرِفُـونَ، فَإِنَّهُـمْ قَـدْ قَسَّـمُوا العِلْـمَ إِلَـى ضَـرُورِيٍّ وَنَظَـرِيٍّ، وَالنَّظَـرِيُّ مُسْـتَنِدٌ إِلَـى الضَّـرُورِيِّ، الضَّـرُورِيُّ هُـوَ العِلْمُ الَّـذِي يَلْـزَمُ نَفْـسَ المَخْلُوقِ لُزُومًـا لَا يُمْكِنُـهُ مَعَـهُ الاِنْفِـكَاكُ عَنْـهُ، هَـذَا حـدُّ الْقَاضِـي أَبِـي بَكْرٍ بْـنِ الطَّيِّـبِ وَغَيْرِهِ، فَخَاصَّتُـهُ أَنَّـهُ يَلْـزَمُ النَّفْـسَ لُزُومًـا لَا يُمْكِـنُ مَـعَ ذَلِـكَ دَفْعُـهُ، فَقَـالَ لَهُـمْ: عِلْـمُ اليَقِينِ عِنْدَنَـا هُـوَ مِنْ هَـذَا الجِنْسِ، وَهُـوَ عِلْمٌ يَلْـزَمُ النَّفْسَ لُزُومًـا لَا يُمْكِنُهُ مَعَ ذَلِـكَ الاِنْفِكَاكُ عَنْـهُ، وَقَـالَ: وَارِدَاتٌ؛ / لِأَنَّـهُ يَحْصُـلُ مَـعَ العِلْـمِ طُمَأْنِينَـةٌ وَسَـكِينَةٌ تُوجِبُ العَمَـلَ بِهِ، فَالوَارِدَاتُ تَحْصُلُ بِهَذَا وَهَذَا. [س/ ١٩]

وَهَـذَا قَـدْ أَقَـرَّ بِـهِ كَثِيـرٌ مِـنْ حُـذَّاقِ النُّظَّـارِ مُتَقَدِّمِيهِـمْ كالكِيَـا الهَرَّاسِـي[(١)] وَالغَزَالِـيِّ[(٢)] وَغَيْرِهِمَـا، وَمُتَأَخِّرِيهِـمْ كالـرَّازِيّ والآمِـدِّي، وَقَالُـوا: نَحْـنُ لاَ نُنْكِـرُ أَنْ

بِهِ العُلَمَاءُ، وَكَانَ ذَا تَهَجُّدٍ وَتَأَلُّهٍ وَتَعَبُّدٍ وَذَكَاءٍ مُفْرِطٍ»، مات سنة ٦٣٨هـ.
يُنظر: طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٧٤، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٧٥.

(١) هـو: علي بـن محمَّـد بـن علي الطبري إلكِيـا - بكسر الكاف - الهرَّاسي - بتشـديد الـراء وبعـد الألـف سينٌ مهملـة -، أبـو الحسـن عـماد الدِّيْـن الشَّـافعي، إمـامٌ فقيـهٌ أصـوليٌّ مُتكلـمٌ، مِـن أشـهر كُتبـه «أحـكام القُـرآن»، قـال عنـه الذَّهبـي: «العَلَّامَـةُ، شَـيْخُ الشَّـافعيَة، وَمُـدَرِّس النِّظَامِيَـة .. تَخَـرَّج بِـهِ الأَئِمَّـة، وَكَانَ أَحَـدَ الفُصَحَـاء، وَمِـنْ ذَوِي الثـروَة وَالحِشْـمَة، لَـهُ تَصَانِيْـف حَسَـنَة»، مـات سـنة ٥٠٤هــ.
يُنظر: طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٤٩، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٥٠.

(٢) هـو: محمَّـد بـن محمَّـد بـن محمَّـد الطـوسي، أبـو حامـد الغـزالي الشَّـافعي، فقيـهٌ مُتكلـمٌ مُتصـوف، لـه الـذكاء المفـرط، ولـه المُصنفـات الشـهيرة منهـا: «إحيـاء علـوم الدِّيـن»، و«الاقتصـاد في الاعتقـاد»، قـال عنـه الذَّهبـي: «الشَّـيْخُ، الإِمَـامُ، البَحْـر، حجَّـةُ الإِسْـلَام، أُعجوبَـة الزَّمَـان.. صَاحِـبُ التَّصَانِيْـف، وَالـذَّكَاءِ المُفـرِط»، مـات سـنة ٥٠٥.
يُنظر: طبقات الشَّافعية الكبرى ٦/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٢.

يَحْصُلَ لِنَاسٍ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ بِمَا يَحْصُلُ لَنَا بالنَّظَرِ، هَذَا لَا نَدْفَعُهُ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا ضَرُورِيًّا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ، وَالدَّلِيلُ يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لِلمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ انْتِقَاءُ الدَّلِيلِ انْتِفَاءُ المَدْلُولِ عَلَيْهِ./ [ك/ ٤١]

قَالُوا: فَإِنْ كَانَ لَوْ دَفَعَ ذَلِكَ الِاعْتِقَادَ الَّذِي حَصَلَ لَهُ لَزِمَ دَفْعُ شَيْءٍ مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ، فَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهَذَا هَوَسٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا الجِنْسَ وَاقِعٌ لَكِنْ يَقَعُ أَيْضًا مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِنْهُ كَثِيرٌ، أَوْ لَا يُمَيِّزُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الحَقَّ مِنْ البَاطِلِ، كَمَا يَقَعُ فِي الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، فَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَسْمَعُ خِطَابًا أَوْ يَرَى مَنْ يَأْمُرُهُ بِقَضِيَّةٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الخِطَابُ مِنْ الشَّيْطَانِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الَّذِي يُخَاطِبُهُ الشَّيْطَانُ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ مِنْ رِجَالِ الغَيْبِ، وَرِجَالُ الغَيْبِ هُمْ الجِنُّ، وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ إِنْسِيٌّ، وَقَدْ يَقُولُ لَهُ: أَنَا الخَضِرِ(١)، أَوْ إِليَاسُ، بَلْ أَنَا مُحَمَّدٌ، أَوْ إِبْرَاهِيمُ الخَلِيلُ، أَوْ المَسِيحُ، أَوْ أَبُو بَكْرٍ،

---

(١) حدَّد الحافظ ابن حجر في الفتح ٦/ ٤٣٣ الخلاف فيه على خمسة أوجه، فقال: «والخضر قد أُختلف في اسمه، وفي اسم أبيه، وفي نسبه، وفي نبوته، وفي تعميره»، وأهمها الأخيرتان لارتباطها بالعقيدة، وهي باختصار:

أولًا : أختلف العُلماء في نبوته إلى أربعة أقوال:

١- أنَّه نبيٌّ: وهو قول جمهور أهل السُّنَّة، حكاه القرطبي في تفسيره١١/ ١٦، وأبو حيَّان في تفسيره ٦/ ١٤٧، والألوسي في تفسيره ١٥/ ١٣٦، والشنقيطي في تفسيره ٣/ ١٦٢

٢- أنَّه رسولٌ: قال به إسماعيل بن أبي زياد الشَّامي، ومحمد بن إسحاق، وعلي بن عيسى الرماني، وابن الجوزي، حكاه عنهم ابن حجر في الزهر النضر٩٨.

٣- أنَّه وليٌّ: وهو قول جمهور الصوفية، ووافقهم ابن أبي موسى الحنبلي وابن الأنباري، ذكر ذلك الحافظ في الزهر النضر ٩٨، وغيره.

٤- أنَّه مَلَكٌ: حكاه أبو الحسن الماوردي، وأبو الخطَّاب ابن دحية، والسهيلي، وعنهم

أَوْ عُمَـرُ، أَوْ أَنَـا الشَّـيْخُ فُـلَانٌ، أَوْ الشَّـيْخُ فُـلَانٌ، مِمَّـنْ يُحْسِـنُ بِهِمُ الظَّـنَّ، وَقَـدْ يَطِيرُ بِهِ فِـي الهَـوَاءِ، أَوْ يَأْتِيـهِ بِطَعَـامٍ أَوْ شَـرَابٍ أَوْ نَفَقَـةٍ فَيَظُنُّ هَـذَا كَرَامَةً؛ بَـلْ آيَةً وَمُعْجِـزَةً تَدُلُّ عَلَـى أَنَّ هَـذَا مِـنْ رِجَـالِ الغَيْـبِ، أَوْ مِـنْ المَلَائِكَـةِ، وَيَكُـونُ ذَلِـكَ شَـيْطَانًا لَبَّـسَ عَلَيْهِ، فَهَـذَا وَمِثْلُـهُ وَاقِـعٌ كَثِيرًا، أَعْـرِفُ مِنْهُ وَقَائِـعَ كَثِيرةً، كَمَا أَعْـرِفُ مِنْ الغَلَطِ فِي السَّـمْعِيَّاتِ

النـووي في شرح مسـلم ١٥/ ١٣٦، وابـن حجـر في الزهـر النـضر ٩٩، وفي فتـح البـاري ٦/ ٤٣٣، والشـنقيطي في أضـواء البيـان ٣/ ٣٢٢، ولم ينسـبوه لأحـد.

ثانيًا: اختلف العلماء في تعميره إلى قولين:

١- أنَّـه مـات: وهـو قـول جمهـور أهـل السُّـنَّة، وأختاره شـيخ الإسـلام كما في الفتـاوى ٤/ ٣٧٧، ٢٧/ ١٨، والـرَّد على المنطقيـن، ص١٤٩.

٢- أنَّـه حـيٌّ: وهـو قـول جمهـور الصوفيـة، ووافقهـم النـووي في تهذيـب الأسـماء واللغـات ١/ ١٧٦، وابـن الصَّـلاح في فتـاواه، ص ٢٨، والسـيوطي في الحـاوي ٢/ ١٣٩.

* أودُّ التنبيـه هُنـا إلى رسـالة في مجمـوع الفتـاوى لشـيخ الإسـلام ٤/ ٣٣٨ وفيهـا أنَّ الشـيخ يختـار بـأنَّ الخـضر حـيٌّ لم يمُـتْ، وهـي باطلـة لا تصـح عـن الشـيخ لأمـور كثـيرة منهـا:

١- أنهـا مُخالفـة لصريـح فتـواه بمـوت الخـضر، فقـد قـال: «فـإنَّ خـضر موسـى مـات كـما بُـين هـذا في غـير هـذا الموضـع، والخـضر الّـذي يـأتي كثـيرًا مِـن النـاس إنـما هـو جنـيٌّ تصـور بصـورة إنـسي، أو إنـسيٌّ كـذاب» كـما في مجمـوع الفتـاوى ١/ ٢٤٩، وقـال: «فالخـضر الـذي كان مـع موسـى عليه السلام مـات، ولـو كان حيًّـا عـلى عهـد رسـول الله لوجـب عليـه أن يـأتي إلى النبـي ﷺ، ويؤمـن بـه ويجاهـد معـه» كـما في مجمـوع الفتـاوى ٢٧/ ١٨، وغيرهـا .

٢ – أنَّ بعـض تلاميـذ الشـيخ ذكـروا عنـه أنَّـه يقـول بمـوت الخـضر، وهمـا ابـن القيِّـم في المنـار المنيـف، ص٦٨، والفوائـد الحديثيـة، ص ٨٣، وابـن عبدالهـادي في العقـود الدُّريـة، ص ٦٠.

٣- أنَّ المُخالفـين لشـيخ الإسـلام لم يـردوا عليـه فيهـا، كـما في غيرهـا مـن المسـائل، وهـي جديـرة لـو ثبتـت عنـه بالطعـن لموافقتـه الصوفيـة، ومخالفتـه أهـل السُّـنَّة.

وقـد شـكك فيهـا الشـيخ ابـن قاسـم في المجمـوع فقـال: «هكـذا وجـدتُ الرسـالة!!»، والشـيخ نـاصر الفهـد في صيانـة مجمـوع الفتـاوى، ص ٨، وأبطلهـا العلَّامـة بكـر أبـو زيـد في الـردود، ص٣٥٧، والشـيخ عبدالعزيـز السـدحان في آراء باطلـة وروايـات خاطئـة، ص ١٠٥، وليـس صحيحًـا مـا جـزم بـه العلَّامـة الألبـاني بـأن فتـوى الشـيخ كانـت قديمـة منـذ بدايـة الطلـب، فلـمَّا نبـغ تراجـع عنهـا، كـما في السلسـلة الضعيفـة ١١/ ٦٤٥، رقـم (٥٣٨٤)، وتابعـه الشـيخ مشـهور حسـن سـلمان في فتـح المنَّـان في جمـع كلام شـيخ الإسـلام عـن الجـان ٥٩٠، ولـذا فليُتنبَّـه.

والعَقْلِيَّاتِ.

فَهَؤُلَاءِ يَتَّبِعُونَ ظَنًّا لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا، وَلَوْ لَمْ يَتَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللهِ وَرَسُولِهِ؛ بَلْ اعْتَصَمُوا بِالْكِتَابِ والسُّنَّةِ لَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ هَذَا مِنْ الشَّيْطَانِ، وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَتْبَعُ ذَوْقَهُ وَوَجْدَهُ، وَمَا يَجِدُهُ مَحْبُوبًا إِلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا بَصِيرَةٍ، فَيَكُونُ مُتَّبِعًا لِهَوَاهُ بِلَا ظَنٍّ، وَخِيَارُهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ.

وَهَؤُلَاءِ إِذَا طُلِبَ مِنْ أَحَدِهِمْ حُجَّةٌ ذَكَرَ تَقْلِيدَهُ لِمَنْ يُحِبُّهُ مِنْ آبَائِهِ وَأَسْلَافِهِ، كَقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ٢٢﴾ [الزخرف:٢٢]، وَإِنْ عَكَسُوا احْتَجُّوا بِالْقَدَرِ، وَهُوَ أَنَّ اللهَ أَرَادَ هَذَا وَسَلَّطَنَا عَلَيْهِ، فهم يَعْمَلُونَ بِهَوَاهُمْ وَإِرَادَةِ نُفُوسِهِمْ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِمْ كَالْمُلُوكِ الْمُسَلَّطِينَ.

وَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا أَمَرَ اللهُ، فَيَتَّبِعُونَ أَمْرَ الله، وَمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، لَا يَتَّبِعُونَ إِرَادَتَهُمْ وَمَا يُحِبُّونَهُ هُمْ وَيَرْضَوْنَهُ، وَأَنْ يَسْتَعِينُوا بِالله فَيَقُولُوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥﴾ [الفاتحة: ٥] لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله، لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى مَا أُوتُوهُ مِنْ القُوَّةِ والتَّصَرُّفِ وَالحَالِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ الجَدِّ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَقِبَ الصَّلَاةِ، وَفِي الِاعْتِدَالِ بَعْدَ الرُّكُوعِ: «**اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْك الجَدُّ**»(١).

---

(١) رواه البخاري في كِتَاب الْأَذَانِ، بَاب: الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، رقم (٧٩٩)، ومسلم في كِتَاب الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاة وَبَيَانِ صِفَتِهِ، رقم (٩٣٣)، كِلاهما عن الْمُغيرة بن شُعبة.

وقد سُئل شيخ الإسلام عن معنى قوله ﷺ: «**وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْك الجَدُّ**» كما في مجموع الفتاوى ٢٢/ ٤٤٦ فقال ما مُلخصه: «والمعنى أنّ صاحِبَ الجَدِّ لا ينفعُه مِنكَ جَدُّهُ؛ أي: لا ينجِّيه ويخلصه مِنكَ جَدُّهُ، وإنما ينجيه الإيمان والعمل الصالح، والجَدُّ هو الغِني وهو العَظَمَةُ وهو

فَالـذَوْقُ وَالوَجْـدُ هُـوَ يَرْجَـعُ إِلَـى حُـبِّ الإِنْسَـانِ وَوَجْـدِهِ بِحَلَاوَتِـهِ وَذَوْقِـهِ وَطَعْمِـهِ، وَكُلُّ صَاحِـبِ مَحَبَّـةٍ فَلَهُ فِـي مَحْبُوبِهِ ذَوْقٌ وَوَجْـدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِسُـلْطَانٍ مِـنَ اللـه وَهُوَ مَـا أَنْزَلَهُ عَلَـى رَسُـولِهِ ﷺ كَانَ صَاحِبُهُ مُتَّبِعًـا لِهَوَاهُ/ بِغَيْـرِ هُدًى، [ك/ ٤٢] وَقَـدْ قَـالَ اللـهُ تَعَالَـى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ١١٩﴾ [الأنعام: ١١٩].

وَكَذَلِـكَ مَـنْ اتَّبَـعَ مَـا يَـرِدُ عَلَيْـهِ مِـنْ الخِطَـابِ، أَوْ مَـا يَـرَاهُ مِـنْ الأَنْـوَارِ والأَشْـخَاصِ الغَيْبِيَّـةِ، وَلَا يَعْتَبِـرُ ذَلِـكَ بِالْكِتَـابِ والسُّـنَّةِ، فَإِنَّمَـا يَتَّبِـعُ ظَنًّـا لَا يُغْنِـي مِنْ الحَـقِّ شَـيْئًا، فَلَيْـسَ فِـي المُحَدَّثِيـنَ المُلْهَمِيـنَ أَفْضَلُ مِـنْ عُمَرَ كَمَـا قَـالَ ﷺ: «**إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِـي الأُمَـمِ قَبْلَكُـمْ مُحَدَّثُـونَ، فَـإِنْ يَكُـنْ فِـي أُمَّتِـي مِنْهُـمْ أَحَـدٌ فَعُمَـرُ مِنْهُـمْ**»(١).

وَقَـدْ وَافَـقَ عُمَـرُ رَبَّـهُ فِي عِـدَّةِ أَشْـيَاءَ(٢)، وَمَـعَ هَذَا فَـكَانَ عَلَيْـهِ أَنْ يَعْتَصِـمَ بِمَا

المَـآلُ، بـيَّن أنـه مَـن كان لـه في الدُّنيـا رئاسـةٌ ومـالٌ لم ينجـه ذلـك، ولم يخلصـه مِـن الله، وإنـما ينجيـه مـن عذابـه إيمانه وتقـواه».

قلـت: وفي معنـى الحديـث قولـه تعـالى في سـورة سبأ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ٣٧﴾ [سـبأ: ٣٧]، نسـألُ الله العفـو والغفـران، والدرجـات العُـلى مـن الجِنـان، والله أعلـم.

(١) سبق تخريجه صفحة (٣٠٩).

(٢) مِنها: (الصـلاة خلـف مقـام إبراهيـم، والحجـاب لأُمهـات المُؤمنيـن، وطـلاق بعـض أُمهـات المُؤمنين إذ عصـين رسـول الله ﷺ، وقولـه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ١٤﴾ بـل نزولهـا، وفي أسرى بـدر، وفي الأذان، وفي عـدم الصـلاة عـلى ابـن سـلول) وقـد أفـرد لهـا الأئمـة أبوابًـا في مُصنفاتهـم كـما فعـل البخـاري في كِتَـابِ الصَّـلَاةِ، بَـاب: مَـا جَـاءَ فِي القِبْلَـةِ، ومُسـلم في كِتَـاب فَضَائِـلِ الصَّحَابَـةِ، بَـاب: مِـنْ فَضَائِـلِ عُمَـرَ، والآجـري في الشريعـة ٢/ ٣٠١، وغيرهـم، وللإمـام السـيوطي نظـمٌ فيهـا سـمَّاه (قَطْـفُ الثَمَـر في

جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا يَقْبَلَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْرِضَهُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ الله وَرَسُولِهِ ﷺ؛ بَلْ يَجْعَلُ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ خِلَافَ مَا وَقَعَ لَهُ فيرَجعُ إِلَى السُّنَّةِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُبَيِّنُ لَهُ أَشْيَاءَ خَفِيَتْ عَلَيْهِ، فَيَرجعُ إِلَى بَيَانِ الصِّدِّيقِ وَإِرْشَادِهِ وَتَعْلِيمِهِ كَمَا جَرَى يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ، وَيَوْمَ مَاتَ الرَّسُولُ ﷺ، وَيَوْمَ نَاظَرَهُ فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وكَانَتْ المَرْأَةُ تَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَقُولُهُ، وَتَذْكُرُ الحُجَّةَ مِنْ القُرْآنِ فَيَرْجِعُ إِلَيْهَا؛ كَمَا جَرَى فِي مُهُورِ النِّسَاءِ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

فَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الإِلْهَامِ وَالخِطَابِ والمُكَاشَفَةِ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلَ مِنْ عُمَرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْلُكَ سَبِيلَهُ فِي الاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّةِ تَبَعًا لمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ولَا يَجْعَلُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ تَبَعًا لمَا وَرَدَ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ/ الَّذِينَ أَخْطَئُوا، وَضَلُّوا، وَتَرَكُوا ذَلِكَ، وَاسْتَغْنَوا بِمَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يُغْنِيهِمْ عَنْ اتِّبَاعِ العِلْمِ المَنْقُولِ. [س/ ٢٠]

وَصَارَ أَحَدُهُمْ يَقُولُ: «أَخَذُوا عِلْمَهُمْ مَيِّتًا عَنْ مَيِّتٍ، وَأَخَذْنَا عِلْمَنَا عَنْ الحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ!!»(١).

مُوافقة عُمَر)، وللإمام حامد العمادي كتاب سمَّاه (الدُّر المُستطاب في موافقة عمر بن الخطَّاب).

(١) قال ذلك أبو يزيد البسطامي كما في الفتوحات المكية، ص٣٦٥: «أخذتم علمكم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، حدَّثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون: حدَّثني فلان، وأين هو؟ قالوا: مات، عن فلان وأين هو؟ قالوا: مات»، وجاء في طبقات الصوفية للسلمي، ص١٠٨ عن الجنيد أنه قال: «ما أخذنا التصوف عن القيل والقال».

وقال شيخ الإسلام فيما نقله عنه ابن القيِّم في المدارج ١/ ٤٠: «وأما ما يقوله كثيرٌ من أصحاب الخيالات والجهالات (حدَّثني قلبي عن ربي) فصحيحٌ أن قلبه حدثه، ولكن عمَّن؟ عن شيطانه أو عن ربه!! فإذا قال: (حدَّثني قلبي عن ربي) كان مُسندًا الحديث إلى مَن لم يعلم أنه حدثه به، وذلك كذبٌ... وأنت ترى الاتحادي والحلولي والإباحي الشطاح والسماعي مجاهر بالقحة والفرية يقول: (حدَّثني قلبي عن ربي)!!».

الرَّد على الصوفية في التلقِّي لأمور الشريعة

فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ عَنْ الْمَعْصُومِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَوْلَا النَّقْلُ الْمَعْصُومُ لَكُنْتَ أَنْتَ وَأَمْثَالُك إمَّا مِنْ الْمُشْرِكِينَ، وَإِمَّا مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وأمَّا مَا وَرَدَ عَلَيْك فَمِنْ أَيْنَ لَك أَنَّهُ وَحْيٌ مِنْ اللهِ؟ وَمِنْ أَيْنَ لَك أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ؟

والوَحْيُ وَحْيَانِ: وَحْيٌ مِنْ الرَّحْمَنِ، وَوَحْيٌ مِنْ الشَّيْطَانِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١].

وَقَدْ كَانَ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ[١] مِنْ هَذَا الضَّرْبِ حَتَّى قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ قِيلَ لأَحَدِهِمَا: إنَّهُ يَقُولُ: إنَّهُ يُوحَى إلَيْهِ !! فَقَالَ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾، وَقِيلَ لِلْآخَرِ: إنَّهُ يَقُولُ إنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ !! فَقَالَ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾.

فَهَؤُلَاءِ يَحْتَاجُونَ إلَى الْفُرْقَانِ الْإِيمَانِيِّ الْقُرْآنِيِّ النَّبَوِيِّ الشَّرْعِيِّ أَعْظَمَ مِنْ حَاجَةِ غَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ لَهُمْ حِسِّيَّاتٌ يَرَوْنَهَا وَيَسْمَعُونَهَا، وَالْحِسِّيَّاتُ يُضْطَرُّ [ك/ ٤٣]

(١) هو: المُختار بن أبي عُبيد بن مسعود الثقفي، كان أبوه من فضلاء الصَّحابة، وقد استشهد أبوه يوم الجسر في بلاد فارس في خلافة عمر بن الخطاب وهو قائد المُسلمين يومئذٍ، وأمَّا المُختار فليست له صحبةٌ ولا روايةٌ، وقد ادَّعى أنه رسولُ محمَّد ابن الحنفية في طلب دم الحُسين، ثمّ ادَّعى النبوة بعد، وله فِرقة مِن الرافضة تنتسب إليه، وتُدعى بالكيسانية أو المُختارية، وقد مات سنة ٦٧هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٣٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٨٠.

إِلَيْهَا الإِنْسَانُ بِغَيْرِ اختياره، كَمَا قَدْ يَرَى الإِنْسَانُ أَشْيَاءَ، وَيَسْمَعُ أَشْيَاءَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، كَمَا أَنَّ النُّظَّارَ لَهُمْ قِيَاسٌ وَمَعْقُولٌ، وَأَهْلُ السَّمْعِ لَهُمْ أَخْبَارٌ مَنْقُولَاتٌ.

طُرق العِلم وكيفية الاستدلال بها

وَهَذِهِ الأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ هِيَ طُرُقُ العِلْمِ: الحِسُّ وَالخَبَرُ وَالنَّظَرُ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ [يَسْتَدِلُّ][1] مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ؛ لَكِنْ يَكُونُ بَعْضُ الأَنْوَاعِ أَغْلَبَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِ الدِّينِ، كَالطِّبِّ فَإِنَّهُ تَجْرِبَاتٌ وَقِيَاسَاتٌ، وَأَهْلُهُ مِنْهُمْ مَنْ تَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّجْرِبَةُ، وَبَيْنَهُم مِنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ القِيَاسُ، وَالقِيَاسُ أَصْلُهُ التَّجْرِبَةُ، وَالتَّجْرِبَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قِيَاسٍ؛ لَكِنْ مِثْلَ قِيَاسِ العَادِيَّاتِ لَا تُعْرَفُ فِيهِ العِلَّةُ وَالمُنَاسَبَةُ، وَصَاحِبُ القِيَاسِ مَنْ يَسْتَخْرِجُ العِلَّةَ المُنَاسِبَةَ، وَيُعَلِّقُ الحُكْمَ بِهَا، والعَقْلُ خَاصَّةُ القِيَاسِ وَالِاعْتِبَارِ وَالقَضَايَا الكُلِّيَّةِ فَلَابُدَّ لَهُ مِنْ الحِسِّيَّاتِ الَّتِي هِيَ الأَصْلُ لِيَعْتَبِرَ بِهَا، وَالحِسُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ صَاحِبِهِ عَقْلٌ وَإِلَّا فَقَدْ يَغْلَطُ .

وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: غَلِطَ الحِسُّ، وَالغَلَطُ تَارَةً مِنْ الحِسِّ، وَتَارَةً مِنْ صَاحِبِهِ؛ فَإِنَّ الحِسَّ يَرَى أَمْرًا مُعَيَّنًا فَيَظُنُّ صَاحِبُهُ فِيهِ شَيْئًا آخَرَ، فَيُؤْتَى مِنْ ظَنِّهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ العَقْلِ.

وَلِهَذَا النَّائِمُ يَرَى شَيْئًا، وَتِلْكَ الأُمُورُ لَهَا وُجُودٌ وَتَحْقِيقٌ؛ وَلَكِنْ هِيَ خَيَالَاتٌ وَأَمْثِلَةٌ؛ فَلَمَّا عَزَبَ ظَنَّهَا الرَّائِي نَفْسَ الحَقَائِقِ كَالَّذِي يَرَى نَفْسَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ يُكَلِّمُ أَمْوَاتًا وَيُكَلِّمُونَهُ، وَيَفْعَلُ أُمُورًا كَثِيرَةً وَهُوَ فِي النَّوْمِ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ نَفْسَهُ الَّذِي يَقُولُ وَيَفْعَلُ؛ لِأَنَّ عَقْلَهُ عَزَبَ عَنْهُ، وَتِلْكَ الصُّورَةُ الَّتِي رَآهَا مِثَالُ صُورَتِهِ وَخَيَالُهَا؛

---

(١) سقطٌ في (س)، وفي (ك) الكلام متصلٌ، وهي مُستدركة مِن (م).

لَكِنْ غَابَ عَقْلُهُ عَنْ نَفسِهِ حَتَّى ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ المِثَالَ هُوَ نَفْسُهُ، فَلَمَّا ثَابَ إِلَيْهِ عَقْلُهُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ خَيَالَاتٌ وَمَثَالَاتٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَغِيبُ عَقْلُهُ بَلْ يَعْلَمُ فِي المَنَامِ أَنَّ ذَلِكَ فِي المَنَامِ، وَهَذَا كَالَّذِي يَرَى صُورَتَهُ فِي المِرْآةِ، أَوْ صُورَةَ غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ ضَعِيفَ العَقْلِ أَنَّ تِلْكَ الصُّورَةَ هِيَ الشَّخْصُ حَتَّى أَنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَفْعَلُ بِالشَّخْصِ، وَهَذَا يَقَعُ لِلصِّبْيَانِ وَالْبُلْهِ كَمَا يُخَيَّلُ لِأَحَدِهِمْ فِي الضَّوْءِ شَخْصٌ يَتَحَرَّكُ وَيَصْعَدُ وَيَنْزِلُ فَيَظُنُّونَهُ شَخْصًا حَقِيقَةً، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيَالٌ، فَالحِسُّ [إِذَا][(١)] أَحَسَّ [حِسًّا][(٢)] صَحِيحًا لَمْ يَغْلَطْ، لَكِنْ مَعَهُ عَقْلٌ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ هَذَا العَيْنِ وَالمِثَالِ، فَإِنَّ العَقْلَ قَدْ عَقَلَ قَبْلَ هَذَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ مِثَالًا، وَقَدْ عَقَلَ لَوَازِمَ الشَّخْصِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الهَوَاءِ، وَلَا فِي المِرْآةِ، وَلَا يَكُونُ بَدَنُهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَأَنَّ الجِسْمَ الوَاحِدَ لَا يَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ .

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَهُمْ مُكَاشَفَاتٌ وَمُخَاطَبَاتٌ يَرَوْنَ وَيَسْمَعُونَ مَا لَهُ وُجُودٌ فِي الخَارِجِ، وَمَا لَا يَكُونُ مَوْجُودًا إِلَّا فِي أَنْفُسِهِمْ كَحَالِ النَّائِمِ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ،/ وَلَكِنْ قَدْ يَرَوْنَ فِي الخَارِجِ أَشْخَاصًا يَرَوْنَهَا عِيَانًا، وَمَا فِي خَيَالِ [س/ ٢١] الإِنْسَانِ لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ، وَيُخَاطِبُهُمْ أُولَئِكَ الأَشْخَاصُ، وَيَحْمِلُونَهُمْ وَيَذْهَبُونَ بِهِمْ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِفُونَ بِهَا، وَإِمَّا إِلَى غَيْرِ عَرَفَاتٍ، وَيَأْتُوهُمْ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَطَعَامٍ وَلِبَاسٍ وَسِلَاحٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَخْرُجُونَ إِلَى النَّاسِ، وَيَأْتُونَهُمْ أَيْضًا بِمَنْ يَطْلُبُونَهُ مِثْلَ مَنْ يَكُونُ لَهُ إِرَادَةٌ فِي امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ فَيَأْتُونَهُ بِذَلِكَ، إِمَّا مَحْمُولًا فِي الهَوَاءِ، وَإِمَّا بِسَعْيٍ

(١) سقطٌ في (س) و(ك) والكلام متصلٌ، وهي ثابتةٌ في (م) غير مستدركة.

(٢) سقطٌ في (س) و(ك) والكلام متصلٌ، وهي مُستدركة مِن (م).

شَدِيدٍ، ويُخْبِرُ أَنَّهُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ مِنَ البَاعِثِ القَوِيِّ مَا لَمْ يُمْكِنُهُ المَقَامُ مَعَهُ، أَوْ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ خِطَابًا، وَقَدْ يَقْتُلُونَ لَهُ مِنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ مِنْ أَعْدَائِهِ، أَوْ يُمَرِّضُونَهُ./ [ك/ ٤٤]

طرائق النَّاسِ فِي التعامل مع المُكَاشَفَاتِ والمخاطباتِ

فَهَذَا كُلُّهُ مَوْجُودٌ كَثِيرًا؛ لَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ مِنَ السِّحْرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ حَصَلَ بِمَا قَالَهُ وَعَمِلَهُ مِنَ السِّحْرِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الجِنِّ وَيَقُولُ: هَذَا كَرَامَةٌ أَكْرَمَنَا بِتَسْخِيرِ الجِنِّ لَنَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَظُنُّ أُولَئِكَ الأَشْخَاصَ إِلَّا آدَمِيِّينَ أَوْ مَلَائِكَةً، فَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مَعْرُوفِينَ قَالَ: هَؤُلَاءِ رِجَالُ الغَيْبِ، وَإِنْ تَسَمَّوْا فَقَالُوا: هَذَا هُوَ الخَضِرُ، وَهَذَا هُوَ إِلْيَاسُ، وَهَذَا هُوَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَهَذَا هُوَ الشَّيْخُ عَبْدُالقَادِرِ[(١)]، أَوْ الشَّيْخُ عَدِيٌّ[(٢)]، أَوْ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الرِّفَاعِيُّ[(٣)]، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ظَنَّ أَنَّ الأَمْرَ كَذَلِكَ، **فَهُنَا لَمْ يَغْلَطْ لَكِنْ**

---

(١) هو: عبدالقادر بن موسى بن عبدالله الجيلي، أبو محمَّد المشهور بالجيلاني الحنبلي، إمامٌ فقيهٌ زاهدٌ، وقد انتسب إليه بعض الصوفية وغلو فيه، وله من المُصنفات مثل: «الغُنية لطالبي الحق»، و«فتوح الغيب»، قال عنه شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ١٠/ ٤٨٨: «والشيخ عبدالقادر ونحوه من أعظم مشايخ زمانهم أمرًا بالتزام الشرع والأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر، ومن أعظم المشايخ أمرًا بترك الهوى والإرادة النفسية»، مات سنة ٥٦١هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٣٩، البداية والنهاية ١٢/ ٢٥٢، شذرات الذهب٤/ ١٩٨.

(٢) هو: عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى الأموي، أبو محمد الهكاري، إمامٌ صوفيٌّ مُتكلمُ، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيميَّة كما في مجموع الفتاوى ١١/ ١٠٣: «والشيخ عدي بن مسافر بن صخر كان رجلًا صالحًا، وله أتباع صالحون، ومن أصحابه مَن فيه غُلُوٌّ عظيم يبلغ بهم غليظ الكفر»، مات سنة٥٥٧هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٤٢، وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٤، شذرات الذهب ٤/ ١٧٩.

(٣) هو: أحمد بن علي بن أحمد الرِّفاعي، أبو العبَّاس المغربي البطائحي، إمامٌ صوفيٌّ مُتكلمٌ، مؤسس الطريقة الرفاعية، مَاتَ سنة ٥٧٨هـ.

غَلِطَ عَقْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ هَذِهِ شَيَاطِينٌ تَمَثَّلَتْ عَلَى صُوَرِ هَؤُلَاءِ .

وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَظُنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفْسَهُ، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، أَوْ الصَّالِحِينَ يَأْتِيهِ فِي اليَقَظَةِ، وَمَنْ يَرَى ذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ الشَّيْخِ، **وَهُوَ صَادِقٌ فِي أَنَّهُ إِيَّاهُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ النَّبِيُّ أَوْ الشَّيْخُ، أَوْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فِيهِ، لَكِنْ غَلِطَ حَيْثُ ظَنَّ صِدْقَ أُولَئِكَ**[(١)].

طُرق معرِفة فساد المكاشفات

وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ النَّبِيَّ ﷺ تَارَةً لِمَا يَرَاهُ مِنْهُمْ مِنْ مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ، مِثْلَ أَنْ يَأْمُرُوهُ بِمَا يُخَالِفُ أَمْرَ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَتَارَةً يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ومَا كَانَ يَأْتِي أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا كَانَ يُخَاطِبُهُمْ مِنْ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا لِي!! وَتَارَةً يَعْلَمُ أَنَّ المَيِّتَ لَمْ يَقُمْ مِنْ قَبْرِهِ، وَأَنَّ رُوحَهُ فِي الجَنَّةِ لَا تَصِيرُ فِي الدُّنْيَا هَكَذَا !!.

يُنظر: سير أعلام النبلاء٢١/ ٧٧، الوافي بالوفيات٧/ ٢١٩، البداية والنهاية ١٢/ ٣١٢

(١) قال شيخ الإسلام في الجواب الصحيح ٢/ ٩٤: «**والشَّيطان إنما يُضل الناس ويغويهم بما يظن أنَّهم يطيعونه فيه**، فيخاطب النصارى بما يوافق دينهم، ويخاطب مَن يخاطب مِن ضلال المسلمين بما يوافق اعتقاده، وينقله إلى ما يستجيب لهم فيه بحسب اعتقادهم، ولهذا يتمثل لمن يستغيث من النصارى بجرجس في صورة جرجس، أو بصورة من يستغيث به النصارى من أكابر دينهم إمّا بعض البطاركة، وإمَّا بعض المطارنة، وإمَّا بعض الرُّهبان، ويتمثل لمن يستغيث به من ضلال المُسلمين بشيخ من الشيوخ في صورة ذلك الشيخ؛ **كما تمثل لجماعة ممَّن أعرفهم في صورتي**، وفي صورة جماعة من الشيوخ الّذين ذكروا في ذلك، ويتمثل كثيرًا في صورة بعض الموتى، تارة يقول: أنا الشيخ عبدالقادر، وتارة يقول: أنا الشيخ أبو الحجَّاج الأقصري، وتارة يقول: أنا الشيخ عدي، وتارة يقول: أنا أحمد بن الرِّفاعي، وتارة يقول أنا أبو مدين المغربي، وإذا كان يقول أنا المسيح أو إبراهيم أو محمَّد فغيرهم بطريق الأولى،... وهذا صادقٌ فيما رأى وشاهد، **وهذا صادقٌ فيما دلَّ عليه العقل الصريح؛ لكن ذلك المرئي كان جنيًّا تمثل بصورة الإنسان، والحسيات إنّ لم يكن معها عقليات تكشف حقائقها وإلّا وقع فيها غلط كبير**» .

وَهَـذَا يَقَـعَ كَثِيرًا لِكَثِيـرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَيُسَـمُّونَ تِلْكَ الصُّـورَةَ رَقِيقَةَ فُـلَانٍ، وَقَدْ يَقُولُـونَ: هُـوَ مَعْنَاهُ تَشَـكُّلٌ، وَقَـدْ يَقُولُـونَ: رُوحَانِيَّتُـهُ، وَمِنَ هَـؤُلَاءِ مِنْ يَقُـولُ: إذَا مُتُّ فَـلَا تَدْعُوا أَحَـدًا يُغَسِّـلُنِي، وَلَا فُلَانًا يَحْضُرُنِي، فَإِنِّي أَنَا أَغْسِـلُ نَفْسِـي، فَإِذَا مَـاتَ رَأَوْهُ قَـدْ جَـاءَ وَغَسَـلَ ذَلِـكَ الْبَـدَنَ، ويَكُونُ ذَلِـكَ جِنِّيًّا قَدْ قَـالَ لِهَـذَا المَيِّتِ إِنَّك تَجِـيءُ بَعْدَ المَـوْتِ، واعتقـد ذَلِـكَ حَقًّـا؛ فَإِنَّـهُ كَانَ فِـي حَيَاتِهِ يَقُـولُ لَهُ أُمُـورًا !! وَغَرَضُ الشَّـيْطَانِ أَنَّ يُضِلَّ أَصْحَابَهُ ./ [ك/ ٤٥]

وأمَّـا بِـلَادُ الْمُشْـرِكِينَ كَالهِنْـدِ فَهَـذَا كَثِيـرًا مَـا يَـرَوْنَ المَيِّتَ بَعْـدَ مَوْتِـهِ جَاءَ، وَفَتَـحَ حَانُوتَـهُ، وَرَدَّ وَدَائِـعَ، وَقَضَـى دُيُونًـا، وَدَخَـلَ إِلَـى مَنْزِلِـهِ، ثُـمَّ ذَهَـبَ، وَهُـمْ لَا يَشُـكُّونَ أَنَّـهُ الشَّـخْصُ نَفْسُـهُ، وَإِنَّمَـا هُـوَ شَـيْطَانٌ تَصَـوَّرَ فِـي صُورَتِـه!! وَمِـنْ هَـؤُلَاءِ مَـنْ يَكُـونُ فِي جِنَـازَةِ أَبِيـهِ أَوْ غَيْـرِهِ، وَالمَيِّـتُ عَلَى سَـرِيرِهِ، وَهُوَ يَـرَاهُ آخِذًا يَمْشِـي مَعَ النَّـاسِ بِيَـدِ ابْنِـهِ وَأَبِيـه قَـدْ جُعِلَ شَـيْخًا بَعْـدَ أَبِيهِ، فَلَا يَشُـكُّ ابْنُـهُ أَنَّ أَبَاهُ نَفْسَـهُ هُـوَ كَانَ المَاشِـيَ مَعَـهُ الَّـذِي رَآهُ هُـوَ دُونَ غَيْـرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ شَـيْطَانًا، وَيَكُـونُ مِثْلُ هَذَا الشَّـيْطَانِ قَـدْ سَـمَّى نَفْسَـهُ خَالِدًا وَغَيْـرَ خَالِـدٍ، وَقَالَ لَهُـمْ إِنَّهُ مِنْ رِجَـالِ الغَيْـبِ، وَهُـمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّـهُ مِنْ الإِنْـسِ الصَّالِحِيـنَ، وَيُسَـمُّونَهُ خَالِـدًا الغَيْبِيَّ، وَيَنْسُـبُونَ الشَّـيْخَ إِلَيْـهِ فَيَقُولُونَ: مُحَمَّـدٌ الخَالِـدِيُّ، وَنَحْـوُ ذَلِكَ.

الجنُّ مُكلفون بالأمر والنهي كالإنس

فَـإِنَّ الجِـنَّ مَأْمُـورُونَ وَمَنْهِيُّـونَ كَالإِنْـسِ، وَقَـدْ بَعَـثَ اللـهُ الرُّسُـلَ مِـنْ الإِنْـسِ إِلَيْهِمْ وَإِلَـى الإِنْـسِ، وَأَمَرَ الجَمِيعَ بِطَاعَةِ الرُّسُـلِ كَمَـا قَـالَ تَعَالَـى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ

كَانُواْ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾ [الأنعام:١٣٠]، وَهَـذَا بَعْدَ قَوْلِـهِ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، قَالَ: غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ(١): «أَيْ كَثِيرٌ مَنْ أَغْوَيْتُمْ مِنْ الإِنْسِ وأَضْلَلْتُمُوهُم».

معنى الاستمتاع الذي بين الجنِّ والإنس

قَالَ البَغَوِيُ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتِمْتَاعُ الإِنْسِ بِالجِنِّ مَا كَانُوا يُلْقُونَ لَهُمْ مِنْ الأَرَاجِيفِ وَالسِّحْرِ وَالكَهَانَةِ، وَتَزْيِينُهُمْ لَهُمْ الأُمُورَ الَّتِي [يَهْوَوْنَهَا](٢)، وَيَسْهُلُ سَبِيلُهَا عَلَيْهِم، وَاسْتِمْتَاعُ الجِنِّ بِالإِنْسِ طَاعَةُ الإِنْسِ لَهُمْ فِيمَا يُزَيِّنُونَ لَهُمْ مِنْ الضَّلَالَةِ وَالمَعَاصِي.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ(٣): هُوَ طَاعَةُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَمُوَافَقَةُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»(٤).

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِم عَنْ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ: «مَا كَانَ اسْتِمْتَاعُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ إِلَّا أَنَّ الجِنَّ أَمَرَتْ وَعَمِلَتْ الإِنْسُ.

---

(١) هو مروي عن ابن عباس وقتادة ومجُاهد والحسن البصري كما عند الطبري في تفسيره ١٢/ ١١٥ (ت: أحمد شاكر)، وابن أبي حاتم في تفسيره ٤/ ١٣٧٨ (ت: الطيب).

(٢) في (س) و(ك) و(م): «يَهُيُئونهَا»، وهو تصحيفٌ، والتصحيح مِن معالم التنزيل.

(٣) هو: محمد بن كعب بن سليم القرظي، أبو حمزة المدني، الإمام العلاَّمة بالتفسير، روى عن أنس بن مالك وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم، وكان كبير القدر مُستجاب الدعوة، مات سنة ١٠٨هـ، وقيل غير ذلك.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٥، تقريب التهذيب، ص٥٠٤.

(٤) معالم التنزيل ٣/ ١٣٨٨ (ت: محمَّد النمر وصاحبيه).

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: هُوَ الصَّحَابَةُ فِي الدُّنْيَا »[١].

وَقَالَ ابْنِ السَّائِبِ[٢]: «اسْتِمْتَاعُ الإِنْسِ بِالجِنِّ اسْتِعَاذَتُهُمْ بِهِمْ، وَاسْتِمْتَاعُ الجِنِّ بِالإِنْسِ أَنْ قَالُوا: قَدْ [سِدْنَا][٣] الإِنْسَ مَعَ الجِنِّ حَتَّى عَاذُوا بِنَا، فَيَزْدَادُونَ شَرَفًا فِي [قَوْمِهِم][٤]، وَعِظَمًا فِي نُفُوسِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجِنِّ: ٦]»[٥]. [س/ ٢٢]

قُلْتُ: الاسْتِمْتَاعُ بِالشَّيْءِ هُوَ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِهِ فَيَنَالَ بِهِ مَا يَطْلُبُهُ وَيُرِيدُهُ وَيَهْوَاهُ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ اسْتِمْتَاعُ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ؛ كَمَا قَالَ: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]. [ك/ ٤٦]

وَمِنْ ذَلِكَ الفَوَاحِشُ كَاسْتِمْتَاعِ الذُّكُورِ بِالذُّكُورِ، وَالإِنَاثِ بِالإِنَاثِ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الاسْتِمْتَاعُ بِالاسْتِخْدَامِ وَأَئِمَّةِ الرِّيَاسَةِ؛ كَمَا يَتَمَتَّعُ المُلُوكُ وَالسَّادَةُ بِجُنُودِهِمْ وَمَمَالِيكِهِمْ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الاسْتِمْتَاعُ بِالأَمْوَالِ كَاللِّبَاسِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٦].

وَكَانَ مِنَ السَّلَفِ مَنْ يُمَتِّعُ المَرْأَةَ بِخَادِمٍ، فَهِيَ تَسْتَمْتِعُ بِخِدْمَتِهِ، وَمِنْهُم

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤/ ١٣٨٧-١٣٨٨ (ت: الطيِّب).

(٢) هو: محمَّد بن السَّائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، إمامٌ في الأنساب والتفسير والتاريخ، قال عنه ابن حبان: «مذهبه في الدِّين ووضوح الكذب فيه أظهر مِن أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه»، وقال الذهبي: «شيعيٌّ، متروكُ الحديث»، مات سنة ١٤٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٤٨، تقريب التهذيب ٧٨.

(٣) في (س) و(ك) و(م): «أَسْرَنَا»، والتصحيح مِن معالم التنزيل .

(٤) في (س) و(ك) و(م): «أَنْفُسِهِمْ»، والتصحيح مِن معالم التنزيل .

(٥) معالم التنزيل ٣/ ١٨٨، وقد أورده شيخ الإسلام مختصرًا.

مِنْ يُمْتِعُ بِكِسْوَةٍ، أَوْ نَفَقَةٍ، وَلِهَذَا قَالَ الفُقَهَاءُ: «أَعْلَى الْمُتْعَةِ خَادِمٌ، وَأَدْنَاهَا كِسْوَةٌ تُجْزِي فِيهَا الصَّلَاةُ»[(١)].

وَفِي الجُمْلَةِ اسْتِمْتَاعُ الإِنْسِ بِالجِنِّ، وَالجِنِّ بِالإِنْسِ يُشْبِهُ اسْتِمْتَاعَ الإِنْسِ بِالإِنْسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة: ١٦٦] قَالَ مُجَاهِدٌ: «هِيَ المَوَدَّاتُ الَّتِي كَانَتْ لِغَيْرِ الله»[(٢)]، وَقَالَ الخَلِيلُ: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣].

استمتاع المُشرك بمعبوده وهواه

فَالمُشْرِكُ يَعْبُدُ مَا يَهْوَاهُ، وَاتِّبَاعُ الهَوَى هُوَ اسْتِمْتَاعٌ مِنْ صَاحِبِهِ بِمَا يَهْوَاهُ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الإِنْسِ وَالجِنِّ هَذَا كُلُّهُ.

وَتَارَةً يَخْدِمُ هَؤُلَاءِ لِهَؤُلَاءِ فِي أَغْرَاضِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ لِهَؤُلَاءِ فِي أَغْرَاضِهِمْ، فَالجِنُّ تَأْتِيهِ بِمَا يُرِيدُ مِنْ صُورَةٍ أَوْ مَالٍ أَوْ قَتْلِ عَدُوِّهِ، والإِنْسُ تُطِيعُ الجِنَّ فَتَارَةً تَسْجُدُ لَهُ.

---

(١) هو: مروي عن عبدالله بن عباس كما عند ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/ ١٨٤، والطبري في تفسيره ٥/ ١٢١، وغيرهما، بلفظ: «وهو الرجل يتزوج المرأة ولم يُسَمِّ لها صداقًا، ثم يطلقها من قبل أن ينكحها، فأمر الله سبحانه أن يُمتعها على قدر عُسْره ويُسْره، فإن كان مُوسرًا متعها بخادم أو نحو ذلك، وإن كان مُعسرًا متعها بثلاثة أثواب أو نحو ذلك»، وهو مذهب المالكية والحنابلة. ويُنظر في آراء الفقهاء: الكافي في فقه الحنابلة ٣/ ١٠٨، الفقه الإسلامي وأدلته ٩/ ٣٠٤.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ٢٧٨ بقوله عن مجاهد: تَوَاصُلُهُمْ فِي الدُّنْيَا»، ورواه الطبري في تفسيره ٣/ ٢٦ (ت: التركي) بقوله عن مجاهد: «الوصال الذي كَانَ بَيْنَهُمْ في الدُّنْيَا»، ولم أقف عليه باللفظ الذي ذكره شيخ الإسلام، ثم ظهر لي أنَّه قد ذكر هذا الأثر كما في مجموع الفتاوى ١٠/ ٦٠٥ مُسندًا عن الفضيل بن عياض عن ليث - بن أبي سليم - عن مُجاهد، وإذا هو نَفْسُه إسناد الطبري، فعلمت أنَّه ساقه بالمعنى، والله أعلم.

وَتَارَةً تَسْجُدُ لِمَا يَأْمُرُهُ بِالسُّجُودِ لَهُ.

وَتَارَةً تُمَكِّنُهُ مِنْ نَفْسِهِ فَيَفْعَلُ بِهِ الفَاحِشَةَ، وَكَذَلِكَ الجِنِّيَّاتُ مِنْهُنَّ مَنْ يُرِيدُ مِنَ الإِنْسِ الَّذِي يَخْدِمْنَهُ مَا يُرِيدُ نِسَاءُ الإِنْسِ مِنَ الرِّجَالِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي رِجَالِ الجِنِّ وَنِسَائِهِمْ، فَكَثِيرٌ مِنْ رِجَالِهِمْ يَنَالُ مِنْ نِسَاءِ الإِنْسِ مَا يَنَالُهُ الإِنْسِيُّ، وَقَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالذُّكْرَانِ.

أسباب صرع الجن للإنس

وَصَرْعُ الجِنِّ لِلإِنْسِ هُوَ لِأَسْبَابٍ ثَلَاثَةٍ(١):

تَارَةً يَكُونُ الجِنِّي يُحِبُّ المَصْرُوعَ فَيَصْرَعُهُ لِيَتَمَتَّعَ بِهِ، وَهَذَا الصَّرْعُ يَكُونُ أَرْفَقَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَسْهَلَ.

وَتَارَةً يَكُونُ الإِنْسِيُّ آذَاهُمْ إِذَا بَالَ عَلَيْهِمْ، أَوْ صَبَّ عَلَيْهِم مَاءً حَارًا، أَوْ يَكُونُ قَتَلَ بَعْضَهُمْ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الأذَى، وَهَذَا أَشَدُّ الصَّرْعِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتُلُونَ المَصْرُوعَ.

وَتَارَةً يَكُونُ بِطَرِيقِ العَبَثِ بِهِ؛ كَمَا يَعْبَثُ سُفَهَاءُ الإِنْسِ بِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ.

(١) يُمكن اختصارها في (العشق والانتقام والعبث)، هذا ما يكون سببه الجنُّ، أمَّا ما يكون سببه الإنس فهو (الحسد والسِّحر)، وكُلها يدخل الجنِّي فيها لبدن الإنسي، ولربما يتكلم الجنِّي بصوت الإنسي، أو يلزمه بفعل ما لا يرغبه، وقد رأيتُ مِن ذلك كثيرًا، وعلاجه يكمن في ثلاثة:
أولًا: الالتجاء والتضرع إلى الله بالذكر والدعاء.
ثانيًا: أن يُقرأ على المصروع القرآن، وخاصة آيات عبودية الجنِّ لله، وأنَّ كيد السحرة والحسدة في ضلال.
ثالثًا: ضرب بدن المصروع في مواضع لا يتأذى فيها، وليُعلم أنَّ الضرب يقع على الجنِّي لا على الإنسي، والله أعلم.
وحبذا مراجعة: الجواب الصحيح ٤/ ٣٦٣، النبوات ١/ ٣٩٩، فتح المنَّان في جمع كلام شيخ الإسلام عن الجان للشيخ مشهور حسن سلمان.

وَمِنْ اسْتِمْتَاعِ الإِنْسِ بِالجِنِّ اسْتِخْدَامُهُمْ فِي الإِخْبَارِ بالأُمُورِ الغَائِبَةِ؛ كَمَا يُخْبِرُ الكُهَّانُ، فَإِنَّ فِي الإِنْسِ مَنْ لَهُ غَرَضٌ فِي هَذَا؛ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ مِنْ الرِّيَاسَةِ وَالمَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ القَوْمُ كُفَّارًا كَمَا كَانَتْ العَرَبُ لَمْ [يُبَالِ][١] بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَاهِنٌ؛ كَمَا كَانَ بَعْضُ العَرَبِ كُهَّانًا. / [ك/ ٤٧]

وقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ وَفِيهَا كُهَّانٌ، وَكَانَ المُنَافِقُونَ يَطْلُبُونَ التَّحَاكُمَ إِلَى الكُهَّانِ، وَكَانَ [أَبُو بُرْدَةَ][٢] الأَسْلَمِي أَحَدَ الكُهَّانِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، وَإِنْ كَانَ القَوْمُ مُسْلِمِينَ لَمْ يُظْهِرْ أَنَّهُ كَاهِنٌ بَلْ يَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الكَرَامَاتِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الكُهَّانِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْدِمُ الإِنْسِيَّ بِهَذِهِ الأَخْبَارِ إِلَّا لِمَا يَسْتَمْتِعُ بِهِ مِنْ الإِنْسِيِّ بِأَنْ يُطِيعَهُ الإِنْسِيُّ فِي بَعْضِ مَا يُرِيدُهُ، إِمَّا فِي شِرْكٍ، وَإِمَّا فِي فَاحِشَةٍ، وَإِمَّا فِي أَكْلِ حَرَامٍ، وَإِمَّا فِي قَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَالشَّيَاطِينُ لَهُمْ غَرَضٌ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ الْكُفْرِ وَالفُسُوقِ وَالعِصْيَانِ،

---

(١) في (س) و(ك): «يُبالِ» (بالياء نسبةً إلى الكَاهِن)، وفي (م): «تُبالِ» (بالتاء نسبةً إلى العَرَب)، والأقرب ما أثبته، والله أعلم.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «أَبُو أَبْرَقَ» ولم أجد عَلَماً بهذه الكُنية، وكنت مستيقنًا أنَّه تصحيفٌ، ثم مع طول البحث في مصادر التفسير والتاريخ ظهر لي أنه الصَّحابي أبو بُرْدَةَ هاني بن نَيَّار بن عمرو القُضاعي الأنصاري، غلبت عليه كنيته، شهد العقبة وبدرًا وسائر المشاهد، وهو خال البراء بن عازب، مات سنة ٤٢هـ، وقد ثبت أنه كان كاهنًا في الجاهلية بما ذكره ابن عباس عنه بقوله: «كان أبو بردة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود، فتنافر إليه أُناسٌ من أسلم من اليهود فأنزل الله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النِّسَاء: ٦٠] رواه ابن أبي حاتم في التفسير ٣/ ٩٩١، والطبراني في الكبير ١٠/ ٦٦، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح»، وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في الإصابة.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٣٥، أسد الغابة ٥/ ٣٨٢، الإصابة ١١/ ٣٤.

ولَهُـمْ لَـذَّةٌ فِـي الشَّـرِّ وَالفِتَنِ يُحِبُّـونَ ذَلِـكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُـنْ فِيهِ مَنْفَعَـةٌ لَهُمْ، وَهُـمْ يَأْمُرُونَ السَّـارِقَ أَنْ يَسْـرِقَ وَيَذْهَبُـونَ إِلَى أَهْـلِ المَالِ فَيَقُولُـونَ: فُلَانٌ سَـرَقَ مَتَاعَكُمْ.

وَلِهَـذَا يُقَـالُ: القُوَّةُ المَلَكِيَّةُ، وَالبَهِيمِيَّةُ، وَالسَّـبْعِيَّةُ، والشَّـيْطَانِيَّةُ، فَـإِنَّ المَلَكِيَّةَ فِيهَـا العِلْـمُ النَّافـعُ وَالْعَمَـلُ الصَّالِـحُ، وَالبَهِيمِيَّـةَ فِيهَـا الشَّـهَوَاتُ كَالأَكْلِ وَالشُّـرْبِ، والسَّـبْعِيَّة فِيهَـا الْغَضَـبُ وَهُـوَ دَفْـعُ المُـؤْذِي، وَأَمَّـا الشَّـيْطَانِيَّةُ فَشَـرٌّ مَحْضٌ لَيْـسَ فِيهَا جَلْـبُ مَنْفَعَـةٍ، وَلَا دَفْـعُ مَضَرَّةٍ.

الفلاسفة يُنكرون عالم الجنِّ والشَّياطين

وَالفَلَاسِـفَةُ وَنَحْوُهُـمْ مِمَّـنْ لَا يَعْـرِفُ الجِـنَّ وَالشَّـيَاطِينَ لَا يَعْرِفُـونَ هَـذِهِ، وَإِنَّمَـا يَعْرِفُـونَ الشَّـهْوَةَ وَالغَضَـبَ، وَالشَّـهْوَةُ وَالغَضَـبُ خُلِقَـا لِمَصْلَحَـةٍ وَمَنْفَعَةٍ؛ لَكِـنَّ المَذْمُومَ هُـوَ العُـدْوَانُ فِيهِمَا، وَأَمَّا الشَّـيْطَانُ فَيَأْمُـرُ بِالشَّـرِّ الَّـذِي لَا مَنْفَعَةَ فِيـهِ، ويَحِبُّ ذَلِـكَ، كَمَا فَعَلَ إِبْلِيـسُ بِآدَمَ لمَّا وَسْـوَسَ لَهُ، وَكَمَـا امْتَنَـعَ مِنْ السُّـجُودِ لَـهُ، فَالحَسَـدُ/ يَأْمُرُ بِـهِ الشَّـيْطَانُ، والحَاسِـدُ لَا يَنْتَفِعُ [س/ ٢٣] بِـزَوَالِ النِّعْمَـةِ عَـنْ المَحْسُـودِ؛ لَكِـنْ يُبْغِـضُ ذَلِـكَ، وَقَدْ يَكُـونُ بُغْضُـهُ لِفَـوَاتِ غَرَضِهِ وَقَدْ لَا يَكُونُ.

وَمِـنِ اسْـتِمْتَاعِ الإِنْـسِ بِالجِنِّ اسْـتِخْدَامُهُمْ فِي إِحْضَـارِ بَعْضِ مَـا يَطْلُبُونَهُ مِنْ مَـالٍ وَطَعَـامٍ وَثِيَـابٍ وَنَفَقَةٍ؛ فَقَـدْ يَأْتُونَ بِبَعْـضِ ذَلِكَ، وَقَـدْ يَدُلُّونَهُ عَلَى كَنْـزٍ وَغَيْرِهِ.

وَاسْـتِمْتَاعُ الجِـنِّ بِالإِنْـسِ اسْـتِعْمَالُهُمْ فِيمَـا يُرِيدُهُ الشَّـيْطَانُ مِنْ كُفْرٍ وَفُسُـوقٍ وَمَعْصِيَةٍ.

وَمِـنْ اسْـتِمْتَاعِ الإِنْـسِ بِالجِـنِّ اسْـتِخْدَامُهُمْ فِيمَـا يَطْلُبُـهُ الإِنْـسُ مِـنْ شِـرْكٍ، وَقَتْـلٍ، وَفَوَاحِـشَ، فتَـارَةً يَتَمَثَّـلُ الجِنِّـيُّ فِـي صُـورَةِ الإِنْسِـيِّ، فَـإِذَا اسْـتَغَاثَ بِـهِ بَعْض

أَتْبَاعِـهِ أَتَـاهُ فَظَـنَّ أَنَّهُ الشَّـيْخُ نَفْسـهُ، وَتَـارَةً يَكُـونُ التَّابعُ قَـدْ نَادَى شَـيْخَهُ وَهَتَـفَ بِهِ: يَا سَـيِّدِي فُـلَانٌ، فَيَنْقُـلُ الجِنِّيُّ ذَلِكَ الـكَلَامَ إِلَى الشَّـيْخِ بِمِثْلِ صَـوْتِ الإِنْسِـيِّ حَتَّى يَظُنَّ الشَّـيْخُ أَنَّـهُ صَـوْت الإِنْسِـيِّ بِعَيْنِـهِ، ثُمَّ إِنَّ الشَّـيْخَ يَقُـولُ: نَعَمْ، وَيُشِـيرُ إِشَـارَةً يَدْفَـعُ بِهَا ذَلِـكَ المَكْـرُوهَ، فَيَأْتِـي الجِنِّـيُّ بِمِثْـلِ ذَلِكَ الصَّـوْتِ وَالفِعْـلِ، فَيَظُنُّ ذَلِكَ الشَّـخْصُ أَنَّهُ شَـيْخُهُ نَفْسُـهُ، وَهُـوَ الَّـذِي أَجَابَهُ، وَهُـوَ الَّذِي فعَـلَ ذَلِكَ حَتَّى أَنَّ تَابعَ الشَّـيْخِ قَـدْ يَكُونُ يَـدُهُ فِي إِنَـاءٍ يَأْكُلُ؛ فَيَضَـعُ الجِنِّيُّ/ يَـدُهُ فِي صُورَةِ يَدِ الشَّـيْخِ ويَأْخُذُ مِـنْ الطَّعَامِ؛ [ك/ ٤٨] فَيَظُـنُّ ذَلِـكَ التَّابـعُ أَنَّـهُ شَـيْخُهُ حَاضِـرٌ مَعَـهُ، وَالجِنِّـيُّ يُمَثِّـلُ لِلشَّـيْخِ نَفْسِـهِ مِثْـلَ ذَلِـكَ الإِنَـاءِ؛ فَيَضَـعُ يَـدَهُ فِيـهِ حَتَّى يَظُـنَّ الشَّـيْخُ أَنَّ يَدَهُ فِـي ذَلِـكَ الإِنَاءِ، فَـإِذَا حَضَـرَ المُرِيدُ ذَكَـرَ لَهُ الشَّـيْخُ أَنَّ يَـدِي كَانَتْ فِي الإِنَاءِ فَيُصَدِّقُهُ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا مَسَـافَةُ شَـهْرٍ، والشَّـيْخُ مَوْضِعَـهُ وَيَـدُهُ لَـمْ تَطُلْ، وَلَكِـنَّ الجِنِّيَّ مَثَّلَ لِلشَّـيْخِ، وَمَثَّـلَ لِلْمُرِيدِ حَتَّى ظَـنَّ كُلٌّ مِنْهُمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَ الآخرِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَهُ مَا مَثَّلَهُ الجِنِّيُّ وَخَيَّلَهُ.

وَإِذَا سُـئِلَ الشَّـيْخُ المَخْـدُومُ عَـنْ أَمْـرٍ غَائِـبٍ إِمَّـا سَـرِقَةٍ وَإِمَّا شَـخْصٍ مَاتَ، وَطُلِـبَ مِنْـهُ أَنْ يُخْبِـرَ بِحَالِهِ أَوْ عِلَّـةٍ فِي النِّسَـاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَـإِنَّ الْجِنِّيَّ قَـدْ يُمَثِّلُ ذَلِكَ فَيُرِيـهِ صُـورَةَ المَسْـرُوقِ، فَيَقُـولُ الشَّـيْخُ: ذَهَبَ لَكُمْ كَـذَا وَكَـذَا!! ثُـمَّ إِنْ كَانَ صَاحِبُ المَـالِ مُعَظَّمًـا وَأَرَادَ أَنْ يَدُلَّـهُ عَلَى سَـرِقَتِهِ مَثَّلَ لَهُ الشَّـيْخُ الَّـذِي أَخَذَهُ، أَوْ المَـكَانِ الَّذِي فِيـهِ المَـالُ، فَيَذْهَبُـونَ إِلَيْـهِ فَيَجِدُونَـهُ كَمَـا قَـالَ!! وَالأَكْثَـرُ مِنْهُمْ أَنَّهُـمْ يُظْهِـرُونَ صُورَةَ المَـالِ وَلَا يَكُـونُ عَلَيْـهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي سَـرَقَ المَـالَ مَعَـهُ أَيْضًا جِنِّـيٌّ يَخْدِمُهُ!!.

وَالجِـنُّ يَخَـافُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْـضٍ كَمَا أَنَّ الإِنْـسَ يَخَافُ بَعْضُهُـمْ بَعْضًا، فَإِذَا دَلَّ الجِنِّـيُّ عَلَيْـهِ جَاءَ إِلَيْهِ أَوْلِيَاءُ السَّـارِقِ فَـآذَوْهُ، وَأَحْيَانًا لَا يَدُلُّ لِكَوْنِ السَّـارِقِ وَأَعْوَانِهِ يَخْدِمُونَـهُ وَيَرْشُـونَهُ كَمَـا يُصِيبُ مَنْ يَعْـرِفُ اللُّصُوصَ مِـنْ الإِنْسِ، تَارَةً يَعْرِفُ السَّـارِقَ

وَلَا يُعَرِّفُ بِهِ إمَّا لِرَغْبَةٍ يَنَالُهَا مِنْهُ، وَإِمَّا لِرَهْبَةٍ وَخَوْفٍ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ المَالُ المَسْرُوقُ لِكَبِيرٍ يَخَافُهُ وَيَرْجُوهُ عَرَّفَ سَارِقَهُ، فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِنْ اسْتِمْتَاعِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ.

وَالجِنُّ مُكَلَّفُونَ كَتَكْلِيفِ الإِنْسِ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ مَرْسَلٌ إِلَى الثَّقَلَيْنِ الجِنِّ والإِنْسِ، وَكُفَّار الجِنِّ يَدْخُلُونَ النَّارَ بِالنُّصُوصِ وَإِجْمَاعِ المُسْلِمِينَ.

أحكام الجانِّ في الآخرة

وأمَّا مُؤْمِنُوهُمْ فَفِيهِمْ قَوْلَانِ، وَأَكْثَرُ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُمْ يُثَابُونَ أَيْضًا وَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي رَبْضِهَا يَرَاهُمْ الإِنْسُ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَ الإِنْسَ، عَكْسُ الحَالِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ الطبراني فِي مُعْجَمِهِ الصَّغِيرِ يَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ(١).

(١) لم أقف عليه في الطبراني الصغير المطبوع ولا غيره، فمن وجده فليضفه هنا مشكورًا.
قال عنه الشيخ عبدالقادر الأرناوؤط في تحقيقه، ص ٥٧: «لم أجده».
وقال الشيخ أبو الأشبال الزهيري في تحقيقه، ص ٨٩: «لم أقف عليه».
وقال الشيخ عبدالرَّحمن الفريوائي في شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه ٢/ ٣٠٥: «لم أجد الحديث في المعجم الصغير للطبراني ..».
وقال الشيخ مشهور حسن في فتح المنَّان، ص ١٤٨: «لم أظفر به».
وقد قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٤/ ٢٣٣-٢٣٤: «فذهب الجمهور مِن أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمَّد إلى أنهم يدخلون الجنَّة، وروى في حديثٍ رواه الطبراني أنَّهم يكونون في ربض الجنة يراهم الإنس من حيث لا يرونهم».
وقال كذلك في الفتاوى ١٩/ ٣٨-٣٩: «وأمَّا مؤمنهم فجمهور العُلماء على أنَّه في الجنَّة، وقد رُوي أنهم يكونون في ربض الجنة تراهم الإنس من حيث لا يرونهم، [**وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمَّد**]»، وما بين المعكوفين أظنه بعد عبارة «وأمَّا مؤمنهم فجمهور العُلماء على أنَّه في الجنَّة»، لتستقيم العبارة إذا قد تُشكل مع المقطع السابق كما استشكلها الشبلي في آكام المُرجان، ص ٦٧، والعيني في عمدة القارئ ٣٢/ ٧٤.
ونسب هذا القول الإمام ابن القيم للتابعي سهل بن عبدالله كما في طريق الهجرتين ٤١٨، وأمَّا في مفتاح دار السعادة ١/ ٧١ فقال: «قِيل: أنهم يكونون في ربض الجنة، يراهم أهل الجنة ولا يرونهم كما كانوا في الدُّنيا يرون بني آدم من حيث لا يرونهم، ومِثلُ هذا لا يُعلم إلا بتوقيف تنقطع الحجة عنده،

وَقَدْ احتجَّ[(١)] ابْنُ أَبِي لَيْلَى[(٢)] وَأَبُو يُوسُفَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۖ﴾ [الأنعام: ١٣٢، الأحقاف: ١٩].

وَقَدْ ذُكِرَ الجِنُّ وَالإِنْسُ الأَبْرَارُ وَالفُجَّارُ فِي الأَحْقَافِ وَالأَنْعَامِ.

وَاحْتَجَّ الأَوْزَاعِيُّ[(٣)] وَغَيْرُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا

فإن ثبتت حجة يجب اتباعها، وإلا فهو مما يُحكى ليُعلم، وصحته موقوفة على الدَّليل».

وقال ابن كثير في تفسيره ٧/ ٣٠٤: «ومِن النَّاس مَن زعم أنهم في الجنَّة يراهم بنو آدم ولا يرون بني آدم عكس ما كانوا عليه في الدار الدُّنيا . ومن النَّاس مَن قال: لا يأكلون في الجنَّة ولا يشربون، وإنما يلهمون التسبيح والتحميد والتقديس، عوضًا عن الطعام والشراب كالملائكة؛ لأنهم من جنسهم. **وكل هذه الأقوال فيها نظرٌ، ولا دليل عليها**».

ونسبه الشبلي في آكام المُرجان، ص ٦٧، والعيني في عمدة القارئ ٣٢/ ٧٤، والسيوطي في لقط المُرجان في أحكام الجان، ص ٧٩، وفي الأشباه والنظائر له ١/ ٤٣٥، وابن نجيم في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٠، والألوسي في تفسيره ١٤/ ١١٩ عن الحارث المحاسبي.

(١) نقل قولهما ابن حزم في الفصل ٣/ ١٤٧، وتابعه شيخ الإسلام على ذلك.

فائدة فقهية: الإمام أبو يوسف مع أنَّ شهرته الفقهية من تلاميذ أبي حنيفة إلَّا أنَّه مُتابعٌ لابن أبي ليلى في كثيرٍ مِن المسائل مُخالفٌ لشيخه الأول؛ كشهادة الأعمى، وزكاة الثمار، والتوكيل في المُطالبة بالحقوق وإثباتها، وفي صلاة الخوف، وفي حُكم المُصرَّاة مِن الأنعام، وفي دية قتيل الفريقين، وخيار الشرط، ورفع اليدين في تكبيرات العيد، ومعنى الشفق في أوقات الصلاة، وغير ذلك، ولأبي يوسف كتاب سمَّاه (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) حققه: أبو الوفا الأفغاني، ومطبوع بمطبعة الوفاء بمصر .

(٢) هو: محمَّد بن عبدالرَّحمن بن أبي ليلى، أبو عبدالرَّحمن الأنصاري الكوفي، الإمام القاضي الفقيه، من كبار علماء الكوفة وقُرائها، لم يكن يعتني بضبط الحديث قدر اعتنائه بالقُرآن، ولذلك عده المُحدثون صدوقًا، مات سنة ١٤٨هـ، أو التي تليها.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣١٠، الوافي بالوفيات٣/ ٢٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠١.

(٣) هو: عبدالرَّحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الشَّامي، شيخ الإسلام العلاَّمة الإمام الفقيه العابد، كان ثقةً حُجةً جليل القدر مهابًا، مِن أصحاب المذاهب الفقهية المُندثرة، قال عنه الإمام مالك: «الأوزاعيُّ إمامٌ يُقتدى به»، مات سنة١٥٧هـ.

جَانٌّ ﴿٥٦﴾ [الرحمن: ٥٦]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي [الأَحْقَافِ](١): ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٨﴾ وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۖ﴾ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا ذِكْرُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَقَوْلُهُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ [الأحقاف: ١٦]، ثُمَّ قَالَ:/ ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۖ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأحقاف: ١٩]. [ك/ ٤٩]

قَالَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «دَرَجَاتُ أَهْلِ الجَنَّةِ تَذْهَبُ عُلُوًّا، ودَرَجَاتُ أَهْلِ النَّارِ تَذْهَبُ سُفْلًا»(٢).

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى عَنْ قَوْلِ الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدٗا ﴿١١﴾﴾ [الجِنّ: ١١] وَقَالُوا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ وَمِنَّا ٱلۡقَٰسِطُونَۖ فَمَنۡ أَسۡلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبٗا ﴿١٥﴾﴾ [الجِنّ: ١٤، ١٥] فَفِيهِمْ الْكُفَّارُ، وَالْفُسَّاقُ، وَالعُصَاةُ، وَفِيهِمْ مَنْ فِيهِ عِبَادَةٌ وَدِينٌ بِنَوْعٍ مِنْ قِلَّةِ العِلْمِ كَمَا فِي الإِنْسِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ الجِنِّ يَمِيلُ إِلَى نَظِيرِهِ مِنْ الإِنْسِ، فَالْيَهُودُ مَعَ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى مَعَ النَّصَارَى، والمُسْلِمُونَ مَعَ المُسْلِمِينَ، وَالفُسَّاقُ مَعَ الفُسَّاقِ،

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٧، البداية والنهاية ١٠/ ١١٥، شذرات الذهب ١/ ٢٤١.

(١) في (س) و(ك) و(م): «الأَعْرَاف» وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبته، وبها التبس على الدكتور الطويان في تحقيقه لكتاب النبوات لشيخ الإسلام حيث ظنَّ أنَّ شيخ الإسلام جعل هذه الآية دليلًا» لابن أبي ليلى وأبي يوسف فقط، بينما دليل الأوزاعي قوله: ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ ﴿٥٦﴾﴾ [الرحمن: ٥٦] والأظهر أنَّ الأوزاعي يستدل بالآيتين، آية الأنعام والأحقاف، وآية الرحمن، والله أعلم.

(٢) رواه مُسندًا الطبري في تفسيره ٢١/ ١٤٦ (ت: التركي) بلفظ: «دَرَجُ أَهْلِ النَّارِ يَذْهَبُ سَفَالاً، ودَرَجُ أَهْلِ الجَنَّةِ يَذْهَبُ عُلُوًّا»، وذكره البغوي مُعلقًا في المعالم ٧/ ٢٥٩ قريبًا مِن لفظ الطبري.

[س/ ٢٤] وَأَهْلُ الجَهْلِ وَالبِدَعِ مَعَ أَهْلِ الجَهْلِ والبِدَعِ.

استخدام الإنس للجان

وَاسْتِخْدَامُ الإِنْسِ لَهُمْ مِثْلُ اسْتِخْدَامِ الإِنْسِ لِلإِنْسِ بِشَيْءٍ:

مِنْهُمْ: مَنْ يَسْتَخْدِمُهُمْ فِي المُحَرَّمَاتِ مِنْ الفَوَاحِشِ، وَالظُّلْمِ، وَالشِّرْكِ، وَالقَوْلِ عَلَى الله بِلَا عِلْمٍ، وَقَدْ يَظُنُّونَ ذَلِكَ مِنْ كَرَامَاتِ الصَّالِحِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الشَّيَاطِينِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَسْتَخْدِمُهُمْ فِي أُمُورٍ مُبَاحَةٍ إِمَّا إِحْضَارِ مَالِهِ، أَوْ دَلَالَةٍ عَلَى مَكَانٍ فِيهِ مَالٌ لَيْسَ لَهُ مَالِكٌ مَعْصُومٌ، أَوْ دَفْعِ مَنْ يُؤْذِيهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا كَاسْتِعَانَةِ الإِنْسِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ فِي ذَلِكَ.

والنَّوْعُ الثَّالِثُ: أَنْ يَسْتَعْمِلَهُمْ فِي طَاعَةِ الله وَرَسُولِهِ كَمَا يُسْتَعْمَل الإِنْسُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَيَأْمُرُهُمْ بِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَيَنْهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ كَمَا يَأْمُرُ الإِنْسُ وَيَنْهَاهُمْ، وَهَذِهِ حَالُ نَبِيِّنَا ﷺ، وَحَالُ مَنْ اتَّبَعَهُ وَاقْتَدَى بِهِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَهُمْ أَفْضَلُ الخَلْقِ، فَإِنَّهُمْ يَأْمُرُونَ الإِنْسَ وَالجِنَّ بِمَا أَمَرَهُمْ الله بِهِ وَرَسُولُهُ، وَيَنْهَوْنَ الإِنْسَ وَالجِنَّ عَمَّا نَهَاهُمْ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ؛ إِذْ كَانَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مَبْعُوثًا بِذَلِكَ إِلَى الثَّقَلَيْنِ الإِنْسِ وَالجِنِّ، وَقَدْ قَالَ اللهُ لَهُ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨]، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

وَعُمَرُ رضي الله عنه لمَّا نَادَى: «يَا سَارِيَةُ[١] الجَبَلَ!!»، قَالَ: «إنَّ لله جُنُودًا يُبَلِّغُونَ صَوْتِي»[٢].

وَجُنُودُ الله هُمْ مِنْ المَلَائِكَةِ، وَمِنْ صَالِحِي الجِنِّ، فَجُنُودُ الله بَلَّغُوا صَوْت عُمَرَ إلَى سَارِيَةَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ نَادَوْهُ بِمِثْلِ صَوْتِ عُمَرَ، وَإِلَّا نَفْسُ صَوْتِ عُمَرَ لَا يَصِلُ نَفْسُهُ فِي هَذِهِ المَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ، وَهَذَا كَالرَّجُلِ يَدْعُو آخَرَ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ فَيُعَانُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَقُولُ الوَاسِطَةُ بَيْنَهُمَا: يَا فُلَانُ، وَقَدْ يَقُولُ لِمَنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ: يَا فُلَانُ احْبِسْ المَاءَ، تَعَالَ إلَيْنَا، / وَهُوَ لَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ، فَيُنَادِيهِ [ك/ ٥٠] الوَاسِطَةُ بِمِثْلِ ذَلِكَ: يَا فُلَانُ احْبِسْ المَاءَ، أَرْسِلْ المَاءَ؛ إمَّا بِمِثْلِ صَوْتِ الأَوَّلِ إنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ إلَّا صَوْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَضُرُّ بِأَيِّ صَوْتٍ كَانَ إذَا عَرَفَ أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ نَادَاهُ.

وَهَذِهِ حِكَايَةٌ[٣]: كَانَ عُمَرُ مَرَّةً قَدْ أَرْسَلَ جَيْشًا، فَجَاءَ شَخْصٌ وَأَخْبَرَ أَهْلَ المَدِينَةِ بِانْتِصَارِ الجَيْشِ، وَشَاعَ الخَبَرُ، فَقَالَ عُمَرُ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ قَالُوا: شَخْصٌ صِفَتُهُ كَيْتَ وَكَيْتَ فَأَخْبَرَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: ذَاكَ [عُثَيمٌ][٤] بَرِيدُ الجِنِّ، وَسَيَجِيءُ بَرِيدُ

---

(١) هو: الصحابي الجليل سارية بن زُنَيم بن عمرو الدؤلي، أبو زُنَيم الكناني، من قادة عُمَر بن الخطاب في بلاد فارس، مات سنة ٣٠هـ تقريبًا.

(٢) رواه البيهقي في الاعتقاد، ص ٣٢١، وأبو نعيم في دلائل النبوة، ص ٥٠٧-٥٠٨، وغيرهما، وحسَّنه ابن كثير في البداية والنهاية ٧/ ١٣١ وقال: وهذا إسنادٌ جيدٌ حسن»، وكذلك ابن حجر في الإصابة ١/ ٤١٠ وقال: «إسناده حسنٌ»، ووافقه السخاوي في المقاصد الحسنة، ص ٢٤٦ وقال: «وهو كما قال شيخنا إسنادٌ حسنٌ»، والعجلوني في كشف الخفاء ٢/ ٣٨١ وقال: «وإسناده - كما قال الحافظ ابن حجر - حسنٌ»، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (١١١٠).

(٣) رواها ابن أبي شيبة في المصنف ١٣/ ٥ بسندٍ حسن، وبدون ذكر اسم الجنِّي.

(٤) (٤) في (س) و(ك) و(م): «أَبُو الهَيْثَم»!!، ولم أجده بهذا الاسم عند غير شيخ الإسلام من المؤرخين، مع أن شيخ الإسلام كرر هذا الاسم في رسالته إيضاح الدلالة في عموم الرسالة، وهي ضمن مجموع الفتاوى ١٩/ ٦٣، وإنَّما الثابت هو (عُثَيمٌ) بضم العين المهملة، كما عند الطبري في تاريخه ٢/ ٥٢٨-٥٢٩، وابن كثير في تاريخه ٧/ ١٢٦، وابن حجر في الإصابة ٤/ ٤٦٤،

الإِنْسَانِ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ.

وَقَدْ يَأْمُرُ المَلِكُ بَعْضَ النَّاسِ بِأَمْرٍ وَيَسْتَكْتِمُهُ إِيَّاهُ، فَيَخْرُجُ فَيَرَى النَّاسِ يَتَحَدَّثُونَ بِهِ، فَإِنَّ الْجِنَّ تَسْمَعُهُ، وَتُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ، وَالَّذِينَ يَسْتَخْدِمُونَ الْجِنَّ فِي الْمُبَاحَاتِ يُشْبِهُ اسْتِخْدَامَ سُلَيْمَانَ لَكِنْ أُعطِيَ مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ بَعْدَهُ، وَسُخِّرَتْ لَهُ الإِنْسُ وَالجِنُّ.

وَهَذَا لَمْ يَحْصُلْ لِغَيْرِهِ، والنَّبِيُّ ﷺ لمَّا تَفلَّتَ عَلَيْهِ العِفْرِيتُ لِيَقْطَعَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ قَالَ: «**فَأَخَذْتُهُ فَذَعَتُّهُ حَتَّى سَالَ لُعَابُهُ عَلَى يَدِي، وَأَرَدْت أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ ثُمَّ ذَكَرْت دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ فَأَرْسَلْته**»[١]، فَلَمْ يَسْتَخْدِمْ الْجِنَّ أَصْلًا[٢]، لَكِنْ دَعَاهُمْ إِلَى الإِيمَانِ بِالله، وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ القُرْآنَ، وبَلَّغَهُمْ الرِّسَالَةَ،

وأظن أنَّ شيخ الإسلام هكذا حفظه، أو هو مُصحفٌ عنده، والقصة أوردها المؤرخون في انتهاء معركة نهاوند، التي قادها الصحابي النُعمان بن مُقرِّن المُزني ضد الفُرس، فانتصر فيها المُسلمون، واستشهد قائدهم فيها، وسُميت المعركة بفتح الفتوح.

(١) هذا الحديث مجموع من عِدَّة روايات، فقد رواه البخاري في كِتَاب الصَّلَاةِ، بَاب: الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ، رقم (٤٤١)، وفي كِتَاب تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَاب قَوْلِهِ ﴿وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٣٥﴾، رقم (٤٤٣٤) بلفظ (قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ) بَدَل (دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ)، ولم يذكر لفظ (فَذَعَتُّهُ) فيهما، ورواه في كِتَاب أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَـٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ۝٣٠﴾، رقم (٣١٧٠)، بلفظ (دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ)، ولم يذكر لفظ (فَذَعَتُّهُ)، ورواه مسلم في كِتَاب المَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ، رقم (٩٣٣)، بلفظ (قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ) بَدَل (دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ)، وذكر لفظ (فَذَعَتُّهُ) وكِلاهما عن أبي هريرة، أمّا لفظ (حَتَّى سَالَ لُعَابُهُ عَلَى يَدِي) فلم أجدها في الصحيحين، وإنما هي في المُسند ٢٣/ ٣٩٩ بلفظ (حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ لُعَابِهِ بَيْنَ إِصْبَعَيَّ هَاتَيْن) عن أبي سعيد الخدري .

(٢) قال شيخنا عبدالرحمن المحمود: «هذا دليل على منع استخدام الجنّ خلافًا لما يزعمه بعض القراء، ويدعي أن ذلك جائز، وقد يحتج بكلام لشيخ الإسلام يوهم تجويزه لذلك.

وَبَايَعَهُمْ كَمَا فَعَلَ بِالإِنْسِ.

وَالَّذِي أُوتِيَهُ ﷺ أَعْظَمُ مِمَّا أُوتِيَهُ سُلَيْمَانُ؛ فَإِنَّهُ اسْتَعْمَلَ الجِنَّ وَالإِنْسَ فِي عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ، وَسَعَادَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَا لِغَرَضٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ، وَطَلَبَ مَرْضَاتِهِ، وَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا رَسُولًا عَلَى أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا مَلِكًا، فَدَاوُدُ وَسُلَيْمَانُ وَيُوسُفُ أَنْبِيَاءٌ مُلُوكٌ، وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ رُسُلٌ عَبِيدٌ، فَهُوَ أَفْضَلُ كَفَضْلِ السَّابِقِينَ المُقَرَّبِينَ عَلَى الأَبْرَارِ أَصْحَابِ اليَمِينِ.

الفرق بَيْنَ آيات الأنبياء وطرائق بناء السحرة والكُهَّان

وَكَثِيرٌ مِمَّنْ يَرَى هَذِهِ العَجَائِبَ الخَارِقَةَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مِنْ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالعِلْمِ لَمْ يَعْرِفُوا الفَرْقَ بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الآيَاتِ الخَارِقَةِ، وَمَا لِأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ السَّحَرَةِ وَالكُهَّانِ/ وَالكُفَّارِ مِنَ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ وَأَهْلِ البِدَعِ [س/ ٢٥] وَالضَّلَالِ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي الإِسْلَامِ، فَجَعَلُوا الخَوَارِقَ جِنْسًا وَاحِدًا، وَقَالُوا: كُلُّهَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُعْجِزَةً إِذَا اقْتَرَنَتْ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا، وَالتَّحَدِّي بِمِثْلِهَا.

وَإِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ مِنَ الكُفَّارِ وَالسَّحَرَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْلُبَهُ اللهُ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يُقَيِّضَ لَهُ مَنْ يُعَارِضُهُ، وَلَوْ عَارَضَ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ

والصواب – والله أعلم – أن الأمر له حالتان:

١- إحداهما: أن يخبر الجن عن أمر كالسحر أو غيره في المريض أثناء القراءة أو الرقية، فهذا لا بأس به من الاستفادة منه، لكن بشرط أن يؤخذ على أنه خبر عن مجهول قد يصدق وقد يكذب.

٢- أن يتعاون معه بعض الجن ويتفق معهم على أن يعينوه عند الحاجة، فهذا ممنوع ولم يفعله الرسول ﷺ ولا الصحابة في غزواتهم، وهو مدخل فتنة عظيمة» .

النَّبِـيَّ لَأَعْجَـزَهُ اللـهُ، فَخَاصَّـةُ المُعْجِزَاتِ عِنْدَهُـمْ مُجَرَّدُ كَوْنِ المُرْسَـلِ إِلَيْهِـمْ لَا يَأْتُونَ بِمِثْـلِ مَـا أَتَـى بِهِ النَّبِـيُّ مِمَّا لَـمْ يَكُـنْ مُعْتَـادًا لِلنَّاسِ .

قَالُـوا: إِنَّ عَجْـزَ النَّـاسِ عَـنْ المُعَارَضَـةِ خَـرْقُ عَـادَةٍ فَهَـذِهِ هِـيَ المُعْجِـزَاتُ عِنْدَهُـمْ، وَهُـمْ ضَاهَـوْا [أَسْـلَافَهُمْ][1] مِـنْ المُعْتَزِلَـةِ الَّذِيـنَ قَالُـوا / المُعْجِـزَاتُ [ك/ ٥١] هِـيَ خَـرْقُ العَـادَةِ، لَكِـنْ أَنْكَـرُوا كَرَامَـاتِ الصَّالِحِيـنَ، وَأَنْكَـرُوا أَنْ يَكُـونَ السِّـحْرُ وَالكَهَانَةُ إِلَّا مِنْ جِنْسِ الشَّعْبَذَةِ وَالحِيَلِ، لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الشَّيَاطِينَ تُعِينُ عَلَى ذَلِكَ .

وَأُولَئِـكَ أَثْبَتُـوا الكَرَامَـاتِ، ثُـمَّ زَعَمُـوا أَنَّ المُسْـلِمِينَ أَجْمَعُـوا عَلَـى أَنَّ هَذِهِ لَا تَكُـونُ إِلَّا لِرَجُـلٍ صَالِـحٍ أَوْ نَبِـيٍّ قَالُوا: فَـإِذَا ظَهَرَتْ عَلَى يَـدِ رَجُـلٍ كَانَ صَالِحًا بِهَذَا الإِجْمَاعِ.

وَهَـؤُلَاءِ أَنْفُسُـهُمْ قَـدْ ذَكَرُوا أَنَّهَـا يَكُونُ لِلسَّـحَرَةِ مَا هُـوَ مِثْلُهَـا، وَتَنَاقَضُوا فِي ذَلِـكَ كَمَا قَدْ بُسِـطَ فِي غَيْـرِ هَـذَا المَوْضِعِ.

فَصَـارَ كَثِيـرٌ مِـنَ النَّـاسِ لَا يَعْلَمُونَ مَـا لِلسَّـحَرَةِ وَالكُهَّانِ، وَمَـا يَفْعَلُهُ الشَّـيَاطِينُ مِـنْ العَجَائِـبِ، وَظَنُّـوا أَنَّهَـا لَا تَكُـونُ إِلَّا لِرَجُـلٍ صَالِـحٍ؛ فَصَـارَ مَـنْ ظَهَـرَتْ هَذِهِ لَـهُ يَظُنُّ أَنَّهَـا كَرَامَـةٌ، فَيَقْـوَى قَلْبُهُ بِأَنَّ طَرِيقَتَـهُ هِيَ طَرِيقَـةُ الأَوْلِيَاءِ، وَكَذَلِـكَ غَيْرُهُـمْ يُظَـنُّ فِيهِ ذَلِكَ.

ثُـمَّ يَقُولُـونَ: الوَلِـيُّ إِذَا تَوَلَّـى لَا يُعْتَـرَضُ عَلَيْـهِ، فَمِنْهُـمْ مَـنْ يَـرَاهُ مُخَالِفًا لِمَا عُلِـمَ بِالِاضْطِـرَارِ مِـنْ دِيـنِ الرَّسُـولِ، مِثْـلِ تَـرْكِ الصَّـلَاةِ المَفْرُوضَـةِ، وَأَكْلِ الخَبَائِـثِ كَالخَمْـرِ، وَالحَشِيشَـةِ، وَالمَيْتَـةِ، وَغَيْـرِ ذَلِكَ، وَفِعْـلِ الفَوَاحِـشِ، وَالفُحْـشِ وَالتَّفَحُّشِ فِـي المَنْطِـقِ، وَظُلْـمِ النَّـاسِ، وقَتْـلِ النَّفْـسِ بِغَيْـرِ حَـقٍّ، وَالشِّـرْكِ بِاللـه، وَهُوَ مَـعَ ذَلِكَ

(١) في (م): «سَلَفَهُم»، وكلاهما بمعنى واحد، والله أعلم.

يُظَنُّ فِيهِ أَنَّهُ وَلِيٌّ مِنْ أَوْلِيَاءِ الله، قَدْ وَهَبَهُ هَذِهِ الكَرَامَاتِ بِلَا عَمَلٍ فَضْلًا مِنْ الله تَعَالَى، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ، وَأَنَّ هَذِهِ مِنْ أَوْلِيَاءِ الشَّيَاطِينِ تُضِلُّ بِهَا النَّاسَ وَتُغْوِيهِمْ.

طرائق الشياطين في إضلال بني آدم

وَدَخَلَتْ الشَّيَاطِينُ فِي أَنْوَاعٍ مِنْ ذَلِكَ:

فَتَارَةً يَأْتُونَ الشَّخْصَ فِي النَّوْمِ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَأَنَا أُتَوِّبُكَ لِي، وَأَصِيرُ شَيْخَك، وَأَنْتَ تُتَوِّبُ النَّاسَ لِي، وَيُلْبِسُهُ، فَيُصْبِحُ وَعَلَى رَأْسِهِ مَا أَلْبَسَهُ، فَلَا يَشُكُّ أَنَّ الصِّدِّيقَ هُوَ الَّذِي جَاءَهُ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ الشَّيْطَانُ، وَقَدْ جرى مِثْلُ هَذَا لِعِدَّةٍ مِنْ المَشَايِخِ بالعِرَاقِ، وَالجَزِيرَةِ، وَالشَّامِ.

وَتَارَةً يَقُصُّ شَعْرَهُ فِي النَّوْمِ، فَيُصْبِحُ فَيَجِدُ شَعْرَهُ مَقْصُوصًا .

وَتَارَةً يَقُولُ: أَنَا الشَّيْخُ فُلَانٌ، فَلَا يَشُكُ أَنَّ الشَّيْخَ نَفْسَهُ جَاءَهُ، وَقَصَّ شَعْرَهُ.

وَكَثِيرًا مَا يَسْتَغِيثُ الرَّجُلُ بِشَيْخِهِ الحَيِّ أَوْ المَيِّتِ، فَيَأْتُونَهُ فِي صُورَةِ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَقَدْ يُخَلِّصُونَهُ مِمَّا يَكْرَهُ، فَلَا يَشُكُّ أَنَّ الشَّيْخَ نَفْسَهُ جَاءَهُ، أَوْ أَنَّ مَلَكًا تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ وجَاءَهُ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي تَمَثَّلَ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ لَمَّا أَشْرَكَ بِالله أَضَلَّتْهُ الشَّيَاطِينُ، وَالمَلَائِكَةُ لَا تُجِيبُ مُشْرِكًا.

وَتَارَةً يَأْتُونَ إِلَى مَنْ هُوَ خَالٍ فِي البَرِّيَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ مَلِكًا أَوْ أَمِيرًا كَبِيرًا، ويَكُونُ كَافِرًا، وَقَدْ انْقَطَعَ عَنْ أَصْحَابِهِ، وَعَطِشَ وَخَافَ المَوْتَ، فَيَأْتِيهِ فِي صُورَةِ إِنْسِيٍّ، وَيَسْقِيهِ وَيَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلَامِ ويُتَوِّبُه، فَيُسْلِمُ عَلَى يَدَيْهِ، ويُتَوِّبُه وَيُطْعِمُهُ، وَيَدُلُّهُ عَلَى الطَّرِيقِ، وَيقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا فُلَانٌ، وَيَكُونُ [مِنْ مُؤْمِنِي

الجِنِّ][(١)]، **كَمَا جَرى مِثْلُ هَذَا لِيَ، كُنْتُ فِي مِصْرَ فِي قَلْعَتِهَا**[(٢)].

وَجَرَى مِثْلُ هَذَا/ إِلَى [كَبِيرٍ][(٣)] مِنْ التُّرْكِ مِنْ نَاحِيَةِ المَشْرِقِ، وَقَالَ [ك/ ٥٢] لَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ: أَنَا ابْنُ تَيْمِيَّة !! فَلَمْ يَشُكَّ ذَلِكَ الأَمِيرُ أَنِّي أَنَا هُوَ، وَأَخْبَرَ بِذَلِكَ مَلِكَ مَارِدِينَ[(٤)]، وَأَرْسَلَ بِذَلِكَ مَلِكُ مَارِدِينَ إِلَى مَلِكِ مِصْرَ رَسُولاً وَكُنْتُ فِي الحَبْسِ؛ فَاسْتَعْظَمُوا ذَلِكَ، وَأَنَا لَمْ أَخْرُجْ مِنْ الحَبْسِ، **وَلَكِنْ كَانَ هَذَا جِنِّيًّا يُحِبُّنَا، فَيَصْنَعُ بِالتُّرْكِ التَتَر مِثْلَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بِهِمْ؛ لمَّا جَاءُوا إِلَى دِمَشْقَ**[(٥)] **كُنْتُ أَدْعُوهُمْ**

---

(١) في (س): «في موضع» وبعدها بياضٌ، و(ك): «في موضع» والكلام مُتصلٌ، وما بين القوسين مستدرك مِن (م)، وأشار ابن قاسم إلى أنها في الأصل «في موضع» وصححها.

(٢) سُجن شيخ الإسلام أبو العبَّاس في مِصر أربع مرَّات، ومنها هذه التي في سجن قلعة الجبل (وتُسمَّى الجُب)، بالقاهرة (وتُسمَّى مِصْرَ قديمًا) في (ليلة الفطر) ١/ ١٠/ ٧٠٥هـ، وخرج في ٢٣/ ٣/ ٧٠٧هـ، لمُدَّة سنة ونصف تقريبًا، وهي المقصودة هنا، والله أعلم.

(٣) في (س) غير واضحة تمامًا، وفي (ك) و(م): «كثير»!!، وهي كذلك في جميع الطبعات باستثناء طبعة الأستاذ حسين يوسف غزال (ص ١١٧) كتبها (كَبِير)، وأظنها أقرب للصواب؛ لأن شيخ الإسلام يتحدث عن أميرٍ مِن أمراء التُرك التتار، والأنسب أن يقال في حقه (كَبِير) لأنه كبير قومه، وأمَّا (كَثِير) فليس لها معنى على مُراد شيخ الإسلام، وقد استحسن ذلك شيخنا الدكتور عبدالرحمن المحمود، وقال: «لعلَّه هو الصواب»، ولذلك أثْبَتُّها هكذا (كَبِير)، والله أعلم.

(٤) هو: الملك المنصور نجم الدِّين غازي الأرتقي، كما قرره شيخنا المحمود في موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة ١/ ١٧٤، ومَارِدِينَ: مدينة مشهورة في الجزيرة الفُراتية، وفيها قلعة عظيمة تُعتبر مِن أعظم القلاع، وفيها أفتى شيخ الإسلام بأنها دارٌ مُركبة بين الحرب والسِلم، وهي من أعظم الفتاوى التي تُظهر عبقرية شيخ الإسلام واجتهاده، وهي ضمن الفتاوى ٢٨/ ٢٤٠، والله أعلم.

(٥) **دِمَشق**: عاصمة الدولة الأموية، قال عنها ياقوت الحموي: «وهي جَنَّة الأرض بلا خلاف؛ لحُسن عمارة، ونضارة بقعة، وكثرة فاكهة، ونزاهة رقعة، وكثرة مياه، ووجود مآرب)، وفتحها المُسلمون في رجب سنة ٤١ هـ بعد حصار ومنازلة، فدخلها أبو عُبيدة من الباب الغربي صُلحًا، ودخلها خالد بن الوليد مِن الباب الشرقي عُنوة، فاختصموا إلى عُمر بن الخطَّاب فأجراها كلها صُلحًا، وهي الآن عاصمة بلاد سوريا، نفع الله بها وأهلها الإسلام والمُسلمين.

إِلَى الإِسْلَامِ، فَإِذَا نَطَقَ أَحَدُهُمْ بِالشَّهَادَتَيْنِ، أَطْعَمْتهمْ مَا تَيَسَّرَ، فَعَمِلَ مَعَهُمْ مِثْلَ مَا كُنْتُ أَعْمَلُ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ إِكْرَامِي، لِيَظُنَّ ذَاكَ أَنِّي أَنَا الَّذِي فَعَلْت ذَلِكَ.

قَالَ لِي طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا؟ قُلْتُ: لَا، إِنَّ المَلَكَ/ لَا يَكْذِبُ، وَهَذَا قَدْ قَالَ: أَنَا ابْنُ تَيْمِيَّة، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ. [س/ ٢٦]
وَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ رَأَى مَنْ قَالَ: إِنِّي أَنَا الخَضِرُ!! وَإِنَّمَا كَانَ جِنِّيًّا.

ثُمَّ صَارَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُكَذِّبُ بِهَذِهِ الحِكَايَاتِ إِنْكَارًا لِمَوْتِ الخَضِرِ، وَالَّذِين قَدْ عَرَفُوا صِدْقَهَا يَقْطَعُونَ بِحَيَاةِ الخَضِرِ، وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ مُخْطِئٌ، فَإِنَّ الَّذِينَ رَأَوْا مَنْ قَالَ: إِنِّي أَنَا الخَضِرُ هُمْ كَثِيرُونَ صَادِقُونَ، وَالحِكَايَاتُ مُتَوَاتِرَاتٌ؛ لَكِنْ أَخْطَأُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّهُ الخَضِرُ، وَإِنَّمَا كَانَ جِنِّيًّا.

وَلِهَذَا يَجْرِي مِثْلُ هَذَا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَكَثِيرًا مَا يَأْتِيهِمْ فِي كَنَائِسِهِمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ الخَضِرُ، وَكَذَلِكَ اليَهُودُ يَأْتِيهِمْ فِي كَنَائِسِهِمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ الخَضِرُ، وَفِي ذَلِكَ مِنْ الحِكَايَاتِ الصَّادِقَةِ مَا يَضِيقُ عَنْهُ هَذَا المَوْضِعُ، يُبَيِّنُ صِدْقَ مَنْ رَأَى شَخْصًا، وَظَنَّ أَنَّهُ الخَضِرُ، وَأَنَّهُ غَلِطَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ الخَضِرُ، وَإِنَّمَا كَانَ جِنِّيًّا.

وَقَدْ يَقُولُ: أَنَا المَسِيحُ، أَوْ مُوسَى، أَوْ مُحَمَّدٌ، أَوْ أَبُو بَكْرٍ، أَوْ عُمَرُ، أَوْ الشَّيْخُ فُلَانٌ، فَكُلُّ هَذَا قَدْ وَقَعَ، والنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ رآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي حَقًّا، فَإِنَّ الشَّيْطَانِ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي**»(١).

يُنظر: مُعجم البلدان ٢/ ٤٦٣.

(١) رواه البخاري في كِتَاب العِلْم، بَاب: إِثْم مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رقم (١٠٧)، ومسلم في كِتَاب الرُّؤْيَا، بَابُ: قول النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي**»، رقم (٤٢٠٦)، كِلاهما عن أبي هريرة، وأمّا لفظة (حَقًّا) فلم أجدها في الصحيحين، وقد أدرجها في الحديث المذكور

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فِي صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِه»(١).

وَهَـذِهِ رُؤْيَـةٌ فِي المَنَامِ، وأمَّـا فِي اليَقَظَةِ فَمَنْ ظَـنَّ أَنَّ أَحَدًا مِـنْ المَوْتَى يَجِيءُ بِنَفْسِـهِ لِلنَّـاسِ عِيَانًـا قَبْلَ يَـوْمِ القِيَامَةِ فَمِـنْ جَهْلِهِ أُتِيَ، وَمِـنْ هُنَا ضَلَّتْ النَّصَـارَى حَيْثُ اعْتَقَـدُوا أَنَّ المَسِـيحَ بَعْـدَ أَنْ صُلِـبَ - كَمَا يَظُنُّونَ - أَنَّـهُ أَتَى إِلَى الحَوَارِيِّيـنَ، وَكَلَّمَهُمْ، وَوَصَّاهُـمْ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِـي أَنَاجِيلِهِمْ، وَكُلُّهَا تَشْـهَدُ بِذَلِكَ.

وذَاكَ الَّذِي جَاءَ كَانَ شَـيْطَانًا، قَالَ: أَنَا المَسِـيحُ، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ المَسِـيحَ نَفْسَـهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْـتَبِهَ مِثْلُ هَذَا عَلَى الحَوَارِيِّينَ كَمَا اشْـتَبَهَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ شُـيُوخِ المُسْـلِمِينَ، وَلَكِـنْ مَا أَخْبَرَهُمْ المَسِـيحُ قَبْـلَ أَنْ يُرْفَـعَ بِتَبْلِيغِهِ فَهُوَ الحَـقُّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِـم تَبْلِيغُهُ، وَلَمْ يُرْفَعْ حَتَّى بَلَّغَ رِسَالَاتِ رَبِّهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَجِيئِهِ بَعْدَ أَنْ رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ.

وَأَصْحَـابُ الحَـلَّاجِ(٢) لمَّـا قُتِـلَ كَانَ يَأْتِيهِمْ مَـنْ يَقُولُ: أَنَـا الحَلاَّجُ!!/ [ك/ ٥٣] فَيَرَوْنَـهُ فِي صُورَتِـهِ عِيَانًا!!.

الدكتـور مُصطفـى البُغـا في تحقيقـه لصحيـح البخـاري ١/ ٥٢، ولم أجدهـا في كافـة نُسـخ البُخـاري المطبوعـة، وهـي عنـد الإمـام أحمـد في المُسـند ٢/ ٤٢٥ بلفـظ (الحَـقّ)، والله أعلـم.

(١) لم أقـف عليـه بهـذا اللفـظ، وأظنـه بالمعنـى، وإنـما الثابـت عنـه مـا رواه الإمـام أحمـد في المُسـند ١٤/ ٢٠٠، والحاكـم في المُسـتدرك ٤/ ٤٣٥ أنَّ رجـلًا قـال لابـن عبـاس: إني قـد رأيتـه ﷺ فذكـرتُ الحسـن بـن عـلي فشـبهته بـه، فقـال ابـن عبـاس: إنَّـه كان يُشْـبِهُهُ.
قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذا السياقة»، ووافقه الذهبي.

(٢) هـو: الحسـين بـن منصـور الحَـلاَّج الفـارسي، أبـو مُغيـث - أو أبـو عبـدالله- البغـدادي، إمـامٌ صـوفيٌّ قرمطـيٌّ فيلسـوفٌ، لـه مصنفـات كثيـرة منهـا (قـرآن القُـرآن والفُرقـان)، و(الكبريـت الأحمـر)، مـات مصلوبًـا عـلى الزندقـة ببغـداد سـنة ٣٠٩هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣، البداية والنهاية ١١/ ١٧٤، شذرات الذهب ٢/ ٢٨١.

وَكَذَلِكَ شَيْخٌ بِمِصْرَ يُقَالُ لَهُ: الدُسُوقِي[(١)] بَعْدَ أَنْ مَاتَ كَانَ يَأْتِي أَصْحَابَهُ مِنْ جِهَتِهِ رَسَائِلُ، وَكُتُبٌ مَكْتُوبَةٌ، **وَأَرَانِي صَادِقٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الكِتَابَ الَّذِي أَرْسَلَهُ، فَرَأَيْته بِخَطِّ الجِنِّ، وَقَدْ رَأَيْتُ خَطَّ الجِنِّ غَيْرَ مَرَّةٍ**، وَفِيهِ كَلَامٌ مِنْ كَلَامِ الجِنِّ، وذَاكَ المُعْتَقِدُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّيْخَ حَيٌّ، وَكَانَ يَقُولُ: انْتَقَلَ ثُمَّ مَاتَ.

وَكَذَلِكَ شَيْخٌ آخَرُ كَانَ بِالمَشْرِقِ وَكَانَ لَهُ خَوَارِقُ مِنْ الجِنِّ، وَقِيلَ: كَانَ بَعْدَ هَذَا يَأْتِي خَوَاصَّ أَصْحَابِهِ فِي صُورَتِهِ، فَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ هُوَ.

وهكَذَا الَّذِينَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ بَقَاءَ عَلِيٍّ، أَوْ بَقَاءَ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، قَدْ كَانَ يَأْتِي إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِمْ جِنِّيٌّ فِي صُورَتِهِ، وكَذَا مُنْتَظَرُ الرَّافِضَةِ[(٢)]، قَدْ يَرَاهُ أَحَدُهُمْ أَحْيَانًا وَيَكُونُ المَرْئِيُّ جِنِّيًّا، فَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ وَاقِعٌ كَثِيرًا.

وقوع بعض الضُّلال أو العُصَاة في رؤى باطلة أو بدع مُنكرة تكون خيرًا لهم مِن سابق حالهم

وَكُلَّمَا كَانَ القَوْمُ أَجْهَلَ كَانَ عِنْدَهُمْ أَكْثَرُ، فَفِي المُشْرِكِينَ أَكْثَرُ مِمَّا فِي النَّصَارَى، وَهُوَ فِي النَّصَارَى كَمَا هُوَ فِي الدَّاخِلِينَ فِي الإِسْلَامِ، وَهَذِهِ الأُمُورُ يُسْلِمُ بِسَبَبِهَا نَاسٌ،

---

(١) هو: إبراهيم بن أبي المجد بن قريش الدُسُوقي، من كبار الصوفية بمصر، لُقِّب بالبرُهان، وقد كثرت أخباره، وتعلق الناس به، وأدَّعى أصحابه أنَّه أحد الأقطاب الأربعة الذين يرجع إليهم تدبير الأمور في هذا الكون!!، له كتاب اسمه (الجواهر)، ونُقل عنه كلامًا على طريقة غُلاة الصوفية ممَّا لا معنى له، مات سنة ٦٧٦هـ، وله ضريح مشهورٌ، وطريقة معلومةٌ.
يُنظر: تاج العروس ١/ ٦٣٠٤، والأعلام١/ ٥٩.

(٢) يقصد ما تزعمه الرافضة بأنه (المهدي) ويطلقون عليه بالمُنتظر، والغائب، والقائم، وغير ذلك، ولهم فيه مِن الخزعبلات ما تضحك مِنه الثكلى، فأمه حملته في جنبها وليس في رَحِمِها، وولدته من فخذها لا مِن فرجها، وقد اختفى في مغارة في أحد الجبال، ولا يدرون أي جبل فمِنهم مَن جعله في جبال المدينة، ومِنهم مَن جعله في جبال مكة، ومِنهم مَن جعله في جبال رضوى، وعُمره عِدَّة أشهر، وعنده طعامه وشرابه، وله سدنته وحُراسه، وأكاذيبهم فيه لا تنتهي.

وَيَتُوبُ بِسَبَبِهَا نَاسٌ يَكُونُونَ أَضَلَّ مِنْ أَصْحَابِهَا، فَيَنْتَقِلُونَ بِسَبَبِهَا إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ؛ كَالشَّيْخِ الَّذِي فِيهِ كَذِبٌ وَفُجُورٌ مِنَ الإِنْسِ، قَدْ يَأْتِيهِ قَوْمٌ كُفَّار فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَيُسْلِمُونَ وَيَصِيرُونَ خَيْرًا مِمَّا كَانُوا، وَإِنْ كَانَ قَصْدُ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَاسِدًا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ، وَبِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ**»[(١)].

وَهَذَا كَالحُجَجِ وَالأَدِلَّةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالرَّأْيِ، فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ بِهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ البَاطِلِ، وَيَقْوَى بِهَا قُلُوبُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا بَاطِلَةً، فَغَيْرُهَا أَبْطَلُ مِنْهَا، وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ دَرَجَاتٌ، فَيَنْتَفِعُ بِهَا أَقْوَامٌ يَنْتَقِلُونَ مِمَّا كَانُوا عَلَيْهِ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ مُبْتَدِعَةِ المُسْلِمِينَ مِنْ الرَّافِضَةِ والجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى بِلَادِ الكُفَّارِ، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَانْتَفَعُوا بِذَلِكَ، وَصَارُوا مُسْلِمِينَ مُبْتَدِعِينَ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونُوا كُفَّارًا.

وَكَذَلِكَ بَعْضُ المُلُوكِ قَدْ يَغْزُو غَزْوًا يَظْلِمُ فِيهِ المُسْلِمِينَ وَالكُفَّارَ، ويَكُونُ

---

(١) هذان حديثان أدرجهما شيخ الإسلام بمعنى واحد، وفي بعض مصنفاته فرقهما كما في السياسة الشرعية (٩) فقال: «ورُوي (بِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ)».
فالأول: رواه البخاري في كتاب الجِهَادِ. وَالسِّيَرِ، بَاب: إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ، رقم (٢٨٣٤)، ومسلم في كِتَاب الإِيمَانِ، بَابُ: غِلَظِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الإِنْسَانِ نَفْسَهُ، رقم (١٦٢)، كلاهما عن أبي هريرة.
الثاني: رواه الإمام أحمد ٥/ ٤٥ عن أَبِي بَكْرَةَ، والطبراني في الأوسط ٤/ ٤٨١، كلاهما عَنْ أنس بن مالك.
قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني، ورجالهما ثقات» كما في المجمع ٥/ ٣٠٢.
وقال المناوي نقلًا عن العراقي: «إسناده جيد» كما في فيض القدير ٢/ ٣٥٤.

آثِمًا بِذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا فَيَحْصُلُ بِهِ نَفْعُ خَلْقٍ كَثِيرٍ كَانُوا كُفَّارًا فَصَارُوا مُسْلِمِين، وَذَاكَ كَانَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى القَائِمِ بِالوَاجِبِ، وأمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُفَّارِ فَهُوَ خَيْرٌ.

وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ،/ والفَضَائِلِ، والأَحْكَامِ، وَالقِصَصِ قَدْ يَسْمَعُهَا أَقْوَامٌ فَيَنْتَقِلُونَ بِهَا إِلَى خَيْرٍ مِمَّا كَانُوا [س/ ٢٧] عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ كَذِبًا، وَهَذَا كَالرَّجُلِ يُسْلِمُ رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، وَرَهْبَةً مِنْ السَّيْفِ، ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ، وَطَالَ مُكْثُهُ بَيْنَ المُسْلِمِينَ دَخَلَ الإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ، فَنَفْسُ ذُلِّ الكَفْرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَانْقِهَارُهُ، وَدُخُولُهُ فِي حُكْمِ المُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَبْقَى كَافِرًا، فَانْتَقَلَ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَخَفَّ الشَّرُّ الَّذِي كَانَ فِيهِ، ثُمَّ إذَا أَرَادَ اللهُ هِدَايَتَهُ/ أَدْخَلَ الإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ. [ك/ ٥٤]

وَاللهُ تعالى بَعَثَ الرُّسُلَ بِتَحْصِيلِ المصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ المَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا، والنَّبِيُّ ﷺ دَعَا الخَلْقَ بِغَايَةِ الإِمْكَانِ، وَنَقَلَ كُلَّ شَخْصٍ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الإِمْكَانِ ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۖ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ۝١٩﴾ [الأحقاف: ١٩].

وَأَكْثَرُ المُتَكَلِّمِينَ يَرُدُّونَ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، وَبِدْعَةً بِبِدْعَةٍ؛ لَكِنْ قَدْ يَرُدُّونَ بَاطِلَ الكُفَّارِ مِنْ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ بِبَاطِلِ المُسْلِمِينَ، فَيَصِيرُ الكَافِرُ مُسْلِمًا مُبْتَدِعًا.

وَأَخَصُّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَرُدُّ البِدَعَ الظَّاهِرَةَ كَبِدْعَةِ الرَّافِضَةِ بِبِدْعَةٍ أَخَفَّ مِنْهَا، وَهِيَ بِدْعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ[1]، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَصْنَافَ البِدَعِ.

---

(١) بِدَعُ أهلُ السُّنَّة مثل بِدع الأذكار النبوية التي خُصصت بزمان أو مكان أو عدد مُعينَّ، فيلتزمها السُّني على غير وجهها، فيقع في البدعة مع بقائه على مذهب أهل السُّنَّة، والله أعلم.

مقارنة الفِرق عند شيخ الإسلام

وَلَا رَيبَ أَنَّ المُعْتَزِلَةَ خَيْرٌ مِنَ الرَّافِضَةِ[(١)] وَمِنَ الخَوَارِجِ؛ فَإِنَّ المُعْتَزِلَةَ تُقِرُّ بِخِلَافَةِ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، وَكُلُّهُمْ يَتَوَلَّوْنَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَكَذَلِكَ المَعْرُوفُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَتَوَلَّوْنَ عَلِيًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَضِّلُهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وَلَكِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِيهِمْ[(٢)] أَنَّهُ قَالَ: «فَسَقَ يَوْمَ الجَمَلِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ عَيْنَهَا».

وَقَالُوا إِنَّهُ قَالَ: «لَوْ شَهِدَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ لَمْ أَقْبَلْ شَهَادَتَهُمَا لِفِسْقِ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ، وَلَوْ شَهِدَ عَلِيٌّ مَعَ آخَرَ فَفِي قَبُولِ شَهَادَتِهِ قَوْلَانِ»[(٣)].

---

(١) قال شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة ٥/ ١٠٣: «والرَّافضة فيهم مَن هو مُتعبد مُتورع زَاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمُعتزلة أعقل مِنهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل مِنه في الرَّافضة، والزيدية من الشيعة خير مِنهم وأقرب إلى الصِدق والعدل والعِلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، **ومع هذا فأهل السُّنَّة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم**، فإن الظلم حرام مُطلقًا كما تقدم، **بل أهل السُّنَّة لكل طائفةٍ مِن هؤلاء خيرٌ مِن بعضهم لبعض**، بل هم للرَّافضة خيرٌ وأعدل مِن بعض الرَّافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفونا ما لا ينصف بعضنا بعضًا؛ وهذا لأنَّ الأصل الذي اشتركوا فيه أصلٌ فاسد مبني على جهلٍ وظلمٍ، وهم مُشتركون في ظلم سائر المُسلمين، فصاروا بمنزلة قُطَّاع الطريق المُشْتَرَكِين في ظلم النَّاس، **ولا ريب أنَّ المُسلم العَالِمَ العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض**».

(٢) نسب شيخ الإسلام هذه المقالة إلى «عمرو بن عُبيد وأصحابه» كما في الفتاوى ٣٠/ ٥٠، وفي منهاج السُّنَّة ٤/ ٢٢٤ إلى «عمرو بن عُبيد وغيره مِن شيوخ المُعتزلة»، وفي منهاج السُّنَّة كذلك ٨/ ١ إلى «عمرو بن عبيد وأمثاله من المُعتزلة»، وفي بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ١/ ٥٥ إلى «قدماء المعتزلة كعمرو بن عبيد وذويه»، بينما نسب الشهرستاني في الملل والنحل ٦٢ (ت: الهواري) أنَّ قائله واصل بن عطاء، وإنما عمرو بن عُبيد موافقٌ له في ذلك.

(٣) نسب هذا القول لعمرو بن عبيد: ابن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٠٢، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٢/ ١٧٨، والعِمراني في الانتصار في الرد على المُعتزلة القدرية

وَهَذَا القَوْلُ شَاذٌّ فِيهِمْ، وَالَّذِي عَلَيْهِ عَامَّتُهُمْ تَعْظِيمُ عَلِيٍّ(١).

وَمِنْ المَشْهُورِ عِنْدَهُمْ ذَمُّ مُعَاوِيَةَ وَأَبِي مُوسَى وَعَمْرِو بْنِ العَاص لِأَجْلِ عَلِيٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكَفِّرُ هَؤُلَاءِ وَيُفَسِّقُهُمْ؛ بِخِلَافِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ هَؤُلَاءِ تابوا مِنْ قِتَالِهِ، وَكُلُّهُمْ يَتَوَلَّى عُثْمَانَ، وَيُعَظِّمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيُعَظِّمُونَ الذُّنُوبَ، فَهُمْ يَتَحَرَّوْنَ الصِّدْقَ كَالْخَوَارِجِ، لَا يَخْتَلِقُونَ الْكَذِبَ كَالرَّافِضَةِ، وَلَا يَرَوْنَ أَيْضًا اتِّخَاذَ دَارٍ غَيْرَ دَارِ الإِسْلَامِ كَالخَوَارِجِ، **وَلَهُمْ كُتُبٌ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ، وَنَصْرِ الرَّسُولِ، ولَهُمْ مَحَاسِنُ كَثِيرَةٌ يُتَرَجَّحُونَ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ.**

وَهُمْ قَصْدُهُمْ إِثْبَاتُ تَوْحِيدِ اللهِ، وَرَحْمَتِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَصِدْقِهِ، وَطَاعَتِهِ، وَأُصُولُهُمْ الخَمْسُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الخَمْسِ؛ لَكِنَّهُمْ غَلِطُوا فِي بَعْضِ مَا قَالُوهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُصُولِهِمْ الخَمْسِ.

فَجَعَلُوا مِنْ التَّوْحِيدِ: نَفْيَ الصِّفَاتِ، وَإِنْكَارَ الرُّؤْيَةِ، وَالقَوْلَ بِأَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَوَافَقُوا فِي ذَلِكَ الجَهْمِيَّةَ.

الأشرار ٣/ ٨٢٦، والشاطبي في الاعتصام١/ ١١٩، والذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٥، بينما نسبه إلى واصل بن عطاء: الصفدي في الوافي بالوفيات ٧/ ٤٤٢، والبغدادي في الفرق بين الفرق، ص ٣٠٥.

(١) الذي عليه جمهور المُعتزلة هو تعظيم الخلفاء الأربعة، وعدم الطعن فيهم، وإنما خلافهم مع أهل السُّنَّة فيمن قاتل عليًّا رضي الله عنه سواء أهل الجمل أو أهل صفين كما قاله شيخ الإسلام هنا، وقال كما في الفتاوى ٤/ ١٥٥: «والمُعتزلة.. كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك». أي: الخوارج، وقد قاله كذلك الأشعري في مقالات الإسلاميين ٢/ ١٤٥، والبغدادي في الفرق بين الفرق ١٢٠-١٢١، والله أعلم.

وَجَعَلُوا مِنْ العَدْلِ: أَنَّهُ لَا يَشَاءُ مَا يَكُونُ، وَيَكُونُ مَا لَا يَشَاءُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ، فَنَفَوْا قُدْرَتَهُ وَمَشِيئَتَهُ وَخَلْقَهُ لِإِثْبَاتِ العَدْلِ.

وَجَعَلُوا مِنْ الرَّحْمَةِ: نَفْيَ أُمُورٍ خَلَقَهَا لَمْ يَعْرِفُوا مَا فِيهَا مِنْ الحِكْمَةِ.

وَكَذَلِكَ هُمْ وَالخَوَارِجُ قَالُوا بإِنْفَاذِ الوَعِيدِ لِيُثْبِتُوا أَنَّ الرَّبَّ صَادِقٌ لَا يَكْذِبُ؛ إِذْ كَانَ عِنْدَهُمْ قَدْ أَخْبَرَ بِالوَعِيدِ العَامِّ فمَتَى لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ لَزِمَ كَذِبُهُ، وغَلِطُوا فِي فَهْمِ الوَعِيدِ.

وَكَذَلِكَ الأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ المُنْكَرِ بِالسَّيْفِ قَصَدُوا بِهِ طَاعَةَ الله وَرَسُولِهِ كَمَا يَقْصِدُهُ الْخَوَارِجُ وَالزَّيْدِيَّةُ فَغَلِطُوا فِي ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنْكَارُهُمْ لِلخَوَارِقِ غَيْرِ المُعْجِزَاتِ قَصَدُوا بِهِ إِثْبَاتَ النُّبُوَّةِ وَنَصْرَهَا، وغَلِطُوا فِيمَا سَلَكُوهُ، فَإِنَّ النَّصْرَ لَا يَكُونُ بِتَكْذِيبِ الحَقِّ، وَذَلِك لِكَوْنِهِمْ لَمْ يُحَقِّقُوا/ خَاصَّةَ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ. [ك/ ٥٥]

وَالأَشْعَرِيَّةُ مَا رَدُّوهُ مِنْ بِدَعِ المُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ والجَهْمِيَّة وَغَيْرِهِمْ، وَبَيَّنُوا مَا بَيَّنُوهُ مِنْ تَنَاقُضِهِمْ، وَعَظَّمُوا الحَدِيْثَ والسُّنَّةَ وَمَذْهَبَ الجَمَاعَةِ، فَحَصَلَ بِمَا قَالُوهُ مِنْ بَيَانِ تَنَاقُضِ أَصْحَابِ البِدَعِ الكِبَارِ وَرَدِّهِمْ مَا انْتَفَعَ بِهِ خُلُقٌ كَثِيرٌ.

مراحل أبي الحسن الأشعري في الاعتقاد

فَإِنَّ الأَشْعَرِيَّ كَانَ مِنْ المُعْتَزِلَةِ وَبَقِيَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَرْبَعِينَ

سَنَةً(١) يَقْرَأُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائي(٢)، فَلَمَّا انْتَقَلَ عَنْ مَذْهَبِهِمْ كَانَ خبيرًا بِأُصُولِهِمْ،

(١) نقل هذه الفائدة شيخ الإسلام عن الأشعري في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٢/ ١٦١-١٦٣(ت: رشيد حسن)، وفي درء التعارض ٧/ ٢٣٦ (ت: محمَّد رشاد) مُسندة عن الشيخ خلف بن عُمر المالكي، المُلقب بمُعلم الفقهاء، مات سنة ٣٧١هـ، والذي رواها بإسناده عنه هو الحافظ أبو نصر السجزي في رسالته لأهل زَبِيد [الإبانة في أصول الديانة] ١٤٠ - ١٤١ (ت: محمَّد باكريم)، فقال: «ذكره أبو نصر في رسالته إلى أهل زَبِيد، قال: ولقد حكى [لي] محمَّد بن عبدالله المالكي المغربي، وكان فقيهًا صالحًا، عن الشيخ أبي سعيد البرقي، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذه خلف المُعلم، وكان من فقهاء المالكيين، أنه قال: الأشعري أقام أربعين سنةً على الاعتزال، ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول، قال أبو نصر: وهذا كلامُ خبيرٍ بمذهب الأشعري [**وعَوْدَتِه**]»، وفي ما بين المعكوفين خلافٌ:

فالأول: ليس عند السجزي في الإبانة، ولا شيخ الإسلام في درء التعارض، وإنما في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة فقط، وهو مُهمٌّ جدًّا؛ لأنَّ حذفها يُسقط اتصال السند، وهذا لم ينتبه له الدكتور محمَّد باكريم في تحقيقه ذلك، أو يُشير إليه.

والثاني: اتفق السجزي في الإبانة، وشيخ الإسلام في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة على رسمها (**وغَوْرِه**)، ولم يُبيِّنها الدكتور رشيد حسن في تحقيقه لبيان تلبيس الجَهْمِيَّة، أو يُشير إليها.

وكذلك رواها ابن عساكر في تبيين كذب المُفتري ٣٩ فقال: «وذكر أبو القاسم حجَّاج بن محمَّد الطرابلسي - من أهل طرابلس المغرب . قال: سألتُ أبا بكر إسماعيل بن [**أبي محمَّد بن إسحاق الأزدي**] القيرواني المعروف بابن [**عَزْرَة**] رحمه الله عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فقلتُ له: قيل لي عنه إنه كان مُعتزليًّا، وإنَّه لمَّا رجع عن ذلك أبقى للمعتزلة نكتًا لم ينقضها، فقال لي: الأشعري شيخنا وإمامنا، ومَن عليه مِعْوَلُنا، قام على مذاهب المُعتزلة أربعين سنة، وكان لهم إمامًا»، وفي ما بين المعكوفين خلافٌ:

فالأول: أظنها تصحيفًا في الاسم؛ لأنه مشهور بإسماعيل بن إسحاق الأزدي كما نسبه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٧/ ٢٧٤، والقاضي ابن عطية في فهرسته ٣٩، وابن خير الأشبيلي في فهرسته ٢٢٣، ٢٣٨.

والثاني: تصحَّف عند القاضي عياض إلى (الأندي)، والصحيح أنه (الأزدي)، وهكذا ذكره ابن عطية في فهرسته، وابن خير الأشبيلي في فهرسته، وابن عساكر في تبيينه .

والثالث : تصحَّف عند القاضي عياض إلى (عذْرَة)، والصحيح أنَّه (عَزْرَة) وهكذا ذكره ابن عطية في فهرسته، وابن خير الأشبيلي في فهرسته، وابن عساكر في تبيينه، وأثبت محقق ترتيب المدارك (سعيد أعراب) أنَّ في نسخة (أ) (عَزْرَة)، قلت: وهي الأظهر، والله أعلم.

(٢) هو: محمَّد بن عبد الوهاب الجُبَّائِي، منسوب إلى جُبَّى قرية من قرى البصرة، أبو علي البصري،

وبالـرد عَلَيْهِـم، وبَيَـانِ تَنَاقُضِهِـمْ، وأمَّا مَا بَقِـيَ عَلَيْهِ مِـنْ [مُخَالَفَـةِ][(١)] السُّـنَّةِ فَلَيْسَ هُوَ مِـنْ خَصَائِـصِ المُعْتَزِلَـةِ بَـلْ هُـوَ مِـنْ القَـدْرِ المُشْـتَرَكِ بَيْنَهُـمْ وَبَيْـنَ الجَهْمِيَّـة، وأمَّـا خَصَائِـصُ المُعْتَزِلَـةِ فَلَـمْ يُوَالِهِـمْ الأَشْـعَرِيُّ فِـي شَـيْءٍ مِنْهَـا؛ بَـلْ نَاقَضَهُـمْ فِـي جَمِيعِ أُصُولِهِمْ، وَمَالَ فِي مَسَائِلِ العَدْلِ وَالأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ إِلَى مَذْهَبِ جَهْمٍ وَنَحْوِهِ.

[س/٢٨] وَكَثِيـرٌ مِـنْ الطَّوَائِـفِ كالنَّجَّارِيَـة[(٢)] أَتْبَـاعِ الحُسَـيْنِ النَّجَّـارِ[(٣)] والضِرَّارِيَّـة[(٤)]/ أَتْبَـاعِ

إمـامٌ مُتكلـمٌ، مِـن أكابـر شـيوخ المُعتزلـة، تـزوج بـأم أبي الحسـن الأشـعري، وقـد تتلمـذ عليـه أبـو الحسـن مُـدَّة أربعـين سـنة ثـم تركـه، قـال عنـه الذَّهبـي: «كان أبـو عـليٍّ – عـلى بدعتـه – مُتوسِّـعًا في العِلـم، سـيَّال الذِّهـن، وهـو الـذي ذلَّـلَ الـكلام، وسـهَّله، ويـسَّر مـا صَعُـب مِنـه»، ومِـن مُصنفاتـه: «التفسـير الكبـير»، و«الـرَّد عـلى ابـن كُلَّاب»، مـات سـنة ٣٠٣هـــ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣، وفيات الأعيان٣/ ٣٩٩، شذرات الذهب ٢/ ٢٤١.

(١) لم يظهـر لي أنَّ موافقـة الأشـعري للسُّـنَّة أنَّـه قـدر مُشـترك بـين المُعتزلـة والجَهْمِيَّـة، وأظـن أنَّ في كلام الشـيخ سـقط كلمـة بمعنـى (مُخالفـة) ليسـتقيم الـكلام، وهـو رأي الشـيخ نـاصر الفهـد كذلـك في كتابـه صيانـة مجمـوع الفتـاوى بـين السـقط والتصحيـف، ص ١١١، والله أعلـم.

(٢) فرقـة مِـن فـرق المُعتزلـة في الجملـة، ويُطلـق عليهـم بعـض المـرَّات (الحُسـينية)، وينتسـبون إلى الحسـين النَجَّـار، ويـرون بنفـي الرؤيـة، وتعطيـل الصفـات، وخلـق القـرآن، ومِـن أشـهر علمائهـم: إبراهيـم بـن لُقـمان السـوادي، ومحمَّـد بـن عيسـى البُرغُـوث.

يُنظر: الفرق بين الفرق ٤٠، الملل والنحل ١/ ٦١.

(٣) هـو: الحُسـين بـن محمَّـد بـن عبـدالله النَجَّـار، أبـو عبـدالله الـرَّازي، إمـامٌ معتـزليٌّ مُتكلـمٌ، رأس فرقـة النَّجَّاريـة مِـن المُعتزلـة، لـه مُصنفـات مِـن أشـهرها: «إثبـات الرُّسُـل»، و«الإرجـاء»، و«القضـاء والقـدر»، مـات سـنة ٢٢٠هــ تقريبًـا.

يُنظر: سير أعلام النبلاء١٠/ ٥٤٤، الأعلام ٢/ ٢٥٣.

(٤) فرقـة مـن فـرق المُعتزلـة في الجُملـة، وينتسـبون إلى ضِرار بـن عمـرو الغطفـاني، ويـرون تعطيـل الصفـات، وإنـكار عـذاب القـبر، وأنـه إذا اجتمـع حبـشي وقـرشي كلاهمـا قائـم بالكتـاب والسُّـنَّة، فالواجـب أن يُقـدم الحبـشي؛ لأنَّـه أسـهل لخلعـه إذا حـاد عـن الطريـق، ومِـن أشـهر علمائهـم: حفـص الفـرد.

يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٧٠، الملل والنحل ١/ ٨١.

ضِرَار بْنِ عَمْرو(١) يُخَالِفُونَ المُعْتَزِلَةَ فِي القَدَرِ، والأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ، وَإِنْفَاذِ الوَعِيدِ.

والمُعْتَزِلَةُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ الكَشْفِ وَالخَوَارِقِ، وَالصُّوفِيَّةِ يَذمُّونَهَا وَيَعِيبُونَهَا، وَكَذَلِكَ يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ النَّصَارَى أَكْثَرَ مِمَّا يُبَالِغُونَ فِي ذَمِّ اليَهُودِ، **وَهُمْ إِلَى اليَهُودِ أَقْرَبُ كَمَا أَنَّ الصُّوفِيَّةَ وَنَحْوَهُمْ إِلَى النَّصَارَى أَقْرَبُ**؛ فَإِنَّ النَّصَارَى عِنْدَهُمْ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ وَأَخْلَاقٌ بِلَا مَعرِفَةٍ وَلَا بَصِيرَةٍ فَهُمْ ضَالُّونَ، واليَهُودُ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ وَنَظَرٌ بِلَا قَصْدٍ صَالِحٍ، وَلَا عِبَادَةٍ، وَلَا زُهْدٍ، وَلَا أَخْلَاقٍ كَرِيمَةٍ، فَهُمْ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِم، والنَّصَارَى ضَالُّونَ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتمٍ: «وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الحَرْفِ اخْتِلَافًا بَيْنَ المُفَسِّرِينَ»(٢).

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي رَوْقٍ(٣) [عَنْ الضَّحَاكِ](٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَغَيْرِ

(١) هو: ضَرار بن عمرو الغطفاني، القاضي والإمام المُعتزلي، ورأس فرقة الضرارية مِنهم، كان مشوهًا قد علاه الفالج، ومن عقائده جواز أن يكون جميع المُسلمين كفارًا في الباطن، وإنكار عذاب القبر والجنة والنار، شهد عليه الإمام أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبدالرَّحمن الجمحي فأفتى بضرب عنقه فهرب، مات عام ٢٣٠هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٤، الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٠، الأعلام ٣/ ٢١٥.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ٣١.

(٣) هو: عطية بن الحارث الهمداني، أبو رَوْق - بفتح الراء وسكون الواو بعدها قاف - الكوفي، صدوق، صاحب التفسير عن ابن عباس، وهو لم يدركه وإنما أخذ عن الضحاك بن مزاحم، والضحاك لم يلق ابن عباس وإنما أخذه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.
يُنظر: الجرح والتعديل ٦/ ٣٨٢، تقريب التهذيب ٦٧٧.
وهذا الأثر رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ٣١، والطبري في تفسيره ١/ ١٩٦ (ت: التركي)، ١/ ١٩٤ (ت: أحمد شاكر) كلاهما مِن طريق أبي رَوْق عن الضحاك عن ابن عباس، وعند ابن أبي حاتم (بِعِزِّيَّتِهِمْ) بدل (بِفِرْيَتِهِمْ)، وأمّا كلمة (وَرَأْفتِك) فهي عند ابن أبي حاتم (وَرِقَّتِكَ)، وعند الطبري محذوفة.

(٤) ساقطة من (س) و(ك) و(م)، وأتممتها مِن تفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الطبري.

طَرِيقِ الضَّالِّينَ، وَهُمْ النَّصَارَى الَّذِينَ أَضَلَّهُمْ اللهُ بِفِرْيَتِهِمْ عَلَيْهِ، يَقُولُ: فَأَلْهِمْنَا دِينَك الحَقِّ - وَهُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - حَتَّى لَا تَغْضَبَ عَلَيْنَا كَمَا غَضِبْت عَلَى اليَهُودِ، وَلَا تُضِلَّنَا كَمَا أَضْلَلْت النَّصَارَى فَتُعَذِّبَنَا كَمَا تُعَذِّبُهُمْ، يَقُولُ: امْنَعْنَا مِنْ ذَلِكَ بِرِفْقِك، وَرَحْمَتِك، وَرَأْفَتِك، وَقُدْرَتِك».

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: «وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الحَرْفِ اخْتِلَافًا بَيْنَ المُفَسِّرِينَ»(١).

وَقَدْ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عيينة: «كَانُوا يَقُولُونَ: مِنْ فَسَدَ مِنْ عُلَمَائِنَا فَفِيهِ شَبَهٌ مِنْ اليَهُودِ، وَمَنْ فَسَدَ [مِنْ](٢) عُبَّادِنَا فِيهِ شَبَهٌ مِنْ النَّصَارَى»(٣).

فَأَهْلُ الكَلَامِ أَصْلُ أَمْرِهِمْ هُوَ النَّظَرُ فِي العِلْمِ وَدَلِيلِهِ، فَيُعَظِّمُونَ العِلْمَ، وَطَرِيقَهُ وَهُوَ الدَّلِيلُ، وَالسُّلُوكُ فِي طَرِيقِهِ وَهُوَ النَّظَرُ.

وَأَهْلُ الزُّهْدِ يُعَظِّمُونَ الإِرَادَةَ وَالمُرِيدَ، وَطَرِيقَ أَهْلِ الإِرَادَةِ.

فَهَؤُلَاءِ يَبْنُونَ أَمْرَهُمْ عَلَى الإِرَادَةِ، وَأُولَئِكَ يَبْنُونَ أَمْرَهُمْ عَلَى النَّظرِ، وَهَذِهِ هِيَ القُوَّةُ العِلْمِيَّةُ، **وَلَا بُدَّ لِأَهْلِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ مِنْ هَذَا وَهَذَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَهَذَا مُوَافِقًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ**./ [ك/ ٥٦]

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٣١.

(٢) سقطٌ في (س) و(م)، وهي ثابتةٌ في (ك).

(٣) لم أعثر على هذا الأثر مُسندًا على كثرة ما بحثتُ، وإنما يذكره العلماء هكذا مُعلقًا كما في اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٦٧، ودرء التعارض ٤/ ١٣٧، والاستقامة، ص٩٦، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص٧٧، وإغاثة اللهفان ١/ ٦٧، وبدائع الفوائد ٢/ ٢٦٨، والبداية والنهاية ١١/ ١٥٣، وتفسير ابن كثير ٤/ ١٣٨، الحِكَم الجَدِيرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «**بُعِثْتُ بالسيف بين يدي الساعة**»، ص ٢٢، وشرح الطحاوية، ص٤٩٦، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ٥/ ٢٦١، وغيرها.

فَالإِيمَـانُ **قَـوْلٌ وَعَمَـلٌ وَمُوَافَقَـةُ السُّـنَّةِ**، وَأُولَئِـكَ عَظَّمُـوا النَّظَـرَ، وَأَعْرَضُـوا عَـنْ الْإِرَادَةِ، وَعَظَّمُـوا جِنْـسَ النَّظَـرِ، وَلَـمْ يَلْتَزِمُـوا النَّظَـرَ الشَّـرْعِيَّ، فَغَلِطُـوا مِـنْ جِهَةِ كَـوْنِ جَانِـبِ الإِرَادَةِ لَمْ يُعَظِّمُـوهُ، وَإِنْ كَانُوا يُوجِبُـون الأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ فَهُـمْ لَا يَعْرِفُونَ أَعْمَـالَ الْقُلُـوبِ وَحَقَائِقَهَـا، وَمِـنْ جِهَـةِ أَنَّ النَّظَـرَ لَـمْ يُمَيِّـزُوا فِيـهِ بَيْـنَ النَّظَرِ الشَّـرْعِيِّ الحَـقِّ الَّـذِي أَمَـرَ بِهِ الشَّـارِعُ وَأَخْبَـرَ بِـهِ وَبَيْنَ النَّظَـرِ البِدْعِـيِّ البَاطِـلِ المَنْهِـيِّ عَنْهُ.

وَكَذَلِـكَ الصُّوفِيَّـةُ عَظَّمُـوا جِنْـسَ الإِرَادَةِ إِرَادَةِ القَلْـبِ، وَذَمُّوا الهَـوَى وَبَالَغُوا فِـي البَـابِ، وَلَـمْ يُمَيِّـزْ كَثِيـرًا مِنْهُـمْ بَيْـنَ الإِرَادَةِ الشَّـرْعِيَّةِ المُوَافِقَـةِ لِأَمْرِ الله وَرَسُـولِهِ وَبَيْـنَ الإِرَادَةِ البِدْعِيَّـةِ، بَـلْ أَقْبَلُوا عَلَـى طَرِيـقِ الإِرَادَةِ دُونَ طَرِيقَةِ النَّظَـرِ، وَأَعْرَضَ كَثِيرٌ مِنْهُـمْ فَدَخَـلَ عَلَيْهِـم الدَّاخِـلُ مِـنْ هَاتَيْـنِ الجِهَتَيْـنِ؛ وَلِهَـذَا صَـارَ هَـؤُلَاءِ يَمِيـلُ إِلَيْهِمْ النَّصَـارَى وَيَمِيلُـونَ إِلَيْهِـمْ، وأولئك يَمِيـلُ إِلَيْهِمْ اليَهُـودُ وَيَمِيلُـونَ إِلَيْهِمْ، وَبَيْـنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَـارَى غَايَـةُ التَّنَافُـرِ وَالتَّبَاغُضِ.

وَكَذَلِـكَ بَيْـنَ أَهْـلِ الـكَلَامِ وَالـرَّأْيِ وَبَيْـنَ أَهْـلِ التَّصـوُّفِ وَالزُّهْـدِ تَنَافُـرٌ وَتَبَاغُـضٌ، وَهَـذَا وَهَذَا مِـنْ الخُرُوجِ عَـنْ الصِّرَاطِ المُسْـتَقِيم، صِـرَاطِ الَّذِيـنَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِـمْ مِـنْ النَّبِيِّيـنَ، وَالصِّدِّيقِيـنَ وَالشُّـهَدَاءِ، وَالصَّالِحِيـنَ، وَحَسُـنَ أُولَئِـكَ رَفِيقًـا.

نَسْـأَلُ اللـهَ العَظِيـمَ أَنْ يَهْدِيَنَـا وَسَـائِرَ إِخْوَانِنَـا الصِّـرَاطَ المُسْـتَقِيمَ، صِـرَاطَ الَّذِيـنَ أَنْعَـمَ اللـهُ عَلَيْهِـمْ، غَيْـرِ المَغْضُـوبِ عَلَيْهِـمْ وَلَا الضَّالِّيـنَ، آمِيـنَ.

فَصْلٌ

الرَّد على النصارى في تحريفات الإنجيل

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ فِي كُتُبِ الأَنَاجِيلِ الَّتِي عِنْدَهُمْ أَنَّ المَسِيحَ صُلِبَ، وَأَنَّهُ بَعْدَ الصَّلْبِ بِأَيَّامٍ أَتَى إِلَيْهِمْ، وَقَالَ لَهُمْ: أَنَا المَسِيحُ - وَلَا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ تَمَثَّلَ عَلَى صُورَتِهِ، فَالشَّيْطَانُ لَيْسَ هُوَ لَحْمٌ وَعَظْمٌ - وَهَذِهِ أَثَرُ المَسَامِيرِ، أَوْ نَحْوُ هَذَا الكَلَامِ.

فَأَيْنَ الإِنْجِيلُ الَّذِي قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِيهِ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة: ٤٧]، وَقَالَ قَبْلَ هَذَا: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٦، ٤٧]، وَقَدْ قَالَ قَبْلَ هَذَا: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ/ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ
[ك/ ٥٧] بَعْدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ
[س/ ٢٩] ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٣، ٤٤]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمۚ﴾ [المائدة: ٦٦]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ

﴿وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًاۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المائدة: ٦٨]، وَهَذَا أَمْرٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَقُولَ لِأَهْلِ الكِتَابِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ - وَهُمْ مَنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ، وَمَنْ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ - لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِمَنْ قَدْ تَابَ مِنْهُمْ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ﴿٤٣﴾﴾ [المائدة: ٤٣] إِخْبَارٌ عَنْ اليَهُودِ المَوْجُودِينَ، وَأَنَّ عِنْدَهُمْ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ الله، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة: ٤٧] هُوَ أَمْرٌ مِنْ الله عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ لِأَهْلِ الإِنْجِيلِ، وَمَنْ لَا يُؤْمَرُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟!.

خلاف العُلماء في حقيقة تحريف الإنجيل

قِيلَ قَبْلَ هَذَا إِنَّهُ قَدْ قِيلَ: لَيْسَ فِي العَالَمِ نُسْخَةٌ بِنَفْسِ مَا أَنْزَلَ اللهُ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ؛ بَلْ ذَلِكَ مُبَدَّلٌ؛ فَإِنَّ التَّوْرَاةَ انْقَطَعَ تَوَاتُرُهَا، وَالإِنْجِيلَ إِنَّمَا أُخِذَ عَنْ أَرْبَعَةٍ، ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا فِي التَّوْرَاةِ أَوْ الإِنْجِيلِ بَاطِلٌ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الله.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ ذَلِكَ قَلِيلٌ.

وَقِيلَ: لَمْ يُحَرِّفْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ حُرُوفِ الْكُتُبِ، وَإِنَّمَا حَرَّفُوا مَعَانِيَهَا بِالتَّأْوِيلِ.

وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ قَالَ كُلًّا مِنْهُمَا كَثِيرٌ مِنْ المُسْلِمِينَ.

ترجيح شيخ الإسلام في تحريف الإنجيل

وَالصَّحِيحُ القَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنَّ فِي الْأَرْضِ نُسَخًا صَحِيحَةً، وَبَقِيَتْ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، ونسخًا كَثِيرَةً مُحَرَّفَةً، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُحَرَّفْ شَيْءٌ مِنْ النُّسَخِ، فَقَدْ قَالَ مَا لَا يُمْكِنُهُ نَفْيُهُ، وَمَنْ قَالَ: جَمِيعُ النُّسَخِ

بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُرِّفَتْ، فَقَدْ قَالَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ خطَأٌ، والْقُرْآنُ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ، ويُخْبِرُ أَنَّ فِيهِمَا حُكْمَهُ، وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ خَبَرٌ أَنَّهُمْ غَيَّرُوا جَمِيعَ النُّسَخِ(١).

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَقُولُ: هُوَ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة: ٤٧]، وَمَا أَنْزَلَهُ اللهُ هُوَ مَا تَلَقَّوْهُ عَنْ المَسِيحِ، فأمَّا حِكَايَتُهُ لِحَالِهِ بَعْدَ أَنْ رُفِعَ فَهُوَ مِثْلُهَا فِي التَّوْرَاةِ ذِكْرَ وَفَاةِ مُوسَى عليه السلام، وَمعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ مِنْ الخبَرِ عَنْ مُوسَى وَعِيسَى بَعْدَ تَوَفِّيهِمَا لَيْسَ هُوَ مِمَّا أَنْزَلَهُ اللهُ، وَمِمَّا تَلَقَّوْهُ عَنْ مُوسَى وَعِيسَى بَلْ هُوَ مِمَّا كَتَبُوهُ مَعَ ذَلِكَ لِلتَّعْرِيفِ بِحَالِ تَوَفِّيهِمَا، وَهَذَا خَبَرٌ مَحْضٌ مِنْ المَوْجُودِينَ بَعْدَهُمَا عَنْ حَالِهِمَا، لَيْسَ هُوَ مِمَّا أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَيْهِمَا، وَلَا هُوَ مِمَّا [أمَرَا](٢) بِهِ فِي حَيَاتِهِمَا، وَلاَ مِمَّا [أَخْبَرَا](٣) بِهِ النَّاسَ./ [ك/ ٥٨]

وَكَذَلِكَ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًاۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٦٨﴾ [المائدة: ٦٨]، وقَوْله:

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية ٢/ ١٧٥-١٧٨: «فأما تبديل ألفاظها فقال قائلون: بأنها جميعها بُدِّلَت، وقال آخرون: لم تُبَدَّل ... وذهب آخرون من العُلماء إلى التوسط في هذين القولين منهم شيخنا الإمامُ العَلَّامةُ أبو العبَّاس ابن تيميَّة رحمه الله فقال: «أمَّا مَن ذهب إلى أنها كُلَّها مُبدَّلة من أولها إلى آخرها، ولم يبق منها حرف إلا بَدَّلوه فهذا بعيدٌ، وكذا مَن قال لم يُبدَّل شيءٌ منها بالكلية بعيدٌ أيضًا، **والحقُّ أنَّه دخلها تبديلٌ وتغيِّيرٌ وتصرفوا في بعض ألفاظها بالزيادة والنقص، كما تصرفوا في معانيها، وهذا معلومٌ عند التأمل**، ولبسطه موضع آخر، والله أعلم».

(٢) في (س) و(ك): «أمر»، للمفرد، بينما في (م): «أمر»، للمثنى، وهو الأظهر.

(٣) في (س) و(ك): «أخبر»، للمفرد، بينما في (م): «أخبرا»، للمثنى، وهو الأقرب.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [المائدة: ٦٦]، فَإِنَّ إِقَامَةَ الْكِتَابِ الْعَمَلُ بِمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ فِي الكِتَابِ مِنْ التَّصْدِيقِ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ، وَمَا كَتَبَهُ الَّذِينَ نَسَخُوهُ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ الرَّسُولِ، وَمِقْدَارُ عُمْرِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، لَيْسَ هُوَ مِمَّا أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَى الرَّسُولِ، وَلَا مِمَّا أَمَرَ بِهِ، وَلَا أَخْبَرَ بِهِ.

وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ هَذَا فِي الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ، يصَنِّفُ الشَّخْصُ كِتَابًا فَيذْكُرُ نَاسِخُهُ فِي آخِرِهِ عُمْرَ الْمُصَنِّفِ، وَنَسَبَهُ، وَسِنَّهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَلِهَذَا أَمَرَ الصَّحَابَةُ وَالعُلَمَاءُ بِتَجْرِيدِ القُرْآنِ، وَأَنْ لَا يَكْتُبَ فِي المُصْحَفِ غَيْرُ القُرْآنِ، فَلَا يُكْتُبُ أَسْمَاءُ السُّوَرِ، وَلَا التَّخمِيسُ، وَالتَّعْشِيرُ[1]، وَلاَ آمِينَ، وَلاَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالمَصَاحِفُ القَدِيمَةُ كَتَبَهَا أَهْلُ العِلْمِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَفِي المَصَاحِفِ

(١) **التخميس**: هو كتابة كلمة (خمس) أو الرمز لها بحرف (خ) عند نهاية كل خمس آيات من القرآن، **التعشير**: هو كتابة كلمة (عشر) أو الرمز لها بحرف (ع) عند نهاية كل عشر آيات من القرآن، وفيهما خلافٌ بين السَّلف فمنهم مَن كرهها وعلى رأسهم ابن مسعود رضي الله عنه، ولم أجد له مُخالفًا مِن الصَّحابة، ثم تابعه عطاء ومجاهد والنخعي وغيرهم، ومنهم من أباحها وعلى رأسهم قتادة ومالك في رواية عنه وعليه أكثر القرّاء، وقد فصَّل فيها شيخ الإسلام ورجَّح أنَّ القولين كُلٌّ له وجهه، فقال كما في الفتاوى ١٢/ ٥٨٦: «والصَّحابة كتبوا المصاحف لَّما كتبوها بغير شكل ولا نقط؛ لأنهم كانوا عربًا لا يلحنون ثم لَّما حدث اللحن نقط النَّاس المصاحف وشكلوها، **فإن كُتبت بلا شكل ولا نقط جاز، وإن كتبت بنقط وشكل جاز**، ولم يُكره في أظهر قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد»، ومِن أبدع المُصنفات المعاصرة في ذلك كتاب «المُتحف في أحكام المُصحف» للدكتور صالح الرشيد جزاه الله خيرًا، وهو حريٌّ بأن يُقتنى ويُتدارس، وقد أظهر القولين في المسألة في أكثر مِن موطن، وقد أشار إلى قول شيخ الإسلام كما في (الفرقان بين الحقِّ والبُطلان)، ولكنه لم يُشر إلى ترجيح شيخ الإسلام كما في هذا الموطن، والله أعلم.

مَـنْ قَدْ كَتَـبَ نَاسِـخُهَا: أَسْـمَاءَ السُّـوَرِ، والتَّخْمِيـسَ، والتَّعْشِـيرَ، وَالوَقْـفَ، والابْتِدَاءَ، وَكَتَـبَ فِـي آخِـرِ المُصْحَـفِ تَصْدِيقَـهُ، وَدَعَـا، وَكَتَبَ اسْـمَهُ، وَنَحْـوَ ذَلِكَ، وَلَيْـسَ هَذَا مِـنْ القُرْآنِ.

الرد على النصارى في زعمهم صلب المسيح

فَهَكَـذَا مَـا فِـي الإِنْجِيـلِ مِـنْ الخَبَـرِ عَـنْ صَلْـبِ المَسِـيحِ، وَتَوَفِّيـهِ، وَمَجِيئِـهِ بَعْـدَ رَفْعِـهِ إِلَـى الحَوَارِيِّيـنَ، لَيْـسَ هُـوَ مِمَّا قَالَـهُ المَسِـيحُ، وَإِنَّمَا هُـوَ مِمَّا رَآهُ مَـنْ بَعْدَهُ، وَالَّـذِي أَنْزَلَهُ اللهُ هُوَ مَا سُـمِعَ مِنْ المَسِـيحِ المُبَلِّغِ عَنْ الله.

فَـإِنْ قِيـلَ: فَـإِذَا كَانَ الحَوَارِيُّـونَ قَـدْ اعْتَقَـدُوا أَنَّ المَسِـيحَ صُلِـبَ، وَأَنَّـهُ أَتَاهُمْ بَعْـدَ أَيَّـامٍ، وَهُـمْ الَّذِيـنَ نَقَلُوا عَـنْ المَسِـيحِ الإِنْجِيـلَ وَالدِّينَ فَقَـدْ دَخَلَتْ الشُّـبْهَةُ.

قِيـلَ: الحَوَارِيُّـونَ وَكُلُّ مَـنْ نَقَـلَ عَـنْ الأَنْبِيَـاءِ إِنَّمَـا يَجِـبُ أَنْ يُقْبَـلَ مِنْهُـمْ مَا نَقَلُـوهُ عَـنْ الأَنْبِيَـاءِ، فَـإِنَّ الحُجَّـةَ فِـي كَلَامِ الأَنْبِيَـاءِ، وَمَـا سِـوَى ذَلِـكَ فَمَوْقُـوفٌ عَلَى [س/ ٣٠] الحُجَّـةِ/ إِنْ كَانَ حَقًّـا قُبِـلَ وَإِلَّا رُدَّ؛ **وَلِهَـذَا كَانَ مَـا نَقَلَهُ الصَّحَابَةُ عَـنْ النَّبِيِّ ﷺ مِـنْ القُـرْآنِ وَالحَدِيـثِ يَجِبُ قَبُولُـهُ؛ لَا سِـيَّمَا المُتَوَاتِرُ كَالقُـرْآنِ وَكَثِيرٌ مِنْ السُّـنَنِ، وَأَمَّا مَا قَالُوهُ فَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَإِجْمَاعُهُمْ مَعْصُومٌ، وَمَا تَنَازَعُوا فِيهِ رُدَّ إِلَى الله وَالرَّسُولِ.**

وَعُمَرُ قَدْ كَانَ أولًا أَنْكَرَ مَوْتَ النَّبِيِّ حَتَّى رَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ .

وَقَدْ تَنَازَعُوا فِي دَفْنِهِ حَتَّى فَصَلَ أَبُو بَكْرٍ بِالحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ[١].

(١) وهـو مـا رواه الترمـذي في كِتَـاب الجَنَائِـزِ، بـابٌ، رقـم (١٠١٨) بلفـظ: «مـا قَبَـضَ اللهُ نَبِيًّـا إلاَّ في المَوضِـع الـذَّي يُحِـبُ أن يُدْفَـنَ فِيـه»، وقـال: هـذا حديـثٌ غريـبٌ، وعبدالرَّحمـن بـن أبي بكـر المليكـي يُضعَّـف مِـن قِبـل حفظـه»، ورواه ابـن ماجـه في كِتَـاب الجَنَائِـزِ، بـابُ: ذِكْـرِ وَفَاتِـهِ وَدَفْنِـهِ، رقـم (١٦٢)، بلفـظ: «مَـا قُبِـضَ نَبِـيٌّ، إلَّا دُفِـنَ حَيْـثُ يُقْبَـضُ»، قـال الحافـظ ابـن حجـر في الفتـح ١/ ٥٢٩:

وَتَنَازَعُوا فِي تَجْهِيزِ جَيْشِ أُسَامَةَ .

وَتَنَازَعُوا فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ.

فَلَمْ يَكُنْ هَذَا قَادِحًا فِيمَا نَقَلُوهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالنَّصَارَى لَيْسُوا مُتَّفِقِينَ عَلَى صَلْبِ المَسِيحِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ صَلْبَهُ، فَإِنَّ الَّذِي صُلِبَ إِنَّمَا صَلَبَهُ اليَهُودُ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ المَسِيحِ/ حَاضِرًا، وَأُولَئِكَ اليَهُودُ الَّذِينَ صَلَبُوهُ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ المَصْلُوبُ بِالمَسِيحِ. [ك/ ٥٩]

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ المَسِيحَ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَبُوا، وَشَبَّهُوا عَلَى النَّاسِ.

وَالأَوَّلُ هُوَ المَشْهُورُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ النَّاسِ.

وَحِينَئِذٍ.. فَلَيْسَ عِنْدَ النَّصَارَى خَبَرٌ عَمَّنْ يُصَدِّقُونَهُ بِأَنَّهُ صُلِبَ؛ لَكِنَّ عُمْدَتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الشَّخْصُ الَّذِي جَاءَ بَعْدَ أَيَّامٍ، وَقَالَ: أَنَا المَسِيحُ، وَذَاكَ شَيْطَانٌ، وَهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الشَّيَاطِينَ كَثِيرًا مَا تَجِيءُ، وَيَدَّعِي [أَحَدُهُمْ](١) أَنَّهُ نَبِيٌّ أَوْ صَالِحٌ، وَيَقُولُ: أَنَا فُلَانٌ النَّبِيُّ أَوْ الصَّالِحُ، وَيَكُونُ شَيْطَانًا.

وَفِي ذَلِكَ حِكَايَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِثْلُ حِكَايَةِ الرَّاهِبِ الَّذِي جَاءَهُ جَاءٍ، وَقَالَ:

«وفي إسناده حسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيفٌ، وله طُرق أخرى مرسلة ذكرها البيهقي في الدلائل، وروى الترمذي في الشمائل، والنسائي في الكبرى مِن طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له: «فأين يدفن رسول الله ﷺ؟ قال: في المكان الذي قبض الله فيه روحه، فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب» إسناده صحيح لكنه موقوفٌ، والذي قبله أصرح في المقصود».

(١) سقطٌ في (س) و(ك)، ومُستدرك في (م) .

أَنَا المَسِيحُ جِئْت لِأَهْدِيَك، فَعرَفَ أَنَّهُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: أَنْتَ قَدْ بَلَّغْت الرِّسَالَةَ وَنَحْنُ نَعْمَلُ بِهَا، فَإِنْ جِئْت اليَوْمَ بِشَيْءٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ لَمْ نَقْبَلْ مِنْك .

فَلَيْسَ عِنْدَ النَّصَارَى واليَهُودِ عِلْمٌ بِأَنَّ المَسِيحَ صُلِبَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]، وَأَضَافَ الخَبَرَ عَنْ قَتْلِهِ إِلَى اليَهُودِ بِقَوْلِه: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، فَإِنَّهُمْ بِهَذَا الكَلَامِ يَسْتَحِقُّونَ العُقُوبَةَ؛ إِذْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ جَوَازَ قَتْلِ المَسِيحِ، وَمَنْ جَوَّزَ قَتْلَهُ فَهُوَ كَمَنْ قَتَلَهُ، فَهُمْ فِي هَذَا القَوْلِ كَاذِبُونَ، وَهُمْ آثِمُونَ، وَإِذَا قَالُوهُ فَخْرًا لَمْ يَحْصُلْ لَهُمْ الفَخْرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهُ،/ وَحَصَلَ الوِزْرُ لِاسْتِحْلَالِهِمْ ذَلِكَ، وَسَعْيِهِمْ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [ك/ ٦٠] «إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ﴾ [النساء: ١٥٧] قِيلَ: هُمْ اليَهُودِ، وَقِيلَ النَّصَارَى، **والآية تَعُمُّ الطَّائِفَتَيْنِ.**

وَقَوْلُهُ: ﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُۚ﴾ قِيلَ: مِنْ قَتْلِهِ، وَقِيلَ: مِنْهُ؛ أَيْ: فِي شَكٍّ مِنْهُ هَلْ صُلِبَ أَمْ لَا، كَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَتْ اليَهُودُ: هُوَ سَاحِرٌ، وَقَالَتْ النَّصَارَى: إِنَّهُ إِلَهٌ، فاليَهُودُ وَالنَّصَارَى اخْتَلَفُوا هَلْ صُلِبَ أَمْ لَا؟! وَهُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الصَّلْبِ فَكَيْفَ فِي الَّذِي جَاءَ بَعْدَ الرَّفْعِ، وَقَالَ إِنَّهُ هُوَ المَسِيحُ؟.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ فَسَمَّاهُمْ المُؤْمِنِينَ، رقم (٣٠)، ومسلم في كتاب الفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ: إِذَا تَوَاجَهَ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، رقم (٥١٣٩)، كِلاهُما عن أبي بكرة.

حكم إيمان الحواريين بصلب المسيح

فَإِنْ قِيلَ: [إِذَا][(١)] كَانَ الحَوَارِيُّونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوهُ قَدْ حَصَلَ هَذَا فِي إِيمَانِهِمْ، فَأَيْنَ المُؤْمِنُونَ بِهِ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُواْ ظَٰهِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الصف: ١٤].

قِيلَ: ظَنُّ مَنْ ظَنَّ مِنْهُمْ أَنَّهُ صُلِبَ لَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ إِذَا كَانَ لَمْ يُحَرِّفْ مَا جَاءَ بِهِ المَسِيحُ، بَلْ هُوَ مُقِرٌّ بِأَنَّهُ عَبْدُالله وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، فَاعْتِقَادُهُ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ صُلِبَ لَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ، فَإِنَّ هَذَا اعْتِقَادُ مَوْتِهِ عَلَى/ [ك/ ٦١] وَجْهٍ مُعَيَّنٍ، وَغَايَةُ الصَّلْبِ أَنْ يَكُونَ قَتْلًا لَهُ، **وَقَتْلُ النَّبِيِّ لَا يَقْدَحُ فِي نُبُوَّتِهِ، وَقَدْ قَتَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ كَثِيرًا مِنَ الأَنْبِيَاءِ**، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ[(٢)] مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وَكَذَلِكَ اعْتِقَادُ مَنْ اعْتَقَدَ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ الرَّفْعِ وَكُلَّمَهُمْ هُوَ مِثْلَ اعْتِقَادِ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايِخِ المُسْلِمِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُم فِي اليَقَظَةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ؛ بَلْ هَذَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ مَنْ هُوَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ، وَاتِّبَاعًا لَهُ، وَكَانَ فِي الزُّهْدِ وَالعِبَادَةِ أَعْظَمَ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَانَ يَأْتِيهِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ رَسُولُ الله، فَهَذَا غَلَطٌ مِنْهُ لَا يُوجِبُ كُفْرَهُ.

فَكَذَلِكَ ظَنُّ مَنْ ظَنَّ مِنْ الحَوَارِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَسِيحُ لَا يُوجِبُ خُرُوجَهُمْ عَنْ الإِيمَانِ بِالمَسِيحِ، وَلَا يَقْدَحُ فِيمَا نَقَلُوهُ عَنْهُ.

(١) سقطٌ في (س)، وفي (ك) الكلام مُتصلٌ، وهو مستدركٌ في (م).

(٢) (قُتِلَ): بضم القاف وكسر التاء، وهي قراءة أبي عمرو البصري وابن كثير ونافع.

وَعُمَرُ لمَّا/ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ ذَهَبَ إِلَى رَبِّهِ كَمَا ذَهَبَ مُوسَى، وَأَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَمُوتَ أَصْحَابُهُ، لَمْ يَكُنْ هَذَا قادحًا فِي [س/ ٣١] إيمَانِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ غَلَطًا، وَرَجَعَ عَنْهُ.

فَصْلٌ

الجمع بين الذَّم لمن عمل بالظن والجواز للعمل به في مواضع من الشريعة

وقَوْلـه تَعَالَـى فِـي هَذِهِ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧] هُـوَ ذَمٌّ لَهُـمْ عَلَى اتِّبَاعِ الظَّـنِّ بِلَا عِلْمٍ، وَكَذَلِـكَ قَوْلُـهُ: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ٢٣﴾ [النَّجْمُ: ٢٣]، وَكَذَلِـكَ قَوْلَـهُ: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾ [النجم: ٢٨]، وَقَوْلِـهِ تَعَالَـى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ٦٦﴾ [يونس: ٦٦]، وَقَوْلـه: ﴿أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٣٦﴾ [يونس: ٣٥، ٣٦]، فَهَـذِهِ عِـدَّةُ مَوَاضِعَ يَـذمُّ اللهُ فِيهَا الَّذِيـنَ لَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ.

وَكَذَلِك قَوْلَهُ: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩] مُطَالَبَـةٌ بِالعِلْـمِ وَذَمٌّ لِمَـنْ يَتَّبِـعُ الظَّنَّ وَمَا عِنْـدَهُ عِلْمٌ.

وَكَذَلِـكَ قَوْلُـهُ: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٤٣﴾ [الأنعام: ١٤٣]،

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ذَمٌّ لِمَنْ عَمِلَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَعَمِلَ بَالظَّنِّ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ المُتَوَاتِرَةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ أَنَّ الحَاكِمَ يَحْكُمُ بِشَاهِدَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شُهُودٌ حَلَّفَ الخَصْمَ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْت لَهُ مَنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ**»(١).

وَالِاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ المَنَاطِ مِمَّا اتَّفَقَ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ كَحُكْمِ ذَوَي عَدْلٍ بِالمِثْلِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ، وكَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى الكَعْبَةِ عِنْدَ الِاشْتِبَاهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَلَا يَقْطَعُ بِهِ الإِنْسَانُ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ القِبْلَةُ فِي غَيْرِ جِهَةِ اجْتِهَادِهِ، كَمَا يَجُوزُ إِذَا حَكَمَ أَنْ يَكُونَ قَدْ قُضِيَ لأَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ الآخَرِ.

وَأَدِلَّةُ الأَحْكَامِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّ دَلَالَةَ العُمُومِ فِي الظَّوَاهِرِ قَدْ تَكُونُ مُحْتَمِلَةً لِلنَّقِيضِ، وَكَذَلِكَ خَبَرُ الوَاحِدِ، وَالقِيَاسُ، وَإِنْ كَانَ قَوْمٌ نَازَعُوا فِي القِيَاسِ، فالفُقَهَاءُ مِنْهُمْ لَمْ يُنَازِعُوا فِي خَبَرِ الوَاحِدِ كَالظَّاهِرِيَّةِ، وَمَنْ نَازَعَ فِي هَذَا وَهَذَا لَمْ يُنَازِعْ فِي العُمُومِ كَالمُعْتَزِلَةِ البَغْدَادِيِّينَ(٢)، وَإِنْ نَازَعَ فِي العُمُومِ وَالقِيَاسِ

---

(١) رواه البخاري في كتاب الشَّهَادَاتِ، بَابُ: مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِينِ، رقم (٢٤٨٣)، ومسلم في كتاب الأَقْضِيَةِ، بَابُ: الحُكْمِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّحْنِ بِالحُجَّةِ، رقم (٣٢٣١)، كلاهما عن أم سلمة.

(٢) قسَّم العُلماءُ المُعتزلةَ مِن ناحية البلدان إلى قسمين:

١- **المعتزلة البصريون**: وهم أوائل المُعتزلة الذين سكنوا البصرة، ومن أشهر علمائهم واصل بن عطاء، وعمرو بن عُبيد، وأبو هذيل العلَّاف، وأبو إسحاق النظَّام، وأبو علي الجُبَّائي.

٢- **المعتزلة البغداديون**: وهم متفلسفة المُعتزلة الذين سكنوا بغداد، ومن أشهر علمائهم

مُنَـازِعٌ كَبَعْـضِ الرَّافِضَـةِ مِثْلِ المَوْسَـوِي[١] وَنَحْوِهِ لَـمْ يُنَازِعْ فِـي الأَخْبَارِ؛ فَـإِنَّ الإِمَامِيَّة عُمْدَتُهُـمْ عَلَـى مَـا نُقِـلَ عَـنْ الاِثْنَـيْ عَشَـرَ، فَـلَا بُـدَّ لَهُـمْ مِـنْ الرِّوَايَـةِ، وَلَا يُوجَـدُ مَـنْ يَسْـتَغْنِي عَـنْ الظَّوَاهِـرِ وَالأَخْبَارِ وَالأَقْيِسَـةِ، بَـلْ لَا بُدَّ أَنْ يَعْمَـلَ بِبَعْضِ ذَلِكَ مَـعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِـهِ، وَهَـذَا عَمَـلٌ بِالظَّنِّ، وَالْقُـرْآنُ قَدْ حَـرَّمَ اتِّبَـاعَ الظَّنِّ.

تنوع طرق العُلماء في العمل بالظَّن

وَقَدْ تَنَوَّعَتْ طُرُقُ النَّاسِ فِي جَوَازِ هَذَا:

فَطَائِفَـةٌ قَالَـتْ: لَا يُتَّبَـعُ قَـطُّ إِلَّا العِلْـمُ وَلَا يُعْمَـلُ بِالظَّـنِّ أَصْـلًا، وَقَالُـوا: إِنَّ خَبَـرَ الوَاحِـدِ يُفِيدُ العِلْـمَ، وَكَذَلِـكَ يَقُولُونَ فِـي الظَّوَاهِرِ، بَلْ يَقُولُـونَ نَقْطَعُ بِخَطَـأِ مَـنْ خَالَفَنَـا، وَنَنْقُضُ حُكْمَـهُ كَمَا يَقُولُـهُ داود وَأَصْحَابُـهُ، وَهَـؤُلَاءِ عُمْدَتُهُمْ إِنَّمَا هُـوَ مَـا يَظُنُّونَـهُ ظَاهِـرًا، وَأَمَّا الاِسْـتِصْحَابُ فَالاِسْـتِصْحَابُ فِي كَثِيـرٍ مِـنْ المَوَاضِعِ مِنْ

بـشر بـن المُعتمـر، وأحمـد بـن أبي دؤاد، وثمامـة بـن الأشرس، وأبـو الحسـن الخيَّـاط، وأبـو القاسـم البلخـي (وكُلهـم مُتفقـون عـلى الأصـول الخمسـة المشـهورة، ولكـن البصريـون قـد تفننـوا في التنظـير العلمـي بينـما البغداديـون نقلـوه إلى التطبيـق العَمـلي، وكذلـك فـإنَّ البصريـين لم تدخلهـم الفلسـفة اليونانيـة بـل غالـب مسـائلهم عقليـة، بينـما البغداديـون تأثـروا كثـيرًا بالفلسـفة اليونانيـة زمـن الخليفـة المأمـون العبـاسي وامتـزج بهـا مذهبهـم، كذلـك فـإنَّ البصريـين غلـب عليهـم الزُّهد والبُعـد عـن مخالطـة الملـوك، بينـما البغداديـون أصابهـم شـهوة الرئاسـة والاختـلاط بالملـوك، ولـذا كان خطـر البغداديـن عـلى المُسـلمين أكثـر مـن البصريـين خَاصَّـةً بعـد إحداثهـم مسـألة خلـق القـرآن وفتنـة النـاس بهـا، فنـال المُسـلمون منهـم البـلاء العظيـم مِـن القتـل والتعذيـب حتـى أطفـأ الله فتنتهـم بالإمـام أحمـد والخليفـة المتـوكل العبـاسي).

(١) سـمَّاه شـيخ الإسـلام في منهـاج السُّـنَّة ٢/ ١٤٥ بــ (أبي القاسـم الموسـوي المعـروف بالمُرتضـى)، وهـو عـلي بـن الحُسـين بن موسـى القـرشي، أبـو القاسـم الموسـوي البغـدادي، اشـتهر بلقـب المُرتـضى ونقيب الطالبـين، إمـامٌ كبـيرٌ جمـع بـين التشـيع والاعتـزال، لـه مُصنفـات منهـا: «الغُـرر والـدُّرر»، و«الشـافي في الإمامـة»، «الذخـيرة في الأصـول»، قـال عنـه الذهبـي: «هـو جامـع كتـاب نهـج البلاغـة، المنسـوبة ألفاظـه إلى الإمـام عـلي، ولا أسـانيد لذلـك، وبعضهـا باطـلٌ، وفيـه حـقٌّ، ولكـن فيـه موضوعـات حاشـا الإمـام مِـن النطـق بهـا»، مـات سـنة ٤٣٦ هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٨، البداية والنهاية ١٢/ ٥٣، شذرات الذهب ٣/ ٢٥٦.

أَضْعَفِ الأَدِلَّةِ، وَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَحْتَجُّونَ بِهِ قَدْ لَا يَكُونُ مَا احْتَجُّوا بِهِ ظَاهِرَ اللَّفْظِ؛ بَلْ الظَّاهِرُ خِلَافُهُ.

فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: لمَّا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ العَمَلِ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ كُنَّا مُتَّبِعِينَ لِلْعِلْمِ، فَنَحْنُ نَعْمَلُ بِالعِلْمِ عِنْدَ وُجُودِ العِلْمِ لَا نَعْمَلُ بَالظَّنِّ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ القَاضِي أَبِي بَكْرٍ[١] وَأَتْبَاعِهِ.

وَهُنَا السُّؤَالُ المَشْهُورُ فِي حَدِّ الفِقْهِ: أَنَّهُ [العِلْمُ][٢]/ بالأَحْكَامِ [ك/ ٦٢] الشَّرْعِيَّةِ العَمَلِيَّةِ[٣].

حقيقة حدِّ الفقه عند الأصوليين والفقهاء

وَقَالَ الرَّازِيُّ: «العِلْمُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ العَمَلِيَّةِ المُسْتَدَلِّ عَلَى أَعْيَانِهَا بحَيْثُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهَا مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: الفِقْهُ مِنْ بَابِ الظُّنُونِ فَكَيْفَ جَعَلْتَهُ عِلْمًا؟

قُلْتُ: المُجْتَهِدُ إذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّه مُشَارَكَةُ صُورَةٍ لِصُورَةٍ فِي مَنَاطِ الحُكْمِ قَطَعَ بِوُجُوبِ العَمَلِ بِمَا أَدَّى إلَيْهِ ظَنُّهُ، [فَالحُكْمُ مَعْلُومٌ][٤] قَطْعًا، وَالظَّنُّ وَاقِعٌ فِي طَرِيقِهِ»[٥].

وحَقِيقَةُ هَذَا الجَوَابِ أَنَّ هُنَا مُقَدِّمَتَيْنِ:

---

(١) هو: الإمام الباقلاني، وسبقت ترجمته صفحة (٢٩١).

(٢) في (س) و(ك): «العَمَل»، وهو تصحيفٌ، وصوابه «العِلْم» كما جاء في (م).

(٣) ناقش شيخ الإسلام هذه المسألة في الاستقامة، ٦٢-٧٦، وجامع الرسائل ٢/ ١٠١، فلتراجع هناك.

(٤) في (س) و(ك) و(م): «فالعِلْم حَاصِلٌ»، والتصحيح مِن المحصول للرازي.

(٥) المحصول في علم الأصول ١/ ٩٢ (ت: طه العلواني).

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ عِنْدِي ظَنٌّ.

والثَّانِيَةُ: قَدْ قام الدَّلِيلُ القَطْعِيُّ عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ/ هَذَا الظَّنِّ. [س/ ٣٢]

فالمُقَدِّمَةُ الأُولَى وِجْدَانِيَّةٌ، وَالثَّانِيَةُ عَمَلِيَّةٌ اسْتِدْلَالِيَّةٌ، فَلَيْسَ الظَّنُّ هُنَا مقَدِّمَة فِي الدَّلِيلِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

لَكِنْ يُقَالُ: العَمَلُ بِهَذَا الظَّنِّ هُوَ حُكْمُ أُصُولِ الفِقْهِ، لَيْسَ هُوَ الفِقْهَ، بَلْ الفِقْهُ هُوَ ذَاكَ الظَّنُّ الحَاصِلُ بِالظَّاهِرِ؛ وَخَبَرُ الوَاحِدِ وَالقِيَاسُ وَالأُصُولُ تُفِيدُ أَنَّ العَمَلَ بِهَذَا الظَّنِّ وَاجِبٌ، وَإِلَّا فَالفُقَهَاءُ لَا يَتَعَرَّضُونَ لِهَذَا، فَهَذَا الحُكْمُ العَمَلِيُّ الأُصُولِيُّ لَيْسَ هُوَ الفِقْهَ، وَهَذَا الجَوَابُ جَوَابُ القَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنَّ عِنْدَهُ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَلَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، وَلَا عَلَى الظَّنِّ دَلِيلٌ يُوجِبُ تَرْجِيحَ ظَنٍّ عَلَى ظَنٍّ؛ بَلْ الظُّنُونُ عِنْدَهُ بِحَسَبِ الِاتِّفَاقِ.

وَقَالَ الغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ نَصَرَ قَوْلَهُ: قَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ مَيْلِ النَّفْسِ إِلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ دُونَ الآخَرِ، كَمَيْلِ ذِي الشِّدَّةِ إِلَى قَوْلٍ، وَذِي اللِّينِ إِلَى قَوْلٍ[١].

وَحِينَئِذٍ فَعِنْدَهُمْ مَتَى وَجَدَ المُجْتَهِدُ ظَنًّا فِي نَفْسِهِ فَحُكْمُ الله فِي حَقِّهِ اتِّبَاعُ هَذَا الظَّنِّ.

إنكار بعض الأصوليين للرَّازي في اتِّباع الظُّن

وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ عَلَيْهِ هَذَا القَوْلَ إِنْكَارًا بَلِيغًا، وَهُمْ مَعْذُورُونَ فِي إِنْكَارِهِ، فَإِنَّ هَذَا أَوَّلًا مُكَابَرَةٌ، فَإِنَّ الظُّنُونَ عَلَيْهَا أَمَارَاتٌ وَدَلَائِلُ يُوجِبُ وُجُودُهَا تَرْجِيحَ ظَنٍّ عَلَى ظَنٍّ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِهِ، وَرَجَّحَتْ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ.

(١) يُنظر: المستصفى ٢/ ٤١١ (ت: الأشقر)، روضة الناظر ١٩١.

وَالكَلَامُ فِي شَيْئَيْنِ: فِي اتِّبَاعِ الظَّنِّ، وَفِي الفِقْهِ هَلْ هُوَ مِنْ الظُّنُونِ؟

المسألة الأولى: في اتِّباع الظن

أَمَّا الأَوَّلُ: فَالجَوَابُ الصَّحِيحُ هُوَ الجَوَابُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ فَإِنَّمَا أَمَرَ بالعِلْمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي المَسَائِلِ الخَفِيَّةِ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِي الأَدِلَّةِ، وَيَعْمَلَ بالرَّاجِحِ، وَكَوْنُ هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَمْرٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ تَرْجِيحَ هَذَا عَلَى هَذَا فِيهِ شَكٌّ عِنْدَهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَإِذَا ظَنَّ الرُّجْحَانَ، فَإِنَّمَا ظَنُّهُ لِقِيَامِ دَلِيلٍ عِنْدَهُ عَلَى أَنَّ هَذَا رَاجِحٌ.

[ك/ ٦٣] وَفَرْقٌ بَيْنَ اعْتِقَادِ/ الرُّجْحَانِ وَرُجْحَانِ الِاعْتِقَادِ، أَمَّا اعْتِقَادُ الرُّجْحَانِ فَقَدْ يَكُونُ عِلْمًا، وَقَدْ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يَعْلَمَ الرُّجْحَانَ، وَإِذَا ظَنَّ الرُّجْحَانَ أَيْضًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَظُنَّهُ بِدَلِيلٍ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْجَحَ مِنْ دَلِيلِ الجَانِبِ الآخَرِ، وَرُجْحَانُ هَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْتَهِيَ الأَمْرُ إِلَى رُجْحَانٍ مَعْلُومٍ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ مُتَّبِعًا لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ أَرْجَحُ، وَهُوَ اتِّبَاعٌ لِلْعِلْمِ لَا لِلظَّنِّ، وَهُوَ اتِّبَاعُ الأَحْسَنِ كَمَا قَالَ: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]، وَقَالَ: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]، فَإِذَا كَانَ أَحَدُ الدَّلِيلَيْنِ هُوَ الأَرْجَحَ فَاتِّبَاعُهُ هُوَ الأَحْسَنُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَالوَاجِبُ عَلَى المُجْتَهِدِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ العَمَلُ بِأَرْجَحِ الدَّلِيلَيْنِ المُتَعَارِضَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فَمَا عَمِلَ إِلَّا بِالعِلْمِ(١)، وَهَذَا جَوَابُ

(١) ذهب جمهور الأصوليين على وجوب الترجيح بين الأدلة المتعارضة، والعمل بالراجح منها، وهو عِلمٌ في حق صاحبه لاجتهاده في تحصُّله، كما قال علاء الدِّينِ البخاري الحنفي في كشف الأسرار ٤/ ٧٦: «ذهب الجمهور إلى صحة الترجيح، ووجوب العمل بالراجح؛ متمسكين في ذلك بإجماع الصحابة والسَّلف على تقديم بعض الأدلة الظنية على البعض»، وقال الشوكاني في إرشاد الفحول ٢/ ٢٦٣: «الترجيح بين المتعارضين .. متفقٌ عليه، ولم يخالف في ذلك إلَّا من لا يُعتد

[أَبِي الحُسَينِ البَصْرِيِّ وَأَبِي حَامِدٍ الغَزَالي والرَّازِي][(١)] وَغَيْرِهِم.

وَالقُرآنُ ذَمَّ مَنْ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا الظَّنَّ، فَلَمْ يَسْتَنِدْ ظَنُّهُ إِلَى عِلْمٍ بِأَنَّ هَذَا أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وَقَالَ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ المَوَاضِعِ يَذُمُّ الَّذِينَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ، فَعِنْدَهُمْ ظَنٌّ مُجَرَّدٌ

به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومَن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح»، وقد خالف بعضهم، وخلافهم إمَّا مشكوكٌ في ثبوته، أو لا يُعتد به لانفراده، ومِن أشهر المُخالفين (أبو عبدالله الحُسين البصري المُعتزلي)، والنقل عنه مُختلفٌ فيه كما قال الإمام الجويني في البرهان ٢/ ١١٤٣: «وحكى القاضي - أي: الباقلاني - عن البصري المُلقَّبِ بِجُعْلِ أنَّه أنكر القول بالترجيح، ولم أرَ في شيء مِن مُصنَّفاته مع بحثي عنها»، ونقله عنه كذلك السبكي في الإبهاج ٥/ ٣٢٢، والزركشي في البحر المحيط ٤/ ٤٢٥، وقد جاء في المنخول للغزالي ٥٣٣ (ت: محمَّد هيتو) ذكر كلام القاضي فتصحَّف عنده (أبو عبدالله الحُسين البصري) إلى (أبي الحُسين البصري) ولم ينتبه له مُحققه، وقال شيخ الإسلام في المسودة ٢٧٧: «يجوز ترجيح أحد الدليلين الظنيين على الآخر عند عامة العلماء، واختلف النقل فيه عن البصرى»، والله أعلم.

(١) في (س) و(ك) و(م): «الحسن البصري وأبي وغيرهم»، وقد أشكل عليَّ كثيرًا، وقد اجتهدتُ قدر ما أستطيع - مع معرفتي بعجزي وتقصيري - في تصحيح هذه الفقرة مع وجود شيء في النفس، وما زلت غير واثقٍ؛ لأني أظنُه تصحيفًا، فإنَّ الحَسن البصري (السَّلفي) لا أعلم له كلامًا في الترجيح بين الأدلة، والحُسين البصري (المُعتزلي) رأيه مُخالفٌ في ذلك كما سبق، وإنما أقرب عالم يرى بذلك هو أبو الحُسين البصري (المُعتزلي).

وأيضًا فإنَّ شيخ الإسلام ليس مِن عادته نقل المسائل العلمية التي يرجحها والده ليقول هنا (وأبي)، وإنما أقرب عالمين هما أبو حامدٍ الغزالي، وأبو عبدالله الرَّازي، وقد كان شيخ الإسلام يجمع بينهم خَاصَّةً في المسائل الأصولية، وأيضًا لأنَّ الضمير في كلمة (غيرهم) للجمع، فكان الأقرب ذكر الثلاثة فما فوق، وهم أظهر القائلين بوجوب العمل بالراجح على المُجتهد، والله أعلم.

وأمَّا كلام أبي الحُسين البصري ففي المُعتمد في أصول الفقه ٢/ ٩٥٢ (ت: محمَّد حميد الله)، وكلام الغزالي ففي المستصفى ٢/ ٤١١ (ت: الأشقر)، وكلام الرازي في المحصول ٦/ ١٧ (ت: العلواني)، والله أعلم.

لَا عِلْمَ مَعَهُ، وَهُمْ يَتَّبِعُونَهُ، وَالَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَعَلَيْهِ عُقَلَاءُ النَّاسِ أَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا بِعِلْمٍ بِأَنَّ هَذَا أَرْجَحُ مِنْ هَذَا، فَيَعْتَقِدُونَ الرُّجْحَانَ اعْتِقَادًا عَمَلِيًّا؛ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ أَرْجَحَ أَنْ لَا يَكُونَ المَرْجُوحُ هُوَ الثَّابِتَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «**وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ وَإِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ**»[(١)]، فَإِذَا أَتَى أَحَدُ الخَصْمَيْنِ بِحُجَّةٍ، مِثْلِ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ، وَلَمْ يَأْتِ الآخَرُ بِشَاهِدٍ مَعَهَا، كَانَ الحَاكِمُ عَالِمًا بِأَنَّ حُجَّةَ هَذَا أَرْجَحُ فَمَا حَكَمَ إِلَّا بِعِلْمٍ؛ لَكِنَّ الآخَرَ قَدْ يَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ لَا يَعْلَمُهَا، أَوْ لَا يُحسِنُ أَنْ يُبَيِّنَهَا، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَضَاهُ، أَوْ أَبْرَأَهُ، وَلَهُ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهَا، أَوْ لَا يَذْكُرُهَا، أَوْ لَا يَجْسُرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِذَلِكَ، فَيَكُون هُوَ المُضَيِّع لِحَقِّهِ حَيْثُ لَمْ يُبَيِّنْ حُجَّتَهُ، وَالحَاكِمُ لَمْ يَحْكُمْ إِلَّا بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، وَضَيَاعُ حَقِّ هَذَا كَانَ مِنْ عَجْزِهِ وَتَفْرِيطِهِ لَا مِنَ الحَاكِمِ.

وَهَكَذَا أَدِلَّةُ الأَحْكَامِ فَإِذَا تَعَارَضَ خَبَرَانِ/ أَحَدُهُمَا مُسْنَدٌ ثَابِتٌ، [ك/ ٦٤]
والآخَرُ مُرْسَلٌ، كَانَ المُسْنَدُ الثَّابِتُ أَقْوَى مِنَ المُرْسَلِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّ المُحَدِّثَ بِهَذَا قَدْ عَلِمَ عَدْلَهُ وَضَبْطَهُ، وَالآخَرَ لَمْ يَعْلَمْ عَدْلَهُ وَلَا ضَبْطَهُ، كَشَاهِدَيْنِ زَكَّى أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُزَكِّ الآخَرُ، فَهَذَا المُزَكِّي أَرْجَحُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ قَوْلُ الآخَرِ هُوَ الحَقَّ؛ لَكِنَّ المُجْتَهِدَ إِنَّمَا عَمِلَ بِعِلْمٍ، وَهُوَ عِلْمُهُ بِرُجْحَانِ هَذَا عَلَى هَذَا؛ لَيْسَ مِمَّنْ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا الظَّنَّ وَلَمْ يَكُنْ تَبَيَّنَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ الاجْتِهَادِ التَّامِّ فِيمَنْ أَرْسَلَ ذَلِكَ الحَدِيثَ، وَفِي تَزْكِيَةِ هَذَا الشَّاهِدِ فَإِنَّ المُرْسَلَ قَدْ يَكُونُ [س/ ٣٣]
رَاوِيهِ عَدْلًا حَافِظًا كَمَا قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّاهِدُ عَدْلًا.

---

(١) سبق تخريجه.

ونَحْـنُ لَيْـسَ مَعَنَـا عِلْـمٌ بِانْتِفَـاءِ عَدَالَـةِ الـرَّاوِي، لَكِـنَّ مَعَنَـا عَـدَمُ العِلْـمِ بِعَدَالَتِهِمَـا، وَقَـدْ لَا تُعْلَـمُ عَدَالَتُهُمَـا مَـعَ تَقْوِيَتِهَـا، وَرُجْحَانِهَا فِـي نَفْسِ الْأَمْـرِ، فَمِنْ هُنَا يَقَـعُ الْخطَـأُ فِـي الِاجْتِهَـادِ؛ لَكِـنَّ هَذَا لَا سَـبِيلَ إِلَـى أَنْ يُكَلِّفَـهُ الْعَالِـمُ أَنْ يَدَعَ مَـا يَعْلَمُهُ إِلَـى أَمْـرٍ لَا يَعْلَمُـهُ، لِإِمْـكَانِ ثُبُوتِـهِ فِـي نَفْـسِ الْأَمْـرِ، فَـإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِـنْ تَرْجِيـحِ أَحَدِ القَوْلَيْـنِ، وَجَـبَ تَرْجِيـحُ هَـذَا الَّـذِي عُلِـمَ ثُبُوتُهُ عَلَـى مَا لَا يُعْلَـمُ ثُبُوتُـهُ، وَإِنْ لَـمْ يُعْلَمْ انْتِفَـاؤُهُ مِـنْ جِهَتِـهِ، فَإِنَّهُمَـا إِذَا تَعَارَضَـا، وَكَانَـا مُتَنَاقِضَيْـنِ، فَإِثْبَـاتُ أَحَدِهِمَـا هُـوَ نَفْيُ الآخَـرِ، فَهَـذَا الدَّلِيـلُ المَعْلُومُ قَـدْ عُلِمَ أَنَّـهُ يُثْبِتُ هَـذَا، وَيَنْفِي ذَلِـكَ، وَذَلِـكَ المَجْهُولُ بِالعَكْـسِ، فَـإِذَا كَانَ لَا بُـدَّ مِـنْ التَّرْجِيحِ وَجَبَ قَطْعًـا تَرْجِيـحُ المَعْلُومِ ثُبُوتُـهُ عَلَى مَا لَمْ يُعْلَـمْ ثُبُوتُهُ.

وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِثُبُوته .

المسألة الثانية: في قولهم أنَّ الفقه مِن باب الظنون

وَقَـدْ قُلْنَـا: فَـرْقٌ بَيْـنَ اعْتِقَـادِ الرُّجْحَـانِ ورُجْحَـانِ الاعْتِقَـادِ، أَمَّـا اعْتِقَـادُ الرُّجْحَـانِ فَهُوَ عِلْـمٌ، وَالمُجْتَهِدُ مَـا عَمِلَ إِلَّا بِذَلِـكَ الْعِلْمِ، وَهُـوَ اعْتِقَـادُ رُجْحَانِ هَـذَا عَلَى هَـذَا، وأَمَّـا رُجْحَانُ هَـذَا الاعْتِقَادِ عَلَـى هَـذَا الاعْتِقَـادِ فَهُـوَ الظَّـنُّ، لَكِـنْ لَـمْ يَكُـنْ مِمَّنْ قَـالَ اللهُ فِيـهِ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، بَـلْ هُنَـا ظَـنُّ رُجْحَانِ هَـذَا، وَظَـنُّ رُجْحَـانِ ذَاكَ، وَهَـذَا الظَّنُّ هُوَ الرَّاجِـحِ، وَرُجْحَانُـهُ مَعْلُـومٌ، فَحَكَـمَ بِمَـا عَلِمَـهُ مِـنْ الظَّـنِّ الرَّاجِـحِ، وَدَلِيلِـهِ الرَّاجِحِ، وَهَـذَا مَعْلُـومٌ لَـهُ لَا مَظْنُونٌ عِنْـدَهُ، وَهَذَا يُوجَـدُ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ وَالصِّنَاعَـات كَالطِّبِّ وَالتِّجَارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وأَمَّا الجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «الفِقْهُ مِنْ بَابِ الظُّنُونِ»[(١)].

(١) قال شيخ الإسلام في الاستقامة ٦٧: «والمقصود هنا ذكر أصلين هما:

فَقَدْ أجَابَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ(١) بِجَوَابٍ آخَرَ(٢)، وَهُوَ أَنَّ العِلْمَ المُرَادُ بِهِ العِلْمُ الظَّاهِرُ، وَإِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة:١٠].

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ عَنْهُ جَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ: **جُمْهُورُ مَسَائِلِ الفِقْهِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا النَّاسُ، وَيُفْتُونَ بِهَا، هِيَ ثَابِتَةٌ بِالنَّصِّ، أَوْ الإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الظَّنُّ وَالنِّزَاعُ فِي قَلِيلٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ**، وَهَذَا/ مَوْجُودٌ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ، وَكَثِيرُ مَسَائِلِ الخِلَافِ هِيَ فِي أُمُورٍ [ك/ ٦٥] قَلِيلَةِ الوُقُوعِ، وَمُقَدَّرَةٍ، وَأَمَّا مَا لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْهُ مِنَ العِلْمِ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَيَحْرُمُ وَيُبَاحُ فَهُوَ مَعْلُومٌ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَمَا يُعْلَمُ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً جُزْءٌ مِنْ الفِقْهِ، وَإِخْرَاجُهُ مِنْ الفِقْهِ قَوْلٌ لَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالَهُ، وَلَا احْتَرَزَ بِهَذَا القَيْدِ أَحَدٌ إِلَّا الرَّازِيّ، وَنَحْوُهُ، وَجَمِيعُ الفُقَهَاءِ يَذْكُرُونَ فِي كُتُبِ الفِقْهِ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَاسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ، وَوُجُوبَ الوُضُوءِ، وَالغُسْلِ مِنْ الجَنَابَةِ، وَتَحْرِيمَ الخَمْرِ، وَالفَوَاحِشِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، مِمَّا يُعْلَمُ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً.

بيان فساد قولهم: (الفقه من باب الظنون)، وبيان أنه أحق باسم العِلم من الكلام الذي يدعون أنه علم، وأن طرق الفقه أحق بأن تُسمى أدلة من طريق الكلام.

والأصل الثاني: في بيان أنَّ **غالب ما يتكلمون فيه من الأصول ليس بعِلم ولا ظن صحيح، بل ظن فاسد، وجهل مركب**».

(١) هو: محفوظ بن أحمد بن حسن بن أحمد الكلوذاني، أبو الخطَّاب البغدادي الحنبلي، فقيهٌ أصوليٌّ، له مُصنفات مشهورة منها: (الانتصار في المسائل الكبار)، و(التمهيد في الأصول)، و(التهذيب في الفرائض)، مات سنة ٥١٠هـ.

يُنظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٧٠، الوافي بالوفيات ٢/ ١٣٦.

(٢) في كتابه التمهيد في أصول الفقه ١/ ٤٠ (ت: مُفيد أبو عمشة).

وأَيْضًـا فَكَوْنُ الشَّـيْءِ مَعْلُومًا مِـنْ الدِّينِ ضَـرُورَةً أَمْرٌ إِضَافِـيٌّ، فَحَدِيثُ العَهْدِ بِالإِسْـلَامِ، وَمَـنْ نَشَـأَ بِبَادِيَـةٍ بَعِيـدَةٍ، قَـدْ لَا يَعْلَـمُ هَـذَا بِالكُلِّيَّـةِ فَضْـلًا عَـنْ كَوْنِـهِ يَعْلَمُهُ بِالضَّـرُورَةِ، وَكَثِيـرٌ مِـنْ العُلَمَـاءِ يَعْلَـمُ بَالضَّـرُورَةِ أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ سَـجَدَ لِلسَّـهْوِ، وَقَضَى بِالدِّيَـةِ عَلَـى العَاقِلَـةِ، وَقَضَـى أَنَّ الوَلَـدَ لِلفِـرَاشِ، وَغَيْـرَ ذَلِـكَ، مِمَّـا يَعْلَمُـهُ الخَاصَّـةُ بِالضَّـرُورَةِ، وَأَكْثَـرُ النَّـاسِ لَا يَعْلَمُـهُ أَلْبَتَّةَ.

الجَـوَابُ الثَّانِـي: أَنْ يُقَـالَ الفِقْـهُ لَا يَكُـونُ فِقْهًـا إِلَّا مِـنْ المُجْتَهِدِ المُسْـتَدِلِّ، وَهُـوَ قَـدْ عَلِـمَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيـلَ أَرْجَـحُ، وَهَذَا الظَّـنَّ أَرْجَـحُ، فَالفِقْهُ هُـوَ عِلْمُـهُ بِرُجْحَانِ هَـذَا الدَّلِيـلِ وَهَذَا الظَّنِّ؛ لَيْـسَ الفِقْهُ قَطْعَهُ بِوُجُـوبِ العَمَلِ؛ أَيْ: بِمَا أَدَّى إِلَيْـهِ اجْتِهَادُهُ، بَـلْ هَـذَا القَطْـعُ مِنْ أُصُـولِ الفِقْـهِ، وَالأُصُولِيُّ يَتَكَلَّـمُ فِي جِنْـسِ الأَدِلَّة، وَيَتَكَلَّـمُ كَلَامًا كَلِيلًا ؟

فَيَقُولُ: يَجِبُ إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ أَنْ يُحْكَمَ بِأَرْجَحِهِمَا .

وَيَقُـولُ أَيْضًـا : إِذَا تَعَـارَضَ العَامُّ وَالخَـاصُّ فَالخَـاصُّ أَرْجَـحُ، وَإِذَا تَعَارَضَ المُسْـنَدُ والمُرْسَـلُ فَالمُسْـنَدُ أَرْجَحُ.

وَيَقُـولُ أَيْضًـا : العَـامُّ المُجَـرَّدُ عَنْ قَرَائِـنِ التَّخْصِيصِ شُـمُولُهُ الأَفْـرَادَ أَرْجَحُ مِـنْ عَـدَمِ شُـمُولِهِ، وَيَجِبُ العَمَـلُ بِذَلِكَ.

فَأَمَّـا الفَقِيـهُ فَيَتَكَلَّـمُ فِـي دَلِيـلٍ مُعَيَّـنٍ فِي حُكْـمٍ مُعَيَّـنٍ، مِثْـلَ أَنْ يَقُـولَ قَوْلَهُ: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] خَـاصٌّ فِـي أَهْـلِ الكِتَـابِ، وَمُتَأَخِّـرٌ عَـنْ

قَوْلِـهِ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَتِلْـكَ الآيَـةُ لَا تَتَنَـاوَلُ أَهْـلَ الكِتَابِ، وَإِنْ تَنَاوَلَتْهُـمْ فَهَـذَا خَـاصٌّ مُتَأَخِّـرٌ؛ فَيَكُـونُ نَاسِـخًا وَمُخَصِّصًا، فَهُـوَ يَعْلَـمُ أَنَّ [س/ ٣٤] دَلَالَـةَ هَـذَا النَّـصِّ عَلَـى الحِـلِّ أَرْجَـحُ مِـنْ دَلَالَـةِ ذَلِـكَ النَّـصِّ عَلَـى التَّحْرِيمِ، وَهَـذَا الرُّجْحَـانُ مَعْلُـومٌ عِنْـدَهُ/ قَطْعًـا، وَهَـذَا الفِقْهُ الَّـذِي يَخْتَـصُّ بِـهِ الفَقِيهُ هُوَ [ك/ ٦٦] عِلْـمٌ قَطْعِيٌّ لَا ظَنِّـيٌّ، وَمَنْ لَـمْ يَعْلَـمْ/ كَانَ مُقَلِّـدًا لِلأَئِمَّةِ الأَرْبَعَـةِ[١] والجُمْهُـورُ الَّذِينَ جَوَّزُوا نِكَاحَ الكِتَابِيَّاتِ، وَاعْتِقَادُ المُقَلِّدِ لَيْسَ بِفِقْهٍ.

وَلِهَـذَا قَـالَ المُسْـتَدِلُّ عَلَـى أَعْيَانِهَـا: وَالفَقِيـهُ قَـدْ اسْـتَدَلَّ عَلَى عَيْـنِ الحَكْمِ المَطْلُـوبِ وَالمَسْـؤُولِ عَنْـهُ، وَحَيْـثُ لَا يَعْلَـمُ الرُّجْحَـانَ فَهُـوَ مُتَوَقِّـفٌ لَا قَـوْلَ لَـهُ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: فَقَدْ قَالَ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قَـالَ: هَـذَا نَـزَلَ عَـامَ الحُدَيْبِيَـةِ، وَالمُرَادُ بِـهِ المُشْـرِكَاتُ، فَـإِنَّ سَـبَبَ النُّزُولِ يَـدُلُّ عَلَـى أَنَّهُنَّ مُـرَادَاتٌ قَطْعًـا، وَسُـورَةُ المَائِدَةِ بَعْـدَ ذَلِكَ فَهِيَ خَـاصٌّ مُتَأَخِّـرٌ، وَذَاكَ عَـامٌّ مُتَقَـدِّمٌ، **وَالخَـاصُّ المُتَأَخِّرُ أَرْجَـحُ مِنْ العَـامِّ المُتَقَدِّمِ**، وَلِهَـذَا لَمَّا نَـزَلَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ فَـارَقَ عُمَـرُ امْـرَأَةً مُشْـرِكَةً، وَكَذَلِـكَ غَيْـرُهُ، فَـدَلَّ عَلَـى أَنَّهُـمْ كَانُـوا يَنْكِحُـونَ المُشْـرِكَاتِ إِلَى حِيـنِ نُزُولِ هَذِهِ الآيَـةِ، وَلَوْ كَانَـتْ آيَةُ البَقَرَةِ قَـدْ نَزَلَتْ قَبْـلَ هَـذِهِ لَـمْ يَكُـنْ كَذَلِـكَ؛ فَدَلَّ عَلَـى أَنَّ آيَـةَ البَقَـرَةِ بَعْدَ آيَـةِ المُمْتَحَنَـةِ، وَآيَـةَ المَائِدَةِ بَعْـدَ آيَـةِ البَقَرَةِ.

---

(١) هـم أصحـاب المذاهـب الفقهيـة المشـهورة المُتبَعـة، وهـم: أبـو حنيفـة النعـمان بـن ثابـت، ومالـك بـن أنـس، ومحمَّـد بـن إدريـس الشـافعي، وأحمـد بـن محمَّـد بـن حنبـل رحمهـم الله أجمعـين.

فَهَـذَا النَّظَـرُ وَأَمْثَالُـهُ هُوَ نَظَـرُ الفَقِيـهِ العَالِمِ بِرُجْحَـانِ دَلِيلٍ، وَظَنٍّ عَلَـى دَلِيلٍ، وَهَـذَا عِلْـمٌ لَا ظَـنٌّ، فَقَـدْ تَبَيَّـنَ أَنَّ الظَّـنَّ لَـهُ أَدِلَّـةٌ تَقْتَضِيـهِ، وَأَنَّ العَالِـمَ إِنَّمَـا يَعْلَـمُ بمَـا يُوجِـبُ العِلْـمَ بِالرُّجْحَـانِ لَا بِنَفْـسِ الظَّـنِّ، إِلَّا إِذَا عَلِـمَ رُجْحَانَـهُ، وأَمَّـا الظَّـنُّ الَّـذِي لَا يُعْلَـمُ رُجْحَانُـهُ فَـلَا يَجُـوزُ اتِّبَاعُـهُ، وَذَلِـكَ هُـوَ الَّـذِي ذَمَّ اللـهُ بِهِ مَـنْ قَـالَ فِيهِ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم:٢٣]، فَهُـمْ لَا يَتَّبَعُـونَ إِلَّا الظَّـنَّ لَيْـسَ عِنْدَهُـمْ عِلْـمٌ، وَلَـوْ كَانُـوا عَالِمِيـنَ بِأَنَّـهُ ظَـنٌّ رَاجِـحٌ لَكَانُوا قَـدْ اتَّبَعُوا عِلْمًـا لَمْ يَكُونُـوا مِمَّنْ يَتَّبِـعُ إِلَّا الظَّنَّ، وَاللـهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

العمل بالظن الراجح عند المجتهد

فَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: الظَّنُّ الرَّاجِحُ فِي نَفْسِ الْمُسْتَدِلِّ الْمُجْتَهِدِ.

وَالثَّانِي: الأَدِلَّةُ - الَّتِي يُسَمِّيهَا بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَمَارَاتٍ - الَّتِي تَعَارَضَتْ، وَعَلِمَ الْمُسْتَدِلُّ بِأَنَّ الَّتِي أَوْجَبَتْ ذَلِكَ الظَّنَّ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا .

الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ دَلِيلٌ آخَرُ عَلَى الْقَوْلِ الآخَرِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي عَامَّةِ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَسْمَعُ نَصًّا عَامًّا كَمَا سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [أَمَرَ بــ][(١)] قَطْعِ الْخُفَّيْنِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ لاَ

(١) في (س) و(ك) و(م): «نَهَى عَنْ» وأظنه تصحيفًا؛ لأني بحثت كثيرًا عن نصٍّ عام ينهى فيه النبي ﷺ عن قطع الخُفين فلم أعثر على ذلك؛ بل الأحاديث ظاهرٌ بوجوب قطع الخُفَّين للمُحْرِم، وإنَّما الذي يظهر ليَّ - والله أعلم - مِن ذِكْر شيخ الإسلام لأثر ابن عُمَر أنَّه أراد الرُّخصة للنساء دون الرِّجال، بدليل قوله كما سيأتي قريبًا في النصِّ المُحقق: «فَكَانُوا يُفْتُونَ بِأَنَّ الحَائِضَ عَلَيْهَا الوَدَاعُ، وَعَلَيْهَا قَطْعُ الخُفَّيْنِ»، وهو ممَّا كان يخفى على ابن عمر، وكان يأمر بقطع الخُفَّين للرِّجال والنساء؛ حتَّى أُخبر برخصة النبي ﷺ للنساء؛ كما جاء في صحيح ابن خُزيمة ٤/ ٢٠١: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَدْ كَانَ صَنَعَ ذَلِكَ - يَعْنِي: قَطْعَ الخُفَّيْنِ لِلنِّسَاءِ- حَتَّى حَدَّثَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الخُفَّيْنِ»، قال الشيخ الأعظمي: إسناده حسن.
وهذا الأثر أظنه أشكل كذلك على الشيخ أبي الأشبال الزهيري حيث أعرض عن تخريجه؛ مع أنه خرَّج الحديث الذي قبله والذي بعده، والله أعلم.

يَخْرُجَ أَحَدٌ حَتَّى يُوَدِّعَ البَيْتَ(١)، أَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ(٢)، وَظَاهِرُهُ العُمُومُ، وَهَذَا رَاجِحٌ عَلَى [الإِسْتِصْحَابِ](٣) النَّافِي لِلتَّحْرِيمِ، فَعَمِلُوا/ بِهَذَا [ك/ ٦٧] الرَّاجِحِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ قَطْعًا أَنَّ النَّهْيَ أَوْلَى مِنْ الِاسْتِصْحَابِ؛ لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الِاسْتِصْحَابِ دَلِيلٌ خَاصٌّ؛ وَلَكِنْ لمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ لَمْ يَجُزْ لَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا عَمَّا عَلِمُوهُ إِلَى مَا لَمْ يَعْلَمُوهُ، فَكَانُوا يُفْتُونَ بِأَنَّ الحَائِضِ عَلَيْهَا الوَدَاعُ، وعَلَيْهَا قَطْعُ الخُفَّيْنِ، وَأَنَّ قَلِيلَ الحَرِيرِ وَكَثِيرَهُ حَرَامٌ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ كَانَ يُحَرِّمُهُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «**مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ**»(٤).

وَكَانَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ نُصُوصٌ خَاصَّةٌ بِأَنْ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّص لِلحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ بِلَا وَدَاعٍ، وَأَنَّهَا تَلْبَسُ الخُفَّيْنِ، وَغَيْرَهُمَا، مِمَّا نَهَى عَنْهُ المُحْرِمَ، وَلَكِنْ تجْتَنِبُ

---

(١) أي: المسجد الحرام بالطواف فيه بما يُسمِّيه الفسَفَهَاء بطواف الوداع، وهو ما رواه مُسلمٌ في كِتَابِ الحَجِّ، باب: وُجُوبِ طَوَافِ الوَدَاعِ وَسُقُوطِهِ عَنِ الحَائِضِ، رقم (٣٢٨٣) بلفظ: «**لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالبَيْتِ**» من حديث ابن عبَّاس.

(٢) لما رواه البُخاري في كتاب الأشربة، باب: آنية الفضة، رقم (٥٦٣٥)، ومسلمٌ في كتاب اللباس والزينة، باب: تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ، رقم (٥٥١٠) بلفظ مطول ومنه: (وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمَ أَوْ عَنْ تَخَتُّمٍ بِالذَّهَبِ وَعَنْ شُرْبٍ بِالفِضَّةِ وَعَنِ المَيَاثِرِ وَعَنِ القَسِّيِّ وَعَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ وَالإِسْتَبْرَقِ وَالدِّيبَاجِ) كلاهما عن البراء بن عازب.

(٣) في (س) و(ك): «الاسْتِحبَابُ»، وَهُوَ تصحيفٌ، وَفِي (م): «الإِسْتِصْحَابِ)، وَهُوَ الأظهر فِي المواضع الثلاثة.

(٤) رواه البخاري في كتاب اللِّبَاسِ، بَابُ: لُبْسِ الحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، رقم (٥٣٨٤)، ومسلم في كتاب اللِّبَاسِ وَالزِّينَةِ، بَابُ: تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، رقم (٣٨٦٦)، كِلاهما عن أنس بن مالك.
ورواه البخاري في كتاب اللِّبَاسِ، بَابُ: لُبْسِ الحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، رقم (٥٣٨٥) عن ابن الزُّبير مُرْسَلًا، وفي كتاب اللِّبَاسِ، بَابُ: لُبْسِ الحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، رقم (٥٣٨٦) عن ابن الزُّبير عن عُمر مرفوعًا.

النِّقَابَ، وَالقُفَّازَيْنِ، وَأَنَّهُ رَخَّصَ فِي مَوْضِعِ أُصْبُعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعَةٍ مِنْ الحَرِيرِ كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ(١)، وَلَمْ يَعْرِفْ بِهِ ابْنُهُ عَبْدُاللهِ، وَكَانَ لَهُ جُبَّةٌ مَكْفُوفَةٌ بِالحَرِيرِ، فَلَمَّا سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ وَنَحْوُهُ هَذِهِ النُّصُوصَ الخَاصَّةَ، رَجَعُوا، وَعَلِمُوا حِينَئِذٍ أَنَّهُ كَانَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ دَلِيلٌ أَقْوَى مِنْ الدَّلِيلِ الَّذِي يَسْتَصْحِبُوهُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا بِهِ، **وَهُمْ فِي الحَالَيْنِ إِنَّمَا حَكَمُوا بِعِلْمٍ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا الظَّنَّ، فَإِنَّهُمْ أَوَّلًا رَجَّحُوا العُمُومَ عَلَى اسْتِصْحَابِ البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ، وَهَذَا تَرْجِيحٌ بِعِلْمٍ، فَإِنَّ هَذَا رَاجِحٌ بِلَا رَيْبٍ، وَالشَّرْعُ طَافِحٌ بِهَذَا.**

فَمَا أَوْجَبَهُ اللهُ أَوْ حَرَّمَهُ فِي كِتَابِهِ كَالوُضُوءِ، وَالصَّلَاةِ، وَالحَجِّ، وَغَيْرِهِمَا هِيَ نُصُوصٌ عَامَّةٌ، وَمَا حَرَّمَهُ كَالمَيْتَةِ، والدَّمِ، وَلَحْمِ الخِنْزِيرِ، حَرَّمَهُ بِنُصُوصٍ عَامَّةٍ، وَهِيَ رَاجِحَةٌ وَمُقَدَّمَةٌ عَلَى البَرَاءَةِ الأَصْلِيَّةِ النَّافِيَةِ لِلوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ، فَمَنْ رَجَّحَ ذَلِكَ فَقَدْ حَكَمَ بِعِلْمٍ، وَحَكَمَ بِأَرْجَحِ الدَّلِيلَيْنِ المَعْلُومِ الرُّجْحَانِ، وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا الظَّنَّ، لَكِنْ لِتَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ مَخْصُوصًا صَارَ عِنْدَهُ ظَنٌّ رَاجِحٌ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا تَخْصِيصَ هُنَاكَ قَطَعَ بِالعُمُومِ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَلِمَ إِرَادَةَ نَوْعٍ قَطَعَ بِانْتِفَاءِ الخُصُوصِ.

وَهَذَا القَوْلُ فِي سَائِرِ الأَدِلَّةِ، مِثْلَ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِنُصُوصٍ وَتَكُونُ مَنْسُوخَةً وَلَمْ يَبْلُغْهُ النَّاسِخُ، كَالَّذِينَ نَهَوْا عَنْ الانْتِبَاذِ فِي الأَوْعِيَةِ، وَعَنْ زِيَارَةِ/ القُبُورِ، وَلَمْ يَبْلُغْهُمْ النَّصُّ النَّاسِخُ. [س/ ٣٥]

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ صَلَّوْا إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُمْ النَّسْخُ مِثْلَ مَنْ كَانَ

---

(١) لما رواه مُسلمٌ في كتاب اللِّبَاسِ والزِّينة، بَابُ: تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالحَرِيرِ عَلَى الرَّجُلِ وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ، وَإِبَاحَةِ العَلَمِ وَنَحْوِهِ لِلرَّجُلِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ، رقم (٥٥٣٨) أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ خَطَبَ بِالجَابِيَةِ فَقَالَ: «نَهَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ».

مِنَ المُسْلِمِينَ بِالبَوَادِي، وَبِمَكَّةَ، وَالحَبَشَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَهَؤُلَاءِ غَيْرُ الَّذِينَ كَانُوا بِالمَدِينَةِ، وَصَلَّى بَعْضُهُمْ صَلَاةً إِلَى القِبْلَتَيْنِ بَعْضُهَا إِلَى هَذِهِ القِبْلَةِ، وَ بَعْضُهَا إِلَى هَذِهِ القِبْلَةِ، لَمَّا بَلَغَهُمْ النَّسْخُ وَهُمْ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَاسْتَدَارُوا فِي صَلَاتِهِمْ مِنْ جِهَةِ بَيْتِ المَقْدِسِ إِلَى جِهَةِ الكَعْبَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ إِلَى جِهَةِ اليَمَنِ.

فَالقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَنحْوُهُ مِنْ الَّذِينَ يَنْفُونَ أَنْ يَكُونَ فِي البَاطِنِ حُكْمٌ مَطْلُوبٌ بِالاِجْتِهَادِ أَوْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، ويَقُولُونَ: مَا ثَمَّ إِلَّا الظَّنَّ الَّذِي فِي نَفْسِ المُجْتَهِدِ، وَالْأَمَارَاتُ لَا ضَابِطَ لَهَا، وَلَيْسَتْ أَمَارَةٌ/ أَقْوَى مِنْ أَمَارَةٍ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا [ك/ ٦٨]
ذَلِكَ لَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَمِلَ بِالمَرْجُوحِ دُونَ الرَّاجِحِ مُخْطِئًا، وعِنْدَهُم لَيْسَ فِي نَفْسُ الْأَمْرِ خَطَأٌ.

قَوْلُ السَّلف والجمهور في تغليب الأمارات بعضها عن بعض

وأَمَّا السَّلف وَالأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ والجُمْهُورُ فيَقُولُونَ: بَلْ الْأَمَارَاتُ بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَعَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَطْلُبَ الأَقْوَى، فَإِذَا رَأَى دَلِيلًا أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَرَ مَا يُعَارِضُهُ عَمِلَ بِهِ، وَلَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي البَاطِنِ مَا هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ كَانَ مُخْطِئًا مَعْذُورًا، وَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَعَمَلِهِ بِمَا بُيِّنَ لَهُ رُجْحَانُهُ، وَخَطَؤُهُ مَغْفُورٌ لَهُ، وَذَلِكَ البَاطِنُ هُوَ الحُكْمُ؛ لَكِنْ بِشَرْطِ القُدْرَةِ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، فَمَنْ عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِتَرْكِهِ.

فَإِذَا أُرِيدَ بِالخَطَأِ الإِثْمُ فَلَيْسَ المُجْتَهِدُ بِمُخْطِئٍ؛ بَلْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ مُطِيعٌ للهِ، فَاعِلٌ مَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ عَدَمُ العِلْمِ بِالحَقِّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ فَالمُصِيبُ وَاحِدٌ، وَلَهُ أَجْرَانِ كَمَا فِي المُجْتَهِدِ فِي جِهَةِ الكَعْبَةِ؛ إِذَا صَلَّوْا إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، فَالَّذِي أَصَابَ الكَعْبَةَ - وَاحِدٌ وَلَهُ أَجْرَانِ لِاجْتِهَادِهِ وَعَمَلِهِ - كَانَ أَكْمَلَ مِنْ

غَيْرِهِ، والمُؤْمِنُ القَوِيُّ أَحَبُّ إِلَى الله مِنْ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، **وَمَنْ زَادَهُ اللهُ عِلْمًا وَعَمَلًا زَادَهُ أَجْرًا بِمَا زَادَهُ مِنْ العِلْمِ وَالعَمَلِ.**

فضل العِلم وأهله عن غيرهم

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام: ٨٣]، قَالَ مَالِكٌ عَنْ زَيدِ بْنِ أَسْلَمَ(١): بالعِلْمِ(٢).

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يُوسُفَ: ٧٦].

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ جَمِيعَ المُجْتَهِدِينَ إِنَّمَا قَالُوا بِعِلْمٍ، وَاتَّبَعُوا العِلْمَ، وَأَنَّ الفِقْهَ مِنْ أَجَلِّ الْعُلُومِ، وَأَنَّهُم لَيْسُوا مِنْ الَّذِينَ لَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ؛ لَكِنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ لَيْسَ عِنْدَ الآخَرِ؛ إمَّا بِأَنْ سَمِعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ الآخَرُ، وَإِمَّا بِأَنْ فَهِمَ مَا لَمْ يَفْهَمْ الآخَرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨].

تقسيم الدِّين إلى أصول وفروع لم يكن معروفًا عند الصَّحابة والتَّابعين

وَهَذِهِ حَالُ أَهْلِ الاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ وَالاسْتِدْلَالِ فِي الأُصُولِ وَالفُرُوعِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ مِنْ السَّلفِ وَالأَئِمَّةِ بَيْنَ أُصُولٍ وَفُرُوعٍ، بَلْ جَعْلُ الدِّينِ قِسْمَيْنِ أُصُولًا وَفُرُوعًا لَمْ يَكُنْ

---

(١) هو: زيد بن أسلم العدوي العُمري، أبو أُسامة المدني، إمامٌ ثقةٌ عالِمٌ، الفقيه الكبير، مولى عمر بن الخطاب، كانت له حلقة العِلم في مسجد النبي ﷺ، ويحضرها كبار الفقهاء، قال عنه أبو حازم الأعرج: «لم يبقَ أحدٌ أرضى لِديني وَنَفْسِي مِنهُ»، مات سنة ١٣٦ هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦، تقريب التهذيب ٣٢٦.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥/ ١٣٣٥.

مَعْرُوفًا فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إنَّ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي اسْتَفْرَغَ وُسْعَهُ فِي طَلَبِ الحَقِّ يَأْثَمُ لَا فِي الأُصُولِ وَلَا فِي الفُرُوعِ، وَلَكِنَّ هَذَا التَّفْرِيقَ ظَهَرَ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَأَدْخَلَهُ فِي أُصُولِ الفِقْهِ مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ.

[ك/ ٦٩] وَحَكَوْا عَنْ/ عُبَيْدِ الله بْنِ الحَسَنِ العَنْبَرِيِّ[(١)] أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»[(٢)]، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ لَا يَأْثَمُ.

موقف الأئمة الأربعة مِن قبول شهادة أهل الأهواء والصَّلاة خلفهم

وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الأَئِمَّةِ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَلِهَذَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَيُصَلُّونَ خَلْفَهُمْ.

وَمَنْ رَدَّهَا كَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فَلَيْسَ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمًا لِإِثْمِهِمَا؛ **لَكِنَّ المَقْصُودَ إنْكَارُ المُنْكَرِ، وَهَجْرُ مَنْ أَظْهَرَ البِدْعَةَ، فَإِذَا هُجِرَ، وَلَمْ يُصَلَّ خَلْفَهُ، وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، كَانَ ذَلِكَ مَنْعًا لَهُ مِنْ إظْهَارِ البِدْعَةِ**؛ وَلِهَذَا فَرَّقَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ لِلبِدْعَةِ المُظْهِرِ لَهَا، وَغَيْرِهِ.

---

(١) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري البصري، من سادات أهل البصرة وقاضيها، وثَّقه ابن حبان وابن سعد والنسائي وابن حجر، مات سنة ١٦٨هـ.، قال عنه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المُحلى ٢/ ١٦٩: «وهو الذي قال: أنَّ كل مُجتهدٍ مُصيبٌ، وأُخذت عليه هذه الغلطة، وقيل أنَّه رجع عنها».
يُنظر: ثقات ابن حبَّان ٧/ ١٤٣، تهذيب الأسماء واللغات ٤٤١، تقريب التهذيب ٦٣٠.

(٢) وهي من القواعد الأصولية، قال شيخنا عبدالرحمن المحمود: «والصواب فيها قول جماهير العلماء من الخلف والسلف وهو أن المصيب واحد»، والأولى أن يُقال: (لكُلِ مُجتهدٍ نَصيبٌ)، أو (كُل مُجتهدٍ مأجورٌ)، وراجعها في البرهان في أصول الفقه ٢/ ٨٦٠، وإرشاد الفحول ٤٣٦.

وَكَذَلِكَ قَالَ الخِرَقِي[(١)]: «وَمَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَجْهَرُ بِبِدْعَةٍ أَوْ [يَسْكَرُ][(٢)] أَعَادَ»، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

التفريق بين الأصول والفروع ليس له ضابط عند من فعله

وَالَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ لَمْ يَذْكُرُوا ضَابِطًا يُمَيِّزُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ.

بَلْ تَارَةً يَقُولُونَ: هَذَا قَطْعِيٌّ، وَهَذَا ظَنِّيٌّ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الأَحْكَامِ قَطْعِيٌّ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ ظَنِّيٌّ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ قَطْعِيًّا وَظَنِّيًّا أَمْرٌ إِضَافِيٌّ.

وَتَارَةً يَقُولُونَ: الأُصُولُ هِيَ العِلْمِيَّاتُ الخَبَرِيَّاتُ، وَالفُرُوعُ العَمَلِيَّاتُ،/ وَكَثِيرٌ مِنَ العَمَلِيَّاتِ مَنْ جَحَدَهَا كَفَرَ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ، [س/ ٣٦] وَالحَجِّ.

وَتَارَةً يَقُولُونَ: هَذِهِ عَقْلِيَّاتٌ، وَهَذِهِ سَمْعِيَّاتٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَقْلِيَّاتٌ لَمْ يَلْزَمْ تَكْفِيرُ المُخْطِئِ، فَإِنَّ الْكُفْرَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

---

(١) هو: عُمَر بن الحُسين بن عبدالله الخِرَقي، أبو القاسم الحنبلي البغدادي ثم الدمشقي، من أعيان الحنابلة، وصنَّف في المذهب كثيرًا، ومن أشهرها: «المختصر في الفقه الحنبلي»، ولم تظهر مصنَّفاته؛ لأنه هاجر من بغدادَ لَمَّا ظهر بها سبُّ الصحابة، وأودع كتبه في دار فاحترقت، ومات بدمشق سنة ١/ ٣٣٤هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٠٤، الوافي بالوفيات ٧/ ١٤٠.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «بِبِدْعَةٍ أَوْ مُنْكَرٍ» !!، وفي مختصر الخِرَقِي (حاشية آل إسماعيل)، ص٥٦ (بِبِدْعَةٍ أَوْ بِسُكْرٍ) بحرف الجر، وعند ابن قُدامة في المُغني (ت: التركي والحلو) ٣/ ١٧، والزركشي في شرحه ٣/ ٨٥ (ت: شيخنا الجبرين): (بِبِدْعَةٍ أَوْ يَسْكَرُ)، وذكر شيخنا الجبرين في تحقيقه: (أن النُّسخ فيها خلاف، والصواب أَنَّهُ فعلٌ مُضارعٌ).

وَإِذَا تَدَبَّـرَ الإِنْسَـانُ تَنَـازُعَ النَّـاسِ وَجَدَ عِنْـدَ كُلِّ طَائِفَـةٍ مِنْ العِلْمِ مَـا لَيْسَ عِنْدَ الأُخْرَى كَمَـا فِي مَسَـائِلِ الأَحْكَامِ.

مِثَـالُ ذَلِـكَ مَا تَقَدَّمَ فِـي الأُصُولِ الخَمْسَـةِ: التَّوْحِيـدِ، وَالعَـدْلِ، والمَنْزِلَةِ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْـنِ، وَمَسَـائِلِ الأَسْـمَاءِ وَالأَحْـكَامِ، وَإِنْفَـاذِ الوَعِيـدِ، وَهِيَ الَّتِـي تُوَالِـي المُعْتَزِلَةُ مَـنْ وَافَقَهُـمْ عَلَيْهَـا، وَيَتَبَـرَّءُونَ مِمَّـنْ خَالَفَهُـمْ فِيهَـا، وَقَـدْ قَدَّمْنَـا أَنَّهُـمْ قَصَـدُوا تَوْحِيدَ الـرَّبِّ، وَإِثْبَـاتَ عَدْلِـهِ، وَحِكْمَتِـهِ، وَرَحْمَتِـهِ، وَصِدْقِـهِ، وَطَاعَـةَ أَمْـرِهِ، لَكِـنْ غَلِطُوا فِي كُلِّ وَاحِـدَةٍ مِـنْ هَـذِهِ الأُمُورِ كَمَـا تَقَدَّمَ.

وَكَذَلِـكَ الَّـذِي نَاقَضُوهُـمْ مِنْ الجَهْمِيَّة، وَمَنْ سَـلَكَ مَسْـلَكَهُمْ كَأَبِي الحَسَـنِ الأَشْـعَرِيِّ وَأَصْحَابِـه، فَإِنَّهُـمْ نَاقَضُوهُمْ فِي الْأُصُولِ الخَمْسُـةِ، وَكَانَ عِنْدَهُـمْ عِلْمٌ لِيْسَ عِنْـدَ أُولَئِـكَ، وَكَانَ عِنْـدَ أُولَئِـكَ عِلْـمٌ لَيْسَ عِنْـدَ هَـؤُلَاءِ، وَكُلٌّ مِـنْ الطَّائِفَتَيْنِ لَـمْ تُحِطْ عِلْمًـا بِمَـا فِـي الكِتَابِ وَالسُّـنَّةِ مِنْ بَيَانِ هَـذِهِ الأُمُـورِ؛ بَلْ عَلِمُـوا بَعْضًا وَجَهِلُـوا بَعْضًا.

فَـإِنَّ هَـؤُلَاءِ المُجْبِـرَةَ هُـمْ فِـي الحَقِيقَـةِ لَا يُثْبِتُـونَ للـهِ عَـدْلًا وَلَا حِكْمَـةً وَلَا رَحْمَـةً/ وَلَا صِدْقًـا، فَأُولَئِكَ قَصَـدُوا إِثْبَاتَ هَـذِهِ الأُمُورِ، أَمَّا العَـدْلُ فَعِنْدَهُمْ كُلُّ [ك/ ٧٠]
مُمْكِـنٍ فَهُـوَ عَدْلٌ، وَالظُّلْـمُ عِنْدَهُمْ هُـوَ المُمْتَنِعُ فَلَا يَكُونُ ثَـمَّ عَدْلٌ يُقْصَـدُ فِعْلُهُ، وَظُلْمٌ يُقْصَدُ تَرْكُهُ؛ وَلِهَذَا يُجَوِّزُونَ عَلَيْهِ فِعْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا.

ويَقُولُـونَ: القَبِيـحُ هُـوَ مَا نُهِـيَ عَنْهُ وَهُـوَ لَا نَاهِـيَ لَهُ، ويُجَـوِّزُونَ الْأَمْـرَ بِكُلِّ شَـيْءٍ وَإِنْ كَانَ مُنْكَـرًا وَشِـرْكًا، وَالنَّهْـيَ عَـنْ كُلِّ شَـيْءٍ وَإِنْ كَانَ تَوْحِيـدًا وَمَعْرُوفًـا، فَلَا ضَابِـطَ عِنْدَهُـمْ لِلْفِعْـلِ؛ فَلِهَـذَا أَلْزَمُوهُـمْ جَـوَازَ إِظْهَـارِ المُعْجِـزَاتِ عَلَى يَدِ الـكَاذِبِ، وَلَـمْ يَكُـنْ لَهُمْ عَـنْ ذَلِكَ جَـوَابٌ صَحِيحٌ وَلَـمْ يَذْكُـرُوا فَرْقًا بَيْـنَ المُعْجِـزَاتِ وَغَيْرِهَا،

وَلَا مَا بِهِ يُعْلَمُ صِدْقُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِذَا نَقَضُوا أَصْلَهُمْ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وعِنْدَهُم هَذَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَلَيْسَ فِي المُمْكِنِ قِسْطٌ وَجَوْرٌ حَتَّى يَكُونَ قَائِمًا بِهَذَا دُونَ هَذَا، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

وَكَذَلِكَ الحِكْمَةُ عِنْدَهُمْ لَا يَفْعَلُ لِحِكْمَةٍ، وَقَدْ فَسَّرُوا الحِكْمَةَ إِمَّا بِالعِلْمِ، وَإِمَّا بِالقُدْرَةِ، وَإِمَّا بِالإِرَادَةِ.

وَمعْلُومٌ أَنَّ القَادِرَ قَدْ يَكُونُ حَكِيمًا، وَيَكُونُ غَيْرَ حَكِيمٍ، كَذَلِكَ المُرِيدُ قَدْ تَكُونُ إِرَادَتُهُ حِكْمَةً، وَقَدْ تَكُونُ سَفَهًا، وَالعِلْمُ يُطَابِقُ المَعْلُومَ سَوَاءٌ كَانَ حِكْمَةً أَوْ سَفَهًا، فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَنَّ الله حَكِيمٌ، وَكَذَلِكَ الرَّحْمَةُ مَا عِنْدَهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَّا إِرَادَةُ تَرْجِيحِ أَحَدِ المِثْلَيْنِ بِلَا مُرَجِّحٍ نِسْبَتُهَا إِلَى نَفْعِ العِبَادِ وَضَرَرِهِمْ سَوَاءٌ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ رَحْمَةٌ وَلَا مَحَبَّةٌ أَيْضًا.

وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَبُيِّنَ تَنَاقُضُهُمْ فِي الصِّفَاتِ والأَفْعَالِ؛ حَيْثُ أَثْبَتُوا الإِرَادَةَ مَعَ نَفْيِ المَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَمَعَ نَفْيِ الحِكْمَةِ، وَبُيِّنَ تَنَاقُضُهُمْ وَتَنَاقُضُ كُلِّ مَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَأَنَّ المُتَفَلْسِفَةَ نُفَاةَ الإِرَادَةِ أَعْظَمُ تَنَاقُضًا مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ الرَّازِيَّ ذَكَرَ فِي (المَطَالِبِ العَالِيَةِ)[1] مَسْأَلَةَ الإِرَادَةِ، وَرَجَّحَ فِيهَا نَفْيَ الإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

موقف الرَّازي مِن إثبات الصفات والرَّد عليه

(١) يعتبر مِن أشهر مُصنفات الرازي في العقيدة، قال ابن قاضي شهبة عنه في طبقات الشافعية: «وكتاب المطالب العالية في ثلاث مجلدات، ولم يتمه، وهو مِن آخر تصانيفه»، وقال عنه شيخ الإسلام كما في الفتاوى ١٧/ ٣٢٧: «وهو في المطالب العالية يخلط كلام الفلاسفة بكلام المتكلمين، وهو في مسألة الحدوث والقدم حائرٌ»، وقال في درء التعارض: «المطالب العالية وهي آخر ما صنفه، وجمع فيها غاية علومه»، وقد طُبع بتحقيق أحمد حجازي السقا، بدار الكتاب العربي، ببيروت.

يُمْكِنُـهُ أَنْ يُجِيـبَ عَنْ حُجَّةِ الْمُتَفَلْسِـفَةِ عَلَـى أُصولِ أَصْحَابِـهِ الجَهْمِيَّـةِ والمُعْتَزِلَةِ، فَفَرَّ إِلَيْهِمْ.

وَكَذَلِـكَ فِي غَيْـرِ هَذَا مِنْ المَسَـائِلِ، فَهُوَ تَـارَةً يُرَجِّحُ قَـوْلُ الْمُتَفَلْسِـفَةِ، وَتَارَةً يُرَجِّـحُ قَـوْلَ الْمُتَكَلِّمَـةِ، وَتَـارَةً يَحَـارُ وَيَقِـفُ،/ وَاعْتَـرَفَ فِـي آخِـرِ عُمْـرِهِ بِـأَنَّ طَرِيـقَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ لَا تَشْفِي عَلِيلًا، وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا. [ك/ ٧١]

وَقَـالَ: «قَـدْ تَأَمَّلْت الطُّـرُقَ الْكَلَامِيَّـةَ، وَالمَنَاهِجَ الفَلْسَـفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتهَا تَشْـفِي عَلِيـلًا، وَلَا تَـرْوِي غَلِيـلًا، وَرَأَيْـتُ أَقْـرَبَ الطُّـرُقِ طَرِيقَـةَ القُـرْآنِ، اقْـرَأُ فِـي الإِثْبَـاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طـه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَاقْـرَأُ فِـي النَّفْـيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشـورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طـه: ١١٠]، وَمَـنْ جَـرَّبَ مِثْـلَ تَجْرِبَتِـي عَـرَفَ مِثْـلَ مَعْرِفَتِـي»(١).

(١) هـي جـزء مِـن وصيـة الـرَّازي لتلميـذه إبراهيـم بـن أبي بكـر الأصبهـاني حـين احتضـاره، ووداعـه للدُّنيـا ومـا فيهـا، وفيهـا مـن العِـبر مـا الله بـه عليـم، وقـد أوردهـا بتمامهـا الذَّهبـي في تاريـخ الإسـلام٤٣/ ٢٢١، والسـبكي في طبقـات الشـافعية ٨/ ٩٠، وابـن أبي أصيبعـة في عيـون الأنبـاء في طبقـات الأطبـاء ٤٦٦ – ٤٦٨، **ولأهميتهـا عنـد كل طالـب علـم يرجـو نجاتـه يـوم القيامـة مـن اتِّبـاع مسـالك الشـيطان** أوردهـا هنـا كـما هـي عنـد الذَّهبِّـي: «يقـول العبـد الراجـي رحمـة الله ربـه، الواثـق بكـرم مـولاه، محمَّـد بـن عُمَـر بـن الحُسين الـرَّازي، **وهـو أول عهـده بالآخـرة، وآخـر عهده بالدُّنيـا، وهـو الوقـت الـذي يلـين فيـه كل قـاسٍ، ويتوجـه إلى مـولاه كل آبـقٍ**: أحمـد الله تعـالى بالمحامـد التـي ذكرهـا أعظـم ملائكتـه في أشرف أوقـات معارجهـم، ونطـق بهـا أعظـم أنبيائـه في أكمـل أوقـات شـهاداتهم، وأحمـده بالمحامـد التـي يسـتحقها، عرفتهـا أو لم أعرفهـا لأنـه لا مناسـبة للـتراب مـع رب الأربـاب، وصلاتـه عـلى الملائكـة المقربـين، والأنبيـاء والمرسـلين، وجميـع عبـاد الله الصالحـين، ثـم اعلمـوا إخـواني في الدِّيـن وأخلائـي في طلـب اليقـين، أن النَّـاس يقولـون: (إنَّ الإنسـان إذا مـات انقطـع عملـه، وتعلقـه عـن الخلـق)، وهـذا مخصـص مـن وجهـين:

الأول: أنه بقي منه عمل صالح صار ذلك سببًا للدعاء، والدعاء له عند الله أثر .

الثاني: ما يتعلق بالأولاد، وأداء الجنايات.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ عَدْلَ الرَّبِّ، وَلَا حِكْمَتَهُ، وَلَا رَحْمَتَهُ، وَكَذَلِكَ

أما الأول: فاعلموا أنني كنتُ رجُلًا محبًّا للعلم، فكنت أكتب في كل شيء شيئًا لأقف على كميته وكيفيته، سواء كان حقًّا أو باطلًا، إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة أن العالم المخصوص تحت تدبير مدبر منزه عن مماثلة المتحيزات، موصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة، ولقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية فما رأيتُ فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلالة لله، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة، والمناهج الخفية، فلهذا أقول: كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة، من وجوب وجوده، ووحدته، وبراءته عن الشركاء في القدم، والأزلية، والتدبير، والفعالية، فذلك هو الذي أقول به، وألقى الله به، وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدِّقة والغموض، وكل ما ورد في القرآن والصحاح، المتعين للمعنى الواحد، فهو كما هو، والذي لم يكن كذلك أقول:

يا إله العالمين، إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين، فلك ما مدَّ به قلمي، أو خطر ببالي فأستشهد وأقول: إن علمت مني أني أردت به تحقيق باطل، أو إبطال حق، فافعل بي ما أنا أهله، وإن علمت مني أني ما سعيت إلا في تقرير اعتقدت أنه الحق، وتصورت أنه الصدق، فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي، فذاك جهد المقل، وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في زلة، فأغثني، وارحمني، واستر زلتي، وامح حوبتي، يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين، ولا ينقص ملكه بخطأ المجرمين.

وأقول: **دِيني متابعة الرسول محمد ﷺ، وكتابي القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدِّين عليهما**، اللَّهُمَّ يا سامع الأصوات، ويا مجيب الدعوات، ويا مُقيل العثرات، أنا كنتُ حسن الظن بك، عظيم الرجاء في رحمتك، وأنتَ قلتَ: «**أنا عند ظن عبدي بي**»، وأنتَ قلتَ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢] فهَبْ أني ما جئتُ بشيء، فأنت الغني الكريم، وأنا المحتاج اللئيم، فلا تخيب رجائي، ولا ترد دعائي، واجعلني آمنًا مِن عذابك قبل الموت، وبعد الموت، وعند الموت، وسهِّل عليَّ سكرات الموت، فإنك أرحم الراحمين .

وأما الكُتب التي صنفتها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات، فليذكرني مَن نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ فإني ما أردتُ إلَّا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكُلِّ على الله ...

سمعتُ – أي: الذَّهبي – وصيته لها من الكمال عُمَر بن إلياس بن يُونس المراغي».

وهذا الجزء المستشهد به من كتاب الرَّازي (أقسام اللذَّات)، وقد أورده شيخ الإسلام كثيرًا في كتبه كمنهاج السُّنَّة ٥/ ٢٧٢، والحموية ص ١٨٩، وغيرهما.

وقد علق عليها شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة بكلامٍ نفيس جدًّا، فيا ليت أهل الكلام

الصِّـدْقُ، فَإِنَّهُـمْ لمَّـا أَرَادُوا أَنْ يُقِيمُـوا الدَّلِيـلَ عَلَـى أَنَّ الله صَـادِقٌ تَعَذَّرَ ذَلِـكَ عَلَيْهِمْ، فقَالُـوا: الصِّـدْقُ فِـي الكَلَامِ النَّفْسَـانِيِّ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّـهُ يَعْلَمُ الْأُمُـورَ، وَمَنْ يَعْلَـمُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ فِي نَفْسِهِ خَبَرٌ بِخِلَافِ/ عِلْمِهِ، وَعَلَى هَذَا اعْتَمَدَ الغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ. [س/ ٣٧]

الرَّد على الأشاعرة في إثباتهم الصِّدق في الكلام النفساني

فَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا ضَعِيفٌ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الصِّدْقُ فِي ذَلِكَ المَعْنَـى لَا يَنْفَعُ إِنْ لَـمْ يَثْبُتْ الصِّدْقُ فِـي العِبَارَاتِ الدَّالَّـةِ عَلَيْهِ، وَيُمَيِّـزُ بَيْنَ الأَفْعَـالِ عِنْدَهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّهُـمْ أَثْبَتُـوا الخَبَـرَ النَّفْسَـانِيَّ، فَإِنَّ الإِنْسَـانَ يُخْبِـرُكَ بِالكَـذِبِ، فيَقُومُ فِـي نَفْسِـهِ مَعْنَـىً لَيْسَ هُوَ العِلْـمُ، وَهُـوَ مَعْنَى الخَبَـرِ، فَهَـذَا يَقْتَضِـي أَنَّهُمْ يَقُولُـونَ: إِنَّ العَالِـمَ قَـدْ يَقُـومُ فِي نَفْسِـهِ خَبَـرٌ بِخِـلَافِ عِلْمِهِ.

والـرَّازِيُّ لمَّـا ذَكَـرَ مَسْـأَلَةَ: أَنَّـهُ لَا يَجُـوزُ أَنْ يَتَكَلَّـمَ بِـكَلَامٍ وَلَا يَعْنِي بِهِ شَـيْئًا خِلَافًا لِلْحَشْـوِيَّةِ(١)!!.

يتأملونـه، ومنـه قولـه: «**وهـو صـادقٌ فيـما أخـبر بـه أنـه لم يسـتفد مِـن بحوثـه في الطُـرق الكلاميـة والفلسـفية سـوى أن جمـع قيـل وقالـوا، وأنـه لم يجـد فيهـا مـا يشـفي عليـلًا، ولا يـروى غليـلًا، فـإنَّ مَـن تدبَّـر كُتُبَـه كلهـا لم يجـد فيهـا مسـألةً واحـدةً مِـن مسـائل أصـول الدِّيـن موافقـةً للحـق الـذي يـدُّل عليـه المنقـول والمعقـول؛ بـل يذكـر في المسـألة عِـدَّة أقـوالٍ، والقـول الحـق لا يعرفـه، فـلا يذكـره**».

(١) كثـيرٌ مِـن المُعتزلـة والأشـاعرة وغيرهـم يجعلونـه لقبًـا لأهـل السُّـنَّة لأنهـم يثبتـون الصفـات عـلى ظاهرهـا، وذلـك لتنفـير النَّـاس عـن اتِّباعِهِـمْ، والأخـذ بأقوالهِـمْ، كـما ذكـر ذلـك الصنعـاني في إجابـة السـائل شرح بغيـة الآمـل ١/ ٧٨، وابـن عيسـى في شرح نونيـة ابـن القيِّـم ٢/ ٧٧، وغيرهمـا، وقـال شـيخ الإسـلام كـما في مجمـوع الفتـاوى ٣/ ١٨٥-١٨٦: «هـذا اللفـظ أول مَـن ابتدعـه المُعتزلـةُ، فإنَّهـم يُسـمون الجماعـة والسَّـواد الأعظـم الحَشْـو؛ كـما تُسَـمِّيهم الرَّافضـةُ الجمهـورَ، وحَشْـو النَّـاس هـم عمـوم النَّـاس وجمهورهـم، وهـم غـير الأعيـان المتميزيـن، يقولـون هـذا مِـن حَشْـو النَّـاس، كـما يقـال

قِيلَ لَهُ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ إِنَّ اللهَ لَا يَعْنِي بِكَلَامِهِ شَيْئًا؟ وَإِنَّمَا النِّزَاعُ هَلْ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَفْهَمُ العِبَادُ مَعْنَاهُ.

وَقِيلَ لَهُ: هَبْ أَنَّ فِي هَذَا نِزَاعًا فَهُوَ لَمْ يُقِمْ دَلِيلًا عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ.

بَلْ قَالَ: هَذَا عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ، وَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ.

فَقِيلَ لَهُ: إِمَّا أَنْ يُرِيدَ المَعْنَى القَائِمَ بِالذَّاتِ، أَوْ العِبَارَاتِ المَخْلُوقَةَ.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلَا يَجُوزُ إِرَادَتُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ المَسْأَلَةَ هِيَ فِيمَنْ يَتَكَلَّمُ بِالحُرُوفِ المَنْظُومَةِ، وَلَا يَعْنِي بِهِ شَيْئًا، وَذَلِكَ القَائِمُ بِالذَّاتِ هُوَ نَفْسُ المَعْنَى، وَإِنْ أَرَدْتَ الحُرُوفَ - وَهُوَ مُرَادُهُ - فَتِلْكَ عِنْدَكَ مَخْلُوقَةٌ، وَيَجُوزُ عِنْدَكَ أَنْ يَخْلُقَ كُلَّ شَيْءٍ لَيْسَ مُنَزَّهًا عَنْ فِعْلٍ مِنْ الأَفْعَالِ، وَالعَيْبُ عِنْدَكَ هُوَ مَا لَا تُرِيدُهُ/ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ حُجَّةٌ لَا عَلَى صِدْقِهِ، وَلَا عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ العَيْبِ فِي خِطَابِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ مِمَّنْ يُنَزِّهُهُ عَنْ بَعْضِ الأَفْعَالِ.

وَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ عَدْلَهُ، وَلَا حِكْمَتَهُ، وَلَا رَحْمَتَهُ، وَلَا صِدْقَهُ.

وَالمُعْتَزِلَةُ قَصْدُهُمْ إِثْبَاتُ هَذِهِ الأُمُورِ؛ وَلِهَذَا يَذْكُرُونَهَا فِي خُطْبَةِ الصِّفَاتِ كَمَا يَذْكُرُهَا أَبُو الحُسَيْنِ البَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا ذُكِرَ فِي أَوَّلِ صُوَرِ الأَدِلَّةِ خُطْبَةٌ مَضْمُونُهَا: أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ عَدْلٌ ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ

هذا مِن جمهورهم، وأول مَن تكلم بهذا عمرو بن عُبيد، وقال: (كان عبدالله بن عُمَر حَشْويًّا)، فالمُعتزلةُ سمُّوا الجماعة حَشْوا كما تُسَمِّيهم الرَّافضةُ الجمهورَ».

قال شيخنا عبدالرحمن المحمود: «والجهمية والمعطلة والنفاة ونحوهم هم أحق بهذا اللقب لأنهم حشوا كتبهم بأقوال أهل الكلام والفلسفة وما لا فائدة فيه، وأعرضوا عن الكتاب والسُّنَّة».

أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [يونس: ٤٤]، وَأَنَّهُ ﴿بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾﴾ [البقرة: ١٤٣، الحج: ٦٥]، وَأَظُنُّ فِيهَا إِثْبَاتَ صِدْقِهِ؛ وَلِهَذَا يُكَفِّرُونَ مَنْ يُجَوِّرُهُ، أَوْ يُكَذِّبُهُ، أَوْ يُسَفِّهُهُ، أَوْ يُشَبِّهُهُ؛ وَلَكِنْ قَدْ غَلِطُوا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ كَمَا قَدْ نُبِّهَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

استيعاب الحقِّ لا يكون إلَّا مع أهل الإيمان والاتِّباع

فَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ مَعَهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ الحَقَّ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَارَ، وآمَنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِهِ، لَمْ يُؤْمِنْ بِبَعْضٍ وَيَكْفُرْ بِبَعْضٍ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ الرَّحْمَةِ الَّذِينَ لَا يَخْتَلِفُونَ، بِخِلَافِ أُولَئِكَ المُخْتَلِفِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

فَصْلٌ

منهج الفِرق في إثبات الصِّفات أو نفيها عن الله

والجَهْمِيَّةُ وَالمُعْتَزِلَةُ مُشْتَرِكُونَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَابْنُ كُلَّابٍ[(١)]، وَمَنْ تَبِعَهُ - كَالأَشْعَرِيِّ، وَأَبِي العَبَّاسِ القَلَانِسِي[(٢)]، وَمَنْ تَبِعَهُمْ - أَثْبَتُوا الصِّفَاتِ؛ لَكِنْ لَمْ يُثْبِتُوا الصِّفَاتِ الِاخْتِيَارِيَّةَ مِثْلَ كَوْنِهِ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ، وَمِثْلَ كَوْنِ فِعْلِهِ الِاخْتِيَارِيِّ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَمِثْلَ كَوْنِهِ يُحِبُّ وَيَرْضَى عَنْ المُؤْمِنِينَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَيَغْضَبُ وَيُبْغِضُ الْكَافِرِينَ بَعْدَ كُفْرِهِمْ، وَمِثْلَ كَوْنِهِ يَرَى أَفْعَالَ الْعِبَادِ بَعْدَ أَنْ يَعْمَلُوهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ

---

(١) هو: عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب - وهو بضم الكاف وتشديد اللَّام - القَطَّان، أبو محمَّد البصري، إمامٌ فقيهٌ مُتكلِمٌ، قيل له: ابن كُلَّاب بمعنى (الخُطَّاف) لأنَّه كان صاحب بيان وفصاحة يجتذب النَّاسَ إلى معتقده إذا ناظرهم عليه كما يجتذب الكُلَّاب الشيء، وله مُصنفات منها (خلق الأفعال)، و(الرَّد على المُعتزلة)، وأنصفه شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٥/ ٥٥٥ بقوله عنه: «وكان ممَّن انتدب للرَّد عليهم - أي: المُعتزلة - أبو محمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، وكان له فضلٌ وعِلمٌ ودينٌ، ومَن قال أنَّه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المُسلمين كما يذكره طائفةٌ في مثالبه، ويذكرون أنَّه أوصى أخته بذلك، فهذا كذبٌ عليه، وإنما افترى هذا عليه المُعتزلة والجَهْمِيَّة الذين ردَّ عليهم، فإنَّهم يزعمون أن مَن أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى»، واختلف في سنة وفاته، وعدَّها الزركلي سنة ٢٤٥هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٤، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٩

(٢) هو: أحمد بن عبد الرَّحمن بن خالد القلانسي، أبو العبَّاسِ الرازي، كان مِن العُلماء الكبار المُنتمين لمذهب ابن كُلَّاب، وهو مِن أقران أبي الحسن الأشعري، ولم أقف على سنة وفاته.
يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٣٠٠، تبيين كذب المفتري ٣٩٨.

عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] فَأَثْبَتَ رُؤْيَةً مُسْتَقْبَلَةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴿١٤﴾﴾ [يونس: ١٤].

وَمِثْلَ كَوْنِهِ نَادَى مُوسَى حِينَ أَتَى لَمْ يُنَادِهِ قَبْلَ ذَلِكَ بِنِدَاءٍ قَامَ بِذَاتِهِ؛ فَإِنَّ المُعْتَزِلَةَ والجَهْمِيَّةَ يَقُولُونَ: خَلَقَ نِدَاءً فِي الهَوَاءِ .

والكُلَّابِيَّة، والسَّالِمِيَّة يَقُولُونَ: النِّدَاءُ قَامَ بِذَاتِهِ وَهُوَ قَدِيمٌ؛ لَكِنْ سَمِعَهُ مُوسَى فَاسْتَجَدُّوا سَمَاعَ مُوسَى، وَإِلَّا فَمَا زَالَ عِنْدَهُمْ مُنَادِيًا.

والقُرْآنُ والأَحَادِيثُ وَأَقْوَالُ السَّلفِ وَالأَئِمَّةِ كُلُّهَا تُخَالِفُ هَذَا وَهَذَا، وَتُبَيِّنَ أَنَّهُ نَادَاهُ حِينَ جَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ فِي وَقْتٍ بِكَلَامٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا [ك/ ٧٢] قَالَ:/ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩].

حقيقة كلام الله وأنَّ النصوص وأقوال السَّلف تدُلُّ على أنَّه على الحقيقة

وَالقُرْآنُ فِيهِ مِئُون(١) مِنْ الآيَاتِ تَدُلُّ عَلَى هَذَا الأَصْلِ، وأمَّا الأَحَادِيثُ فَلَا تُحْصَى، وَهَذَا قَوْلُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ والسَّلفِ وَجُمْهُورِ الْعُقَلَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَبْدُالله بْنُ الْمُبَارَكِ، والإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُمَا: «لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَكَيْفَ شَاءَ».

وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَلِهَذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ الله، مُنَزَّلٌ

---

(١) **مِئُون**: جمع مئة، من الأعداد على وزن رئة، وجمعها في حال الرفع (مِئون)، وفي حال النصب والجر (مِئين) أو (مِئات) على حسب تقاسيم النُّحاة، والله أَعْلَمُ.

غَيْرُ مَخْلُوقٌ، وَلَمْ نَعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ.

وَالَّذِينَ قَالُوا مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ: هُوَ قَدِيمٌ، كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ الْمُرَادَ./ [س/ ٣٨]
بَلْ مِنْهُمْ مِنْ يَقُولُ: هُوَ قَدِيمٌ فِي عِلْمِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَدِيمٌ؛ أَيْ: مُتَقَدِّمُ الوُجُودِ، مُتَقَدِّمٌ عَلَى ذَاتِ زَمَانِ المَبْعَثِ؛ لَا أَنَّهُ أَزَلِيٌّ لَمْ يَزَلْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ مُرَادُنَا بِقَدِيمٍ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ إِذَا خَلَقَ المَخْلُوقَاتِ رَآهَا، وَسَمِعَ أَصْوَاتَ عِبَادِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ إِذْ كَانَ خَلْقُهُ لَهُمْ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَبِذَلِكَ صَارُوا يُرَوْنَ وَيُسْمَعُ كَلَامُهُمْ، وَقَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّهُ يَخُصُّ بِالنَّظَرِ وَالاسْتِمَاعِ بَعْضَ المَخْلُوقَاتِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، ولَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: مَلِكٌ كَذَّابٌ، وَشَيْخٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ**»[1].

وَكَذَلِكَ فِي الِاسْتِمَاعِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق: ٢]؛ أَيْ: اسْتَمَعَتْ، وَقَالَ النَّبِيَّ ﷺ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ كَإِذْنِهِ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى**

(١) رواه مسلم في كتاب الإِيمَانِ، بَابُ: بَيَانِ غِلَظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الإِزَارِ وَالْمَنِّ بِالعَطِيَّةِ ..، رقم (١٥٦)، عن أبي هريرة، ولكن بتقديم (شَيْخٌ زَانٍ) على (مَلِكٌ كَذَّابٌ).

بِالقُـرْآنِ يَجْهَـرُ بِـهِ»(١)، وَقَـالَ: «لَلـهُ أَشَـدُّ إِذْنًا إِلَـى صَاحِـبِ القُرْآنِ مِـنْ صَاحِـبِ القَيْنَةِ إِلَـى قَيْنَتِـهِ»(٢)، فَهَذَا تَخْصِيـصٌ بِالإِذْنِ، وَهُـوَ الِاسْـتِمَاعُ لِبَعْضِ الْأَصْـوَاتِ دُونَ بَعْضٍ.

وَكَذَلِـكَ سَـمِعَ الإِجَابَةَ كَقَوْلِهِ: «سَـمِعَ الله لِمَنْ حمده»(٣)، وَقَـوْلِ [زَكَرِّيَا](٤): ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ۝٣٨﴾ [آل عمران: ٣٨]، [وَقَوْلِ الخَلِيلِ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ۝٣٩﴾] [إبراهيم: ٣٩](٥) يقتضـي التَّخْصِيـصَ بِهَـذَا السَّـمْعِ، فَهَـذَا التَخْصِيـصُ ثَابِـتٌ فِي الكِتَـابِ والسُّـنَّةِ، وَهُـوَ تَخْصِيـصٌ بِمَعْنَى يَقُـومُ بِذَاتِـهِ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَعِنْـدَ النُفَـاةِ هُـوَ تَخْصِيـصٌ بِأَمْـرٍ مَخْلُـوقٍ مُنْفَصِـلٍ لَا بِمَعْنَى يَقُـومُ بِذَاتِـهِ، وَتَخْصِيصُ مَـنْ يُحِـبُّ بِالنَّظَرِ وَالاسْـتِمَاعِ الْمَذْكُـورِ يَقْتَضِـي أَنَّ هَذَا النَّـوْعَ مُنْتَفٍ عَـنْ غَيْرِهِمْ.

حقيقة الرؤية والسمع لله تعالى

لَكِـنْ مَـعَ ذَلِكَ هَلْ يُقَـالُ: إِنَّ نَفْسَ الرُّؤْيَةِ وَالسَّـمْعِ الَّـذِي هُوَ مُطْلَقُ الإِدْرَاكِ هُـوَ مِـنْ لَـوَازِمِ ذَاتِهِ، فَلَا يُمْكِـنُ وُجُودُ مَسْـمُوعٍ وَمَرْئِيٍّ إِلَّا وَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ كالعِلمِ.

---

(١) رواه البخـاري في كتـاب التَّوْحِيـدِ، بَـابُ: قَـوْلِ النَّبِـيِّ ﷺ: «المَاهِـرُ بِالقُـرْآنِ مَـعَ الكِـرَامِ البَـرَرَةِ»، رقـم (٦٩٨٩)، ومسـلم في كتـاب صَـلَاةِ المُسَـافِرِينَ وَقَصْرِهَـا، بَـابُ: اسْـتِحْبَابِ تَحْسِـينِ الصَّـوْتِ بِالقُـرْآنِ، رقـم (١٣١٩)، كِلاهمـا عـن أبي هريـرة.

(٢) رواه ابـن ماجـه في كتـاب إِقَامَـةِ الصَّـلَاةِ والسُّـنَّة فِيهَـا، بَـاب: فِي حُسْـنِ الصَّـوْتِ بِالقُـرْآنِ، رقـم (١٣٣٠)، وأحمـد ٤٨/ ٤٧٥، كِلاهمـا عـن فضالـة بـن عُبيـد، وضعفـه الشـيخ الألبـاني في ضعيـف ابـن ماجـه، وغـيره، وضعفـه كذلـك الشـيخ شـعيب الأرنـاووط في تحقيـق المُسـند.

(٣) رواه البخـاري في كتـاب الأَذَانِ، بَـابُ: التَّكْبِـيرِ إِذَا قَـامَ مِـنْ السُّـجُودِ، رقـم (٧٤٧)، ومسـلمٌ في كتـاب الصَـلَاة، بَـابُ: إِثْبَـاتِ التَّكْبِـيرِ فِي كُلِّ خَفْـضٍ وَرَفْـعٍ فِي الصَّـلَاةِ إِلَّا رَفْعَـهُ مِـنْ الرُّكُـوعِ فَيَقُـولُ فِيـهِ: سَـمِعَ اللهُ لِمَـنْ حَمِـدَهُ، رقـم (٥٩١)، كِلاهمـا عـن أبي هريـرة.

(٤) في (س) و(ك) و(م): «الخَلِيْل» وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبته إن شاء الله .

(٥) في (س) و(ك) و(م) (وَقَوْلِهِ: «إن ربي سميع قريب»)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبته إن شاء الله.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ أَيْضًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ فَيَمْكِنُهُ أَنَّ لَا يَنْظُرَ إِلَى بَعْضِ المَخْلُوقَاتِ، وَهَـذَا فِيهِ قَوْلَانِ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُ مَنْ لَا يَجْعَلُ ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وأَمَّا الَّذِينَ يَجْعَلُونَهُ مُتَعَلِّقًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ فَقَدْ يَقُولُونَ: مَتَى وُجِدَ/ المَرْئِيُّ وَالمَسْمُوعُ وَجَبَ تَعَلُّقُ الإِدْرَاكِ بِهِ. [ك/ ٧٤]

وَالقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ جِنْسَ السَّمْعِ وَالرُّؤْيَةِ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا هُوَ المَأْثُورُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجُونِي[(١)] قَالَ: «مَا نَظَرَ اللهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا رَحِمَهُ، وَلَكِنَّهُ قَضَى أَنَّ لَا يَنْظُرَ إِلَيْهِمْ»[(٢)].

حقيقة الذكر والنسيان من الله تعالى

وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا مِثْلُ الذِّكْرِ وَالنِّسْيَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢][(٣)]، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْته فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْته فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ**

---

(١) هو: عبدالملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عِمران الجُونِي البصري، مشهورٌ بكنيته، إمامٌ ثقةٌ، غلب عليه الكلام في الحِكمة، مات سنة ١٢٨هـ، وقيل: بعدها.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٥٠٩، تقريب التهذيب ٦١٤

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٨/ ٢٥٠٩ بلفظ: «إنَّ الله لم ينظر إلى شيء قط إلاَّ رحمه، ولو نظر إلى أهل النار لرحمهم، ولكن لا ينظر إليهم»، وفيه صُحِّف (الجُوني) إلى (الجُنْدِّي)، وهو كذلك عند الثعلبي في الكشف والبيان ٣/ ٩٩، وفيه صُحِّف (أبو عِمران) إلى (أبي عمرو)، والصواب ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيميَّة، والله أعلم.

(٣) وقد وقع في (س) و(ك) و(م): ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ حذف الفاء، وهو تصحيفٌ.

تَقَـرَّبَ إِلَـيَّ شِـبْرًا تَقَرَّبْت إِلَيْـهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَـرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًـا تَقَرَّبْت إِلَيْهِ بَاعًـا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْته هَرْوَلَةً»(١).

فَهَـذَا الذِّكْـرُ يَخْتَـصُّ بِمَـنْ ذَكَـرَهُ، فَمَـنْ لَا يَذْكُـرُهُ لَا يَحْصُـلُ لَـهُ هَـذَا الذِّكْرُ، وَمَـنْ آمَـنَ بِهِ وَأَطَاعَـهُ ذَكَـرَهُ بِرَحْمَتِهِ، وَمَنْ أَعْـرَضَ عَنْ الذِّكْرِ الَّـذِي أَنْزَلَهُ أَعْـرَضَ عَنْهُ، كَمَـا قَـالَ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦]، وَمِثْلُـهُ قَوْلَـهُ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ﴾ [التوبـة: ٦٧].

وَقَـدْ فَسَّـرُوا(٢) هَذَا النِّسْيَانَ بِأَنَّـهُ [تَـرْكٌ](٣)، وَهَذَا النِّسْـيَانُ ضِدُّ ذَلِـكَ الذِّكْرِ، وَفِـي الصَّحِيـحِ فِي حَدِيثِ الكَافِرِ يُحَاسِـبُهُ قَـالَ: «أَفَظَنَنْـت أَنَّك مُلَاقِيَّ؟ قَـالَ: لَا. قَالَ:

---

(١) رواه البخـاري في كتـاب التَّوْحِيـدِ، بَـابُ: قَـوْلِ الله تَعَـالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ﴾ رقـم (٦٨٥٦)، ومسـلم في كتـاب الذِّكْـرِ وَالدُّعَـاءِ وَالتَّوْبَـةِ وَالِاسْـتِغْفَارِ، بَـابُ: الحَـثِّ عَـلَى ذِكْـرِ الله تَعَـالَى، رقـم (٤٨٣٢)، كِلاهمـا عـن أبي هريـرة.

(٢) وهـو مـرويٌّ عـن ابـن عبَّـاس والسُّـدِّي كـما عنـد ابـن أبي حاتـم في تفسـيره ٧/ ٣١٨، والطـبري في تفسـيره ١٤/ ٢٤٦.

(٣) في (س) كلمـة غـير واضحـة تمامًـا، وفي (ك): «تَـرْكُ»، وفي (م) قـال: «بيـاضٌ بالأصـل»، وقـال الشـيخ الفهـد في صيانـة مجمـوع الفتـاوى: «تـركُ ذكـره»، بينـما أثبـت الشـيخ الزهـيري كلمـة (تَـرْكٌ) مـع أنَّ الكلمـة غـير واضحـة تمامًـا في المخطـوط الـذي قـال أنَّـه اعتمـد عليـه وهـو (س)، ومـا أدري هـل أطلـع عـلى (ك) أم لا، ولذلـك أثْبَـتُّ مـا هـو منصـوص عليـه في (ك)، والله أعلـم.

فَالْيَـوْمَ أَنْسَـاك كَمَـا نَسِـيتنِي»[(١)]، فَهَـذَا يَقْتَضِـي أَنَّهُ لاَ يَذْكُـرُهُ كَمَا يَذْكُـرُ أَهْـلَ طَاعَتِهِ هُوَ مُتَعَلِّـقٌ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ أَيْضًـا، وَهُـوَ سُـبْحَانَهُ قَـدْ خَلَقَ هَـذَا العَبْـدَ، وَعَلِمَ مَا سَـيَعْمَلُهُ قَبْـلَ أَنْ يَعْمَلَـهُ، وَلمَّـا عَمِـلَ عَلِـمَ مَـا عَمِـلَ، وَرَأَى عَمَلَـهُ، فَهَـذَا النِّسْـيَانُ لَا يُنَاقِـضُ مَا عَلِمَـهُ سُـبْحَانَهُ مِنْ حَـالِ هَذَا.

(١) رواه مسلم في كتاب الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَابٌ، رقم (٥٢٧٠)، عن أبي هريرة.

فَصْلٌ

جِماع الفُرقان بين الحق والباطل وهو مُتابعة القُرآن والسُّنَّة

جِمَاعُ الفُرْقَانِ بَيْـنَ الحَقِّ والبَاطِلِ، وَالهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالرَّشَـادِ وَالغَـيِّ، وَطَرِيـقِ السَّـعَادَةِ وَالنَّجَـاةِ، وَطَرِيـقِ الشَّـقَاوَةِ وَالهَلَاكِ: **أَنْ يَجْعَـلَ مَـا بَعَـثَ الله بِـهِ رُسُـلَهُ، وَأَنْـزَلَ بِـهِ كُتُبَـهُ، هُـوَ الحَقَّ الَّـذِي يَجِـبُ اتِّبَاعُـهُ، وَبِهِ يَحْصَـلُ الفُرْقَانُ وَالهُـدَى وَالعِلْـمُ وَالإِيمَانُ، فَيُصَـدِّقُ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصِـدْقٌ، وَمَـا سِـوَاهُ مِـنْ كَلَامِ سَـائِرِ النَّـاسِ يُعَـرْضُ عَلَيْهِ،/ فَـإِنْ وَافَقَـهُ فَهُوَ حَـقٌّ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.** [س/ ٣٩]

وَإِنْ لَـمْ يُعْلَـمْ هَـلْ وَافَقَهُ أَوْ خَالَفَـهُ لِكَوْنِ ذَلِكَ الـكَلَامِ مُجْمَلًا لَا يُعْـرَفُ مُرَادُ صَاحِبِـهِ، أَوْ قَـدْ عُرِفَ مُـرَادُهُ، وَلَكِـنْ لَمْ يُعْرَفْ هَـلْ جَاءَ الرَّسُـولُ بِتَصْدِيقِـهِ أَوْ تَكْذِيبِهِ، فَإِنَّـهُ يُمْسِـكُ فَلَا يَتَكَلَّـمُ إِلَّا بِعِلْمٍ.

وَالعِلْـمُ مَـا قَـامَ عَلَيْـهِ الدَّلِيـلُ، وَالنَّافِـعُ مِنْـهُ مَـا جَاءَ بِـهِ الرَّسُـولُ، وَقَـدْ يَكُونُ عِلْـمَ مِنْ غَيْرِ الرَّسُـولِ؛ لَكِنْ فِي أُمُـورٍ/ دُنْيَوِيَّةٍ مِثْـلِ الطِّبِّ وَالْحِسَـابِ وَالْفِلَاحَةِ [ك/ ٧٥] وَالتِّجَـارَةِ، **وأَمَّا الأُمُـورُ الإِلَهِيَّةُ وَالمَعَارِفُ الدِّينِيَّـةُ فَهَذِهِ العِلْمُ فِيهَا مَأْخَذُهُ عَنْ الرَّسُـولِ، فَالرَّسُـولُ أَعْلَـمُ الخَلْـقِ بِهَـا، وَأَرْغَبُهُـمْ فِي تَعْرِيـفِ الخَلْـقِ بِهَـا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَـى بَيَانِهَا وَتَعْرِيفِهَـا، فَهُـوَ فَـوْقَ كُلِّ أَحَـدٍ فِـي العِلْـمِ وَالقُـدْرَةِ وَالإِرَادَةِ، وَهَـذِهِ الثَّلَاثَـةُ بِهَـا يَتِـمُّ المَقْصُودُ.**

كل علمٍ في الدِّين من غير الرَّسول ففيه نقصٌ أو فسادٌ

وَمَنْ سِوَى الرَّسُولِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي عِلْمِهِ بِهَا نَقْصٌ أَوْ فَسَادٌ .

وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِرَادَةٌ فِيمَا عَلِمَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يُبَيِّنْهُ إِمَّا لِرَغْبَةٍ وَإِمَّا لِرَهْبَةٍ وَإِمَّا لِغَرَضٍ آخَرَ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانُهُ نَاقِصًا لَيْسَ بَيَانُهُ البَيَانَ عَمَّا عَرَفَهُ الجَنَانُ(١). وَبَيَانُ الرَّسُولِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

صفة بيان الرَّسول لعلوم الدِّين

تَارَةً يُبَيِّنُ الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهَا، وَالقُرْآنُ مملُوءٌ مِنْ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ وَالبَرَاهِينِ الْيَقِينِيَّةِ عَلَى المَعَارِفِ الإِلَهِيَّةِ وَالمَطَالِبِ الدِّينِيَّة.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِهَا خَبَرًا مُجَرَّدًا لِمَا قَدْ أَقَامَهُ مِنْ الآيَاتِ البَيِّنَاتِ وَالدَّلَائِلِ اليَقِينِيَّاتِ عَلَى أَنَّهُ رَسُولُ الله المُبَلِّغُ عَنْ الله، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ عَلَيْهِ إِلَّا الحَقَّ، وَأَنَّ اللهَ شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ، وَأَعْلَمَ عِبَادَهُ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ صَادِقٌ مَصْدُوقٌ فِيمَا بَلَّغَهُ عَنْهُ.

الأدلة التي تبين صدق الرسول نوعان: عقلية وشرعية

وَالأَدِلَّةُ الَّتِي بِهَا نَعْلَمُ أَنَّهُ رَسُولُ الله كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَهِيَ أَدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تُعْلَمُ صِحَّتُهَا بالعَقْلِ، وَهِيَ أَيْضًا شَرْعِيَّةٌ سَمْعِيَّةٌ لَكِنْ الرَّسُولُ بَيَّنَهَا، وَدَلَّ عَلَيْهَا، وَأَرْشَدَ إِلَيْهَا .

وَجَمِيعُ طَوَائِفِ النُّظَّارِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ القُرْآنَ اشْتَمَلَ عَلَى الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ فِي المطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، وَهُمْ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ الأُصُولِيَّةِ، وَفِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَعَامَّةُ النُّظَّارِ أَيْضًا يَحْتَجُّونَ بِالأدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ المُجَرَّدَةِ فِي المَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ،

(١) الجَنَانُ: بفتح الجيم، القَلْبُ، وسمِّي بذلك لأنه يستر ما فيه مِن الأعمال، فإنَّ مادة: (جَنَ) في اللغة تدُلُّ على الستر والخفاء، ومنه (الجَنَّة، والجِنَّة، والجُنون، والجَنين) وغيرها.

فَإِنَّـهُ إِذَا ثَبَـتَ صِدْقُ الرَّسُـولِ وَجَـبَ تَصْدِيقُهُ فِيمَـا يُخْبِرُ بِهِ.

أقسام العلوم

وَالعُلُومُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

النوع الأول: الأدلة العقلية المُجردة

مِنْهَـا: مَـا لَا يُعْلَـمُ إِلَّا بِالأَدِلَّـةِ العَقْلِيَّـةِ، وَأَحْسَـنُ الأَدِلَّـةِ العَقْلِيَّـةِ الَّتِـي بَيَّنَهَـا القُـرْآنُ وَأَرْشَـدَ إِلَيْهَـا الرَّسُـولُ، **فَيَنْبَغِـي أَنْ يُعْـرَفَ أَنَّ أَجَـلَّ الأَدِلَّـةِ العَقْلِيَّـةِ، وَأَكْمَلَهَـا، وَأَفْضَلَهَـا مَأْخُـوذٌ عَـنْ الرَّسُـولِ؛ فَـإِنَّ مِـنَ النَّاسِ مَـنْ يُذْهَلُ عَـنْ هَـذَا**، فمِنْهُـمْ مَـنْ يَقْـدَحُ فِـي الدَّلَائِـلِ العَقْلِيَّـةِ مُطْلَقًـا لِأَنَّهُ قَـدْ صَارَ فِـي ذِهْنِـهِ أَنَّهَا هِـيَ الـكَلَامُ المُبْتَدَعُ الَّـذِي أَحْدَثَهُ مَـنْ أَحْدَثَهُ مِـنَ المُتكَلِّمِيـنَ، وَمِنْهُم مَـنْ يُعْرِضُ عَنْ تَدَبُّـرِ القُـرْآنِ، وَطَلَـبِ الدَّلَائِـلِ الْيَقِينِيَّـةِ العَقْلِيَّـةِ مِنْهُ؛ لِأَنَّـهُ قَدْ صَارَ فِـي ذِهْنِـهِ أَنَّ القُرْآنَ إِنَّمَـا يَـدُلُّ بِطَرِيـقِ الخَبَرِ فَقَطْ، فَـلَا بُـدَّ أَنْ يُعْلَمَ بِالعَقْـلِ قَبْلَ ذَلِـكَ ثُبُوتُ النُّبُـوَّةِ وَصِدْقُ الخَبَـرِ حَتَّـى يُسْـتَدَلَّ بَعْـدَ ذَلِـكَ بِخَبَرِ مَـنْ ثَبَـتَ بِالعَقْـلِ صِدْقُهُ.

النوع الثاني: الأدلة السمعية المُجردة

وَمِنْهَـا: مَـا لَا يَعْلَمُهُ غَيْـرُ الأَنْبِيَـاءِ إِلَّا بِخَبَرِ الأَنْبِيَـاءِ، وَخَبَرُهُمْ المُجَـرَّدُ هُـوَ دَلِيـلٌ سَـمْعِيٌّ، مِثْـلَ تَفَاصِيلِ مَـا أَخْبَرُوا بِـهِ مِنْ الأُمُـورِ الإِلَهِيَّـةِ، وَالمَلَائِكَـةِ، وَالعَـرْشِ، وَالجَنَّـةِ وَالنَّـارِ، وَتَفَاصِيلِ مَـا يُؤْمَرُ بِـهِ وَيُنْهَى عَنْـهُ، فَأَمَّـا نَفْـسُ إِثْبَـاتِ الصَّانِـعِ، وَوَحْدَانِيَّتِـهِ، وَعِلْمِـهِ، وَقُدْرَتِـهِ، وَمَشِـيئَتِهِ، وَحِكْمَتِـهِ وَرَحْمَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، **فَهَذَا لَا يُعْلَمُ بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ**. / [ك/ ٧٦]

النوع الثالث: الأدلة السمعية العقلية

وَإِنْ كَانَـتْ الأَدِلَّـة وَالآيَـاتُ الَّتِـي يَأْتِـي بِهَـا الأَنْبِيَاءُ هِـيَ أَكْمَلُ الأَدِلَّـةِ العَقْلِيَّـةِ؛ لَكِـنَّ مَعْرِفَـةَ هَذِهِ لَيْسَـتْ مقصُورَةً عَلَـى الخَبَرِ المُجَـرَّدِ، وَإِنْ كَانَـتْ أَخْبَـارُ الأَنْبِيَـاءِ المُجَرَّدَةُ تُفِيـدُ العِلْمَ اليَقِينِـيَّ أَيْضًا؛ فَيُعْلَـمُ بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّـةِ الَّتِي أَرْشَـدُوا إِلَيْهَـا، وَيُعْلَمُ بِمُجَـرَّدِ خَبَرِهِمْ لَمَّا عُلِـمَ صِدْقُهُمْ بِالأَدِلَّـةِ وَالآيَاتِ

وَالبَرَاهِينِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِمْ.

وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي العِلْمِ بِالمَعَادِ، وَبِحُسْنِ الأَفْعَالِ وَقُبْحِهَا، فَأَكْثَرُ النَّاسِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُعْلَمُ بالعَقْلِ مَعَ السَّمْعِ، وَالقَائِلُونَ بِأَنَّ العَقْلَ يُعْلَمُ بِهِ الحُسْنُ وَالقُبْحُ أَكْثَرُ مِنَ القَائِلِينَ بِأَنَّ المَعَادَ يُعْلَمُ بِالعَقْلِ.

قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: «هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ والمُتَكَلِّمِين»[(١)].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: المَعَادُ، وَالحُسْنُ وَالقُبْحُ؛ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِمُجَرَّدِ الخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُ الأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الأَئِمَّةِ كَالقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَأَبِي المَعَالِي الجُوينِي، وَأَبِي الوَلِيدِ البَاجِي، وَغَيْرِهِمْ.

وَكُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُعْلَمُ بِالعَقْلِ وَالسَّمْعِ الَّذِي هُوَ مُجَرَّدُ الخَبَرِ مِثْلَ كَوْنِ أَفْعَالِ العِبَادِ مَخْلُوقَةً لله، أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ، وَكَوْنِ رُؤْيَتِهِ مُمْكِنَةً أَوْ مُمْتَنِعَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَكُتُبُ أُصُولِ الدِّينِ لِجَمِيعِ الطَّوَائِفِ مَمْلُوءَةٌ بِالاحْتِجَاجِ بِالأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ؛ لَكِنَّ الرَّازِيَّ طَعَنَ فِي ذَلِكَ فِي (المَطَالِبِ العَالِيَةِ)، قَالَ: «لِأَنَّ [س/ ٤٠] الاِسْتِدْلَالَ بالسَّمْعِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يُعَارِضَهُ قَاطِعٌ عَقْلِيٌّ، فَإِذَا عَارَضَهُ العَقْلِيُّ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ».

قَالَ: «وَالعِلْمُ بِانْتِفَاءِ المُعَارِضِ العَقْلِيِّ مُتَعَذِّرٌ»، وَهُوَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بالسَّمْعِ مَا عُلِمَ بالاضْطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ أَخْبَرَ بِهِ كَالمَعَادِ، وَقَدْ يَظُنُّ أَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ أَئِمَّتِهِ الوَاقِفَةِ فِي الوَعِيدِ، كَالأَشْعَرِيِّ، وَالقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) التمهيد ١/ ١٨٧.

فَإِنَّ هَـؤُلَاءِ إِنَّمَا وَقَفُوا فِي أَخْبَارِ الوَعِيدِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ العُمُومَ عِنْدَهُمْ لَا يُفِيدُ القَطْعَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِصِيَغِ العُمُومِ وَقَدْ تَعَارَضَتْ عِنْدَهُمْ الأَدِلَّةُ؛ وَإِلَّا فَهُمْ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ للهِ؛ كَالوَجْهِ، وَاليَدِ، بِمُجَرَّدِ السَّمْعِ وَالخَبَرِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ الأَشْعَرِيِّ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَئِمَّةِ أَصْحَابِهِ، لَكِنْ أَبُو المَعَالِي وَأَتْبَاعُهُ لَا يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ؛ بَلْ فِيهِمْ مَنْ يَنْفِيهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ فِيهَا كَالرَّازِيِّ وَالآمِدِيِّ.

فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: قَوْلُ الأَشْعَرِيِّ يُنْتَزَعُ مِنْ قَوْلِ هَؤُلَاءِ، بِأَنْ يُقَالَ: لَا يُعْرَفُ أَنَّهُمْ اعْتَمَدُوا فِي الأُصُولِ عَلَى دَلِيلٍ سَمْعِيٍّ؛ لَكِنْ يُقَالُ: المَعَادُ يَحْتَجُّونَ عَلَيْهِ بِالقُرْآنِ وَالأَحَادِيثِ؛ وَلَكِنَّ الرَّازِيَّ هُوَ الَّذِي سَلَكَ فِيهِ طَرِيقَ العِلْمِ الضَّرُورِيِّ أَنَّ الرَّسُولَ جَاءَ بِهِ.

وَفِي الحَقِيقَةِ فَجَمِيعُ الأَدِلَّةِ اليَقِينِيَّةِ تُوجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَالأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ تُوجِبُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَخْبَارِ الرَّسُولِ؛ لَكِنْ مِنْهَا مَا تَكْثُرُ أَدِلَّتُهُ كَخَبَرِ الأَخْبَارِ المُتَوَاتِرَةِ، وَيَحْصُلُ بِهِ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ دَلِيلٍ، وَقَدْ يُعَيِّنُ الأَدِلَّةَ وَيَسْتَدِلُّ بِهَا، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ./ [ك/ ٧٧]

وَالمَقْصُودُ هُنَا: **أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الرَّسُولِ الْعُلُومُ الإِلَهِيَّةُ الدِّينِيَّةُ سَمْعِيُّهَا وَعَقْلِيُّهَا، وَيُجْعَلَ مَا جَاءَ بِهِ هُوَ الأُصُولَ؛ لِدَلَالَةِ الأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ الْبُرْهَانِيَّةِ عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ حَقٌّ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا**؛ فَدَلَائِلُ النُّبُوَّةِ عَامَّتُهَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةً، وَتَفَاصِيلُ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ المَوْجُودَةِ فِي القُرْآنِ وَالحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَفْصِيلًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ إِنَّمَا بُعِثُوا بِتَعْرِيفِ هَذَا، فَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وَأَحَقُّهُمْ بِقِيَامِهِ، وَأَوْلَاهُمْ بِالحَقِّ فِيهِ .

وَأَيْضًا فَمَنْ جَرَّبَ مَا يَقُولُونَهُ، وَيَقُولُهُ غَيْرُهُمْ، وَجَدَ الصَّوَابَ مَعَهُمْ، وَالخَطَأَ مَعَ مُخَالِفِيهِمْ، كَمَا قَالَ الرَّازِيُّ - **مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ طَعْنًا فِي الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ حَتَّى ابْتَدَعَ قَوْلًا مَا عُرِفَ بِهِ قَائِلٌ مَشْهُورٌ غَيْرَهُ، وَهُوَ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ اليَقِينَ**، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَقُولُ -: «لقد تَأَمَّلْت الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالمَنَاهِجَ الفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتهَا تَشْفِي عَلِيلًا، وَلَا تَرْوِي غليلًا، وَوَجَدْت أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ القُرْآنِ، أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، واقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، قَالَ: وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي».

وَأَيْضًا فَمَنْ اعْتَبَرَ مَا عِنْدَ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ لَمْ يَعْتَصِمُوا بِتَعْلِيمِ الأَنْبِيَاءِ وَإِرْشَادِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ، وَجَدَهُمْ كُلَّهُمْ حَائِرِينَ ضَالِّينَ شَاكِّينَ مُرْتَابِينَ، أَوْ جَاهِلِينَ جَهْلًا مُرَكَّبًا، فَهُمْ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ المَثَلَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي القُرْآنِ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٣٩ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور:٣٩، ٤٠].

فَصْلٌ

طرائق أهل البدع في التلقِّي والاستدلال على أصول الاعتقاد

وَأَهْـلُ الضَّـلالِ الَّذِيـنَ فَرَّقُـوا دِينَهُـمْ وَكَانُوا شِـيَعًا هُـمْ كَمَا قَالَ مُجَاهِـدٌ: «أَهْلُ البِـدَعِ وَالشُّـبُهَاتِ»(١)، يَتَمَسَّـكُونَ بِمَا هُـوَ بِدْعَةٌ فِـي الشَّـرْعِ، وَمُشْـتَبِهٌ فِـي العَقْـلِ، كَمَا قَـالَ فِيهِـمْ الإِمَـامُ أَحْمَد قَـالَ: «هُـمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الكِتَـابِ، مُخَالِفُـونَ لِلكِتَابِ، مُتَّفِقُـونَ عَلَى مُخَالَفَـةِ الكِتَابِ، [يَقُولُـونَ عَلَـى اللـهِ، وَفِي اللهِ، وَفِـي كِتَابِ اللـهِ بِغَيْرِ عِلْـم](٢)، يَحْتَجُّونَ بِالمُتَشَـابِهِ مِنْ الكَلَامِ، وَيُضِلُّونَ [جُهَّالَ](٣) النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ»(٤).

وَالمُفْتَرِقَـةُ مِـنْ أَهْلِ الضَّـلَالِ تَجْعَلُ لَهَا دِينًـا وَأُصُولَ دِين قَدْ ابْتَدَعُـوهُ بِرَأْيِهِمْ، ثُـمَّ يَعْرِضُـونَ عَلَى ذَلِكَ القُـرْآنَ وَالحَدِيثَ، فَإِنْ وَافَقَـهُ احْتَجُّوا بِهِ اعْتِضَـادًا لَا اعْتِمَادًا.

وَإِنْ خَالَفَـهُ فتَـارَةً/ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَـنْ مَوَاضِعِهِ، وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَـى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَهَذَا فِعْلُ أَئِمَّتِهِمْ. [ك/ ٧٨]

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥/ ١٤٢٢، والطبري في تفسيره ٦٧٠.

(٢) ساقط من (س) و(ك) و(م)، وأتممته مِن الرَّد على الزنادقة والجَهْمِيَّة.

(٣) ساقط من (س) و(ك) و(م)، وأتممته مِن الرَّد على الزنادقة والجَهْمِيَّة.

(٤) الرَّد على الزنادقة والجَهْمِيَّة (ت: العجمي)١٧٠-١٧٣.

وَتَارَةً يُعْرِضُونَ عَنْهُ، وَيَقُولُونَ: نُفَوِّضُ مَعْنَاهُ إِلَى الله، وَهَذَا فِعْلُ عَامَّتِهِمْ.

وَعُمْدَةُ الطَّائِفَتَيْنِ فِي البَاطِنِ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، يَجْعَلُونَ أَقْوَالَهُمْ البِدْعِيَّةَ مُحْكَمَةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا، وَاعْتِقَادُ مُوجَبِهَا،/ وَالمُخَالِفُ إِمَّا كَافِرٌ، وَإِمَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ هَذَا البَابَ، وَلَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِالمَعْقُوْلِ وَلَا بِالأُصُولِ، **وَيَجْعَلُون كَلَامَ اللهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي يُخَالِفُهَا مِنْ المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللهُ، أَوْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ، الرَّاسِخُونَ عِنْدَهُمْ مَنْ كَانَ مُوَافِقًا لهُمْ عَلَى ذَلِكَ القَوْلِ**؛ وَهَؤُلَاءِ أَضَلُّ مِمَّنْ تَمَسَّكَ بِمَا تَشَابَهَ عَلَيْهِ مِنْ آيَاتِ الكِتَابِ، وَتَرْكِ المُحْكَمِ كَالنَّصَارَى وَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ؛ إِذْ كَانَ هَؤُلَاءِ أَخَذُوا بِالمُتَشَابِهِ مِنْ كَلَامِ الله وَجعَلُوهُ مُحْكَمًا، وَجعَلُوا المُحْكَمَ مُتَشَابِهًا. [س/ ٤١]

وأمَّا أُولَئِكَ - كنُفَاةِ الصِّفَاتِ مِنْ الجَهْمِيَّة، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ المُعْتَزِلَةِ، وَغَيْرِهِم، وكَالفَلَاسِفَةِ - فَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ هُمْ بِرَأْيِهِمْ هُوَ المُحْكَمُ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مِنْ الأَنْبِيَاءِ وَالكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا يُوَافِقُهُ، وَيَجْعَلُونَ مَا جَاءَتْ بِهِ الأَنْبِيَاءُ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا قَدْ يُعْلَمُ مَعْنَاهُ بِالضَّرُورَةِ يَجْعَلُونَهُ مِنْ المُتَشَابِهِ!!

وَلِهَذَا كَانَ هَؤُلَاءِ أَعْظَمَ مُخَالَفَةً الأَنْبِيَاءَ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ البِدَعِ حَتَّى قَالَ يُوسُفُ بَنُ أَسْبَاط[١]، وَعَبْدُالله بْنُ المُبَارَكِ، وَغَيْرُهُمَا كَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد: «أَنَّ الجَهْمِيَّةَ نُفَاةَ الصِّفَاتِ خَارِجُونَ عَنْ الثِّنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»، قَالُوا: «وَأُصُولُهَا

---

(١) هو: يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني، أبو محمَّد الكوفي، إمامٌ زاهدٌ كبير القدر مُتبعٌ للسُّنَّة، من أقران سفيان الثوري وابن المُبارك، وثَّقه يحيى بن معين، وقال عنه أبو حاتم: لا يحتج به، وقال البخاري: دفن كتبه، فكان حديثه لا يجيء كما ينبغي، مات سنة ١٩٥هـ.
يُنظر: التاريخ الكبير ٨/ ٣٨٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٠، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٦٢.

أَرْبَعَةٌ: الشِّيعَةُ، وَالخَوَارِجُ، وَالمُرْجِئَةُ، وَالقَدَرِيَّةُ»(١).

أقوال العُلماء في معنى المُتشابه في الآيات القُرآنية

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ أَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فِي المُتَشَابِهَاتِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا آيَاتٌ بِعَيْنِهَا تَتَشَابَهُ عَلَى كُلِّ النَّاسِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَنَّ التَّشَابُهَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، فَقَدْ يَتَشَابَهُ عِنْدَ هَذَا مَا لَا يَتَشَابَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ ثَمَّ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ لَا تَشَابُهَ فِيهَا عَلَى أَحَد، وَتِلْكَ المُتَشَابِهَاتُ إِذَا عُرِفَ مَعْنَاهَا صَارَتْ غَيْرَ مُتَشَابِهَة؛ بَلْ القَوْلُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١]، وَهَذَا كَقَوْلِهِ ﷺ: «**الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ**»(٢)، وَكَذَلِكَ

---

(١) أثر يوسف بن أسباط أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة ٢/ ٦٥٧ (ت: الجوابرة)، والآجري في الشريعة ١/ ١٧٦ (ت: شيخنا الدميجي)، وابن بطة في الإبانة ١/ ٣٧٧ (ت: رضا نعسان) كُلهم مِن طريق المُسيَّب بن واضح عن ابن أسباط، المُسيَّبُ قال فيه أبو حاتم: «صدوق يخطئ كثيرًا»، وكان النسائي حسن الرأي فيه، ووهم شيخنا الدميجي في نقله عن ابن حجر قوله في اللسان: «وقال النباتي والدار قطني والعقيلي مَترُوكٌ»؛ لأن الحافظ أراد (عبدالوهاب بن الضحَّاك) لا (المُسيَّب بن واضح)، والأثر في الجُملة لا بأس به، والله أعلم.

وأمَّا أثر ابن المُبارك فقد أخرجه ابن بطة في الإبانة١/ ٣٧٩-٣٨٠ مِن طريق حفص بن حُميد المروزي عن ابن المُبارك، وحفصٌ قال فيه يحيى بن معين: «صالح»، ووثَّقه ابن حبَّان، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ»، والأثر في الجُملة لا بأس به كذلك، والله أعلم.

وقد قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٣/ ٣٥٠: «وأما تعيين الفِرَق الهالكة فأقدم مَن بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ثم عبدالله بن المُبارك، **وهما إمامان جليلان مِن أجلاء أئمة المسلمين**، قالا: أصول البدع أربعة: الرَّوافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة».

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان، بَابُ: فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، رقم (٥٠)، ومسلم في كتاب

قَوْلُهُمْ: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

وَقَدْ صَنَّفَ أَحْمَدُ كِتَابًا فِي (الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّةِ فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ القُرْآنِ وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ)[١] وَفسَّرَ تِلْكَ الآيَاتِ كُلَّهَا، وَذَمَّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوا ذَلِكَ المُتَشَابِهَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَعَامَّتُهَا آيَاتٌ مَعْرُوفَةٌ قَدْ تَكَلَّمَ العُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِهَا؛ / مِثْلَ الآيَاتِ الَّتِي سَأَلَ عَنْهَا نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ[٢] ابْنَ عَبَّاس. [ك/ ٧٩]

المُسَاقَاةِ، بَابُ: أَخْذِ الحَلَالِ وَتَرْكِ الشُّبُهَاتِ، رقم (٢٩٩٦)، كِلاهما عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِير.

(١) هو من أنفس الردود على الجَهْمِيَّة، وإن شكك بعض العُلماء في نسبته إليه، وقد صحح نسبته جمعٌ مِن العُلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وقد استفاد مِنه شيخ الإسلام كثيرًا، ونقل منه في عِدَّة مصنفات له منها: «منهاج السُّنَّة» ٥/ ٢٧٣، و«الدرء» ١/ ١٨، ٢٠٧، ٢٢١، و«التسعينية» ١/ ٢١٥، وغيرها، حتى قال في «درء التعارض» ١/ ٢٠٧: «ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرَّدِّ على الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّة فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله) ممَّا كتبه في حبسه، وقد ذكره الخلَّال في (كتاب السُّنَّة)، والقاضي أبو يعلى، وأبو الفضل التميمي، وأبو الوفاء بن عقيل، وغير واحد من أصحاب أحمد، ولم ينفه أحدٌ منهم عنه»، وقال عنه ابن القيِّم كما في اجتماع الجيوش الإسلامية، ص٣١٨ (ت: النشيري): «قال الخلَّال: كتبت هذا الكتاب - أي: الرَّد على الزَنَادِقَة والجَهْمِيَّة - مِن خط عبدالله، وكتبه عبدالله مِن خط أبيه، واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه (إبطال التأويل) بما نقله مِنه عن أحمد، وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن أحمد، ونقله عن أصحابه قديمًا وحديثًا، ونقل مِنه البيهقي وعزاه إلى أحمد، وصححه شيخ الإسلام ابن تيميَّة عن أحمد، ولم يُسْمَع مِن أحدِ مِن متقدمي أصحابه ولا متأخِّريهم طعنٌ فيه»، والكتاب قام بتحقيقه الشيخ إسماعيل الأنصاري، بمطبعة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، والدكتور علي النشار، بدار المعارف، والدكتور عبدالرَّحمن عميرة، بدار اللواء، والشيخ صبري شاهين، بدار الثبات، والشيخ دغش العجمي، بدار غِراس، وهي أجودها)، وهناك رسالة ماجستير للطالب عيسى مصطفى بعنوان (موقف الإمام أحمد بن حنبل من الزَنَادِقَة والجَهْمِيَّة) مِن جامعة أم القرى، وهي غير مطبوعة، وعندي نسخةٌ منها.

(٢) هو: نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي، أبو راشد البصري، مِن رؤوس الخوارج دهاءً وشجاعةً وجبروتًا، وإليه تُنسب طائفة الأزارقة منهم، وكان قد خرج في أواخر دولة يزيد بن معاوية، مات سنة ٦٥ هـ.

يُنظر: تاريخ الطبري ٥/ ٥٢٨، الفرق بين الفرق، ص ٥٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤١.

قَالَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ آيَةً إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَمَاذَا عُنِيَ بِهَا»[(١)].

وَمَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ إِنَّ المُتَشَابِهَ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ فَقَدْ أَصَابَ أَيْضًا، ومُرَادُهُ بِالتَّأْوِيلِ مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِهِ، مِثْلَ وَقْتِ السَّاعَةِ، وَمَجِيءِ أَشْرَاطِهَا، وَمِثْلَ كَيْفِيَّةِ نَفْسِهِ، وَمَا أَعَدَّهُ فِي الجَنَّةِ لِأَوْلِيَائِهِ.

وَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ نُزُولِ الآيَةِ احْتِجَاجُ النَّصَارَى بِمَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ كَقَوْلِهِ: (إِنَّا) و(نَحْنُ)، وَهَذَا يَعْرِفُ العُلَمَاءُ أَنَّ المُرَادَ بِهِ الوَاحِدُ المُعَظَّمُ الَّذِي لَهُ أَعْوَانٌ، لَمْ يُرِدْ بِهِ أَنَّ الآلِهَةَ ثَلَاثَةٌ، فَتَأْوِيلُ هَذَا الَّذِي هُوَ تَفْسِيرُهُ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ.

وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا قِيلَ فِيهِ: (إِيَّايَ)، وَمَا قِيلَ فِيهِ (إِنَّا) لِدُخُولِ المَلَائِكَةِ فِيمَا يُرْسِلُهُمْ فِيهِ؛ إِذْ كَانُوا رُسُلَهُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ هُوَ المَعْبُودَ الإِلَهَ فَهُوَ لَهُ وَحْدَهُ وَلِهَذَا لَا يَقُولُ: (فَإِيَّانَا فَاعْبُدُوا) وَلَا (إِيَّانَا فَارْهَبُوا) بَلْ مَتَى جَاءَ الْأَمْرُ بِالعِبَادَةِ وَالتَّقْوَى وَالخَشْيَةِ وَالتَّوَكُّلِ ذَكَرَ نَفْسَهُ وَحْدَهُ بِاسْمِهِ الخَاصِّ، وَإِذَا ذَكَرَ الأَفْعَالَ الَّتِي يُرْسِلُ فِيهَا المَلَائِكَةَ قَالَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١]، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ [القِيَامَةِ:١٨]، ﴿نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ﴾ [القصص: ٣]، وَنَحْوَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ تَأْوِيلَ هَذَا - وَهُوَ حَقِيقَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ المَلَائِكَةِ وَصِفَاتِهِمْ وَكَيْفِيَّةِ إِرْسَالِ الرَّبِّ لَهُمْ - لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

---

(١) رواه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم في فضائل القُرآن، ص ٤٢ بلفظ: «وَمَا أَرَادَ بِهَا»، والثعلبي في الكشف والبيان ١/ ٨٦ بلفظ: «وَمَا مَعْنَاهَا»، بدل «وَمَاذَا عُنِيَ بِهَا».

الواجب على العباد أن يجعلوا الوحي هو الأصل، وإليه الحُكم

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَجْعَلَ مَا قَالَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الأَصْلَ، وَيَتَدَبَّرَ مَعْنَاهُ، وَيَعْقِلَ، وَيَعْرِفَ بُرْهَانَهُ وَدَلِيلَهُ، إِمَّا العَقْلِيَّ، وَإِمَّا الخَبَرِيَّ السَّمْعِيَّ، وَيَعْرِفَ دَلَالَةَ القُرْآنِ عَلَى هَذَا وَهَذَا، وَتُجْعَلُ أَقْوَالُ النَّاسِ الَّتِي قَدْ تُوَافِقُهُ وَتُخَالِفُهُ مُتَشَابِهَةً مُجْمَلَةً.

فَيُقَالُ لأصحاب هَذِهِ الأَلْفَاظِ: يُحْتَمَلُ كَذَا وكَذَا، ويُحْتَمَلُ كَذَا وكَذَا، فَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُوَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُخَالِفُهُ رُدَّ.

وَهَذَا مِثْلُ لَفْظِ المُرَكَّبِ(١)، والجِسْمِ(٢)، ....

---

(١) **المُرَكَّب**: هو ما يدُلّ جزء لفظه على جزء معناه، ومِنه المُرَكَّب التَّام الَّذي يصح السُكوت عليه، والمُرَكَّب غير التَّام الذي لا يصح السكُّوت عليه.
يُنظر: التعريفات للجرجاني، ص٢٩٤، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى ٥/ ٢٠٥-٢٠٦: «ولهذا كان لفظ المُركَّب عندهم يقال على خمسة معاني: على المُرَكَّب مِن الوجود والماهية، والمُرَكَّب من الذَّات والصفات، والمُرَكَّب مِن الخاص والعام، والمُرَكَّب مِن المادة والصورة، والقائلون بالجوهر الفرد يثبتون التركيب مِن الجواهر المفردة، والمُحققون مِن أهل العِلم يعلمون أنَّ تسمية مثل هذه المعاني تركيبًا أمرٌ اصطلاحي، وهو إمَّا أمر ذهني لا وجود له في الخارج، وإمَّا أن يعود إلى صفات مُتعددة قائمة بالموصوف، وهذا حقٌّ»، وبمعناه كذلك في الفتاوى ٦/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) **الجِسم**: هو ما قام بذاته في العَالم، ومِنه الجِسم التعليمي الذي يقبل الانقسام طُولاً وعَرضًا وعُمْقًا، والجِسم الطبيعي الَّذي يُفرض فيه الطُّول والعَرض والعُمْق.
يُنظر: التعريفات للجرجاني، ص ١٣٩، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للأنصاري، ص ٧١، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى ١٧/ ٣٢٤: «تبيَّن أنَّ مَن قال الجِسم هو المُؤلف المُركَّب واعتقد أنَّ الأجسام مُركَّبة مَن الجواهر الفردة فقد ادَّعى معنىً عقليًّا يُنازعه فيه أكثر العقلاء مِن بني آدم، ولم يُنقل عن أحد مِن السَّلف أنَّه وافقه عليه، وأنَّه جعل لفظ الجِسم في اصطلاحه يدُلّ على معنى لا يدُلّ عليه اللفظ في اللغة، فقد غير معنى اللفظ في اللغة، وادَّعى معنىً عقليًّا فيه نزاعٌ طويلٌ، وليس معه مِن الشرع ما يوافق ما ادَّعاه مِن معنى اللفظ، ولا ما ادَّعاه من المعنى العقلي، فاللغة لا تدُلّ على ما قال، والشرع لا يدُلّ على ما قال، والعقل لم يدُلّ على مُسميات الألفاظ، وإنما يدُلّ على المعنى المُجرد وذلك فيه نزاعٌ طويلٌ»، وبمعناه كذلك في الفتاوى ٥/ ٤٢١.

والمُتَحَيِّز[١]، والجَوْهَر[٢]، والجِهَة[٣]، ....

(١) **المُتحيِّز**: هو الفراغ المُتوهَّم الَّذي يشغله شيء مُمْتَدٌّ كالجِسْم، أو يشغله شيءٌ غيرُ مُمْتَدٍّ كالجَوهر الفَرد.
يُنظر: التعريفات للجرجاني، ص ١٥٧، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى ١٧/ ٣٢٦-٣٢٧: «وكذلك النزاع في لفظ التحيُّز والجِهة ونحو ذلك، فمِن الناس مَن يقول هو مُتحيِّزٌ، وهو في جِهة، ومِنهم مَن يقول ليس بِمُتحيِّز، وليس في جِهة، ومِنهم مَن يقول هو في جهة وليس بِمُتحيِّز، ولفظ المُتحيِّز يتناول الجِسم والجوهر الفرد، ولفظ الجوهر قد يُراد به المُتحيِّز، وقد يُراد به الجوهر الفرد، ومَن الفلاسفة مَن يدَّعي إثبات جواهر قائمة بأنفسها غير مُتحيِّز، ومُتأخروا أهل الكلام كالشهرستاني والرَّازي والآمِدي ونحوهم يقولون ليس في العقل ما يُحيل ذلك !!».

(٢) **الجَوْهر**: هو ماهيةٌ إذا وجدتْ في الأعيان كانت لا في موضع، وهو منحصرٌ في خمسة: هَيُوليٍّ، وصُورة، وجِسم، ونَفْس، وعَقْل، وهو ما يُقابل التَحيِّز.
يُنظر: التعريفات للجرجاني، ص ١٤١، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للأنصاري، ص ٧١، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى ٩/ ٢٩٨-٢٩٩: «لفظ الجوهر فيه إجمالٌ، ... وهؤلاء مِنهم مَن يُريد بالجوهر المتحيِّز، فيكون الجِسم المتحيِّز عندهم جوهرًا، وقد يُريدون به الجوهر الفرد، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، والعقلاء متنازعون في إثبات هذا، وهو أنَّ الأجسام هل هي مُركَّبة مِن الجواهر المفردة، أم مِن المادة والصورة، أم ليست مُركَّبة مِن هذا ولا مِن هذا على ثلاثة أقوال، أصحها الثالث: أنَّها مُركَّبة لا مِن الجواهر المفردة، ولا مِن المادة والصورة، وهذا قول... جمهور الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وغيرهم؛ بل هو قول أكثر العقلاء».

(٣) **الجِهَة**: هي الجَانِبُ والنَاحِيةُ، والجِهة والحَيِّز متلازِمان في الوجود، إلاَّ أنَّ الحيِّز مقصدٌ للمُتحرك بالحصول فيه، والجهة مقصدٌ له بالوصول إليها والقُرب مِنها، فالجهة مُنتهى الحَركة، لا ما تصح فيه الحَركة.
يُنظر: المعجم الفلسفي بالألفاظ للدكتور جميل صليبا ١/ ٤١٩، وقال شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٣/ ٤١-٤٢: «لفظ الجِهة قد يُراد به شيءٌ موجود غير الله فيكون مخلوقًا، كما إذا أُريد بالجِهة نَفْس العرش أو نَفْس السَّموات، وقد يُراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أُريد بالجِهة ما فوق العالم، ومعلومٌ أنَّه ليس في النص إثبات لفظ الجِهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد عُلم أنَّ ما ثَّم موجودٌ إلَّا الخالق والمخلوق، والخالق مُباينٌ للمخلوق، والله ﷻ ليس في مخلوقاته شيءٌ مِن ذاته، ولا في ذاته شيءٌ مِن مخلوقاته، فيُقال لِمَن نفى الجِهة أتريد بالجهة أنها شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ، فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تُريد بالجِهة ما وراء العالم فلا ريب أنَّ الله فوق العالم مُباينٌ للمخلوقات، وكذلك يُقال لِمَن قال أنَّ الله في جهة أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء مِن

والعَرَضِ[(١)]، وَنَحْـوِ ذَلِـكَ، وَلَفْـظِ الحَيِّـزِ[(٢)] وَنَحْـوُ ذَلِـكَ،/ فَإِنَّ هَـذِهِ الأَلْفَـاظَ لَا تُوجَدُ فِـي الكِتَـابِ والسُّـنَّةِ بِالمَعْنَـى الَّذِي يُرِيـدُهُ أَهْـلُ هَـذَا الِاصْطِلَاحِ؛ بَـلْ وَلَا فِي اللُّغَـةِ أَيْضًـا؛ بَـلْ هُـمْ يَخْتَصُّـونَ بِالتَّعْبِيـرِ بِهَـا عَلَـى مَعَـان لَـمْ يُعَبِّـرْ غَيْرُهُـمْ عَـنْ تِلْـكَ [س/ ٤٢]

المخلوقات، فإن أردتَ الأول فهو حقٌّ، وان أردتَ الثاني فهو باطل».

(١) **العَـرَض**: هـو الموجـود الـذي يحتـاجُ في وُجُـوده إلى مَوضـع، ومِنـه الـذي لا يجتمـع أجـزاؤه في الوُجُـود كالبَيَـاض والسـواد، ومِنـه الـذي يجتمـع أجـزاؤه في الوجـود كالحَركـة والسُّـكُون، أو هـو مـا قـام بغـيره.
يُنظـر: التعريفـات للجرجـاني، ص ٢٢٥، وقـال شـيخ الإسـلام في الفتـاوى ٩/ ٣٠٠: «ولفـظ العَـرَض في اللغـة لـه معنـى وهـو: مـا يعـرض ويـزول كـما قـال تعـالى: ﴿عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعـراف: ١٦٩] عنـد أهـل الاصطـلاح الكلامـي قـد يُـراد بالعَـرَض مـا يقـوم بغـيره مُطلقًـا، وقـد يُـراد بهـما مـا يقـوم بالجسـم مـن الصفـات، ويُـراد بـه في غـير هـذا الاصطـلاح أُمـورًا أُخـرى، ومعلـومٌ أنَّ مذهـب السَّـلف والأئمـة وعامـة أهـل السُّـنَّة والجماعـة إثبـات صفـات الله، وأن لـه عِلـمًا وقُـدرةً وحيـاةً وكلامًـا ويُسـمون هـذه الصفـات، ثـم مِنهـم مَـن يقـول هـي صفـات وليسـت أعْـرَاض؛ لأن العَـرَض لا يبقـى زمانـين وهـذه باقيـةٌ، ومِنهـم مَـن يقـول؛ بـل تُسـمَّى أعْرَاضًـا لأن العَـرَض قـد يبقـى، وقـول مَـن قـال أنَّ كُلَّ عَـرَض لا يبقـى زمانـين قـول ضعيـفٌ، وإذا كانـت الصفـات الباقيـة تُسـمَّى أعْرَاضًـا جـاز أن تُسـمَّى هـذه أعْرَاضًـا، ومِنهـم مَـن يقـول أنـا لا أُطلـق ذلـك بنـاء عـلى أنَّ الإطـلاق مُسـتنده الـشرع».

(٢) **الحَيِّـز**: هـو المكان عنـد جمهـور المُتكلمـين، وهـو عندهـم بمعنـى الفـراغ المُتوهَّـم مـع اعتِبـار حصـول الجِسـم فيـه، وعنـد المَنطقيـين هـو الفـراغ المُتوهَّـم مِـن غـير اعتِبـار حصـول الجِسـم فيـه أو عدَمـه.
يُنظـر: التعريفـات للجرجـاني، ص ١٥٧، كشَّـاف اصطلاحـات الفنـون للتهانـوي ٢/ ٢٩٨، وقـال شـيخ الإسـلام في الفتـاوى ١٧/ ٣٠٤-٣٠٥: «وأمَّـا الألفـاظ التـي لا تُوجـد في الكِتـاب والسُّـنَّة؛ بـل ولا في كلام الصحابـة والتابعـين لهـم بإحسـان وسـائر أئمـة المُسـلمين لا إثباتهـا ولا نفيهـا، وقـد تنـازع فيهـا النَّـاس فهـذه الألفـاظ لا تُثبـت ولا تنفـى إلَّا بعـد الاستفسـار عـن معانيهـا، فـإن وجـدت معانيهـا ممَّـا أثبتـه الـرَّب لنفسـه أُثبـت، وإن وجـدت ممَّـا نفـاه الـرَّب عـن نفسـه نُفيـت، وإن وجدنـا اللفـظ أُثبـت بـه حـقٌّ وباطـلٌ، أو نُفـي بـه حـقٌّ وباطـلٌ، أو كان مُجمـلًا يُـراد بـه حـقٌّ وباطـلٌ، وصاحبـه أراد بـه بعضهـا لكنـه عنـد الإطـلاق يُوهـم النـاس أو يُفهمهـم مـا أراد وغـير مـا أراد فهـذه الألفـاظ لا يُطلـق إثباتهـا ولا نفيهـا، كلفـظ الجوهـر والجِسـم والتحيِّـز والجهـة ونحـو ذلـك مـن الألفـاظ التـي تدخـل في هـذا المعنـى، فَقَـلَّ مَـن تكلـم بهـا نفيًـا أو إثباتًـا إلَّا وأدخـل فيهـا باطـلًا وأن أراد بهـا حقًّـا، والسَّـلف والأئمـة كرهـوا هـذا الـكلام المُحـدَث لاشـتماله عـلى باطـل وكـذب وقـول عـلى الله بـلا عِلـم».

المَعَانِي بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ، فَيُفَسِّرُ تِلْكَ المَعَانِي بِعِبَارَات أُخْرَى، وَيُبْطِلُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ بِالأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّة.

وَإِذَا وَقَعَ الِاسْتِفْسَارُ وَالتَّفْصِيلُ تَبَيَّنَ الحَقُّ مِنْ البَاطِلِ، وَعُرِفَ وَجْهُ الكَلَامِ عَلَى أَدِلَّتِهِمْ، فَإِنَّهَا مُلَفَّقَةٌ مِنْ مُقَدِّمَات مُشْتَرَكَة يَأْخُذُونَ اللَّفْظَ المُشْتَرَكَ فِي إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ بِمَعْنَى، وَفِي المُقَدِّمَةِ الْأُخْرَى بِمَعْنَى آخَرَ، فَهُوَ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ دَلِيلٌ، وَفِي المَعْنَى لَيْسَ بِدَلِيلٍ؛ كَمَنْ يَقُولُ: سُهَيْلٌ بَعِيدٌ مِنْ الثُّرَيَّا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَا وَلَا يَتَزَوَّجَهَا، وَالَّذِي قَالَ:

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا . . . .

أَرَادَ امْرَأَةً اسْمُهَا الثُّرَيَّا، وَرَجُلًا اسْمُهُ [سُهَيْلٌ]. (١)

[ك/ ٨٠] ثُمَّ قَالَ:

. . . . عَمْـرُكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَان/
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِ (٢)

---

(١) في (س) و(ك): «سُهَيْلاً»، وفي (م): «سُهَيْلٌ»، والأظهر أنها بالرفع خبر المُبتدأ كما قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ﴾ [الصف: ٦].

(٢) هذا من شعر عُمَر بن أبي ربيعة المخزومي يتغزل في عشيقته الثُّريا بنت عبدالله بن الحارث ابن أُمية، وكانت رائعة الجمال، وكان يقول فيها:

أحسنُ النجم في السماء الثريا والثُّريا في الأرض زين النساء

وقد تزوجها سهيل بن عبدالرَّحمن بن عوف، ونقلها معه إلى مصر، والشاعر هنا يرثي نفسه كيف فاتته مع عشقه لها بطريق الكناية حيث يرمز بالثُّريا للنجم المعروف الذي يطلع من جهة الشَّام، وبسهيل للكوكب الذي يطلع من جهة اليمن، وهو يقصد المرأة وزوجها، فجعل ذلك مثلًا بعدُ للناس، ومات عُمَرُ بعد أن تاب، وأحسن التوبة، وقد عاش ثمانين سنة، ويقال:

وَهَذَا لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، فَجَعَلَ يُعْجِبُهُ، وَإِنْكَارُهُ مِنْ الظَّاهِرِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى أَدِلَّتِهِمْ الْمُفَصَّلَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَالأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ نُفَاةُ الصِّفَاتِ، وَعَطَّلُوا مَا عَطَّلُوه حَتَّى صَارَ مُنْتَهَاهُمْ إِلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ الَّذِي جَحَدَ الخَالِقَ، وَكَذَّبَ رَسُولَهُ مُوسَى فِي أَنَّ الله كَلَّمَهُ، هُوَ اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ بِأَنَّ الْأَجْسَامَ مُحْدَثَةٌ، وَاسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ الحَوَادِثِ، وَلَمْ تَسْبِقْهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الحَوَادِثِ، وَلَمْ يَسْبِقْهَا، فَهُوَ مُحْدَثٌ.

وَهَذَا أَصْلُ قَوْلِ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ أَطْبَقَ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ عَلَى ذَمِّهِمْ، وَأَصْلُ قَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ أَطْبَقُوا عَلَى ذَمِّهِمْ، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ مُصَنَّفَات مُتَعَدِّدَةً، فِيهَا أَقْوَالُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فِي ذَمِّ الجَهْمِيَّة، وَفِي ذَمِّ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

السَّلف لم يذموا جنس الكلام بل ذموا الباطل منه

والسَّلفُ لَمْ يَذُمُّوا جِنْسَ الكَلَامِ، فَإِنَّ كُلَّ آدَمِيّ يَتَكَلَّمُ، وَلَا ذَمُّوا الِاسْتِدْلَالَ وَالنَّظَرَ وَالجَدَلَ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَالِاسْتِدْلَالَ بِمَا بَيَّنَهُ اللهُ ورَسُولُهُ، بَلْ وَلَا ذَمُّوا كَلامًا هُوَ حَقٌّ؛ بَلْ ذَمُّوا الْكَلَامَ الْبَاطِلَ، وَهُوَ الْمُخَالِف للكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَهُوَ الْمُخَالِفُ لِلْعَقْلِ أَيْضًا وَهُوَ البَاطِلُ.

إنه تغزل أربعين سنة، وتنسَّك أربعين سنة، ويعفوا الله عمّا سلف.

والمفسرون غالبًا يذكرون الأبيات في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢]، والفقهاء غالبًا ما يذكرونها في اليمين، وحكم الحلف بعَمْرِك، أو في باب النكاح عند تفسيرهم للجمع الذي بمعنى الوطء، وحبذا مُراجعة القصة في غريب الحديث لأبي عُبيد ٢/ ١٦٣، البداية والنهاية٩/ ١٠٩، أخبار مكة للفاكهاني ٥/ ٣٣٢، ديوان عمر ابن أبي ربيعة، ص٩، وغيرها مِن مصادر اللغة والتاريخ.

فَالكَلَامُ الَّذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ هُوَ الْكَلَامُ الْبَاطِلُ، وَهُوَ الْمُخَالِفُ لِلشَّرْعِ وَالعَقْلِ، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ خَفِيَ عَلَيْهِ بُطْلَانُ هَذَا الكَلَامِ.

فمِنْهُمْ مَنْ اعْتَقَدَهُ مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ وَالعَقْلِ حَتَّى اعْتَقَدَ أَنَّ إبْرَاهِيمَ الخَلِيلَ اسْتَدَلَّ بِهِ .

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَجْعَلُهُ أَصْلَ الدِّينِ، وَلَا يَحْصُلُ الإِيمَانُ، أَوْ لَا يَتِمُّ إلَّا بِهِ، وَلَكِنْ مَنْ عَرَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ الرَّسُولَ وَالصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يَسْلُكُونَ هَذَا المَسْلَكَ، فَصَارَ مَنْ عَرَفَ ذَلِكَ يَعْرِفُ أَنَّ هَذَا بِدْعَةٌ.

وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ فَاسِدٌ؛ بَلْ يَظُنُّ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ العَقْلِ؛ لَكِنَّهُ طَوِيلٌ، أَوْ يَبْعُدُ المَعْرِفَةُ، أَوْ هُوَ طَرِيقٌ مُخِيفَةٌ مُخْطِرٌ يُخَافُ عَلَى سَالِكِهِ، فَصَارُوا يَعِيبُونَهُ كَمَا يُعَابُ الطَّرِيقُ الطَّوِيلُ، والطَّرِيقُ المُخِيفُ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ يُوَصِّلُ إلَى المَعْرِفَةِ وَأَنَّهُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ.

وقوع أهل الكلام في الحيرة والشَّك

وَأَمَّا الحُذَّاقُ العَارِفُون تَحْقِيقَهُ فَعَلِمُوا أَنَّهُ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِطَرِيقٍ مُوَصِّلٍ إلَى المَعْرِفَةِ؛ بَلْ إنَّمَا يُوَصِّلُ لِمَنْ اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ إلَى الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ تَنَاقُضُهُ أَوْصَلَهُ إلَى الحَيْرَةِ وَالشَّكِّ.

وَلِهَذَا صَارَ حُذَّاقُ سَالِكِيهِ يَنْتَهُونَ إلَى الحَيْرَةِ والشَّكِّ؛ إذْ كَانَ حَقِيقَتُهُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُود فَهُوَ حَادِثٌ مَسْبُوقٌ بِالعَدَمِ، وَلَيْسَ فِي الوُجُودِ قَدِيمٌ، وهَذَا مُكَابَرَةٌ؛ فَإِنَّ الوُجُودَ مَشْهُودٌ، وَهُوَ إمَّا حَادِثٌ وَإِمَّا قَدِيمٌ، وَالحَادِثُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَدِيم، فَثَبَتَ وُجُودُ الْقَدِيمِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

وَكَذَلِكَ مَا ابْتَدَعَهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ ابْنُ سِينَا(١) وَأَتْبَاعُهُ مِنْ الِاسْتِدْلَالِ بِالْمُمْكِنِ عَلَى الْوَاجِبِ أَبْطَلُ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ بُسِطَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فَهُوَ مُمْكِنٌ، لَيْسَ فِي الْوُجُودِ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ؛ مَعَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا طَرِيقًا لِإِثْبَاتِ/ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ؛ كَمَا يَجْعَلُ أُولَئِكَ هَذَا طَرِيقًا لإِثْبَاتِ الْقَدِيمِ، وَكِلَاهُمَا يُنَاقِضُ ثُبُوتَ الْقَدِيمِ والْوَاجِبِ، فَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ قَدِيمٍ وَلَا وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، مَعَ أَنَّ ثُبُوتَ مَوْجُودٍ/ قَدِيمٍ، ووَاجِبٍ بِنَفْسِهِ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ. [ك/ ٨١] [س/ ٤٣]

القديم والواجب بين الفلاسفة والجهميَّة

وَلِهَذَا صَارَ حُذَّاقُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ الْوَاجِبَ والْقَدِيمَ هُوَ الْعَالَمُ بِنَفْسِهِ، وَقَالُوا: هُوَ اللهُ. وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ ربٌّ مُبَايِنٌ لِلعَالَمِ؛ إِذْ كَانَ ثُبُوتُ الْقَدِيمِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ، وَفِرْعَوْنُ وَنَحْوُهُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الصَّانِعَ مَا كَانَ يُنْكِرُ هَذَا الْوُجُودَ الْمَشْهُودَ.

فَلَمَّا كَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِ أُولَئِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ لَيْسَ مَوْجُودٌ قَدِيمٌ وَلَا وَاجِبٌ؛ لَكِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّ هَذَا يَلْزَمُهُمْ؛ بَلْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الدَّلِيلَ عَلَى إِثْبَاتِ الْقَدِيمِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ وَصَفُوهُ بِصِفَاتِ الْمُمْتَنِعِ، فقَالُوا: لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا هُوَ صِفَةٌ وَلَا مَوْصُوفٌ، وَلَا يُشَارُ إِلَيْهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ عَدَمَهُ، وَكَانَ هَذَا مِمَّا تَنْفِرُ عَنْهُ الْعُقُولُ وَالفِطَرُ، وَيُعْرفُ أَنَّ هَذَا صِفَةُ

(١) هو: الحسين بن عبدالله بن سينا، أبو علي الفيلسوف المشهور، كان بارعًا في الطب في زمانه، له المؤلفات العديدة من أشهرها: (الشفا) و(الإشارات) و(القانون)، وكان يقول بمكفرات كقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني، وأنَّ الله لا يعلم الجزئيات، وبها كفَّره الغزالي في تهافت الفلاسفة، وقد أتهم بانتمائه لمذهب الإسماعيلية الباطني، مات سنة ٤٢٨هـ.
يُنظر: وفيات الأعيان ١/ ٤١٩، لسان الميزان ٢/ ٢٩١.

المَعْـدُومِ المُمْتَنِـعِ لَا صِفَـةُ المَوْجُودِ.

فَدَلِيلُهُـمْ فِـي نَفْـسِ الأَمْـرِ يَسْـتَلْزِمُ أَنَّهُ مَـا ثَمَّ قَدِيـمٌ وَلَا وَاجِـبٌ، وَلَكِـنْ ظَنُّوا أَنَّهُـمْ أَثْبَتُـوا القَدِيـمَ والْوَاجِـبَ، وَهَـذَا الَّـذِي أَثْبَتُـوهُ هُـوَ مُمْتَنِـعٌ، فَمَـا أَثْبَتُـوا قَدِيمًا وَلَا وَاجِبًا.

فَجَـاءَ آخَـرُون مِـنْ جَهْمِيَّتِهِـمْ فَـرَأَوْا هَـذَا مُكَابَـرَةً، وَلَا بُدَّ مِـنْ إِثْبَـاتِ القَدِيمِ والْوَاجِـبِ، فَقَالُـوا: هُـوَ هَذَا العَالَـمُ، فَكَانَ قُدَمَـاءُ الجَهْمِيَّةِ يَقُولُـونَ: إِنَّهُ بِذَاتِـهِ فِي كُلِّ مَـكَان، وَهَـؤُلَاءِ قَالُـوا: هُوَ عَيْـنُ المَوْجُـودَاتِ، والمَوْجُـودُ القَدِيـمُ الوَاجِبُ هُـوَ نَفْسُ المُوْجُـودِ المُحْـدَثِ المُمْكِنِ.

وَالحُلُـولُ هُـوَ الَّـذِي أَظْهَرَتْـهُ الجَهْمِيَّـةُ لِلنَّـاسِ حَتَّـى عَرَفَـهُ السَّـلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَرَدُّوهُ، وَأَمَّـا حَقِيقَـةُ قَوْلِهِـمْ فَهُـوَ النَّفْـيُ أَنَّـهُ لَا دَاخِـلَ العَالَـمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَكِـنَّ هَذَا لَـمْ تَسْـمَعْهُ الأَئِمَّةُ، وَلَـمْ يَعْرِفُوا أَنَّـهُ قَوْلُهُمْ إِلَّا مِـنْ بَاطِنِهِمْ؛ وَلِهَـذَا كَانَ الأَئِمَّـةُ يَحْكُونَ عَـنْ الجَهْمِيَّـة أَنَّهُ فِـي كُلِّ مَكَان، وَيَحْكُـونَ عَنْهُمْ وَصْفَهُ بِالصِّفَاتِ السَّـلْبِيَّةِ، وَشَـاعَ عِنْدَ النَّـاسِ أَنَّ الجَهْمِيَّـةَ يَصِفُونَهُ بِالسُّـلُوب حَتَّـى قَالَ أَبُـو تَمَّام[1]:

جَهْمِيَّـةُ الْأَوْصَـافِ إِلَّا أَنَّهَـا ... قَـدْ حُلِّيَـتْ بِمَحَاسِـنِ الأَشْـيَاءِ[2]

---

(١) هـو: حبيـب بـن أوس بـن الحـارث بـن قيـس الطائـي، أبـو تمـام الشـاعر المشـهور، كان أوحـد عـصره في ديباجـة لفظـه، وصناعـة شـعره، وحسـن أسـلوبه، وكان لـه مِـن المحفوظـات مـا لا يلحقـه فيـه غـيره، ولـه كتـاب الحماسـة، وهـو كتـاب يـدل عـلى حسـن اختيـاره، مـات سـنة ٢٣١هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٦٣البداية والنهاية ١٠/ ٢٩٩، شذرات الذهب ٢/ ٧٢.

(٢) ديوان أبي تمام، ص ١١ (ت: الدكتور شاهين عطية)، وهو يتمدَّح بالخمر، في قصيدة مطلعها:
أكل الزَّمـانُ لطـولِ مكـثِ بقائهـا ... مَـا كَانَ خَامَرَهَـا مِـنَ الأَقْـذَاءِ

وَهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا نَفْيَ القَدِيمِ والْوَاجِبِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْصِدُهُ أَحَدٌ مِنَ العَقْلَاءِ لَا مُسْلِمٌ وَلَا كَافِرٌ؛ إِذْ كَانَ خِلَافَ مَا يَعْلَمُهُ كُلُّ أحَدٍ بِبَدِيهَةِ عَقْلِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قُدِّرَ أَنَّ جَمِيعَ المَوْجُودَاتِ حَادِثَةٌ عَنْ عَدَم لَزِمَ أَنَّ كُلَّ المَوْجُودَاتِ حَدَثَتْ بِأَنْفُسِهَا، وَمِنْ المَعْلُومِ بِبَدَاهَةِ العُقُولِ أَنَّ الحَادِثَ لَا يَحْدُثُ بِنَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٠].

وَقَدْ قِيلَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ مِنْ غَيْرِ ربّ خَلَقَهُمْ.

وَقِيلَ: مِنْ غَيْرِ مَادَّة.

وَقِيلَ: مِنْ غَيْرِ عَاقِبَة وَجَزَاء.

وَالأَوَّلُ مُرَادٌ قَطْعًا، فَإِنَّ كُلَّ مَا خُلِقَ مِنْ مَادَّةٍ أَوْ لِغَايَةٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِق، وَمَعْرِفَةُ الفِطَرِ أَنَّ المُحْدَثَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِث أَظْهَرُ فِيهَا مِنْ أَنَّ كُلَّ مُحْدَث لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَادَّة خُلِقَ مِنْهَا، وَغَايَة خُلِقَ لَهَا، فَإِنَّ كثيرًا مِنْ العُقَلَاءِ نَازَعَ فِي هَذَا وَهَذَا، وَلَمْ يُنَازِعْ فِي الأَوَّلِ./ [س/ ٨٢]

طَائِفَةٌ قَالَتْ: إنَّ هَذَا العَالَمَ حَدَثَ مِنْ غَيْرِ مُحْدَث أَحْدَثَهُ؛ بَلْ مِنْ الطَّوَائِفِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ قَدِيمٌ بِنَفْسِهِ؛ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ صَانِعٌ، وأَمَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُحْدَثٌ حَدَثَ بِنَفْسِهِ بِلَا صَانِع فَهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ طَائِفَة مَعْرُوفَة وَإِنَّمَا يُحْكَى عَمَّنْ لَا يُعْرَفُ.

وعند أبي تمام: (قد لقَّبُوهَا جوهرَ الأشياءِ)، بدل (قَدْ حُلِّيَتْ بَمَحَاسِنِ الْأَشْيَاءِ)، ووافقه بلفظه شيخ الإسلام في درء التعارض ١/ ٢٦٩.

وَمِثْلُ هَـذَا القَـوْلِ وَأَمْثَالِـهِ يَقُولُـهُ مَـنْ يَقُولُـهُ مِمَّـنْ حَصَلَ لَهُ فَسَـادٌ فِـي عَقْلِهِ صَـارَ بِـهِ إِلَـى السَّفسَـطَةِ[١]، وَالسَّفسَـطَةُ تَعْـرِضُ لِآحَـادِ النَّـاسِ وَفِـي بَعْـضِ الأُمُـورِ، وَلَكِـنْ أُمَّـةٌ مِنْ الأُمَـمِ كُلُّهُمْ سُوفِسْـطَائِيَّةٌ فِي كُلِّ شَـيْءٍ هَـذَا لَا يُتَصَوَّرُ؛ فَلِهَـذَا لَا يُعْرَفُ عَـنْ أُمَّـةٍ مِنْ الأُمَـمِ أَنَّهُـمْ قَالُـوا بِحُـدُوثِ العَالَـمِ مِـنْ غَيْـرِ مُحْدِث.

وَهَـؤُلَاءِ لمَّـا اعْتَقَـدُوا أَنَّ كُلَّ مَوْصُـوف، أَوْ كُلَّ مَـا قَامَـتْ بِـهِ صِفَـةٌ أَوْ فِعْـلٌ بِمَشِـيئَتِهِ فَهُوَ مُحْـدَثٌ وَمُمْكِنٌ، لَزِمَهُمْ القَـوْلُ بِحُدُوثِ كُلِّ مَوْجُـود؛ إِذْ كَانَ الخَالِقُ ﷻ مُتَّصِفًـا بِمَـا يَقُـومُ بِهِ مِـنْ الصِّفَـاتِ، والأُمُـورِ الاخْتِيَارِيَـاتِ، مِثْـلَ أَنَّـهُ مُتَكَلِّمٌ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ، وَيَخْلُـقُ مَا يَخْلُقُ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ؛ لَكِنَّ هَـؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا انْتِفَاءَ هَـذِهِ الصِّفَاتِ عَنْـهُ؛ لاعتقادهـم صِحَّةَ القَـوْلِ بِأَنَّ مَا قَامَـتْ بِهِ الصِّفَـاتُ وَالحَوَادِثُ فَهُوَ حَـادِثٌ؛ لِأَنَّ ذَلِـكَ لَا يَخْلُـو مِنْ الحَوَادِثِ، وَمَـا لَمْ يَخْلُ مِـنْ الحَوَادِثِ / فَهُوَ حَـادِثٌ، وَإِذَا كَانَ حَادِثًـا كَانَ لَـهُ مُحْـدِثٌ قَدِيـمٌ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُـمْ أَثْبَتُوا الـرَّبَّ، وَأَنَّهُ ذَاتٌ مُجَـرَّدَةٌ عَنْ الصِّفَاتِ، وَوُجُودُهُ مُطْلَقٌ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَيَّنُ، وَيَقُولُونَ: هُوَ بِلَا إِشَارَةٍ وَلَا تَعْيِين. [س/ ٤٤]

وَهَـذَا الَّـذِي أَثْبَتُـوهُ لَا حَقِيقَـةَ لَـهُ فِـي الخَـارِجِ، وَإِنَّمَـا هُوَ فِـي الذِّهْـنِ، فَكَانَ مَـا أَثْبَتُـوهُ وَاعْتَقَـدُوا أَنَّهُ الصَّانِـعُ لِلعَالَـمِ إِنَّمَا يَتَحَقَّـقُ فِي الأَذْهَـانِ لَا فِي الأَعْيَـانِ، وَكَانَ حَقِيقَـةُ قَوْلِهِـمْ تَعْطِيـلَ الصَّانِعِ.

فَجَـاءَ إِخْوَانُهُـمْ فِـي أَصْلِ المَقَالَـةِ[٢]، وَقَالُـوا: هَذَا الوُجُـودُ المُطْلَـقُ المُجَرَّدُ عَـنْ الصِّفَـاتِ هُـوَ الوُجُودُ السَّـارِي فِـي المَوْجُـودَاتِ، فَقَالُـوا بِحُلُولِهِ فِي كُلِّ شَـيْءٍ.

---

(١) **السَّفْسَطَةُ**: هِيَ إنكار حقائق الأشياء، أو الطعن فِي بديهيات الأمور.

(٢) هم المعتزلة وقد وافقوا الجهميَّة فِي طرق حدوث العالم وإثبات الخالق.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: هُوَ وُجُودُ كُلِّ شَيْءٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الوُجُودِ وَالثُّبُوتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَالإِطْلَاقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ فِي العَالَمِ كَالمَادَّةِ فِي الصُّورَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ فِي العَالَمِ كالزُّبْدِ فِي اللَّبَنِ، وَكَالزَّيْتِ والشَّيْرَجِ[1] فِي السِّمْسِمِ، وَالزَّيْتُونِ، وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: **أَنَّ الأَصْلَ الَّذِي أَضَلَّهُمْ قَوْلُهُمْ: مَا قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ وَالأَفْعَالُ وَالأُمُورُ الاخْتِيَارِيَّةُ أَوْ الحَوَادِثُ فَهُوَ حَادِثٌ، ثُمَّ قَالُوا: وَالجِسْمُ لَا يَخْلُو مِنْ الحَوَادِثِ.**

طُرق المُعتزلة في إثبات حدوث العَالم ووجود الخالق

وَأَثْبَتُوا ذَلِكَ بِطُرُقٍ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَخْلُو عَنْ الأَكْوَانِ الأَرْبَعَةِ: الحَرَكَةِ، وَالسُّكُونِ، وَالاِجْتِمَاعِ، وَالاِفْتِرَاقِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَخْلُو عَنْ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ فَقَطْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَخْلُو عَنْ الأَعْرَاضِ، وَالأَعْرَاضُ كُلُّهَا حَادِثَةٌ، وَهِيَ لَا تَبْقَى زَمَانَيْنِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الآمِدِّي، وَزَعَمَ أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ الأَشْعَرِيَّةِ اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا .

والرَّازِيُّ اعْتَمَدَ عَلَى طَرِيقَة/ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ. [ك/ ٨٣]

(١) الشَّيْرَجُ: هو دُهْنُ السِّمسِم.

وَقَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الطُّرُقِ، وَجَمِيعِ مَا احْتَجُّوا بِهِ عَلَى حُدُوثِ الجِسْمِ وَإِمْكَانِهِ، وَذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ كَلَامَهُمْ هُمْ أَنْفُسُهُمْ فِي فَسَادِ جَمِيعِ هَذه الطُّرُقِ، وَأَنَّهُم هُمْ بَيَّنُوا فَسَادَ جَمِيعِ مَا أُسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى حُدُوثِ الجِسْمِ وَإِمْكَانِهِ، وَبَيَّنُوا فَسَادَهَا طَرِيقًا طَرِيقًا بِمَا ذَكَرُوهُ؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

قول الهشامية والكرَّاميَّة في وجود العالم وإثبات الخالق

وَأَمَّا الهِشَامِيَّة[١]، والكَرَّامِيَّة، وَغَيْرُهُم مِمَّنْ يَقُولُ بِأَنَّهُ جِسْمٌ قَدِيمٌ، فقد شَارَكُوهُمْ فِي أَصْلِ هَذِهِ المَقَالَةِ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُولُوا بِحُدُوثِ كُلِّ جِسْمٍ، وَلَا قَالُوا: إنَّ الجِسْمَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ الحَوَادِثِ؛ إِذْ كَانَ القَدِيمُ عِنْدَهُمْ جِسْمًا قديمًا، وَهُوَ خَالٍ مِنْ الحَوَادِثِ.

وَقَدْ قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الإِسْلَامِ أَنَّ القَدِيمَ جِسْمٌ هُوَ هِشَامُ بْنُ الحَكَمِ[٢]، كَمَا أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَ فِي الإِسْلَامِ نَفْيَ الجِسْمِ هُوَ الجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ.

وَكَلَامُ السَّلفِ وَالأَئِمَّةِ فِي ذَمِّ الجَهْمِيَّة كَثِيرٌ مَشْهُورٌ، فَإِنَّ مَرَضَ التَّعْطِيلِ

---

(١) فرقة مِن فرق الرافضة، ينتسبون إلى هشام بن الحكم الرافضي، وهشام بن سالم الجواليقي، يزعمون أنَّ معبودهم جسمٌ، وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، وزعموا أنه نور ساطع له قدر من الأقدار في مكان دون مكان ذو لون وطعم ورائحة.
يُنظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٨، الملل والنحل ١/ ٥٣.

(٢) هو: هشام بن الحكم الشيباني بالولاء، أبو محمد الكوفي، رئيس الطائفة الهشَّاميَّة، وكان رافضيًا مُجَسِّمًا، وهو لصيق بالبرامكة والرافضة، وقد هرب لمَّا دارت عليهم الدوائر، له مُصنفات عديدة منها: (اختلاف الناس في الإمامة)، و(الدلالات على حدوث الأشياء)، واختلف في سنة وفاته ما بين ١٩٠هـ، إلى ٢٣٠هـ، وذلك لاستتاره عن أنظار الخُلفاء.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٣، الوافي بالوفيات ٧/ ٤١٤، الأعلام ٨/ ٨٥.

شَرٌّ مِنْ مَرَضِ **التَّجْسِيمِ**(١)، وَإِنَّمَا كَانَ السَّلفُ يَذُمُّونَ المُشَبِّهَةَ كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَل رضي الله عنه وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيه(٢) وَغَيْرُهُمَا قَالُوا: المُشَبِّهَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كَيَدِي، وقَدَّمٌ كَقَدَمِي.

قول الكُلَّابية في إثبات الصفات

وَابْنُ كُلَّاب وَمنْ تَبِعَهُ أَثْبَتُوا الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ [فَأَمَّا الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ](٣) فَيَنْفُونَهَا، قَالُوا:

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في درء التعارض ١/ ٢٠٩: «ومما يوضح هذا أنَّ السَّلف والأئمة كثر كلامهم في ذم الجَهْمِيَّة النُّفاة للصفات، وذموا المُشبهة أيضًا، **وذلك في كلامهم أقل بكثير مِن ذم الجَهْمِيَّة؛ لأنَّ مرض التعطيل أعظم مِن مرض التشبيه**، وأمَّا ذكر التجسيم وذم المُجسمة فهذا لا يُعرف في كلام أحد مِن السَّلف والأئمة، كما لا يعرف في كلامهم أيضًا القول بأن الله جسم أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجَهْمِيَّة نفي الجسم»، وقال كذلك في درء التعارض ٦/ ٣٤٨: «فإن كل قول يكون أبعد عن الحق تكون حجج صاحبه أضعف مِن حجج مَن هو أقل خطأ منه، وقول المعطلة لَّما كان أبعد عن الحق من قول المجسمة كانت حجج أهل التعطيل أضعف من حجج أهل التجسيم، ولما كان مرض التعطيل أعظم كان عناية الكتب الإلهية بالرد على أهل التعطيل أعظم، وكانت الكتب الإلهية قد جاءت بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل مع تنزيهه عن أن يكون له فيها مثيل، بل يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، ويأتون بإثبات مُفصل، ونَفْي مُجمل».

(٢) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب وقيل: أبو محمَّد النيسابوري، المشهور بـ (ابن رَاهَوَيه) قال الصفدي: «أجمع المُحدِّثون على أن هذا (رَاهَوَيه) يقولونه بفتح الهاء والواو وسكون الياء، وفيما عداه مما رُكِّب من أسماء الأصوات أن يقولوا فيه (رَاهُوْيه) بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء، ولد (رَاهَوَيه) في طريق مكة، فقالت المراوزة: (رَاهَوَيه) بأنه وُلِدَ في الطريق»، وهو إمامٌ جبل في الحديث والتفسير والفُتيا، قال عنه الإمام أحمد: «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثله»، وقال مرَّة لما سُئل عنه: «إسحاق عندنا إمامٌ مِن أئمة المُسلمين»، وقال نعيم بن حماد: «إذا رأيتَ الخراساني يتكلم في إسحاق فاتهمه في دينه)، مات سنة ٢٣٨هـ.

ينظر: طبقات الحنابلة ١/ ١٠٩، سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨، تهذيب التهذيب ١/ ١٩٠.

(٣) سقط في (س) و(ك)، وهي مُستدركة مِن (م).

لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ، وَلَوْ قَامَتْ بِهِ الحَوَادِثُ لَكَانَ حَادِثًا؛ لِأَنَّ مَا قَبِلَ الشَّيْءَ لَمْ يَخْلُ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، فَلَوْ قَبِلَ بَعْضَ هَذِهِ الحَوَادِثِ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ وَمِنْ ضِدِّهِ، فَلَمْ يَخْلُ مِنَ الحَوَادِثِ فَيَكُونُ حَادِثًا.

قول الكرَّاميَّة في إثبات الصفات

وَمُحَمَّدُ بْنُ كَرَّام[1] - كَانَ بَعْدَ ابْنِ كُلَّاب فِي عَصْرِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ - أَثْبَتَ أَنَّهُ يُوصَفُ بالصِّفَاتِ الاخْتِيَارِيَاتِ، وَيَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ وَلَكِنْ عِنْدَهُ يَمْتَنِعُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَزَلِ مُتَكَلِّمًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ لِامْتِنَاعِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، فَلَمْ يَقُلْ بِقَوْلِ السَّلَفِ إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ صَارَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَمَا صَارَ يَفْعَلُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وَقَالَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي المَشْهُورِ عَنْهُ: إِنَّ الحَوَادِثَ الَّتِي تقوم بِهِ لَا يَخْلُو مِنْهَا وَلَا يَزُولُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَامَتْ بِهِ الحَوَادِثُ ثُمَّ زَالَتْ عَنْهُ كَانَ قَابِلًا لِحُدُوثِهَا وَزَوَالِهَا، وَإِذَا كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنَ الحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ.

وَإِنَّمَا يُقْبَلُ عَلَى أَصْلِهِمْ أَنَّهُ تَقُومُ بِهِ الحَوَادِثُ فَقَطْ؛ كَمَا يُقْبَلُ أَنْ يفعَلَهَا وَيُحْدِثَهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ تَخْلُ مِنْهُ؛ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فَاعِلًا لَهَا، وَالحُدُوثُ عِنْدَهُمْ غَيْرُ الإِحْدَاثِ، وَالقُرآنُ عِنْدَهُمْ حَادِثٌ لَا مُحْدَثٌ؛ لِأَنَّ المُحْدَثَ يَفْتَقِرُ إِلَى إِحْدَاث، بِخِلَافِ الحُدُوثِ.

[س/ ٤٥] وَهُمْ إِذَا قَالُوا: كَانَ خَالِيًا مِنْهَا/ فِي الأَزَلِ، وَكَانَ سَاكِنًا؛ لَمْ يَقُولُوا إِنَّهُ قَامَ بِهِ

---

(١) هو: محمَّد بن كرَّام - بتشديد الراء وفتحها - بن عراف خُرايه، أبو عبدالله السجستاني، إمامٌ مُتكلمٌ مُجسمٌ، وكان زاهدًا عابدًا، كَثُرَ أتباعه في خُراسان ثم قلوا وتلاشوا، مات سنة ٢٥٥هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٣، البداية والنهاية ١١/ ٢٠، لسان الميزان ٥/ ٣٥٣

حَادِثٌ؛ بَلْ يَقُولُونَ السُّكُونُ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ كَمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ؛ وَلَكِنَّ الحَرَكَةَ/ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ؛ بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ [مَنْ يَقُولُهُ][(١)] مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَالأَشْعَرِيَّةِ: إِنَّ السُّكُونَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ كَالحَرَكَةِ، فَإِذَا حَصَلَ بِهِ حَادِثٌ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عَدَمُ هَذَا الْحَادِثِ، فَإِنَّمَا [ك/ ٨٤] يَعْدَمُ الحَادِثُ بِإِحْدَاثٍ يَقُومُ بِهِ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَدَمُ الجِسْمِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ البَارِيَ يَقُومُ بِهِ إِحْدَاثُ المَخْلُوقَاتِ وَإِفْنَاؤُهَا، فَالحَوَادِثُ الَّتِي تَقُومُ بِهِمْ تَقُومُ بِهِ لَوْ أَفْنَاهَا لَقَامَ بِهِ الإِحْدَاثُ وَالإِفْنَاءُ؛ فَكَانَ قَابِلًا لِأَنْ يَحْدَثَ فِيهِ حَادِثٌ، وَيَفْنَى ذَلِكَ الحَادِثُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْ إِحْدَاث وَإِفْنَاء، فَلَمْ يَخْلُ مِنْ الحَوَادِثِ، وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْهَا فَهُوَ حَادِثٌ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ القَابِلَ لِلشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ كَمَا قَالَتْ الكُلَّابِيَة.

لَكِنْ الْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: السُّكُونُ ضِدُّ الحَرَكَةِ، فَالقَابِلُ لِأَحَدِهِمَا لَا يَخْلُو عَنْهُ وَعَنْ الآخَرِ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: السُّكُونُ لَيْسَ بِضِدٍّ وُجُودِي؛ بَلْ هُوَ عَدَمِيٌّ، وَإِنَّمَا الوُجُودِيُّ هُوَ الإِحْدَاثُ وَالإِفْنَاءُ؛ فَلَوْ قَبِلَ قِيَامَ الإِحْدَاثِ وَالإِفْنَاءِ بِهِ لَكَانَ قَابِلًا لِقِيَامِ الأَضْدَادِ الوُجُودِيَّةِ، وَالقَابِلُ لِلشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ .

وَهَؤُلَاءِ لَمَّا أَرَادَ مُنَازِعُوهُمْ إِبْطَالَ قَوْلِهِمْ كَانَ عُمْدَتُهُمْ بَيَانَ تَنَاقُضِ أَقْوَالِهِمْ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو المَعَالِي وَأَتْبَاعُهُ، وَكَمَا ذَكَرَ الآمِدِّي تَنَاقُضَهُمْ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ قَدْ ذُكِرَتْ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَغَايَتُهُمَا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُنَاقَضَتِهِمْ لَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ المُنَازِعِ.

وَثَمَّ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ تَقُولُ: إِنَّهُ تَقُومُ بِهِ الحَوَادِثُ وَتَزُولُ، وَإِنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى

(١) سقط فِي (س) و(ك)، وَهِيَ مُستدركة مِن (م).

بِصَوْتٍ، وَذَلِكَ الصَّوْتُ عَدَمٌ، **وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ السُّنَّة وَالحَدِيثِ مِنْ السَّلفِ وَغَيْرِهِمْ**.

وَأَظُنُّ الكَرَّامِيَّة لَهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَإِلَّا فَالقَوْلُ بِفَنَاءِ الصَّوْتِ الَّذِي كَلَّمَ بِهِ مُوسَى مِنْ جِنْسِ القَوْلِ بِقِدَمِهِ؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَهْلِ الكَلَامِ وَالحَدِيثِ والفِقهِ مِنْ السَّالِمِيَّة وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْ الحَنْبَلِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ والمَالِكِيَّةِ يَقُولُ: إِنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى بِصَوْتٍ سَمِعَهُ مُوسَى، وَذَلِكَ الصَّوْتُ قَدِيمٌ، وَهَذَا القَوْلُ يُعْرَفُ فَسَادُهُ بِبَدِيهَةِ العَقْلِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ كَلَّمَهُ بِصَوْتٍ حَادِث، وَأَنَّ ذَلِكَ الصَّوْت بَاق لَا يَزَالُ هُوَ وَسَائِرُ مَا يَقُومُ بِهِ مِنْ الحَوَادِثِ هِيَ أَقْوَالٌ يُعْرَفُ فَسَادُهَا بِالْبَدِيهَةِ .

وَإِنَّمَا أَوْقَعَ هَذِهِ الطَّوَائِفَ فِي هَذِهِ الأَقْوَالِ ذَلِكَ الأَصْلُ الَّذِي تَلَقَّوْهُ عَنْ الجَهْمِيَّة؛ وَهُوَ أَنَّ مَا لَمْ يَخْلُ مِنْ الحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا، وَهَذَا الأَصْلُ فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِلعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَبِهِ اسْتَطَالَتْ عَلَيْهِمْ الفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ؛ فَلَا لِلْإِسْلَامِ نَصَرُوا، وَلَا لِعَدُوِّهِ كَسَرُوا، بَلْ قَدْ خَالَفُوا السَّلَفَ وَالأَئِمَّةَ، وخَالَفُوا العَقْلَ والشَّرْعَ، وَسَلَّطُوا عَلَيْهِمْ وَعَلَى المُسْلِمِينَ عَدُوَّهُمْ مِنْ الفَلَاسِفَةِ وَالدَّهْرِيَّةِ وَالمَلَاحِدَةِ بِسَبَبِ غَلَطِهِمْ فِي هَذَا الأَصْلِ الَّذِي جَعَلُوهُ أَصْلَ دِينِهِمْ، وَلَوْ اعْتَصَمُوا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ لَوَافَقُوا المَنْقُولَ والمعقَوْلَ، وَثَبَتَ لَهُمْ/ الأَصْلُ؛ وَلَكِنْ ضَيَّعُوا الأُصُولَ فَحُرِمُوا الوُصُولَ؛ وَالأُصُولُ اتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ. [ك/ ٨٥]

وأَحْدَثُوا أُصُولًا ظَنُّوا أَنَّهَا أُصُولٌ ثَابِتَةٌ وَكَانَتْ كَمَا ضَرَبَ اللهُ المَثَلَيْنِ، مَثَلَ البِنَاءِ وَالشَّجَرَةِ، فَقَالَ فِي المُؤْمِنِينَ وَالمُنَافِقِينَ: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٩﴾ [التوبة: ١٠٩]،

وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبْرَاهِيمَ: ٢٤-٢٧].

وَالأُصُولُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ أُصُولِ الشَجَرَة وَأَسَاسِ البِنَاءِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ فِيهِ: الأَصْلُ مَا ابْتُنِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، أَوْ مَا تَفَرَّعَ عَنْهُ غَيْرُهُ.

فَالأُصُولُ الثَابِتَةُ هِيَ أُصُولُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَا قِيلَ:

أَيُّهَا المُغْتَدِي لِتَطْلُبَ عِلْمًا ... كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ
تَطْلُبُ الفَرْعَ كَيْ تُصَحِّحَ أَصْلًا ... ثُمَّ أَغْفَلْتَ أَصْلَ أَصْلِ الْأُصُولِ(١)

(١) أصل البيتين معارضة لبيتين كان أبو عبدالله بن مجاهد - من أقران أبي الحسن الأشعري - يُنْشدهما لبعض المُتكلمين، ولم أستطع الوقوف على قائلهما تحديدًا، ورواهما عنه الخطيب البغدادي في تاريخه ١/ ٣٤٣، وعنه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري٣٥٧، بلفظ:

أَيُّهَا المُغْتَدِي لِتَطْلُبَ عِلْمًا ... كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الكَلَامِ
تَطْلُبُ الفِقْهَ كَيْ تُصَحِّحَ [حُكْمًا] ... ثُمَّ أَغْفَلْتَ مُنْزِلَ الأَحْكَامِ

وَقَدْ تفرد شيخ الإسلام بذكر المُعارضة هُنا فقط مِن كتبه، على حسب ما اطلعت، وقد أوردها كذلك ابن أبي العز في شرح الطحاوية، ص ٨٢ (ت: التركي) بخلاف يسير، وهو:

أَيُّهَا المُغْتَدِي [لِتَطْلُبَ] عِلْمًا ... كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ
تَطْلُبُ الفَرْعَ كَيْ تُصَحِّحَ أَصْلًا ... [كَيْفَ] أَغْفَلْتَ [عِلْمَ] أَصْلِ الأُصُولِ

ولم أقف على قائلها أيضًا مع طول البحث، وقد ذكر لي بعض مشايخنا قديمًا أنَّه مِن شعر عبدالله بن المُبارك، وذكر بعض الفضلاء أنَّه من شعر ابن عبدالبر، والله أعلم.

وَاللـهُ يَهْدِيَنَـا وسَـائِرَ إِخْوَانِنَـا الْمُؤْمِنِيـنَ إِلَى صِـرَاطِ الْمُسْـتَقِيمِ صِـرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَـمَ اللـهُ عَلَيْهِـمْ مِـنْ النَّبِيِّيـنَ،/ وَالصِّدِّيقِيـنَ وَالشُّـهَدَاءِ وَالصَّالِحِيـنَ، وَحَسُـنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا. [س/٤٦]

ضرب الأمثال في القرآن لأجل التوحيد

وَهَـذِهِ الأُصُـولُ يَنْبَنِـي عَلَيْهَـا مَـا فِـي الْقُلُـوبِ، وَيَتَفَـرَّعُ عَلَيْهَا، وَقَـدْ ضَرَبَ اللهُ مَثَـلَ الكَلِمَةِ الطَّيِّبَـةِ الَّتِي فِي قُلُـوبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَثَـلَ الكَلِمَـةِ الخَبِيثَـةِ الَّتِي فِي قُلُـوبِ الكافِرِينَ، وَالكَلِمَـةُ: هِيَ قَضِيَّةٌ جَازِمَـةٌ، وعَقِيدَةٌ جَامِعَـةٌ، وَنَبِيُّنَـا ﷺ أُوتِـيَ فَوَاتِحَ الـكَلَامِ؛ وَخوَاتِمَـهُ؛ وَجَوَامِعَـهُ؛ فَبُعِثَ بِالعُلُـومِ الكُلِّيَّةِ وَالعُلُومِ الأَوَّلِيَّةِ وَالآخِرِيَةِ عَلَى أَتَمِّ قَضِيَّة.

فَالكَلِمَـةُ الطَّيِّبَـةُ فِـي قُلُـوبِ الْمُؤْمِنِينَ -وَهِـيَ العَقِيـدَةُ الإِيمَانِيَّـةُ التَّوْحِيدِيَّةُ- كَشَـجَرَة طَيِّبَـة أَصْلُهَا ثَابِـتٌ وَفرْعُهَا فِي السَّـمَاءِ، فَأَصْـلُ أُصُولِ الإِيمَانِ ثَابِـتٌ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِـنِ كَثَبَـاتِ أَصْلِ الشَّـجَرَةِ الطَّيِّبَـةِ وَفَرْعُهَا فِي السَّـمَاءِ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وَاللـهُ سُـبْحَانَهُ مَثَّـلَ الكَلِمَةَ الطَّيِّبَـةَ - أَيْ: كَلِمَةَ التَّوْحِيـدِ - بِشَـجَرَة طَيِّبَـة أَصْلُهَا ثَابِـتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّـمَاءِ .

فَبيَّـنَ بِذَلِـكَ أَنَّ الكَلِمَـةَ الطَّيِّبَـةَ لَهَـا أَصْـلٌ ثَابِـتٌ فِي قَلْـبِ الْمُؤْمِـنِ، وَلَهَا فَـرْعٌ عَال، وَهِـيَ ثَابِتَـةٌ فِـي قَلْـبٍ ثَابِـتٍ؛ كَمَـا قَـالَ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فالمُؤْمِـنُ عِنْـدَهُ يَقِيـنٌ وَطُمَأْنِينَـةٌ، وَالإِيمَـانُ فِـي قَلْبِـهِ ثَابِـتٌ مُسْـتَقِرٌّ، وَهُـوَ فِـي نَفْسِـهِ ثَابِـتٌ عَلَـى الإِيمَـانِ مُسْـتَقِرٌّ لَا يَتَحَـوَّلُ عَنْـهُ، وَالكَلِمَةُ الخَبِيثَـةُ ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبراهيـم: ٢٦]، [اسْـتُؤْصِلَتْ وَاجْتُثَّـتْ كَمَـا يُقْطَعُ الشَّـيْءُ يُجْتَـثُّ مِنْ فَـوْقِ الْأَرْضِ][١] ﴿مَا لَهَا مِن

(١) ساقطة مِن (س) و(ك)، ثابتة في (م) .

قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾ لَا مَكَانَ تَسْتَقِرُّ فِيهِ، وَلَا استقرار فِي/ المَكَانِ، فَإِنَّ القَرَارَ يُرَادُ بِهِ [ك/ ٨٦]
مَكَانُ الِاسْتِقْرَارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾﴾ [إبراهيم: ٢٩]، وَقَالَ:
﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤]، ويُقَالُ: فُلَانٌ مَا لَهُ قَرَارٌ؛ أَيْ: ثَبَاتٌ،
وَقَدْ فُسِّرَ القَرَارُ فِي الآيَةِ بِهَذَا وَهَذَا.

الاعتقادات الباطلة تخون صاحبها في الدُّنيا والآخرة

فَالمُبْطِلُ لَيسَ قَوْلُهُ ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ، وَلَا هُوَ ثَابِتٌ فِيهِ، وَلَا يَسْتَقِرُّ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي المَثَلِ الآخَرِ: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، **فَإِنَّهُ وإِنْ اعْتَقَدَهُ مُدَّةً، فَإِنَّهُ عِنْدَ الحَقِيقَةِ يَخُونُهُ كَالَّذِي يُشْرِكُ بِاللهِ؛ فعِنْدَ الحَقِيقَةِ يَضِلُّ عَنْهُ مَا كَانَ يَدْعُو مِنْ دُونِ الله.**

وَكَذَلِكَ الأَفْعَالُ البَاطِلَةُ الَّتِي يَعْتَقِدُهَا الإِنْسَانُ عِنْدَ الحَقِيقَةِ تَخُونُهُ وَلَا تَنْفَعُهُ؛ بَلْ هِيَ كَالشَّجَرَةِ الخَبِيثَةِ الَّتِي اُجْتُثَّتْ مِنْ فَوقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَار، فَمَنْ كَانَ مَعَهُ كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ أَصْلُهَا ثَابِتٌ كَانَ لَهُ فَرْعٌ فِي السَّمَاءِ يُوَصِّلُهُ إِلَى اللهِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

أهمية التوحيد الحق في الوصول للغاية المحمودة

وَمِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ الوُصُولَ؛ لِأَنَّهُ ضَيَّعَ الأُصُولَ؛ وَلِهَذَا تَجِدُ أَهْلَ البِدَعِ وَالشُّبُهَاتِ لَا يَصِلُونَ إِلَى غَايَة مَحْمُودَة؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿١٤﴾﴾ [الرعد: ١٤]، **وَاللهُ سُبْحَانَهُ بَعَثَ الرُّسُلَ وأَنْزَلَ الْكُتُبَ؛ بِأَنْ يَكُونَ هُوَ المَعْبُودَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُعْبَدُ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى أَلْسُنِ رُسُلِهِ.**

وَأَصْلُ عِبَادَتِهِ مَعْرِفَتُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَمَا وَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَمَا وَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

وَالَّذِينَ يُنْكِرُونَ بَعْضَ ذَلِكَ مَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَمَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا وَصَفُوهُ حَقَّ صِفَتِهِ، وَلَا عَبَدُوهُ حَقَّ عِبَادَتِهِ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الكَلِمَةَ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١] فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ؛ لِيُثْبِتَ عَظَمَتَهُ فِي نَفْسِهِ، وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَلِيُثْبِتَ وَحْدَانِيَّتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ إِلَّا هُوَ، وَلِيُثْبِتَ مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رُسُلِهِ، فَقَالَ فِي الزُّمَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ الآيَة [الزمر: ٦٧] الآيَةَ، وَقَالَ فِي الحَجِّ: ﴿... ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحَجِّ: ٧٣، ٧٤]، وَقَالَ فِي الأَنْعَامِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ﴾ [الأنعام: ٩١].

وَفِي المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ ذَمَّ الَّذِينَ مَا قدرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ مِنْ الْكُفَّارِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى المُؤْمِنِ أَنْ يَقْدُرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ؛ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَهُ حَقَّ تُقَاتِهِ، وَأَنْ يُجَاهِدَ فِيهِ حَقَّ جِهَادِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحَجِّ: ٧٨]، وَقَالَ: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وَالمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى المَفْعُولِ،/ وَالفَاعِلُ مُرَادٌ؛ أَيْ: حَقَّ جِهَادِهِ الَّذِي أَمَرَكُمْ بِهِ، وَحَقَّ [س/ ٤٧]
تُقَاتِهِ الَّتِي أَمَرَكُمْ بِهَا، وَاقْدُرُوهُ قَدْرَهُ الَّذِي بَيَّنَهُ لَكُمْ، وَأَمَرَكُمْ بِهِ؛ فَصَدِّقُوا [ك/ ٨٧]
الرَّسُولَ فِيمَا أَخْبَرَ، وَأَطِيعُوهُ فِيمَا أَوْجَبَ وَأَمَرَ.

وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ عَنْ طَاقَةِ البَشَرِ فَذَلِكَ لَا يُذَمُّ أَحَدٌ عَلَى تَرْكِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ:

«فَاقْـدُرُوا قَدْرَ الجَارِيَةِ الحَدِيثَةِ السِّـنِّ الحَرِيصَـةِ عَلَى اللَّهْوِ»(١).

وَدَلَّـتْ الآيَـةُ عَلَـى أَنَّ لَـهُ قَدْرًا عَظِيمًا، لَا سِـيَّمَا قَوْلَـهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وَفِـي تَفْسِـيرِ ابْـنِ أَبِي طَلْحَـةَ عَنْ ابْنِ عَبَّـاس قَالَ: «مَـنْ آمَنَ بِأَنَّ اللـهَ عَلَى كُلِّ شَـيْءٍ قَدِيرٌ، فَقَـدْ قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَـدْرِهِ»(٢).

وَقَـدْ ثَبَـتَ فِـي الصَّحِيحَيْـنِ مِنْ حَدِيـثِ ابْـنِ مَسْـعُود؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَـرَأَ هَذِهِ الآيَـةَ لمَّـا ذَكَـرَ لَـهُ بَعْـضُ اليَهُـودِ أَنَّ اللـهَ يَحْمِـلُ السَّـموَاتِ عَلَـى أُصْبُـع، وَالأَرْضِيـنَ عَلَـى أُصْبُـع، وَالجِبَـالَ عَلَى أُصْبُـع، والشَّـجَرَ وَالثَّرَى عَلَى أُصْبع، وَسَـائِرَ الخَلْقِ عَلَى أُصْبُـع؛ فضحـك رَسُـولُ اللـه ﷺ تَعَجُّبًـا وَتَصْدِيقًـا لِقَـوْلِ الحَبْرِ؛ وَقَـرَأَ هَـذِهِ الآيَةَ(٣).

وَعَـنْ ابْـنِ عَبَّـاس قَـالَ: مَرَّ يَهُـودِيٌّ بِالنَّبِـيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبَـا القَاسِـمِ؛ مَا تقولُ إِذَا وَضَـعَ اللـهُ السَّـمَاءَ عَلَـى ذِهِ؟ وَالأَرْضَ عَلَـى ذِهِ؟ وَالجِبَـالَ وَالمَاءَ عَلَى ذِهِ؟ وَسَـائِرَ الخَلْـقِ عَلَـى ذِهِ؟فَأَنْـزَلَ اللـهُ تَعَالَـى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. رَوَاهُ الإِمَـامُ أَحْمَـد

(١) رواه البخـاري في كتـاب النِّـكَاحِ، بَـابُ: نَظَـرِ المَـرْأَةِ إِلَى الحَبَـشِ وَنَحْوِهِـمْ مِـنْ غَـيْرِ رِيبَـة، رقـم (٤٨٣٥)، ومسـلم في كتـاب صَـلَاةِ الْعِيدَيْـنِ، بَـابُ: الرُّخْصَـةِ فِي اللَّعِـبِ الـذِي لَا مَعْصِيَـةَ فِيـهِ فِي أَيَّـامِ العِيـدِ، رقـم (١٤٨١)، كِلاهمـا عـن عائشـة أم المؤمنـين.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥/ ٣١٢، والطبري في تفسيره ١١/ ٥٢٤.

(٣) رواه البخـاري في كتـاب التَّوْحِيـدِ، بَـابُ: قَـوْلِ الله تَعَـالَىَ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، رقم (٦٨٦٤)، ومسـلم في كتـاب صِفَـةِ الْقِيَامَـةِ وَالْجَنَّـةِ وَالنَّـارِ، بَـابٌ، رقـم (٤٩٩٣)، كِلاهمـا عـن عبـدالله بن مسـعود.

بْـنُ حَنْبَـل، وَالتِّرْمِـذِي مِنْ حَدِيـثِ أَبِي الضُّحَـى عَنْ ابْنِ عَبَّـاس، وَقَالَ: «غَرِيبٌ حَسَـنٌ صَحِيحٌ»[١].

عَظَمَة الله أعظم ممّا ذكره الحَبْرُ

وَهَـذَا يَقْتَضِـي أَنَّ عَظَمَتَـهُ أَعْظَمُ مِمَّا وَصَـفَ ذَلِكَ الحَبْرُ؛ فَـإِنَّ الَّذِي فِـي الآيَـةِ أَبْلَـغُ كَمَا فِـي الصَّحِيحَيْنِ عَـنْ أَبِـي هُرَيْرَةَ عَـنْ النَّبِيِّ ﷺ قَـالَ: «يَقْبِـضُ اللـهُ الْأَرْضَ يَـوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْـوِي السَّـمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُـمَّ يَقُولُ: أَنَـا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»[٢].

وَفِـي الصَّحِيحَيْـنِ عَـنْ ابْـنِ عُمَـرَ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللـه ﷺ: «يَطْـوِي اللـهُ السَّـمَوَاتِ يَـوْمَ القِيَامَـةِ، ثُـمَّ يَأْخُذُهُـنَّ بِيَـدِهِ الْيُمْنَـى. ثُـمَّ يَقُـولُ: أَيْـنَ المُلُـوكُ؟ أَيْـنَ الْجَبَّـارُونَ؟ أَيْـنَ المُتَكَبِّـرُونَ؟»، وَرَوَاهُ مُسْـلِمٌ أَبْسَـطَ مِـنْ هَـذَا، وَذَكَـرَ فِيـهِ أَنَّـهُ يَأْخُـذُ الأَرْضَ بِيَـدِهِ الأُخْـرَى[٣].

وَقَـدْ رَوَى ابْـنُ أَبِـي حَاتِـم: «حَدَثَنَـا أَبِـي ثَنَـا عَمْرُو بْـنُ رَافِـع ثَنَا يَعْقُـوبُ بْنُ عَبْدِاللـه عَـنْ جَعْفَـر عَنْ سَـعِيدِ بْـنِ جُبَيْـر قَـالَ: تَكَلَّمَتْ اليَهُـودُ فِي صِفَـةِ الـرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَـى؛ فَقَالُـوا مَـا لَـمْ يَعْلَمُوا وَلَمْ يَـرَوا، فَأَنْـزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّـهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ

(١) رواه الترمـذي في كتـاب تَفْسِـيرِ الْقُـرْآنِ عَـنْ رَسُـولِ الله ﷺ، بَـابُ: وَمِـنْ سُـورَةِ الزُّمَـرِ، رقـم (٣١٦٣)، والإمـام أحمـد ٥/ ١٨٦ كِلاهُمـا مِـن طريـق أبي كُدينـة (يحيـى بـن المُهلَّـب البجـلي) عـن عطـاء بـن السَّـائب عـن أبي الضُّحـى (مُسـلم بـن صبيـح) عـن عبـدالله بـن عبـاس.
قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ».
وقال الألباني: «ضعيف» كما في ضعيف الترمذي، وظلال الجنة.

(٢) رواه البخـاري في كتـاب الرقـاق، بَـابُ: يَقْبِـضُ اللهُ الأَرْضَ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ، رقـم (٦٠٣٨)، ومسـلم في كتـاب صِفَـةِ القِيَامَـةِ وَالجَنَّـةِ وَالنَّـارِ، بَـابٌ، رقـم (٤٩٩٤)، كِلاهمـا عـن أبي هريـرة.

(٣) رواه البخـاري في كتـاب التوحيـد، بَـابُ: قَـوْلِ الله تَعَـالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، رقم (٦٨٦٣)، ومسـلم في كتـاب صِفَـةِ القِيَامَـةِ وَالجَنَّـةِ وَالنَّـارِ، بَـابٌ، رقـم (٤٩٩٥) بلفظـه، كِلاهمـا عـن عبـدالله بـن عُمـر.

حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [ثُـمَّ بَيَّـنَ لِلنَّـاسِ عَظَمَتَـهُ فقَـالَ:](١) ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧]، فَجَعَـلَ صِفَتَـهُ الَّتِـي وَصَفُوهُ بِهَا شِـرْكًا»(٢).

وَقَـالَ: «حَدَّثَنَـا أَبِـي ثَنَا أَبُـو نُعَيْم ثَنَا الحَكَـمُ - يَعْنِـي: أَبَا مُعَاذ - عَنْ الحَسَـنِ قَـالَ: عَمَـدَتْ اليَهُـودُ فَنَظَـرُوا فِـي خَلْـقِ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالمَلَائِكَـةِ؛ فَلَمَّـا [ك/ ٨٨] فَرَغُـوا؛ أَخَـذُوا/ يُقَدِّرُونَـهُ، فَأَنْـزَلَ اللـه تَعَالَـى عَلَـى نَبِيِّـهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾»(٣).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَعْظَمُ مِمَّا وَصَفُوهُ وَأَنَّهُمْ لَمْ يُقَدِّرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ.

وَقَوْلُـهُ: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾، **فَـكُلُّ مَـنْ جَعَـلَ مَخْلُوقًـا مِثْـلًا لِلخَالِـقِ فِـي شَـيْءٍ مِـنْ الأَشْـيَاءِ، فَأَحَبَّـهُ مِثْـلَ مَـا يُحِـبُّ الخَالِـقَ، أَوْ وَصَفَـهُ بِمِثْـلِ مَـا يُوصَـفُ بِـهِ الخَالِـقُ، فَهُـوَ مُشْـرِكٌ سَـوَّى بَيْـنَ اللـه وَبَيْـنَ المَخْلُـوقِ فِـي شَـيْءٍ مِـنْ الأَشْـيَاءِ فَعَدَلَ بِرَبِّـهِ، وَالـرَّبُّ تَعَالَـى لَا كُفُـؤَ لَهُ، وَلَا سَـمِيَّ لَـهُ، وَلَا مِثْلَ لَـهُ، وَمَـنْ جَعَلَهُ مِثْـلَ المَعْدُومِ والمُمْتَنِعِ فَهُـوَ شَـرٌّ مِـنْ هَـؤُلَاءِ؛ فَإِنَّـهُ مُعَطِّـلٌ مُمَثِّـلٌ، والمُعَطِّـلُ شَـرٌّ مِنْ المُشْـرِكِ.**

(١) سـقطٌ مِـن (س) و(ك) و(م)، وأتممته مِـنْ تفسـير الطـبري إذا هـذا الأثـر ناقـص مِـن تفسـير ابـن أبي حاتم المطبوع.

(٢) الأثـر عنـد ابـن أبي حاتـم في تفسـيره المطبـوع مُعلقًـا ١٠/ ٣٢٥٥، وشـيخ الإسـلام اعتمـد عـلى نُسـخة مُسـندة لم يُعثـر عليهـا، وهـو كذلـك عنـد الطـبري في تفسـيره ٢١/ ٣٢٨ مِـن طريـق عَبـد بـن حُميـد ثنـا يعقـوب - ابـن عبـدالله القُمِّـي - عـن جعفـر - ابـن أبي المُغـيرة القُمِّـي - عـن سـعيد بـن جبير، ويعقـوب وجعفـر كِلاهمـا قـال عنـه الحافـظ في التقريـب: (صـدوقٌ يهـم).

(٣) الأثـر عنـد ابـن أبي حاتـم في تفسـيره المطبـوع مُعلقًـا ١٠/ ٣٢٥٥، ومـا عنـد ابـن أبي حاتـم جـاء بلفـظ: «اليهـود نظـروا في خلـق السـموات والأرض والملائكـة، فلـما زاغـوا اخـذوا يقدرونـه، فأنـزل الله ...»، وهكـذا ذكـره السـيوطي في الـدُّر المنثـور ٨/ ٤٧٢.

وَاللهُ ثَنَّى قِصَّةَ فِرْعَوْنَ فِي القُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ؛ لِاحْتِيَاجِ النَّاسِ إِلَى الِاعْتِبَارِ بِهَا، فَإِنَّهُ حَصَلَ لَهُ مِنَ المُلْكِ، وَدَعْوَى الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْإِلَهِيَّةِ، وَالْعُلُوِّ، مَا لَمْ يَحْصُلْ مِثْلُهُ لِأَحَدٍ مِنَ المُعَطِّلِينَ، وَكَانَتْ عَاقِبَتُهُ إِلَى مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى.

وَلَيْسَ للهِ صِفَةٌ يُمَاثِلُهُ فِيهَا غَيْرُهُ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي حَقِّهِ قِيَاسُ التَّمْثِيلِ، وَلَا قِيَاسُ الشُّمُولِ الَّذِي تَسْتَوِي أَفْرَادُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ شِرْكٌ؛ إِذْ سُوِّيَ فِيهِ بِالمَخْلُوقِ؛ بَلْ قِيَاسُ الأَوْلَى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، فَهُوَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَأَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ بِالتَّنْزِيهِ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ، وَقَدْ بُسِطَتْ هَذِهِ الأُمُورُ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَبُيِّنَ أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ الوُجُودَ المُطْلَقَ وَالمُقَيَّدَ بِالسَّلْبِ، أَوْ ذَاتًا مُجَرَّدَةً، فَهَؤُلَاءِ مَثَّلُوهُ بِأَنْقَصِ المَعْقُولَاتِ الذِّهْنِيَّةِ، وجَعَلُوهُ دُونَ المَوْجُودَاتِ الخَارِجِيَّةِ.

والنُفَاةُ الَّذِينَ قَصَدُوا إِثْبَاتَ حُدُوثِ العَالَمِ بِإِثْبَاتِ حُدُوثِ الجِسْمِ لَمْ يُثْبِتُوا بِذَلِكَ حُدُوثَ شَيْءٍ كَمَا قَدْ بُيِّنَ فِي مَوْضِعِهِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا عُمْدَتَهُمْ فِي تَنْزِيهِ الرَّبِّ عَنْ النَّقَائِصِ عَلَى نَفْيِ الجِسْمِ، وَمَنْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ لَمْ يُنَزِّهْ اللهَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ النَّقَائِصِ أَلْبَتَّةَ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ يَنْفِيهَا؛ لِأَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ، وتَكُونُ مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ، إِلَّا يُقَالُ لَهُ فِيمَا أَثْبَتَهُ نَظِيرُ مَا يقُولُهُ هُوَ فِي نَفْسِ تِلْكَ الصِّفَةِ.

فَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا لِبَعْضِ الصِّفَاتِ؛ قِيلَ لَهُ: القَوْلُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي تَنْفِيهَا كَالقَوْلِ فِيمَا أَثْبَته، فَإِنَّ كَانَ هَذَا تَجْسِيمًا وَقَوْلًا بَاطِلًا فَهَذَا كَذَلِكَ.

وَإِنْ قُلْتَ: أَنَا أُثْبِتُ هَذَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِالرَّبِّ، قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ هَذَا.

وَإِنْ قُلْتَ: أَنَا أُثْبِتُهُ وَأَنْفِي التَّجْسِيمَ، قِيلَ: وَهَذَا كَذَلِكَ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُفَرِّقَ بِهِ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُثْبِتُ الأَسْمَاءَ وَيَنْفِي الصِّفَاتِ كَالمُعْتَزِلَةِ، قِيلَ لَهُ فِي الصِّفَاتِ مَا يَقُولُهُ هُوَ فِي الأَسْمَاءِ، فَإِذَا كَانَ يُثْبِتُ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا؛ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِذَلِكَ إِلَّا جِسْمًا كَانَ إِثْبَاتُ أَنَّ لَهُ عِلْمًا وَقُدْرَةً كَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كَذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُثْبِتُ لَا الأَسْمَاءَ وَلَا الصِّفَاتِ كالجَهْمِيَّةِ المَحْضَةِ وَالمَلَاحِدَةِ، قِيلَ لَهُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تُثْبِتَ مَوْجُودًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ ذَلِكَ إِلَّا جِسْمًا.

وَإِنْ قَالَ: لَا أُسَمِّيهِ بِاسْمٍ لَا إِثْبَاتَ وَلَا نَفْيَ، قِيلَ لَهُ: **سُكُوتُك لَا يَنْفِي الحَقَائِقَ، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا ثَابِتًا مَوْجُودًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا مَعْدُومًا.**

[ك/ ٨٩] **وَأَيْضًا: فَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَعْرِفْهُ فَأَنْتَ جَاهِلٌ فَلَا تَتَكَلَّمْ، وَإِنْ عَرَفْته فَلَا بُدَّ/ أَنْ تُمَيِّزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ**، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: رَبُّ العَالَمِينَ، أَوْ القَدِيمُ الأَزَلِيُّ، أَوْ المَوْجُودُ بِنَفْسِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَحِينَئِذ فَقَدْ أَثْبَتّ حَيًّا مَوْجُودًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ وَأَثْبَتّه فَاعِلًا، وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ مَا هُوَ كَذَلِكَ إِلَّا الجِسْمَ.

وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ جَاحِدٌ لَهُ، قِيلَ لَهُ: فَهَذَا الوُجُودُ مَشْهُودٌ، فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ فَقَدْ يُثْبِتُ جِسْمَ قَدِيم أَزَلِيٍّ مَوْجُود بِنَفْسِهِ، وَهُوَ مَا فَرَرْتَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَخْلُوقًا مصنوعًا فَلَهُ خَالِقٌ خلَقَهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا؛ فَقَدْ ثَبَتَ المَوْجُودُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ عَلَى كُلِّ تَقْدِير، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

مَن بنى تنزيه الله عن النقائص بنفي الجسم أو التركيب فلا يُمكنه أن يُنزهه عن العيب أصلًا

وَهُنَا قَدْ نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ: **كُلُّ مَنْ بَنَى تَنْزِيهَهُ لِلرَّبِّ عَنِ النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ عَلَى نَفْيِ الجِسْمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُنَزِّهَهُ عَنْ عَيْبٍ أَصلًا بِهَذِهِ الحُجَّةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَ عُمْدَتَهُ نَفْيَ التركيب.**

وَمَنْ تَدَبَّرَ مَا ذَكَرُوهُ فِي كُتُبِهِمْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ لَمْ يُقِيمُوا حُجَّةً عَلَى وُجُودِهِ؛ فَلَا هُمْ أَثْبَتُوهُ، وَأَثْبَتُوا لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَلَا نَزَّهُوهُ وَنَفَوْا عَنْهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ؛ إِذْ كَانَ إِثْبَاتُهُ هُوَ إِثْبَاتَ حُدُوثِ الجِسْمِ، وَلَمْ يُقِيمُوا عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا، وَالنَّفْيُ اعْتَمَدُوا فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَهُمْ مُتَنَاقِضُونَ فِيهِ لَوْ كَانُوا أَقَامُوا دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ جِسْمًا؛ فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يُقِيمُوا عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا وَتَنَاقَضُوا.

وَهَذَا مِمَّا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَنْ الكِتَابِ والسُّنَّةِ فَلَيْسَ مَعَهُ عِلْمٌ لَا عَقْلِيٌّ وَ لَا سَمْعِيٌّ؛ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا المَطْلُوبِ الأَعْظَمِ؛ لَكِنَّهُمْ قَدْ يَكُونُونَ مُعْتَقِدِينَ لِعَقَائِدَ صَحِيحَة عَرَفُوهَا بِالفِطْرَةِ العَقْلِيَّةِ، وَبِمَا سَمِعُوهُ مِنْ القُرْآنِ، وَدِينِ المُسْلِمِينَ، فَقُلُوبُهُمْ تُثْبِتُ مَا تُثْبِتُ، وَتَنْفِي مَا تَنْفِي بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الفِطْرَةِ المُكَمَّلَةِ بِالشِّرْعَةِ المُنَزَّلَةِ، لَكِنَّهُمْ سَلَكُوا هَذِهِ الطُّرُقَ البَدْعِيَّةَ، وَلَيْسَ فِيهَا عِلْمٌ أَصْلًا؛ وَلَكِنْ يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهم إِبْطَالُ بَعْضِهِمْ لِقَوْلِ المُبْطِلِ الآخَرِ وَبَيَانُ تَنَاقُضِهِ.

عُمدة المُخالفين لنفي الصفات أنها مِن التجسيم.

وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرُوا المَقَالَاتِ البَاطِلَةَ فِي الرَّبِّ جَعَلُوا يَرُدُّونَهَا بِأَنَّ ذَلِكَ تَجْسِيمٌ كَمَا فَعَلَ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي (هِدَايَةِ المُسْتَرْشِدِينَ)[١]، وَغَيْرُهُ، فَلَمْ يُقِيمُوا حُجَّةً عَلَى أُولَئِكَ

(١) القاضي هو: الإمام الباقلاني، وكتابه (هداية المُسترشدين والمُقنع في معرفة أُصول الدِّين)، وقد نقل منه النووي مسائل في تهذيب الأسماء واللُّغات ٩٧٢، ١١٣٤، ولا أعلم هل طُبع أم لا، وقد

المُبْطِلِينَ، وَرَدُّوا كَثِيرًا مِمَّا يَقُولُ اليَهُودُ بِأَنَّهُ تَجْسِيمٌ، وَقَدْ كَانَ اليَهُودُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالمَدِينَةِ، وَكَانُوا أَحْيَانًا يَذْكُرُونَ لَهُ بَعْضَ الصِّفَاتِ كَحَدِيثِ الحَبْرِ، وَقَدْ ذَمَّ اللهُ اليَهُودَ عَلَى أَشْيَاءَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَإِنَّ يَدَهُ مَغْلُولَةٌ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، **وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ قَطُّ إِنَّهُمْ يُجَسِّمُونَ، وَلَا أَثَرَ فِي التَّوْرَاةِ تَجْسِيمًا، وَلَا عَابَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَا رَدَّ هَذِهِ الأَقْوَالَ البَاطِلَةَ بِأَنَّ هَذَا تَجْسِيمٌ**؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ فَعَلَهُ مِنْ النُّفَاةِ!!.

فَتبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الطَرِيقَةَ مُخَالِفَةٌ لِلشَّرْعِ، والعَقْلِ، وَأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِمَا [س/ ٤٨]
بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَلمَا فَطَرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ، وَأَنَّ أَهْلَهَا مِنْ جِنْسِ الَّذِينَ قَالُوا/ [ك/ ٩٠]
﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ [المَلَكُ: ١٠].

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ فَسَادَ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ مِنْ أَنَّ طَرِيقَةَ الوُجُوبِ وَالإِمْكَانِ مِنْ أَعْظَمِ الطُّرُقِ، وَبَيَّنَّا فَسَادَهَا، وَأَنَّهَا لَا تُفِيدُ عِلْمًا، وَأَنَّهُم لَمْ يُقِيمُوا دَلِيلًا عَلَى إِثْبَاتِ وَاجِبِ الوُجُودِ، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْكَمَالِ أَشْرَفُ مِنْهَا، وعَلَيْهَا اعْتِمَادُ العُقَلَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ قَدْ اعْتَرَفَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ بِأَنَّهُ قَدْ تَأَمَّلَ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالمَنَاهِجَ الفَلْسَفِيَّةَ؛ فَمَا وَجَدَهَا تَشْفِي عَلِيلًا، وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا، وَوَجَدَ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ القُرْآنِ .

أطلع الأستاذ أحمد صقر (مُحقق كتاب إعجاز القُرآن للباقلاني) كما في صفحة ٣٨ -٣٩ على نُسخة ناقصة له، ووصفه بقوله: «وقد بقي مِن هذا الكتاب مجلدٌ، في مكتبة الأزهر، يحتوي على ٢٤٨ ورقة، كتبه محمَّد بن عبدالله العدوي بمدينة صور في سنة ٤٥٩هـ، ولكن يد البلى قد عاثت فيه، وأتلفت كثيرًا من أوراقه، وقد تركز إفسادها في أوراق متتالية (٨٦ – ١٠٥) فخرقت أوساطها، وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة، ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءًا من تجزئة المؤلف، تبتدئ بأول الجزء السادس، وتنتهي بانتهاء الجزء السابع عشر، وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول في النبوات..».

طريقة الوجوب والإمكان مِن بدع ابن سينا التي لم يُسبق إليها

وطَرِيقَـةُ الوُجُـوبِ والإمَكَانِ لَمْ يَسْـلُكْهَا أَحَدٌ قَبْلَ ابْنِ سِـينَا، وَهُـوَ أَخَذَهَا مِـنْ كَلَامِ المُتَكَلِّمِيـنَ الَّذِينَ قَسَّمُوا الوُجُودَ إِلَى مُحْـدَث وَقَدِيـم، فَقَسَّـمَهُ هُـوَ إِلَـى وَاجِـب وَمُمْكِـن؛ لِيُمْكِنَهُ القَـوْلُ بِـأَنَّ الفَلَـكَ مُمْكِـنٌ مَـعَ قِدَمِهِ، وَخَالَـفَ بِذَلِـكَ عَامَّـةَ العُقَلَاءِ مِـنْ سَـلَفِهِ، وَغَيْرِ سَـلَفِهِ، وَخَالَـفَ نَفْسَـهُ، فَإِنَّـهُ قَـدْ ذَكَـرَ فِـي المَنْطِـقِ مَـا ذَكَـرَهُ سَـلَفُهُ مِـنْ أَنَّ المُمْكِنَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْدَثًا، كَمَا قَدْ بُسِطَ الكَلَامُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

ثُـمَّ إِنَّ هَـؤُلَاءِ الَّذِينَ سَـلَكُوا هَـذِهِ الطَّرِيقَـةَ انْتَهَتْ بِهِمْ إِلَـى قَوْلِ فِرْعَـوْنَ؛ فَإِنَّ فِرْعَـوْنَ جَحَـدَ الْخَالِـقَ، وَكَـذَّبَ مُوسَـى فِي أَنَّ اللـهَ كَلَّمَـهُ، وَهَـؤُلَاءِ يَنْتَهِـي قَوْلُهُمْ إِلَى جَحْـدِ الْخَالِـقِ، وَإِنْ أَثْبَتُـوهُ قَالُوا: إِنَّـهُ لَا يَتَكَلَّـمُ، وَلَا نَادَى أَحَـدًا، وَلَا نَاجَاهُ.

وَعُمْدَتُهُـمْ فِـي نَفْيِ ذَاتِهِ عَلَى نَفْيِ الجِسْـمِ، وَفِـي نَفْيِ كَلَامِهِ وَتَكْلِيمِهِ لِمُوسَـى عَلَـى أَنَّـهُ لَا تَحُلُّهُ الحَـوَادِثُ؛ فَلَا يَبْقَـى عِنْدَهُمْ رَبٌّ وَلَا مُرْسَـلٌ؛ فَحَقِيقَـةُ قَوْلِهِمْ يُنَاقِضُ شَـهَادَةَ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللـه وَأَنَّ مُحَمَّـدًا رَسُـولُ اللـه؛ فَـإِنَّ الرَّسُـولَ هُـوَ المُبَلِّـغُ لِرِسَـالَةِ مُرْسِـلِهِ، وَالرِّسَـالَةُ هِـيَ كَلَامُـهُ الَّـذِي بَعَثَهُ بِهِ، فَـإِذَا لَمْ يَكُـنْ مُتَكَلِّمًـا لَمْ تَكُنْ رِسَـالَةٌ.

وَلِهَـذَا اتَّفَـقَ الأَنْبِيَـاءُ عَلَـى أَنَّ اللـه يَتَكَلَّـمُ، وَمَـنْ لَـمْ يَقُـلْ إِنَّـهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ كَلَامًـا يَقُـومُ بِذَاتِـهِ لَمْ يَقُـلْ إِنَّـهُ يَتَكَلَّمُ.

والنُفَاةُ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الكَلَامُ صِفَةُ فِعْل، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَخْلُوقٌ بَائِنٌ عَنْهُ.

وَمِنْهُـمْ مَـنْ يَقُـولُ: هُوَ صِفَـةُ ذَات، بِمَعْنَـى أَنَّـهُ كَالْحَيَاةِ يَقُـومُ بِذَاتِـهِ، وَهُوَ لَا يَتَكَلَّـمُ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَكُلُّ طَائِفَـة مُصِيبَـةٌ فِـي إِبْطَـالِ بَاطِـلِ الأُخْـرَى، وَالدَّلِيلُ يَقُـومُ عَلَى أَنَّـهُ صَفَةُ ذَات وَفِعْـل تَقُـومُ بِـذَاتِ الـرَّبِّ، وَالـرَّبُّ يَتكَلَّـمُ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ، فَأَدِلَّـةُ مَـنْ قَـالَ: إِنَّهُ صِفَـةُ فِعْـل كُلُّهَا إِنَّمَا تَـدُلُّ عَلَى أَنَّـهُ يَتكَلَّمُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِـيئَتِهِ، وَهَـذَا حَقٌّ، وَأَدِلَّـةُ مَنْ قَالَ: إِنَّـهُ صِفَـةُ ذَات إِنَّمَـا تَـدُلُّ عَلَـى أَنَّ كَلَامَهُ يَقُـومُ بِذَاتِهِ، وَهَـذَا حَقٌّ.

وَأَمَّـا مَـنْ أَثْبَتَ أَحَدَهُمْـا كَمَنْ قَـالَ: إِنَّ كَلَامَهُ مَخْلُـوقٌ، أَوْ قَالَ: إِنَّـهُ لَا يَتكَلَّمُ بِمَشِـيئَتِهِ وَقُدْرَتِـهِ،/ فَهَؤُلَاءِ فِـي الحَقِيقَةِ لَمْ يُثْبِتُوا أَنَّـهُ يَتكَلَّمُ، وَلَا أَثْبَتُـوا لَهُ كَلَامًا؛ [ك/ ٩١] وَلِهَـذَا يَقُولُـونَ: مَـا لَا يُعْقَـلُ، هَـذَا يَقُـولُ: إِنَّهُ مَعْنَـىً وَاحِدٌ قَـامَ بِالـذَّاتِ، وَهَـذَا يَقُولُ: حُـرُوفٌ، أَوْ حُـرُوفٌ وَأَصْـوَاتٌ قَدِيمَـةٌ أَزَلِيَّـةٌ لَازِمَةٌ لِذَاتِـهِ، وَهَـذَا يَقُولُ: مَخْلُـوقٌ بَائِنٌ عَنْهُ.

وَلِهَـذَا لمَّـا ظَهَـرَ لِطَائِفَـة مِـنْ أَتْبَاعِهِمْ مَا فِـي قَوْلِهِـمْ مِنْ الفَسَـادِ وَلَـمْ يَعْرِفُوا عَيْـنَ هَـذِهِ الْأَقْـوَالِ الثَّلَاثَـةِ حَـارُوا وَتَوَقَّفُـوا، وَقَالُـوا: نَحْـنُ نُقِـرُّ بِمَـا عَلَيْـهِ عُمُـومُ المُسْـلِمِينَ مِـنْ أَنَّ القُـرْآنَ كَلَامُ الله، وأَمَّـا كَوْنُهُ مَخْلُوقًـا، أَوْ بِحَرْفٍ وَصَـوْتٍ، أَوْ مَعْنىً قَائِـمٍ بِالـذَّاتِ؛ فَـلَا نقُـولُ شَـيْئًا مِنْ هَـذَا !!.

وَمَعْلُـومٌ أَنَّ الهُـدَى فِـي هَذِهِ الأُصُـولِ، وَمَعْرِفَةِ الحَـقِّ فِيهَا، هُوَ مَعرِفَـةُ مَا جَاءَ بِـهِ الرَّسُـولُ، وَهُـوَ - المُوَافِـقُ لِصَرِيح المَعْقُـولِ - أَنْفَعُ وَأَعْظَـمُ مِنْ كَثِير مِمَّـا يَتكَلَّمُونَ فِيـهِ مِـنْ العِلْـمِ؛ لَا سِـيَّمَا والقُلُوبُ تَطْلُـبُ مَعرِفَةَ الحَـقِّ فِي هَـذِهِ بِالفِطْرَةِ، وَلمَا قَـدْ رَأَوْا مِـنْ اختلاف النَّـاسِ فِيهَا.

وَهَـؤُلَاءِ يَذْكُـرُونَ هَذَا الوَقْفَ فِـي عَقَائِدِهِـمْ، وَفِيمَا صَنَّفُوهُ فِـي أُصُولِ الدِّينِ كَمَـا قَـدْ رَأَيْـتُ مِنْهُـمْ مِـنْ أَكَابِرِ شُـيُوخِ العِلْـمِ وَالدِّينِ فـي مِصْرَ وَالشَّـامِ قَـدْ صَنَّفُوا فِي

أُصُـولِ الدِّيـنِ مَـا صَنَّفُوهُ وَلمَّـا تَكَلَّمُوا فِي مَسْـأَلَةِ القُرْآنِ، وَهَـلْ هُوَ مَخْلُـوقٌ، أَوْ قَدِيمٌ، أَوْ هُـوَ الحُـرُوفُ وَالأَصْـوَاتُ، أَوْ مَعْنـىً قَائِمٌ بِالـذَّاتِ، نَهَوْا عَـنْ هَذِهِ الْأَقْـوَالِ، وَقَالَوا: الْوَاجِـبُ أَنْ يُقَـالَ مَا قَالَهُ المُسْـلِمُونَ كُلُّهُـمْ: «أَنَّ القُـرْآنَ كَلَامُ الله»، وَيُمْسِـكُ عَنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

هَـؤُلَاءِ توقفـوا عَـنْ حَيْـرَة وَشَـكٍّ، ولَهُـمْ رَغْبَـةٌ فِـي العِلْـمِ وَالهُـدَى وَالدِّينِ، وَهُـمْ مِـنْ أَحْـرَصِ النَّاسِ عَلَـى مَعرِفَةِ الحَـقِّ فِي ذَلِكَ وَغَيْـرِهِ، لَكِنْ لَـمْ يَعْلَمُـوا إِلَّا هَذِهِ الْأَقْـوَالَ الثَّلَاثَـةَ: قَـوْلَ/ المُعْتَزِلَةِ، والكُلَّابِيَة، والسَّـالِمِيَّة، وَكُلُّ طائِفَة تُبَيِّنُ فَسَـادَ [س/ ٤٩] **قَـوْلِ الأُخْـرَى، وَفِـي كُلِّ قَوْل مِـنْ الفَسَـادِ مَا يُوجِـبُ الِامْتِنَـاعَ مِنْ قَبُولِـهِ، وَلَـمْ يَعْلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ هَذِهِ، فَرَضُوا بِالجَهْلِ البَسِيطِ، وَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ الْجَهْلِ المُرَكَّبِ.**

وَكَانَ أَسْـبَابُ ذَلِـكَ أَنَّهُـمْ وَافَقُـوا هَـؤُلَاءِ عَلَـى أَصْـلِ قَوْلِهِـمْ وَدِينِهِـمْ، وَهُـوَ الِاسْـتِدْلَالُ عَلَـى حُـدُوثِ الأَجْسَـامِ، وَحُـدُوثِ العَالَـمِ بِطَرِيقَـةِ أَهْـلِ الـكَلَامِ المُبْتَدَعِ كَمَـا سَـلَكَهَا مَـنْ ذَكَرْتـه مِـنْ أَجِـلَّاءِ شُـيُوخِ أَهْـلِ الْعِلْـمِ وَالدِّيـنِ، وَالِاسـتِدْلَالُ عَلَـى إِمْكَانِهَـا بِكَوْنِهَـا مُرَكَّبَـةً كَمَـا سَـلَكَ الشَّـيْخُ الآخَرُ، وَهَـذَا يَنْفِي عَـنْ الْوَاجِـبِ أَنْ يَكُونَ جِسْـمًا بِهَـذِهِ الطَّرِيقَـةِ، وَذَلِكَ نَفْـيٌ عَنْهُ أَنَّهُ جِسْـمٌ بِتِلْكَ الطَّرِيقَـةِ، وَحُذَّاقُ النُّظَّـارِ الَّذِينَ كَانُـوا أَخْبَـرَ بِهَـذِهِ الطُّرُقِ وَأَعْظَـمَ نَظَرًا وَاسْـتِدْلَالًا بِهَا وَبِغَيْرِهَـا قَدْ عَرَفُوا فَسَـادَهَا؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

وَاللـهُ سُـبْحَانَهُ قَـدْ أَخْبَرَ أَنَّـهُ أَرْسَـلَ [رَسُـولَهُ][١] بالهُدَى/ وَدِيـنِ الحَقِّ [ك/ ٩٢]

(١) في (س) و(ك) رُسَلَه، بالجمع، وفي (م) رسُولَه، بالمُفرد، وهو الأقرب للآية.

لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ[(١)]، وَأَخْبَرَ: أَنَّهُ يَنْصُرُ رُسُلَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا[(٢)]، واللهُ سُبْحَانَهُ يَجْزِي الإِنْسَانَ بِجِنْسِ عَمَلِهِ، فَالجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ.

فَمَنْ خَالَفَ الرُّسُلَ عُوقِبَ بِمِثْلِ ذَنْبِهِ؛ فَإِنَّ كَانَ قَدْ قَدَحَ فِيهِمْ، وَنَسَبَ مَا يَقُولُونَهُ إِلَى أَنَّهُ جَهْلٌ، وَخُرُوجٌ عَنْ العِلْمِ والعَقْلِ؛ ابْتُلِيَ فِي عَقْلِهِ وَعِلْمِهِ، وَظَهَرَ مِنْ جَهْلِهِ مَا عُوقِبَ بِهِ.

وَمَنْ قَالَ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ تَعَمَّدُوا الْكَذِبَ أَظْهَرَ اللهُ كَذِبَهُ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ جُهَّالٌ أَظْهَرَ اللهُ جَهْلَهُ.

مِنْ زعم الكذب أو الجهل على الأنبياء أظهره الله كذبه وجهله ثم أذله وأهانه

فِفِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَقَارُونُ لَمَّا قَالُوا عَنْ مُوسَى: إِنَّهُ سَاحِرٌ كَذَّابٌ أَخْبَرَ اللهُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٢٤﴾﴾ [غافر: ٢٣، ٢٤]، وَطَلَبَ فِرْعَوْنُ إِهْلَاكَهُ بِالقَتْلِ وَصَارَ يَصِفُهُ بِالعُيُوبِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾ [غافر: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾ [الزخرف: ٥٢] أَهْلَكَ اللهُ فِرْعَوْنَ وَأَظْهَرَ كَذِبَهُ وَافْتِرَاءَهُ عَلَى اللهِ وَعَلَى رُسُلِهِ، وَأَذَلَّهُ غَايَةَ الإِذْلَالِ، وَأَعْجَزَهُ عَنْ الكَلَامِ النَّافِعِ؛ فَلَمْ يُبَيِّنْ حُجَّةً.

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ سورة التوبة، آية: ٣٣، وسورة الصف، آية: ٩.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾﴾ سورة غافر، آية: ٥١.

وَفِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو جَهْلٍ[(١)] كَانَ يُسَمَّى أَبَا الحَكَمِ؛ وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ أَبَا جَهْلٍ، وَهُوَ كَمَا سَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبُو جَهْلٍ أَهْلَكَ بِهِ نَفْسَهُ وَأَتْبَاعَهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّهُ أَبْتَرُ[(٢)]، وَقَصَدُوا أَنَّهُ يَمُوتُ فَيَنْقَطِعُ ذِكْرُهُ، عُوقِبُوا بِانْبِتَارِهِم كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] **فَلَا يُوجَدُ مَنْ شَنَأَ الرَّسُولَ ﷺ إِلَّا بَتَرَهُ اللهُ حَتَّى أَهْلُ البِدَعِ المُخَالِفُونَ لِسُنَّتِهِ.**

قِيلَ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ[(٣)]: إِنَّ بِالمَسْجِدِ قَوْمًا يَجْلِسُونَ لِلنَّاسِ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالْبِدْعَةِ، فَقَالَ: «مَنْ جَلَسَ لِلنَّاسِ جَلَسَ النَّاسُ إِلَيْهِ؛ لَكِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَبْقَوْنَ وَيَبْقَى ذِكْرُهُمْ، وَأَهْلَ البِدْعَةِ يَمُوتُونَ وَيَمُوتُ ذِكْرُهُمْ[(٤)]».

---

(١) هو: عمرو بن هشام المخزومي القرشي، أحد صناديد قريش، ويُعتبر أكبر محرض على النبي ﷺ، وقد أجهز عليه عبدالله بن مسعود في غزوة بدر الكبرى، وسمَّاه النبي ﷺ: «**فرعون هذه الأمة**».

(٢) ذكر المُفسرون أنها نزلت في: العاص بن وائل السهمي، وقيل: في عقبة بن أبي مُعيط، وقيل: في كعب بن الأشرف.
يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٩٤٧، ١٠/ ٣٤٧١، وتفسير الطبري ٧/ ١٤٢، ٢٤/ ٦٩٩.

(٣) هو: أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، مشهورٌ بكنيته، والأصح أنها اسمه، ثقةٌ عابدٌ إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيحٌ، وقال فيه ابن المبارك: «ما رأيت أحدًا أسرع إلى السُّنَّة من أبي بكر بن عيَّاش»، مات سنة ١٩٣هـ، أو بعدها بسنة.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٩٥، تقريب التهذيب ٣٦٦.

(٤) أخرجه الترمذي في العلل آخر السُّنن ٦/ ٢٣٤ (ت: بشَّار عوَّاد) وفي شرحه لابن رجب ١/ ٣٣٤ (ت: همَّام سعيد)، بلفظ: «كُل مَن جلسَ جلسَ الناسُ إليه، وصاحب السُّنَّة إذا مات أحيى الله ذكره، والمبتدع لا يُذكر»، وشيخ الإسلام أورده هنا بالمعنى، وقد كرره في الرد على البكري، ص١٧٥ (ت: محمَّد عجال)، وفي تفسير سورة الكوثر كما الفتاوى ١٦/ ٥٢٨، وفي رسالة له إلى أصحابه في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ١١] كما في الفتاوى ٢٨/ ٣٨، والله أعلم.

وَهَـؤُلَاءِ المُشَـبِهُونَ لِفِرعَوْنَ الجَهْمِيَّة نُفَـاةُ الصِّفَاتِ الَّذِينَ وَافَقُـوا فِرْعَوْنَ فِي جَحْـدِهِ، وَقَالُـوا: إنَّـهُ لَيْـسَ فَوْقَ السَّـمَوَاتِ، وَإِنْ اللـهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَـى تَكْلِيمًـا كَمَا قَالَ فِرْعَـوْنُ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، وَكَانَ فِرْعَـوْنُ جَاحِـدًا للرَّبِّ؛ فَلَوْلَا أَنَّ مُوسَـى أَخْبَـرَهُ أَنَّ رَبَّهُ فَـوْقَ العَالَمِ لَمَا قَالَ: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧]، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ۝٣٧﴾ [غافر: ٣٧]، وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣٨ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ۝٣٩ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٠ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً [ك/ ٩٢] يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ۝٤١ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ۝٤٢﴾

[القصص: ٣٨ - ٤٢].

وَمُحَمَّـدٌ ﷺ لَمَّـا عُـرِجَ بِـهِ إِلَـى رَبِّـهِ وَفَـرَض عَلَيْـهِ الصَّلَـوَاتِ الخَمْـسَ ذَكَـرَ أَنَّهُ رَجَـعَ إِلَـى مُوسَـى، وَأَنَّ مُوسَـى قَـالَ لَهُ: ارْجِـعْ إِلَى رَبِّك فَسَـلْهُ التَّخْفِيـفَ إِلَى أُمَّتِـك، كَمَا تَوَاتَـرَ هَـذَا فِـي أَحَادِيـثَ المِعْـرَاجِ، فَمُوسَـى صَـدَّقَ مُحَمَّـدًا فِـي أَنَّ رَبَّـهُ فَـوْقُ، وَفِرْعَـوْنُ كَـذَّبَ مُوسَـى فِـي أَنَّ رَبَّهُ فَـوْقُ، فَالمُقِـرُّونَ بِذَلِـكَ مُتَّبِعُونَ لِمُوسَـى وَمُحَمَّـد، وَالمُكَذبُونَ بِذَلِـكَ مُوَافِقُـونَ لِفِرْعَـوْنَ، وَهَذِهِ الحُجَّـةُ مِمَّا اعْتَمَـدَ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِد/ مِـنْ النُّظَّارِ، [س/ ٥٠]

وَهِيَ مِمَّا اعْتَمَدَ عَلَيْهَا أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ (الإِبَانَةُ)[(١)] وَذَكَرَ عِدَّةَ أَدِلَّة عَقْلِيَّة وَسَمْعِيَّة عَلَى أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَالَمِ، وَقَالَ فِي أَوَّلِهِ: «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ [الجَهْمِيَّة، والْقَدَرِيَّةِ، والْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، والمُعْتَزِلَةِ، وَالمُرْجِئَةِ][(٢)]، فَعَرِّفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ.

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نقُولُ بِهِ، وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا عَزَّوَجَلَّ، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ، وَمَا [جَاءَ][(٣)] عَنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ [المُسلِمِينَ][(٤)]، [وَنَحنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ][(٥)]، وَبِمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِالله أَحْمَد بنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَل [نَضَّرَ اللهُ وَجْهَهُ، وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ، وأَجَزَلَ مَثُوبَتَهُ][(٦)] قَائِلُونَ، وَلِمَا خَالَفَ قَوْلَهُ [مُجَانِبُونَ][(٧)]، لأَنَّهُ [الرَّئِيسُ الكَامِلُ، والإِمَامُ الفَاضِلُ][(٨)]، الَّذِي أَبَانَ اللهُ بِهِ

(١) شيخ الإسلام ينقل عنه كثيرًا كما في إقامة الدَّليل على إبطال التحليل ٤٤٩، والكيلانية ٢٨، ودرء التعارض١/ ٢٤١، ٢/ ٣٢٨، ٣/ ٣٤٤، ومنهاج السُّنَّة ٢/ ٣٦٣، والفتوى الحموية الكبرى ٤٩٨، وغيرها .

(٢) هكذا في (س) و(ك) و(م)، وفي الإبانة تقديم وتأخيرٌ في ذكر الطوائف، قال: المُعْتَزِلَةِ وَالقَدَرِيَّةِ وَالجَهْمِيَّةِ وَالحَرُورِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالمُرْجِئَةِ».

(٣) هكذا في (س) و(ك) و(م)، وفي الإبانة «رُوي».

(٤) هكذا في (س) و(ك) و(م)، وفي الإبانة (ت: عيون): «الحَدِّيثِ»، وفي (ت: العصيمي): «المُحدِّثين».

(٥) سقط في (س) و(ك) و(م)، وأضفتها مِن الإبانة .

(٦) سقط في (س) و(ك) و(م)، وأضفتها من الإبانة.

(٧) في (س) و(ك) و(م) وفي الإبانة (ت: عيون)، وأمَّا في (ت: العصيمي): «مخُالفون».

(٨) وفي (س) و(ك) و(م): «الإِمَامُ الكَامِلُ، وَالرَّئِيسُ الفَاضِلُ»، وفي الإبانة «الإِمَامُ الفَاضِلُ، وَالرَّئِيسُ الكَامِلُ» وهي موافقة لما جاء في إقامة الدليل على إبطال التحليل ١٥٨، ودرء التعارض ٢/ ٣٢٨، ٣/ ٣٤٤، والحموية الكبرى ٥٠٠، ولذا أثبت ما ورد في الإبانة وتوافق مع رسائل شيخ الإسلام المذكورة .

الحَقَّ، [وَدَفَعَ بِهِ الضَلالَ][(١)]، وَأَوْضَحَ بِهِ المَنَهاجَ، وَقَمَعَ بِهِ بِدَعِ المُبْتَدِعِينَ، وَزَيْغَ الزَّائِغِينَ، وَشَكَّ الشَّاكِّينَ؛ فَرَحِمَةُ اللهِ عَلَيهِ مِنْ إمَامٍ مُقَدَّمٍ، [وَجَلِيلٍ مُعَظَّمٍ][(٢)]، وَكَبِيرٍ [مُفَهِّمٍ][(٣)]، [وَعَلَى جَمِيعِ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ][(٤)]»[(٥)].

وَذَكَرَ جُمْلَةَ الاِعْتِقَادِ، وَالكَلَامَ عَلَى عُلُوِّ الله عَلَى العَرْشِ، وَعَلَى الرُّؤْيَةِ، وَمَسْأَلَةَ القُرْآنِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ.

المعطلة لَا يعتمدون على ما جاء به الرَّسول إلّا ما تضمن النفي فقط دون الإثبات

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ المُعَطِّلَةَ نُفَاةَ الصِّفَاتِ، أَوْ نُفَاةَ بَعْضِهَا، لَا يَعْتَمِدُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؛ إِذْ كَانَ مَا جَاءَ بِهِ الرَسُولُ إِنَّمَا يَتَضَمَّنُ الإِثْبَاتَ لَا النَّفْيَ؛ لَكِنْ يَعْتَمِدُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَظُنُّونَهُ أَدِلَّةً عَقْلِيَّةً، وَيُعَارِضُونَ ذَلِكَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ.

وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ مَا يُرْجَعُ إِلَيْهِ لَا مِنْ سَمْعٍ وَلَا عَقْلٍ، فَلَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ خَبَرًا بَيَّنَ بِهِ الحَقَّ عَلَى زَعْمِهِمْ، وَلَا ذَكَرَ أَدِلَّةً عَقْلِيَّةً تُبَيِّنُ

(١) سقط في (س) و(ك) و(م)، وأضفتها من الإبانة (ت: العصيمي)، بينما أثبت (بشير عيون) جُملة «عند ظهور الضلال» وقال: «في الأصول: ودفع به، وما أثبتناه من نسخة ابن عساكر».

(٢) سقط في (س) و(ك) و(م)، وأضفتها مِن الإبانة.

(٣) هكذا في (س) و(ك) و(م)، وفي الإبانة (ت: العصيمي)، أمَّا في الإبانة (ت: عيون) فقال: «مُفَخَّم».

(٤) مُثبته في (س) و(ك) و(م)، وفي الإبانة (ت: عيون)، وأوردها شيخ الإسلام في إقامة الدليل على إبطال التحليل، ص ١٥٨، ودرء التعارض ٢/ ٣٢٨، ٣/ ٣٤٤، وقد سقطت مِن الحموية الكبرى ٥٠٠، والإبانة (ت: العصيمي) ولا أعلم ما السبب.

(٥) الإبانة عن أصول الدِّيانة (ت: بشير عيون)، ص ٤٣، وفي (ت: العصيمي) ٢٠٠-٢٠١، وقد نقلها شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ١/ ١٠٧-١٠٨ بأطول مِن هذا الموضع وأحسن ممّا نقلها هُنا، وهي هُناك أقرب للفظ الإبانة مِن هذا الموضع.

الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ عَلَى زَعْمِهِمْ، بِخِلَافِ غَيْرِ هَذَا فَإِنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنْ الرَّسُولَ ذَكَرَ فِي القُرْآنِ أَدِلَّةً عَقْلِيَّةً عَلَى ثُبُوتِ الرَّبِّ، وَعَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ.

وَقَدْ يَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّهُ أَخْبَرَ بِالمَعَادِ، لَكِنْ نَفَوْا الصِّفَاتِ لمَّا رَأَوْا أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ النَّفْيِ لَمْ يَذْكُرْهُ الرَّسُولُ فَلَمْ يُخْبِرْ بِهِ، وَلَا ذَكَرَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا عَلَيْهِ؛ بَلْ إِنَّمَا ذَكَرَ الإِثْبَاتَ؛/ وَلَيْسَ هُوَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ حَقًّا، فَأَحْوَجَ النَّاسَ إِلَى التَّأْوِيلِ أَوْ [ك/ ٩٤]
التَّفْوِيضِ، فَلَمَّا نَسَبُوا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَا دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ وَلَا عَقْلِيٌّ، لَا خَبَرَ يُبَيِّنُ الحَقَّ، وَلَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ عَاقَبَهُمْ اللهُ بِجِنْسِ ذُنُوبِهِمْ؛ فَكَانَ مَا يَقُولُونَهُ فِي هَذَا البَابِ خارجًا عَنْ العَقْلِ وَالسَّمْعِ؛ مَعَ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ البُرْهَانِيَّةِ، فَإِذَا اخْتَبَرَهُ العَارِفُ وَجَدَهُ مِنْ الشُّبُهَاتِ الشَّيْطَانِيَّةِ مِنْ جِنْسِ شُبُهَاتِ أَهْلِ السَّفْسَطَةِ والإِلحَادِ الَّذِينَ يَقْدَحُونَ فِي العَقْلِيَّاتِ وَالسَّمْعِيَّاتِ.

وَأَمَّا السَّمْعُ فَخِلَافُهُمْ لَهُ ظَاهِرٌ لِكُلِّ أَحد، وَإِنَّمَا يَظُنُّ مَنْ يُعَظِّمُهُمْ وَيَتْبَعُهُمْ أَنَّهُمْ أَحْكَمُوا العَقْلِيَّاتِ، فَإِذَا حَقَّقَ الْأَمْرَ وَجَدَهُمْ كَمَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [المَلَكُ: ١٠]، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٣٩، ٤٠].

فَلَمَّا كَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ القُرْآنَ وَالحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ فِي هَذَا البَابِ دَلِيلٌ سَمِعَيٌّ وَلَا عَقْلِيٌّ سَلَبَهُمْ اللهُ فِي هَذَا البَابِ مَعرِفَةَ الأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَالعَقْلِيَّةِ

حَتَّى كَانُوا مِنْ أَضَلِّ الْبَرِيَّةِ، مَعَ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ قَدْ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْ النَّبِيِّينَ، وَهَذَا مِيرَاثٌ مِنْ فِرْعَوْنَ وَحِزْبِهِ اللَّعِينِ.

الجعد بْنُ درهم أول مَن أظهر التعطيل في الإسلام

وَقَدْ قِيلَ: إنَّ أَوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَظْهَرَ فِي الإِسْلَامِ التَّعْطِيلَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ قَوْلُ فِرْعَوْنَ هُوَ الجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ[(١)]؛ فَضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِالله القَسْرِيُّ[(٢)]، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكُمْ؛ إِنِّي مُضَحّ بِالجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الجَعْدُ عُلُوًّا كَبِيرًا»، ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ، وَشَكَرَ لَهُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَعَلَهُ كَالحَسَنِ البَصْرِيِّ وَغَيْرِه[(٣)].

---

(١) هو: الجعد بن درهم – لم يذكر المؤرخون في اسمه غير ذلك –، واختلفوا في مواليه، فمنهم من جعله (مولى سويد بن غفلة الجعفي)، ومنهم مَن جعله (موالي لبني مروان بن الحكم الأموي)، مبتدع ضالٌ زنديقٌ، واختلف في سنة قتله كما سيأتي.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٩.

(٢) هو: خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القَسْري – بفتح القاف وسكون المهملة–، تولى أمارة مكة للوليد بن عبدالملك، ثم لسليمان أخيه، ثم تولى أمارة العراقين (العراق وسوريا) لهشام بن عبدالملك، مات سنة ١٢٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٢٥، الأعلام ٢/ ٢٩٧.

(٣) في هذه القصة مسألتان من ناحيتين بإيجاز (وهي تكميل لجهد الدكتور محمَّد بن خليفة التميمي في كتابه مقالة التعطيل والجعد بن درهم، وليس استدراكًا عليه أو تعقيبًا):
الأولى التاريخية: إذ قد ذكرت لنا المصادر العلمية يومَ وشهرَ مقتل الجعد (وهو يوم عيد الأضحى العاشر من ذي الحجة)، وساعة مقتله (وهو بعد انقضاء خطبة العيد)، والمكان (وهو أسفل المنبر)، والبلد (وهو واسطٌ بالعِراق)، والقاتل (وهو خالد القَسْري)، ولم تُبين تلك المصادر في أي عام جرى ذلك، مع أنَّ شيخ الإسلام صرَّح في مواضع بأنَّ الحادثة جرت في عهد الحسن البصري وأستحسنها، ومعلومٌ أن وفاة الحسن سنة ١١٠هـ، ومنها عدا هذا الموضع

«مجموع الفتاوى» ١٢/ ٢٦، ١٢/ ٣٥٠، ٢٠/ ٣٠٢، ولا أستبعد أنَّ يكون شيخ الإسلام واهِمًا في ذكر الحسن البصري من ضمن العُلماء الذين شكروا خالدًا القسري على قتله الجعد بن درهم، **لأمور أربعة:**

(أحدها) أنَّ وفاة الحسن البصري كانت سنة ١١٠هـ.

و**(ثانيها)** أنَّ شيخ الإسلام نصَّ في مواضع من كتبه أنَّ مقتل الجعد كان في سنة نيِّف وعشرين ومائة؛ أي: بعد وفاة الحسن بأكثر من بضع عشرة عامًا.

و**(ثالثها)** أنَّ شيخ الإسلام ذكر القصة في كثير مِن كتبه، ولم يذكر فيها استحسان الحسن البصري كما سيأتي.

و**(رابعها)** أنني لم أجد متابعًا لشيخ الإسلام في زمانه على إيراد شُكر الحسن البصري لخالد القسري في قتله للجعد، ولعل الحسن أجاز قتل الجعد مع بعض العُلماء الذين في زمانه، ولم يتم لهم الأمر إلَّا بعد وفاة الحسن، والله أعلم.

وأمَّا المواضع التي اطلعت عليها -على عجز مني- في كُتب شيخ الإسلام حيث ذكر القصة ولم يذكر فيها الحسن البصري؛ بل حدَّد السنة في الجُملة، فمنها قوله: (فأما الجعد بن درهم فضحى به خالد بن عبدالله القَسْري على رؤوس الخلائقِ، ومالَه يومئذ نكير، وذلك **سنة نيِّف وعشرين ومائة**)، كما في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٢/ ٢٣٠ (ت: الدكتور رشيد حسن)، ولم يُعلق الدكتور على السَّنة المذكورة مع أنَّه جزم في ٢/ ٢٢٧ بقتل الجعد سنة ١١٨هـ!!، وكذلك قاله شيخ الإسلام في فُتيا بمسألة كلام الله ضمن المجموع ١٢/ ٥٠٤، وهي كذلك ضمن الفتاوى الكبرى ٥/ ٣٠ (ت: عطا)، وفي رسالة الرَّد على الطوائف المُلحدة ضمن الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٧٧ نقلًا عن اللالكائي.

وهذه اللفظة (**سنة نيِّف وعشرين ومائة**) كأن شيخ الإسلام نقلها عن أبي حاتم الرازي كما في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي ٣/ ٤٢٥ (ت: الدكتور الحمدان)، وأيضًا لم يُعلق الدكتور الحمدان على السَّنة المذكورة مع أنَّه جزم في ١/ ٤١ بقتله سنة ١٢٤هـ، اعتمادًا على ذكر الإمام ابن كثير للقصة في أحداث سنة ١٢٤هـ، وكذلك وافق الإمامَ ابن كثير الشيخُ محمد بن عبدالوهاب في مختصر السيرة، ص ٣١٧، مع أنَّ ابن كثير نفسه مع كبار المؤرخين كالطبري في تاريخه، وابن الأثير في كامله، صرَّحوا بأن الأمير خالد القَسْري عُزل عن ولاية العراق في شهر جمادى الأولى سنة ١٢٠هـ؛ أي: قبل عيد الأضحى لتلك السَّنة!!

وأمّا المؤرخون الآخرون فهم كذلك لم يثبتوا على تاريخ معين، فمثلًا المؤرخ الزركلي في الأعلام ذكر أنه في سنة ١١٨هـ، وتابعه أغلب المُحققين ومنهم شيخنا الدكتور عبدالرَّحمن المحمود في موقف شيخ الإسلام مِن الأشاعرة، والدكتور رشيد حسن في تحقيق بيان تلبيس الجَهْمِيَّة،

وغيرهما كثير .

وأما شيخنا العلَّامة محمد العثيمين فقد ذكر في فتح رب البرية في تلخيص الحموية أنه سنة ١١٩هـ، وشرحها في الدُّرة العثيمينية بشرح فتح رب البرية (٣٦٤ - ٣٦٨)، وأكد ما ذهب إليه بقوله عند مقتل الجهم بن صفوان سنة ١٢٨هـ: «بينهما تسع سنين»، ولم أجد لشيخنا متابعة في ذلك.

وأما المؤرخ الصفدي فقد حدَّد في الوافي بالوفيات ٤/ ١٣ أنه في سنة١٢٠هـ.

وقد حدد شيخنا العلامة عبدالله الغنيمان فقد ذكر أنَّ مقتله كان سنة ١٢٤هـ، كما في شرح كتاب التوحيد مِن البخاري (١/ ١١).

وبهذا يظهر لي - والله أعلم - أنَّه أقرب تاريخ لمقتل الجعد إذا قمنا بأمرين: (أحدهما) استبعاد مقتله في حياة الحسن البصري إلى سنة ١١٠هـ، (ثانيهما) استبعاد مقتله بعد عزل خالد القسري سنة ١٢٠هـ، فلا يبقى لنا إلا سنة ١١٨هـ، وهي التي رجحها المؤرخ الزركلي وتابعه الكثير مِن المُحققين، أو سنة ١١٩هـ التي رجحها شيخنا العثيمين، وأما ما رجحه الدكتور التميمي وهو ما بين سنة ١٠٦هـ إلى سنة ١١٠هـ، فاستبعده للأمور الأربعة السابقة، والله أعلم.

الثانية الحديثية: أنَّ هذه القصة أوردها البخاري في خلق أفعال العباد ٢/ ٩ (ت: الفهيد)، والدارمي في الرَّد على الجَهْمِيَّة، ص ٢٠٩ (ت: البدر)، والآجري في الشريعة ١/ ٦٧١ (ت: شيخنا الدميجي)، والبيهقي في الأسماء والصفات ١/ ٦١٧ (ت: الحاشدي)، والذَّهبي في العلو للعلي العظيم ٢/ ٩٥٢ (ت: البرَّاك)، وغيرهم، كلهم مُتفقون أنه مِن طريقِ القاسم بن محمَّد، عن عبدالرَّحمن بن محمَّد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جدِّه، وهو إسناد ضعيفٌ بلا مُنازع؛ لأن محمَّد بن حبيب قال فيه أبو حاتم الرَّازي كما في الجرح والتعديل لابنه: «لا أعرفه»، وقال فيه ابن منده والذَّهبي: «مجهول» كما في ميزان الاعتدال، ووافقهما ابن حجر في التقريب. ومحمَّد بن حبيب هو مِن أكبر عِلل القصة، عدا أنَّ فيها أباه حبيب بن أبي حبيب، قال فيه الإمام أحمد: «ما أعلمُ به بأسًا»، وأما يحيى بن معين فنهى عن كتابة حديثه، وقال يحيى بن سعيد فيه: «لم يكن في الحديث بذاك»، وقال الذَّهبي عنه: «فيه لين»، وقال ابن حجر عنه: «صدوقٌ يُخطئ»، وأمّا ابنه عبدالرَّحمن فقد قال عنه ابن حجر: «مقبول».

وأستأنسَ بعض أهل العلم لطريق آخر رواه ابن أبي حاتم في الرَّد على الجَهْمِيَّة كما عند الذَّهبي في العلو ٢/ ٩٢٩ (ت: البرَّاك) قال: ثنا عيسى بن أبي عمران الرملي، نا أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى، وفيه علتان وهما: عيسى بن أبي عمران قال عنه أبو حاتم الرازي: «غير صدوق»، ونهى ابنه عبدالرَّحمن عن كتابة حديثه، وأمّا أيوب بن سويد فقد ضعَّفه الإمام أحمد كما قاله الذَّهبي في الكاشف، وقال عنه ابن حجر: «صدوقٌ يُخطئ».

وبهذا يظهر ليَّ أنَّ الإسنادين ضعيفان، ولا يُقوِّي بعضهما الآخر، فالقصة من الناحية الحديثية

أثر المُبتدعة والضُّلال في زوال الدُّول ظاهرٌ على مر التاريخ

وَهَذَا الجَعْدُ إِلَيْهِ يُنْسَبُ مُرْوَانُ بْنُ مُحَمَّد الجَعْدِيُّ[(١)] آخَرُ خُلَفَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ[(٢)]، **وَكَانَ شُؤْمُهُ عَادَ عَلَيْهِ حَتَّى زَالَتْ الدَّوْلَةُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَتْ البِدَعُ الَّتِي تُخَالِفُ دِينَ الرُّسُلِ انْتَقَمَ اللهُ مِمَّنْ خَالَفَ الرُّسُلَ وَانْتَصَرَ لَهُمْ.**

وَلِهَذَا لمَّا ظَهَرَتْ المَلَاحِدَةُ البَاطِنِيَّةُ، وَمَلَكُوا الشَّامَ وَغيْرَهَا ظَهَرَ فِيهَا النِّفَاقُ والزَّنْدَقَةُ الَّذِي هُوَ بَاطِنُ/ أَمْرِهِمْ وَهُوَ حَقِيقَةُ قَوْلِ فِرْعَوْنَ إنْكَارُ [س/ ٥١] الصَّانِعِ إنْكَارُ عِبَادَتِهِ، وَخِيَارُ مَا كَانُوا يَتَظَاهَرُونَ بِهِ الرَّفْضُ؛ فَكَانَ/ خِيَارُهُمْ [ك/ ٩٥] وَأَقْرَبُهُمْ إلَى الإِسْلَامِ الرَّافِضَةُ، وظَهَرَ بِسَبَبِهِمْ الرَّفْضُ وَالإِلْحَادُ حَتَّى كَانَ مَنْ كَانَ يَنْزِلُ الشَّامَ مِثْلُ بَنِي حَمْدَانَ[(٣)] الغَالِيَةِ وَنَحْوِهِمْ مُتَشَيِّعِينَ؛ وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي

ضعيفة، أمّا مِن الجهة التاريخية فهي مشهورةٌ جدًّا، وتناقلها العُلماء، واستفاضت عند أهل الحديث ولم يُنكروها، بل وتمادحوا لها، **ونقد الروايات التاريخية التي لا تقدح في العقيدة لا تنضبط على طريقة المُحدثين الذين ينقدون الروايات الحديثية لتنقية ما جاءت به الشريعة مِن قولٍ وعمل**، والله أعلم.

(١) لُقبَّ بذلك؛ لأنه تعلم من الجعد بن درهم مذهبه في القول بخلق القرآن، والقدر، حينما تولي مروان بن محمَّد أمارة الجزيرة الفراتية، في أيام هشام بن عبدالملك، وكان الجعد من أهلها، ومِن المُقربين عند مروان بن محمَّد.

(٢) الدولة الأموية هي المرحلة الثانية في تملك إمارة المُسلمين بعد المرحلة الأولى وهي (عصر الخلفاء الراشدين)، وقد مكثت في خلافتها قرابة ٨٣ عامًا، حكمها ١٤ خليفة، أولهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وآخرهم مروان بن محمد.
يُنظر: التاريخ الإسلامي (الدولة الأموية) محمود شاكر بتمامه، وهو فريدٌ في جمعه وعرضه، والجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين ٥٧-٨٧.

(٣) **بنو حمدان**: بطن مِن بني ثعلب بن وائل من بني تغلب العدنانية، وهم بنو حمدان بن حمدون التغلبي، وكانوا ملوكًا على الجزيرة الفراتية والموصل وحلب، وأشهر مُلوكهم سيف الدولة الحمداني، وأشهر شعرائهم أبو فِراس الحمداني، وهي دولة رافضية تملكت على أجزاء مِن العراق والشام مِن سنة ٢٩٢هـ إلى سنة ٤١٢هـ قرابة عشرون ومائة سنة.

بُويه(١) فِي المَشْرِقِ.

ابْنِ سينا وأهله مِن الشيعة الباطنية

وَكَانَ ابْنُ سِينَا وَأَهْلُ بَيْتِهِ مِنْ أَهْلِ دَعْوَتِهِمْ، قَالَ: «وَبِسَبَبِ ذَلِكَ اشْتَغَلْتُ فِي الفَلْسَفَةِ»، وَكَانَ مبَدَأَ ظُهُورِهِمْ مِنْ حِينِ تَوَلَّى

يُنظر: اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٣٨٦)، نهاية الأرب في فنون الأدب (٢٦/ ٦٩).

(١) **بنو بويه**: أصل نسبهم مِن الفرس، وقد سكنوا بلاد الديلم، وكانوا ملوكًا على بلاد فارس وأجزاء مِن العراق، وأشهر مُلوكهم علي بن بويه، وهي دولة رافضية تملكت على فارس وما جاورها وأجزاء مِن العراق مِن سنة ٣٣٤هـ إلى سنة ٤٤٧هـ، قرابة ثلاث عشرة ومائة سنة.
يُنظر: نهاية الأرب في فنون الأدب ٢٦/ ٩٣، التاريخ الإسلامي ٦/ ١٤١.
فائدة (١): أشهر الحركات السياسية الرافضية في دولة الإسلام هي: (الحمدانيون، والبويهيون، والعبيديون [الفاطميون]، والسامانيون، والحشاشون، والقرامطة، والنصيرية، والدروز)، وانتماؤها للمذهب الشيعي الرافضي مشهورٌ عند العُلماء، ومِنهم مَنْ يَعتبرها فِرق مذهبية مِن الرافضة مع حركتها السياسية، ومِنهم مَن يعتبرها حركة سياسية مُرادها الحكم والسُّلطة فقط، والله أعلم.
فائدة (٢): كُل هذه الدويلات تنتمي إلى مذهب الإسماعيلية الباطنية، والحمدانيون يعتبرون مِن الغُلاة فيهم، ماعدا البويهيون فينتمون إلى الرافضة الإمامية مع اتفاقهم مع المُعتزلة في بعض العقائد، وهم ممَّن مكنوا للمُعتزلة بعدما أطفأ اللهُ نورهم في زمن المتوكل بالله.
فائدة (٣): درج خلفاء المسلمين في الدولة العبَّاسية على تلقيب أنفسهم انتماءً إلى الله، فيقولون: (المعتصم بالله، الواثق بالله، المتوكل بالله، المقتدر بالله)، وشابهم ملوك الدولة العُبيدية بمِصر، فيقولون: (المستنصر بالله، المستعلي بالله، الحاكم بأمر الله، العزيز بالله)، أمَّا غالب ملوك هذه الدويلات الرافضية فيُلقبون أنفسهم إلى الدولة، فيقولون: (سيف الدولة، مؤيد الدولة، عماد الدولة، سعد الدولة)، بينما غالب ملوك أهل السُّنَّة يُلقبون أنفسهم إلى الدِّين، فيقولون: (نظام الدِّين، بدر الدِّين، صلاح الدِّين، ضياء الدِّين)، والله أعلم.

المُقْتَدِرُ(١)، وَلَمْ يَكُنْ بَلَغَ بَعْدُ، وَهُوَ مبدَأُ انْحِلالِ الدَّوْلَةِ العبَّاسية(٢)، وَلِهَذَا سُمِّيَ حِينئِذ بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ الأُمَوِيِّ الَّذِي كَانَ بِالأَنْدَلُسِ(٣)، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ لاَ يُسَمَّى بِهَذَا الاِسْمِ، وَيَقُولُ: «لَا يَكُونُ لِلمُسْلِمِينَ خَلِيفَتَانِ»، فَلَمَّا وَلِيَ المُقْتَدِرُ، قَالَ: «هَذَا صَبِيٌّ لَا تَصِحُّ وِلَايَتُهُ»، فَسُمِّيَ بِهَذَا الاِسْمِ.

العُبيديون ملاحدة منافقون، ونسبهم باطلٌ كدينهم

وَكَانَ بَنُو عُبَيْدِ الله القَدَّاحِ(٤) المَلاَحِدَةُ يُسَمَّوْنَ بِهَذَا الاِسْمِ؛ **لَكِنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا فِي البَاطِنِ مَلَاحِدَةً زَنَادِقَةً مُنَافِقِينَ، وَكَانَ نَسَبُهُمْ بَاطِلًا كَدِينِهِمْ؛ بِخِلَافِ الأُمَوِيِّ وَالعبَّاسِيِّ فَإِنَّ كِلَاهُمَا نَسَبُهُ صَحِيحٌ، وَهُمْ مُسْلِمُونَ كَأَمْثَالِهِمْ مِنْ خُلَفَاءِ المُسْلِمِينَ.**

---

(١) هو: أبو الفضل (المُقتدر بالله) جعفر بن (المُعتضد بالله) أحمد الخليفة الثامن عشر من خلفاء الدولة العباسية، وقد بويع بالخلافة وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وشهر واحد، وعشرين يومًا، ولم يكن ولي الخلافة قبله أحدٌ أصغرَ مِنه.

(٢) الدولة العباسية هي المرحلة الثالثة في تملك إمارة المُسلمين بعد المرحلة الأولى وهي (عصر الخلفاء الراشدين)، والمرحلة الثانية وهي (الدولة الأموية)، وقد مكثت في خلافتها قرابة ٥٢٤ عامًا، حكمها ٣٧ خليفة، أولهم عبدالله بن محمَّد السَفَّاح، وآخرهم المُستعصم بالله عبدالله بن منصور.
يُنظر: التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية) تامًا، والجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين ٨٨-١٨٠.

(٣) وهو: الأمير عبدالرحمن بن محمَّد الناصر الأموي، حيث تسمَّى بأمير المُؤمنين عام ٣١٦هـ تقريبًا حين بلغه توليه (المُقتدر بالله العباسي) وعمره ثلاثة عشر عامًا، ثم أكد في تسمية نفسه خليفةً وأميرًا للمؤمنين في بلاد الأندلس بعدما بلغه مقتل الخليفة (المُقتدر بالله العباسي) على يْدِ مؤنس الخادم، واستبداد القادة التُرك بالخلفاء، وقد دام حكم الناصر ٥٠ عامًا.

(٤) ينتسبون إلى عبدالله بن عبيد الله بن ميمون القداح أحد رؤوسهم وزعمائهم، وقد ملكوا المغرب العربي ومصر في منتصف القرن الثالث، وتسمَّوا بالفاطميين، وأحدثوا بين المُسلمين الكثير من البدع والمُنكرات كتعظيم القبور والأضرحة، والاحتفال بميلاد النبي ﷺ.
يُنظر: البداية والنهاية ١٢/ ٢٦٧، حُسن المحاضرة ١/ ١٦٠.

جهود حُكَّام المسلمين في محاربة الشيعة الباطنية

فَلَمَّا ظَهَرَ النِّفَاقُ وَالبِدَعُ وَالفُجُورُ المُخَالِفُ لِدِينِ الرَّسُولِ سُلِّطَتْ عَلَيْهِمُ الأَعْدَاءُ، فَخَرَجَتْ الرُّومُ النَّصَارَى إِلَى الشَّامِ وَالجَزِيرَةِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّة، وَأَخَذُوا الثُّغُور الشَّامِيَّةَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْء إِلَى أَنْ أَخَذُوا بَيْتَ المَقْدِسِ فِي أَوَاخِرِ المِائَةِ الرَّابِعَةِ[1]، وَبَعْدَ هَذَا بِمُدَّةٍ حَاصَرُوا دِمَشْقَ، وَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ بِأَسْوَأِ حَال بَيْنَ الْكُفَّارِ النَّصَارَى وَالمُنَافِقِينَ المَلَاحِدَةِ؛ إِلَى أَنْ تَوَلَّى نُورُ الدِّينِ الشَّهِيدُ[2] **وَقَامَ بِمَا قَامَ بِهِ مِنْ أَمْرِ الإِسْلَامِ، وَإِظْهَارِهِ، وَالجِهَادِ لِأَعْدَائِهِ**، ثُمَّ اسْتَنْجَدَ بِهِ مُلُوكُ مِصْرَ بَنُو عُبَيْد عَلَى النَّصَارَى فَأَنْجَدَهُمْ، وَجَرَتْ فُصُولٌ كَثِيرَةٌ إِلَى أَنْ أُخِذَتْ مِصْرُ مِنْ بَنِي عُبَيْد أَخَذَهَا [صَلَاحُ

---

(١) دخل الصليبيون بيت المقدس سنة ٤٩٢هـ، في عهد المُستظهر بالله الخليفة الثامن والعشرين من خلفاء الدولة العباسية، وقد قتلوا من أهلها يومئذ أكثر من سبعين ألفًا، وخاضت خيولهم ببحر مِن الدماء، وقد حاول المُسلمون صد عدوانهم ولكن ضعف السلاجقة، وغفلة المُستظهر بالله، وخيانة النصيرية والدروز في الشام، والعبيديين في مصر، مكَّنت للصليبيين من اغتصاب البيت المقدس، حتى قام الملك صلاح الدِّين الأيوبي بجمع شتات المُسلمين في سنوات عديدة قهر خلالها الصليبيين، وهزمهم في معركته الخالدة حِطِّين، وعُرض عليه تسليم القُدس فأبى إلا أن يدخلها عنوةً، وكان ذلك في ٢٧/ ٧/ ٥٨٣هـ، فرحمه الله رحمة واسعة.
يُنظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر ٦/ ٢٤١-٣١٧.

(٢) هو: (نور الدِّين محمود بن (عماد الدِّين) زنكي بن آق سُنقر التركي، الإمام المجاهد، والملك العادل، المُلقب بنور الدِّين الشهيد، ملك الشام وديار الجزيرة ومصر وبعض بلاد المغرب وجانبًا من اليمن، وخُطب له بالحرمين، **وهو أعدل ملوك زمانه وأجلهم وأفضلهم**، وكان يتمنى أن يموتَ شهيدًا، فمات على فِراشه بعلة (الخَوانِيق) في قلعة دمشق، فقيل له: (الشهيد)، ومات سنة ٥٦٩هـ، ومِن أجمع ما صُنِّف في تاريخه (الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي)، وقد طبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم الزيبق، بمؤسسة الرسالة.
و(**الخوانيق**) مِن الاختناق وهو امتناع نفوذ النَفَس إلى الرئة والقلب، وهي ما تُسمَّى في وقتنا الحاضر بالذبحة الصدرية، والله أعلم.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٦، الأعلام ٧/ ١٧٠.

الدِّيـنِ يُوسُـفُ بْنِ أَيُّـوب بْن شَـاذِيّ][1]، وَخَطَـبَ بِهَا لِبَنِـي العَبَّـاسِ؛ فَمِنْ حِينَئِـذ ظَهَرَ الإِسْـلَامُ بِمِصْـرَ بَعْـدَ أَنْ مَكَثَـتْ بِأَيْـدِي المُنَافِقِيـنَ المُرْتَدِّينَ عَـنْ دِينِ الإِسْـلَامِ [مِائَتي سَنَة][2].

---

(١) في (س) و(ك) و(م): «صـلاح الدِّيـن بـن سـادي» بالسـين المُهملـة، وفيـه سـقطٌ وتصحيـفٌ مِـن جهتـين، الأول سـقط اسـم الأب (أيـوب)، والثـاني تصحيـف اسـم الجـد (شـاذي) وهـو بالشـين والـذال المعجمتـين، كـما في سـير أعـلام النبـلاء ٢١/ ٢٧٨، ووفيـات الأعيـان١/ ٢٦٠، والأعـلام ٢/ ٣٨، وقـد اجتهـد الشـيخ نـاصر الفهـد في كتابـه صيانـة مجمـوع الفتـاوى، ص١١١ في تصحيـح اسـم الجـد (شـاذي) فأخطـأ إذا سـمَّاه (شـادي) فأعجـم الأول، وأهمـل الثـاني، والأظهـر كـما سـبق أنـه بمعجمتـين؛ أي: الشـين والـذال، والله أعلـم.

وهـو: الأمـير (صـلاح الدِّيـن يوسـف بـن (نجـم الدِّيـن) أيـوب بـن شـاذي الأيـوبي الكُـردي، السـلطان النـاصر المجاهـد، مـات سـنة ٥٨٧هــ، ومِـن أجمـع المصـادر في تاريخـه (النـوادر السـلطانية والمحاسـن اليوسـفية لبهـاء الدِّيـن بـن شـدَّاد)، وقـد طبـع بتحقيـق الدكتـور جمـال الدِّيـن الشـيَّال، بمكتبـة الخانجـي.

(٢) في (س) و(ك) و(م) [مائـة سـنة] وهـو تصحيـفٌ؛ لأن مُـدَّة اسـتيلاء العبيديـين عـلى مـصر مائتـي سـنة كـما قـرره شـيخ الإسـلام نَفْسَـه في مجمـوع الفتـاوى ٢٧/ ١٧٥: «فبنـوا عُبيـد الذيـن يسـمون القـداح الذيـن كانـوا يقولـون إنهـم فاطميـون وَبَنَـوْ القاهـرة، وبقـوا مُلـوكًا يَدَّعُـون أنهـم علويـون نحـو مائتـي سـنة، وغلبـوا عـلى نصـف مملكـة الإسـلام»، وقـال كـما في الفتـاوى ٢٧/ ٤٨٦-٤٨٧: «دعـاة للقرامطـة الباطنيـين الذيـن اسـتولوا عليهـا مائتـي سـنة، فزرعـوا فيهـم مـن أخـلاق الزنادقـة المُنافقـين وأهـل الجهـل المبدعـين وأهـل الكـذب الظالمـين مـا لم يمكـن أن ينقلـع إلا بعـد حـين، فإنـه قـد فتحهـا بإزالـة ملـك العبيديـين أهـل الإيـمان والسُّـنَّة في الدولـة النوريـة والصلاحيـة»، وقـال كـما في الفتـاوى ٢٨/ ٦٣٥: «فـإنَّ القاهـرة بقـي ولاة أمورهـا نحـو مائتـي سـنة عـلى غـير شريعـة الإسـلام، وكانـوا يظهـرون أنهـم رافضـة، وهـم في الباطـن إسـماعيلية ونصيريـة وقرامطـة باطنيـة»، وقـال كـما في الفتـاوى ٣٥/ ١٣٩: «بقيـت البـلاد المصريـة مُـدَّة دولتهـم نحـو مائتـي سـنة قـد انطفـأ نـور الإسـلام والإيـمان؛ حتـى قالـت فيهـا العلـماء: إنهـا كانـت دار رِدَّة ونِفَـاق»، وقـال كـما في الفتـاوى ٣٥/ ١٥١: «وفتحـوا أيضًـا . أي: المسـلمون - أرض مـصر، فإنهـم كانـوا مسـتولين عليهـا نحـو مائتـي سـنة واتفقـوا هـم والنصـارى، فجاهدهـم المسـلمون حتـى فتحـوا البـلاد، ومـن ذلـك التاريـخ انتشرت دعـوة الإسـلام بالديـار المصريـة والشـامية»، وقـال في منهـاج السُّـنَّة ٦/ ٣٤٢: «مُـدَّة بنـي عُبيـد الله القـداح الذيـن أقامـوا بالمغـرب مُـدَّةً وبمـصر نحـو مائتـي سـنة»، والله أعلـم.

فَكَانَ الإِيمَانُ بِالرَّسُولِ، وَالجِهَادُ عَنْ دِينِهِ سَبَبًا لِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَبِالعَكْسِ البِدَعُ وَالإِلحَادُ وَمُخَالَفَةُ مَا جَاءَ بِهِ سَبَبٌ لِشَرِّ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

كلما أقام المسلمون بالإسلام على الحقيقة نصرهم الله على أعدائهم

فَلَمَّا ظَهَرَ فِي الشَّامِ وَمِصْرَ وَالجَزِيرَةِ الإِلحَادُ وَالبِدَعُ سُلِّطَ عَلَيْهِمْ الكُفَّارُ، وَلَمَّا أَقَامُوا مَا أَقَامُوهُ مِنْ الإِسْلَامِ، وَقَهْرِ المُلْحِدِينَ وَالمُتْبَدِعِينَ نَصَرَهُمْ اللهُ عَلَى الكُفَّارِ؛ تحقيقًا لِقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الصف: ١٠-١٣].

[ك/ ٩٦] وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ أَهْلُ المَشْرِقِ قَائِمِينَ بِالإِسْلَامِ كَانُوا مَنْصُورِينَ عَلَى الكُفَّارِ المُشْرِكِينَ مِنْ التُّرْكِ وَالهِنْدِ وَالصِّينِ وَغَيْرِهِم، فَلَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مَا ظَهَرَ مِنْ البِدَعِ وَالإِلحَادِ وَالفُجُورِ سُلِّطَ عَلَيْهِمْ الكُفَّارُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدۡنَا لَكُمُ ٱلۡكَرَّةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَمۡدَدۡنَٰكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ أَكۡثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا ﴿٧﴾ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۚ وَجَعَلۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الإسراء: ٤-٨].

وَكَانَ بَعْضُ المَشَايِخِ[(١)] يَقُولُ: «هُولاكُو[(٢)] - مَلِكُ التُّرْكِ التَّتَارِ الَّذِي قَهَرَ الخَلِيفَةَ بِالعِرَاقِ وَقَتَلَ بِبَغْدَادَ[(٣)] مَقْتَلَةً عَظِيمَةً جِدًّا، يُقَالُ: قَتَلَ مِنْهُمْ أَلْفَ أَلْف، وَكَذَلِكَ قَتَلَ بِحَلَبِ دَارِ المُلْكِ؛ حِينَئِذ كَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَقُولُ: هُوَ - لِلْمُسْلِمِينَ بِمَنْزِلَةِ بُخْتَ نَصَّرَ[(٤)] لِبَنِي إِسْرَائِيلَ».

---

(١) لم أقف على اسمه فيما بين يدي مِن المصادر، وقد ذكر شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٢١، والفتاوى الكبرى ٣/ ٥٤٢ (ت: عطا) أنه من أكابر التتار، فقال: «كما قال **أكبر مقدميهم** الذين قدموا إلى الشام، وهو يخاطب رسل المُسلمين، ويتقرب إليهم بأنَّا مُسلمون، فقال: (هذان آيتان عظيمتان جاءا مِن عند الله محمَّدٌ وجنكيز خان)، فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم إلى المُسلمين أن يسوى بين رسول الله - وأكرم الخلق عليه، وسيد ولد آدم، وخاتم المُرسلين - وبين مَلِك كافر مُشرك مِن أعظم المُشركين كُفرًا وفسادًا وعدوانًا مِن جنس بخت نصَّر وأمثاله».

(٢) هو: هولاكو بن تولي خان بن جنكيز خان، ملك التتار وقائدهم في غزوهم لبغداد عاصمة الدولة العباسية، وهو مَن أنهى الخلافة العباسية فيها، وقتل آخر خلفائها، وكان طاغيةً متعطشًا للدماء، ومن حسناته على كُفره وجبروته إبادته لفرقة الحشاشين الإسماعيلية في جبال الألموت بإيران، والتي أسسها الحسن بن الصباح، والتي قد آذت المُسلمين سنين طويلة، وقد عجز المُسلمون عن قتالهم وصد عدوانهم، وقد أهلك الله هولاكو سنة ٦٦٤ هـ.
يُنظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٠، البداية والنهاية ١٣/ ٢٨٨.

(٣) **بغداد**: عاصمة الدولة العباسية، وهي الآن عاصمة بلاد العِراق، قال عنها ياقوت الحموي: «أم الدُّنيا، وسيِّدة البلاد»، وكان أبو جعفر المنصور يُسمِّيها (دارُ السَّلام)، وهو الذي خطَّها ومَصَّرَها سنة ٥٤١هـ، وهي مدينة العُظماء مِن أئمة الإسلام، ردَّ الله إليها عِزَّتها وسؤددها.
يُنظر: معجم البلدان ١/ ٤٥٦.

(٤) هو: بخت نصر بن نبوزراذون بن سنحارفي، وكان ملك عام ٧٧٩ بعد وفاة نبي الله موسى عليه السلام على بلاد فارس والعراق والشام، وقد سالمه العرب، وصالحه بنو إسرائيل ثم غدروا به، فقاتلهم حتى أبادهم، فخرب بيت المقدس وأحرقه، فهرب من بقي منهم إلى مصر واحتموا بملكها، فلحقهم بخت نصر إلى مصر فقتل ملكها وصلبه وحاز خزائن مصر، وسبى القبط وغيرهم.
يُنظر: تاريخ الطبري ١/ ٥٣٨، تاريخ ابن خلدون ٢/ ٢٠٩.

وَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ هَؤُلَاءِ دِيَارَ المُسْلِمِينَ ظُهُورُ الإِلحَادِ وَالنِّفَاقِ والبِدَعِ؛ حَتَّى أَنَّهُ صَنَّفَ الرَّازِيُّ كِتَابًا فِي عِبَادَةِ الكَوَاكِبِ وَالأَصْنَامِ وَعَمَلِ السِّحْرِ سَمَّاهُ (السِّرُّ المَكْتُومْ فِي السِّحْرِ وَمُخَاطَبَةِ النُّجُومْ)(١)!!.

(١) اختلف العُلماء في نسبة هذا الكتاب للرازي، على فريقين:

الأول مَن أثبته له: ومنهم الشيخ زين الدِّين سريجا بن محمَّد الملطي المتوفى سنة ٧٨٨هـ وقد ردَّ على الرازي في كتاب سمَّاه (انقضاض البازي في انفضاض الرازي) كما في الأعلام للزركلي ٦/ ٣١٣، وكشف الظنون ٢/ ٩٨٩، وقد وقع خطأ طباعي عند الدكتور أحمد معاذ حقي في تحقيقه لجزئه من بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥٣ حينما سمَّى الرَّد (انقضاض البازي في انفضاض **البازي**)!!. وكذلك أثبته شيخ الإسلام ابن تيميَّة كما في مجموع الفتاوى ٤/ ٥٥: «**صنَّف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام**، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته، ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المُسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام».

والذَّهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٠: «**وله كتاب السر المكتوم في مخاطبة النجوم**، سحرٌ صريحٌ، فلعله تاب من تأليفه إن شاء الله تعالى»، وقال أيضًا في الضعفاء: «**له السر المكتوم في مخاطبة النجوم**، يدل على ضلاله، وقلة إيمانه، فإنه سحرٌ صريحٌ، فلعله تاب منه».

وابن كثير في تفسيره ١/ ٣٦٧: «وقد استقصى في **كتاب السر المكتوم في مخاطبة الشمس والنجوم** المنسوب إليه فيما ذكره القاضي ابن خلكان وغيره، ويقال: إنه تاب منه، وقيل: إنه صنَّفه على وجه إظهار الفضيلة لا على سبيل الاعتقاد، وهذا هو المظنون به، إلَّا أنه ذكر فيه طرائقهم في مخاطبة كل من هذه الكواكب السبعة، وكيفية ما يفعلون وما يلبسونه، وما يتنسكون به».

وقد نسبه له غير هؤلاء جمعٌ مِن المؤرخين كابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٩، واليافعي في مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢/ ١٣٩، والقفطي في أخبار العلماء ١/ ١٢٤، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ٥/ ٢٠، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ٢/ ٦٧، ومحمَّد الزركان في فخر الدِّين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ص٥٢، وشيخنا الدكتور عبدالرَّحمن المحمود في موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة ٢/ ٦٦٦.

ثانيًا: ومنهم مَن نفاه عنه: وهما السُّبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٨٧ حيث أنكر أن يكون هذا الكتاب للرَّازي، بل وكابر أن يكون فيه سحرٌ أصلًا!! وحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ٩٨٩ حيث نسبه إلى أبي الحسن علي بن أحمد المغربي.

وقد طُبع الكتاب في الهند كما قاله شيخنا المحمود، والله أعلم.

وَيُقَالُ: إِنَّهُ صَنَّفَهُ لِأُمِّ(١) السُّلْطَانِ عَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنُ [تكْشِ](٢) بْنِ جَلَالِ الدِّينِ خَوَارِزْم شَاه(٣)، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مُلُوكِ الْأَرْضِ، وَكَانَ لِلرَّازِي بِهِ اتِّصَالٌ قَوِيٌّ حَتَّى أَنَّهُ وَصَّى إِلَيْهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَصَنَّفَ لَهُ كِتَابًا سَمَّا / (الرِّسَالَةَ [س/ ٥٢] العَلَائِيَّةَ فِي الِاخْتِيَارَاتِ السَّمَاوِيَّةِ)(٤).

---

(١) قال شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٣/ ٥٣ (ت: الدكتور أحمد حقي): وقد قيل: إنه صنَّفه لأم الملك علاء الدين محمَّد بن تكش بن جلال الدِّين، وأنها أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب، والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب»، وقد هربت هذه المِلِكة مِن مملكتها بعد زوال مُلك ابنها فوقعت في الأسر ثم قُتلت، ولم أقف على اسمها، وعند الله تجتمع الخُصُوم، وجُملة (خَوَارِزْم شاه) ليست من اسم المَلِك علاء الدِّين، وإنما هي وصفٌ له، ومعناها (مَلِك خوارزم).
يُنظر: الكامل في التاريخ ١٢/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «لكش» وهو تصحيفٌ، والأظهر ما أثبته، والله أعلم.

(٣) هو: السُلطان (علاء الدِّين) محمَّد بن (علاء الدِّين) تكش بن أرسلان بن أتسز بن محمَّد ابن نوشتكين الخوارزمي، كان والده قد تملك الدُّنيا مِن السند والهند وما وراء النهر إلى خراسان إلى بغداد، وتملك محمَّدٌ بعد أبيه حتى أصبح من أعظم مُلوك الأرض، وهو مِن مدينة خوارزم المشهورة بين إيران وروسيا في وقتنا الحاضر، وتقع جنوبي بحر خوارزم والمعروف الآن ببحر آرال، وهي في نهاية حوض نهر جيحون.

(٤) وقد نسبه للرَّازي ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١/ ٣١٥ وسمَّاه (الاختيارات العلائية في التأثيرات السماوية)، والصفدي في الوافي بالوفيات وسمَّاه (الاختيارات السماوية)، وحاجي خليفة في كشف الظنون وسمَّاه (الأحكام العلائية في الأعلام السماوية)، وتابعه صدِّيق حسن خان في أبجد العلوم في علم الاختيارات دون ذكر مؤلفه، وإسماعيل باشا في هدية العارفين.
فائدة: ذكر ابن الأثير في الكامل ١/ ٩٠ أنَّ أول زمن وضعت فيه الاختيارات للملوك بالنجوم؛ لَّما وضعها (زرادشت) وكان عالمًا بالنجوم للملك (بشتاسب) حتى ينتصر على (بُخت نصر)، فأجابه (بشتاسب) إلى ذلك.

الاختيارات الفلكية وعلم النحو وعند أهل الضلال أعظم من الاستخارة الشرعية

وَهَـذِهِ الِاخْتِيَارَاتُ لِأَهْـلِ الضَّلَالِ بَدَلُ الِاسْـتِخَارَةِ الَّتِي عَلَّمَهَا النَّبِـيُّ ﷺ المُسْـلِمِينَ؛ كَمَـا قَـالَ جَابِرٌ فِـي الحَدِيْـثِ الصَّحِيحِ الَّـذِي رَوَاهُ الْبُخَـارِيُّ وَغَيْـرُهُ: كَانَ رَسُـولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَـا الِاسْـتِخَارَةَ فِـي الأُمُـورِ كُلِّهَا، كَمَـا يُعَلِّمُنَا السُّـورَةَ مِـنْ الْقُرْآنِ يَقُـولُ: «**إِذَا هَـمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْـرِ فَلْيَرْكَـعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْـرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُـلْ: اللَهُمْ إِنِّي أَسْـتَخِيرُك بِعِلْمِـك، وَأَسْـتَقْدِرُك بِقُدْرَتِك، وَأَسْـأَلُك مِنْ فَضْلِك العَظِيـمِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَـمُ أَنَّ هَـذَا الْأَمْـرَ -وَيُسَـمِّيهِ بِاسْـمِهِ- خَيْـرٌ لِـي فِـي دِينِـي وَمَعَاشِـي وَعَاقِبَـةِ أَمْـرِي فَاقْـدُرْهُ لِـي، وَيَسِّـرْهُ، ثُـمَّ بَـارِكْ لِي فِيـهِ، وَإِنْ كُنْـت تَعْلَـمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَـرٌّ لِي فِـي دِينِي وَمَعَاشِـي وَعَاقِبَـةِ أَمْـرِي فَاصْرِفْهُ عَنِّـي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْـدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْـثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ**»[(١)]./ [ك/ ٩٧]

وَأَهْـلِ النُّجُـومِ لَهُـمْ اخْتِيَـارَاتٌ إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُـمْ أَنْ يَفْعَـلَ فِعْـلًا أَخَـذَ طَالِعًـا سَـعِيدًا، فَعَمِـلَ فِيـهِ ذَلِـكَ الْعَمَـلَ؛ لِيَنْجَـحَ بِزَعْمِهِـمْ، وَقَـدْ صَنَّـفَ النَّـاسُ كُتُبًا فِـي الرَّدِّ عَلَيْهِـمْ، وَذَكَـرُوا كَثْـرَةَ مَـا يَقَعُ مِـنْ خِـلَافِ مَقْصُودِهِمْ فِيمَـا يُخْبِرُونَ بِـهِ، وَيَأْمُـرُونَ بِهِ، وكَـم يُخْبِـرُونَ مِـنْ خَبَـرٍ فَيَكُـونُ كَذِبًا، وَكَـمْ يَأْمُـرُونَ بِاخْتِيَـارٍ فَيَكونُ شَـرًّا.

الرَّازي ظلم نفسه لمَّا صنَّف في عبادة الكواكب بالدعاء والسجود لها

والـرَّازِيُّ صَنَّـفَ الِاخْتِيَـارَاتِ لِهَـذَا المَلِـكِ، وَذَكَـرَ فِيـهِ الِاخْتِيَـارَ لِشُـرْبِ الخَمْـرِ، وَغَيْرِ ذَلِـكَ، كَمَا ذَكَرَ فِي (السِّـرّ المَكْتُـوم) فِي عِبَـادَةِ الكَوَاكِـبِ، وَدَعْوَتِهَا مَعَ السُّـجُودِ لَهَا، وَالشِّـرْكِ بِهَـا، وَدُعَائِهَـا مِثْلَ مَـا يَدْعُو المُوَحِّـدُونَ رَبَّهُـمْ؛ بَلْ أَعْظَـمَ!! وَالتَّقَـرُّبِ إِلَيْهَا بِمَا

---

(١) رواه البخـاري في كِتَـاب الدَّعَـوَاتِ، بَـابُ: الدُّعَـاءِ عِنْـدَ الِاسْـتِخَارَةِ، رقـم (٥٩٠٣)، عـن جابـر بـن عبـدالله .

يُظَنُّ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لَهَا مِنْ الكُفْرِ وَالفُسُوقِ وَالعِصْيَانِ!! فَذَكَرَ أَنَّهُ يُتَقَرَّبُ إِلَى الزُّهْرَةِ بِفِعْلِ الفَوَاحِشِ، وَشُرْبِ الخَمْرِ، وَالغِنَاءِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

وَهَذَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يُقَرِّبُ إِلَى الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ يَأْمُرُونَهُمْ بِذَلِكَ، ويَقُولُونَ لَهُمْ: «إِنَّ الكَوْكَبَ نَفْسَهُ يُحِبُّ ذَلِكَ»، وَإِلَّا فَالكَوَاكِبُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ اللهِ، مُطِيعَةٌ للهِ لَا تَأْمُرُ بِشِرْكٍ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ المَعَاصِي، وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ هِيَ الَّتِي تَأْمُرُ بِذَلِكَ، ويُسَمُّونَهَا رُوحَانِيَّةَ الكَوَاكِبِ، وَقَدْ يَجْعَلُونَهَا مَلَائِكَةً وَإِنَّمَا هِيَ شَيَاطِينُ.

فَلَمَّا ظَهَرَ بِأَرْضِ المَشْرِقِ بِسَبَبِ مِثْلِ هَذَا المَلِكِ وَنَحْوِهِ، وَمِثْلِ هَذَا العَالِمِ وَنَحْوِهِ مَا ظَهَرَ مِنْ الْإِلحَادِ وَالْبِدَعِ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ التُّرْكَ المُشْرِكِينَ الْكُفَّارَ(1)، فَأَبَادُوا هَذَا المَلِكَ، وَجَرَتْ لَهُ أُمُورٌ فِيهَا عِبْرَةٌ لِمَنْ يَعْتَبِرُ، وَيَعْلَمُ تَحْقِيقَ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]؛ أَيْ: أَنَّ القُرْآنَ حَقٌّ، وَقَالَ: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

(١) يعني بهم: التتار والمَغول بتسمية الرسول ﷺ لهم في قوله: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا التُّرْكَ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ، حُمْرَ الْوُجُوهِ، ذُلْفَ الْأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ**» رواه البخاري، وكان قائدهم يومئذ (جنكيز خان)، واسمه: تيموجين بن يسوكاي بهادر، ومعناه: الملك القاهر، استولى على الصين وما حولها وأقام دولة عملاقة، وكان له مراسلات مع ملك خوارزم علاء الدِّين محمَّد بن تكش، ولكن علاء الدِّين قَتَلَ رُسَلَهُ فقرَّر جنكيز خان الانتقام، وقضى على الدولة الخوارزمية، وعاد إلى موطنه، ومات سنة ٦٢٥هـ، ومِن أولاده امتد الغزو المغولي حتى سقطت بغداد على أيديهم، فإنا لله وإنَّا إليه راجعون.

عُلماء السُّنة في كل بلد أعلم مِن غيرهم بدُعاة الضلالة في بلدانهم

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ دَوْلَةَ بَنِي أُمَيَّةَ كَانَ انْقِرَاضُهَا بِسَبَبِ هَذَا الجَعْدِ المُعَطِّلِ، وَغَيْرِهِ مِنْ الأسبَابِ الَّتِي أَوْجَبَتْ إدْبَارَهَا، وَفِي آخرِ دَوْلَتِهِمْ ظَهَرَ الجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ بِخُرَاسَانَ، وَقَدْ قِيلَ: إنَّ أَصْلَهُ مِنْ تِرْمِذَ، وَأَظْهَرَ قَوْلَ المُعَطِّلَةِ النُّفَاةِ الجَهْمِيَّة، وَقَدْ قُتِلَ فِي بَعْضِ الحُرُوبِ، **وَكَانَ أَئِمَّةُ المُسْلِمِينَ بِالمَشْرِقِ أَعْلَمَ بِحَقِيقَةِ قَوْلِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الحِجَازِ وَالشَّامِ والعِرَاقِ**(١) وَلِهَذَا يُوجَدُ لِعَبْدِ الله بْنِ المُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ بِالمَشْرِقِ مِنْ الكَلَامِ فِي الجَهْمِيَّة أَكْثَرُ مِمَّا يُوجَدُ لِغَيْرِهِمْ؛ مَعَ أَنَّ عَامَّةَ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِمْ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُونُوا ظَاهِرِينَ إلَّا بالمَشْرِقِ، لَكِنْ قَوِيَ أَمْرُهُمْ لمَّا مَاتَ الرَّشِيدُ(٢) وَتَوَلَّى ابْنُهُ المُلَقَّبُ بِالمَأْمُونِ(٣) بالمَشْرِقِ، وَتَلَقَّى عَنْ هَؤُلَاءِ مَا تَلَقَّاهُ.

ثُمَّ لمَّا وَلِيَ [الخِلَافَةَ](٤)، اجْتَمَعَ بِكَثِيرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ،/ وَدَعَا إلَى [ك/ ٩٨]

---

(١) وهذه القاعدة صحيحةٌ في الغالب، إذ أن عُلماء ذلك البلد الثقَّات الذين شاهدوا ظهور المُنكر، وربُما حاوروا أصحابه، فهم أعلم بحقيقة ذلك المُنكر مِن غيرهم، سواء كان المُنكر مِن الشرك أو البدع أو المعاصي، والله أعلم.

(٢) هو: الخليفة هارون بن محمَّد الرشيد، الخليفة الخامس مِن خلفاء الدولة العباسية.

(٣) هو: الخليفة محمَّد بن هارون الرشيد، الخليفة السابع من خلفاء الدولة العباسية.

(٤) في (س) و(ك): «الخليفة»، وفي (م): «الخلافة»، وهو الأقرب.

قَوْلِهِمْ فِي آخرِ عُمْرِهِ، وَكَتَبَ إِلَى بَغْدَادَ وَهُوَ بِالثَّغْرِ بِطَرَسُوس(١) الَّتِي بِبَلَدِ سِيْسَ(٢) = وكَانَتْ إِذْ ذَاكَ أَعْظَمَ ثُغُورِ بَغْدَادَ، وَمِنْ أَعْظَمِ ثُغُورِ المُسْلِمِينَ، يَقْصِدُهَا أَهْلُ الدِّينِ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَيُرَابِطُونَ بِهَا، رَابَطَ بِهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ﷺ، وَالسَّرِيُّ السَّقَطِيُّ(٣)، وَغَيْرُهُمَا، وَتَوَلَّى قَضَاءَهَا أَبُو عُبَيْدٍ(٤) وَتَوَلَّى قَضَاءَهَا أَيْضًا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ(٥)، وَلِهَذَا ذُكِرَتْ فِي كُتُبِ الفِقْهِ كَثِيرًا، فَإِنَّهَا كَانَتْ ثَغْرًا عَظِيمًا=

(١) **طَرَسُوس**: قال عنها ياقوت الحموي: «بفتح أوله وثانيه، وسينين مهملتين بينهما واو ساكنة؛ ولا يجوز سكون الراء إلا في ضرورة الشعر»، وهي مدينة بثغور الشَّام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، وهي كذلك موطن للصالحين والزُّهاد يقصدونها لأنها من ثغور المسلمين يبتغون فيها أجر الرباط في سبيل الله، ومات قريبًا منها المأمون ثُّم دُفن فيها، وقد استولى عليها الروم سنة ٣٥٤هـ، وظلت بيدهم حتى سنة ٦٢٣هـ، وهي الآن مدينة مِن مُدن دولة تُركيا.
يُنظر: مُعجم البلدان ٤/ ٢٨.

(٢) **سِيس**: يُسمِّيها عُلماء البلدان (سِيسية)، والعامة يُسمونها (سِيْس)، وهي مِن أعظم مُدن الثغور الشامية بين أنطاكية وطَرَسُوس، وقد عمرت في خلافة المتوكل على يدي علي بن يحيى الأرمني، ثم أخربتها الروم سنة ٣٥٤هـ، وهي الآن مدينة مِن مُدن دولة تُركيا .
يُنظر: مُعجم البلدان ١/ ٢٠١، ٣/ ٢٩٧.

(٣) هو: سِرَيُ بنُ المُغَلَّس السَّقَطِيُّ، أبو الحسن البغدادي، من كبار الزُّهاد، وهو خال الجُنيد ابن محمَّد، وأستاذه، مات سنة ٢٥١هـ.
يُنظر: حلية الأولياء ١٠/ ١١٦، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٨٥، لسان الميزان ٣/ ١٣.

(٤) هو: القاسم بن سلاَّم - بتشديد اللاَّم - بن عبدالله الأزدي، أبو عبيد البغدادي ثم المكي، إمامٌ حافظٌ، وفقيهٌ لُغَويٌّ، صاحب المصنفات المشهورة منها: (فضائل القُرآن)، و(غريب الحديث)، و(الأموال)، ولِي قضاء طرطوس، قال عنه الإمام أحمد: «أبو عُبيد ممن يزداد كلَ يوم خيرًا»، توفي بمكة سنة ١٢٤هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٠.

(٥) هو: صالح بن أحمد بن محمَّد بن حنبل الشيباني، أبو الفضل البغدادي، الإمام المُحدِّث الفقيه القاضي، كان مُلازمًا لأبيه وخادمًا له، مات سنة ٢٦٥هـ.
يُنظر: طبقات الحنابلة ١/ ١٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٢٩.

فَكَتَبَ مِنْ الثَّغْرِ إِلَى نَائِبِهِ بِبَغْدَادَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُصْعَب[1] كِتَابًا يَدْعُو النَّاسَ فِيهِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: «القُرْآنُ مَخْلُوقٌ» !! فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ.

فتنة خلق القُرآن وكيف صنع العُلماء فيها

ثُمَّ كَتَبَ كِتَابًا ثَانِيًا يَأْمُرُ فِيهِ بتقْيِيدِ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ، وَإِرْسَالِهِ إِلَيْهِ، فَأَجَابَ أَكْثَرُهُمْ، **ثُمَّ قَيَّدُوا سَبْعَةً لَمْ يُجِيبُوا، فَأَجَابَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ[2] بَعْدَ القَيْدِ، وَبَقِيَ اثْنَانِ لَمْ يُجِيبَا: الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل، وَمُحَمَّدُ بْنُ نُوح[3]**، فَأَرْسَلُوهُمَا/ إِلَيْهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَا إِلَيْهِ. [س/ ٥٣]

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مصعب بن زُرَيق الخُزاعي، كان أمير بغداد ورئيس شرطتها للعباسيين أكثر مِن عشرين سنة، مِن أيام المأمون إلى أيام المتوكل، وكان صارمًا حازمًا، وهو الذي كان يطلب الفقهاء ويمتحنهم بأمر المأمون، مات في آخر سنة ٢٣٥هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧١، العبر في خبر من غبر ٧٩، الوافي بالوفيات ٣/ ١٦٥.

(٢) الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّ المأمون استدعى سبعة أولاً كما عند الطبري في تاريخه ١٠/ ٢٧٨، وابن كثير في البداية والنهاية ١٠/ ٢٩٨ وهم: (محمَّد بن سعد كاتب الواقدي، وأبو مسلم المستملي، ويزيد بن هارون، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن الدورقي)، فأجاب جميعهم تحت ظل السيف والقهر، ثمَّ استدعى غيرهم، منهم: (الإمام أحمد، وقُتيبة بن سعيد، وأبو حيَّان الزيادي، وبشر بن الوليد الكندي، وعلي بن أبي مقاتل، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأبو نصر التمَّار، وأبو معمر القطيعي، ومحمَّد بن حاتم بن ميمون، ومحمَّد بن نوح، والنضر بن شميل، وعُبيد الله بن عُمَر القَوَارِيْرِي، والحسن بن حمَّاد سَجَّادَة، أبو مُسْهِر عبدالأعلى بن مُسهِر الغسَّانيُّ، وجماعة) فأجابوا كذلك إلَّا الإمام أحمد بن حنبل، ومُحمَّد بن نُوح.

(٣) هو: محمَّد بن نُوح بن ميمون بن عبدالحميد العجلي، ناصر السُّنَّة، كان عالمًا زاهدًا ورِعًا مشهورًا بالسُّنَّة والدِّين والثقة، اُمتحن بالقول بخلق القرآن فثبت على السُّنَّة، وحُمل مُقيدًا مع الإمام أحمد بن حنبل متزاملين، وكان يقول للإمام أحمد: «أبا عبدالله !! الله الله .. فإنكَ لست مثلي، إنك رجل يُقتدى بك، وقد مَدَّ هذا الخلق أعناقهم إليك لما يكون منك، فاتق الله، واثبت لأمره!!»، ومرض في الطريق ومات وهو في ريعان شبابه، فوليه الإمام أحمد ودفنه، وقال عنه: «ما رأيتُ أقومَ بأمر الله مِنه»، ولَزِمهُ لقبُ (صاحبُ أحمد بن حنبل)؛ يعني: في القيد لا العِلم، مات سنة ٢١٨هـ.

ثُـمَّ أَوْصَى إِلَـى أَخِيهِ أَبِـي إِسْـحَاقَ[(١)]، وَكَانَ هَذَا سَـنَةَ ثَمَانِي عَشْـرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَبَقِـيَ أَحْمَـد بْـنُ حَنْبَـل فِـي الحَبْسِ إِلَى سَـنَةِ عِشْـرِينَ، فَجَرَى مَا جَـرَى مِـنْ الْمُنَاظَرَةِ حَتَّـى قَطَعَهُـمْ بِالحُجَّـةِ، ثُـمَّ لمَّـا خَافُـوا الْفِتْنَـةَ ضَرَبُـوهُ وَأَطْلَقُوهُ، وَظَهَـرَ مَذْهَـبُ النُّفَاة الجَهْمِيَّـة وَامْتَحَنُـوا النَّـاسَ، فَصَـارَ مَـنْ أَجَابَهُـمْ أَعْطَـوْهُ، وَإِلَّا مَنَعُـوهُ العَطَـاءَ، وَعَزَلُوهُ مِـنْ الْوِلَايَـاتِ، وَلَـمْ يَقْبَلُـوا شَـهَادَتَهُ، وَكَانُـوا إِذَا افْتَكُّـوا الأَسْـرَى يَمْتَحِنُـونَ الأَسِـيرَ، فَـإِنْ أَجَابَهُـمْ افْتَـدَوْهُ، وَإِلَّا لَـمْ يَفْتَـدُوهُ، وَكَتَـبَ قَاضِيهِـمْ أَحْمَـدُ بْـنُ أَبِـي دُؤَاد[(٢)] عَلَـى سِـتَارَةِ الكَعْبَـةِ (لَيْـسَ كَمِثْلِهِ شَـيْءٌ وَهُـوَ العَزِيزُ الحَكِيـمُ)!! لَمْ يَكْتُـبْ وَهُوَ ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشـورى: ١١][(٣)].

يُنظر: العبر في خبر من غبر، ص٧٠، الوافي بالوفيات ٢/ ١٣٨.

(١) هو: (المعتصم بالله) محمَّد بن هارون الرشيد، الخليفة الثامن مِن خلفاء الدولة العباسية.

(٢) هـو: أحمـد بـن (أبي دؤاد) فـرج بـن جريـر بـن مالـك بـن عبـدالله بـن عبَّـاد الإيـادي، أبـو عبـدالله البغـدادي، رئيـس القضـاة في الدولـة العباسـية، وكان فصيحًـا مفوهًـا شـاعرًا جـوادًا، وكان جهميًّـا عنيـدًا، يقـول بخلـق القُـرآن، وأفتـى بـه للخلفـاء في زمانـه، وحرضهـم عـلى إلزامـه للعامـة، فحصـل بسـببه الفتـن الكبـيرة، والمِحَـن الخطـيرة التـي أودت بقتـل كثـير مـن العُلـماء، وأذيـة بعضهـم، وهـو الـذي أفتـى بقتـل الإمـام أحمـد ومَـن يقـول بقولـه، وقـد أهلكـه الله بمـرض بالفالـج قبـل موتـه بنحـو أربـع سـنين، وصـودرت أموالـه وأملاكـه، ومـات سـنة ٢٤٠هــ.
يُنظر: ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٨، الوافي بالوفيات ٢/ ٤٧٤.

(٣) والقصـة أوردهـا كذلـك الإمـام ابـن أبي يعـلى في طبقـات الحنابلـة ١/ ٥٥، فقـال: وقـال حنبـل – يعنـي: ابـن إسـحاق – حججـت في سـنة إحـدى وعشريـن فرأيـتُ في المسـجد الحـرام كسـوة البيـت مـن الدِيبـاج، وهـي تخـاط في صحـن المسـجد، وقـد كُتـب في الـدارات (ليـس كمثلـه شيء وهـو اللطيـف الخبـير)، فلـمَّا قدِمـتُ سـألني أبـو عبـدالله – يعنـي: الإمـام أحمـد – عـن بعـض الأخبـار، فأخبرتـه بذلـك، فقـال أبـو عبـدالله: قاتَلـهُ الله !! الخبيـث عمـد إلى كتـاب الله فغـيَّره؛ يعنـي: ابـن أبي دؤاد؛ يعنـي: أزال ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾.

ثُـمَّ وَلِـيَ الوَاثِـقُ[١] وَاشْـتَدَّ الأَمْـرُ إِلَـى أَنْ وَلِـيَ المُتَـوَكِّلُ[٢]، فَرَفَـعَ المِحْنَـةَ، وَظَهَـرَتْ حِينَئِـذ السُّـنَّةُ[٣]، وَبَسْـطُ هَـذَا لَـهُ مَوْضِـعٌ آخَـرُ.

وَالمَقْصُـودُ: أَنَّ أَئِمَّـةَ المُسْـلِمِينَ لمَّا عَرَفُوا حَقِيقَـةَ قَوْلِ الجَهْمِيَّـة بَيَّنُوهُ؛ حَتَّى قَـالَ عَبْدُاللـه بْنُ المُبَارَكِ: «إِنَّـا لَنَحْكِي كَلَامَ اليَهُـودِ وَالنَّصَارَى، وَلَا نَسْـتَطِيعُ أَنْ نَحْكِيَ كَلَامَ الجَهْمِيَّة»[٤]، وَكَانَ ينشـد:

---

(١) هـو: (الواثـق بـالله) هـارون بـن (المعتصـم بـالله) محمَّـد بـن هـارون الرشـيد، الخليفـة التاسـع مـن خلفـاء الدولـة العباسـية.

(٢) هـو: (المُتـوكل عـلى الله) جعفـر بـن (الواثـق بـالله) هـارون بـن (المعتصـم بـالله) محمَّـد بـن هـارون الرشـيد، الخليفـة العـاشر مـن خلفـاء الدولـة العباسـية.

(٣) ظهـر القـول بـ(خلـق القُـرآن) للعامَّـة بأمـر الخليفـة (المأمـون) مِـن سـنة ٢١٢هـ إلى سـنة ٢١٨هـ حيـث مـات فيهـا، وقـد أوصى لأخيـه مِـن بعـده (المُعتصـم بـالله) بإشـعال فتنتهـا، وإكـراه العُلـماء فيهـا ليتقبلهـا العامـة، فأوقـد لهـا السـيف والنطـع حتـى مـات في سـنة ٢٢٧هـ بعدمـا قتـل كثـيرًا مـن العُلماء والعُبَّـاد، ثـم أعقبهـما (الواثـق) فـما زال عـلى رِكاب مَـن قبلـه في الفتنـة حتـى مـات سـنة ٢٣٢هـ، فجاء (المُتـوكل) بعدهـم وقـد زُلزلـت الأرض مِـن هـول هـذه الفتنـة في بـلاط الخلافـة، وحمـل شـؤمها ثلاثـةٌ منهـم، فعـزم عـلى إنهائهـا، والمنـع مِـن قولهـا، ورد العامَّـة عـلى السُّـنَّة، وكان ذلـك في مطلـع سـنة ٢٣٣هـ.

قـال شـيخ الإسـلام كـما في الفتـاوى ١١/ ٤٧٩: «فدامـت هـذه المحنـة عـلى المُسـلمين **بضـع عـشرة سـنة** في أواخـر خلافـة المأمـون، وخلافـة أخيـه المُعتصـم، والواثـق ابـن المُعتصـم، ثـم إن الله تعالـى كشـف الغُمَّـة عـن الأُمـة في ولايـة المُتـوكل عـلى الله، **والـذي جعـل اللهُ عامَّـة خلفـاء بنـي العبَّـاس مِـن ذريتـه دون ذريـة الذِّيـن أقامـوا المحنـة لأهـل السُّـنَّة**، فأمـر المُتـوكل برفـع المحنـة، وإظهـار الكتـاب والسُّـنَّة، وأن يُـروي مـا ثبـت عـن النبـي ﷺ والصَّحابـة والتابعـين مـن الإثبـات النـافي للتعطيـل».

(٤) أخرجـه عبـدالله بـن أحمـد في السُّـنَّة ١/ ١١١، والآجـري في الشريعـة ١/ ٦٤٤ (ت: شـيخنا الدميجـي)، وابـن بطـة في الإبانـة الكـبرى ٢/ ٩٧ (ت: الوابـل)، كُلهـم بلفظـه، وعنـد الدارمـي في الـرَّد عـلى الجَهْمِيَّـة، ص ٢٦: «لأن أحكـي كلام اليهـود والنصـارى أحـبُ إليَّ مـن أن أحكـي كلام الجَهْمِيَّـة»، وصححـه ابـن القيِّـم في اجتـماع الجيـوش الإسـلامية، ص ١٩٢ (ت: النشـيري).

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً ... إِلَى النَّارِ وَاُشْتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمَ(١)

«وَقِيلَ لَهُ: بِمَاذَا يُعْرَفُ رَبُّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. قِيلَ لَهُ: بِحَدٍّ؟ قَالَ: بِحَدٍّ»(٢).

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة ٣/ ٢٨٢، بلفظ:

عَجِبْتُ لِشَيْطَانٍ دَعَا النَّاسَ جَهْرَةً ... إِلَى النَّارِ وَاُشْتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمَ

ووافقه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤١١، وتاريخ الإسلام ١٢/ ٢٣٧، وأمّا لفظ شيخ الإسلام فقد وافقه عليه ابن القيِّم في الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٩٨ (ت: الدخيل الله)، وابن أبي العز في شرح الطحاوية، ص٤٩٤ (ت: التركي).

(٢) هذا الأثر لأهميته عند أهل السُّنَّة جعلتُه على مسألتين:

الأولى: (تخريجه) هذا الأثر رواه مختصرًا بدون جملة (الحَدّ) الدارمي في الرَّد على الجَهْمِيَّة، ص٤٧، وعبدالله بن أحمد في السُّنَّة ١/ ١١١، وابن منده في التوحيد ٣/ ٣٠٨، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٣٣٦، وغيرهم، ورواه بلفظه تامًا الدارمي في الرد على المريسي ١/ ٢٢٤، وفي الرَّد على الجَهْمِيَّة، ص٩٨، وعبدالله بن أحمد في السُّنَّة ١/ ١٥٧، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٣٣٥، وغيرهم، كُلُّهم مِن طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، وصححه شيخ الإسلام كما الفتوى الحموية، ص٣١٧ وقال: «بأسانيدَ صِحَاح»، وفي القاعدة المراكشية ٦٧ - ٦٨ وقال: «وهذا مشهورٌ عن ابن المُبارك ثابتٌ عنه مِن غير وجه، وهو أيضا ثابتٌ عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَهَوْيه، وغير واحد مِن الأئمة»، وابن القيِّم في اجتماع الجيوش الإسلامية، ص١٩١ وقال: «بأصح إسناد»، وكذلك في ص ٣٢٤ وقال: «وقد صحَّ عنه صحةً قريبةً مِن التواتر»، والذَّهبي في العلو ١/ ١١٠، والألباني في مختصر العلو، ص ١٥٢، والقحطاني في تحقيقه كتاب السُّنَّة، والنشيري في تحقيقه اجتماع الجيوش الإسلامية، والحاشدي في تحقيقه كتاب الأسماء والصفات، وحسَّنه البدر في تحقيقه الرَّد على الجَهْمِيَّة، وبهذا يظهر أنَّ الأسانيد لابن المُبارك صحيحة، ولا مطعن فيه لأئمة الحديث، ولم أر مَن طعن فيه إلا جَهْمِيًّا كالكوثري، أو زَيدِيًّا سالكًا مسالك الرافضة كحسن بن فرحان المالكي، أما بعض المُنتسبين للسُّنَّة الذين ردُّوا مسألة الحدِّ أو توقفوا فيها فليس لضعف الأثر عندهم، وإنما لأنهم لم يفهموا المقصود من إثبات السَّلف لذلك، والله أعلم.

الثانية: (معناه) الحدُّ لم يثبت مُسمَّاه في الكتاب والسُّنَّة، وهذا لا خلاف فيه، ولكنه جاء عن أئمة السَّلف إثباته، وذلك ردًّا على أئمة الجَهْمِيَّة (كالجَهْم والمريسي وابن أبي دؤاد) ومَن تابعهم من المُنتسبين لأهل السُّنَّة (كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني الحنبليان)، وجاء عرض الأئمة

وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ رَاهَوَيهِ، وَعُثْمَانُ

لهذه المسألة عند كلامهم على مسألة العلو، والاستواء على العرش، وأنه بائنٌ عن خلقه، لا كما يقوله الجَهْمِيَّة ومَن شابههم (أنَّ الله في كُل مكان)!!، وأول مَن اشتهر عنه إثبات الحَدّ لله، وأنَّه بائنٌ عن خلقه - على حسب عِلمي - هو عبدالله بن المُبارك، ثم تابعه أئمة أهل السُّنَّة كالإمام أحمد، وإسحاق بن رَهَوْيه، وعبدالله بن الزبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وعثمان بن سعيد الدَّارمي، وقتيبة بن سعيد، وعبدالله بن أحمد، وأبي بكر الخلّال، وأبي عبدالله ابن منده، وأبي إسماعيل الهروي، وابن تيميَّة، وابن القيِّم، وغيرهم.

وقبل أن أوضح مقصود السَّلف بالحَدِّ أُريد أن أبيِّن معنى الحَدِّ عند أهل اللغة: فبعضهم جعله بمعنى: (المنع) فقط، وهو قول ابن دُريد في الجمهرة، وأبي عُبيد في الغريب.

وبعضهم جعله بمعنى: (الحاجز بين الشيئين) وهو قول الفراهيدي في العين، وابن فارس في المعجم، وابن الأثير في النهاية، وابن منظور في اللسان، والفيروزآبادي في القاموس .

وبعضهم أضاف لها (النهاية والمنتهى لكل شيء) وهو قول الفراهيدي في العين، وابن الأثير في النهاية، والأزهري في التهذيب، وابن منظور في اللسان، والفيروزآبادي في القاموس.

وأمّا عند السَّلف (أهل التوحيد) فهم يطلقونه على معنيين:

الأول: إثبات العلو لله مع استوائه على العرش، وأنه بائنٌ - أي: مُنفصلٌ - عن خلقه، وهذا لا شك فيه، ولا يستطيع أحدٌ نُكرانه، وهو مُجمعٌ عليه عند السَّلف في إثباته.

الثاني: أنَّ الخلق لا يحدُّون ذات الله أو صفاته، ولا يكيفون حَدَّه ومُنتهاه، ولا يَعلم مُنتهى الله إلَّا هو جلَّ في عُلاه، وهذا سببُ إنكار بعض السَّلف لمسألة الحدِّ بقولهم: (ليس له حَدٌّ)، أو (مِن غير أن نقول في ذلك - أي: مِن الصفات - بكيفية أو حدّ)، أو (ولا نصفُ الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حدّ ولا غاية)، ويقصدون (أنَّ الخلق لا يَحُدُّون الله، ولا يُدْرِكون كيفية ذاته أو صفاته)، وقد جمع مُحصِّل كلام السَّلف شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في بيان تلبيس الجَهْمِيَّة ٣/ ٥٩١ وأبدع في مقولته: «وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنهم قالوا: (لله حَدٌّ)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنه مُباينٌ لخلقه، **وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنفات**، وهذا هو معنى التحيز عند مَن تكلم به من الأولين، فإن هؤلاء كثيرًا ما يكون النزاع بينهم لفظيًّا، **لكن أهل السُّنَّة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النصوص وألفاظ السَّلف**، وكثيرٌ مِن مُبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معناها، وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر، غايته أن يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به»، وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية، ص٢١٣ (ت: التركي وشعيب): «ومن المعلوم أن الحدَّ يُقال عَلَى ما ينفصل به الشيء، ويتميز به عن غيره، والله تَعَالَى غير حالّ في خلقه، ولا قائم بهم؛ بل هو القيوم القائم بنفسه، المُقيم لما سواه فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرَّب ونفي حقيقته، وأما الحد

بْـنُ سَـعِيد الدّارِمِـي،(١) وَغَيْرُهُمْ مِـنْ أَئِمَّةِ السُّـنَّةِ.

حقيقة قول المُعطلة هو قول فرعون

وحَقِيقَـةُ قَـوْلِ الجَهْمِيَّـة المُعَطِّلَـةِ هُـوَ قَـوْلُ فِرْعَـوْنَ، وَهُـوَ جَحْد الخَالِـقِ، وَتَعْطِيـلُ كَلَامِـهِ وَدِينِهِ كَمَـا كَانَ فِرْعَوْنُ يَفْعَـلُ(٢)، فَكَانَ

بمعنى العلم والقول، وهو أن يحدَّه العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السُّنَّة»، والله أعلم.

أمَّـا مـا أُثـر عـن الإمـام الذَّهبـي في ردِّه لمسـألة الخـوض في الحـدِّ، وتوقفـه في إثباتـه، كـما في سـير أعـلام النبـلاء ٢٠/ ٨٥، وميـزان الاعتـدال ٣/ ٥٠٧ وتابعـه الشـيخ محمَّـد حامـد الفقـي كـما في تحقيقـه الـرَّد عـلى المريـسي للدَّارمـي، ص ٢٣، والشـيخ الزهـيري في تحقيقـه الفرقـان ١٦٢- ١٦٤ فـلا يُعَـول عليـه، وذلـك لأن الذَّهبـي - غفـر الله لنـا ولـه - قعَّـد لنفسـه (عـدم الخـوض فيما لم يـأتِ بـه الكتاب والسُّـنَّة)، وهـي وإن كانـت قاعـدة متينـة إلَّا أنهـا غـير منضبطـة عنـد الـرَّد عـلى أهـل البـدع لا عنـد الذَّهبـي ولا غـيره، وإنـما العـبرة بـما أُثـر عـن أئمـة السَّـلف وإقـرار بعضهـم بعضًـا في ذلـك، فهـل جـاء في القُـرآن والسُّـنَّة لفظـة (بائـنٌ) في الاسـتواء، أو (بذاتـه) في الاسـتواء، و(غـير مخلـوق) في القُـرآن، أو غيرهـا، ومع ذلـك أثبتهـا السَّـلف ردًّا عـلى الجَهْمِيَّـة والمُعتزلـة الذيـن ينفـون الاسـتواء، ويقولـون بخلـق القُـرآن، وهكـذا، والذَّهبـي نَفْسُـه قـد قـال (بخلـق الأرواح) كـما في السـير ١٦/ ٣٦٤، وقـال بـأنَّ (القُـرآن كلامُ الله مُنـزَلٌ غـير مخلـوق) كـما في السـير ١١/ ٢٩٠، فأنَّـى لـه ذلـك بـأن يُثبـت بعضًـا ويـترك بعضًـا، إلَّا أنـه لم تنضبـط معـه تلـك القاعـدة، وكان - أكرمـه الله وأعـزه - عفيـف القلـب واللسـان يخشـى عـلى المُسـلمين مِـن تكاثـر الفتـن عليهـم، وتناحرهـم بالسِّـباب والغـل والأحقـاد، فبـدا لـه مـا كتـب وقـرر، وأرجـو مراجعـة كتـاب (إثبـات الحـدِّ لله عَزَّوَجَلَّ) للدشـتي، [وهـي رسـالة فريـدةٌ، مطبوعـة بتحقيـق الشـيخين مُسـلط العتيبـي، وعـادل الغامـدي]، والله أعلـم.

(١) هـو: عثـمان بـن سـعيد بـن خالـد التميمـي السجسـتاني، أبـو سـعيد الدَّارمـي، الإمـام الحافـظ، مُحُـدِّث هـراة، كان جذعًـا في أعـين المبتدعـة، وقـد ردَّ عـلى محمَّـد بـن كـرَّام وطـرده مِـن هـراة، لـه المُصنفـات الفريـدة مـن أشـهرها: (المُسـند)، و(النقـض عـلى المريـسي)، مـات سـنة ٢٨٠هــ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣١٩، البداية والنهاية ١١/ ٦٩، شذرات الذهب ٢/ ١٧٦.

(٢) وقـد كـرر شـيخ الإسـلام في كثـير مِـن رسـائله وقـرر أنَّ كلام الجَهْمِيَّـة وغُـلاة الصُوفيـة في نفيهـم العلـو والاسـتواء والبينونـة هـو عَـيْنُ كلام فِرعَـون، ومنـه قولـه: «أنَّ حقيقـة هـذا تـؤول إلى تعطيـل الخالـق فحقيقـة هـذا تـؤول إلى تعطيـل كلامـه وتكليمـه، وهـذا حقيقـة قـول فرعـون الـذي أنكـر الخالـق، وتكليمـه لموسـى، ولهـذا آل الأمـر بمحقـق هـؤلاء إلى تعظيـم فرعـون وتوليـه، وتصديقـه في قولـه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٤﴾؛ بـل إلى تعظيمـه عـلى موسـى، وإلى الاسـتحقار بتكليـم الله لموسـى»

يَجْحَدُ الخَالِقَ ﷻ وَيَقُولُ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، وَيَقُولُ لِمُوسَى: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، وَيَقُولُ ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وَكَانَ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ اللهُ كَلَّمَ مُوسَى، أَوْ يَكُونَ لِمُوسَى إِلَهٌ فَوْقَ السَّمَوَاتِ،/ وَيُرِيدُ أَنْ يُبْطِلَ عِبَادَةَ اللهِ وَطَاعَتَهُ، وَيَكُونَ هُوَ المَعْبُودَ المُطَاعَ. [ك/ ٩٩]

فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ المُعَطِّلَةِ النُّفَاةِ يَئُولُ إِلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ؛ كَانَ مُنْتَهَى قَوْلِهِمْ إِنْكَارَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِنْكَارَ عِبَادَتِهِ، وَإِنْكَارَ كَلَامِهِ؛ حَتَّى ظَهَرُوا بِدَعْوَى التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ وَالعِرْفَانِ، فَصَارُوا يَقُولُونَ: العَالَمُ هُوَ اللهُ، وَالوُجُودُ وَاحِدٌ، وَالمَوْجُودُ القَدِيمُ الأَزَلِيُّ الخَالِقُ هُوَ المَوْجُودُ المُحْدَثُ المُخْلُوقُ، وَالرَّبُّ هُوَ العَبْدُ، مَا ثَمَّ رَبٌّ وَعَبْدٌ وَخَالِقٌ ومَخْلُوقٌ؛ بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ فُرْقَانٌ.

طعن المُعطلة في الأنبياء، وتمدحهم في فرعون

وَلِهَذَا صَارُوا يَعِيبُونَ عَلَى الأَنْبِيَاءِ وَيُنْقِصُونَهُمْ؛ وَيَعِيبُونَ عَلَى نُوحٍ وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ الخَلِيلِ وَغَيْرِهِمَا، وَيَمْدَحُونَ فِرْعَوْنَ، وَيُجَوِّزُونَ عِبَادَةَ جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، وَجَمِيعِ الأَصْنَامِ، وَلَا يَرْضَوْنَ بِأَنْ تُعْبَدَ الأَصْنَامُ حَتَّى يَقُولُوا إِنَّ عُبَّادَ الأَصْنَامِ لَمْ يَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ، وَأَنَّ اللهَ نَفْسَهُ هُوَ العَابِدُ وَهُوَ المَعْبُودُ، وَهُوَ الوُجُودُ كُلُّهُ، فَجَحَدُوا الرَّبَّ، وَأَبْطَلُوا دِينَهُ، وَأَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَمَا أَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ، وَتَكْلِيمَهُ لِمُوسَى وَغَيْرِهِ.

كما في الفتاوى ١٢/ ٢٦٨-٢٦٩، وقال أيضًا في الفتاوى ٢/ ١٦٠: «فهذا أحدُ أصلي ابن عربي وأما الأصل الآخر فقولهم: (أنَّ وجود الأعيان نفس وجود الحق وعينه) وهذا انفردوا به عن جميع مثبتة الصانع مِن المُسلمين واليهود والنصارى والمَجوس والمُشركين وإنَّما هو حقيقةُ قول فرعون».

وَقَدْ ضَلَّ فِي هَذَا جَمَاعَةٌ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ بِالكَلَامِ وَالفَلْسَفَةِ وَالتَّصَوُّفِ المُنَاسِبِ لِذَلِكَ كَابْنِ سَبْعِينَ(١)، وَالصَّدْرِ القُونِوي(٢) تِلْمِيذِ ابْنِ عَرَبِيّ(٣) والبَلْيَاني(٤)،

---

(١) هو: عبدالحق بن إبراهيم بن محمَّد الرقوطي، أبو محمَّد المُرسي، الشهير بابن سبعين، فيلسوفٌ صوفيٌّ مُتكلمٌ، تعمَّق بالفلسفة حتى ألحد، وقد جاور غار حراء راجيًا النبوة لنفسه، له مُصنفات عدِة منها: (بد العارف وعقيدة المحقق المقرب الكاشف)، و(حزب الفرج والاستخلاص بسر حقيقة كلمة الإخلاص)، وقال عنه الذَّهبي: «واُشتهر عنه أنه قال: لقد تحجر ابن آمنة واسعًا بقوله: **لا نَبِيَّ بَعْدِي**، فإن كان ابن سبعين قال هذا فقد خرج به من الإسلام، مع أنَّ هذا الكلام هو أخف وأهون من قوله في رب العالمين: (إنَّهُ حَقِيقَةُ المَوجُودَاتِ)، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا»، مات سنة ٦٦٩ هـ.
يُنظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٦١، شذرات الذهب ٥/ ٣٢٩، هدية العارفين ١/ ٢٦٠.

(٢) هو: محمَّد بن إسحاق بن محمَّد بن يوسف الملاطي القُوْنِوي، أبو عبدالله صدر الدِّين الصوفي، تزوج ابن عربي أمه، وربَّاه عنده، فهو ربيبه وتلميذه، له مُصنفات كثيرة منها: (فكوك النصوص في مستندات حِكم الفصوص للشيخ الأكبر)، و(كشف السِّر)، مات سنة ٦٧٢هـ، وقال الحموي في معجم البلدان: «قُوْنِية: بالضم ثم السكون، ونون مكسورة، وياء مثناة من تحت خفيفة، مِن أعظم مُدن الإسلام بالروم .. وهي موضع مدينة القيروان».
يُنظر: الوافي بالوفيات ١/ ٢٣٣، هدية العارفين ٢/ ١٤.

(٣) ستأتي ترجمته بعد قليل.

(٤) هو: عبدالله بن مسعود البلياني، أوحد الدِّين الشيرازي، فيلسوفٌ صوفيٌّ مُنجِمٌ، كان عارفًا بعِلم الرَّمْلِ، له مُصنفات منها: (رياض الطالبين)، و(الوحدة المُطلقة)، مات سنة ٦٨٦هـ، وقد سمَّاه شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢/ ٨٠: «عبدالله الفارسي البلياني»، وسمَّاه في المجموع ٢/ ١١٥، ٢/ ٢٩٤، ٢/ ٢٩٧، والجواب الصحيح ٢/ ٥٩٦: «عبدالله البلياني»، وقال عنه كذلك كما في الفتاوى ٢/ ٤٧٣ بعد ذكره لأئمة الصوفية: «لكن ما رأيتُ فيهم مَن كَفَرَ هذا الكُفْر الذي ما كَفَرَهُ أحد قَطٌ مثل التلمساني، وآخر يقال له البلياني من مشايخ شيراز، ومِن شعره:

وفي كُلِ شي لهُ آيةٌ تَدُّل على أنه عَيَنُهُ

وأيضًا:

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ويفهم هذا السِّر من هو ذائقه»

قال السخاوي في الضوء اللامع: «البَلْيَاني: بفتح الموحدة، ثم لام ساكنة، بعدها تحتانية، ثم نون ساكنة، نِسْبَةٌ لبَلْيَانْ مِن أعمال شيراز».

والتِلْمَسَانِي[(١)]، وَهُوَ مِنْ حُذَّاقِهِمْ عِلْمًا وَمَعْرِفَةً، وَكَانَ يُظْهِرُ المَذْهَبَ بِالفِعْلِ، فَيَشْرَبُ الخَمْرَ، ويَأْتِي المُحَرَّمَاتِ.

وَحَدَّثَنِي الثِّقَةُ[(٢)] أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ (فُصُوصَ الحِكَمِ)[(٣)] لِابْنِ عَرَبِيّ[(٤)]، وَكَانَ

يُنظر: هدية العارفين ١/ ٢٤١، كشف الظنون ١/ ٦٢٢، قال الدكتور عبدالعزيز العسكر في تحقيقه للجواب الصحيح ٢/ ٥٩٦: «ولم نعثر له على ترجمة بعد البحث الطويل، وخاصة في تراجم الصوفية»، فأرجو إضافة هذا التعريف هناك لتعم الفائدة، والله أعلم.

(١) هو: سليمان بن علي بن عبدالله بن العابدي، يُلقب بالعفيف التلمساني، صوفيٌّ فيسلوفٌ، نُسب إليه الحلول والاتحاد والزندقة، له مؤلفات منها (شرح تائية ابن الفارض)، و(شرح فصوص الحكم لابن عربي)، و(شرح القصيدة العينية لابن سينا)، مات سنة ٦٩٠ هـ.
يُنظر: البداية والنهاية ١٣/ ٣٢٦، شذرات الذهب ٥/ ٤١٢.

(٢) وهو: الشيخ الصالح العالم العابد الزاهد كمال الدِّين أبو حفص عمر بن إلياس بن يونس المُرَاغِي، وقد صرَّح شيخ الإسلام باسمه في حقيقة مذهب الاتحاديين القائلين بوحدة الوجود، وهي ضمن الفتاوى ٢/ ٢٤٤، وقال عنه ابن ناصر الدِّين في الرَّد الوافر، ص ٢١٥ (ت: الشاويش): «ذكره العلَّامة الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير قال: وهو شيخٌ حسن المنظر، ظاهر الوضاءة، عليه سيماء العبادة، ولديه علمٌ وتحقيقٌ، وذكرَ أنه سأله – أي: ابن كثيرٍ يسأل المُراغي – عن الشيخ تقي الدِّين ابن تيميَّة، فقال: هو عندي رجلٌ كبيرُ القدر، عالمٌ مجتهدٌ، شجاعٌ صاحب حق، كثير الرد على هؤلاء الحُلولية والاتحادية والإنيِّة – مَن يقول عن نفسه: أنا الله وهو أنا –، واجتمعت به مرارًا، وشكرته على ذلك، وكان أهل هذا المذهب الخبيث يخافون منه كثيرًا، وكان يقول لي: ألا تكون مثلي، فأقول له: لا أستطيع».

(٣) كِتابٌ فلسفيٌّ صوفيٌّ مُلِيء بالشطحات والتناقضات، وقد رد عليه كثيرٌ مِن أهل العِلم، ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيميَّة في رسالته (الردُ الأقوم على ما في كِتَابِ فُصُوص الحِكَمْ) وهو ضمن مجموع الفتاوى ٢/ ٣٩٠، وقال عنه الذَّهبي في سير أعلام النبلاء: «ومِن أردئ تواليفه كتاب (الفصوص) فإن كان لا كفر فيه، فما في الدُّنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة»، والكتاب طبعه الدكتور أبو العُلا عفيفي، بدار الكتاب العربي بيروت.

(٤) هو: محمَّد بن علي بن محمَّد الطَّائي، أبو عبدالله الأندلسي الدمشقي، المعروف بمُحيي الدِّين ابن عربي الشهير بالشيخ الأكبر، فيلسوفٌ صوفيٌّ مُتكلمٌ، أحد رؤوس القائلين بالاتحاد ووحدة الوجود، يُعتبر مِن أكابر الصوفية وأئمتهم، ويتفاخرون بالانتساب إليه، وخدمته حيًّا وميِّتًا،

يَظُنُّهُ مِنْ كَلَامِ أَوْلِيَاءِ اللهِ العَارِفِينَ، فَلَمَّا قَرَأَهُ رَآهُ يُخَالِفُ القُرْآنَ!! قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا الكَلَامُ يُخَالِفُ القُرْآنَ!! فَقَالَ: «القُرْآنُ كُلُّهُ شِرْكٌ!! وَإِنَّمَا التَّوْحِيدُ فِي كَلَامِنَا!!»، وَكَانَ يَقُولُ: «ثَبَتَ عِنْدَنَا فِي الكَشْفِ مَا يُخَالِفُ صَرِيحَ المَعْقُولِ»[١].

وحَدَّثَني مَنْ كَانَ مَعَهُ وَمَعَ آخَرَ نَظِيرٍ لَهُ[٢] فَمَرَّا عَلَى كَلْبٍ أَجْرَبَ مَيِّتٍ بِالطَّرِيقِ عِنْدَ دَارِ الطُّعْمِ، فَقَالَ لَهُ رَفِيقُهُ: هَذَا أَيْضًا هُوَ ذَاتُ اللهِ؟ فَقَالَ: وَهَلْ ثَمَّ شَيْءٌ خَارِجٌ عَنْهَا؟ نَعَمْ الجَمِيعُ فِي ذَاتِهِ!!.

فرعون كان صريحًا جريئًا في نفي الخالق بعكس المُعطلة فهم منافقون لغيرهم

وَهَؤُلَاءِ حَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ هُوَ قَوْلُ فِرْعَوْنَ؛ لَكِنَّ فِرْعَوْنَ مَا كَانَ يَخَافُ أَحَدًا فَيُنَافِقُهُ، فَلَمْ يُثْبِتْ الخَالِقَ؛ وَإِنْ كَانَ فِي البَاطِنِ مُقِرًّا بِهِ، وَكَانَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ إِلَّا مَخْلُوقٌ؛ لَكِنَّ حُبَّ العُلُوِّ فِي الأَرْضِ وَالظُّلْمِ دَعَاهُ إِلَى الجُحُودِ وَالإِنْكَارِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٣ وَجَحَدُواْ بِهَا

له المُصنفات الشهيرة منها: (فصوص الحكم)، (الفتوحات المكية)، واعتاد غالب أهل العِلم أن يُفرقوا بينه وبين الإمام ابن العربي المعافري القاضي المالكي الأندلسي، صاحب (عارضة الأحوذي) بأل التعريف، فيحذفونها من ابن عربي الصوفي، ويُضيفونها لابن العربي المعافري، مع أنَّ ورودها في ابن عربي لا بأس به، وهي عادة العلماء المغاربة والأندلسيين فقط، مات سنة ٦٣٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٨، فوات الوفيات ٣/ ٤٣٥.

(١) أورد شيخ الإسلام قول التلمساني في الفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان، ص ١٦٠، وهي ضمن الفتاوى ١١/ ٢٤٣، وكذلك في النبوات ١/ ٢٨٢، وفي الجواب الصحيح ٢/ ٤٨٥ (ت: العسكر) بلفظ (ما يُخالف صريح **العقل**)، أمَّا ما جاء في الجواب الصحيح ٢/ ١٠٩-١١٠ (ت: العسكر) بلفظ (ما يُخالف صريح **النقل**)، أظنه تصحيفًا لم يتنبه له المُحقق، والله أعلم.

(٢) وهو: الشيخ حسن الشيرازي، وقد صرَّح شيخ الإسلام باسمه كما في الفتاوى ٢/ ٣٠٩، وفي ٢/ ٣٤٢، وستأتي ترجمته.

﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ١٤﴾ [النمل: ١٣، ١٤]، **وَأَمَّا هَـؤُلَاءِ فَهُـمْ مِـنْ وَجْـهٍ يُنَافِقُـونَ المُسْـلِمِينَ لَا يُمْكِنُهُـمْ إِظْهَـارُ جُحُـودِ الصَّانِـعِ، وَمِـنْ وَجْـهٍ هُمْ ضُـلَّالٌ يَحْسَـبُونَ أَنَّهُمْ عَلَـى حَـقٍّ، وَأَنَّ الخَالِقَ هُـوَ المَخْلُوقُ، فَـكَانَ قَوْلُهُـمْ هُـوَ قَـوْلُ فِرْعَـوْنَ؛ لَكِـنَّ فِرْعَـوْنَ كَانَ مُعَانِـدًا مُظْهِـرًا لِلْجُحُـودِ وَالْعِنَـادِ، وَهَـؤُلَاءِ إِمَّا/ جُهَّـالٌ ضُـلَّالٌ، وَإِمَّـا مُنَافِقُـونَ مُبْطِنُـونَ الإِلحَـادَ وَالجُحُـودَ يُوَافِقُـونَ المُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ.** [س/ ٥٤]

وَحَدَّثَنِـي الشَّـيْخُ عَبْدُالسَّـيِّد[1] الَّـذِي كَانَ قَاضِيَ الْيَهُـودِ ثُمَّ أَسْـلَمَ، وَكَانَ مِنْ أَصْـدَقِ النَّـاسِ، وَمِـنْ خِيَـارِ المُسْـلِمِينَ، وَأَحْسَـنِهِم/ إِسْـلَامًا؛ أَنَّـهُ كَانَ يَجْتَمِعُ بِشَـيْخٍ مِنْهُمْ؛ يُقَالُ لَهُ: الشَّرَفُ البَلَاسِي[2] يُطْلَبُ مِنْهُ المَعْرِفَةُ والعِلمُ. [ك/ ١٠٠]

---

(١) هـو: بهـاء الدِّيـن عبدالسـيِّد بـن (المُهـذِّب) إسـحاق بـن يحيـى الإسرائيـلي، الحكيـم الفاضـل، كان ديَّان اليهـود، وكان يحـب المُسـلمين ويحـضر مجالـس الحديـث، وقـد أسـلم عـلى يـدي شـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة لَمَّا بـيَّن لـه بُطـلان دينهـم، ومـا هُـم عليـه، ومـا بدَّلـوه مـن كتابهـم، وحرفـوه مـن الكلـم عـن مواضعـه، وسـمع الحديـث مـن الإمـام المـزي حـال يهوديتـه، ثـم هـداه الله للإسـلام وأسـلم، وتعلـم القـرآن، وجالـس العلـماء، وكان ماهـرًا في صناعـة الطـب والكحـل، كان إسـلامه يـوم الثلاثـاء رابـع ذي الحجـة سـنة ٧٠١هــ، وحـضر هـو وأولاده إلى دار العـدل فاسـلموا جميعًـا فأُكرمـوا إكرامًـا زائـدًا؛ لأنهـم أسـلموا طائعـين عـلى بصـيرة، وعُمـل في تلـك الليلـة في داره ختمـة، ووليمـة عظيمـة حضرهـا القضـاة والعُلـماء، وأسـلم عـلى يـده جماعـة مـن اليهـود مـن أقاربـه، وخرجـوا يـوم عيـد الأضحـى يكـبرون مـع المُسـلمين، وفـرح النـاس بهـم فرحًـا زائـدًا، وأكرموهـم إكرامًـا عظيـمًا، ومـات في جمـادى الآخـرة سـنة ٧١٥هــ. يُنظـر: البدايـة والنهايـة ١٤/ ٢٢، الـدرر الكامنـة ١/ ٣١١.

(٢) لم أقـف عـلى ترجمتـه في المصـادر التـي بـين يـديَّ إلاَّ بعـد مشـقة في البحـث، ولم أجـده عنـد شـيخ الإسـلام إلا في هـذا الموضـع، مـع أنَّـه ذكـر القصـة في أكثـر مِـن موطـن، وقـد ذكـر هـذه القصـة شـيخ الإسـلام في رسـالته (حقيقـة مذهـب الاتحاديـين) ضمـن الفتـاوى ٢/ ٣٥٩، وسـمَّي المُجـادل مـع عبدالسـيِّد (حسـن الشـيرازي) بـدل (الـشرف البـلاسي)، وظننـت أنَّ في أحدهمـا تصحيفًـا، أو أنَّ القصـة تكـررت مـع الرَّجُلين حتـى وقفـت عـلى الترجمـة في مظانهـا بعـد المشـقة والتحـري، وظهـر لي أنَّ الاسـمين لرجـلٍ واحـدٍ، وهـو: حسـن بـن حمـزة بـن محمَّـد الشـيرازي، الشـيخ الصـوفي المُلقـب بالقطـب، الشـهير بالبـلاسي، مِـن أقـران

قَالَ: فَدَعَانِي إِلَى هَذَا المَذْهَبِ، فَقُلْتُ لَهُ: قَوْلُكُمْ يُشْبِهُ قَوْلَ فِرْعَوْنَ. قَالَ: وَنَحْنُ عَلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ!!.

فَقُلْتُ لِعَبْدِ السَّيِّدِ: وَاعْتَرَفَ لَكَ بِهَذَا!! قَالَ: نَعَمْ.

اليهود خيرٌ من المُعطلة في إثبات الله تعالى

وَكَانَ عَبْدُ السَّيِّدِ؛ إِذْ ذَاكَ قَدْ ذَاكَرَنِي بِهَذَا المَذْهَبِ، فَقُلْت لَهُ: هَذَا مَذْهَبٌ فَاسِدٌ، وَهُوَ يَئُولُ إِلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ، فَحَدَّثَنِي بِهَذَا، فَقُلْت لَهُ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ عَلَى قَوْلِ فِرْعَوْنَ؛ لَكِنْ مَعَ إِقْرَارِ الخَصْمِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ.

قَالَ عَبْدُ السَّيِّدِ: فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَدَعُ مُوسَى وَأَذْهَبُ إِلَى فِرْعَوْنَ. فَقَالَ: وَلِمَ؟ قُلْت: لِأَنَّ مُوسَى أَغْرَقَ فِرْعَوْنَ؛ فَانْقَطَعَ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِالظُّهُورِ الكَوْنِيِّ!!.

فَقُلْتُ لِعَبْدِ السَّيِّدِ - وَكَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ -: نَفَعَتْك اليَهُودِيَّةُ، يَهُودِيٌّ خَيْرٌ مِنْ فِرْعَوْنِيٍّ.

وَفِيهِمْ جَمَاعَاتٌ لَهُمْ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ وَصِدْقٌ فِيمَا هُمْ فِيهِ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَعَامَّتُهُمْ - الَّذِينَ يُقِرُّونَ ظَاهِرًا وباطنًا بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الخَلْقِ أفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالأَوْلِيَاءِ - لَا يَفْهَمُونَ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ؛ بَلْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُ تَحْقِيقُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ أَهْلِ المَعْرِفَةِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي حَقَائِقِ الإِيمَانِ وَالدِّينِ، وَهُمْ مِنْ خَوَاصِّ أَوْلِيَاءِ الله، فَيَحْسَبُونَ هَؤُلَاءِ مِنْ

التلمساني الصوفي، نزل القُدس، له مِن التصانيف (تحفة الأحرار في بيان كشف الأسرار)، و(فرائد الفوائد في قواعد العقائد العلوية)، مات سنة ٦٩٨ هـ تقريبًا.

يُنظر: هدية العارفين ١/ ٢٨٣.

جِنْسِ أُولَئِكَ، مِنْ جِنْسِ الفُضَيلِ بْنُ عِيَاضٍ[(١)]، وإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ[(٢)]، وَأَبِي سُلَيْمَانَ الدَّارَانِي[(٣)]، وَالسَّرِيِّ السَّقَطِيِّ، والجُنَيَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ[(٤)]، وَسَهْلِ بْنِ عَبْدِاللهِ[(٥)]، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ.

غُلاة الصوفية مردهم للفلاسفة والجهميَّة

وَأمَّا عُرَّافُهُم الَّذِينَ يَعْلَمُونَ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ؛ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، ويَقُولُونَ مَا يَقُولُ ابْنُ عَرَبِيٍّ وَنَحْوُهُ: «إِنَّ الأَوْلِيَاءَ أفْضَلُ مِنْ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ خَاتَمَ الأَوْلِيَاءِ أفْضَلُ مِنْ خَاتَمِ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ جَمِيعَ

(١) هو: الفُضيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي المروزي، شيخ الحرم المكي، من أكابر العُبَّاد، فقيهٌ محدثٌ، وعابدٌ ورعٌ، قال فيه ابن المبارك: «مَا بَقِيَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنَ الفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ»، مات سنة ١٨٧هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢١، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤٥، شذرات الذهب ١/ ٣١٦.

(٢) هو: إبراهيم بن أدهم بن منصور العِجلي التميمي، أبو إسحاق البلخي ثم الشامي، أحد الأعلام الزُّهاد، قال عنه سُفيان: «كَانَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ أَدْهَمَ يُشْبِهُ إِبْرَاهِيْمَ الخَلِيْلَ، وَلَوْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ، لَكَانَ رَجُلًا فاضِلًا»، مات سنة ١٦١هـ، وقيل: التي تليها.
يُنظر: حلية الأولياء ٧/ ٣٦٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٨٧.

(٣) هو: عبدالرَّحمن بن أحمد بن عطية العنسي، أبو سليمان الدَّارَانِي الدمشقي، مِن كبار الزُّهاد، قال عنه الذَّهبي: «الإِمَامُ الكَبِيْرُ، زَاهِدُ العَصْرِ»، مات سنة ٢١٥هـ.
يُنظر: صفة الصفوة ١/ ٤٦٧، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٨٢.

(٤) هو: الجُنيد بن محمد بن الجُنيد الخزاز القواريري، أبو القاسم البغدادي، مِن كبار الزُّهاد، كان شيخ وقته وفريد عصره، وكلامه في التصوف مشهورٌ مُدَونٌ، قال عنه الذَّهبي: «الإِمَامُ، القُدْوَةُ، المُحَدِّثُ»، مات سنة ٢٩٧هـ، أو التي تليها.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٦٦، الوافي بالوفيات ٤/ ٥٥، الأعلام ٢/ ١٤١.

(٥) هو: سهل بن عبدالله بن يونس بن عيسى، أبو محمَّد التُّسْتَرُي، مِن كبار الزُّهاد، قال عنه الذَّهبي: «شَيْخُ العَارِفِيْنَ، أَبُو محمَّد التُّسْتُرِي، الصُّوْفِيُّ الزَّاهِدُ.. لَهُ كَلِمَاتٌ نَافِعَةٌ، وَمَوَاعِظُ حَسَنَةٌ؛ وَقَدَمٌ رَاسِخٌ فِي الطَّرِيْقِ»، مات سنة ٢٨٣هـ.
يُنظر: صفة الصفوة ١/ ٤١٦، سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٨٢، الأعلام ٣/ ١٤٣.

الأَنْبيَاءِ يَسْتَفِيدُونَ مَعرِفَةَ الله مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَم الأَوْلِيَاءِ، وَأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ المَعْدِنِ الَّذِي يَأخُذُ مِنْهُ المَلَكُ الَّذِي يَأْتِي خَاتَمَ الأَنْبِيَاءِ»[(١)]، فَإِنَّهُمْ مُتَجَهِّمَةٌ مُتَفَلْسِفَةٌ يُخْرِجُونَ أَقْوَالَ المُتَفَلْسِفَةِ والجَهْمِيَّة فِي قَالَبِ الكَشْفِ.

وَعِنْدَ المُتَفَلْسِفَةِ أَنَّ جِبْرِيلَ إنَّما هُوَ خَيَالٌ فِي نَفْسِ النَّبِيِّ لَيْسَ هُوَ مَلَكًا يَأْتِي مِنْ السَّمَاءِ، والنَّبِيُّ عِنْدَهُمْ يَأْخُذُ مِنْ هَذَا الخَيَالِ، وأمَّا خَاتَمُ الأَوْلِيَاءِ فِي زَعْمِهِمْ فَإِنَّهُ يَأخُذُ مِنْ العَقْلِ المُجَرَّدِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الخَيَالُ؛ فَهُوَ يَأخُذُ مِنْ المَعْدِنِ الَّذِي يَأخُذُ مِنْهُ المَلَكُ الَّذِي يُوحِي بِهِ إِلَى الرَّسُولِ.

وَهُمْ يُعَظِّمُونَ فِرْعَوْنَ، ويَقُولُونَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ (الفُصُوصِ)، قَالَ: «وَلمَّا كَانَ فِرْعَوْنُ فِي مَنْصِبِ التَّحَكُّمِ صَاحِبِ الوَقْتِ، [وَأَنَّه الخَلِيفَةُ بِالسَّيْفِ][(٢)]، وَأَنَّهُ جَارٍ فِي العُرْفِ النَّامُوسِي؛ لِذَلِكَ قَالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؛ أَيْ: وَإِنْ كَانَ الكُلُّ أَرْبَابًا بِنِسْبَةٍ مَا، فَأَنَا/ الأَعْلَى مِنْهُمْ بِمَا أُعْطِيته فِي الظَّاهِرِ [ك/ ١٠١] مِنْ الحُكْمِ فِيكُمْ، قَالَ: وَلمَّا عَلِمَتْ السَّحَرَةُ صِدْقَ فِرْعَوْنَ فِيمَا قَالَهُ لَمْ يُنكِرُوهُ وَأَقَرُّوا لَهُ بِذَلِكَ، وَقَالُوا لَهُ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]، [فَالدَوْلَةُ لَكَ][(٣)]، قَالَ: فَصَحَّ قَوْلُ فِرْعَوْنَ ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، [وَإِنْ كَانَ فِرْعَوْنُ عَيْنَ الحَقِّ][(٤)]»[(٥)].

(١) يُنظر: شرح حديث جبريل (ت: الزهراني) ٥٠٦ مع تعليق المُحقق.

(٢) ساقطة من (س) و(ك) و(م) وأتممتها من فُصوص الحِكم.

(٣) ساقطة من (س) و(ك) و(م) وأتممتها من فُصوص الحِكم .

(٤) في الفُصوص (وَإِنْ كَانَ عَيْنَ الْحَقِّ فَالصُورَةُ لِفِرْعَوْنَ)، ولم يظهر لي الفرق بينهما في المعنى.

(٥) فُصوص الحِكم ٢١٠-٢١١.

وَحَدَّثَنِي الثِّقَةُ - الَّذِي كَانَ مِنْهُمْ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُمْ - أَنَّ أَبْغَضَ النَّاسِ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالله ﷺ، قَالَ: وَإِذَا نَهَقَ الحِمَارُ، وَنَبَحَ الكَلْبُ سَجَدُوا لَهُ، وَقَالُوا: هَذَا هُوَ اللهُ!! فَإِنَّهُ مَظْهَرٌ مِنَ المَظَاهِرِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ أَيْضًا مَظْهَرٌ مِنَ المَظَاهِرِ فاجْعَلُوهُ كَسَائِرِ المَظَاهِرِ، وَأَنْتُمْ تُعَظِّمُونَ المَظَاهِرَ كُلَّهَا، أَوْ أَسْكُتُوا عَنْهُ، قَالَ: فَقَالُوا لِي: مُحَمَّدٌ نُبْغِضُهُ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الفَرْقَ، وَدَعَا إِلَيْهِ، وَعَاقَبَ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ.

قَالَ: فَتَنَاقَضُوا فِي مَذْهَبِهِمْ البَاطِلِ، وَجَعَلُوا الكَلْبَ وَالحِمَارَ أَفْضَلَ مِنْ أَفْضَلِ الخَلْقِ.

قَالَ لِي: وَهُمْ يُصَرِّحُونَ بِاللَّعْنَةِ لَهُ، وَلِغَيْرِهِ مِنْ الأَنْبِيَاءِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ عِبَادَةً لِلشَّيْطَانِ، وَكُفْرًا بِالرَّحْمَنِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ، فَسَلُوا الله مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهِيقَ الحِمَارِ، وَنُبَاحَ الكَلْبِ، فَتَعَوَّذُوا بِالله مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ شَيْطَانًا**»(١) فَهُمْ إِذَا سَمِعُوا نَهِيقَ الحِمَارِ وَنُبَاحَ الكَلْبِ تَكُونُ الشَّيَاطِينُ قَدْ حَضَرَتْ، فَيَكُونُ سُجُودُهُمْ للشَّيَاطِينِ.

---

(١) رواه البخاري في كِتَاب بَدْءِ الخَلْقِ، بَابُ: خَيْرُ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ، رقم (٣٠٥٨)، ومسلم في كِتَاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالاسْتِغْفَارِ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ الدُّعَاءِ عِنْدَ صِيَاحِ الدِّيكِ، رقم (٤٩٠٨)، كِلاهما عن أبي هريرة بدون لفظ (نُبَاحَ الْكَلْبِ).

وَكَانَ فِيهِمْ شَيْخٌ جَلِيلٌ(١) مِنْ أَعْظَمِهِمْ تَحْقِيقًا، لَكِنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسُبُّونَ الْأَنْبِيَاءَ، وَقَدْ صَنَّفَ كِتَابًا سَمَّاهُ (فَكُّ/ الْأَزْرَارِ عَنْ أَعْنَاقِ الْأَسْرَارِ(٢)) ذَكَرَ فِيهِ مُخَاطَبَةً جَرَتْ لَهُ مَعَ إِبْلِيسَ، وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّكُمْ قَدْ غَلَبْتُمُونِي وَقَهَرْتُمُونِي وَنَحْوَ هَذَا، لَكِنْ جَرَتْ لِي قِصَّةٌ تَعَجَّبْتُ مِنْهَا مَعَ شَيْخٍ مِنْكُمْ؛ فَإِنِّي تَجَلَّيْتُ لَهُ فَقُلْتُ: أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا!! فَسَجَدَ لِي، فَتَعَجَّبْتُ كَيْفَ سَجَدَ لِي. قَالَ هَذَا الشَّيْخُ: فَقُلْتُ لَهُ: ذَاكَ أَفْضَلُنَا وَأَعْلَمُنَا، وَأَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ قَصْدَهُ، مَا رَأَى فِي الْوُجُودِ اثْنَيْنِ!! وَمَا رَأَى إِلَّا واحدًا!! فَسَجَدَ لِذَلِكَ الوَاحِدِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ إِبْلِيسَ وَغَيْرِهِ، فَجَعَلَ هَذَا الشَّيْخُ ذَاكَ الَّذِي سَجَدَ لإبليس لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الرَّبِّ وَغَيْرِهِ؛ بَلْ جَعَلَ إِبْلِيسَ هُوَ اللهُ، هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ جَعَلَهُ أَفْضَلَهُمْ وأَعْلَمَهُمْ(٣).

وَلِهَذَا عَابَ ابْنُ عَرَبِيٍّ نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بُعِثَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللهُ ذُرِّيَّتَهُ هُمُ البَاقِينَ، وَأَنْجَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ، وَأَهْلَكَ سَائِرَ أَهْلِ الْأَرْضِ لَمَّا كَذَّبُوهُ؛ فَلَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا، وَعَظَّمَ قَوْمَهُ الكُفَّار الَّذِينَ عَبَدُوا الْأَصْنَامَ، وَأَنَّهُمْ مَا عَبَدُوا إِلَّا اللهَ، وَأَنَّ خَطَايَاهُمْ خَطَتْ بِهِمْ فَغَرِقُوا/ فِي بِحَارِ العِلْمِ بِاللهِ، وَهَذَا عَادَتُهُ يَنْتَقِصُ الْأَنْبِيَاءَ، وَيَمْدَحُ الكُفَّار كَمَا ذَكَرَ [ك/ ١٠٢]

(١) وهو: الشيخ صفي الدِّين الحسين بن علي بن أبي المنصور، أبو عبدالله الخزرجي المالكي، مِن أئمة الصوفية بمصر، له كتاب اسمه (الرِّسَالة)، توفي سنةَ ٦٨٢هـ، وقد صرَّح باسمه شيخ الإسلام كما في شرح الأصفهانية ٥٢٩، ومجموع الفتاوى ٢/ ٢٩٤.
ويُنظر في ترجمته: هدية العارفين١/ ٣١٣، وإيضاح المكنون ٢٢٩.

(٢) وممَّن أثبته لمؤلفه ونقله عنه أبو حيَّان في تفسيره البحر المحيط ١/ ١٣٧، والزركشي في البرُهان في علوم القرآن ٤/ ٦٠، والألوسي في روح المعان ١/ ٢٢٣، وقد سمَّاه أبو حيَّان والألوسي (فَكُّ الأَزْرَارِ) هكذا مُختصرًا، بينما سمَّاه الزركشي (فَكُّ الأزْرَارِ عَن **عُنُقِ** الأسرَار)، والله أعلم.

(٣) أورد شيخ الإسلام قصةً قريبة لها في معناها في كتاب الاستقامة ٣٣٨-٣٣٩، ونقلها كذلك ابن القيم في المدارج ٣/ ٤٦.

مِثْلَ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ نُوحٍ، وإِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَهَارُونَ، وَغَيْرِهِم.

وَمَدَحَ عَبَّادَ العِجْلِ، وَتَنَقَّصَ هَارُونَ، وَافْتَرَى عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: وَكَانَ مُوسَى أَعْلَمَ بِالْأَمْرِ مِنْ هَارُونَ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مَا عَبَدَهُ أَصْحَابُ العِجْلِ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ اللهَ قَدْ قَضَى أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا إِيَّاهُ، وَمَا قَضَى اللهُ بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَعَ، فَكَانَ عَتْبُ مُوسَى أَخَاهُ هَارُونَ لمَّا وَقَعَ الأَمْرُ فِي إِنْكَارِهِ وَعَدَمِ اتِّسَاعِهِ؛ فَإِنَّ العَارِفَ مَنْ يَرَى الحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ، فَذَكَرَ عَنْ مُوسَى أَنَّهُ عَتَبَ عَلَى هَارُونَ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ عِبَادَةَ العِجْلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسَعْ ذَلِكَ فَأَنْكَرَهُ، فَإِنَّ العَارِفَ مَنْ يَرَى الحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ بَلْ يَرَاهُ عَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الافْتِرَاءِ عَلَى مُوسَى وهَارُونَ، وَعَلَى اللهِ، وَعَلَى عُبَّادِ العِجْلِ؛ فَإِنَّ اللهَ أَخْبَرَ عَنْ مُوسَى أَنَّهُ أَنْكَرَ العِجْلَ إِنْكَارًا أَعْظَمَ مِنْ إِنْكَارِ هَارُونَ، وَأَنَّهُ أَخَذَ بِلِحْيَةِ هَارُونَ لمَّا لَمْ يَدَعْهُمْ وَيَتَّبِعْ مُوسَى لِمَعْرِفَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ ٨٣ قَالَ هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي وَعَجِلۡتُ إِلَيۡكَ رَبِّ لِتَرۡضَىٰ ٨٤ قَالَ فَإِنَّا قَدۡ فَتَنَّا قَوۡمَكَ مِنۢ بَعۡدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ٨٥ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَمۡ يَعِدۡكُمۡ رَبُّكُمۡ وَعۡدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُم مَّوۡعِدِي ٨٦ قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ فَقَذَفۡنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ ٨٧ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ٨٨ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا ٨٩ وَلَقَدۡ قَالَ لَهُمۡ هَٰرُونُ مِن قَبۡلُ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي ٩٠ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ٩١ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ

ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي ﴿٩٤﴾﴾ [طه: ٨٣-٩٤].

مناقشة شيخ الإسلام لبعض الغُلاة في ابن عربي الصوفي

قُلْتُ لِبَعْضِ هَؤُلَاءِ: هَذَا الكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا عَنْ مُوسَى وهَارُونَ يُوَافِقُ القُرْآنَ أَوْ يُخَالِفُهُ؟ فَقَالَ: لَا بَلْ يُخَالِفُهُ!! قُلْتُ: فَاخْتَرْ لِنَفْسِك إمَّا القُرْآنَ وَإِمَّا كَلَامَ ابْنِ عَرَبِيٍّ!!.

وَكَذَلِكَ قَالَ عَنْ نُوحٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ نُوحًا جَمَعَ لَقَوْمِهِ بَيْنَ الدَّعْوَتَيْنِ لَأَجَابُوهُ؛ أَيْ: ذَكَرَ لَهُمْ فَدَعَاهُمْ جِهَارًا ثُمَّ دَعَاهُمْ إسْرَارًا، إلَى أَنْ قَالَ: وَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ الدَّعْوَةَ إلَى الله مَكْرٌ بِالمَدْعُوِّ؛ [لِأَنَّهُ مَا عُدِمَ مِنْ البِدَايَةِ فَيُدْعَى إلَى الغَايَةِ ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: ١٠٨] فَهَذَا عَيْنُ المَكْرِ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨] فَنَبَّهَ أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لله][(١)] فَأَجَابُوهُ مَكْرًا كَمَا دَعَاهُمْ، فَجَاءَ المُحَمَّدِيُّ وَعَلِمَ أَنَّ الدَّعْوَةَ إلَى الله مَا هِيَ مِنْ حَيْثُ هُوِيَّتِه، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ حَيْثُ أَسْمَاؤه فَقَالَ: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا ﴿٨٥﴾﴾ [مريم: ٨٥] فَجَاءَ بِحَرْفِ الغَايَةِ وَقَرَنَهَا بِالِاسْمِ، فَعَرَفْنَا أَنَّ العَالَمَ كَانَ تَحْتَ حَيْطَةِ اسْمٍ إلَهِيٍّ، أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مُتَّقِينَ، فَقَالُوا فِي مَكْرِهِمْ: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] فَإِنَّهُمْ إذَا تَرَكُوهُمْ جَهِلُوا مِنْ الحَقِّ بِقَدْرِ مَا تَرَكُوا مِنْ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّ لِلحَقِّ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ وَجْهًا يَعْرِفُهُ مَنْ يَعْرِفُهُ، وَيَجْهَلُهُ مَنْ يَجْهَلُهُ؛ كَمَا قَالَ فِي المُحَمَّدِيِّينَ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ أَيْ: حَكَمَ، فَالعَارِفُ يَعْرِفُ مَنْ عَبَدَ، وَفِي أَيِّ صُورَةٍ ظَهَرَ حَتَّى عُبِدَ، وَأَنَّ التَّفْرِيقَ وَالكَثْرَةَ كَالأَعْضَاءِ فِي الصُّورَةِ المَحْسُوسَةِ، وَكَالقُوَى المَعْنَوِيَّةِ فِي الصُّورَةِ الرُّوحَانِيَّةِ؛ فَمَا عُبِدَ غَيْرُ الله فِي كُلِّ مَعْبُودٍ!!. [ك/ ١٠٣]

---

(١) ساقطة مِن (س) و(ك)، وثابتة في (م).

ابن عربي الصوفي اعتاد على تحريف القرآن الكريم

وَهُوَ دَائِمًا يُحَرِّفُ الْقُرْآنَ عَنْ مَوَاضِعِهِ/ كَمَا قَالَ فِي هَـذِهِ القِصَّةِ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥] فَهِيَ الَّتِي خَطَتْ بِهِمْ فَغَرِقُوا [س/٥٦] فِي بِحَارِ العِلْمِ بِاللهِ وَهِيَ الحَيْرَةُ، ﴿فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فِي عَيْنِ المَاءِ فِي المُحَمَّدِيِّينَ، ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦] سَجَرْتُ التَّنُّورَ أَوْقَدْتُه، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ۝٢٥﴾ [نوح: ٢٥] فَكَانَ اللهُ عَيْنَ أَنْصَارِهِمْ فَهَلَكُوا فِيهِ إِلَى الأَبَدِ،

طريقة ابن عربي في تفسير العبودية

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] بِمَعْنَى أَمَرَ وَأَوْجَبَ وَفَرَضَ، وَفِي القِرَاءَةِ الأُخْرَى[1]: (وَوَصَّى رَبُّكَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) فَجَعَلَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ قَدَّرَ وَشَاءَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، وَمَا قَدَّرَهُ فَهُوَ كَائِنٌ؛ فَجَعَلَ مَعْنَاهَا: كُلُّ مَعْبُودٍ هُوَ اللهُ، وَأَنَّ أَحَدًا مَا عَبَدَ غَيْرَ الله قَطُّ!!.

وَهَذَا مِنْ أَظْهَرِ الفِرْيَةِ عَلَى الله، وَعَلَى كِتَابِهِ، وَعَلَى دِينِهِ، وَعَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَإِنَّ اللهَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَخْبَرَ أَنَّ المُشْرِكِينَ عَبَدُوا غَيْرَ الله؛ بَلْ يَعْبُدُونَ الشَّيْطَانَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦١ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ ۝٦٢﴾ [يس: ٦٠-٦٢]، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَـٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٤٠﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠]، [س/١٠٤]

---

(١) لا يقصد شيخ الإسلام أحد القراءات العشر المشهورة، فإنها ليست فيها، وإنما يقصد قراءة عبد الله بن مسعود؛ كما هي عند الطبري في تفسيره ١٤/ ٥٤٢، والله أعلم.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأعراف: ١٣٨-١٤٠]، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ الخَلِيلِ: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾﴾ [مريم: ٤٢-٥٠].

وحدة الوجود عند غُلاة الصوفية

فَهُوَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وَهَؤُلَاءِ المُلْحِدُونَ يَقُولُونَ: مَا عَبَدْنَا غَيْرَ الله فِي كُلِّ مَعْبُودٍ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ

نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الأعراف: ١٤٨-١٥٢].

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ(١): «هِيَ [والله](٢) لِكُلِّ مُفْتَرٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ أَنْ يُذِلَّهُ اللهُ»(٣).

والجَهْمِيَّة النُّفَاة كُلُّهُمْ مُفْتَرُونَ؛ كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ؛ إِنَّمَا يَقُودُونَ قَوْلَهُمْ إِلَى فِرْيَةٍ عَلَى اللهِ، وَهَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِهِمْ افْتِرَاءً عَلَى اللهِ فَإِنَّ القَائِلِينَ بِأَنَّ وُجُودَ الخَالِقِ هُوَ وُجُودُ المَخْلُوقِ هُمْ أَعْظَمُ افْتِرَاءً مِمَّنْ يَقُولُ إِنَّهُ يَحِلُّ فِيهِ، وَهَؤُلَاءِ يَجْهَلُونَ مَنْ يَقُولُ بِالحُلُولِ، أَوْ يَقُولُ بِالاتِّحَادِ، وَهُوَ أَنَّ الخَالِقَ اتَّحَدَ مَعَ المَخْلُوقِ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ شَيْئَانِ مُتَبَايِنَانِ ثُمَّ اتَّحَدَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؛ كَمَا يَقُولُهُ النَّصَارَى مِنْ اتِّحَادِ اللَّاهُوتِ مَعَ النَّاسُوتِ(٤)، وَهَذَا إِنَّمَا يُقَالُ

(١) هو: عبدالله بن زيد بن عمرو الجَرْمِي البصري، اشتهر بأبي قِلَابَة، بِكَسْرِ القَافِ وَبِبَاءٍ مُوَحَّدَة، ثقةٌ في الحديث مع كثرة إرساله، ومن الفقهاء العُبَّاد، كان شديدًا على أهل البدع ويقول فيهم: «لا تُجَالِسُوا أَهْلَ الأَهْوَاءِ، وَلَا تُحَادِثُوْهُمْ، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمُرُوْكُم فِي ضَلَالَتِهِم، أَوْ يُلْبِسُوا عَلَيْكُم مَا كُنْتُم تَعْرِفُوْنَ»، مات بالشَّام سنة ١٠٤هـ.
يُنظر: حلية الأولياء ٢/ ٢٨٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٦٨.

(٢) ساقطة من (س) و(ك) و(م)، وأتممتها من تفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الطبري.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٦/ ٢٠٠، والطبري في تفسيره ١٠/ ٤٦٤.
وقد حكى السيوطي في الدَّر المنثور ٦/ ٥٩٥ عن سُفيان بن عُيينة بمعناه فقال: «وأخرج أبو الشيخ عن سُفيان بن عُيينة قال: **ليس في الأرض صاحب بدعة إلَّا وهو يجد ذِلَّةً تغشاه**، وهو في كتاب الله، قالوا: أين هي؟ قال: أما سمعتم إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ﴾ الآية قال: يا أبا محمَّدٍ هذه لأصحاب العجل خاصة، قال: كلا اقرأ ما بعدها ﴿... وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الأعراف: ١٥٢]. هي لكل مُفترٍ ومُبتدِعٍ إلى يوم القيامة».
وأخرج ابن الجعد في مُسنده ١٨٩ عن أيوب السُّختياني أنَّه رأى رَجُلًا مِن أصحابِ الأهواءِ، فقال: «**إني لأعرفُ الذِّلَّةَ في وجْهِهِ**»، ثُمَّ قرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾﴾ ثُمَّ قال: هذه لكُلِّ مُفْتَرٍ.

(٤) فكان لهم شيءٌ من خصائص الإله، وقضية الحلول والاتحاد (أو اللاهوت في الناسوت) عقيدة

فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ مَا ثَمَّ وُجُودٌ لِغَيْرِهِ حَتَّى يَتَّحِدَ مَعَ وُجُودِهِ، وَهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَنَاقُضًا، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا ثَمَّ غَيْرٌ وَلَا سِوَى(١).

وَتَقُولُ السَّبْعِينِيَّةُ(٢): لَيْسَ إلاَّ اللهُ؛ بَدَلَ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ المَحْجُوبُونَ لَا يَرَوْنَ هَذَا، فَإِذَا كَانَ مَا ثَمَّ غَيْرٌ وَلَا سِوَى!! فَمَنْ المَحْجُوبُ!! وَمَنْ الحَاجِبُ!! وَمَنْ الَّذِي لَيْسَ بِمَحْجُوبِ!! وَعَمَّ حُجِبَ!!..

فَقَدْ أَثْبَتُوا أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: قَوْمٌ مَحْجُوبُونَ، وَقَوْمٌ لَيْسُوا بِمَحْجُوبِينَ، وَأَمَرٌ انْكَشَفَ لِهَؤُلَاءِ، وَحُجِبَ عَنْ أُولَئِكَ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا ثَمَّ اثْنَانِ وَلَا وُجُودَانِ؟! كَمَا حَدَّثَنِي الثِّقَةُ(٣) أَنَّهُ قَالَ للتِلمِسَانِي: فَعَلَى قَوْلِكُمْ لاَ فَرْقَ بَيْنَ امْرَأَةِ الرَّجُلِ وَأُمِّهِ وَابْنَتِهِ؟! قَالَ: نَعَمْ الجَمِيعُ عِنْدَنَا سَوَاءٌ؛ لَكِنْ هَؤُلَاءِ المَحْجُوبُونَ [س/ ٥٧] قَالُوا/: حَرَامٌ. فَقُلْنَا: حَرَامٌ عَلَيْكُمْ(٤).

قديمة اعتنقها البراهمة والنصارى، واستمسك بها بعض الفِرق كالرافضة وغُلاة الصوفية، والعياذ بالله.

(١) قال الذَّهبي في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٢٧: «وقال الفقيه أبو علي بن البناء: كان الحَلاَّج قد ادَّعى أنه إلهٌ، وأنه يقول بحلول اللاهوت في الناسوت، فأحضره الوزير علي بن عيسى فلم يجده إذ سأله يحسن القرآن والفقه ولا الحديث، فقال: تعلمك الفرض والطهور أجدى عليك من رسائل لا تدري ما تقول فيها، كم تكتب ويلك إلى الناس: تبارك ذو النور الشعشعاني !! ما أحوجك إلى أدب! وأمر به فصُلب في الجانب الشرقي، ثم في الغربي».

(٢) طائفة مِن طوائف غُلاة الصوفية ينتسبون إلى إمام الصوفية في زمانه (عبدالحق ابن سبعين)، وينبغي التفريق هُنا بين (طائفة السبعينية الصوفية)، و(كتاب السبعينية) لشيخ الإسلام، والذي يرد فيه على المُتفلسفة والقرامطة والباطنية، والمشهور بـ (بُغية المُرتاد).

(٣) هو: الشيخ كمال الدِّين عمر بن إلياس المُراغِي، وقد صرَّح شيخ الإسلام باسمه في حقيقة مذهب الاتحاديين، وهي ضمن مجموع الفتاوى ٢/ ٢٤٤، كما سبق .

(٤) وقد نسب شيخ الإسلام مسألة استحلال الفروج مُطلقًا للنساء بل جميع المحرمات إلى أئمة

فَقِيلَ لَهُمْ: فَمَنْ الْمُخَاطِبُ لِلمَحْجُوبِينَ أَهُوَ هُمْ أَمْ غَيْرُهُمْ؟ فَإِنْ كَانُوا هُمْ فَقَدْ حَرُمَ عَلَى نَفْسِهِ لِمَّا زَعَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ دُونَهُ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَهُ فَقَدْ أَثْبَتَ غَيْرَيْنِ، وَعِنْدَهُم مَا ثَمَّ غَيْرٌ.

وَهَؤُلَاءِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ الوَاحِدُ بِالنَّوْعِ بِالوَاحِدِ بِالْعَيْنِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: الوُجُودُ وَاحِدٌ؛ كَمَا يُقَالُ: الإِنْسَانِيَّةُ وَاحِدَةٌ، والحَيَوانِيَّةُ وَاحِدَةٌ؛ أَيْ: يَعْنِي وَاحِدٌ كُلِّيٌّ، وَهَذَا الكُلِّيُّ لَا يَكُونُ كُلِّيًّا إِلَّا فِي الذِّهْنِ لَا فِي الخَارِجِ، فَظَنُّوا هَذَا الكُلِّيَّ ثَابِتًا فِي الخَارِجِ، ثُمَّ ظَنُّوهُ هُوَ اللهُ!! وَلَيْسَ فِي الخَارِجِ كُلِّيٌّ مَعَ كَوْنِهِ كُلِّيًّا، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلِّيًّا فِي الذِّهْنِ، وَإِذَا قُدِّرَ فِي الخَارِجِ كُلِّيٌّ فَهُوَ جُزْءٌ مِنْ المُعَيَّنَاتِ، وَقَائِمٌ بِهَا لَيْسَ هُوَ مُتَمَيِّزًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ؛ فَحَيَوَانِيَّةُ الحَيَوَانِ، وَإِنْسَانِيَّةُ الإِنْسَانِ سَوَاءٌ قُدِّرَتْ مُعَيَّنَةً أَوْ مُطْلَقَةً هِيَ صِفَةٌ لَهُ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ المَوْصُوفِ مُبْدِعَةً لَهُ، وَلَوْ قُدِّرَ وُجُودُهَا مُجَرَّدًا عَنْ الْعِيَانِ عَلَى رَأْيِ مَنْ أَثْبَتَ المُثُلَ الأفلاطُونِيَة، فَتَثْبُتُ المَاهِيَّاتُ الكُلِّيَّةُ مُجَرَّدَةً عَنْ المَوْصُوفَاتِ، وَيُدَّعَى أَنَّهَا قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ، مِثْلُ إِنْسَانِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ، وَحَيَوَانِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ، وَهَذَا خَيَالٌ بَاطِلٌ.

وَهَذَا الَّذِي جَعَلَهُ مُجَرَّدًا هُوَ مُجَرَّدٌ فِي الذِّهْنِ، وَلَيْسَ فِي الخَارِجِ كُلِّيٌّ مُجَرَّدٌ، وَإِذَا قُدِّرَ ثُبُوتُ كُلِّيٍّ مُجَرَّدٌ فِي الخَارِجِ - وَهُوَ مُسَمَّى الوُجُودِ - فَهَذَا يَتَنَاوَلُ وُجُودَ المُحْدَثَاتِ كُلِّهَا، كَمَا يَتَنَاوَلُ وُجُودَ القَدِيمِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ مُبْدِعًا لِشَيْءٍ، وَلَا

الحلولية من الصُوفية كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والقُونوي والتلمساني وسعيد الفرغاني، فبعضهم يستعمل التَقِيَّة، وبعضهم يجاهر بها، وكان شيخ الإسلام يُصرِّح بكفر التلمساني بقوله: «وأما الفاجر التلمساني **فهو أخبث القوم، وأعمقهم في الكفر**» كما في مجموع الفتاوى ٢/ ٤٧١، وقال عنه كذلك: «**وهذا مع كفره العظيم** متناقضٌ [تناقضًا] ظاهرًا» كما في مجموع الفتاوى ١١/ ٢٤١ وذلك في الفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان ٢٣٠، وما بين المعكوفين زيادةٌ مِن (ت: اليحيى).

اخْتِصَاصَ لَهُ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، فَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ إِذْ لَيْسَ وَصْفُهُ بِذَلِكَ بِأَوْلَى مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ عَاجِزٌ جَاهِلٌ مَيِّتٌ، وَالخَالِقُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا هُوَ الخَالِقُ فَهَذَا غَيْرُ الأَعْيَانِ المَوْجُودَةِ المَخْلُوقَةِ، فَقَدْ/ ثَبَتَ وُجُودَانِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ الآخَرِ، وَأَحَدُهُمَا مُحْدَثٌ مَخْلُوقٌ، فَيَكُونُ [ك/ ١٠٦] الآخَرُ الخَالِقُ غَيْرَ المَخْلُوقِ، وَلَا يُمْكِنُ جَحْدُ وُجُودِ الأَعْيَانِ المُعَيَّنَةِ، وَلَكِنَّ الوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَغِيبُ عَنْ شُهُودِ المُغَيَّبَاتِ؛ كَمَا يَغِيبُ عَنْ شُهُودِ نَفْسِهِ، فَيَظُنُّ أَنَّ مَا لَمْ يَشْهَدْهُ قَدْ عُدِمَ فِي نَفْسِهِ؛ وَفَنِيَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، **فَإِنَّ مَا عُدِمَ وَفَنِيَ شُهُودُهُ لَهُ، وَعِلْمُهُ بِهِ، وَنَظَرُهُ إِلَيْهِ، فَالمَعْدُومُ الفَانِي صِفَةُ هَذَا الشَّخْصِ؛ وَإِلَّا فَالمَوْجُودَاتُ فِي نَفْسِهَا بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ، وَعَدَمُ العِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بِالمَعْدُومِ، وَعَدَمُ المَشْهُودِ لَيْسَ شُهُودًا لِلعَدَمِ.**

وَلَكِنْ هَذِهِ الحَالُ يَعْتَرِي كثيرًا مِنَ السَالِكِينَ، يَغِيبُ أَحَدُهُمْ عَنْ شُهُودِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، وَقَدْ يُسَمُّونَ هذا فَنَاء وَاصْطِلَامًا[1]، وَهَذَا فَنَاءٌ عَنْ شُهُودِ تِلْكَ المَخْلُوقَاتِ؛ لَا أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا فَنِيَتْ، وَمَنْ قَالَ: فَنِيَ مَا لَمْ يَكُنْ، وَبَقِيَ مَا لَمْ يَزَلْ، فَالتَّحْقِيقُ - إِذَا كَانَ صَادِقًا - أَنَّهُ فَنِيَ شُهُودُهُ لِمَّا لَمْ يَكُنْ، وَبَقِيَ شُهُودُهُ لِمَّا لَمْ يَزَلْ؛ لَا أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ فَنِيَ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّهُ بَاقٍ مَوْجُودٌ؛ وَلَكِنْ يَتَوَهَّمُونَ إِذَا لَمْ يَشْهَدُوهُ أَنَّهُ قَدْ عُدِمَ فِي نَفْسِهِ .

---

(١) **الاصْطِلام**: قال المُناوي: «نعتُ وَلَهٍ يَرِدُ على القَلْبِ تحتَ سُلْطَانِ القَهْرِ» .
يُنظر: التوقيف على مُهمات التعاريف ٦٨، مجموع الفتاوى ٢/ ٣١٣

حقيقة الفناء وأنه ثلاثة أنواع

وَمِنْ هُنَا دَخَلَتْ طَائِفَةٌ فِي الاتحادِ وَالحُلُولِ، فأَحَدُهُمْ قَدْ يَذْكُرُ اللهَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى قَلْبِهِ ذِكْرُ اللهِ، وَيَسْتَغْرِقَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَبْقَى لَهُ مَذْكُورٌ مَشْهُودٌ لِقَلْبِهِ إِلَّا اللهُ، وَيَفْنَى ذِكْرُهُ وَشُهُودُهُ لِمَا سِوَاهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الأَشْيَاءَ قَدْ فَنِيَتْ، وَأَنَّ نَفْسَهُ فَنِيَتْ؛ حَتَّى يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ هُوَ اللهُ!! وَأَنَّ الوُجُودَ هُوَ اللهُ!! وَمِنْ هَذَا البَابِ غَلَطُ أَبِي يَزِيدَ[١] وَنَحْوِهِ حَيْثُ قَالَ: «مَا فِي الجُبَّةِ إلاَّ اللهُ»، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَبُيِّنَ أَنَّهُ يُعَبَّرُ بِالفَنَاءِ[٢] عَنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أحدها[٣]: أَنَّهُ يَفْنَى بِعِبَادَةِ اللهِ عَنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، وَبِمَحَبَّتِهِ وَطَاعَتِهِ وَخَشْيَتِهِ وَرَجَائِهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ عَنْ مَحَبَّةِ مَا سِوَاهُ، وَطَاعَتِهِ وَخَشْيَتِهِ وَرَجَائِهِ وَالتَّوَكُّلِ

---

(١) هو: طَيْفُور بن عيسى البَسْطَامِي، أبو يزيد الزاهد الصوفي، كان جدُّه مَجُوسِيًّا فأَسْلَم، كان ابن عربي يُسّميه: أبا يزيد الأكبر، مات سنة ٢٦١هـ.
وقصة أبي يزيد هذه قال عنها الذَّهبي: «وجاء عنه أشياء مُشْكِلة لا مساغ لها، [الشأن] في ثبوتها عنه، أو أنه قالها في حال الدَّهْشةِ والسُّكْرِ، والغَيْبَةِ والمَحْوِ، فيطوى، ولا يُحتج بها، إذ ظاهرها إلحادٌ، مثل: سبحاني، وما في الجُبَّة إلا الله»، وما بين المعكوفين أظنه تصحيفًا لكلمة (الشَّكُ) لم ينتبه له مُحققه بدلالة ما جاء في ميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٦: «وقد نقلوا عن أبي يزيد أشياء أشُكُ في صحتها عنه، منها: سبحاني، وما في الجُبَّة إلا الله»، ولم يذكر سبب تشكيكه في صحتها، والمُثبت مُقدَّم على النافي، فكيف بالشَّاك !!.
يُنظر: حلية الأولياء ١٠/ ٣٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٨٦، الأعلام ٣/ ٢٣٥.

(٢) **الفناء**: «عَدَمُ الإحِسَاسِ بعَالَمِ المُلْكِ والمَلَكُوتِ، وهو بالاسْتِغراقِ في عَظَمَةِ البَاري ومُشَاهَدَةِ الحَقِّ»، وقال المناوي: «عَدَمُ رُؤيَةِ العَبْدِ لفِعْلِهِ لِقيَامِ اللهِ عَلَى ذَلِكَ».
يُنظر: التعريفات للجرجاني ٢٤٧، التوقيف على مُهمات التعاريف للمُناوي ٥٦٥، وقال شيخ الإسلام: «أَنْ يَغِيبَ بِمَوْجُودِهِ عَنْ وُجُودِهِ، وَبِمَعْبُودِهِ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَبِمَشْهُودِهِ عَنْ شَهَادَتِهِ، وَبِمَذْكُورِهِ عَنْ ذِكْرِهِ، فَيَفْنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ وَيَبْقَى مَنْ لَمْ يَزَلْ».

(٣) ذكر شيخ الإسلام هُنا القسم الأول فقط، وذكر باقي التقسيمات في الإستقامة ١٤٢، والرَّد على المنطقيين، ص ٥١٧، التدمرية ٢٢١، الرَّد الأقوم على ما في فصوص الحِكم ٢/ ٣٦٩ ضمن الفتاوى، فلتُراجع لأهميتها.

عَلَيْهِ، وَهَـذَا هُـوَ حَقِيقَـةُ التَّوحِيـدِ الَّـذِي بَعَثَ اللـهُ بِهِ الرُّسُـلَ، وأَنْـزَلَ بِهِ الكُتُـبَ، وَهُوَ تَحْقِيـقُ شَـهَادَةِ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، فَقَـدْ فَنِيَ مِنْ قَلْبِـهِ التَّأَلُّهُ لِغَيْـرِ الله، وَبَقِيَ فِـي قَلْبِهِ تَأَلُّهُ اللـه وَحْـدَهُ، وَفَنِـيَ مِـنْ قَلْبِهِ حُبُّ غَيْـرِ الله، وَخَشْـيَةُ غَيْرِ اللـه، وَالتَّوكُّلُ عَلَـى غَيْرِ الله، وَبَقِـيَ فِـي قَلْبِهِ حُبُّ الله، وَخَشْـيَةُ اللـه، والتـوَكُّلُ عَلَى الله، وَهَـذَا الفَنَاءُ يُجَامِـعُ البَقَاءَ فَيَتَخَلَّـى القَلْـبُ عَـنْ عِبَـادَةِ غَيْرِ اللـه مَعَ تَحلِّـي القَلْبِ بِعِبَـادَةِ الله وَحْـدَهُ؛ كَمَا قَالَ ﷺ لرَجُـلٍ «قُـلْ: أَسْـلَمْتُ [وَجْهِي][1] للـهِ وَتَخَلَّيْـتُ»[2]، **وَهُوَ تَحْقِيـقُ شَـهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللـهُ بِالنَّفْـيِ مَـعَ الإِثْبَـاتِ؛ نَفْـيِ إِلَهِيَّـةِ غَيْـرِهِ مَـعَ إِثْبَـاتِ إِلَهِيَّتِـهِ وَحْـدَهُ**، فَإِنَّـهُ لَيْـسَ فِـي **الوُجُـودِ إِلَـهٌ إِلَّا اللـهُ، لَيْـسَ فِيـهِ مَعْبُـودٌ يَسْـتَحِقُّ العِبَـادَةَ إِلَّا اللهُ**؛ فَيَجِـبُ أَنْ يَكُـونَ هَذَا ثَابِتًـا فِـي القَلْـبِ؛ فَـلَا يَكُـونُ فِـي القَلْـبِ مَـنْ يَأْلَهُـهُ القَلْـبُ وَيَعْبُـدُهُ إِلَّا اللـهُ وَحْـدَهُ، وَيَخْـرُجُ مِـنْ القَلْـبِ كُلُّ تَأَلُّـهٍ لِغَيْرِ اللـه، ويَثْبُتُ/ فِيـهِ تَأَلُّـهُ الله وَحْـدَهُ؛ [إِذْ][3] [س/٥٨] [ك/١٠٧] كَانَ لَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ.

حقيقة (لا إله إلا الله) وأنها مقرونة بالولاء والبراء

وَهُـوَ الوِلَايَـةُ للـهِ مَقْرُونَـةٌ بِالبَـرَاءَةِ وَالعَـدَاوَةِ لِـكُلِّ مَعْبُـودٍ سِـوَاهُ، وَلِمَـنْ عَبَدَهُـمْ، قَـالَ تَعَالَى عَنْ الخَلِيـلِ عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، وَقَـالَ: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ

---

(١) ساقطة مِن (س) و(ك) و(م)، وأتممتها مِن كُتب السُّنَّة، والله أعلم.

(٢) رواه النسـائي في كِتَـاب الـزَّكَاة، بَـابُ: وُجُـوب الـزَّكَاةِ، رقـم (٢٣٩٣)، بلفـظ: «أَسْـلَمْتُ **وَجْهِـي إِلَى** الله وَتَخَلَّيْـتُ»، والإمـام أحمـد ٤/ ٤١، بلفظـه، وكِلاهمـا عَـنْ بَهْـزَ بْـنَ حَكِيـمٍ عَـنْ أَبِيـهِ عَـنْ جَـدِّهِ (مُطَـولًا)، وحسَّـنه الألبـاني في صحيـح النسـائي.

(٣) في (س) و(ك) إذا .

ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

قَلَتُ لِبَعْضِ مَنْ خَاطَبْته مِنْ شُيُوخِ هَؤُلَاءِ: قَوْلُ الخَلِيلِ: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾﴾ مِمَّنْ تَبَرَّأَ الخَلِيلُ؟! أَتَبَرَّأَ مِنْ اللهِ تَعَالَى وَعِنْدَكُمْ مَا عُبِدَ غَيْرُ اللهِ قَطُّ؟! وَالخَلِيلُ قَدْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ إِلَّا مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللهُ لَنَا، وَفِيمَنْ مَعَهُ، أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَاليَوْمَ الآخِرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦﴾﴾ [الممتحنة: ٤ - ٦]، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ[١]: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ**»[٢]،

(١) يعني به: الشاعر الكبير، والصحابي الجليل لبيد بن ربيعة العَامِري، كان شريفًا في الجاهلية والإسلام، مات في أول ولاية معاوية بن أبي سفيان، وله مائة وأربعون سنة، وتمام بيته:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ … وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

يُنظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ٢٥٤-٢٥٦.

(٢) رواه البخاري في كِتَابِ المَنَاقِبِ، بَابُ: أَيَّامُ الجَاهِلِيَّةِ، رقم (٣٥٥٣)، ومسلم في كِتَابِ الشِّعْرِ، بَابٌ، رقم (٤١٨٧) كِلاهما عن أبي هريرة.

وَهَـذَا تَصْدِيـقُ قَوْلـه تَعَالَـى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [الحج: ٦٢]، وَقَـالَ تَعَالَـى: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ۝٣٢﴾ [يونـس: ٣٢]، وَقَـالَ سُـبْحَانَهُ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصـص: ٨٨]، **قَـالَ طَائِفَـةٌ مِـنْ السَّـلَفِ: «كُلُّ عَمَلٍ بَاطِـلٌ إلَّا مَـا أُرِيدَ بِـهِ وَجْهُهُ»**[١].

وَقَدْ قَالَ سُـبْحَانَهُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ وَٱدۡعُ إِلَىٰ رَبِّكَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٨٧ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ﴾ [القصص: ٨٧، ٨٨].

معنى الإله: المُستحق للعبادة وحده دون سواه

والإِلَـهُ: هُـوَ المَأْلُـوهُ؛ أَيْ: المُسْـتَحِقُّ لِأَنْ يُؤَلَّـهَ - أَيْ: يُعْبَـدَ - وَلَا يَسْـتَحِقُّ أَنْ يُؤَلَّـهَ وَيُعْبَـدَ إِلَّا اللهُ وَحْـدَهُ، وَكُلُّ مَعْبُودٍ سِـوَاهُ مِنْ لَدُنْ عَرْشِـهِ إِلَى قَـرَارِ أَرْضِـهِ بَاطِـلٌ، وَفِعَـالٌ بِمَعْنَـى مَفْعُولٌ؛ مِثْـلُ لَفْظِ الرِّكَابِ وَالحِمَالِ؛ بِمَعْنَى المَرْكُوبِ وَالمَحْمُولِ.

وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَرْتَجِزُونَ فِي حَفْرِ الخَنْدَقِ يَقُولُونَ:

هَذَا الحِمَالُ لَا حِمَالَ خَيْبَرْ   هَـذَا أَبَـرُّ رَبَّنَـا وَأَطْـهَـرْ[٢]

---

(١) مِنهـم: ابـن عبَّـاس ومجُاهـد والثـوري كُلُّهـم عنـد تفسـير قولـه تعـالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾، كـما عنـد السـيوطي في الـدُّر المنثـور ٦/ ٤٤٧، وقـال ابـن كثـير في التفسـير ٦/ ٢٦١: «هـذا إخبـارٌ عـن كل الأعـمال بأنهـا باطلـةٌ إلا مـا أُريـد بـه وجـه الله تعـالى مِـن الأعـمال الصالحـة المطابقـة للشريعـة».

(٢) رواه البخــاري في كِتَــاب مناقِــبُ الأَنْصــارِ، بَــابُ: هِجْــرَةِ النَّبِــيِّ ﷺ وَأَصْحَابِــهِ إِلَى المَدِينَــةِ، رقــم (٣٩٠٦)، عــن عُــروة بــن الزُّبــير مُرســلًا.

وَإِذَا قِيلَ: هَـذَا هُـوَ الإِمَـامُ، فَهُـوَ الَّـذِي يَسْـتَحِقُّ أَنْ يُؤْتَـمَّ بِـهِ كَمَـا قَـالَ [ك/١٠٨] تَعَالَـى لِإِبْرَاهِيـمَ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٢٤﴾ [البقرة: ١٢٤]، فَعَهْـدُهُ بِالْإِمَامَـةِ لَا يَنَـال الظَّالِمَ، فَالظَّالِمُ لَا يَجُـوزُ أَنْ يُؤْتَمَّ بِهِ فِـي ظُلْمِـهِ، وَلَا يُرْكَنَ إِلَيْـهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هـود: ١١٣]، **فَمَـنْ ائْتَـمَّ بِمَـنْ لَا يَصْلُـحُ لِلإِمَامَـةِ فَقَـدْ ظَلَمَ نَفْسَـهُ، فَكَيْـفَ بِمَنْ جَعَـلَ مَـعَ اللـهِ إِلَهًا آخَـرَ، وَعَبَدَ مَـنْ لَا يَصْلُـحُ لِلْعِبَادَةِ، وَاللـهُ تَعَالَى يَقُـول:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النسـاء: ٤٨، ١١٦].

معنى الإله عند المُتكلمين: الرَّب أو القادر أو الخالق.

وَقَـدْ غَلِـطَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الـكَلَامِ فَظَنُّوا أَنَّ الإِلَـهَ بِمَعْنَى الفَاعِلِ، وَجَعَلُـوا الإِلَهِيَّـةَ هِيَ القُـدْرَةُ وَالرُّبُوبِيَّـةُ، فَالإِلَهُ هُوَ القَـادِرُ، وَهُوَ الرَّبُّ، وَجَعَلُوا العِبَادَ مَأْلُوهِينَ؛ كَمَا أَنَّهُمْ مَرْبُوبُونَ.

فَالَّذِيـنَ يَقُولُـونَ بِوَحْدَةِ الوُجُـودِ مُتَنَازِعُونَ فِي أُمُـورٍ؛ لَكِنَّ إِمَامَهُـمْ ابْنَ عَرَبِيٍّ يَقُـولُ: الأَعْيَـانُ ثَابِتَةٌ فِـي العَدَمِ، وَوُجُـودُ الحَقِّ فَاضَ عَلَيْهَـا؛ فَلِهَذَا قَالَ: فَنَحْـنُ جَعَلْنَاهُ بِمَأْلُوهِيَتِنَـا إِلَهًـا، فَزَعَـمَ أَنَّ المَخْلُوقَـاتِ جَعَلَـتْ الـرَّبَّ إِلَهًا لَهَـا حَيْثُ كَانُـوا مَأْلُوهِينَ، وَمَعْنَـى مَأْلُوهِيـنَ عِنْـدَهُ مَرْبُوبِيـنَ، وَكَوْنُهُـمْ مَأْلُوهِيـنَ حَيْـثُ كَانَـتْ أَعْيَانُهُـمْ ثَابِتَـةً فِي العَـدَمِ، وَفِـي كَلَامِهِـمْ مِنْ هَـذَا وَأَمْثَالِـهِ مِمَّا فِيهِ تَنَقُّـصٌ بِالرُّبُوبِيَّـةِ مَا لَا يُحْصَـى، فَتَعَالَى اللـهُ عَمَّـا يَقُـولُ الظَّالِمُونَ عُلُـوًّا كبيرًا .

والتَّحْقِيـقُ: أَنَّ اللـهَ خَالِـقُ كُلِّ شَـيْءٍ، وَالمَعْـدُومُ لَيْـسَ بِشَـيْءٍ فِـي الخَارِجِ، وَلَكِـنَّ اللـهَ يَعْلَـمُ مَا يَكُونُ قَبْـلَ أَنْ يَكُـونَ، وَيَكْتُبُهُ، وَقَدْ يَذْكُـرُهُ، وَيُخْبِرُ بِهِ، فَيَكُونُ سَـبَبًا فِـي العِلْـمِ وَالذِّكْـرِ وَالْكِتَابِ لَا فِـي الخَـارِجِ؛ كَمَا قَـالَ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢]، واللـه سُـبْحَانَهُ خَالِـقُ الإِنْسَـانِ [س/٥٩]

وَمُعَلِّمُهُ؛ فَهُوَ الَّذِي ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: ٢]، وَهُوَ ﴿ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٣ - ٥].

مناقشة شيخ الإسلام للمُتكلمين في معنى الألوهية

وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الإِلَهَ بِمَعْنَى الرَّبِّ فَهُوَ الَّذِي جَعَلَ المَرْبُوبَ مَرْبُوبًا، فيَكُونَ عَلَى هَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ المَأْلُوهَ مَأْلُوهًا، والمَرْبُوبُ لَمْ يَجْعَلْهُ ربًّا بَلْ رُبُوبِيَّتُهُ صِفَةٌ، وَهُوَ الَّذِي خلَقَ المَرْبُوبَ وَجَعَلَهُ مَرْبُوبًا، وَهُوَ إذَا آمَنَ بِالرَّبِّ وَاعْتَقَدَ رُبُوبِيَّتَهُ وَأَخْبَرَ بِهَا كَانَ قَدْ اتَّخَذَ الله رَبًّا، وَلَمْ يَبْغِ رَبًّا سِوَى الله، وَلَمْ يَتَّخِذْ رَبًّا سِوَاهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، وَقَالَ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝٨٠﴾ [آل عمران: ٨٠].

وَهُوَ أَيْضًا فِي نَفْسِهِ هُوَ الإِلَهُ الحَقُّ لَا إلَهَ غَيْرُهُ، فَإِذَا عَبَدَهُ الإِنْسَانُ فَقَدْ وَحَّدَهُ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ، وَلَا اتَّخَذَ إِلَهًا غَيْرَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ۝٢١٣﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ۝٢٢﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ [ك/ ١٠٩] لِأَبِيهِ آزَرَ: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٧٤﴾ [الأنعام: ٧٤].

فَالمَخْلُوقُ لَيْسَ بِإِلَهٍ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ عَابِدَهُ اتَّخَذَهُ إِلَهًا، وَجَعَلَهُ إِلَهًا، وَسَمَّاهُ إِلَهًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ بَاطِلٌ لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ بَلْ يَضُرُّهُ؛ كَمَا أَنَّ الجَاهِلَ إِذَا اتَّخَذَ إِمَامًا وَمُفْتِيًا وَقَاضِيًا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَؤُمَّ وَلَا يُفْتِيَ وَلَا يَقْضِيَ، وَغَيْرُ الله

لَا يَصْلُحُ أَنْ يُتَّخَذَ إِلَهًا يُعْبَدُ وَيُدْعَى، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُقُ وَلَا يَرْزُقُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْهُ الجَدُّ.

حكم دعاء غير الله

وَمَنْ دَعَا مَنْ لَا يَسْمَعُ دُعَاءَهُ، أَوْ يَسْمَعُ وَلَا يَسْتَجِيبُ لَهُ، فَدُعَاؤُهُ بَاطِلٌ وَضَلَالٌ، وَكُلُّ مَنْ سِوَى الله إِمَّا أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ دُعَاءَ الدَّاعِي، أَوْ يَسْمَعُ وَلَكِنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ، فَإِنَّ غَيْرَ الله لَا يَسْتَقِلُّ بِفِعْلِ شَيْءٍ أَلْبَتَّةَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]، فَغَيْرُ اللهِ لَا مَالِكٌ لِشَيْءٍ، وَلَا شَرِيكٌ فِي شَيْءٍ، وَلَا هُوَ مُعَاوِنٌ لِلرَّبِّ فِي شَيْءٍ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ شَفَاعَةٌ؛ إِنْ كَانَ مِنْ المَلَائِكَةِ، وَالأَنْبِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ.

شروط الشفاعة يوم القيام

وَلَكِنْ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَأْذَنَ لِلشَّافِعِ أَنْ يَشْفَعَ، وَأَنْ يَأْذَنَ لِلمَشْفُوعِ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، وَمَنْ دُونَهُ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ أَلْبَتَّةَ، فَلَا يَصْلُحُ مَنْ سِوَاهُ لِأَنْ يَكُونَ إِلَهًا مَعْبُودًا؛ كَمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا رَازِقًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المَلَكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

فَصْلٌ

من أسباب ضلال المُتكلمين اتباعهم للفلاسفة

وَهَـؤُلَاءِ كَانَ مِـنْ أَعْظَمِ أَسْـبَابِ ضلالِهِمْ مُشَـارَكَتُهُمْ لِلْفَلَاسِـفَةِ، وَتَلَقِّيهِـمْ عَنْهُـمْ، فَـإِنَّ أُولَئِـكَ القَـوْمَ مِـنْ أَبْعَـدِ النَّـاسِ عَـنْ الِاسْـتِدْلَالِ بِمَـا جَـاءَ بِـهِ الرَّسُـولُ، فَـإِنَّ الرَّسُـولَ بُعِـثَ بِالبَيِّنَاتِ وَالهُـدَى يُبَيِّـنُ الأَدِلَّـةَ العَقْلِيَّـةَ، وَيُخْبِـرُ النَّـاسَ بِالغَيْـبِ الَّـذِي لَا يُمْكِنُهُمْ مَعْرِفَتُهُ بِعُقُولِهِمْ.

وَهَـؤُلَاءِ المُتَفَلْسِـفَةُ يَقُولُـونَ: إِنَّـهُ لَـمْ يُفِـدْ النَّـاسَ عِلْمًـا بِخَبَـرِهِ وَلَا بِدَلَالَتِهِ، وَإِنَّمَـا خَاطَـبَ خِطَابًـا جُمْهُورِيًّا لِيُصْلِحَ بِـهِ العَامَّةَ، فَيَعْتَقِـدُوا فِي الرَّبِّ وَالمَعَـادِ اعْتِقَادًا يَنْفَعُهُـمْ؛ وَإِنْ كَانَ كَذِبًـا وَبَاطِلًا.

وَحَقِيقَـةُ كَلَامِهِـمْ أَنَّ الأَنْبِيَـاءَ تَكْـذِبُ فِيمَـا تُخْبِـرُ بِـهِ؛ لَكِـنْ كَذِبًـا لِلْمَصْلَحَةِ، فَامْتَنَـعَ أَنْ يَطْلُبُـوا مِـنْ خَبَرِهِـمْ عِلْمًا، وَإِذَا لَـمْ تَكُـنْ أَخْبَارُهُـمْ مُطَابِقَةً لِلْمُخْبَـرِ، فَكَيْفَ يُثْبِتُونَ أَدِلَّةً عَقْلِيَّةً عَلَى ثُبُوتِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ ./ [ك/ ١١٠]

والمُتَكَلِمُـونَ - الَّذِيـنَ يَقُولُونَ: إِنَّهُـمْ لَا يُخْبِرُونَ إِلَّا بِصِدْقٍ، وَلَكِنْ يَسْـلُكُونَ فِـي العَقْلِيَّـاتِ غَيْـرَ طَرِيقِهِـمْ - مُبْتَدِعُـونَ مَـعَ إِقْرَارِهِمْ بِـأَنَّ القُرْآنَ اشْـتَمَلَ عَلَـى الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّـةِ فَكَيْفَ بِهَـؤُلَاءِ المَلَاحِـدَةِ المُفْتَرِينَ؟!

الفرق بين الفلاسفة والمُتكلمين

وَلِهَـذَا لَا يَعْتَنُـونَ بِالقُـرْآنِ، وَلَا بِتَفْسِـيرِهِ، وَلَا بِالحَدِيـثِ، وَكَلَامِ السَّـلَفِ، وَإِنْ تَعَلَّمُـوا مِـنْ ذَلِكَ شَـيْئًا؛ فَلِأَجْلِ تَعَلُّـقِ الجُمْهُورِ بِهِ لِيَعِيشُـوا بَيْنَهُمْ بِذِكْـرِهِ؛ لَا لِاعْتِقَادِهِـم مُوجَبَهُ فِي البَاطِـنِ!! وَهَذَا بِخِـلَافِ طَوَائِـفِ المُتَكَلِّمِيـنَ، فَإِنَّهُمْ يُعَظِّمُـونَ القُرْآنَ فِي الجُمْلَةِ وتَفْسِـيرَهُ مَـعَ مَا فِيهِمْ مِنْ البِدَعِ.

وَلِهَـذَا لمَّـا اسْـتَوْلَى التَّتَـارُ عَلَـى بَغْـدَادَ، وَكَانَ الطُّوسِـي[1] مُنَجِّمًـا لِهُولاكُـوْ اسْـتَوْلَى عَلَـى كُتُـبِ النَّـاسِ الوَقْـفِ وَالمِلْـكِ، فَـكَانَ كُتُـبُ الإِسْـلَامِ مِثْـلُ التَّفْسِـيرِ وَالحَدِيـثِ وَالفِقْـهِ وَالرَّقَائِقِ يُعْدِمُهَـا، وَأَخَذَ كُتُبَ الطِّـبِّ وَالنُّجُومِ وَالفَلْسَـفَةِ وَالعَرَبِيَّةِ/ فَهَذِهِ عِنْدَهُ هِيَ الكُتُبُ المُعَظَّمَةُ. [س/ ٦٠]

وَكَانَ بَعْـضُ مَـنْ أَعْرِفُـهُ قَارِئًا خَطِيبًا لَكِـنْ كَانَ يُعَظِّمُ هَـؤُلَاءِ، وَيَرْتَاضُ رِيَاضَةً فَلْسَـفِيَّةً سِـحْرِيَّةً حَتَّـى يَسْـتَخْدِمَ الجِـنَّ، وَكَانَ بَعْـضُ الشَّـيَاطِينِ أَلْقَـى إِلَيْـهِ أَنَّ هَـؤُلَاءِ يَسْـتَوْلُونَ عَلَـى دَارِ الإِسْـلَامِ، فَـكَانَ يَقُـولُ لِبَعْـضِ أَصْحَابِنَـا: «يا فَـلَانُ عَنْ قَلِيـلٍ يُرَى هَـذَا الجَامِـعُ - جَامِـعُ دِمَشْـقَ - يُقْـرَأُ فِيـهِ المِنْطِـقُ وَالطَّبِيعِـيُّ وَالرِّيَاضِيُّ وَالإِلَهِـيُّ» ثُمَّ يُرْضِيـهِ فَيَقُـولُ: «وَالعَرَبِيَّـةُ أَيْضًا».

---

(١) هـو: محمَّـد بـن محمَّـد بـن الحسـين الطـوسي، نصـير ديـن الـشرِّك، فيلسـوفٌ شـيعيٌّ محـترقٌ، أصلـه مِـن قريـة جهـرود سـاوة مِـن مدينـة قُـمْ الإيرانيـة، وقـد ولـد بطـوس واشـتهر بهـا، قـال عنـه شـيخ الإسـلام في الـدرء ٢/ ٣٥٥: «**وهـل كان الطـوسي وأمثالـه ينفقـون عنـد المشركـين مِـن التـتر إلَّا بأكاذيـب المُنجمـين، ومكايـد المُحتالـين المنافيـة للعقـل والدِّيـن**»، مِـن تصانيفـه (حـل مشـكلات الإشـارات لابـن سـينا)، و(إثبـات العقـل الفعـال)، مـات سـنة ٦٧٢هــ.
يُنظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، فوات الوفيات ٣/ ٢٤٦، الأعلام ٧/ ٣٠.

العربية احتاج إليها المُسلمون لأجل خطاب الوحيّ فإذا أُعرض عنها كانت مِن حطب جهنم

وَالعَرَبِيَّةُ إِنَّمَا احْتَاجَ المُسْلِمُونَ إِلَيْهَا لِأَجْلِ خِطَابِ الرَّسُولِ بِهَا، فَإِذَا أَعْرِضَ عَنْ الأَصْلِ كَانَ أَهْلُ العَرَبِية بِمَنْزِلَةِ شُعَرَاءِ الجَاهِلِيَّةِ أَصْحَابِ المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ حَطَبِ النَّارِ[١].

---

(١) لشيخ الإسلام كلامٌ نفيس في تعلم العربية، ومنها قوله: «فإنَّ نفس اللُّغة العربية مِن الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجبٌ، فإنَّ فَهْم الكتاب والسُّنَّة فرضٌ، ولا يُفهم إلا بفهم اللُّغة العربية، وما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب» كما في اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢٧.

فَصْلٌ

مِن أصول الخوارج مُفارقة المُسلمين

أَوَّلُ التَّفَرُّقِ وَالِابْتِدَاعِ فِي الإِسْلَامِ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ وَافْتِرَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَمَّا اتَّفَقَ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ عَلَى التَّحْكِيمِ أَنْكَرَتْ الْخَوَارِجُ، وَقَالُوا: «لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ»، وَفَارَقُوا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنَ عَبَّاس فَنَاظَرَهُمْ، فَرَجَعَ نِصْفُهُمْ، وَالْآخَرُونَ أَغَارُوا عَلَى مَاشِيَةِ النَّاسِ، وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ، فَقَتَلُوا ابْنَ خَبَّابٍ، وَقَالُوا: «كُلُّنَا قَتَلَهُ»، فَقَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ[1].

مِن أصول الخوارج عدم العمل بالسُّنَّة التي يظنونها تُخالف القرآن

وَأَصْلُ مَذْهَبِهِمْ تَعْظِيمُ الْقُرْآنِ، وَطَلَبُ اتِّبَاعِهِ، لَكِنْ خَرَجُوا عَنْ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، فَهُمْ لَا يَرَوْنَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ الَّتِي يَظُنُّونَ أَنَّهَا تُخَالِفُ القُرْآنَ؛ كَالرَّجْمِ، وَنِصَابِ السَّرِقَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَضَلُّوا؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ أَعْلَمُ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ، واللهُ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ.

مِن أصول الخوارج تكفير المُسلمين بالهوى

وَجَوَّزُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا؛ فَلَمْ يُنَفِّذُوا

(١) يُنظر: تاريخ بغداد ١/ ٢٠٦، منهاج السُّنَّة ٥/ ١٦٥، البداية والنهاية ٧/ ٣٤٤.

لِحُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا لِحُكْمِ الأَئِمَّةِ بَعْدَهُ؛ بَلْ قَالُوا: إِنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَمَنْ وَالَاهُمَا قَدْ حَكَمُوا بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، فَكَفَّرُوا المُسْلِمِينَ بِهَذَا [الذَّنْبِ][1] وبِغَيْرِهِ.

[ك/ ١١١] وَتَكْفِيرُهُمْ وتَكْفِيرُ سَائِرِ/ أَهْلِ البِدَعِ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ بَاطِلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ هَذَا يُخَالِفُ القُرْآنَ.

والثَّانِيَةُ: أَنَّ مَنْ خَالَفَ القُرْآنَ يَكْفُرُ، وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُذْنِبًا مُعْتَقِدًا لِلوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ.

الفرق بين الخوارج والشِّيعة في التكفير

وَبِإِزَائِهِمْ الشِّيعَةُ غَلَوْا فِي الأَئِمَّةِ وَجَعَلُوهُمْ مَعْصُومِينَ، يَعْلَمُونَ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَوْجَبُوا الرُّجُوعَ إِلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَلَا يُعَرِّجُونَ لَا عَلَى القُرْآنِ وَلَا عَلَى السُّنَّةِ؛ بَلْ عَلَى قَوْلِ مَنْ ظَنُّوهُ مَعْصُومًا، وَانْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى الِائْتِمَامِ بِإِمَامٍ مَعْدُومٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ !! فَكَانُوا أَضَلَّ مِنْ الْخَوَارِجِ.

فَإِنَّ أُولَئِكَ يَرْجِعُونَ إِلَى القُرْآنِ وَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ غَلِطُوا فِيهِ، وَهَؤُلَاءِ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى شَيْءٍ؛ بَلْ إِلَى مَعْدُومٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، ثُمَّ إِنَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِمَا يُنْقَلُ لَهُمْ عَنْ بَعْضِ المَوْتَى، فَيَتَمَسَّكُونَ بِنَقْلٍ غَيْرِ مُصَدَّقٍ عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ؛ وَلِهَذَا كَانُوا أَكْذَبَ الطَّوَائِفِ، وَالْخَوَارِجُ صَادِقُونَ فَحَدِيثُهُمْ مِنْ أَصَحِّ الحَدِيثِ، وحَدِيثُ الشِّيعَةِ مِنْ أَكْذَبِ الحَدِيثِ.

---

(١) زيادة مِن (م).

وَلَكِنَّ الْخَوَارِجَ دِينُهُمْ الْمُعَظَّمُ: مُفَارَقَةُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتِحْلَالُ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَالشِّيعَةُ تَخْتَارُ هَذَا؛ لَكِنَّهُمْ عَاجِزُونَ، وَالزَّيْدِيَّةُ تَفْعَلُ هَذَا، والْإِمَامِيَّةُ تَارَةً تَفْعَلُهُ، وَتَارَةً يَقُولُونَ لَا نَقْتُلُ إِلَّا تَحْتَ رَايَةِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ.

طرق الشيعة في إغواء عامة المُسلمين

وَالشِّيعَةُ اسْتَتْبَعُوا أَعْدَاءَ المِلَّةِ مِنْ المَلَاحِدَةِ وَالبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا أَوْصَتْ المَلَاحِدَةُ - مِثْلُ القَرَامِطَةِ الَّذِينَ كَانُوا فِي البَحْرَيْنِ، وَهُمْ مِنْ أَكْفَرِ الخَلْقِ، وَمِثْلُ قَرَامِطَةِ المَغْرِبِ وَمِصْرَ، وَهُمْ كَانُوا يَسْتَتِرُونَ بِالتَّشَيُّعِ - أَوْصَوْا بِأَنْ يُدْخَلَ عَلَى المُسْلِمِينَ مِنْ بَابِ التَّشَيُّعِ، فَإِنَّهُمْ يَفْتَحُونَ البَابَ لِكُلِّ عَدُوٍّ لِلإِسْلَامِ مِنْ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ وَالمُنَافِقِينَ، وَهُمْ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ القُرْآنِ وَالحَدِيثِ؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ.

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ كِتَابَ اللهِ فَحَضَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي ثَلَاثًا»[1]، فَوَصَّى المُسْلِمِينَ بِهِمْ، لَمْ يَجْعَلْهُمْ أَئِمَّةً يَرْجِعُ المُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ فَانْتَحَلَتْ الخَوَارِجُ كِتَابَ اللهِ وَانْتَحَلَتْ الشِّيعَةُ أَهْلَ البَيْتِ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُتَّبِعٍ لِمَا انْتَحَلَهُ.

فَإِنَّ الْخَوَارِجَ خَالَفُوا السُّنَّةَ الَّتِي أَمَرَ القُرْآنُ بِاتِّبَاعِهَا، وَكَفَّرُوا المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَمَرَ القُرْآنُ بِمُوَالَاتِهِمْ، وَلِهَذَا تَأَوَّلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ[2] فِيهِمْ هَذِهِ الآيَةَ

(١) رواه مسلم في كِتَاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ: مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رقم (٤٤٢٥) مُطَولًا، إلَّا لفظ (وعترتي أهلَ بيتي) فإنَّها عند الترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ﷺ، رقم (٣٧٨٦)، وقال: «وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»، وكِلاهما عن زيد بن أرقم.

(٢) كما عند البُخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ١٠٣﴾، رقم (٤٧٢٨) عن مُصعب بن سعيدٍ، قال: سألتُ أبي ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ١٠٣﴾ هُمُ الحَرُورِيَّةُ؟ قال: لا هُمُ اليهودُ والنَّصارى، أمَّا اليهودُ فكذَّبوا مُحمَّدًا ﷺ، وأمَّا النَّصارى كفَرُوا بالجنَّةِ وقالوا: لا

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦، ٢٧]، وَصَارُوا يَتَتَبَّعُونَ المُتَشَابِهَ مِنْ القُرْآنِ، فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ [ك/ ١١٢] تَأْوِيلِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مِنْهُمْ بِمَعْنَاهُ، وَلَا رُسُوخٍ فِي العِلْمِ، وَلَا اتِّبَاعٍ لِلسُّنَّةِ، وَلَا مُرَاجَعَةٍ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَفْهَمُونَ القُرْآنَ، وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الشِّيعَةِ لِأَهْلِ البَيْتِ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا قَدْ بُسِطَتْ فِي مَوَاضِعَ.

طعامَ فيها، ولا شرابَ، الحَرُورِيَّةُ الذِّين ينقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِن بعدِ مِيثَاقِهِ، وكان سَعْدٌ يُسمِّيهِمُ الفاسِقِينَ.

فَصْلٌ

الفرق بين الخوارج والقدرية

ثُمَّ حَدَثَ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ الْقَدَرِيَّةُ، فَكَانَتْ الْخَوَارِجُ تَتَكَلَّمُ فِي حُكْمِ اللهِ الشَّرْعِيِّ: أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِنْ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَحُكْمِ مَنْ وَافَقَ ذَلِكَ وَمَنْ خَالَفَهُ، وَمَنْ يَكُونُ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا، وَهِيَ مَسَائِلُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَسُمُّوا مُحَكِّمَةً لِخَوْضِهِمْ فِي التَّحْكِيمِ بِالبَاطِلِ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ: لَا حُكْمَ/ إِلَّا للهِ، قَالُوا: هُوَ مُحَكِّمٌ؛ أَيْ: خَائِضٌ فِي [س/ ٦١] حُكْمِ اللهِ، فَخَاضَ أُولَئِكَ فِي شَرْعِ اللهِ بِالبَاطِلِ، وَأَمَّا القَدَرِيَّةُ فَخَاضُوا فِي قَدَرِهِ بِالبَاطِلِ.

أَصْلُ ضلال القدرية وأقسامهم

وَأَصْلُ ضَلَالِهِمْ **ظَنُّهُمْ أَنَّ الْقَدَرَ يُنَاقِضُ الشَّرْعَ**؛ فَصَارُوا حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا يُعَظِّمُونَ الشَّرْعَ، وَالأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالوَعْدَ وَالوَعِيدَ، وَاتِّبَاعَ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَيَرْضَاهُ، وَهَجْرَ مَا يُبْغِضُهُ وَمَا يُسْخِطُهُ، وَظَنُّوا أَنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القَدَرِ، فَقَطَعُوا مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ، وَنَقَضُوا عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ؛ كَمَا قَطَعَتْ الْخَوَارِجُ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ مِنْ اتِّفَاقِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَأَهْلِ الجَمَاعَةِ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وفَرَّقُوا بَيْنَ الكِتَابِ وَجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، وفَرَّقُوا بَيْنَ المُسْلِمِينَ، فَقَطَعُوا مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ، وَكَذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ.

فَصَارُوا حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا يُغَلِّبُ الشَّرْعَ فَيُكَذِّبُ بِالقَدَرِ وَيَنْفِيهِ، أَوْ يَنْفِي بَعْضَهُ.

وَحِزْبًا يُغَلِّبُ القَدَرَ فَيَنْفِي الشَّرْعَ فِي البَاطِنِ أَوْ يَنْفِي حَقِيقَتَهُ، وَيَقُولُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ الجَمِيعُ سَوَاءٌ، وَكَذَلِكَ أَوْلِيَاؤُهُ وَأَعْدَاؤُهُ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُحِبُّهُ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُبْغِضُهُ؛ لَكِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ المُتَمَاثِلَيْنِ بِمَحْضِ المَشِيئَةِ، يَأْمُرُ بِهَذَا وَيَنْهَى عَنْ مِثْلِهِ، فَجَحَدُوا الفَرْقَ وَالفَصْلَ الَّذِي بَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالشِّرْكِ، وَبَيْنَ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ، وَبَيْنَ الطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ، وَبَيْنَ الحَلَالِ وَالحَرَامِ؛ كَمَا أَنَّ أُولَئِكَ وَإِنْ أَقَرُّوا بِالفَرْقِ، فَأَنْكَرُوا الجَمْعَ، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونُ الله فَعَّالًا لِمَا يَشَاءُ، وَأَثْبَتُوا لِغَيْرِ الله الانْفِرَادَ بِالأَحْدَاثِ، وَشُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ؛ كَمَا فَعَلَتْ المجُوسُ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الإِيمَانُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ/ إِلَّا مَعَ تَعْجِيزِهِ [ك/ ١١٣] أَوْ تَجْهِيلِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِالإِحْسَانِ وَالكَرَمِ إِنْ لَمْ يُجْعَلْ عَاجِزًا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَخِيلًا؛ كَمَا أَنَّ القَدَرِيَّةَ المُجْبِرَةَ قَالُوا: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا بِتَسْفِيهِهِ وَتَجْوِيرِهِ.

فَهَؤُلَاءِ نَفَوا حِكْمَتَهُ وَعَدْلَهُ، وَأُولَئِكَ نَفَوْا قُدْرَتَهُ وَمَشِيئَتَهُ، أَوْ قُدْرَتَهُ وَمَشِيئَتَهُ وَعِلْمَهُ، وَهَؤُلَاءِ ضَاهَوْا المَجُوسَ فِي الإِشْرَاكِ بِرُبُوبِيَّتِهِ حَيْثُ جَعَلُوا غَيْرَهُ خَالِقًا، وَأُولَئِكَ ضَاهَوْا المُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ عِبَادَتِهِ وَعِبَادَةِ غَيْرِهِ؛ بَلْ يُجَوِّزُونَ عِبَادَةَ غَيْرِهِ كَمَا يُجَوِّزُونَ عِبَادَتَهُ، وَيَقُولُونَ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

مُنتهى توحيد القدرية

وَهَـؤُلَاءِ مُنْتَهَـى تَوْحِيدِهِـمْ تَوْحِيدُ المُشْـرِكِينَ، وَهُـوَ تَوْحِيـدُ الرُّبُوبِيَّةِ، فَأَمَّـا تَوْحِيـدُ الإِلَهِيَّـةِ المُتَضَمِّـنُ لِلأَمْـرِ وَالنَّهْـيِ - وَلِكَوْنِ اللـه يُحِبُّ مَا أَمَـرَ بِـهِ، وَيُبْغِضُ مَا نَهَـى عَنْهُ - فَهُـمْ يُنْكِرُونَهُ، وَلِهَـذَا هُمْ أَكْثَـرُ اتِّبَاعًا لِأَهْوَائِهِـمْ، وَأَكْثَرُ شِـرْكًا وَتَجْوِيـزًا مِنْ المُعْتَزِلَـةِ، وَمُنْتَهَى مُتَكَلِّمِيهِـمْ وعُبَّادِهِم تَجْوِيزُ عِبَـادَةِ الأَصْنَامِ، وَأَنَّ العَـارِفَ لَا يَسْتَحْسِـنُ حَسَـنَةً، وَلَا يَسْـتَقْبِحُ سَـيِّئَةً؛ كَمَـا ذَكَـرَ ذَلِـكَ صَاحِـبُ (مَنَـازِلِ السَّائِرِينَ)[(١)].

وَأَمَّـا عِبَـادَةُ الأَصْنَامِ فَبَاحَ بِهَـا مُتَأَخِّرُوهُمْ كالـرَّازِيِّ صَنَّفَ فِيهَـا مُصَنَّفًا، وَابْنِ عَرَبِـيٍّ، وَابْـنِ سَـبْعِينَ، وَأَمْثَالِهِمَا، يُصَرِّحُونَ بِجَـوَازِ عِبَادَتِهَـا، وَبِالإِنْكَارِ عَلَـى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَهُـمْ مُتَنَاقِضُونَ فِـي ذَلِكَ .

فالقَدَرِيَّـةُ أَصْلُهُـمْ أَنَّهُ لَا يُمْكِـنُ إِثْبَاتُ قُدْرَتِـهِ وَحِكْمَتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَـادِرًا لَفَعَلَ غَيْـرَ مَـا فعَـلَ، فَلَمَّا لَـمْ يَفْعَلْهُ دَلَّ عَلَـى أَنَّهُ غَيْـرُ قَـادِرٍ، وَقَالُوا: تَثْبُـتُ حِكْمَتُهُ كَمَـا يَثْبُتُ حُكْمُـهُ؛ لِأَنَّ نَفْـيَ ذَلِـكَ يُوجِـبُ السَّـفَهَ وَالظُّلْـمَ، وَهُـوَ مُنَـزَّهٌ عَنْهُ؛ بِخِـلَافِ مَا لَـمْ يَقْدِرْ عَلَيْـهِ، فَإِنَّـهُ مَعْـذُورٌ إِذَا لَـمْ يَفْعَلْهُ فَلَا يُـلَامُ عَلَيْهِ.

وَقَالَـتْ المُجْبِـرَة: بَـلْ قُدْرَتُهُ ثَابِتَـةٌ بِلَا حِكْمَـةٍ، وَلَا يَجُـوزُ أَنْ يَفْعَـلَ لِحِكْمَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِـكَ إِنَّمَـا يَكُـونُ لِمَـنْ يَحْتَـاجُ إِلَـى الفِعْـلِ، وَهُوَ مُنَـزَّهٌ عَـنْ الحَاجَةِ وَلَا عَـدْلَ وَلَا ظُلْـمَ؛ بَـلْ كُلُّ مَـا أَمْكَنَ فِعْلُـهُ فَهُوَ عَـدْلٌ، وَلَيْسَ فِـي الأَفْعَالِ مَا هُوَ حَسَـنٌ يَنْبَغِـي الأَمْرُ

---

(١) هـو: عبـدالله بـن محمَّـد بـن عـلي بـن محمَّـد الأنصـاري، أبـو إسـماعيل الهـروي الحنبـلي، الإمـام الحافظ الفقيـه المُفسـر، كان بارعًـا في اللغـة، عارفًـا بالتاريـخ والأنسـاب، وكان شـديدًا عـلى أهـل الـكلام والسـلاطين، ولـه مصنفـات عِـدَّة مِـن أشـهرها: (منـازل السـائرين)، و(ذم الـكلام)، و(مناقـب الإمـام أحمـد بـن حنبـل)، مـات سـنة ٤٨١هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٠٣، البداية والنهاية ١٢/ ١٣٥، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٣.

بِـهِ، وَقَبِيـحٌ يَنْبَغِـي النَّهْـيُ عَنْـهُ، وَلَا مَعْـرُوف وَمُنْكَـرَ؛ بَـلْ يَجُـوزُ أَنْ يَأْمُـرَ بِـكُلِّ شَـيْءٍ، وَيَنْهَـى عَنْ كُلِّ شَـيْءٍ.

ثُـمَّ مَنْ حَقَّـقَ مِنْهُمْ أَنْكَرَ الشَّـرْعَ بِالكُلِّيَّـةِ، وَأَنْكَرَ النُّبُـوَّاتِ؛ مَعَ أَنَّـهُ مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَأْمُـرَ بِشَـيْءٍ وَيَنْهَى عَنْ شَـيْءٍ؛ فَإِنَّ هَـذَا لَازِمٌ لِجَمِيعِ الخَلْقِ لَا يَجِـدُونَ عَنْهُ مَحِيصًا، لَكِـنْ مَـنْ اتَّبَـعَ الأَنْبِيَـاءَ يَأْمُرُ بِمَـا يَنْفَعُهُ، وَيَنْفَـعُ غَيْـرَهُ، وَيَنْهَى عَمَّـا يَضُرُّهُ، وَيَضُـرُّ غَيْرَهُ، وَمَـنْ خَالَـفَ الأَنْبِيَـاءَ فَـلَا بُـدَّ أَنْ يَأْمُـرَ بِمَا يَضُـرُّ، وَيَنْهَـى عَمَّا/ يَنْفَـعُ، فَيَسْـتَحِقُّ عَذَابَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ. [ك/ ١١٤]

وَأَمَّـا مَـنْ كَانَ مِنْهُمْ مُقِـرًّا بِالنُّبُوَّةِ؛ فَأَنْكَرَ الشَّـرْعَ فِـي البَاطِنِ، وَقَـالَ: «العَارِفُ لَا يَسْتَحْسِـنُ حَسَـنَةً، وَلَا يَسْـتَقْبِحُ سَـيِّئَةً»[(١)] صَارَ مُنَافِقًا يُظْهِـرُ خِلَافَ مَا يُبْطِـنُ، وَيَقُولُ الشَّـرْعُ لِأَجْلِ المَارَسْتَانِ[(٢)].

وَلِهَـذَا يُسَـمُّونَ بَاطِنِيَّـةً كَمَـا سَـمَّوْا المَلَاحِـدَةَ بَاطِنِيَّـةً، فَـإِنَّ كِلَاهُمَـا يُبْطِـنُ خِـلَافَ مَـا يُظْهِـرُ، يُبْطِنُـونَ تَعْطِيـلَ مَـا جَـاءَ بِـهِ الرَّسُـولُ مِـنْ الأَمْـرِ وَالنَّهْـيِ.

فَمُنْتَهَـى الجَهْمِيَّـة المُجْبِـرَة إِمَّـا مُشْـرِكُونَ ظَاهِـرًا وَبَاطِنًـا، وَإِمَّـا/ مُنَافِقُـونَ يُبْطِنُـونَ الشِّـرْكَ؛ وَلِهَـذَا يَظُنُّونَ بِاللهِ ظَنَّ السَّـوْءِ، وَأَنَّـهُ لَا يَنْصُرُ مُحَمَّـدًا وَأَتْبَاعَهُ؛ [س/ ٦٢] كَمَـا قَـالَ تَعَالَـى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾ [الفتـح: ٦]، وَهُـمْ يَتَعَلَّقُـونَ بِقَوْلِـهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا

---

(١) يُنظر: منهاج السُّنَّة ٥/ ٢٣٢.

(٢) **المَارَسْتَانِ**: هُوَ دارُ المَرْضى، كما في لسان العرب، مادة (مرس).

يَفۡعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وبأنه ﴿يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ۝١٨﴾ [آل عمران: ٤٠، الحج: ١٨].

وَلِذَلِكَ لَمَّا ظَهَرَ الْمُشْرِكُونَ التَّتَارُ وَأَهْلُ الكِتَابِ؛ كَثُرَ فِي عبَّادِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ مَنْ صَارَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ، وَارْتَدَّ عَنْ الإِسْلَامِ إِمَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَإِمَّا بَاطِنًا، وَقَالَ: إِنَّهُ مَعَ الحَقِيقَةِ وَمَعَ المَشِيئَةِ الإِلَهِيَّةِ، وَصَارُوا يَحْتَجُّونَ لِمَنْ هُوَ مُعَظِّمٌ لِلرُّسُلِ عَمَّا [لَا](١) يُوَافِقُ عَلَى تَكْذِيبِهِ، بِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ الشِّرْكِ، وَالخُرُوجِ عَنْ الشَّرِيعَةِ، وَمُوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ، وَالدُّخُولِ فِي دِينِهِمْ، وَمُجَاهَدَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُمْ، هُوَ بِأَمْرِ الرَّسُولِ!!.

فَتَارَةً تَأْتِيهِمْ شَيَاطِينُهُمْ بِمَا يُخَيِّلُونَ لَهُمْ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ مِنْ نُورٍ، وَأَنَّ الرَّسُولَ أَمَرَ بِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الكُفَّارِ؛ لِكَوْنِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ عَصَوْا، وَلِمَا ظَهَرَ أَنَّ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ خُفَرَاءُ لَهُمْ مِنْ الرِّجَالِ الْمُسَمَّيْنَ بِرِجَالِ الغَيْبِ، وَأَنَّ لَهُمْ خَوَارِقَ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ الله!!.

أقسام العُلماء في رجال الغيب

[فَـ](٢) صَارَ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ثَلَاثَةَ أَحْزَابٍ:

حِزْبٌ يُكَذِّبُونَ بِوُجُودِ هَؤُلَاءِ؛ وَلَكِنْ عَايَنَهُمْ النَّاسُ، وَثَبَتَ ذَلِكَ عَمَّنْ عَايَنَهُمْ، أَوْ حَدَّثَهُ الثِّقَاة بِمَا رَأَوْهُ، [وَ](٣) هَؤُلَاءِ إِذَا رَأَوْهُمْ أَوْ تَيَقَّنُوا وُجُودَهُمْ خَضَعُوا لَهُمْ.

وَحِزْبٌ عَرَفُوهُمْ وَرَجَعُوا إِلَى القَدَرِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ ثَمَّ فِي البَاطِنِ طَرِيقًا إِلَى اللهِ غَيْرَ طَرِيقَةِ الأَنْبِيَاءِ.

---

(١) زيادة مِن (م).

(٢) ليست في (س) و(ك) و(م)، ويقتضيها السياق.

(٣) زيادة مِن (م).

وَحِزْبٌ مَا أَمْكَنَهُمْ أَنْ يَجعَلُوا أَوْلِيَاءَ اللهِ خَارِجِينَ عَنْ دَائِرَةِ الرَّسُولِ، فَقَالُوا: يَكُونُ الرَّسُولُ هُوَ مُمِدًّا لِلطَّائِفَتَيْنِ لِهَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، فَهَؤُلَاءِ مُعَظِّمُونَ لِلرَّسُولِ جَاهِلُونَ بِدِينِهِ وَشَرْعِهِ، وَالَّذِينَ قَبْلَهُمْ يُجَوِّزُونَ اتِّبَاعَ دِينٍ غَيْرِ دِينِهِ وَطَرِيقٍ غَيْرِ طَرِيقِهِ.

[ك/ ١١٥] وَكَانَتْ هَذِهِ الأَقْوَالُ الثَّلاثَةُ بِدِمَشْقَ/ لَمَّا فُتِحَتْ عَكَّا[1]، ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَتْبَاعِ الشَّيَاطِينِ، وَأَنَّ رِجَالَ الغَيْبِ هُمْ الجِنُّ، وَأَنَّ الَّذِينَ مَعَ الكُفَّارِ شَيَاطِينٌ، وَأَنَّ مَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الإِنْسِ فَهُوَ مِنْ جِنْسِهِمْ شَيْطَانٌ مِنْ شَيَاطِينِ الإِنْسِ أَعْدَاءِ الأَنْبِيَاءِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وَكَانَ سَبَبُ الضَّلالِ عَدَمَ الفُرْقَانِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وَأَصْلُهُ قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يُسَوُّونَ بَيْنَ المَخْلُوقَاتِ، فَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ المَحْبُوبِ وَالمَسْخُوطِ، ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ جَرَتْ أُمُورٌ يَطُولُ وَصْفُهَا.

وقوع الرِّدة من بعض القدرية الصُّوفية

وَلَمَّا جَاءَ قَازَانُ[2]- وَقَدْ أَسْلَمَ - دِمَشْقَ انْكَشَفَتْ أُمُورٌ

(١) **عكَّا**: آخرها ألف ممدودة، وتُقال بالهاء أيضًا، وهي مدينة حصينة على ساحل الشام في فلسطين، وكان فتحها سنة ٦٩٠هـ.
يُنظر: معجم البلدان ٤/ ١٤٣.

(٢) هو: محمود بن أرغون بن أبغا بن هولاكو بن تولى بن جنكيز خان، السلطان معز الدِّين، وكان اسمه قبل الإسلام (غازان) بالغين المُعجمة، والعامة تقول: (قازان) بالقاف للتخفيف، أسلم في سنة ٦٩٤هـ، ونثر الذهب والفضة واللؤلؤ على رؤوس الناس، وفشا بذلك الإسلام في التتار، وكان إسلامه على يد الشيخ صدر الدِّين إبراهيم بن سعد الله بن حمويه الجويني، وعمره يومئذ بضع وعشرون سنة، وكان يوم إسلامه يومًا عظيمًا دخل الحمَّام فاغتسل وجمع مجلسًا، وشهد شهادة الحقِّ في الملأ العام، فكان لمن حضر ضجة عظيمة، وفرحة لا مثيل لها، مات سنة

أُخْرَى، فَظَهَرَ أَنَّ اليُونُسِيَّةَ(١) كَانُوا قَدْ ارْتَدُّوا، وَصَارُوا كُفَّارًا مَعَ الكُفَّارِ.

وَحَضَرَ عِنْدِي بَعْضُ شُيُوخِهِمْ وَاعْتَرَفَ بِالرِّدَّةِ عَنْ الإِسْلَامِ، وَحَدَّثَنِي بِفُصُولٍ كَثِيرَةٍ، فَقُلْتُ لَهُ - لَمَّا ذَكَرَ لِي احْتِجَاجَهُمْ بِمَا جَاءَهُمْ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ -: فهَبْ أَنَّ المُسْلِمِينَ كَأَهْلِ بَغْدَادَ كَانُوا قَدْ عَصَوْا، وَكَانَ فِي بَغْدَادَ بَضْعَةَ عَشَرَ بَغِيًّا، فَالجَيْشُ الكُفَّارُ المُشْرِكُونَ الَّذِينَ جَاءُوا كَانُوا شَرًّا مِنْ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كُنَّ يَزْنِينَ اخْتِيَارًا، فَأَخَذَ أُولَئِكَ المُشْرِكُونَ عَشَرَاتِ الأُلُوفِ مِنْ حَرَائِرِ المُسْلِمِينَ وَسَرَارِيهِمْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ، وَرَدُّهُمْ عَنْ الإِسْلَامِ إِلَى الكُفْرِ، وَأَظْهَرُوا الشِّرْكَ، وَعِبَادَةَ الأَصْنَامِ، وَدِينَ النَّصَارَى، وَتَعْظِيمَ الصَّلِيبِ؛ حَتَّى بَقِيَ المُسْلِمُونَ مَقْهُورِينَ مَعَ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ مَعَ تَضَاعِيفِ مَا كَانَ يُفْعَلُ مِنْ المَعَاصِي؛ فَهَلْ يَأْمُرُ مُحَمَّدٌ ﷺ بِهَذَا، وَيَرْضَى بِهَذَا.

٧٠٣هـ بقزوين.
يُنظر: الدُّرر الكامنة ١/ ٤١٥، فوات الوفيات ٤/ ٩٧، البدر الطالع ١/ ٤٩٦.

(١) مِن فرق المرجئة، وتنتسب إلى يُونس بن عون النميري، ويزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله، والخضوع له، وترك الاستكبار عليه، والمحبة بالقلب؛ فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يُعذب على ذلك؛ إذا كان الإيمان خالصة، واليقين صادقًا.
وقد ذكر شيخ الإسلام قومًا ممن لم يَعرف طريقة أهل السُّنَّة كما في الفتاوى ٢/ ٥٨ فقال: «ويشبه هؤلاء مِن بعض الوجوه: أكثر الأحمدية، **واليُونسية**، والحريرية، وكثير مِن العدوية، وأصحاب الأوحد الكرماني، وخلق كثير مِن المُتصوفة والمفتقرة بأرض المشرق، **ولهذا تغلب عليهم الإباحة، فلا يؤمنون بواجبات الشريعة ومحرماتها**، وهم إذا تألهوا في تأله مطلق، لا يعرفون من هو إلههم بالمعرفة القلبية؛ وإن حققه عارفوهم الزنادقة، جعلوه الوجود المطلق».
تنبيه: اليُونسية عند أصحاب المقالات فرقتان، الأولى مِن المُرجئة، وقد ذكرها شيخ الإسلام في الصفدية ١/ ١٨٨، وهي المقصودة هُنا، والثانية من الشيعة، وهم أتباع يُونس بن عبدالرَّحمن القمي، وقد ذكرها شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة ٢/ ١٣٨.
يُنظر: الملل والنحل ١/ ٧٣، الصفدية ١/ ١٨٨.

فَتَبَيَّنَ لَهُ، وَقَالَ: «لَا وَاللهِ !!» وَأَخْبَرَنِي عَنْ رِدَّةِ مَنْ ارْتَدَّ مِنَ الشُّيُوخِ عَنْ الإِسْلَامِ لَمَّا كَانَتْ شَيَاطِينُ المُشْرِكِينَ تُكْرِهُهُمْ عَلَى الرِّدَّةِ فِي البَاطِنِ، وَتُعَذِّبُهُمْ إِنْ لَمْ يَرْتَدُّوا.

فَقُلْتُ: كَانَ هَذَا لِضَعْفِ إِيمَانِهِمْ وَتَوْحِيدِهِمْ، وَالمَادَّةِ الَّتِي يَشْهَدُونَهَا مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ، وَإِلَّا فَالشَّيَاطِينُ لَا سُلْطَانَ لَهُمْ عَلَى قُلُوبِ المُوَحِّدِينَ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ شَيَاطِينُ؛ بَلْ أَنَّهُمْ رِجَالٌ مِنْ رِجَالِ الغَيْبِ الإِنْسِ، وَكَّلَهُمُ اللهُ بِتَصْرِيفِ الْأَمْرِ.

ترجيح شيخ الإسلام لرجال الغيب

فَبَيَّنْتُ لَهُمْ: **أَنَّ رِجَالَ الغَيْبِ هُمُ الجِنُّ**؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُمْ إِنْسٌ فَمِنْ جَهْلِهِ وَغَلَطِهِ، فَإِنَّ الإِنْسَ يُؤْنَسُونَ؛ أَيْ: يُشَاهَدُونَ وَيُرَوْنَ[1]؛ إِمَّا يَحْتَجِبُ الإِنْسِيُّ أَحْيَانًا لَا يَكُونُ دَائِمًا مُحْتَجِبًا عَنْ أَبْصَارِ الإِنْسِ؛ بِخِلَافِ الجِنِّ فَإِنَّهُمْ كَمَا قَالَ اللهُ: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

[ك/١١٦] وَكَانَ غَيْرُ هَذَا/ مِنَ المَشَايِخِ مَنْ يَذْكُرُ عَنْ [الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّكِيِّ][2] أَنَّ

---

(١) سمي الإنس بذلك لأمرين: إمَّا لكونهم يأنسون بخلاف الوحش، ومنه قول الصَّحابي: (نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ)؛ يعني: التي تألف البيوت، وإمَّا لكونهم يُؤنسون؛ أي: يُشاهدون بخلاف الجن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾.
يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ص١٧٩.

(٢) في (س) و(ك) و(م): «الشَّيْخ مُحَمَّد بن السَّكْرَان»!!، والذي يظهر لِيَ أنَّه تصحيفٌ، مِن (الشَّيخ مُحَمَّد بْنِ الزَّكِي) لأمورٍ منها:
[١] أنَّه بهذا الاسم (ابن السَّكْرَان) لم أره واردًا إلَّا عند شيخ الإسلام في هذا الكِتاب فقط،

هُولَاكُو - مَلِكَ المُشْرِكِينَ - لمَّا دَخَلَ بَغْدَادَ رَأَى ابْنُ الزَّكِيِّ شَيْخًا مَحْلُوقَ الرَّأْس

وقد راجعت كتب التاريخ وتراجم أعلام الصُوفية فلم أعثر على رجلٍ بهذا الاسم في ذلك الزمن، وقد أورد القِصة بإيجاز شيخ الإسلام في الصَّفدية ١/ ٢٦٩-٢٧٠ ولم ينصَّ على اسمه فقال: «بل يقولون مثل هذا للمُشركين عُبَّاد الأوثان حتى أنَّ **رجلًا كبيرًا مِن القُضاة كان مِن غِلمان ابن عربي** فلمَّا قدِم ملك المُشركين التُرك هولاكو خان المشرك إلى الشام وولَّاه القضاء، وأتى دمشق **أخذ يُعظم ذلك المَلِك الذي فعل في الإسلام وأهله ببغداد وحلب وغيرهما مِن البلاد ما قد شُهر بين العِباد**، فقال له بعض مَن شهده من طلبة الفقهاء ذلك الوقت: يا سيدي ليِّته كان مُسلمًا!! فبالغ في خصومته مُبالغة أخافته، وقال: أيُّ حاجة بهذا إلى الإسلام!! وأيُّ شيء يفعل هذا بالإسلام سواء كان مُسلمًا أو غير مسلم!!، ونحو هذا الكلام، وهذا كان مِن آثار مذهب الذين يدَّعون التحقيق، ويجعلون المتحقق الذي يُسوِّغ التدين بدين المُسلمين واليهود والنصارى والمشركين هو أفضل الخلق !!، وبعده عندهم على ما ذكره ابن سبعين وإخوانه هو الصوفي يعنون المُتصوف على طريقة الفلاسفة!!، ليس هو الصُّوفي الذي على مذهب أهل الحديث والكتاب والسُّنَّة».

وأورده أيضًا بإيجاز في الرَّد على المنطقيين، ص ٤٨٧ ولم ينصَّ على اسمه كذلك، فقال: «ولمَّا قَدِمَ هُولاكُو الشَّام، **وتَقَلَّدَ القَضَاء مِن جِهَتِه بعض قُضَاة الشَّام الَّذين كانوا يُعَظِّمُون صُوفِيَة الفَلاسِفَة كابن عَرَبِي ونحوه**، ودخل إلى البَلَدِ أخذ يُثْنِي عَلَى مَلِك الكُفَّار، ويُعَظِّمُه، ويَذْكُر ما يَذْكُر مِن فَضَائله بِزعمِه، فقالَ لَهُ بعض الحاضرين: (يا لَيْتَهُ كان مُسْلِمًا)!!، **فقالَ القاضي: (وأيُّ حَاجَةٍ لهذا إلى الإسلام، سواء كان مُسْلِمًا أو لم يَكُنْ)**، وهذا بناء على هذا الأصل».

وقد ذكر شيخ الإسلام في بُغية المُرتاد، ص ٤٤٦ اسمه، وتعلقه بابن عربي، وخصومته مع ابنه القاضي بهاء الدِّين ابن الزَّكي - من أقران شيخ الإسلام والمُحبين له - في ابن عربي، فقال: «فإنَّ ابن عربي ذكر في أول الفتوحات المكِّية ثلاث عقائد، ورمز إلى الرابعة، وذكر العقيدة التي في كلام صاحب الإرشاد مُجردة، ثم ذكرها مع الدَّليل الكلامي الذي ذكره، ثم انتقل إلى عقيدةٍ فَلْسَفِيَة أبعد عن اعتقاد أهل الإثبات، ثم رمز إلى هذا التوحيد الذي أفصح به في الفصوص، **وعاد قولهم إلى تحقيق التعطيل الذي هو حقيقةُ قول فرعون**، وكان نقلهم لكلام المُتكلمة والمُتفلسفة مِن كلام الرَّازي في المُحصل وغيره، وهو يذكر أنَّ ذلك حصل له بالكشف؛ **حتى كان القاضي بهاء الدِّين ابن الزَّكي يذكر أنه كان يقع بينه وبين والده منازعةً في كلامه، إذ كان مِن الغُلاة فيه، المُعظِّمين لأمره**».

[٢] سمَّى ابن كثير في تاريخه ١٣/ ٨٤، وابن تغري بردي في نجومه الزاهرة ٧/ ٧٤ القَاضِي الذي تعلَّق بالتصوف، وله السُّلطة التَّامة في دِمشق آنذاك بأنَّه (مُحيي الدِّين بْنُ الزَّكِيِّ).

عَلَى صُورَةِ شَيْخٍ مِنْ مَشَايِخِ الدِّينِ وَالطَّرِيقِ آخِذًا بِفَرَسِ هُولَاكُو، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْته أَنْكَرْتُ هَذَا، وَاسْتَعْظَمْتُ أَنْ يَكُونَ شَيْخٌ/ مِنْ شُيُوخِ الْمُسْلِمِينَ يَقُودُ فَرَسَ مَلِكِ الْمُشْرِكِينَ لِقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ، فَقُلْتُ: يَا هَذَا!! أَوْ كَلِمَةً نَحْوُ هَذَا، فَقَالَ: تَأْمُرُ بِأَمْرٍ، أَوْ قَالَ لَهُ: هَلْ يَفْعَلُ هَذَا بِأَمْرٍ، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا بِأَمْرٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ بِأَمْرٍ، فَسَكَتَ ابْنُ الزَّكِيِّ، وَأَقْنَعَهُ هَذَا الجَوَابُ!!.

وَكَانَ هَذَا لِقِلَّةِ عِلْمِهِ بِالفُرْقَانِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وَظَنَّ أَنَّ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الشُّيُوخُ فِي قُلُوبِهِمْ هُوَ مِنْ الله، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي» فَإِنَّ الله هُوَ يُنَاجِيهِ، وَمَنْ قَالَ: «أَخَذْتُمْ عِلْمَكُمْ مَيِّتًا عَنْ مَيِّتٍ، وَأَخَذْنَا عِلْمَنَا عَنْ الحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ» هُوَ كَذَلِكَ، وَهَذَا أَضَلُّ مِمَّنْ ادَّعَى الِاسْتِغْنَاءَ عَنْ الأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَاسِطَتِهِمْ.

وَجَوَابُ هَذَا أَنْ يُقَالَ لَهُ: بِأَمْرِ مَنْ تَأْمُرُ؟ فَإِنْ قَالَ: بِأَمْرِ الله . قِيلَ: بِأَمْرِ الله

وهو: مُحيي الدِّين مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد بن الزَّكيِّ القُرشِّي، قاضي قُضاة الشافعية بدِمشق وحلب، مِن كبار الصُّوفية، ومِن تلاميذ ابن عربي الطَّائي الصُّوفي، والمُعظِّمين له، وكان مشهورًا بتزلُفِه للسلاطين، قال عنه الصفدي في الوافي ٣/ ١٠٨: «ولَّما أخذ هولاكو الشام سافر ابن سُني الدولة **ومُحيِّ الدِّين ابن الزَّكيِّ** إلى حلب، فكان ابن الزَّكيِّ أحذق مِنه، وأفره في الدخول على التتار، **فولّوه قضاء القُضاة**، ورجع ابن سُني الدولة بخُفي حُنين، فلمَّا وصل إلى حماة مرض وحُمل إلى بعلبك في محفة، ومات بعد يومين»، مات سنة ٥٩٨هـ، والله أعلم.

يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٥٨، طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ١٥٧، البداية والنهاية ١٣/ ٣٢، وفيات الأعيان ٤/ ٢٢٩، ولذا اجتهدت في تعديل (ابن السَّكْرَان) إلى (ابن الزَّكِيِّ) في المواضع الأربعة في الكتاب دون الإشارة في كُل موضع، ما عدا هذا الموضع الأول فلْيُتنبه، ومن وجد غير ذلك فليُضفه هُنا مشكورًا مأجورًا، وما حيلتي إلَّا أنني قد بذلتُ جُهدي قرابة أربعة أشهر في البحث في هذه الجزئية فقط، والله هو الفتَّاح العليم.

الَّـذِي بَعَـثَ بِـهِ رَسُـولَهُ، وَأَنْزَلَ بِـهِ الْقُـرْآنَ، أَمْ بِأَمْـرٍ وَقَعَ فِـي قَلْبِك؟ فَـإِنْ قَـالَ: بِالأَوَّلِ ظَهَـرَ كَذِبُـهُ؛ فَإِنَّـهُ لَيْـسَ فِيمَـا يَأْمُـرُ اللـهُ بِـهِ رَسُـولَهُ أَنْ يَأْتِـيَ بِالْكُفَّـارِ الْمُشْـرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَـابِ لِقَتْـلِ الْمُسْـلِمِينَ، وَسَـبْيِهِمْ، وَأَخْـذِ أَمْوَالِهِـمْ؛ لِأَجْلِ ذُنُـوبٍ فَعَلُوهَـا، وَيَجْعَلَ الـدَّارَ تُعْبَـدُ بِهَـا الأَوْثَـانُ، وَيُضْـرَبُ فِيهَـا بِالنَّوَاقِيـسِ، وَيُقْتَـلَ قُرَّاءُ الْقُـرْآنِ وَأَهْـلُ العِلْمِ بِالشَّـرْعِ، وَيُعَظَّـمُ النَّجِسِـيَّةُ[1] عُلَمَـاءُ الْمُشْـرِكِينَ وَقَسَاوِسَـةُ النَّصَارَى، وَأَمْثَـالُ ذَلِكَ.

فَـإِنَّ هَـؤُلَاءِ أَعْظَـمُ عَـدَاوَةً لِمُحَمَّـدٍ ﷺ، وَهُـمْ مِـنْ جِنْـسِ مُشْـرِكِي العَـرَبِ الَّذِيـنَ قَاتَلُـوهُ يَـوْمَ أُحُـدٍ، وَأُولَئِـكَ عُصَـاةٌ مِـنْ عُصَـاةِ أُمَّتِـهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِـمْ مُنَافِقُـونَ كَثِيـرُونَ، فَالمُنَافِقُـونَ يُبْطِنُـونَ نِفَاقَهُـمْ.

وَإِنْ قَـالَ: «بِأَمْـرٍ وَقَـعَ فِي قَلْبِي»، لَـمْ يَكْذِبْ؛ لَكِـنْ يُقَالُ: مِنْ أَيْنَ لَـك أَنَّ هَذَا رَحْمَانِـيٌّ، وَلِـمَ لَا يَكُـونُ الشَّـيْطَانُ هُـوَ الَّـذِي أَمَرَك بِهَـذَا؟! وَقَـدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَـا يَقَعُ فِي قُلُوبِ الْمُشْـرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ هُوَ مِنْ الشَّـيْطَانِ.

فَـإِنْ رَجَـعَ إِلَـى تَوْحِيـدِ الرُّبُوبِيَّـةِ، وَأَنَّ الجَمِيـعَ بِمَشِـيئَتِهِ، قِيـلَ لَـهُ: فَحِينَئِـذٍ يَكُـونُ مَـا يَفْعَلُهُ الشَّـيْطَانُ وَالْمُشْـرِكُونَ وَأَهْلُ الْكِتَـابِ هُوَ بِالْأَمْـرِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّـهُ بِالْأَمْرِ الكَوْنِـيِّ القَـدَرِيِّ، جَمِيـعُ الخَلْـقِ دَاخِلُـونَ تَحْتَـهُ؛ لَكِنْ مَـنْ فَعَلَ بِمُجَـرَّدِ هَـذَا الْأَمْرِ لَا

(١) أي: مـن الُمشركـين الذيـن قـال الله فيهـم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبـة: ٢٨]، سـواء مـن أهـل الأوثـان أو أهـل الكتـاب الذيـن ﴿أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ۖ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٥١﴾ [آل عمـران: ١٥١]، وهـذه النجاسـة دِينيـة لفسـاد عقائدهـم، وربـما تكـون دُنيويـة كذلـك؛ لأنهـم لا يتطهـرون ولا يغتسـلون ولا يجتنبـون النجاسـات فهـي مُلابسـة لهـم، أمّـا نجاسـتهم البدنيـة فقـد حُكـي عـن ابـن عبـاس والحسـن البـصري بـه وهـو مذهـب الظاهريـة، بخـلاف الجمهـور الذيـن يـرون أن نجاسـتهم في عقائدهـم لأنَّ الله أبـاح أطعمتهـم ومُناكحـة أهـل الكِتـاب منهـم، والله أعلـم.

بِأَمْرِ الرَّسُولِ فَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِ شَيَاطِينِ الإِنْسِ وَالجِنِّ، / وَهُوَ مُسْتَوْجِبٌ [ك/ ١١٧]
لِعَذَابِ اللهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَهُوَ عَابِدٌ لِغَيْرِ اللهِ، مُتَّبِعٌ لِهَوَاهُ، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٥﴾ [ص: ٨٥]، وَمِنْ قَالَ فِيهِمْ الشَّيْطَانُ: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣] قَالَ اللهُ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ۝٤٢﴾ [الحجر: ٤٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ ۝١٠٠﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٢٨﴾ [الأعراف: ٢٧، ٢٨] **فَكَيْفَ تَأْمُرُ بِالشِّرْكِ وَالكُفْرِ، وَتُسَلِّطُ الْكُفَّارَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ عَلَى المُسْلِمِينَ، وَقَتْلُ الْكُفَّارِ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا لَا يَأْمُرُ اللهُ بِهِ كَمَا لَا يَأْمُرُ بِالفَحْشَاءِ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَفْحَشِ الفَوَاحِشِ، إِذَا جُعِلَتْ الفَاحِشَةُ اسْمًا لِكُلِّ مَا يَعْظُمُ قُبْحُهُ، فَكَانَتْ جَمِيعُ القَبَائِحِ السَّيِّئَةِ دَاخِلَةً فِي الفَحْشَاءِ.**

وَكَانَ أَيْضًا بِالشَّامِ بَعْضُ أَكَابِرِ الشُّيُوخِ بِبَعْلَبَكَّ(١) - الشَّيْخُ عُثْمَانُ(٢) شَيْخُ

(١) **بعلبك**: مدينة يونانية قديمة مشهورة بقرب دمشق، وما زال فيها بعض الآثار اليونانية والرومانية، وفيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة، وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدُّنيا، كثيرة الأشجار والمياه والخيرات والثمرات، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وهي الآن مِن مُدن دولة لُبْنان.
يُنظر: معجم البلدان ١/ ٤٥٣.

(٢) هو: عثمان بن محمَّد بن عبدالحميد التنوخي العدوي، من كبار أئمة الصوفية في بعلبك، شيخ دير ناعس، كان كبير القدر، مات سنة ٦٥١هـ.
يُنظر: تاريخ الإسلام ١١/ ١٠٣، الوافي بالوفيات ٦/ ٣٤٥.

دَيْرِ نَاعِسٍ - يَأْتِيهِ خَفِيرُ الفِرِنْجِ النَّصَارَى رَاكِبًا أَسَدًا، وَيَخْلُو بِهِ وَيُنَاجِيهِ، وَيَقُولُ: «يَا شَيْخُ عُثْمَانُ وُكِّلْت بِحِفْظِ خَنَازِيرِهِمْ»، فَيَعْذُرُهُ عُثْمَانُ وَأَتْبَاعُهُ فِي ذَلِكَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ اللهَ أَمَرَهُ بِهَذَا؛ كَمَا أَمَرَ الخَضِرَ أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَ؛ كَمَا عَذَرَ ابْنُ الزَّكِيِّ وَأَمْثَالُهُ خُفَرَاءَ المُشْرِكِينَ التَّتَارِ، وَالجَوَابُ لِهَذَا كَالجَوَابِ لِذَلِكَ، يُقَالُ لَهُ: وَكَّلَك اللهُ تَعَالَى بِهَذَا؟! [الَّذِي][(١)] أَنْزَلَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الدِّينَ، أَمَرَ أَنْ يُوَالِيَ المُسْلِمِينَ، وَأَنْ لَا يَتَّخِذَ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ؛ بَلْ أَمَرَك أَنْ تُبْغِضَهُمْ وَتُجَاهِدَهُمْ بِمَا اسْتَطَعْت، هُوَ أَمَرَك أَنْ تَتَوَكَّلَ بِحِفْظِ خَنَازِيرِهِمْ، فَإِنْ قَالَ هَذَا؛ ظَهَرَ كَذِبُهُ!! وَإِنْ قَالَ: «بَلْ هُوَ أَمْرٌ أُلْقِيَ فِي قَلْبِي»؛ لَمْ يَكْذِبْ، وَقِيلَ لَهُ: فَهَذَا مِنْ أَمْرِ الشَّيْطَانِ لَا مِنْ أَمْرِ الرَّحْمَنِ الَّذِي أَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَأَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ؛ وَلَكِنَّهُ مِنْ الْأَمْرِ الَّذِي كَوَّنَهُ وَقَدَّرَهُ كَشِرْكِ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَظُنُّ الرِّجَالَ الَّذِينَ يُؤَيِّدُ بِهِمْ الكُفَّارُ مِنْ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ هُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ كَالمَلَائِكَةِ المُوكَّلَةِ [ك/ ١١٨] بِبَنِي آدَمَ المُعَقِّبَاتِ[(٢)].

فَقُلْتُ لِشَيْخٍ كَانَ مِنْ شُيُوخِهِمْ: مُحَمَّدٌ أُرْسِلَ إِلَى الثَّقَلَيْنِ الإِنْسِ وَالجِنِّ وَلَمْ يُرْسَلْ إِلَى المَلَائِكَةِ؛ فَكُلُّ إِنْسِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ خَرَجَ عَنْ الإِيمَانِ بِهِ فَهُوَ عَدُوٌّ لله لَا وَلِيٌّ لله بِخِلَافِ المَلَائِكَةِ ./ [س/ ٦٤]

(١) سقط في (س) و(ك)، وهي مُستدركة مِن (م).

(٢) كما قال تعالى في سورة الرعد: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ۝١١﴾، والتَعَقُّبُ العَود بعد البدء؛ كما قال الله في سورة النمل والقصص: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ﴾.

ثُـمَّ يُقَـالُ لَـهُ: المَلَائِكَـةُ لَا يُعَاوِنُـونَ الكُفَّـارَ عَلَـى المَعَاصِـي، وَلَا عَلَـى قِتَالِ المُسْـلِمِينَ؛ وَإِنَّمَـا يُعَاوِنُهُـمْ عَلَـى ذَلِـكَ الشَّـيَاطِينُ؛ وَلَكِـنَّ المَلَائِكَـةَ قَد تَكُـونُ مُوَكَّلَةً بِخَلْقِهِـمْ وَرِزْقِهِـمْ وَكِتَابَـةِ أَعْمَالِهِـمْ، فَـإِنَّ ذَلِـكَ لَيْـسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَهَـذَا الْجَـوَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُـمْ وَبَيْـنَ المَلَائِكَةِ مِـنْ هَذَيْـنِ الوَجْهَيْنِ.

وَقَـدْ ظَهَـرَ أَنَّهُـمْ مِـنْ جِنْـسِ الشَّـيَاطِينِ لَا مِـنْ جِنْـسِ المَلَائِكَـةِ، وَكَانَ هَذَا الشَّـيْخُ هُـوَ وَأَبُوهُ مِـنْ خُفَرَاءِ الكُفَّـارِ، وَكَانَ وَالِـدُهُ يُقَالُ لَـهُ: مُحَمَّدٌ الخَالِدِيُّ، نِسْـبَةً إِلَى شَـيْطَانٍ كَانَ يُقَرِّبُـهُ، يُقَـالُ لَـهُ: الشَّـيْخُ خَالِـدٌ، وَهُـمْ يَقُولُـونَ إِنَّـهُ مِـنَ الإِنْسِ مِـنْ رِجَالِ الغَيْـبِ، وحَدَّثَنِـي الثِّقَـةُ عَنْهُ أَنَّـهُ كَانَ يَقُـولُ: «الأَنْبِيَـاءُ [ضَيَّقُـوا][1] الطَّرِيقَ».

وَلَعَمْـرِي[2] ....

(١) في (س) و(ك) و(م): «ضَيَّعُـوا» وهـو تصحيـفٌ، والأظهـر مـا أثبتـه، وقـد أورد شـيخ الإسـلام هـذه الجملـة في الفُرقـان بـين أوليـاء الرَّحمـن وأوليـاء الشَّـيطان، ص ١٢٥ (ت: اليحيـى)، وابـن القيِّـم في مـدارج السـالكين ٣/ ٤٤٨ بجُملـة «الأَنْبِيَـاءُ ضَيَّقُـوا الطَّرِيـقَ عَـلَى النَّـاسِ»، ويظهـر أنَّ ابـن أبي العـز نقلهـا عـن ابـن القيِّـم في شرح الطحاويـة، ص ٨٦ ولكنـه أسـقط كلمـة (الطَّريـق) فجـاءت عبارتـه هكـذا «الأَنْبِيَـاءُ ضَيَّقُـوا عَـلَى النَّـاسِ»، ونقلهـا العُلـماء عـن ابـن أبي العـز هكـذا، ومنهـم عـلي القـاري في كتابـه الـرَّد عـلى القائلـين بوحـدة الوجـود، ص ٣١ (ت: عـلي رضـا بـن عبـدالله)، ومـا رأيـتُ أحـدًا مِن أهـل العِلـم ممَّـن حقـق الكتـاب أو شرحـه أشـار إلى ذلـك، فالحمـد عـلى توفيقـه ومنَّتـه.

(٢) كلمـة (لَعَمْـرِي) أو (لَعَمْـرُك) ليسـت مِـن الحَلِـف بغـير الله، فـإن الحَلِـف يلـزم ابتـداؤه بالـواو، أو بالبـاء، أو بالتـاء، وقـد ثبـت عـن النبـي ﷺ أنَّـه قـال ذلـك كـما عنـد الإمـام أحمـد في مُسـنده في قصـة جمـل جابـر بـن عبـدالله: «**لَعَمْـرِي مـا نفَعْنـاكَ لتُنْزِلـكَ عنـهُ**»، وقـال فيـه الهيثمـي: «هـو في الصحيح باختصـار رواه أحمـد ورجالـه رجـال الصحيـح غـير نبيـح العنـزي وثَّقـه ابـن حبـان»، وكذلـك قولـه: «**كُلْ لَعَمْـرِي مَـن أكلَ بِرُقيـةِ باطـلٍ لقـد أكَلْـتَ بِرُقيـةِ حـقٍّ**» كـما عنـد الإمـام أحمـد أيضًـا في مُسـنده، وقـد سـمع النبـي رجـلًا عنـده، وقـد سـأله حاجـةً فلـم يجـد لـه ﷺ منهـا شـيئًا، فقـال: (لَعَمْـرِي إنَّـك لتُعطـي مَـن شـئتَ)، فلـم يُنكـر عليـه النبـي ﷺ، وقـد ثبـت عـن بعـض الصَّحابـة والتابعـين قـول ذلـك دون نكـير، منهـم عمـر بـن الخطـاب، وعـلي بـن أبي طالـب، وعائشـة بنـت أبي بكـر، وأسـماء بنـت عُميـس، وأبـو اليُسـر كعـب بـن عمـرو، وأُسـيد بـن حُضـير، وخبيـب بـن عـدي،

لَقَدْ [ضَيَّقُوا](١) طَرِيقَ الشَّيَاطِينِ، شَيَاطِينِ الإِنْسِ وَالجِنِّ، وَهَؤُلَاءِ المَشَايِخُ الَّذِينَ يُحِبُّونَ المُسْلِمِينَ وَلَكِنْ يُوَالُونَ الشُّيُوخَ الَّذِينَ يُوَالُونَ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ هُمْ خُفَرَاءُ الكُفَّارِ، وَيَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ اشْتَرَكُوا هُمْ وَهُمْ فِي أَصْلِ ضَلَالَةٍ، وَهُوَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الخَوَارِقَ الشَّيْطَانِيَّةَ مِنْ جِنْسِ الكَرَامَاتِ الرَّحْمَانِيَّةِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦].

فَهَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ عَشَوْا عَنْ ذِكْرِ الرَّحمَنِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، وَهُوَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ، وَعَنْ الرُّوحِ الَّذِي أَوْحَاهُ اللهُ إِلَى نَبِيِّهِ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَبِهِ يَحْصُلُ الفَرْقُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ آيَاتِ الأَنْبِيَاءِ وَمُعْجِزَاتِهِمْ وَبَيْنَ خَوَارِقِ السَّحَرَةِ وَالكُهَّانِ؛ إِذْ هَذَا مَذْهَبُ الجَهْمِيَّةِ المُجْبِرَة.

وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَشْتَرِكُونَ فِي هَذَا المَذْهَبِ، فَلَا يَجْعَلُونَ اللهَ يُحِبُّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيُبْغِضُ مَا نَهَى عَنْهُ؛ بَلْ يَجْعَلُونَ كُلَّ مَا قَدَّرَهُ وَقَضَاهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، فَبَقِيَ جَمِيعُ الْأُمُورِ عِنْدَهُمْ سَوَاء وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزُ بِنَوْعٍ مِنْ الخَوَارِقِ فَمَنْ كَانَ لَهُ خَارِقٌ جَعَلُوهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ وَخَضَعُوا لَهُ إِمَّا اتِّبَاعًا لَهُ وَإِمَّا مُوَافَقَةً لَهُ وَمَحَبَّةً، وَإِمَّا أَنْ يُسْلِمُوا لَهُ حَالَهُ، فَلَا يُحِبُّوهُ وَلَا يُبْغِضُوهُ؛ إِذْ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ لَمْ يَبْقَ فِيهَا مِنْ الإِيمَانِ

وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن المُبارك، وغيرهم. وقد أوردها شيخ الإسلام ابن تيميَّة وابن القيِّم في كثيرٍ من كُتبها، وللشيخ حمَّاد الأنصاري رسالة باسم (القول المُبين في أنَّ لَعَمْرِي ليست نصًّا في اليمين)، وقد ذكر شيخنا ابن عثيمين: أنه لا بأس في قول ذلك، ولا فرق عنده بين (لَعَمْرِي) أو (لَعَمْرُك) لأنها كلها عمر إنسان مخلوق، والله أعلم.

(١) في (س) و(ك) و(م): «ضَيَّعُوا» وهو تصحيفٌ؛ كما سبق، والأظهر ما أثبته، والله أعلم.

مَا يَعْرِفُونَ بِهِ المَعْرُوفَ، وَيُنْكِرُونَ بِهِ المُنْكَرَ فِي هَذَا المَوْضِعِ .

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ/ الإِيمَانِ»[1]، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ [ك/ ١١٩] الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[2]، وَمَيِّتُو الأَحْيَاءِ الَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ مَعْرُوفًا، وَلاَ يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا!!.

وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ الَّذِي فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «إِنْ الفِتْنَ تُعْرَضُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّمَا قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، وَأَيُّمَا قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ؛ حَتَّى تَبْقَى القُلُوبُ عَلَى قَلْبَيْنِ: قَلْبٌ أَبْيَضُ مِثْلُ الصَّفَا لَا يَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتْ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ، وَقَلْبٌ أَسْوَدُ مُرْبَادٌّ لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ»[3].

فَهَؤُلَاءِ العُبَّادُ الزُّهَّادُ الَّذِينَ عَبَدُوا اللهَ بِآرَائِهِمْ وَذَوْقِهِمْ وَوَجْدِهِمْ لَا بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ مُنْتَهَاهُمْ اتِّبَاعُ أَهْوَائِهِمْ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]؛ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ حَقِيقَتُهُمْ هِيَ قَوْلَ الجَهْمِيَّةِ المُجْبِرَةِ، فَرَأَوْا أَنَّ جَمِيعَ الكَائِنَاتِ اشْتَرَكَتْ فِي المَشِيئَةِ، وَلَمْ يُمَيِّزُوا بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ بِأَنَّ

---

(١) رواه مسلم في كِتَاب الإِيمَانِ، بَابٌ: بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ مِنْ الإِيمَانِ، رقم (٧٠) عن أبي سعيدٍ الخدري .

(٢) رواه مسلم في كِتَاب الإِيمَانِ، بَابٌ: بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ مِنْ الإِيمَانِ، رقم (٧١) عن ابن مسعود .

(٣) رواه مسلم في كِتَاب الإِيمَانِ، بَابٌ: بَيَانِ أَنَّ الإِسْلاَمَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، رقم (٢٠٧) عن حذيفة بن اليمان.

اللـهَ يُحِبُّ هَـذَا وَيَرْضَاهُ، وَهَـذَا يُبْغِضُهُ وَيُسْـخِطُهُ؛ فَإِنَّ اللـهَ يُحِبُّ المَعْـرُوفَ، وَيُبْغِضُ المُنْكَـرَ، فَـإِذَا لَـمْ يُفَرِّقُوا بَيْـنَ هَذَا وَهَـذَا نُكِتَ فِـي قُلُوبِهِمْ نُكَتٌ سُـودٌ، فَسُـوِّدَ قُلُوبُهُمْ، فَيَكُـونُ المَعْـرُوفُ مَـا يَهْوَوْنَهُ وَيُحِبُّونَـهُ وَيَجِدُونَهُ وَيَذُوقُونَـهُ، وَيَكُونُ المُنْكَـرُ مَا يَهْوَوْنَ بُغْضَـهُ وَتَنْفِـرُ عَنْهُ قُلُوبُهُمْ؛ كَالمُشْـرِكِينَ الَّذِينَ كَانُوا ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠﴾ [المدثر: ٤٩، ٥٠].

وَلِهَـذَا يُوجَـدُ فِـي هَـؤُلَاءِ وَأَتْبَاعِهِـمْ مَـنْ يَنْفِـرُونَ عَـنْ القُـرْآنَ وَالشَّـرْعِ؛ كَمَا تَنْفِـرُ الحُمُـرُ المُسْـتَنْفِرَةُ الَّتِي تَفِـرُّ مِنْ الرُّمَـاةِ، وَمِنْ الأَسَـدِ، وَلِهَـذَا يُوصَفُـونَ بِأَنَّهُمْ إِذَا قِيـلَ لَهُـمْ: «قَـالَ المُصْطَفَـى» نَفَرُوا.

وَكَانَ الشَّـيْخُ إِبْرَاهِيـمُ بْـنُ مِعْضَـادٍ[1] يَقُـولُ - لِمَنْ رَآهُ مِـنْ هَؤُلَاءِ كَاليُونُسِـيِّةِ وَالأَحْمَدِيَّـةِ -: يَـا خَنَازِيـرُ!! يَـا أَبْنَـاءَ الخَنَازِيـرِ!! مَـا أَرَى للـه وَرَسُـولِهِ عِنْدَكُـمْ رَائِحَةً ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝٥٢﴾ [المدثر: ٥٢]، كُلٌّ مِنْهُـمْ يُرِيـدُ أَنْ يُحَدِّثَـهُ قَلْبُـهُ عَـنْ رَبِّـهِ،/ فَيَأْخُـذُ عَـنْ اللـه بِـلَا وَاسِـطَةِ الرَّسُـولِ ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ. [س/ ٦٥]

كلما ضَعُفَ انتشار السُّنَّة في الأمة زاد انتشار البدع فيها

وَالمَقْصُـودُ هُنَـا: **أَنَّ قَـوْلَ القَدَرِيَّـةِ الجَهْمِيَّـة المُجْبِـرَة أَعْظَـمُ مُنَاقَضَـةً لِمَـا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُـلُ مِـنْ قَوْلِ النُّفَـاةِ، وَلِهَذَا لَـمْ يَكُنْ هَـؤُلَاءِ مُظْهِرِيـنَ لِهَـذَا فِي زَمَنِ السَّـلَفِ؛ بَـلْ كُلَّمَا ضَعُـفَ نُورُ**

(١) هـو: إبراهيـم بـن معضـاد بـن شـداد الجعـبري، الُملقـب بالشـيخ برهـان الدِّيـن، مِـن الزُّهـاد العُبَّـاد، قـال عنـه السُّـبكي: «الشـيخ الصالـح المشـهور بالأحـوال والمكاشـفات ... وكان يعـظ النَّـاس، ويتكلـم عليهـم، وتحصـل في مجالسـه أحـوال سـنية، وتحكـى عنـه كرامـات بهيـة»، مـات سـنة ٦٣٧هــ. يُنظر: طبقات الشافعية ٨/ ١٢٢، الوافي بالوفيات ٢/ ٢٧٠.

النُّبُوَّةِ أَظْهَرُوا حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ، فَإِنَّهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ الْمُكَذِّبِينَ لِلرُّسُلِ، وَمِنْتَهَاهُمُ الشِّرْكُ، وَتَكْذِيبُ الرُّسُلِ، وَهَذَا جِمَاعُ الْكُفْرِ؛ كَمَا أَنَّ التَّوْحِيدَ وَتَصْدِيقَ/ الرُّسُلِ جِمَاعُ الإِيمَانِ، وَلِهَذَا صَارُوا مَعَ أَهْلِ الْكُفْرِ الْمَحْضِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [ك/ ١٢٠] وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَبَسْطُ هَذِهِ الأُمُورِ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرَ.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ القَدَرِيَّةَ المُجْبِرَةَ مِنْ جِنْسِ المُشْرِكِينَ؛ كَمَا أَنَّ النَّافِيَةَ مِنْ جِنْسِ المَجُوسِ، وَأَنَّ المُجْبِرَةَ مَا عِنْدَهُمْ سِوَى القُدْرَةِ والمَشِيئَةِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، والنَّافِيَةُ تَنْفِي القُدْرَةَ العَامَّةَ والمَشِيئَةَ التَّامَّةَ، وَتَزْعُمُ أَنَّهَا تُثْبِتُ الحِكْمَةَ والعَدْلَ، وَفِي الحَقِيقَةِ كِلَاهُمَا نَافٍ لِلحِكْمَةِ وَالعَدْلِ وَالمَشِيئَةِ والقُدْرَةِ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوَاضِعَ.

وَأُولَئِكَ يَتَعَلَّقُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، و﴿ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۝١٨﴾ [آل عمران: ٤٠، الحج: ١٨]، وَهَذَا ذَكَرَهُ اللهُ إِثْبَاتًا لِقُدْرَتِهِ لَا نَفْيًا لِحِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، بَلْ بَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فَلَا أَحَدَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَارِضَهُ إِذَا شَاءَ شَيْئًا؛ بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا يَشَاءُ؛ بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَشَاءُ أَشْيَاءَ كَثِيرًا وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَفْعَلَهَا.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَقُولَن أَحَدُكُمْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْت، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْت؛ فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمْ الْمَسْأَلَةِ»[١]، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: افْعَلْ كَذَا إِنْ شِئْت لِمَنْ قَدْ يَفْعَلُهُ مُكْرَهًا، فَيَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْإِكْرَاهِ عَنْهُ، وَاللهُ تَعَالَى لَا مُكْرِهَ لَهُ، فَلَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا يَشَاءُ.

(١) رواه البخاري في كتاب الدَّعَوَاتِ، بَابٌ: لِيَعْزِمْ المَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لاَ مُكْرِهَ لَهُ، رقم (٥٨٦٤)، ومسلم في كِتَاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابٌ: العَزْمِ بِالدُّعَاءِ وَلَا يَقُلْ إِنْ شِئْتَ، رقم (٤٨٣٩) كِلاهما عن أبي هريرة.

فَقَوْلُـهُ تَعَالَـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾﴾ [الحج: ١٨] و﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩، المائدة: ١٨، الفتح: ١٤] وَنَحْـوُ ذَلِـكَ هُـوَ لِإِثْبَـاتِ قُدْرَتِـهِ عَلَـى مَا يَشَـاءُ، وَهَذَا رَدٌّ لِقَـوْلِ القَدَرِيَّـةِ النُفَاة الَّذِيـنَ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمْ يَشَـأْ كُلَّ مَـا كَانَ؛ بَـلْ لَا يَشَـاءُ إِلَّا الطَّاعَـةَ، وَمَـعَ هَـذَا فَقَـدْ شَـاءَهَا، وَلَـمْ تَكُـنْ مِمَّـنْ عَصَاهُ، وَلَيْـسَ هُـوَ قَادِرًا عِنْدَهُـمْ عَلَـى أَنْ يَجْعَلَ العَبْـدَ لَا مُطِيعًـا وَلَا عَاصِيًا.

فَهَـذِهِ الآيَـاتُ الَّتِـي تَحْتَجُّ بِهَـا المُجْبِرَة تَدُلُّ عَلَـى فَسَـادِ مَذْهَبِ النُفَـاةِ؛ كَمَا أَنَّ الآيَـاتِ الَّتِـي يَحْتَـجُّ بِهَـا النُفَـاة الَّتِي تَـدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَكَـمٌ عَـادِلٌ لَا يَظْلِمُ مِثْقَـالَ ذَرَّةٍ، وَأَنَّـهُ لَـمْ يَخْلُـقْ الخَلْـقَ عَبَثًا، وَنَحْـوَ ذَلِكَ، تَـدُلُّ عَلَى فَسَـادِ قَـوْلِ المُجْبِرَة.

وَلَيْـسَ فِـي هَـذِهِ الآيَـاتِ وَلَا هَـذِهِ مَـا يَـدُلُّ عَلَـى صِحَّـةِ قَـوْلِ وَاحِـدَةٍ مِـنْ الطَّائِفَتَيْـنِ؛ بَـلْ مَـا تَحْتَجُّ بِـهِ كُلُّ طَائِفَةٍ يَـدُلُّ عَلَى فَسَـادِ مَذْهَبِ الأُخْـرَى، وَكِلَا القَوْلَيْنِ بَاطِـلٌ، وَهَـذَا هُـوَ الَّـذِي نَهَى عَنْـهُ النَّبِـيَّ ﷺ؟ فِـي الحَدِيْثِ الَّـذِي فِـي المُسْـنَدِ وَغَيْرِهِ وَبَعْضُـهُ فِـي صَحِيـحِ مُسْـلِم عَـنْ عَبْدِاللـه بْـنِ عَمْـرٍو عَـنْ النَّبِـيِّ ﷺ أَنَّـهُ خَـرَجَ عَلَـى أَصْحَابِـهِ وَهُـمْ يَتَمَـارَوْنَ فِـي الْقَـدَرِ . هَـذَا يَقُـولُ: أَلَمْ يَقُـلْ اللهُ كَـذَا؟ وَهَذَا يَقُـولُ: أَلَمْ يَقُـلْ اللـهُ كَـذَا؟، فَكَأَنَّمَا فُقِـئَ فِي وَجْهِهِ حَـبُّ الرُّمَّانِ، فَقَـالَ: «**أَبِهَذَا أُمِرْتُـمْ؟ أَمْ إِلَى هَذَا دُعِيتُمْ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ الله بَعْضَهُ بِبَعْضٍ**؟»[١]. [ك/ ١٢١]

---

(١) رواه ابـن ماجـه في كِتَـاب الْمُقَدِّمَـةِ، بَـابٌ: فِي القَـدَرِ، رقـم (٨٢)، والإمـام أحمـد ٢/ ١٧٨، كِلاهمـا عـن عَمـرو بـن شُـعيب عـن أبيـه عـن جـدِّه.
قال الألباني: «حسنٌ صحيح» كما في صحيح ابن ماجه، وظلال الجنة .
وأمّـا روايـة مسـلمٌ فهـي مـا جـاء في كِتَـاب العِلْـم، بَـابٌ: النَّهْـيِ عَـنْ اتِّبَـاعِ مُتَشَـابِهِ القُـرْآنِ، رقـم (٤٨١٨) عـن عبـدالله بـن عمـرو أنـه قـال: هجَّـرتُ إلى رسـول الله ﷺ يومـًا. قـال: فَسَـمِعَ أَصـوات رجُلَـينِ اختلفـا في آيـةٍ!! فخـرجَ علينـا رسـولُ الله ﷺ يُعـرَفُ في وجهِـهِ الغضـبُ. فقـال: «**إِنَّمَـا هَلَـكَ مَـنْ كَانَ قَبْلَكُـمْ بِاخْتِلَافِهِـمْ فِـي الكِتَـابِ**».

وَلِهَـذَا قَـالَ أَحْمَـدُ فِـي بَعْـضِ مُنَاظَرَاتِـهِ لِمَـنْ صَـارَ يَضْـرِبُ الآيَـاتِ بَعْضَهَا بِبَعْـضٍ: «إِنَّـا قَـدْ نُهِينَـا عَنْ هَـذَا»[(١)].

فَمَـنْ دَفَـعَ نُصُوصًـا يَحْتَـجُّ بِهَـا غَيْـرُهُ لَمْ يُؤْمِـنْ بِهَـا؛ بَلْ آمَـنَ بِمَا يَحْتَـجُّ صَارَ مِمَّـنْ يُؤْمِـنُ بِبَعْـضِ الكِتَـابِ وَيَكْفُرُ بِبَعْـضٍ، وَهَذَا حَـالُ أَهْلِ الْأَهْـوَاءِ!! هُـمْ مُخْتَلِفُونَ فِـي الكِتَـابِ، مُخَالِفُـونَ لِلكِتَـابِ، مُتَّفِقُـونَ عَلَـى مُخَالَفَـةِ الكِتَـابِ، وَقَـدْ تَرَكُـوا كُلُّهُمْ بَعْـضَ النُّصُـوصِ، وَهُـوَ مَـا يَجْمَعُ تِلْـكَ الْأَقْوَالَ، فَصَـارُوا كَمَا قَـالَ عَنْ أَهْـلِ الكِتَابِ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۚ﴾ [المائدة: ١٤].

فَـإِذَا تَـرَكَ النَّـاسُ بَعْضَ مَـا أَنْزَلَ اللهُ وَقَعَـتْ بَيْنَهُمْ العَـدَاوَةُ وَالبَغْضَـاءُ؛ إِذْ لَمْ يَبْـقَ هُنَـا حَـقٌّ جَامِعٌ يَشْـتَرِكُونَ فِيهِ؛ بَـلْ ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وَهَـؤُلَاءِ كُلُّهُـمْ لَيْـسَ مَعَهُـمْ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَـا وَافَقُوا فِيهِ الرَّسُولَ، وَهُوَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ شَرْعِهِ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ، وَمَا أَمَرَ بِهِ .

وَأَمَّـا مَـا ابْتَدَعُـوهُ فَكُلُّهُ ضَلَالَةٌ كَمَـا قَـالَ ﷺ: «**وَإِيَّاكُـمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُـورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَـةٍ ضَلَالَـةٌ**»[(٢)] **وَقَـدْ تَكُـونُ تِلْـكَ البِدْعَـةُ/ أَعْظَـمَ عِنْدَهُـمْ مِمَّـا أَخَذُوا بِـهِ مِنْ** [س/ ٦٦]

---

(١) وذلـك في رسـالته للخليفـة المتـوكل، وقـد ذكـر هـذه الرسـالة الإمـام عبدالله بـن أحمـد في السُّـنَّة ١/ ١٣٤، وأبـو نعيـم في الحليـة ٩/٢١٦-٢١٧، وابـن الجـوزي في مناقـب الإمـام أحمـد، ص ٤٦١، بلفـظ: «إنَّـا قـد نُهينـا أن تَـضْرِبَ كتـابَ الله بعضـه ببعـض»، وقـد ذكـر ذلـك أيضًـا شـيخ الإسـلام في اقتضـاء الـصراط المُسـتقيم ١/ ١٤٦، والنبـوات ١/ ٤٢٦.

(٢) رواه أبـو داود في كِتَـاب السُّـنَّة، بَـابٌ فِي لُـزُومِ السُّـنَّةِ، رقـم (٣٩٩١)، وابـن ماجـه في المُقَدِّمَـةِ، بَـابٌ: اتِّبَـاعِ سُـنَّةِ الخُلَفَـاءِ الرَّاشِـدِينَ المَهْدِيِّـينَ، رقـم (٤٢) كِلاهمـا عـن العِربـاض بـن سـارية .
قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .
وقال الألباني: «صَحِيحٌ» كما في الصحيحة رقم (٢٧٣٥)، وغيرها.

الشِّرعَةِ، يَجْعَلُونَ تِلْكَ هِيَ الْأُصُولَ العَقْلِيَّةَ كَالقَدْرِيَّةِ المُجْبِرَةِ والنُّفَاةِ، فكِلاهُمَا يَجْعَلُ مَا أَحْدَثُوهُ مِنْ الكَلَامِ فِي الأُصُولِ - وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ العَقْلِيَّاتِ - أَعْظَمَ عِنْدَهُمْ مِمَّا تَلَقَّوْهُ مِنْ الشَّرْعِ.

من أعظم أسباب الضلال عند الفرق هو تقديمهم العقل البشري على الوحي الرَّباني

فَالمُعْتَزِلَةُ يَجْعَلُونَ العَقْلِيَّاتِ هِيَ الخَبَرِيَّاتِ وَالأَمْرِيَّاتِ جَمِيعًا كَالْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، لَكِنْ يَقُولُونَ أَيْضًا إِنَّ الشَّرْعَ أَوْجَبَهَا، وَلَكِنْ لَهُمْ فِيهَا تَخْلِيطٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُه.

وَكَذَلِكَ مَا ابْتَدَعُوهُ فِي الخَبَرِيَّاتِ كَإِثْبَاتِ حُدُوثِ العَالَمِ بِطَرِيقَةِ الأَعْرَاضِ وَاسْتِلْزَامِهَا لِلأَجْسَامِ، وَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ وَالقَدَرَ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ التَّوْحِيدَ وَالعَدْلَ.

وَجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَأَتْبَاعُهُ هُمْ أَعْظَمُ نَفْيًا مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ الأَسْمَاءَ مَعَ الصِّفَاتِ، وَهُمْ رُءُوسُ المُجْبِرَة، وَالأَشْعَرِيَّةُ وَافَقَتْهُمْ فِي الجَبْرِ؛ لَكِنْ نَازَعُوهُمْ نِزَاعًا لَفْظًا فِي إِثْبَاتِ الكَسْبِ، وَالقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ هَذِهِ الأُصُولَ العَقْلِيَّةَ - وَهِيَ العِلْمُ بِمَا يَجِبُ لِلرَّبِّ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ الأَفْعَالِ - هِيَ أَعْظَمُ العُلُومِ وَأَشْرَفُهَا، وَأَنَّهُمْ بَرَزُوا بِهَا عَلَى الصَّحَابَةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُعَلِّمْهَا الصَّحَابَةَ؛ إِمَّا لِكَوْنِهِ وَكَّلَهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الأُمَّةِ، وَإِمَّا لِكَوْنِ الصَّحَابَةِ كَانُوا مَشْغُولِينَ عَنْهَا بِالجِهَادِ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ قَالَ لَهُمْ فِي/ ذَلِكَ [ك/ ١٢٢] مَا لَمْ يُبَلِّغُوهُ وَلَمْ يَشْغَلْهُمْ بِالأَدِلَّةِ لِاشْتِغَالِهِمْ بِالجِهَادِ.

وَهَذِهِ هِيَ الأُصُولُ العَقْلِيَّةُ الَّتِي يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا هُمْ وَمَنْ يُوَافِقُهُم

كَالقَاضِـيَ أَبِـي يَعْلَـى[(١)]، وَأَبِـي المَعَالِـي[(٢)]، وَأَبِـي الوَلِيدِ البَاجِـي[(٣)]، تَبَعًـا لِلقَاضِي أَبِي بَكْـرٍ وَأَمْثَالِـهِ، وَهُـوَ وَأَتْبَاعُـهُ يُنَاقِضُـونَ عَبْدَالجَبَّـارِ[(٤)] وَأَمْثَالَـهُ؛ كَمَـا نَاقَـضَ الأَشْـعَرِيَّ

(١) هـو: محمَّـد بـن الحسـين بـن محمَّـد بـن خلـف ابـن الفـراء، أبـو يعـلى الحنبـلي البغـدادي، الإمـام القـاضي الفقيـه المجتهـد الزاهـد، انتهـت إليـه رياسـة الحنابلـة في زمانـه، ولـه عـدة مصنفـات منهـا: (إبطـال التأويـلات لأخبـار الصفـات)، و(مسـائل الإيـمان)، تـوفي سـنة ٤٥٨ هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٨٩، طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣، شذرات الذهب ٣/ ٣٠٦.

(٢) هـو: عبدالملـك بـن عبـدالله بـن يوسـف الجوينـي، أبـو المعـالي النيسـابوري، إمـام فقيـهٌ أصـوليٌّ مُتكلـمٌ، اشـتهر بلقـب إمـام الحرمـين، لـه مُصنفاتـه الفريـدة، مـن أشـهرها: (غيـاث الأُمـم في التيـاث الظُلَـم)، و(البرهـان في أصـول الفقـه)، مـات سـنة ٤٧٨هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٦٨، طبقات الشافعية ٥/ ١٦٥.

(٣) هـو: سـليمان بـن خلـف بـن سـعد بـن أيـوب التجيبـي الأندلـسي، أبـو الوليـد الباجـي، الإمـام القاضي الفقيـه المالكـي، لـه مصنفـات عديـدة منهـا: (المنتقـى بـشرح الموطـأ)، مـات سـنة ٤٧٤هـ.
يُنظر: ترتيب المدارك ٢/ ٧١، سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٤.

(٤) هـو: عبدالجبـار بـن أحمـد بـن عبدالجبـار الأسـد أبـادي، أبـو الحسـن الهمـذاني الشـافعي، رئيـس قضـاة المُعتزلـة، إمـامٌ فقيـهٌ مُتكلـمٌ، لـه المُصنفـات الشـهيرة منهـا: (شرح الأصـول الخمسـة)، و(دلائـل النبـوة)، مـات سـنة ٤١٥هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٤، طبقات الشافعية ٣/ ٣١٩، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٢.

وَأَمْثَالُهُ أَبُو عَلِيٍّ[١] وَأَبُو القَاسِمِ[٢].

---

(١) في (س) و(ك) و(م) [أبا علي] بالنصب، وهذا فيه إشكالٌ تاريخي لأن الأشعري توفي سنة ٣٢٤هـ، وأبا عليٍّ ولد في سنة ٣٤٦؛ أي: بعد وفاة الأشعري بـ ٢٢ سنة، فيستحل أن يُناقض الأشعريُّ أبا عليٍّ وهو لم يولد بعد.
وأبو عليٍّ هو: محمَّد بن أحمد بن عبدالله بن الوليد الكرخي، رَأْسُ المُعْتَزِلَةِ البَغْدَادِية وَبَارِعهم، أتقن علم الاعتزال على أبي الحُسين البصري، وكان له الأثر الكبير في دخول العقلية المُعتزلية على الحنابلة حيث تتلمذ عليه ابن عقيل الحنبلي في عِلم الكلام، فتأثَّر به، وأثَّر به على تلاميذه كابن الجوزي وغيره، توفي سنة ٤٧٨هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٩٨، البداية والنهاية ١٢/ ١٢٩، لسان الميزان ٥/ ٥٦، شذرات الذهب ٣/ ٣٦٢.

(٢) في (س) و(ك) و(م) [أبا القاسم] بالنصب، وهذا فيه إشكالٌ تاريخي كذلك لنفس العِلَّة السابقة، وهو مِن أقران وأصحاب أبي عليٍّ المُعتزلي.
وأبو القَاسِم هو: ابن التَبَّان البغدادي، مِن كبار أئمة المُعتزلة في بغداد، تتلمذ كذلك على أبي الحُسين البصري، ولم أقف له على ترجمة وافية فيما بين يدي مِن المراجع غير ذِكر كُنيته ولقبه وبلده ومذهبه وشيخه فقط، وشيخ الإسلام ابن تيميَّة يذكره دائمًا قرينًا لأبي علي ابن الوليد؛ كما في در التعارض ٤/ ٢٦٩، وشرح حديث النزول، ص ٢٠٣، وجوابه عن صفات الرحمن كما في الفتاوى ٣/ ٢٢٨، وجوابه عن التأويل في الصفات كما في الفتاوى ٦/ ٥٤، وكذلك غالب المؤرخين يجمعونهما في شيوخ أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي عند ترجمته؛ لأنهما مِن شيوخه، وبهما انحرف عن السُّنَّة، والله أعلم.
وقد قال عنهما شيخ الإسلام كما في الفتاوى ٣/ ٢٨٨: «كُنْتُ أُقَرِّرُ هَذَا لِلحَنْبَلِيَّةِ، وَأُبَيِّنُ أَنَّ الأَشْعَرِيَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ تَلَامِذَةِ المُعْتَزِلَةِ ثُمَّ تَابَ، فَإِنَّهُ كَانَ تِلْمِيذَ الجُبَّائِي، وَمَالَ إِلَى طَرِيقَةِ ابْنِ كُلَّابٍ، وَأَخَذَ عَنْ زَكَرِيَّا السَّاجِي أُصُولَ الحَدِيثِ بِالبَصْرَةِ، ثُمَّ لَمَّا قَدِمَ بَغْدَادَ أَخَذَ عَنْ حَنْبَلِيَّةِ بَغْدَادَ أُمُورًا أُخْرَى، وَذَلِكَ آخِرُ أَمْرِهِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِهِمْ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ كَانَ تِلْمِيذَ ابْنِ الوَلِيدِ وَابْنِ التَّبَّانِ المُعْتَزِلِيَّيْنِ ثُمَّ تَابَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَوْبَتُهُ مَشْهُورَةٌ بِحَضْرَةِ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَكَمَا أَنَّ فِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ مَنْ يُبْغِضُ ابْنَ عَقِيلٍ وَيَذُمُّهُ: فَالَّذِينَ يَذُمُّونَ الأَشْعَرِيَّ لَيْسُوا مُخْتَصِّينَ بِأَصْحَابِ أَحْمَدَ بَلْ فِي جَمْعِ الطَّوَائِفِ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ».
وقد قال عنهما الدكتور محمَّد رشاد سالم في تحقيقه لدرء التعارض: «لم أجد لهما ترجمة فيما بين يديَّ مِن مراجع»، وقال عنهما كذلك الدكتور محمَّد الخميس في تحقيقه لشرح حديث النزول: «لم أقف على ترجمتهما»، فأرجو تعليق ترجمة أبي عليٍّ هناك لإتمام الفائدة، والله أعلم.

وَكُلُّ الْأُصُولِ العَقْلِيَّةِ الَّتِي ابْتَدَعَهَا هَـؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ بَاطِلَةٌ فِي العَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الطَّائِفَتَيْنِ تَعْتَقِدُ أَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الدِّينِ، وَيُقَدِّمُونَهَا عَلَى الْأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ.

فَإِنَّهُمْ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا يُعَظِّمُهُ العُبَّادُ وَالزُّهَّادُ وَالفُقَرَاءُ وَالصُّوفِيَّةُ مِنْ الخَوَارِقِ الشَّيْطَانِيَّةِ، وَيُفَضِّلُونَهَا عَلَى العِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالعِبَادَاتُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الَّتِي مَعَهُمْ مِنْ الإِسْلَامِ، وَتِلْكَ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْظَمَ عِنْدَهُمْ مِنْ العِبَادَاتِ حَتَّى يَقُولُوا: «نِهَايَةُ الصُّوفِيِّ ابْتِدَاءُ الفَقِيهِ، وَنِهَايَةُ الفَقِيهِ ابْتِدَاءُ المُوَلَّهِ»(١).

وَكَذَلِكَ صَاحِبُ «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ» يَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ:

فَالأُولَى: - وَهِيَ أَهْوَنُهَا عِنْدَهُمْ - تُوَافِقُ الشَّرْعَ فِي الظَّاهِرِ.

وَالثَّانِيَةُ: قَدْ تُوَافِقُ الشَّرْعَ، وَقَدْ لَا تُوَافِقُ.

وَالثَّالِثَةُ: فِي الأَغْلَبِ تُخَالِفُ؛ لَا سِيَّمَا فِي التَّوْحِيدِ، والفَنَاءِ، والرَّجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَهَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوهُ هُوَ أَعْظَمُ عِنْدَهُمْ مِمَّا وَافَقُوا فِيهِ الرُّسُلَ، وَكَثِيرٌ مِنْ

---

(١) **الوَلَـهُ يـأتي في اللُّغـة عـلى معـانٍ منهـا:** ذهـاب العقـل، والتحـير مِـن فَـرْطِ الوجـد أو الحـزن أَو الخـوف، والوَلَـهُ عنـد الصوفيـة مـن أعـلى المراتـب عندهـم، ولا يـأتي الصـوفي البسـيط عنـد الولهـان منهـم شـيئًا، وهـم عـادةً يعيشـون بـين القمائـم والقـاذورات والنجاسـات، ولا يُصلـون، وكأنهـم أشـبه بالمجانـين، ويسـتعينون بالجـن والشـياطين، ويُلصـق بهـم العامـة الحكايـات والكرامـات!!، وقـد قـال شـيخ الإسـلام في قاعـدة في المُعجـزات كـما في مجمـوع الفتـاوى ١١/ ٣٣٠: «وإن سـلك - الصـوفي - طريـق الوَلَـهُ والاختـلاط بـترك الشـهوات ليتصـل بـالأرواح الجنيـة، وتغيـب النفـوس عـن أجسـامها كـما يفعـل مُولِّهُـو الأحمدِيَّـة فقـد أزال عقلـه، وأذهـب مالـه ومعيشـته، وأشـقى نفسـه شـقاء لا مزيـد عليـه، وعـرض نفسـه لعـذاب الله في الآخـرة، لمـا تركـه مـن الواجبـات، ومـا فعلـه مـن المحرمـات ...».

العِبَادِ يُفَضِّلُ نَوَافِلَهُ عَلَى أَدَاءِ الْفَرَائِضِ، وَهَذَا كَثِيرٌ [اللهُ أَعْلَمُ آخِرَهُ](١) .

وَالحَمْدُ لله وَحْدَهُ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا. [ك/١٢٣]

وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ(٢).// [س/٦٦]

(١) في (م): «والله أعلم» .

(٢) الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فقد تم تحقيق ودراسة كتاب الفرقان بين الحق والبطلان لشيخ الإسلام أبي العبَّاس ابن تيميَّة رحمه الله في غرة رمضان لعام اثنين وثلاثين وأربعمائة وألفٍ من الهجرة، مع إضافة وتعليقات شيخنا الدكتور عبدالرَّحمن بن صالح المحمود جزاه الله عنِّي خير الجزاء، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمَّد خاتم الأنبياء، وعلى آله وصحبه الأوفياء.

الخاتمة

وقفتُ حائرًا أتأمل ماذا أختم عن سيرة الجبل الأشَّمِ، والأسد العَرَمْرَمِ، والبحر المُتلاطِمِ، والكنز المُتراكِمِ.

رأيتُكَ فِي الذِّينَ أرَى مُلُوكًا ... كأنَّكَ مُسْتَقيمٌ فِي مُحالِ
فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنْتَ مِنهُمْ ... فَإنَّ المسكَ بَعضُ دَمِ الغزالِ

إنَّ شيخ الإسلام أبا العبَّاس ابن تيميَّة هِبةٌ مِن الله جلَّ في عُلاه لأُمَّة تكالبت عليها الشَّهوات والشُّبهات، وأثخن في جراحها أهل الضلالات، فقد كان آية بيِّنة مِن آياته، وصدق فيه قول رب النَّاس: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، عاش في فترةٍ مِن الزمن، ثم مات كما يموت العُظماء، عالِمًا مُجاهدًا، ومُعلمًا تقيًّا، وصابرًا مُحتسباً.

ولقد ظهرت لي منافع كثيرة خلال مسيرتي في هذا الكتاب المُبارك، ومن أهمها:

[١] ضرورة الاعتناء بكُتب السَّلف الصالح عمومًا - وهي كثيرة - تحقيقًا ودراسة، وتحبيب الطُّلاب في التَّعلم منها، وتعليق النشئ بها، وتعظيم السَّلف في أعينهم وقلوبهم، ومعرفة آثارهم ومآثرهم.

[٢] ضرورة تحقيق ودراسة مُصنفات ورسائل شيخ الإسلام ابن تيميَّة التي لم

يُعتن بها، أو ما كانت في بطون المكتبات الخاصة والعامة، أو إعادة تحقيق ما يجزم بأنَّ في تحقيقه نقصًا، أو لم يكن على نُسخٍ خطِّية.

[٣] مع قراءتي المتواضعة لمُصنفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة في العقيدة أو التفسير أو الفقه أو غيرها وجدت أنَّ بعضها حُقِّق كرسائل عِلمية منذ زمن، ولم تظهر بعدُ على السَّاحة العِلمية؛ مع أنَّ المطابع والدور تتنافس على طباعتها بأجود ورقٍ، وأجمل تنسيق، ومع ذلك فما زالت حبيسة الأرفف، والله المستعان .

[٤] أرجو مِن مشايخنا الكِرام وأخص مِنهم مَن كتب في سيرة شيخ الإسلام ابن تيميَّة أن يُصنِّف كتابًا عن سيرة شيخ الإسلام كاملة بكل ما فيها مِن أحداث موثَّقة، ودراسة منهجيته في العِلم والتصنيف، فإني ما وجدتُ أحدًا – على حسب عِلمي – كتبَ عنه السيرة الدقيقة مع التحقيق والتمحيص، ولو كان في أربع مُجلدات فأكثر لكان أضبط وأبدع.

[٥] ما زلت أطمع مِن مشايخي وأهل العِلم والفضل أن يتفضلوا علينا في تصنيف متنين مِن كلام شيخ الإسلام، أمَّا أحدهما ففي «توحيد الألوهية»، وأما الآخر ففي «الفقه الشرعي»، وأسأل الله أن نراهما قريبًا بين أيدي طلاب العِلم.

[٦] أرجو مِن مشايخي وأهل العِلم والفضل أن يبدعوا في تصنيف موسوعتين عن «المِلل والنحل عند شيخ الإسلام ابن تيميَّة، جمعًا ودراسة»، و«التعريفات العِلمية عند شيخ الإسلام ابن تيميَّة، جمعًا ودراسة»، وأمَّا الأول فقد أُخذ

كرسائل عِلمية مُتفرقة، وبعضها لم يُطبع بعدُ!! وأمَّا الثاني فقد أخذ الدكتور سليمان الرحيلي جزءًا مِنه بعنوان «التعريفات الأصولية في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة»، وقد تفنن فيه جزاه الله خيرًا، ولكنه ليس على الفِكرة التي أطمح إليها، وأرجو تحقيقها.

[٧] مع بداية تحقيقي لهذا الكتاب العظيم لم يخطر ببالي أنِّي سأقف أمام أكثر مِن خمسين سقطًا أو تصحيفًا، واندهشتُ لكثرة الطبعات لهذا الكتاب، والتي بلغت قرابة العشر طبعات، ومع ذلك لم يُصحح تلك التصحيفات، أو يُسَدُّ تلك السقطات، وما أعلم إلَّا أنَّ النَّاس مجبولون على السهو والغلط والنسيان، والله يعفو ويصفح بلا حُسبان.

[٨] جهد شيخ الإسلام في هذا الكتاب عظيمٌ، وله مِن الفوائد والدُّرر ما لا يكاد يوجد في غيره، فأرجو مِن مشايخي وأهل العلم والفضل النظر في ذلك، واعتماد تدريس هذا الكتاب في الجامعات وحِلق المساجد ليعُم النفع به.

[٩] الرَّد على الفِرق والطوائف المُخالفة لأهل السُّنَّة مِن منهج السَّلف القويم، ونحن في هذا الزمن أولى بأن نعرف مُعتقد أهل السُّنَّة وشبهات أعدائهم، وكيف ردَّ عليهم السَّلف، فإنَّ غالب الشبهات قد كفانا السَّلفُ مؤنة الرَّد عليها، وكشف عوارها، وإنمَّا ينقل أهل البدع بعضهم مِن بعض، فأين نحن مِن تقريرات أئمة السَّلف في هدم تلك الشبهات.

رحم الله شيخ الإسلام أبا العبَّاس ابن تيميَّة وأنصاره، وخَلَف لنا في هذه الأمة أمثاله، وصلَّى الله وسلم وبارك على نبينا محمّد وآله .

الفهارس

* فهرس المراجع .

* فهرس الموضوعات .

فهرس المراجع

١- **آراء باطلة وروايات خاطئة في سير الأنبياء والمُرسلين**، للشيخ عبدالعزيز السدحان، بدون دار.

٢- **آراء المُرجئة في مُصنفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للدكتور عبدالله السَّند، دار التوحيد للنشر .

٣- **أبجد العُلوم**، لصديِّق حسن القنوجي، دار ابن حزم .

٤- **الإبانة عن أصول الدِّيانة**، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المُؤيد.

٥- **الإبانة عن أصول الدِّيانة**، للإمام أبي الحسن الأشعري، تحقيق: صالح العصيمى، دار الفضيلة.

٦- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لأبي عبدالله ابن بطَّة العُكبري الحنبلي، تحقيق: الدكتور رضا بن نعسان معطي، دار الراية.

٧- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لأبي عبدالله ابن بطَّة العُكبري الحنبلي، تحقيق: الدكتور عثمان بن عبدالله الأثيوبي، دار الراية.

٨- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لأبي عبدالله ابن بطَّة العُكبري الحنبلي، تحقيق: الدكتور يوسف بن عبدالله الوابل، دار الراية.

٩- **البحر المحيط في أصول الفقه**، **لبدر الدِّين الزركشي**، تحقيق: الدكتور عبدالسَّتار أبو غُدَّة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

١٠- **الإبهاج في شرح المنهاج**، للإمام علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: جماعة مِن العلماء، دار الكتب العلمية.

١١- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، لشهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن عبدالغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية.

١٢- **إثبات الحَدِّ لله** عَزَّوَجَلَّ**، وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ على عرشه**، لأبي محمد محمود الدشتي، تحقيق: مُسلط العتيبي، وعادل آل حمدان، بدون دار نشر.

١٣- **الأثبات في مخطوطات الأئمة**، للدكتور علي بن عبدالعزيز الشبل، دار الرشد.

١٤- **اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المُعطلة والجَهْمِيَّة**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، دار عالم الفوائد.

١٥- **الأحاديث المُسندة الواردة في الخوارج وصفاتهم جمعًا ودراسة**، للدكتور عبدالعزيز الأمين، دار الرشد.

١٦- **أخبار العُلماء بأخيار الحُكماء**، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، دار الكتب العلمية .

١٧- **الإخنائيَّة**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الشيخ أحمد بن مونس العنزي، دار الخرَّاز.

١٨- **الرسالة**، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية .

١٩- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق مِن علم الأصول**، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي.

٢٠- **الاستقامة**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار الفضيلة.

٢١- **الاستغاثة في الرد على البكري**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور عبدالله بن دُجين السهلي، مكتبة دار المنهاج.

٢٢- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للحافظ ابن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام.

٢٣- **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير الجزري، تحقيق: علي البجاوي، دار الكتب العلمية.

٢٤- **أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: صلاح الدِّين المنجد، دار الكتاب الجديد .

٢٥- **الإصابة في تمييز الصحابة**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل ببيروت.

٢٦- **أصول الدِّين عند أبي حنيفة**، للدكتور محمَّد الخميس، دار الصميعي.

٢٧ - **الاعتصام**، لأبي إسحاق الشَّاطبي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة التوحيد.

٢٨- **الاعتصام**، لأبي إسحاق الشَّاطبي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالرحمن الشقير، وآخرون، دار ابن الجوزي.

٢٩- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، للرازي، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية .

٣٠- **إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبي، دار ابن الجوزي.

٣١- **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي.

٣٢- **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٣٣- **الانتصار في الرَّد على المُعتزلة القدرية الأشرار**، للشيخ علي بن أبي الخير العمراني، تحقيق: الدكتور سعود الخلف، أضواء السَّلف .

٣٤- **الأنساب**، للإمام عبدالكريم السمعاني، تعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان.

٣٥- **الإيمـان**، للإمـام ابن أبي شـيبة، تحقيق: العلَّامـة محمَّد ناصر الدِّيـن الألباني، دار المعارف.

٣٦- **الإيمـان**، للإمـام أبـي عُبيـد القاسـم بن سـلام، تحقيـق: العلامة محمَّـد ناصر الدِّيـن الألبانـي، دار المعارف.

٣٧- **الإيمـان الأوسـط (شـرح حديـث جبريـل)**، لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، تحقيـق: الدكتـور علـي بـن بخيـت الزهرانـي، دار ابـن الجـوزي .

٣٨- **الإيمـان الأوسـط**، لشـيخ الإسـلام ابن تيميَّـة، تحقيـق: محمود أبو سـن، دار طيبـة للنشـر والتوزيع.

٣٩- **الإيمـان**، لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، تخريـج: العلامـة محمَّـد ناصـر الدِّيـن الألبانـي، المكتـب الإسـلامي.

٤٠- **الإيمـان الكبيـر**، لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، تحقيـق: الدكتـور محمَّد سـعيد إبراهيـم، رسـالة دكتـوراه غير منشـور.

٤١- **الإيمـان عند السَّـلف وعلاقته بالعمل**، للشـيخ محمَّد بن محمـود آل خضير، مكتبة الرشد.

٤٢- **إجابـة السـائل شـرح بغيـة الآمـل**، للإمـام محمَّـد بـن إسـماعيل الأميـر الصنعانـي، تحقيـق: القاضـي حسـين السـياغي، والدكتـور حسـن الأهـدل، مؤسسـة الرسـالة.

٤٣- **أحـكام القـرآن**، لابـن العربـي المعافـري، تحقيـق: علـي البجـاوي، مطبعـة عيسـى البابـي الحلبـي وشـركاه.

٤٤ - **أحـكام القُـرآن**، لابـن العربـي المعافـري، تخريج وتعليـق: محمَّـد عبدالقادر عطـا، دار الكتـب العلمية .

٤٥- **أخبـار مكـة وما جاء فيهـا مِن الآثـار**، لأبي الوليـد محمَّد الأزرقـي، تحقيق: الدكتـور عبدالملـك بن دهيش، مكتبة الأسـدي .

٤٦- **اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى**، لأبي يوسف الأنصاري، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، مطبعة الوفاء بمصر.

٤٧- **أصول الحُكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحليبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

٤٨- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السَّلف وأصحاب الحديث**، للإمام البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة.

٤٩- **اعتقادات فِرق المُسلمين والمُشركين**، للرازي، تحقيق: علي سامي النشَّار، دار الكتب العلمية .

٥٠- **إعجاز القُرآن**، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: السيِّد أحمد صقر، دار المعارف بمصر.

٥١- **إعجاز القُرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للدكتور محمَّد العواجي، مكتبة دار المنهاج.

٥٢- **إقامة الدَّليل على بُطلان التحليل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور فيحان المطيري، دار لينة .

٥٣- **اقتضاء الصراط المستقيم لمُخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور ناصر العقل، مكتبة الرشد.

٥٤- **الأعلام**، لخير الدِّين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين .

٥٥- **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، لعُمر البزَّار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٥٦- **الأُم**، للإمام محمَّد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة ببيروت .

٥٧- **الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيَّان التوحيدي، تحقيق: محمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية.

٥٨- **إملاء ما منَّ به الرَّحمن مِن وجوه الإعراب والقراءات**، لأبي البقاء والعُكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية بباكستان.

٥٩- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، للباقلاني، تحقيق وتعليق: محمَّد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث.

٦٠ - **أوراق مجموعة مِن حياة شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للشيخ محمَّد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيميَّة بالكويت.

٦١- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، إسماعيل باشا بن محمَّد أمين البابانـي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٦٢- **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي وآخرون، دار هجر.

٦٣- **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي .

٦٤- **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع**، للإمام محمَّد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمَّد صبحي حسن حلاق، دار ابن كثير .

٦٥- **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع**، للإمام محمَّد بن علي الشوكاني، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية .

٦٦- **البرهان في أصول الفقه**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: الدكتور عبدالعظيم الديب، دار الأنصار بالقاهرة.

٦٧- **البرهان في علوم القُرآن**، للإمام بدر الدِّين الزركشي، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، وآخرون، دار المعرفة.

٦٨- **البُرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، لأبي الفضل السكسكي الحنبلي، تحقيق: الدكتور بسَّام العموش، مكتبة المنار.

٦٩ - **بُغية المرتاد في الرَّد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الاتحاد**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم.

٧٠- **بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة**، لجلال الدِّين السيوطي، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية .

٧١- **بيان تلبيس الجهْمِيَّة في تأسيس بدعهم الكلامية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور يحيى الهنيدي، وآخرون، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٧٢- **تاج التراجم**، للحافظ قاسم بن قطلوبُغا، تحقيق: محمَّد خير يوسف، دار القلم.

٧٣- **تاج العروس مِن جواهر القاموس**، لأبي الفيض الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة مِن المُختصين، دار الهداية.

٧٤- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للحافظ الذَّهبي، تحقيق: الدكتور عمر تدمري، دار الكتاب العربي.

٧٥- **التاريخ الإسلامي**، للأستاذ محمود شاكر، المكتب الإسلامي.

٧٦- **التاريخ الكبير**، للإمام أبي عبدالله البخاري، تحقيق: السيِّد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية.

٧٧- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية .

٧٨- **تبيين كذب المُفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لعلي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي.

٧٩- **تثبيت دلائل النبوة**، للقاضي عبدالجبار بن أحمد المُعتزلي، تحقيق: عبدالكريم عثمان، الدار العربية للطباعة والنشر.

٨٠- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العُلا المباركفوري، دار الكتب العلمية .

٨١- **التحفة العراقية في الأعمال القلبية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور يحيى الهنيدي، مكتبة الرشد.

٨٢- **التدمرية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان.
٨٣- **تذكرة الحُفَّاظ**، للذَّهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
٨٤- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، للقاضي عياض اليحصبي، تصحيح: محمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلمية .
٨٥- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: محمَّد الطبخي، وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية .
٨٦- **التسعينية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد العجلان، مكتبة المعارف.
٨٧- **التعريفات**، لعلي الجرجاني، تحقيق: الدكتور محمَّد المرعشلي، دار النفائس.
٨٨- **التعريفات الاعتقادية، للشيخ سعد بن محمَّد آل عبداللطيف**، دار الوطن.
٨٩- **تغليق التعليق على صحيح البُخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار.
٩٠- **تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القُرآن العظيم)**، تحقيق: أسعد الطيِّب، مكتبة الباز .
٩١- **تفسير ابن الجوزي (زاد المسير)**، تحقيق: محمَّد بن عبدالرحمن، دار الفكر .
٩٢- **تفسير ابن الجوزي (زاد المسير)**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.
٩٣- **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، تحقيق: محمَّد النمر، وعثمان ضُميرية، وسليمان الحرش، دار طيبة.
٩٤ - **تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)**، دار إحياء التراث العربي.

٩٥- **تفسير السيوطي (الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور)**، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر.

٩٦- **تفسير الشنقيطي (أضواء البيان)**، اعتني به: الشيخ عطية محمَّد سالم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٧- **تفسير ابن كثير (تفسير القُرآن العظيم)**، تحقيق: سامي السلَّامة، دار طيبة.

٩٨- **تفسير أبي حيَّان (البحر المُحيط)**، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر.

٩٩- **تفسير الألوسي (روح المعاني)**، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية.

١٠٠- **تفسير الطبري (جامع البيان)**، تحقيق: المكتب العِلمي بدار هجر.

١٠١- **تفسير الطبري (جامع البيان)**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

١٠٢- **تفسير القاسمي (محاسن التأويل)**، تعليق: محمَّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١٠٣- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب.

١٠٤- **تفسير الطاهر ابن عاشور (التحرير والتنوير)**، الدار التونسية للنشر.

١٠٥- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمَّد عوامة، دار الرشيد.

١٠٦- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة.

١٠٧- **تلخيص الاستغاثة المعروف بالرَّد على البكري**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: محمَّد علي عجال، مكتبة الغُرباء الأثرية.

١٠٨- **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطَّاب الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: الدكتور مفيد أبو عمشة، طبع جامعة أم القُرى.

١٠٩- **التنبيه والرَّد على أهل الأهواء والبدع**، للملطي، تحقيق: يمَّان الميادينـي، دار رمادي للنشر.

١١٠- **تهذيب الأسماء واللُّغات**، لأبي زكريا النووي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.

١١١- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

١١٢ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ أبي الحجَّاج يوسف المِزي، تحقيق: الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة .

١١٣- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيِّم**، للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

١١٤- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لمحمَّد المناوي، تحقيق: الدكتور محمَّد رضوان الداية، دار الفكر المُعاصر.

١١٥- **الثقات**، لأبي حاتم ابن حبَّان البستي، تحقيق: السيِّد شرف الدِّين أحمد، دار الفكر .

١١٦- **جامع بيان العِلم وفضله**، للإمام ابن عبدالبر النمري القرطبي، حققه: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

١١٧- **جامع الرسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار المدني.

١١٨- **جامع الرسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم.

١١٩- **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميَّة خلال سبعة قرون**، جمع: محمَّد عُزير شمس، وعلي محمَّد العمران، دار عالم الفوائد.

١٢٠- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي بيروت .

١٢١- **جزءٌ فيه امتحان السُّني مِن البدعي**، لأبي الفرج عبدالرَّحيم المقدسي،

تحقيق: الدكتور فهد المقرن، دار الإمام مالك.

١٢٢- **جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين**، للعلَّامة أبي البركات الألوسي، تحقيق: الدَّاني بن مُنير آل زهوي، المكتبة العصرية.

١٢٣- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم الأندلسي الظاهري، دار الكتب العلمية.

١٢٤- **جواب الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحموية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: محمَّد عُزير شمس، دار عالم الفوائد.

١٢٥- **جواب أهل العِلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به الرسول ﷺ مِن أنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثُلث القرآن**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: عبدالعزيز فتحي السيِّد، دار القاسم.

١٢٦- **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور علي الألمعي، والدكتور عبدالعزيز العسكر، والدكتور حمدان الحمدان، دار الفضيلة .

١٢٧- **الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين**، لابن دقماق العلائي، تحقيق: الدكتور سعيد عاشور، طبع جامعة أم القُرى .

١٢٨- **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، للقاضي زكريا الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المُبارك، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي، دار الفكر المُعاصر .

١٢٩- **تهذيب سنن أبي داود**، للإمام ابن القيِّم، تحقيق: الشيخ أحمد محمَّد شاكر والشيخ محمَّد حامد الفقي، دار المعرفة .

١٣٠- **حاشية رد المُحتار على الدُّر المُختار**، للشيخ محمَّد أمين المشهور بابن عابدين، دار الفكر.

١٣١ - **حاشية الروض المُربع**، للشيخ عبدالرَّحمن بن قاسم، بدون دار .

١٣٢- **حاشية مُختصر الخرقي**، للشيخ محمَّد بن عبدالرحمن آل إسماعيل،

مكتبة المعارف.

١٣٣- **الحاوي للفتاوي**، لجلال الدِّين السيوطي، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، دار الكتب العلمية.

١٣٤- **الحركات الباطنية في العالم الإسلامي**، للدكتور محمَّد أحمد الخطيب، مكتبة الأقصى.

١٣٥- **حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، لجلال الدِّين السيوطي، اعتناء: خليل المنصور، دار الكتب العلمية .

١٣٦- **الحِطَّة في ذكر الصحاح السِّتة**، لصدِّيق حسن القنوجي، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبي، دار الجيل ببيروت، دار عمَّار بعمَّان.

١٣٧- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي نعيم الأصبهانى، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٣٨- **الحموية الكُبرى**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور حمد التويجري، مكتبة دار المنهاج.

١٣٩- **حياة شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للأستاذ محمَّد بهجة البيطار، المكتب الإسلامي.

١٤٠- **ختم الأولياء**، للحكيم الترمذي، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية ببيروت .

١٤٣- **خلق أفعال العباد والرَّد على الجَهْمِيَّة**، للإمام أبي عبدالله البُخاري، تحقيق: الدكتور فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء.

١٤٤ - **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، ١١ مُجلد.

١٤٥- **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار الفضيلة، ٤ مُجلدات.

١٤٦- **دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية**، للدكتور سعود الخلف، أضواء السَّلف.

١٤٧- **الدُّرر الكامنة**، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل.

١٤٨- **الدُّرة العثيمينية بشرح فتح رب البرية**، للشيخ محمَّد بن صالح العثيمين، أعده: غزَّاي الأسلمي، وفهد الغامدي، مكتبة الإمام الذَّهبي.

١٤٩- **دعاوى المُناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للدكتور عبدالله بن صالح الغصن، دار ابن الجوزي.

١٥٠- **دلائل النبوة**، للإمام أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: الدكتور محمَّد رواس قلعه جي، وعبدالبر عباس، دار النفائس.

١٥١- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، للإمام البيهقي، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث.

١٥٢- **دليل المكتبة العقدية**، للشيخ محمَّد بن عبدالعزيز الشايع، دار زِدْني.

١٥٣- **دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، لعثمان بن محمَّد الأخضر شوشان، مؤسسة الوقف الإسلامي.

١٥٤- **الديباج المُذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون المالكي، تحقيق: مأمون الجنَّان، دار الكتب العلمية.

١٥٥- **ديوان أبي تمام**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور شاهين عطية، دار الكتب العلمية.

١٥٦- **ديوان المُتنبي**، لأبي الطَّيِّب أحمد بن الحُسين المُتنبي، دار صادر.

١٥٧- **ديوان الإمام الشافعي**، للإمام محمَّد بن إدريس الشَّافعي، دار صادر.

١٥٨- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، جمع وشرح: محمَّد العناني، مطبعة السعادة بمصر.

١٥٩- **ديوان لبيد بن ربيعة العَامِري وشرحه**، تحقيق: الدكتور إحسان عبَّاس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

١٦٠- **ذيـل طبقات الحنابلـة،** لابن رجب الحنبلـي، تحقيق: الدكتـور عبدالرحمن العُثيمين، مكتبـة العبيكان.

١٦١- **رد الإمـام الدارمـي علـى بشـر المريسـي العنيـد،** للإمـام عثمان بن سـعيد الدَّارمـي، صححـه وعلَّـق عليـه: الشـيخ محمَّد حامـد الفقـي، دار الكتـب العلمية.

١٦٢- **الـرَّد علـى الجَهْمِيَّـة،** للإمام عثمـان بن سـعيد الدّارمي، تحقيق: بـدر البدر، دار ابن الأثيـر بالكويت.

١٦٣ - **الـرَّد علـى الزنادقـة والجَهْمِيَّـة،** للإمام أحمـد بن حنبل، تحقيـق: دغش بن شـبيب العجمي، دار غراس .

١٦٤ - **الـرَّد علـى القائليـن بوحـدة الوجـود،** لعلـي بن سـلطان القـاري، تحقيق: علـي رضـا بـن عبدالله بـن علـي رضـا، دار المأمون للتـراث .

١٦٥- **الـرَّد علـى مِـن أنكـر الحـرف والصـوت،** لأبـي نصـر السـجزي، تحقيق: الدكتـور محمَّـد بـا كريـم بـا عبداللـه، دار الرايـة بالرياض.

١٦٦- **الرَّد على المنطقيين،** لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّة، تحقيق: الشـيخ عبدالصمد الكتبـي، راجعـه: محمَّد طلحة منيار، مؤسسـة الريان.

١٦٧- **الـرَّد الوافـر علـى مَن زعـم بأن مَن سـمَّى ابن تيميَّة شـيخ الإسـلام كافر،** لابـن ناصـر الدِّين الدمشـقي، تحقيق: زهير الشـاويش، المكتب الإسـلامي.

١٦٨- **الرُّدود،** للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة.

١٦٩- **الرسـالة المدنيـة،** لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، تحقيـق: الدكتـور الوليـد الفريـان، دار طيبـة .

١٧٠- **الرسـالة المدنية،** ضمن جامع الرسـائل، لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّة، تحقيق: فـواز زمرلـي، دار ابن حزم .

١٧١- **الروضتيـن فـي أخبـار الدولتيـن،** لأبـي شـامة المقدسـي، تحقيـق: إبراهيم الزيبق، مؤسسـة الرسـالة.

١٧٢- **روضة الناظر وجنة المناظر**، لأبي محمَّد المقدسي، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز السعيد، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود بالرياض.

١٧٣- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٧٤- **الزهر النضر في حال الخضر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: صلاح الدِّين مقبول، مكتبة أهل الأثر، ودار غِراس.

١٧٥- **زيادة الإيمان ونقصانه**، للدكتور عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر، مكتبة دار القلم والكتاب .

١٧٦- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، دار المعارف.

١٧٧- **سلسلة الأحاديث الصحيحة، للعلامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني**، دار المعارف.

١٧٨- **السُّنن**، لأبي داود السجستاني، دار الكتاب العربي.

١٧٩- **السُّنن**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتاب العربي.

١٨٠- **السُّنن** الكبرى، لأبي عبدالرَّحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية .

١٨١- **السُّنن**، لأبي عبدالله ابن ماجه القزوينى، تعليق: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي.

١٨٢- **السُّنن**، لأبي محمَّد الدَّارمي، تحقيق: فواز زمرلي، وخالد السبع، دار الكتاب العربي.

١٨٣- **السُّنن**، لأبي عبدالرَّحمن النسائي، تحقيق: حسن عبدالمُنعم حسن شلبي، دار الكتب العلمية.

١٨٤- **السُّنن الكُبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحُسين البيهقي، تحقيق: محمَّد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية .

١٨٥- **السُّنَّة**، للإمام ابن أبي عاصم، تخريج: العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي.

١٨٦- **السُّنَّة**، للإمام ابن أبي عاصم، تحقيق: الدكتور باسم الجوابرة، دار الصميعي بالرياض.

١٨٧- **السُّنَّة**، لأبي بكر الخلَّال، تحقيق: الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية بالرياض.

١٨٨- **السُّنَّة**، لأبي عبدالرَّحمن عبدالله ابن الإمام أحمد، تحقيق: الدكتور محمَّد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيِّم.

١٨٩- **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، دار المعرفة.

١٩٠- **سير أعلام النبلاء**، للذَّهبي، تحقيق: مجموعة مِن الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة .

١٩١- **السيرة الذَّاتية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، للدكتور يوسف البدوي، دار الحامد للنشر والتوزيع بالأردن .

١٩٢- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، لمحمَّد خليل أفندي المرادي، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم.

١٩٣- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد عبدالحي الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار بن كثير .

١٩٤- **شرح إحياء علوم الدِّين**، للزَبيدي، دار الكتب العلمية .

١٩٥- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة بالرياض.

١٩٦- **شرح حديث النزول**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد الخميس، دار العاصمة.

١٩٧- **شرح حديث النزول**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

١٩٨- **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، لشمس الدِّين الزركشي الحنبلي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالرَّحمن الجبرين، مكتبة العبيكان.

١٩٩- **شرح السُّنَّة**، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد بن زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٢٠٠- **شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور**، للسيوطي، أعتني به: عبدالغني مستو، المكتبة العصرية.

٢٠١- **شرح العقيدة الأصفهانية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج.

٢٠٢- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، وشعيب الأرناؤوط، دار الرسالة، مُجلد واحد.

٢٠٣- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العزِّ الحنفي، تخريج: العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي.

٢٠٤- **شرح كتاب التوحيد مِن صحيح البُخاري**، للشيخ عبدالله بن محمَّد الغنيمان، دار العاصمة.

٢٠٥- **شرح الكوكب المنير**، لأبي البقاء ابن النجار، تحقيق: محمَّد الزحيلي، ونزيه حمَّاد، مكتبة العُبيكان.

٢٠٦- **شرح مُلحة الإعراب**، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: الدكتور أحمد محمَّد قاسم، مكتبة دار التراث.

٢٠٧- **الشريعة**، للإمام محمَّد بن الحُسين الآجُرِّي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي، دار الهدي النبوي، ودار الفضيلة، مُجلدان.

٢٠٨- **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيميَّة**، لمرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي، تحقيق: نجم عبدالرَّحمن خلف، مؤسسة الرسالة.

٢٠٩- **شيخ الإسلام ابن تيميَّة رجل الإصلاح والدعوة**، للشيخ إبراهيم العلي، دار القلم.

٢١٠- **شيخ الإسلام ابن تيميَّة السَّلفي**، للدكتور محمَّد خليل الهراس، دار الكتب العلمية.

٢١١- **شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للدكتور محمَّد أبو زهرة، دار الفكر العربي.

٢١٢- **شيخ الإسلام ابن تيميَّة جهاده ودعوته وعقيدته**، للشيخين أحمد القطَّان ومحمَّد الزين، مكتبة السُندس.

٢١٣- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الشيخ محمَّد الحلواني، والشيخ محمَّد كبير شودري، دار رمادي للنشر، ودار المُؤتمن للتوزيع.

٢١٤- **صحيح ابن خُزيمة**، لأبي بكر محمَّد بن إسحاق بن خُزيمة، تحقيق: الدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٢١٥- **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفى البُغا، دار ابن كثير.

٢١٦- **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمَّد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر.

٢١٧- **صحيح مُسلم**، لأبي الحُسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، اعتني به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر.

٢١٨- **صحيح سنن أبي داود**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢١٩- **صحيح سنن الترمذي**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢٠- **صحيح سنن النسائي**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢١- **صحيح سنن ابن ماجه**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألبانى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢٢- **صحيح الترغيب والترهيب**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢٣- **الصفدية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار الهدي النبوي، ودار الفضيلة .

٢٢٤- **الصفدية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: سيِّد الجليمي، وأيمن عارف الدمشقي، دار أضواء السَّلف.

٢٢٥- **صفة الصفوة**، لابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، ومحمَّد قلعه جي، دار المعرفة ببيروت .

٢٢٦- **الصواعق المُرسلة على الجَهْمِيَّة والمُعطلة**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: الدكتور علي بن محمَّد الدخيل الله، دار العاصمة.

٢٢٧- **صيانة مجموع الفتاوى مِن السقط والتصحيف**، للشيخ ناصر الفهد، دار أضواء السَّلف.

٢٢٨- **ضعيف الترغيب والترهيب**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢٩- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألبانى، المكتب الإسلامي.

٢٣٠- **ضعيف سنن أبي داود**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٣١- **ضعيف سنن الترمذي**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٣٢- **ضعيف سنن النسائي**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع .

٢٣٣- **ضعيف سنن ابن ماجه**، للعلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢٣٤- **طبقات الحفاظ**، للسيوطى، تحقيق: على البجاوي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٢٣٥- **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين الفرَّاء الحنبلي، تحقيق: الدكتور عبدالرَّحمن العُثيمين، طبعة خاصة بالاحتفال بالمئوية على تأسيس الممكة العربية السعودية.

٢٣٦- **طبقات الشَّافعية**، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، دار عالم الكتب ببيروت .

٢٣٧- **طبقات الشَّافعية الكبرى**، لأبي نصر السُّبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبدالفتَّاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية .

٢٣٨- **الطبقات الكبير**، لمحمَّد بن سعد الزهري، تحقيق: الدكتور علي عمير، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٣٩- **طبقات المُفسرين**، أحمد بن محمَّد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .

٢٤٠- **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيِّم.

٢٤١- **عالم الجنِّ في ضوء الكتاب والسُّنَّة**، للدكتور عبدالكريم عبيدات، دار أشبيليا .

٢٤٢- **العِبر في خَبر مَن غَبر، للإمام الذَّهبي**، تحقيق: محمَّد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية .

٢٤٣- **العُبودية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبيُ، دار المُغني.

٢٤٤- **العُـدَّة في أصـول الفقـه**، للقاضـي أبي يعلـى ابن الفـراء، تحقيـق: الدكتور أحمد بـن علـي المباركي، بـدون دار.

٢٤٥- **العُقُـود الدُّريـة فـي مناقـب شـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة**، لابـن عبدالهادي، تحقيـق: طلعـت الحلوانـي، دار الفـاروق الحديثـة للطباعـة والنشـر.

٢٤٦- **العقيـدة الطحاويـة**، تعليـق: العلَّامـة محمَّد ناصـر الدِّين الألبانـي، المكتب الإسلامي.

٢٤٧- **العلـو للعلـي العظيـم**، للذَّهبي، تحقيـق: الدكتور عبدالله بـن صالح البراك، دار الوطن.

٢٤٨- **عُمـدة القـاري شـرح صحيح البُخـاري**، لبـدر الدِّيـن العيني الحنفـي، دار الكتـب العلمية .

٢٤٩- **العُلمـاء العُـزَّاب الذيـن آثـروا العلم علـى الـزواج**، للشـيخ عبدالفتَّاح أبو غُـدَّة، مكتـب المطبوعات الإسـلامية .

٢٥٠- **عيـون الأنبـاء فـي طبقـات الأطبـاء**، لموفـق الدِّيـن أحمـد بـن القاسـم المعـروف بابـن أبـي أصيبعـة، تحقيـق: الدكتـور نـزار رضـا، دار مكتبـة الحيـاة .

٢٥١- **غريـب الحديـث**، للإمـام أبـي عبيـد القاسـم بـن سـلام، تحقيـق: الدكتـور حسـين محمَّـد شـرف، وآخـرون، الهيئـة العامـة لشـؤون المطابـع الأميريـة.

٢٥٢- **فتاوى ومسـائل ابـن الصَّلاح**، للإمـام عبدالرَّحمن بن عثمان الشـهرزوري، طبعـة دار المعرفة ببيروت.

٢٥٣- **الفتـاوى الكبـرى**، لشـيخ الإسـلام ابـن تيميَّـة، تحقيـق: محمَّـد ومصطفـى عبدالقـادر عطـا، دار الكتـب العلميـة .

٢٥٤- **فتـح البـاري في شـرح صحيح البخـاري**، لابن حجـر العسـقلاني، تعليق: عبدالسـلام علَّوش، مكتبة الرشـد.

٢٥٥- **فتـح البـاري في شـرح صحيـح البخـاري**، لابن رجـب الحنبلـي، تحقيق: طارق عـوض اللـه، دار ابـن الجوزي.

٢٥٦- **فتح المنَّان في جمع كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة عن الجان**، جمع: مشهور حسن سلمان، الدار الأثرية .

٢٥٧- **الفتوى الحموية الكبرى**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور حمد التويجري، مكتبة دار المنهاج.

٢٥٨- **فخر الدِّين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية**، للأستاذ محمَّد صالح الزركان، دار الفكر .

٢٥٩- **الفَرق بين الفِرق**، لعبدالقاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمَّد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا.

٢٦٠- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان.

٢٦١- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار الحِمى.

٢٦٢- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: محمَّد رشيد رضا، دار لجنة التراث العربي .

٢٦٣- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: حسين غزال، دار إحياء العلوم.

٢٦٤- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تعليق: محمَّد أبو الوفا عيد، مطبعة العاصمة بالقاهرة.

٢٦٥- **الفرقان بين الحقِّ والباطل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، دار الطباعة المُحمَّدية بالأزهر بالقاهرة، بدون تحقيق .

٢٦٦- **الفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور عبدالرَّحمن اليحيى، مكتبة دار المنهاج.

٢٦٧- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم الظاهري، تحقيق: الدكتور محمَّد إبراهيم نصر، والدكتور عبدالرَّحمن عُميرة، دار الجيل.

٢٦٨- **فصوص الحِكم**، لابن عربي الطائي، تعليق: أبو العُلا عفيفي، دار الكتاب العربي .

٢٦٩- **فضائل القرآن**، للإمام أبي عُبيد القاسم بن سلَّام، تحقيق: مروان العطية، وآخرون، دار ابن كثير .

٢٧٠- **الفقه الإسلامي وأدلته**، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر .

٢٧١- **فقه السُّنَّة**، للشيخ السيِّد سابق، دار الفتح للإعلام العربي .

٢٧٢- **الفهرست**، لأبي بكر محمَّد بن خير الأشبيلي، تحقيق: محمَّد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية.

٢٧٣- **الفهرست، لأبي محمَّد عبدالحق بن عطية**، تحقيق: محمَّد أبو الأجفان، ومحمَّد الزاهي، دار الغرب الإسلامي.

٢٧٤- **فوات الوفيات**، لمحمَّد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر .

٢٧٥- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبدالرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية .

٢٧٦- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور ربيع المدخلي، دار لينة.

٢٧٧- **القاعدة المراكشية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم .

٢٧٨- **قاعدة في المُعجزات والكرامات**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: حماد سلامة، مكتبة المنار .

٢٧٩- **القاموس المُحيط**، للفيروزآبادي، دار الرسالة .

٢٨٠- **القصيدة التائية في القدر**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة .

٢٨١- **القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدِّين ابن تيميَّة الحنبلي**، للشيخ محمَّد صفي الدِّين البُخاري الحنفي، تحقيق: الدكتور سالم الدخيل، دار الوطن.

٢٨٢- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذَّهبي، تحقيق: محمَّد عوَّامة، وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن .

٢٨٣- **الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، للإمام أبي محمَّد عبدالله المقدسي، دار الفكر .

٢٨٤- **الكامل في التاريخ**، لأبي الحسن علي بن محمَّد ابن الأثير الجزري، تصحيح: الدكتور محمَّد يوسف الدَّقاق، دار الكتب العلمية.

٢٨٥- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي الجرجاني، دار الكتب العلمية .

٢٨٦ - **كتاب الأسماء والصفات**، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي .

٢٨٧- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب** عَزَّوَجَلَّ، للإمام ابن خُزيمة، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز الشهوان، مكتبة الرشد.

٢٨٨- **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله** عَزَّوَجَلَّ **وصفاته على الاتفاق والتفرد**، للإمام ابن منده، تحقيق: الدكتور علي فقيهي، طبع الجامعة الإسلامية .

٢٨٩- **كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمَّد علي التهانوي، تحقيق: الدكتور علي دحروج، وآخرون، مكتبة لبنان.

٢٩٠- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، لعلاء الدِّين البُخاري، تحقيق: عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية.

٢٩١- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر مِن الأحاديث على ألسنة النَّاس**، لإسماعيل العجلوني، دار إحياء التراث العربي .

٢٩٢- **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني (حاجي خليفة)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٢٩٣- **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأعمال**، لعلاء الدِّين علي المُتَّقِي الهندي، ضبطه: بكري حيَّاني وآخرون، دار الرسالة .

٢٩٤- **الآلَّي البهيَّة في شرح لاميَّة شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، للعلَّامة أحمد المرداوي، تعليق: الدكتور صالح الفوزان، دار المُسلم.

٢٩٥- **لاميَّة شيخ الإسلام ابن تيميَّة**، تحقيق: خالد بن علي بن محمَّد الحيَّان، دار ابن الأثير.

٢٩٦- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت.

٢٩٧- **لسان الميزان**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية .

٢٩٨- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن ابن الجزري، دار صادر ببيروت.

٢٩٩- **المُتحف في أحكام المُصحف**، الدكتور صالح بن محمَّد الرشيد، مؤسسة الريان.

٣٠٠- **مدارج السالكين بين منازل إيَّاك نعبدُ وإيَّاك نستعين**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: محمَّد حامد الفقي، دار الكتاب العربي .

٣٠١- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ نور الدِّين الهيثمي، دار الفكر .

٣٠٢- **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، جمع الشيخ عبدالرحمن بن قاسم وابنه، بدون دار.

٣٠٣- **مجموعة الرسائل الكُبرى**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، دار إحياء التراث العربي.

٣٠٤- **مجموعة الرسائل والمسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق وتعليق: محمَّد رشيد رضا، دار لجنة التراث العربي .

٣٠٥- **المحصول في علم الأصول**، لمحمَّد بن عمر الرَّازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٣٠٦- **المحلى**، لأبي محمَّد ابن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، دار الفكر.

٣٠٧- **مختصر سيرة الرسول** ﷺ، للشيخ محمَّد بن عبدالوهاب التميمي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار طيبة الخضراء.

٣٠٨- **مُختصر العلو**، للشيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي.

٣٠٩- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر مِن حوادث الزمان**، لعبد الله بن أسعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٣١٠- **المُرجئة وموقف أهل السُّنَّة منهم**، للدكتور محمَّد اللَّاحم، رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة غير منشورة .

٣١١- **المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيميَّة الإجماع**، للشيخ خالد الجعيد، والشيخ علي العلياني، والشيخ ناصر الجهني، دار الهدي النبوي، ودار الفضيلة .

٣١٢- **المُستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣١٣- **المستصفى في أصول الفقه**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: الدكتور محمَّد الأشقر، مؤسسة الرسالة.

٣١٤ - **المسودة في أصول الفقه**، لأبي البركات وأبي المحاسن وأبي العبَّاس آل تيميَّة، تحقيق: الدكتور أحمد الذروي، دار الفضيلة .

٣١٥- **المُسند**، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة .

٣١٦- **المُسند**، للإمام أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.

٣١٧- **المُسند (البحر الزخار)**، لأبي بكر البزَّار، تحقيق: الدكتور محفوظ الرَّحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم.

٣١٨- **مُسند الشَّاميين**، للحافظ أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السَّلفي، مؤسسة الرسالة.

٣١٩- **مُشكاة المصابيح**، للخطيب التبريزي، تحقيق: العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي.

٣٢٠- **المُصنف**، لأبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار القبلة.

٣٢١- **المُصنف**، لأبي بكر عبدالرزاق بن همَّام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٣٢٢- **المطالب العالية**، للرَّازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي.

٣٢٣- **معالم أصول الفقه عند أهل السُّنَّة والجماعة**، للدكتور محمَّد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي .

٣٢٤- **المُعتمد في أصول الفقه**، لأبي الحُسين البصري، تحقيق: محمَّد حميد الله، وآخرون، المعهد العِلمي الفرنسي للدراسات العربية .

٣٢٥- **مُعجم البُلدان**، لياقوت الحموي، دار الفكر ببيروت.

٣٢٦- **المُعجم الصغير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي.

٣٢٧- **المُعجم الأوسط**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، دار الحرمين .

٣٢٨- **المعجم الفلسفي**، للدكتور جميل صليبا، الشّركة العالمية للكتاب.

٣٢٩- **المُعجم الكبير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السَّلفي، مكتبة ابن تيميَّة .

٣٣٠- **مُعجم المُحدثين**، للذَّهبي، تحقيق: الدكتور محمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصدِّيق بالطائف.

٣٣١- **مُعجم المناهي اللفظية**، للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة .

٣٣٢- **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار الفكر.

٣٣٣- **مُعجم المؤلفين**، لعُمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي.

٣٣٤- **معرفة السُّنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحُسين البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة .

٣٣٥- **المُغني في الفقه الحنبلي**، لأبي محمَّد المقدسي، تحقيق، الدكتور عبدالله التركي، والدكتور محمَّد الحلو، دار هجر.

٣٣٦- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبي، دار ابن عفان.

٣٣٧- **المقاصد الحسنة في بيان كثير مِن الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للسخاوي، دار الكتاب العربي .

٣٣٨- **مقالة التعطيل والجعد بن درهم**، للدكتور محمَّد بن خليفة التميمي، أضواء السَّلف.

٣٣٩- **مقالات الإسلاميين**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، المكتبة العصرية .

٣٤٠- **الملل والنحل**، للشهرستاني، تحقيق: الدكتور صلاح الدِّين الهواري، دار ومكتبة الهلال.

٣٤١- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: عبدالله الثمالي، دار عالم الفوائد.

٣٤٢- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: الشيخ عبدالرَّحمن المُعلمي، أعده: منصور السماري، دار العاصمة.

٣٤٣- **منازل السائرين إلى الحق عز شأنه**، للإمام أبي إسماعيل الهروي الحنبلي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٣٤٤- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمَّد ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية .

٣٤٥ - **مَن تُكلم فيه وهو موثق**، للذَّهبي، تحقيق: محمَّد شكور المياديني، مكتبة المنار بالزرقاء.

٣٤٦- **المنخول في أصول الفقه**، للإمام الغزالي، تحقيق: الدكتور محمَّد حسن هيتو، دار الفكر.

٣٤٧- **مِنهاج السُّنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار قرطبة، ٨ مُجلدات .

٣٤٨- **مِنهاج السُّنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور محمَّد رشاد سالم، دار الفضيلة ٤ مُجلدات .

٣٤٩- **المِنهاج في شرح صحيح مُسلم بن الحجاج**، للإمام أبي زكريا النووي، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة .

٣٥٠- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، لأبي اليُمن العُليمي، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبدالحميد، راجعه وعلَّق عليه: عادل نويهض، عالم الكتب.

٣٥١- **المُوجز في الأديان والمذاهب المُعاصرة**، للدكتور ناصر بن عبدالله القفاري، والدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل، دار كنوز أشبيليا .

٣٥٢- **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، برواية محمَّد بن الحسن، تحقيق: الدكتور تقي الدِّين الندوي، دار القلم بدمشق.

٣٥٣ - **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي.

٣٥٤ - **موقف الإمام أحمد بن حنبل مِن الزنادقة والجَهْمِيَّة**، لعيسى مصطفى، رسالة علمية غير منشورة .

٣٥٥- **موقف شيخ الإسلام ابن تيميَّة مِن آراء الفلاسفة**، للدكتور صالح بن غرم الله الغامدي، مكتبة المعارف.

٣٥٦ - **موقف شيخ الإسلام ابن تيميَّة مِن الأشاعرة**، للدكتور عبدالرَّحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد.

٣٥٧- **موقف شيخ الإسلام ابن تيميَّة مِن فخر الدِّين الرازي في الإلهيات**، للدكتورة إبتسام أحمد محمَّد جمال، رسالة علمية غير منشورة .

٣٥٨- **ميزان الاعتدال**، للذَّهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة ببيروت .

٣٥٩- **ميزان الاعتدال**، للذَّهبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٦٠- **النبوات**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز الطويان، أضواء السَّلف.

٣٦١ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لابن تغري بردي، دار الكتب العلمية.

٣٦٢- **نزهة الألباء في طبقات الأُدَباء**، لابن الأنباري، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار.

٣٦٣- **النشر في القراءات العشر**، لمحمَّد بن محمَّد بن علي ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الشيخ علي محمَّد الضباع، دار الكتب العلمية.

٣٦٤- **نقض أساس التقديس**، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: الدكتور موسى الدويش، مكتبة العلوم والحِكم.

٣٦٥- **نقض الدَّارمي على المريسي الجهمي العنيد**، للإمام عثمان بن سعيد الدَّارمي، تحقيق: الشيخ منصور بن عبدالعزيز السِّماري، أضواء السَّلف.

٣٦٦- **نقض الدَّارمي على المريسي الجهمي العنيد**، للإمام عثمان بن سعيد الدَّارمي، تحقيق: الدكتور رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد.

٣٦٧- **نقض المنطق، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة**، تحقيق: الشيخ محمَّد عبدالرزاق حمزة، والشيخ سليمان الصنيع، وصححه: الشيخ محمَّد حامد الفقي، دار السُّنَّة المحمَّدية .

٣٦٨- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، لأبي العبَّاس أحمد القلقشندي، دار صادر ببيروت .

٣٦٩- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق: علي حسن عبدالحميد الحلبي، دار ابن الجوزي.

٣٧٠- **النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية**، لبهاء الدِّين بن شداد، تحقيق: الدكتور جمال الدِّين الشيَّال، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٧١- **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: الدكتور محمَّد أحمد الحاج، دار القلم، والدار الشَّامية.

٣٧٢- **الهُدى والبيان في أسماء القرآن**، للشيخ صالح بن إبراهيم البليهي، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية .

٣٧٣- **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا الباباني، دار إحياء التراث العربي .

٣٧٤ - **الوابل الصيِّب ورافع الكلم الطيِّب**، للإمام ابن قيِّم الجوزية، تحقيق: عبدالرَّحمن بن قائد، دار عالم الفوائد.

٣٧٥- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدِّين خليل الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٣٧٦- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدِّين خليل الصفدي، اعتناء: إحسان عبَّاس، دار صادر ببيروت .

٣٧٧- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر.

فهرس الموضوعات